حاشية شرح القطر

في علم النحو

تأليف

العلامة الإمام الآلوسي

مع تكملة ولد المؤلف

مراجعة وتدقيق

فؤاد ناصر

مكتبة نور الصباح

تركيا - مديات

حاشية شرح القطر

في علم النحو



NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774
Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

Title: Hasiyetul Serhil Katrul Neda
Autor: Allame Alusi
Publisher: Nursabah
Editor: Fuad Nasir
Pages: 672
Year: 2011
Printed in: Turas-Lebanon
Edition: 2

الكتاب: حاشية شرح القطر في علم النحو
المؤلف: العلامة الإمام الآلوسي
الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
عدد الصفحات: ٦٧٢
سنة الطباعة: ٢٠١١م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الثانية

ISBN: 978-605-5652-01-2



مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS





حاشية شرح القطر

في علم النحو

تأليف

العلامة الإمام الآلوسي

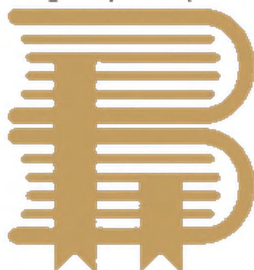
مع تكملة ولد المؤلف

مراجعة وتدقيق

فؤاد ناصر

مكتبة نور الصباح

تركيا - مديات



بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

متن القطر

للعلامة ابن هشام رحمه الله

الْكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ، وَهِيَ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ؛ فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلْ كَالرَّجُلِ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: مُعْرَبٌ، وَهُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَزَيْدٍ وَمَبْنِيٌّ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَهَؤُلَاءِ فِي لُزُومِ الْكَسْرِ وَكَذَلِكَ حَذَامِ وَأَمْسِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وَكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْنَاهُ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ. وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: «مَاضٍ» وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا، وَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ، وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ فِي الأَصَحِّ، «وَأَمْرٌ» وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَاضْرِبْ إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كَاغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ وَنَحْوَ قُومَا وَقُومُوا وَقُومِي فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ وَمِنْهُ هَلُمَّ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَهَاتِ وَتَعَالَ فِي الأَصَحِّ. «وَمُضَارِعٌ» وَيُعْرَفُ بِلَمْ وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ نَأَيْتُ نَحْوَ نَقُومُ وَأَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا كَيُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَيَضْرِبُ وَيَسْتَخْرِجُ وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ نَحْوَ يَتَرَبَّصْنَ وَ ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ

التَّوكِيدِ الْمُبَاشَرَةِ لَفظاً أَوْ تَقْدِيراً نَحْو (لَيُنْبَذَنَّ). وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذلِكَ نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ وَ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ وَ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾. وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ نَحْوُ هَلْ وَبَلْ وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا وَإِذْمَا بَلْ ما الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الأَصَحِّ وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنِ اسْمَيْنِ كَزَيْدٍ قَائِمٌ أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَقَامَ زَيْدٌ.

فَصْلٌ

أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ زَيْدٌ يَقُومُ وَإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ وَجَرٌّ فِي اسْمٍ نَحْوُ بِزَيْدٍ وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ نَحْوُ لَمْ يَقُمْ فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ إِلَّا الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ وَهِيَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهَا وَهَنُوهُ وَفُوهُ وَذُو مَالٍ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ هَنٍ كَغَدٍ، وَالْمُثَنَّى كَالزَّيْدَانِ فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ كَالزَّيْدُونَ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، وَكِلَا وَكِلْتَا مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى وَكَذَا اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مُطْلَقاً وَإِنْ رُكِّبَا، وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ وَعَالَمُونَ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ وَبَنُونَ وَعِلِّيُّونَ وَشِبْهُهُ كَالْجَمْعِ، وَأُولَات وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلَ مِنْهُ إِلَّا مَعَ أَلْ نَحْوَ بِالأَفْضَلِ أَوْ بِالإِضَافَةِ نَحْوَ بِأَفْضَلِكُمْ، وَالأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ وَهِيَ تَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ فِيهِمَا وَتَفْعَلِينَ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا نَحْوُ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ نَحْوُ لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ.

فَصْلٌ

تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ غُلَامِي وَالْفَتَى وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ يَخْشَى والضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعُو وَيَقْضِي وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ إِنَّ الْقَاضِي لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ.

فَصْلٌ

يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ وَيُنْصَبُ بِلَنْ نَحْوُ ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ وَبِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ وَبِإِذَنْ مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ نَحْوُ إِذاً أُكْرِمَكَ:

وَإِذاً وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

وَبِأَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ ظَاهِرَةً نَحْوَ ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ نَحْوُ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وَبَعْدَ اللَّامِ نَحْوُ ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ إِلَّا فِي نَحْوِ ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ وَنَحْوُ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرُ لَا غَيْرُ كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً نَحْوُ ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ وَبَعْدَ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى

أَو الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نَحْوُ ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وَشَرْطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ إِنْ لَا مَحَلَّهُ نَحْوُ لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ بِخِلَافِ يَأْكُلُكَ وَيُجْزَمُ أَيْضاً بِلَمْ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ وَلَمَّا نَحْوُ لَمَّا يَقْضِ وَبِاللَّامِ وَلَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ نَحْوُ لِيُنْفِقْ لِيَقْضِ لَا تُشْرِكْ لَا تُؤَاخِذْنَا وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ إِنْ وَإِذْمَا وَأَيٌّ وَأَيْنَ وَأَنَّى وَأَيَّانَ وَمَتَى وَمَهْمَا وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُمَا نَحْوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

فَصْلٌ

الِاسْمُ ضَرْبَانِ: نَكِرَةٌ؛ وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَرَجُلٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ، وَمَعْرِفَةٌ؛ وَهِيَ سِتَّةٌ الضَّمِيرُ؛ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ؛ وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وُجُوباً فِي نَحْوِ: أَقُومُ وَنَقُومُ، أَوْ جَوَازاً فِي نَحْوِ: زَيْدٌ يَقُومُ أَوْ بَارِزٌ وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ قُمْتُ وَكَافِ أَكْرَمَكَ وَهَاءِ غُلَامِهِ، أَوْ مُنْفَصِلٌ كَأَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ وَإِيَّايَ، وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ إِلَّا فِي نَحْوِ: الْهَاءِ مِنْ سَلْنِيهِ بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَظَنَنْتُكَهُ وَكُنْتُهُ بِرُجْحَانٍ. ثُمَّ الْعَلَمُ؛ وَهُوَ إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِيٌّ كَأُسَامَةَ، وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةَ، أَوْ كُنْيَةٌ كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كُلْثُومٍ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الِاسْمِ تَابِعاً

لَهُ مُطْلَقاً أَوْ مَخفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كُرْزٍ. ثُمَّ الإِشَارَةُ؛ وَهِيَ ذَا لِلْمُذَكَّرِ، وَذِي وَذِهِ وَتِي وَتِهِ وَتَا لِلْمُؤَنَّثُ، وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُثَنَّى بِالأَلِفِ رَفْعاً وَبِالْيَاءِ جَرَّاً وَنَصْباً، وَأُولَاءِ لِجَمْعِهِمَا، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقاً، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ. ثُمَّ الْمَوْصُولُ؛ وَهُوَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالأَلِفِ رَفْعاً وَبِالْيَاءِ جَرَّاً وَنَصْبَا، وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقاً، وَالأُلَى وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ اللَّائِي وَاللَّاتِي، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ مَنْ وَمَا وَأَيٌّ وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَذُو فِي لُغَةِ طَيِّئٍ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، وَصِلَةُ أَلْ الْوَصْفُ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ طِبْقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾، وَ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ لَا اللَّامُ وَحْدَهَا خِلَافاً لِلأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾، وَجَاءَ الْقَاضِي، أَوْ لِلْجِنْسِ كَأَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: زَيْدٌ الرَّجُلُ وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ، وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.

باب

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ؛ كَاللهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا. وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ نَحْوُ مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ وَ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن

مُشْرِكٍ﴾ وَ«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ» وَالْخَبَرُ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ؛ كَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ وَزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ إِلَّا فِي نَحْوِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَظَرْفاً مَنْصُوباً نَحْوُ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَجَارّاً وَمَجْرُوراً كَ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ، وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، وَاللَّيْلَةَ الْهِلَالُ مُتَأَوَّلٌ، وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ: أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى، وَمَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ؟. وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرِ نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أَيْ: عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ. وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ لَوْلَا، وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَراً، وَبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وَلَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ، وَضَرْبِي زَيْداً قَائِماً، وَكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ.

بَاب

النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ، فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَا اسْماً لَهُنَّ وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾. وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نَحْوُ: فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولٌ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ، وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ، وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتِئَ وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ، الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾. وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً، وَحَذْفِ

نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ وَصْلاً إنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٍ، وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا مَا فِي مِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ: «إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ»، وَ«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ»، وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ إنْ تَقَدَّمَ الِاسْمُ، وَلَمْ يُسْبَقْ بِأَنْ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفاً أَوْ جَارّاً وَمَجْرُوراً، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلَّا نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، وَكَذَا لَا النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِياً   وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَاً

وَلَاتَ لَكِنْ فِي الْحِينِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾. الثَّانِي: إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي أَوِ الْإِشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ، فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَا اسْماً لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الْحَرْفِيَّةُ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ، كَإِنِ الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً، فَأَمَّا لَكِنْ مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ، وَأَمَّا أَنَّ فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بِقَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ أَوْ لَوْ، وَأَمَّا كَأَنَّ فَتَعْمَلُ وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِلَمْ أَوْ قَدْ، وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾، وَتُكْسَرُ إِنَّ فِي الِابْتِدَاءِ نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ وَبَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ وَالْقَوْلِ نَحْوُ قَالَ: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وَقَبْلَ اللَّامِ نَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾، وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ أَوِ اسْمِهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنَ

مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوِ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى، وَمِثْلُ إِنَّ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ: لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوت، وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهَهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَ وَلَا رِجَالَ، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: لَا مُسْلِمَاتِ، وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَيْنِ، وَلَا مُسْلِمِينَ، وَلَكَ فِي نَحْوِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ، وَرَفْعُهُ فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وَإِنْ لَمْ تُكَرَّرْ لَا أَوْ فُصِلَتْ الصِّفَةُ أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ امْتَنَعَ الْفَتْحُ. الثَّالِثُ: ظَنَّ وَرَأَى وَحَسِبَ وَدَرَى وَخَالَ وَزَعَمَ وَوَجَدَ وَعَلِمَ الْقَلْبِيَّاتُ فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ

وَيُلْغِينَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ نَحْوُ: الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ، وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ نَحْوُ: وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرَا، وَإِنْ وَلِيَهُنَّ مَا أَوْ لَا، أَوْ إِنْ النَّافِيَاتُ أَوْ لَامِ الِابْتِدَاءِ أَوِ الْقَسَمِ أَوِ الِاسْتِفْهَامِ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وُجُوباً، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيقاً نَحْوُ: لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى.

باب

الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ كَقَامَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عَمْرٌو، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ، وَلَا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ؛ كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»، «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»، وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً كَقَامَتْ هِنْدٌ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿قَدْ جَاءَتْكُم

بَيِّنَةٌ﴾، وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ، وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ نِعْمَ وَبِئْسَ نَحْوُ: نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَفِي الْجَمْعِ نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ إِلَّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ: قَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ، وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازاً نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ وَ: كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَضَرَبْتُ زَيْداً، وَمَا أَحْسَنَ زَيْداً، وَضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، بِخِلَافِ أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: نِعْمَ الْعَبْدُ، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ: بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً.

باب النائب عن الفاعل

يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتُصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ، وَيُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقاً وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثٌ نَحْوُ: انْطُلِقَ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ الْكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمّاً ضَمّاً، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

باب الاشتغال

يَجُوزُ فِي نَحْوِ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ، أَوْ مَرَرْتُ بِهِ رَفْعُ زَيْدٍ بِالِابْتِداءِ، فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبرٌ وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ، وَأَهَنْتُ، وَجَاوَزْتُ، وَاجِبَةَ الْحَذْفِ، فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: زَيْداً اضْرِبْهُ لِلطَّلَبِ وَنَحْوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوُ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾، وَمَا زَيْداً رَأَيْتُهُ لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ. وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: إنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وَهَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ لِوُجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو لِامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ وَأَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ.

باب في التنازع

يَجُوزُ فِي نَحْوِ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً إِعْمَالُ الأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ نَحْوُ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ

وَلَيْسَ مِنْهُ:

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

باب

الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ خَمْسَةٌ: الْمَفْعُولُ بِهِ؛ وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كَضَرَبْتُ زَيْداً، وَمِنْهُ الْمُنَادَى، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كَيَا عَبْدَ اللهِ، أَوْ شَبِيهاً

بِالْمُضَافِ كَيَا حَسَناً وَجْهُهُ، وَيَا طَالِعاً جَبَلاً، وَيَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ، أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأَعْمَى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي، وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَيَا زَيْدُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ، وَيَا رَجُلُ لِمُعَيَّنٍ.

فصل

وَتَقُولُ: يَا غُلَامُ بِالثَّلَاثِ، وَبِالْيَاءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً، وَبِالأَلِفِ، وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ، بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أَوِ الْيَاءِ للأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

فصل

وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بِأَلْ مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ، وَالْبَدَلُ وَالْمَنْسُوقُ الْمُجَرَّدُ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وَلَكَ فِي نَحْوِ: يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلَاتِ فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

فصل

وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ؛ وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً، فَذُو التَّاءِ مُطْلَقاً كَيَا طَلْحُ، وَيَاثُبُ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِهِ، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ كَيَا جَعْفُ ضَمّاً وَفَتْحاً، وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: سَلْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِ يكَرِبَ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

فصل

وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ: يَاللهِ لِلْمُسْلِمِينَ بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ، وَنَحْوُ: يَا زَيْدُ لَعَمْرٍو، وَيَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ. وَالنَّادِبُ، وَا زَيْدَاً وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَا، وَا رَأْسَا، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَقْفاً. وَالْمَفْعُولُ

الْمُطْلَقُ؛ وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَضَرَبْتُ ضَرْباً، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كَقَعَدْتُ جُلُوساً، وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَضَرَبْتُهُ سَوْطاً، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾. وَالْمَفْعُولُ لَهُ؛ وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ كَقُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ، فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

وَالْمَفْعُولُ فِيهِ؛ وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي مِنَ اسْمِ زَمَانٍ؛ كَصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ حِيناً، أَوْ أُسْبُوعاً، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ؛ وَهُوَ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَالأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ وَنَحْوِهِنَّ؛ كَعِنْدَ، وَلَدَى وَالْمَقَادِيرِ؛ كَالْفَرْسَخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ؛ كَقَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ. وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ؛ وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ، أَو مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ؛ كَسِرْتُ وَالنِّيلَ، وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ، وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ، وَمِنْهُ قُمْتُ وَزَيْداً، وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ، وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

باب الحال

وَهُوَ وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ كَضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً، وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ، وَصَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ نَحْوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ وَالتَّمْيِيزُ؛ وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكِرَةٌ جَامِدٌ مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ؛ كَجَرِيبٍ نَخْلاً، وَصَاعٍ تَمْراً،

وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً، وَالْعَدَدِ نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ، وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ مُحَوَّلاً كَـ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ وَ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ وَ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] وَقَوْلُهُ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيناً وَمِنْهُ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ، وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٌ نَحْوُ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ نَحْوُ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ نَحْوُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ نَحْوُ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً وَيُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوَى خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الِاسْمِ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا وَبِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا نَوَاصِبَ وَخَوَافِضَ وَبِمَا خَلَا وَبِمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ نَوَاصِبَ.

باب

يُخْفَضُ الِاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ؛ وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، اللَّام، وَالْبَاء لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصٍّ بِالظَّاهِرِ؛ وَهُوَ: رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالْكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ الْقَسَمِ وَتَاؤُهُ، أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ؛ كَغُلَامِ زَيْدٍ، أَوْ مِنْ؛ كَخَاتَمِ حَدِيدٍ، أَوْ فِي كَمَكْرِ اللَّيْلِ، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَبَالِغَ الْكَعْبَةِ، وَمَعْمُورِ الدَّارِ،

وَحَسَنِ الْوَجْهِ، وَتُسَمَّى لَفظِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ، وَلَا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلَا نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا أَلْ إِلَّا فِي نَحْوِ: الضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ، وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ، وَالضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي، وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ.

باب يعمل عمل فعله سبعة

اسْمُ الْفِعْلِ؛ كَهَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَيْ، بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَاسْكُتْ، وَأَعْجَبُ، وَلَا يُحْذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ. وَالْمَصْدَرُ؛ كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا، وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّراً، وَلَا مُضْمَراً، وَلَا مَحْدُوداً، وَلَا مَنْعُوتاً قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفاً، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ

وَمُنَوَّناً أَقْيَسُ نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ وَبِأَلْ شَاذٌّ نَحْوُ:

وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ

وَاسْمُ الْفَاعِلِ؛ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً، أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حَالاً، أَوِ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ، وَ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ خِلَافاً لِلْكِسَائِي، وَخَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ خِلَافاً لِلأَخْفَشِ، وَالْمِثَالُ؛ وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ بِقِلَّةٍ نَحْوُ: أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ. وَاسْمُ الْمَفْعُولِ؛

كَمَضْرُوبٍ، وَمُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ. وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّيْ لِوَاحِدٍ؛ وَهِيَ الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإِفَادَةِ الثُّبُوتِ؛ كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيّاً، وَيَرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ. وَاسْمُ التَّفْضِيلِ؛ وَهُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ؛ كَأَكْرَمَ، وَيُسْتَعْمَلُ بِمَنْ وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِأَلْ فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ. وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

باب التوابع

يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ: النَّعْتُ؛ وَهُوَ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ، وَفَائِدَتُهُ: تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ. وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ، وَالأَحْسَنُ: جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ، ثُمَّ قَاعِدٌ ثُمَّ قَاعِدُونَ. وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً، أَو ادِّعَاءً رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ أَعْنِي، أَوْ أَمْدَحُ، أَوْ أَذُمُّ، أَوْ أَرْحَمُ. وَالتَّوْكِيدَ؛ وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْوُ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

وَنَحْوُ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وَنَحْوُ:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ وَ﴿صَفًّا صَفًّا﴾، أَوْ مَعْنَوِيٌّ؛ وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِكُلٍّ لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِكِلَا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ، وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وَعَطْفُ الْبَيَانِ؛ وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ، فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ، كَ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ. وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ؛ كَقَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

وَقَوْلِهِ:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا

وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ؛ وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَالْفَاءِ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي، وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ لَا لِلتَّرْتِيبِ، وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، أَوِ الْأَشْيَاءِ مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الْإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ. وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَإِ فِي الْحُكْمِ، لَا بَعْدَ إِيجَابٍ. وَلَكِنْ وَبَلْ بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا، بَلْ بَعْدَ إِيجَابٍ. وَالْبَدَلُ؛ وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ؛ وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، وَبَعْضٍ نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ وَاشْتِمَالٍ نَحْوُ:

﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ وَاضْرَابِ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحْوُ: تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي أَوِ الثَّانِي، وَسَبْقِ اللِّسَانِ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيُّنِ الْخَطَإِ.

باب

الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِماً نَحْوُ سَبْعِ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ وَكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِماً وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ أَوْ لِمَا دُونَهُ أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

باب مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا

وَزْنُ الْمُرَكَّبُ عُجْمَةٍ تَعْرِيفُهَا   عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعُ زِدْ تَأْنِيثاً

كَأَحْمَدَ، وَأَحْمَرَ، وَبَعْلَبَكَّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ، وَأُخَرَ، وَأُحَاد، وَمَوْحِدَ إِلَى الأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلْمَى، وَصَحْرَاءَ، فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي لَابُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْعُجْمَةِ. وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَالصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التذاءَ فَعُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَرْنَبٌ بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفَةٌ. وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجِهَانٍ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ، وَكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ، كَسَفَارِ وَأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، وَسَحَرَ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً.

باب

التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْداً، وَإِعْرَابُهُ؛ مَا: مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَأَفْعَلَ: فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَا، وَزَيْداً: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ

مَا، وَأَفْعِلْ بِهِ وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ أَيْ: صَارَ ذَا كَذَا كَأَغَدَّ الْبَعِيرُ أَيْ: صَارَ ذَاغُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ وَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى، وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلَ.

باب

الْوَقْفُ فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: رَحْمَةٍ بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: مُسْلِمَاتٍ بِالتَّاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: قَاضٍ رَفْعاً وَجَرّاً بِالْحَذْفِ، وَنَحْوُ: الْقَاضِي فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ، وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ، وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا اليَاءُ، وَيُوقَفُ عَلَى إِذاً وَنَحْوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] وَرَأَيْتُ زَيْداً بِالأَلِفِ، كَمَا يُكْتَبْنَ، وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَقَالُوا دُونَ الأَصْلِيَّةِ؛ كَزَيْدٌ يَدْعُو، وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَاسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ؛ كَرَمَى وَالْفَتَى، وَأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَعَفَا وَالْعَصَا، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، وَالِاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ.

فصل

هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، وَاسْتٍ وَابْنٍ وَابْنِمٍ وَابْنَةٍ وَامْرِئٍ وَامْرَأَةٍ، وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَالْغُلَامِ وَأَيْمُنِ اللهِ فِي الْقَسَمِ بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرٍ فِي أَيْمُنٍ هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ؛ كَاسْتَخْرَجَ وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ كَاقْتُلْ وَاغْزُ وَاغْزِي بِضَمِّهِنَّ، وَاضْرِبْ وَامْشُوا وَاذْهَبْ بِكَسْرٍ كَالْبَوَاقِي.

تم متن القطر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

سبحان من رَشّحَ قطر نَدا جوده على متن جميع الأسماء والمسمَّيات، وشرح نِدا علامة وجوده الظاهرة في حواشي الملكوت سائر مضمرات أحوال الأشكال والإشكالات، وصلاة وسلاماً على علم الهدى وبَلّ الصَّدا المرفُوع إلى الغايةِ القُصْوى والمنصوب لإعراب المشكلات وكشف البلوى عمدة العالِمين وعدّة العالَمين أبي القاسم محمد ﷺ وشرف وكرَّم ومجد، وعلى آله التابعين لسنَنه والعاملين لسُنَنه وأصحابه المتميِّزين بنعوت الكمال وأوصاف العطف والإفضال، وعلى من نحا نحوهم واقتفى أثرهم من السادات الفخام والأساتذة العلماء والأعلام الخافضين جناحهم للمستفيد والجازمين بسيوف كلماتهم رقبة كل جاهل عنيد.

وبعد: فيقول العبد المفتقر إلى اللطف القديم الأبدي السيد محمود الآلوسي ابن السيد عبد الله أفندي كان الله لهما وميَّز في الدارين حالهما: قد اقترح عليَّ بعض الأحباب من خلص الأصحاب محمود الأفعال عليِّ الخصال أن أجمع له ما فرقته يد الزمان مما علقته في صغري[1] من حواش كالعقيان على شرح القطر لإمام العصر مفخر الإسلام سيدنا ابن هشام مما وعته أذني من التقارير أو سرقته من تحارير العلماء النحارير، فاعتذرت له باشتغالي بالدرس والتدريس وضيق وقتي حتى عن تحية جليس، فلم يزده اعتذاري إلا إلحاحاً ولم يفده امتناعي إلا اقتراحاً، فلما لم أرَ بدّاً من الامتثال ولم تمكني المخالفة بحال من الأحوال كيف وهو السويدي الذي نزل من القلب سويداه، وامتزج به حتى صار صورته وهيولاه، نتيجةَ قوم حازو المفاخر، وورثوا المكارم كابراً عن كابر. فشرعت في ذلك سالكاً إن شاء الله أوضح المسالك جامعاً له المعاني الرائقة والفوائد الفائقة.

من كلِّ معنى يكاد الميت يفهمه لطفاً و يعبده القرطاس و القلم

(١) وكنت إذ ذاك أقرأ عصام الوضع وعمري ثلاثة عشرة سنة.

والمرجو ممن اطلع على سهو قلم، أو زلة قدم، أن يصلح ذلك، وأن يعفو عما هنالك؛ فإن الإنسان محل السهو والنسيان، لاسيما في زمان تراكمت فيه العوائق وأفواج همومها. وتلاطمت فيه العلائق وأمواج غمومها، واضطرب البال، بمزيد البلبال، واغبرت آفاق المطالب، وأظلمت أرجاء المكاسب، فكيف يمكننا كشف معضله، أو تحقيق مسئله، و قد كلفنا بألف بصله، وإلى الله المشتكى من زمان إذا أساء أصرّ على إساءته. وإن أحسن ندم على ذلك من ساعته، فإنا لله، ولا حول ولا قوة إلّا بالله، وها أنا أشرع في المقصود، بعون الله الملك المعبود. فأقول: **(قوله الكلمة)** ال فيها تعريف الجنس وتعيين الماهية كما في قولهم الرجل خيرٌ من المرأة والتاء لوحدة الماهية فلا محذور، وحمل أل على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة لا يخلو عن ضعف[1]. **(قوله قول)** لم يقل قولة ليطابق الخبر مبتداه؛ لأن هذه المطابقة إنما تجب إن كان مشتقاً لا يستوي فيه التذكير والتأنيث جارياً على مبتداه ولهذا يجوز أن تقول هند إنسان وهي إقبال وهذه جريح والمرأة كريم أبوها، وقول غير مشتق، والاعتبار بالأصل لا بالعارض فلا يضر النقل إلى المقول؛ ولهذا أجاز التذكير في قوله تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وأما مثل هذا حمار وهذه حمارة فضعيف[2]. **(قوله مفرد)** صفة للخبر قبل الخبرية على ما ذكره غير واحد من علماء العربية. والقضية هنا طبيعية مستلزمة للكلمة. وعدم استعمالها في العلوم مقيّد بمسائلها لا مطلقاً إذ استعمالها في المبادئ كما هنا كثير جداً. وقيل: محصورة كلية وهو مبنيّ على أن ال للاستغراق وفيه أن المقام لكونه مقام تعريف يقتضي الحكم على الطبيعة لا غير. وأما ما يقال من أنّ اللائق لا قضية ههنا مطلقاً إذ لابد فيها من الحكم وقد صرَّحوا أن لا حكم في المعرَّف ومعرّفه

---

(١) وجه الضعف على تقدير العهد يكون المعرف الفرد واللائق بالتعريف أن يكون للماهية وهو ظاهر على تقدير الجنس. منه.

(٢) وجه الضعف أن حماراً يستوي فيه التذكير والتأنيث فكان ينبغي أن يقال هذا حمار وهذه حمار بصيغة المذكر فيهما فافهم. منه.

تطلق الكلمة في اللغة على الجملة المفيدة؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]، ....

إذ الحكم فرع التصوّر، ولا تصوّرَ فيه غفلة عن مذهب أرباب العربية القائلين بالحكم، وركون إلى مذهب أهل الميزان وبتسليم اتفاق المذهبين يجاب بالمسامحة في الكلمة فتأمل. **(قوله تطلق الكلمة)** والمراد بها لفظها نظراً إلى قوله في اللغة ومعناها نظراً إلى قوله في الاطلاع ففي الكلام من قبيل الاستخدام، وهذا الإطلاق مجاز مرسل من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية القصيدة قافية. ولا استخدام فيه على ما لا يخفى على المراجع، أو استعارة مصرّحة كأنّه شبه الكلام من حيث ارتباط أجزائه بعضها ببعض بالكلمة واستعير له اسمها ثم حذف أو حقيقة نوعية والجمهور على الأوّل. **(قوله على الجمل المفيدة)** أي: جنسها فيطلق على واحدة ولا تطلق على الكلم الذي ليس بكلام وإن وجدت العلاقة إذ لم يسمع، وقال بعض بالإطلاق اعتماداً عليها، نعم المسموع المتفق عليه إطلاق الكلام على ما يتمم الكلمة والكلم كحديث البراء بن عازب: «أمرنا رسول الله ﷺ بالسكون ونهانا عن الكلام» كذا قاله بعض الأصوليين فتأمل. **(قوله كلا)** لها استعمالات أحدها للردع والزجر كما هنا. وثانيهما بمعنى حقاً كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ [العلق: ٦]. وثالثها: بمعنى أي كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ۝٣٢﴾ [المدثر: ٣٢] ورابعها بمعنى إلا الاستفتاحية كالآية الثانية أيضاً على قول، والتخصيص بالأول قول سيبويه وبالثاني الكسائي وبالثالث النظر وبالرابع أبي حيان وهو أولى لكثرة اطراده فإن قول النظر لا يتأتى في الآية؛ لأنها لو كانت بمعنى نعم أو أي لكانت تتوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب وهو فاسد ضرورة عدم إمكانه وقول الكسائي لا يتأتى فيها أيضاً؛ لأنها لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة إنّ بعدها؛ لأنها لا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها على ما قيل، وقول سيبويه لا يتأتى في قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ۝٣٢﴾ [المدثر: ٣٢] إذ ليس قبلها ما يصحّ ردّه والتعسف غير مقبول كذا قال المصنف. ورد بأن الزمخشري جوّز أن تكون ردعاً عن إنكار ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥].

وفي الاصطلاح على القول المفرد. والمراد بالقول: اللفظ الدال ....

وأقول: هذا ونحوه لا ينفي الأولوية على ما لا يخفى وتمام الكلام في هذا المقام يطلب من المطولات. (**قوله وفي الاصطلاح**) أي اصطلاح النحويين واحترز به على ما قيل[1] عن اصطلاح المنطقيين؛ فإن الكلمة عندهم الفعل وحده؛ وأهمل المصنف ذكر المعنى الحقيقي اللغوي لشهرة مساواته للمعنى الاصطلاحي. (**قوله والمراد بالقول**) يفهم منه أن له إطلاقاً آخر غير مراد وهو كذلك، فإن القول يطلق أيضاً على المعنى المصدري وعلى الرأي والاعتقاد نحو قال أبو حنيفة حلّ كذا. (**قوله اللفظ**) أي: ما من شأنه أن يلفظه الإنسان من الحروف أو ما في حكمه الذي هو وقوعه مسنداً إليه ومعطوفاً عليه مثلاً فخرجت الحروف أو ما في حكمه الذي هو وقوعه مسنداً إليه ومعطوفاً عليه مثلاً[2] فخرجت الحركات الإعرابية[3] فلا يرد ما قاله الفاضل المحشيّ. وما يقال من أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز فغير وارد؛ لأن المراد به الملفوظ الاصطلاحي لا العرفيّ فيكون حقيقة اصطلاحية فيهما ولو أريد به العرفيّ معه لزم ذلك وليس فليس. (**قوله الدال**) قال الفاضل المحشي كان الأولى أن يقول الموضوع؛ لأنه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى وضعه له لأنه يشمل ما دل مجازاً أو التزاماً أو تضمناً وليس واحد من الثلاثة مراداً لهم انتهى.

ونظر فيه بعض أجلّة المعاصرين بأن المراد من الدلالة الدلالةُ الوضعية فلا فرق بين قوله الدال وبين قوله الموضوع على أنه يدخل أيضاً فيه المجاز والالتزام والمتضمّن إذ اللفظ موضوع لمعناه المجازي بالوضع النوعي وكذا الالتزام والمتضمن يدلّ عليه تقسيمهم الدلالة الوضعية لا مطلق الدلالة إلى المطابقة والتضمن والالتزام على أنّه لا ضرر في

(١) مقابل هذا القول أنه لبيان الواقع. منه.

(٢) إنما قلنا مثلاً ليدخل الإبدال والتأكيد. منه.

(٣) لأنها ليست حروفاً ولا في حكمها الذي هو وقوعه إلخ نعم من أطلق الحكم بحيث يشمل الإفادة ترد عليه الحركات الإعرابية لأنها في حكم الحروف من حيث الإفادة بل والدوال الأرابع أيضاً ترد عليه. على أن الورود عليه في حين المنع كما حققه المولى عصام في شرح الوضعية. منه.

على معنىً؛ كـ (رجل، وفرس).

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف ....

دخولها، هذا كلامه وهو على ما فيه[1] لا يدفع الأولوية ثم في كلام المحشيّ ما لا يخفى فتدبر[2]. (قوله على معنى) هو إما مفعل كما هو الظاهر من عنى يعني إذا قصد أي: محل القصد، وإما مصدر ميمي، وإما مخفف معني بالتشديد اسم مفعول منه أي: المقصود، ذكر ذلك العلامة الجامي. فإن قلت التعريف غير جامع لخروج المشترك عنه؛ لأنه معنى نكرة في الإثبات فلا تعم. قلت أجيب بأنّ الموضوع لمعنيين مثلاً يصدق عليه أنه موضوع لمعنى فيدخل في التعريف فلا نقض. (قوله والمراد باللفظ) إنما قال والمراد؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الرمي من الفم أو مطلقاً فنقل في عرف النحاة على ما ذكر ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ. (قوله الصوت) اعلم أنّ الصّوت يستعمل في معنيين. الأول: المعنى المصدري وهو فعل الصائت. والثاني المعنى الأسمى وهو الكيفية الحاصلة من الفعل وهو المراد هنا إذ الأول ليس بلفظ فلا يصحّ الحمل. ثم هو عرض من مقولة الكيف إن فسر بما تقدّم، وجوهر إن فسرّ على ما ذكره غير واحد بالهواء المكيف بالكيفية المخصوصة، والأول: هو الشائع على ألسنتهم والمصرّح به في غالب كتبهم كذا أفيد[3]. (قوله المشتمل) هذا الاشتمال من قبيل اشتمال الظرف على المظروف. فإن قلت: التعريف غير جامع؛ لخروج واو العطف وهمزة الاستفهام ونحوهما عنه فإنها لفظ مع عدم اشتمالها إذ الشيء لا يشتمل على نفسه ضرورة مغايرة المشتمل للمشتمَلِ عليه فالصواب

---

(١) وهو أنّا لا نسلم أن اللفظ موضوع لمعناه الالتزامي كيف ولو كان موضوعاً له لم يكن التزامياً بل يكون معنى مطابقياً حينئذ، نعم اللفظ دال على المعنى الالتزامي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له على ما هو المشهور لدى الجمهور وأين هذا من ذلك وأين السمك من السماك منه وليس واحد من الثلاثة مراداً لهم. منه.

(٢) وجه الأمر بالتدبر ما أشرنا إليه في الحاشيتين السابقتين فافهم. منه.

(٣) اعلم أني كلما ذكرت: كذا أفيد أو أفيد فمرادي بالمفيد علامة عصره وفهامة دهره شيخ الكل في الكل ومعلن الكشف والفراسة والنبل سيدي علاء الدين علي أفندي ابن الشيخ الواصل والنحرير الكامل يوسف أفندي الموصلي الحنفي رحمهما الله تعالى آمين. منه.

الهجائية، سواءٌ دلَّ على معنىً؛ ك (زيد) أم لم يدل؛ ك (ديز) مقلوب (زيد). وقد تبيَّن أنَّ كل قولٍ لفظ؛ ولا ينعكس.

تعريفه بالصوت المعتمد على مقطع كما عرَّفه به بعض النحاة. قلت[1]: أجيب بأن الصوت له جهتان جهة عموم وهي كونه صوتاً، وجهة خصوص وهي كونه لفظاً، فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهذا القدر من المغايرة كافٍ فلا محذور. وبعض من يدعي الفضل أجاب بأن الاشتمال على بعض الحروف مجاز عن وجوده عند النطق والعلاقة اللزوم فليتدبر[2]. **(قوله الهجائية)** نسبة للهجاء الذي هو تقطيع حروف الكلمة لبيان اسمها. وكونها حروف المباني لابتناء الكلمة منها. واعلم أن الحروف الهجائية لا تتوقف معرفتها على معرفة اللفظ ولا على معرفة الكلمة بل هي بديهية كما ذكره بعض المحققين، فلا يلزم الدور الصريح في الأول والمضمر في الثاني فتدبر[3]. وسمي الصوت المشتمل على ما دل لفظاً؛ لأنه يجعل بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها فهو كما قاله الرازي من إطلاق اسم السبب على المسبب. **(قوله سواء)** أي: دلالته على معنى وعدمها مستوٍ في صحة إطلاق اللفظ عليه، فسواء في الأصل مصدر بمعنى الاستواء. **(قوله كزيد)** أي علماً كما هو الظاهر، أو مصدراً من زاد يزيد، أو جمع تكسير لمذكر بمعنى زائدون. **(قوله أو لم يدل)** أي: على معنى بطريق الوضع له، وبهذا يستقيم التمثيل وإلّا فديز مقلوب زيد دال على حياة اللافظ به من وراء جدار مثلاً. **(قوله مقلوب ديز)** أراد به غير موضوع لشيء. **(قوله وقد)** هي للتحقيق قيل: أو للتوقع. **(قوله تبين)** أي: ظهر مما ذكرنا من اختصاص القول بالموضوع لمعنى وعدم

---

(١) أقول: الأولى أن يجاب بمنع ذلك؛ فإن الحرف على ما في الشفا هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدود والثقل تميزاً في المسموع انتهى. فهما متغايران فلا إشكال فليحفظ. عبد الله ابن المؤلف.

(٢) وجه الأمر بالتدبر، أن في هذا التوجيه ارتكاب مجاز وأنت تعلم ما على مرتكبه في التعريف منه، وأجيب: بأن أهل هذا الفن يكتفون بدلالة الالتزام في التعاريف تسامحاً فتدبر عبد الله.

(٣) وجه الأمر بالتدبر الإشارة إلى الدقة والاحتياج إلى معرفة الدور بقسميه والكلام في ذلك طويل وذكر مثل هذه المباحث للتشحيذ والتمرين فلا تكن من المعترضين.

والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزءٍ معناه، وذلك نحو: (زيد)، فإنَّ أجزاءَه! ....

اختصاص اللفظ به. **(قوله لا ينعكس)** أي: عكساً لغوياً؛ وهو جعل الجزء الأول من الكلام ثانياً، والثاني أولاً بدون تغيير شيء من كلية وجزئية، فلا يقال كل لفظ قول؛ لئلا يلزم حمل المباين على مباينه كما لا يخفى على الناظر، واحترزاً بالتقييد عن العكس الاصطلاحيّ المشهور؛ فإنه عبارة عن الجعل[1] السابق إلّا أنه يشترط فيه ما لم يشترط السابق، فإن عكس الكلية جزئية فيصح حينئذ أن يقال بعض اللفظ قول ويراد به الموضوع. **(قوله والمراد بالمفرد)** فيه إشارة إلى أن المفرد غير هذا المعنى وهو كذلك فإنّ له عندهم إطلاقات غير ما ذكر فيطلق تارة على ما ليس مثنى ولا مجموعاً وذلك في باب ما خرج عن الأصل، وتارة على ما ليس جملة ولا شبهها؛ وذلك في باب المبتدأ والخبر، وتارة على ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به وذلك في بابي المنادى ولا النافية للجنس وبيان النسب بين هذه المعاني مع طوله لا يتعلق به غرض ههنا كما لا يخفى. **(قوله والمفرد)** في المتقدم في التقسيم. **(قوله ما لا يدل جزئه)** أي: حال الجزئية فعبد الله علماً كلمة واحدة، فإن قيل: الكلمة الواحدة يلزم أن تكون معربة بإعراب واحد، وعبد الله معرب بإعرابين، فلا يكون كلمة لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم. قلت: هو باعتبار معناه العلميّ كلمة واحدة معربة بإعراب واحد وهو إعراب الجزء الأوّل. وتعيّن الأول لذلك؛ لأن الثاني لما كان مشغولاً بالإعراب المحكي وهو إعراب المضاف إليه، والأول فارغاً لكون التركيب الإضافي سبباً لإعراب المضاف إليه لا المضاف، أظهر فيه إعرابه كما أظهر إعراب ما بعد غير في الاستثناء في غير، فلا يكون فيه إعرابان باعتبار معناه العلميّ واللازم وحدة الإعراب باعتبار أفراد المعنى فلا يضر تعدده باعتبارين قاله الفضل فخر الدين في العالية شرح الكافيه. لكن صرح الحمصي بخلافه وجعلَ هذا مذهب المناطقه وتبع في ذلك العضد وابن الحاجب والمسألة طويلة الذيل فلتحرر. **(قوله نحو زيد)** أي: إذا كان علماً كما هو المتبادر. أما إذا كان اسم فاعل أو مصدراً نائباً مناب الفعل وقلنا باستتار الضمير؛ فإنه حينئذ يكون مركباً

---

(١) بدون ملاحظة بدون إلخ منه وقد ذكرت ذلك في بعض تعليقاتي على حواشي السيد.

وهي (الزايُ، والياء، والدال) إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك: (غلام زيد) فإن كلاً من جزأيه؛ وهما (الغلام) و(زيد) دالٌّ على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً.

فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترط ....

كما لا يخفى. (قوله جزئه) قيل أي المسموع، واحترزوا به عن غير المسموع كالهيئة في الفعل؛ فإنها تدل على أحد الأزمنة الثلاثة وهو أحد أجزاء معناه، والمادة تدل على جزء آخر وهو الحدث فلو لم يقيد يلزم التركيب ولا قائل به فليتأمل[1]. (قوله وهي الزاي إلخ) أي مسمياتها كما يقتضيه قاعدة الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه أو به إلا لقرينة. (قوله لا تدل على شيء مما يدل هو عليه) فإنه يدل على الحيوان الناطق المتشخّص، وَزَه مثلاً لا يدل على شيء من ذلك. نعم يدل في بعض الاصطلاحات على أعداد مخصوصة ولسنا بصددها إذ الكلام في الدلالة باعتبار وضع اللغة كما صرّح به غير واحد من الأئمة. (قوله بخلاف قولك) حال من نحو زيد، والأولى بخلاف نحو قولك. (قوله غلام زيد) أي غير علم فتذكر. (قوله فإن كلاً من جزأيه) تعليل للمخالفة وبيان لها. والمراد من الجزء القريبُ كما يشعر بذلك قوله وهما الغلام وزيد. فلا يرد أن جزأه وهو غَهْ مثلاً لا يدل على جزء المعنى أيضاً وهو ظاهر. (قوله لا مفرداً) زيادةُ إيضاح للمطلوب. (قوله فإن قلت) قيل: السؤال إن كان قوياً صدّر بـ ولقائل أن يقول، أو ولك أن تقول، أو وقد يقال. وإن كان متوسطاً صدّر بِ فَإِنْ قلت، أو فإن سئلت، وإن كان ضعيفاً صدّر بـ فإن قيل أو لا يقال انتهى. وأقول: الحكم أغلبيّ لا كلي إذ قد ينعكس كما لا يخفى على المتتبع فتدبر[2]. (قوله الوضع) هو[3]

---

(١) يمكن أن يكون وجه الأمر بالتأمل الإشارة إلى ما قيل أن في التقييد بالمسموع تمحلاً ولا يشطرط به الحد فيفسد فينبغي المصير إلى أحد الأمرين إما التصريح بهذا القيد وإما القول بمنع كون الهيئة جزءاً من اللفظ بل هي عرض عليه فافهم. منه.

(٢) وجه التدبر أنه يمكن أن يكون مراد القائل ذلك أو أن مراده بقوله صدر في المواضع الثلاثة أنه ينبغي أن يصدر بذلك. منه.

(٣) أي وضع اللفظ. منه.

من قال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟! قلتُ: إنما احتاجوا إلى ذلك؛ لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولمّا أخذتُ القول جنساً للكلمة وهو خاصٌّ بالموضوع؛ أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟!

تخصيص اللفظ ليدل على معنى عند إطلاقه أو تخيله. وهو: إما لغوي أو شرعي أو عرفي أو اصطلاحي وله تقسيم آخر يطلب كتمام الكلام على الوضع من محله. فإن قلت ظاهر التعريف لا يشمل الحروف؛ لأنها حيث أطلقت لا يفهم معناها بل لابد من ضم ضميمة فيلزم أن لا تكون موضوعة فلا تكون كلمة وفساده ظاهر. أجيب: بأن المراد عند إطلاقه إطلاقاً صحيحاً وإطلاق الحروف فيه ضميمة غير صحيح. وقال العلامة الجامي روّح الله تعالى روحه: ولا يبعد أن يقال المُراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد انتهى. (قوله من قال) قيل: الظاهر أنه أراد به العلامة عثمان ابن الحاجب فإنه عبر بذلك في الكافية وله في ذلك متابعون. (قوله قلت إلخ) قال المحشي يرد عليه أنه اكتفى في التعريف بدلالة الالتزام وهي مهجورة في التعريف فالأولى ما قاله ابن الحاجب. وأقول: هذا كلام نشأ من ضعف النظر في المعنى الموضوع لفظ القول بإزائه. (قوله إنما احتاجوا) الضمير راجع إلى مَنْ في قوله من قال، وفي الكلام استعمال مَنْ بالإفراد والجمع. (قوله واللفظ) أي: جنسه وهذا سبب العدول عن الضمير تأمل. (قوله ومهمل) عطف على موضوع وهو مقابل له؛ لأنه الذي لم يوضع ويقابل المستعمل أيضاً إن قلنا بمساواته للموضوع بإرادة الاستعمال ولو بالقوة وكأن العدول عن الموضوع إلى المستعمل فيما يأتي آنفاً إشارة إلى المساواة فلا تَغْفُل. (قوله ولما أخذت القول جنساً للكلمة إلخ) لا يقال القول اسم فيكون قسماً من الكلمة موقوفاً معرفته على معرفتها فلو كان جنساً لها توقف معرفتها، على معرفته فيلزم الدور المحال؛ لأنا نقول القول جنس لها من حيث شمول معناه لها ولغيرها، ونوع منها من حيث أنه

قلت: لأن اللفظ جنسٌ بعيد؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنسٌ قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ ....

كلمة مخصوصة فلا يلزم الدور لاختلاف جهتي المتوقف. **(قوله لأن اللفظ جنس بعيد)** قيل: المراد بالبعد والقرب ههنا كثرة الإفراد وقلتها فافهم[1]. **(قوله لانطلاقه)** أي: لإطلاقه والتعبير به أولى؛ لأن باب الانفعال لا يبنى إلا مما فيه علاج ولا علاج هنا. **(قوله والقول جنس)** أي: كالجنس إذ هم يتحاشون من إطلاق الجنس في الماهيات الاعتبارية فلابد في إطلاقه من أن يكون تحت ماهيات متحققة في الخارج وقد ذكر أن الكلمة من الماهيات الاعتبارية وأخذ القول في تعريفها لا يحققها؛ لأنه أيضاً اعتباري لأخذ الوضع الاعتباري المتوقف على المنتسبين في تعريفه، والمركب من الاعتباري وغيره اعتباري كذا قالوا. ولعله اصطلاحي ميزاني لا يلتفت إليه أرباب العربية وظاهر إطلاقاتهم يؤذن بذلك، والله تعالى أعلم. **(قوله جنس قريب)** قيل: لكن ورد عليه أن القول مشترك كما تقدم واستعمال المشترك في الحد معيب. وأجيب: بأن القول وإن كان مشتركاً في نفس الأمر إلا أنه نظراً لاستعمال النحويين كغير المشترك. هذا وأقول: قلما يسلم تعريف عن استعمال مشترك أو مجاز أيضاً كما يفهمه كلام العلامة السبكي فكأنهم يتساهلون في أمثال ذلك. وهذا أولى في الجواب مما ذكره المجيب؛ لأنه على تقدير تمامه إنما يتم في القول وتبقى صفته[2] والتكلف تعسف مستغنىً عنه فاندفع ما لبعض الناظرين في هذا المقام من الخبط التام. **(قوله الأجناس)** أي: اللغوية. **(قوله في الحدود)** أي التعاريف مطلقاً لا التعريف بالذاتيات كما هو مصطلح أهل الميزان. **(قوله معيب)** قال المحشي إن أراد أنه فاسد فهو غير صحيح لأنهم جوزوا التعريف بالأعم، وإن أراد أن الأولى بخلافه فهو لا يضر في المقصود انتهى. وأقول: يمكن أن يختار الشق الأول قوله غير صحيح؛ لأنهم جوزوا إلخ قلنا: المعتمد عدم

---

(١) وجه الفهم هو أن الداعي لهذا القائل على العدول عن تفسير أهل الميزان إلى هذا التغير لعله صعوبة فهمه على إفهام المبتدين. منه.

(٢) أي مفرد فإنه مشترك أيضاً كما قدمنا. منه.

عند أهل النظر.

وَهِيَ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ.

ش- لما ذكرتُ حدّ الكلمة؛ بيّنت أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء؛ ....

جواز التعريف بالأعمّ إذا كان المراد كشف حقيقة المحدود أو تمييزه عن جميع ما عداه كما هنا وعليه المحققون. وقد يختار الشق الثاني وقوله: فهو لا يضر في المقصود ممنوع، كيف وقد قال إمام الحرمين وذوو البصائر: لا يردعون مقاصد الحدود إلا في عبارات هي قوالب لها تبلغ الغرض من غير قصور ولا ازدياد يفهمها المبتدون ويحسنها المنتهون، ولاشك أن إبقاء العام على عمومه تقصير وتخصيصه بالقيود زيادة مستغنى عنها وللمعرّف مخلص منها كذا أفيد فليفهم. **(قوله عند أهل النظر)** أراد بهم المنطقيين، والنظر: ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول تصوري أو تصديقي. والقول بأن أهل النظر هنا هم المتكلمون لا ينظر إليه كالقول بأنهم أهل الآداب. **(قوله وهي)** الضمير عائد إلى لفظ الكلمة وباعتبار معناها تنقسم إلى الثلاثة المذكورة إذ التقسيم: ضمُ قيودٍ متباينةٍ أو متخالفة إلى مفهوم ليحصل مِن ضم كل قيد قسم مباين أو مخالف للآخر. فاندفع ما قيل: إن الضمير إن عاد للفظ الكلمة وَرَدَ أن لفظها لا يكون إلا اسماً فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره أو إلى معناها وَرَدَ أنه ليس بمؤنث هذا. بقيَ أن الأولى أن يقول وهو بدل وهيَ لما ذكروا أن الضمير إذا كان مرجعه مؤنثاً وخبره مذكراً أو بالعكس فمراعاة الخبر أحسن. اللهم إلا أن يقال ذاك مذهب غيره وليس من مستحسناته فتأمل[1]. **(قوله اسم الخ)** هو وما بعده خبر عن الضمير والعطف سابق على الخبرية. وجعله بدلاً من خبر محذوف هو ثلاثة ليس بالجيد كما لا يخفى. **(قوله حد الكلمة)** أي: تعريفها بذاتياتها كما هو مصطلح أهل الميزان أو تعريفها الجامع المانع مطلقاً كما هو المشهور عند أرباب العربية. **(قوله على انحصار أنواعها)** أي: الدال عليه التقسيم. **(قوله الاستقراء)** هو لغة على ما قيل تتبع القرى. واصطلاحها تصفح الجزئيات

---

(١) أي: في الترجيح والاستحسان. منه.

فإنَّ علماءَ هذا الفن تَتَبَّعوا كلامَ العرب فلم يجدوا إلا ثلاثةَ أنواعٍ، فلو كان ثَمَّ نوعٌ رابع لعثروا على شيء منه.

فَأَمَّا الاسْمُ: فَيُعْرَفُ بِـ(أَلْ) كَـ(الرَّجُلِ)، وَبِالتَّنْوِينِ كَـ(رَجُلٍ)، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَـ(تَاءِ) ضَرَبْتُ.

ش- لما بينتُ ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة، شرعتُ في بيان ما يتميَّز به كلٌّ واحدٍ منها عن قَسِيمَيه؛ لتتم فائدة ما ذكرته، فذكرت أن للاسم ثلاث علامات:

لإثبات حكم كليّ ومفاده الظن إن تصفح بعض الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والفرس والبقر والإبل كذلك، وذلك لما نسمعه في التمساح من أنه يحرّك فكه الأعلى عنده، والجزم إن تصفحتها بأسرها وإنما يكون إذا كانت مضبوطة كما تقول كل عنصر متحيز؛ لأن الأرض والماء والهواء والنار كذلك، وهذا النوع عندهم في حكم القياس وهذا يحوّلونه إلى صورته كما يقال في هذا المثال: كل العناصر هذه الأربعة وكل هذه الأربعة متحيز فكل العناصر متحيز. ويسمّى الأول استقراء ناقصاً، والثاني تامّاً، وما نحن فيه من الأوّل على ما قيل تدبَّر. **(قوله هذا الفن)** أي: العلم والإشارة للتعظيم كقوله هذا الأمير يأمر بكذا، كذا قيل وفيه بعد. **(قوله فلو كان ثمّه)** أي: وجد هناك أي: في كلامهم. **(قوله لعثروا)** أي: لظفروا به واطلعوا عليه، وفيه أنه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود. وأجيب: بأن الملازمة باعتبار العادة الأغلبية فافهم. **(قوله فأما الاسم)** الفاء فصيحة أي: إذا أردت معرفة كل من هذه الأقسام الثلاثة فنقول إما إلخ. **(قوله فيعرف بأل)** قدمها لدخولها على الأول، وأعقبها بالتنوين لدخوله على الآخر، وثلّث بالإسناد لاتصاف الاسم بمجموعه به. **(قوله وبالحديث عنه)** الضمير راجع إلى الاسم باعتبار أنه كلمة أو لا يحتاج إلى مرجع كما قيل في المفعول به. ولا يصح رجوعه إلى الاسم من حيث أنه اسم لئلا يلزم الدور؛ لأن معرفة الإسناد حينئذ تتوقف على معرفة الاسم ومعرفة الاسم موقوفة على معرفة الإسناد كما لا يخفى. **(قوله لتتمم فائدة ما ذكرته)** لأن في ذكر الأقسام مجردة عن التعريف وإن كان فيه فائدة في الجملة إلا أنها غير تامة وإنما تتمُّ

بذكر التعريف هذا ما يفهمه ظاهر العبارة. وظاهر كلام المحشي نفي الفائدة مطلقاً عن التقسيم المجرد حيث كتب على قوله لتتم إلخ ما نصه؛ لأن الشخص إذا قسم الشيء إلى أقسام ولم يذكر ما يميز تلك الأقسام لم يكن تقسيمه مفيداً انتهى،وهو مخالف لظاهر كلام الشارح اللهم إلا أن يحمل على نفي الكمال، قوله: من جهة أوله وهي الألف واللام التعبير بال كما في المتن أولى من هذا التعبير لما ذكروا من أن الكلمة إذا كانت على حرفٍ واحد يعبر عنها باسمها، فيقال في نحو مررت بزيد التاء فاعل والباء حرف جرّ ولا يقال ت ولا ب. وإن كانت على حرفين أو أكثر يعبر عنها بلفظها، فيقال في نحو هل قام زيد هل حرف استفهام وقام فعل ماضٍ ولا يقال الهاء واللام ولا القاف والألف والميم. وما نحن فيه من هذا القبيل وهو ظاهر. لكن قيل إن التعبير بأداة التعريف أولى منهما لشموله الهمزة وحدها على قول من يراها إنها المعرّفة. واللام أيضاً كذلك وأم عند طي. والنداء على ما ذكره جمع. وال لا تشمل ذلك. ويمكن أن يجاب بأن ال أيضاً شاملة للأولين؛ لأنه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها. وبأن العلامة في الحقيقة صحة الدخول وكل ما تدخله أم تدخله ال. وبأن المعرف عنده النداء بمعنى طلب الإقبال لا حرف النداء كما نص عليه في الأوضح وعليه غير واحد من المحققين أيضاً والنداء بهذا المعنى لا يصدق عليه أنه أداة؛ لأنها إنما تطلق في استعمالهم على الأمور اللفظية دون المعنوية فليتأمل[1]. (**قوله وهي الألف واللام**) المراد ال بأقسامها من المعرفة كالرجل والموصولة كالضارب زيداً الآن، والزائدة كاليزيد، واللامحة للأصل كالحسن، إلا الاستفهامية فليست علامة للاسم؛ لدخولها الفعل الماضي في قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت وهذا في غاية القلة ولا يبعد أن يراد بال المعرّفة؛ لأنها الفرد الكامل حتى قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح متى أطلقت ال يراد بها المعرّفة وإذا أريد غيرها قيد، واختصت به لإفادتها التعريف ورفع الإبهام وإنما يقبل ذاك الاسم لاستقلاله وضعاً بتمام معناه دون غيره، وأما اختصاص الأقسام الباقية فقيل لمشابهتها ال المعرفة فتأمل فيه.

---

(١) يجوز أن يكون وجه الأمر بالتأمل أن ما ذكر لا يدفع الأولوية. منه.

كـ(الفرس) و(الغلام).

وعلامة من آخره؛ وهي التنوين، وهو: نون ساكنة زائدة تلحق الآخر ....

(قوله كالفرس والغلام) مثال للعاقل وغير العاقل فالأول للثاني والثاني للأول. **(قوله وعلامة من آخره)** أي: من جهة آخره. **(قوله وهي التنوين)** هو في أصل اللغة التصويت يقال نوَّن الطائر إذا صوت، نبه على ذلك بعض المحققين. وله أصل آخر أيضاً لكن اختلف فيه. فقيل هو إدخال نون مطلقاً وهو ظاهر كلام التصريح. وقيل: إدخال النون المذكورة وهو ظاهر كلام الحمصي في حواشيه على شرح الفاكهي وكلام التصريح أشهر. ولا يبعد أن يكون ما ذكره الحمصي معنى ثالثاً له كذا أفيد. **(قوله وهو نون إلخ)** أي: باعتبار نقله لا باعتبار أصله فاندفع ما في نتائج الفكر من أن تصحيح العبارة أن يقال التنوين إلحاق الاسم نوناً ساكنة؛ لأن التنوين مصدر نوَّنتُ الحرف أي: ألحقته نوناً كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلاً، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها هذا ووجه الاندفاع ظاهر. وإنما اختصت هذه النون بالاسم حتى جعلت علامة له؛ لأنها لمعان لا توجد إلا في الاسم كما يظهر لك عن قريب إن شاء الله تعالى. **(قوله نون)** وكان نوناً؛ لأنها أشبه الحروف بحروف العلة الموضوعة لأداء مثل هذه المعاني لكنها لما لم يمكن إلحاقها للثقل في الواو وللالتباس بالمنقوص والمقصور في الياء والألف أتي بأشبه الحروف لها وهو النون مراعاة لحقها في الجملة. **(قوله ساكنة)** أي: أصالة فلا يضر تحريكها لعارض التقاء الساكنين كما في محظوراً[1] انظر. وكانت ساكنة؛ لأن السكون هو الأصل والمقصود من التنوين حاصل به فيكون التحريك ضائعاً مع ما فيه من الثقل. **(قوله زائدة)** أي: ليست من نفس الكلمة لا أنها لا احتياج إليها؛ لأن فيها منافع شتى وكانت زائدة لدلالتها على أمر زائد. **(قوله تلحق الآخر)** ذكر الآخر للتوضيح وإلا فاللحوق لا يكون إلا له ففي الكلام تجريد. والمراد بالآخر أعم من أن يكون حقيقة كآخر زيد أو حكماً كآخر يدٍ. واختصت بالآخر؛ لأنها لكماله المعنوي فاللائق به أن يكون بعد كماله اللفظي. قيل: وهذا باعتبار الغالب وإلا فقد تدخل على الأول نحو شربت ماً. وأجاب الشارح طاب ثراه في حواشيه على التوضيح بأن التنوين لحق الألف وهو آخر ثم حذف لالتقاء الساكنين.

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ (الإسراء: ٢٠) انظر الآية. منه.

واعترض بأنا لا نسلم أن التنوين لحق الألف وإنما لحق الهمزة وهي لا تحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنها متحركة. وانتصر له بعضهم بأن الهمزة مع التنوين حذفاً وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الألف فحذفت، ولا يخفى أنه تكلف، وعليه فإعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة كما لا يخفى، وقد أجاب بعض المحققين عن المثال بأن الميم كما هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها وبهذا الاعتبار لحقها التنوين، وهو خالٍ عمّا ورد على الشارح فليحفظ. **(قوله لفظاً)** أي: إلا لعارض كالتخفيف فتحذف كزيد بن عمر وبحذف تنوين زيد. **(قوله لا خطًّا)** أتى به بعد قوله لفظاً؛ لأن التنوين في اللغة لا ينافيه الوجود في الخط، ولم يقيد قوله لفظاً بقوله فقط فاحتاج إلى إخراج الثبوت في الخط فصرَّح بقوله لا خطًّا. والمراد بالخط على ما ذكره الشهاب القاسمي في حواشي التوضيح أن بصورتها لا أو بعوضها من الألف أيضاً وإلا لم يحتج إلى لغير توكيد لإخراج نحو ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥] على تقدير رسمها بالألف لوقوعها بعد الفتحة، ومن عمم لم يحتج إلى ذلك ولا يرد عليه زيداً في الوقف حيث تكتب بعوضها؛ لأن السقوط خطاً يكفي في بعض الأحوال كحالة الرفع والجر. **(قوله لغير توكيد)** أخرج به نحو ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥] على ما سَلَف. وبساكنة وكذا يفيد عدم الخط النون الأولى في نحو ضيفان للطفيلي؛ لأنها زائدة للإلحاق بجعفر لكنها متحركة وصلاً ثابتة خطاً وكذا بقيد عدم الخط أيضاً النون في نحو انكسر وبقوله لا خطاً، النون اللاحقة للقوافي كما في نحو:

أقلّي اللوم عاذل والعتابن

كذا قالوا، وقال السيف الحنفي: هذه كلها تخرج بقيد لا خطاً فلا حاجة في إخراجها لقيد آخر. ثم قال: والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت لفظاً لا خطاً هذا ولا تغفل عما سَلَف. **(قوله نحو زيد)** مثال لتنوين التمكين وهو لقب للاحق لبعض الأسماء المعربة للدلالة على تمكنها في الاسمية بحيث لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمتنع من الصرف. **(قوله ورجل)** مثال تنوين التمكين أيضاً. وذهب بعضهم إلى أنه تنوين تنكير، قال ابن الحاجب: والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين لا التنكير بقائه بعد النقل. وأورد عليه نحو صه إذا سمي به؛ فإنه يبقى

على حاله. وأجاب في أماليه: بأنه لا يخلو إما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة. فإن كان الأول صار علماً ولا يرد حينئذ، وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن تحكيه أو لا. فإن حكيته أتيت بالتنوين محكياً وهو على كسرةٍ فنقول هذا صهٍ ورأيت صهٍ ومررت بصهٍ كما لو سميت بسيبويه منوناً فإنك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير، وإن لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان وإلا احتمل أن يجري مجرى هند لخفته، وأن يقال هو مصروف لا غير؛ لأنه أخف من باب هند. هذا، وقال الدنوشري: ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العملية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين. وقال الرضي: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً ورب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً فإذا سميت به تمحض للتمكين انتهى،وهو عندي من الحسن بمكان مكين. **(قوله وصه)** مثال لتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير؛ فما نُوِّنَ منها كان نكرةً وما لم ينوَّن كان معرفة. وهو قياسي في باب العلم المختوم بويه، وسماعي في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها، وفي اسم الصورة كذا قالوا. ومن قال بأن تنوين نحو: رجل للتنكير عرَّفه بما يدخل على أو غير معرفة كما أنه ليس بنكرة كأسماء الأجناس كذا في التوشيح. وفيه إثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة وهو مذهب بعض النحويين فلا تغفل. **(قوله: مسلمات)** مثال لتنوين المقابلة واللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم أي: قائم مقامها في الدلالة على تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام تنوين الواحد في ذلك قاله الرضي، وهو أولى في توجيه المقابلة مما ذكره شارح اللباب في توجيهها بأن جمع المذكر السالم زيدَ فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد إلا حرف واحد؛ لأن التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر السالم كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين، إذ يرد عليه كما قال الأزهري أن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها، ولو[1] سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظاً

(١) يمكنه أن يدعي أن ذلك من باب طرد الباب. ابنه.

و(حينئذٍ)، فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التنوين في آخرها.

بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديراً بل وفيما يكون لمذكر كاصطبلات هذا، ثم ما ذكرنا من أن تنوين نحو مسلمات للمقابلة هو ما ذكره الجمهور، وهو المشهور. وقال الربعي: للتمكين، وبعضهم: للتنكير، وبعضهم: للتعويض عن الفتحة نصباً. ويرد الأول: ثبوته[1] مع ما فيه فرعيتان كعرفات علما، والثاني: ثبوته مع المعربات، والثالث: أن الكسرة قد عوضت[2] عنها كذا قيل ولا يخفى ما في بعض الردود من النظر[3] فليتدبر. **(قوله وحينئذ)** مثال لتنوين العوض وهو اللاحق لإذ عوضاً عما تضاف إليه جملة أو أكثر فأصل حينئذ مثلاً حين إذ كان كذا فحذفت الجملة إيجازاً وتحسيناً وجيء بالتنوين عوضاً فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسر الذال على الأصل وليست الكسرة للإعراب خلافاً للأخفش، فالتنوين عنده للتمكين إذ العرب قالوا يومئذاً بفتح الذال منوناً ولو كان معرباً لم يجز فتحه؛ لأنه مضاف إليه فدل ذلك على أنه مبني لكن تارة يكسر على الأصل وتارة يفتح للخفة. هذا؛ فإن قلت: كيف أصبحت الإضافة في حينئذ مع أن حين وإذ كل منهما بمعنى الزمان؟. قلت: هذا عند ابن مالك من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر وهي جائزة عنده وعند الجمهور من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ كشجر أراك؛ وذلك لأن إذ تخصصت بالإضافة إلى ما بعدها فلا محذور. فإن قلت: هل يعوّض التنوين عن مفردٍ وعن حرفٍ كما يعوض عن جملةٍ؟ قلت: قد ذكر ذلك بعض النحويين ومثلوا له بنحو كل وبعضٍ وبجوار وغواش، وكأنّ المصنف لا يقول به ولا يرتضيه يشير إلى ذلك سكوته لكن صرّح بالثاني في التوضيح فتدبر. فإن قلت: هذه الأقسام التي ذكرها للتنوين لا تعرف إلا بعد معرفة الاسم فجعلها علامة الاسم دوري. قلت: المجعول علامة هو مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً، أو أن التعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الأسماء ولو بالتوقيف، فإن قلت: نراهم يذكرون التنوين أقساماً غير هذه كتنوين الضرورة والشاذ والحكاية والترنم والغالي فما الحكمة في الاقتصار على ما ذكر؟ قلت الحكمة فيه الإشارة إلى هذه هي المعتبرة والباقية بعضها راجعة

---

(١) فيه أنه قد يحذف. منه.

(٢) فيه أن الكسرة وإن عوضت إلا أنه قد حصل وهن فجبر بهذا التعويض أيضاً. منه.

(٣) قد أشرنا إلى ذلك في التعليقتين وهو وجه التدبر. منه.

وعلامة معنوية؛ وهي الحديث عنه؛ كـ(قام زيد)، فـ(زيد) اسم؛ لأنك قد حدثت عنه بالقيام. وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها استدل على اسمية التاء في: (ضربتُ)، ألا ترى أنها لا تقبل (أل)، ولا يلحقها التنوين، ولا غيرهما من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط؟.

إليها كالثلاثة الأوَلِ؛ فإنها على ما قيل ترجع لتنوين التمكين، والبعض الآخر ليس بتنوين حقيقة؛ لثبوته خطاً فلذا تركها. ثم اعلم أن أشرف الأقسام المذكورة تنوين التمكين حتى قال ابن أبي الربيع أنه المتبادر من لفظ التنوين وإذا أريد غيره قيد. ويليه التنكير حتى قال ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه: ونعني بالتنوين التمكين والتنكير، ويليها العوض حتى قال صاحب اللباب: التنوين الخاص بالاسم ثلاثة: التمكين والتنكير والعوض، وأسقط المقابلة، ويليها المقابلة وهو ظاهر. وبما قررناه يعلم ما في كلام الشارح من تقديم مثال المقابلة على العوض إذ كان الأولى العكس لتتم الإشارة إلى ما ذكرنا. **(قوله وعلامة معنوية)** قيل فيها خفاء على المبتدي فالأولى تركها والاقتصار على العلامة اللفظية. وأقول الأمر في ذلك سهل. **(قوله أنفع العلامات المذكورة للاسم)** أراد المذكورة هنا فحينئذ لا ورود لقول الفاضل الحطابي ما نصّه: والظاهر أن وجه أنفعيتها كونه استدل بها فقط على اسمية التاء دون غيرها من العلامات وإذا كان كذا فالنداء أيضاً استدل به على اسمية مَكرُمان ونحوه ولا يقبل من العلامات غيره فتأمل انتهى على أنا نقول يمكن أن يراد بالحديث عنه الحديث عنه ولو[1] معنى والمنادى كذلك، ألا ترى أن معنى يا زيد عندهم أدعو زيداً ومآلُهُ زيد مدعوّي، أو تقول المراد بالحديث عنه صحة الحديث ونحو مكرمان يصح الحديث عنه غاية الأمر أنه التزم ندائه وذلك لا يضرنا ولعل أمره بالتأمل لذلك كذا أفيد فليفهم. **(قوله وبها استدل)** الأولى إذ بها استدل ليكون تعليلاً للأنفعية. وربما يقال صنيع الشارح أولى إذ فيه إشارة إلى أن الأنفعية في غاية الظهور فلا تحتاج إلى برهان إلا أن فيه بعداً كما لا يخفى. **(قوله فقط)** أي فحسب ولم

---

(١) بقي ههنا شيئان الأول: أن الاسم يعرف بالإسناد إليه ولو باعتبار معناه فقط فلا يرد علينا نحو قط في نحو ما فعلته قط، فإنه لا يقبل شيئاً مما ذكر؛ لأنا نقول إنه يقبل الإسناد بالمعنى الذي ذكرناه فمعنى المثال الزمان المتقدم ما فعلته فيه، الثاني: أن المراد بالحديث عنه عند الجمهور الإسناد المعنوي كما مر، واللفظي كمن حرفان وخصه في التسهيل بالأول والكلام في ذلك عريض لا يسعه المقام. منه.

وَهُوَ ضَرْبَانِ:

مُعْرَبٌ: وَهُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ؛ كَ(زَيْدٍ).

وَمَبْنِيٌّ: وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَ(هَؤُلَاءِ) فِي لُزُومِ الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ (حَذَامِ) و أخواتها

تسمع منهم إلا مقرونة بالفاء وهي فائدة لازمة وكذا في قولهم فحسب قاله الشارح في حواشي التسهيل. وفي المطول أن قط من أسماء الأفعال بمعنى انته وكثيراً ما تصدر بالفاء تزيناً للّفظ وكأنه جزاء شرط محذوف، وفي كتاب المسائل لابن السيد وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى أخذت درهماً فقط أخذت درهماً فاكتفيت به انتهى، ومنه يعلم أنها عاطفة، ومن المطول أنها فصيحة ولكل وجهة.

(قوله وهو ضربان) قال الحمصي الضرب والنوع والصنف بمعنى أي ما كان أخصّ من الشيء ومندرجاً تحته، وهكذا قال غير واحد من علماء العربية. وكأنه اصطلاح لهم وإلا فقد ذكر سيد المحققين: أن الأصناف: الأفراد المختلفة بالعرضيات كالزنجي والرومي، والأنواع الأفراد المختلفة بالذاتيات كالإنسان والفرس، والضروب: الأفراد المختلفة مطلقاً، فهي أعم منهما فليحفظ. وأراد بقوله: ضربان ذو ضربين وهو خبر عن هو فلا يرد أن ضربان مثنى فلا يصح أن يكون خبراً عن المفرد؛ إذ التطابق لابدّ منه كذا قرره لي الوالد سلمه الله تعالى حال قراءتي عليه، وإناختي مطايا التحصيل بين يديه، وأجيب أيضاً بأن هو راجع إلى الاسم والمراد به ما صدقه وهو صادق بالمثنى وغيره انتهى، وما قرره الوالد أظهرللولد كما لا يخفى على أحد، ثم إن هذا التقسيم من تقسيم الشيء إلى ما هو أخصّ منه كما في الفواكه الجنية. وقال العلامة فخر الدين في شرح الكافية وهذا تقسيم الاسم إلى أخصّ منه من وجه؛ لأن الاسم أعمّ من أن يكون معرباً أو مبنياً والمعرب أعمّ من أن يكون اسماً أو فعلاً مضارعاً وكذا المبنيّ أعم من أن يكون اسماً أو فعلاً ماضياً انتهى. وفيه غفلة عما شاع وذاع، وملأ الأسماع والبقاع، حتى صار معلوماً عند الخاص والعام. من أن المقسم ملاحظ في الأقسام، فحينئذ لا عموم في المعرب والمبني كما لا يخفى على ذوي الأفهام. (قوله ومبني) أصله مبنويّ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. (قوله بخلافه) الأولى خلافه والمراد

وَأَمْسِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وَكَ(أَحَدَ عَشَرَ) وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ، وَكَ(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْنَاهُ، وَكَ(مَنْ) وَ(كَمْ) فِي لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ.

ش- لما فرغتُ من تعريف الاسم بذكر شيءٍ من علاماته، عقبتُ ذلك ببيانِ انقسامه إلى معرب ومبني، وقدمت المعرب؛ لأنه الأصل، وأخرت المبني؛ لأنه الفرع.

بالمخالفةِ المخالفةُ التامة وهي ما تقتضي عدم الاجتماع والارتفاع بقرينة التقسيم؛ لأن تنافي الأقسام وعدم اجتماعها هو الأصل في التقسيم فلا يرد عليه أن الخلافين قد يجتمعان فالأولى التعبير بضده أو نقيضه على أن التعبير بذلك لا يخلو عن شيء فافهم. **(قوله بذكر شيء)** متعلق بتعريف، وإضافته إلى شيء من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بذكري شيئاً وفيه إشارة إلى أنه لم يذكر جميع علاماته وهو كذلك إذ جملتها تبلغ نيفاً وعشرين على ما ذكره بعضهم، منها ما ذكرها المصنف ومنها الجر وكونه مضافاً وكونه مضافاً إليه وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغراً ومكبراً ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وإبدال اسم صريح منه والتنكير والتعريف والتذكير والتاء المتحركة وياء النسبة والنداء. **(قوله من علاماته)** بيان لشيء لا للتبعيض كذا أفيد. **(قوله ببيان انقسامه إلى معرب ومبني)** لا يخفى أن التقسيم متضمن للحصر ففي الكلام إشارة إلى أنه لا واسطة بين المعرب والمبني وبعضهم قال بها في المضاف إلى الياء كغلامي وليس بشيء. فإن قلت: إذا انحصرت الأسماء في قسمين، فالأسماء قبل التركيب من أي الفريقين؟ قلت: اختلفوا فيها، فذهب بعضهم إلى أنها مبنية لشبهها بعض الحروف في الاستعمال من حيث إنها لا عاملة ولا معمولة وعليه ابن الحاجب، واختار صاحب الكشاف أنها معربة بمعنى صلاحيتها لاستحقاق الإعراب ووجوده بالفعل إنما يكون بعد وجود العامل، وسكونها ليس ببناء بل هو وقف ولهذا اغتفر التقاء الساكنين فيها ولو كان بناءً لما جازَ، واختار أبو حيان القول بالواسطة فيها أيضاً، وهذا الخلاف في أسماء لم تشبه الحرف شبهاً قوياً اتفاقياً. أما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فمبنية اتفاقاً فلا تغفل. **(قوله لأنه الأصل)** أي: الراجح

فالأولى في مقابله لأنه خلافه لا الفرع إذ الفرع إنما يناسب الأصل بمعنى ما يُبنى عليه غيره كذا قيل، وقد يجاب عنه بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الأصل والفرع من أن للفرع ابتناء على الراجح. فإن قلت: كيف يكون الأصل في الأسماء الإعراب، مع أنهم صرحوا بأن الأصل في الأسماء الإفراد، فالتركيب الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل؟ قلت: إن غرض الواضع من الأسماء استعمالها مركبة فكان هو الأصل، وإفرادها وإن كان أصلاً بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الأصل نظراً إلى غرض الواضع. **(قوله وذكرتُ أنّ المعرب إلخ)** أي: ذكرت ما هذا معناه. **(قوله هو الذي)** فيه إشارة إلى أن ما في التعريف السالف موصولة. ويحتمل أن تكون موصوفة بمعنى شيء بل هذا أولى لأمرين؛ الأول: أن ما خبر عن هو والأصل في الخبر التنكير والموصول معرفة. الثاني: أن في الكلام حينئذ جنساً هو شيء وفصلاً هو صفته بخلافه على تقدير الموصوليّة إذ يخلو الكلام حينئذ عن جنس؛ لأن الموصول وصلته كالشيء الواحد كذا قيل، وفيه[1] ما فيه. **(قوله هو الذي يتغير إلخ)** هذا هو من أحكامه وتحقيق ذلك يطلب من شروح الكافية وحواشيها. **(قوله يتغير)** ليس المراد به الحدوث الاستقبالي مثلاً بل المراد به وبأمثاله من الأفعال الواقعة في التعريف مجرد الحدث والاستمرار لا الاقتران بزمان وحينئذ يتناول التعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق تركيبها فافهم. **(قوله ما يتغير آخره)** المراد تغيره ذاتاً أو صفة فيدخل المعرب بالحروف، ومعنى التغير الذاتي: أن يبدل حرفاً بآخر حقيقة أو حكماً كما في النصب والجر، والتغير الوصفي: أن يبدل الحركة بأخرى كذلك كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجرّ والنصب. **(قوله بسبب ما يدخل عليه)** المراد بالسبب السبب البعيد والقريب هو الحركات والحروف الإعرابيّة وكأنّ في عدولِهِ عن باءِ السببيّة بأن يقول بما يدخل عليه إلى هذا التعبير رمزاً خفياً إلى ذلك. **(قوله يدخل عليه)** أي يطلبه ويقتضيه وإن تأخّر لفظاً كزيداً رأيت، أو

---

(١) إشارة إلى ما اعترض به عليه، أما الأول: فلو سلم وجود الجنس الفصل على تقدير الموصوفية ودون إثباته خرط القتاد، وأما ثانياً: فإنه على تقدير الموصولية مشتمل على مثل ذلك بالتقدير انتهى. وبعد؛ لا يخفى عليك أن المقام بعد محتاج إلى الكلام. منه.

من العوامل، كـ(زيد) تقول: (جاءَني زيدٌ) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيدٍ)، ألا ترى أن آخِرَ (زيدٍ) تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من (جاءني) و(رأيت) و(الباء)؟! فلو كان التغيير في غير الآخر؛لم يكن إعراباً كقولك في (فَلْسٍ) إذا صغرته: (فُلَيْس)، وإذا كسَّرته: (أفْلُس وفُلوس) وكذلك لو كان التغيّر في الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل؛ كقولك: (جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ)؛ فإنه يجوز لك أن تقول: (حيثُ) بالضم و: (حيثَ) بالفتح و: (حيثِ) بالكسر، إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل؛ ألا ترى أن العاملَ واحدٌ وهو (جلستُ) وقد وجد معه التغير المذكور.

ولما فرغت من ذكر المعرب؛ ذكرت المبني وأنَّه الذي يلزم طريقة واحدة، ....

يقال: المراد بالدخولِ الدخولُ ولو تقديراً. (قوله من العوامل) يحتمل أن تكون من بيانيّة فالمراد منَ العوامل جنسها وأن تكون تبعيضية فلا يحتاج لذلك، والعوامل جمع عامل وهو ما أثَّر في آخر الكلمة من فعل أو حرفٍ أو اسمٍ، والأصل فيه أن يكون على الترتيب المذكور، وجاز جمع فاعل وصفاً على فواعل لعدم شرط المنع وهو كونه لمذكر عاقل أو لأنه صار لغلبة الاستعمال اسماً فلا حاجة إلى القول بأنه جمع عاملة. (قوله تغير) أي: حصلت فيه هيئات متغايرة. (قوله فُليس) الأولى فُليساً بالنصب كما لا يخفى. (قوله حيث) وطيّ تقول: حوث وهي ظرف مكان اتفاقاً، وقد ترد للزمان، وجملة جلس زيد مجرور بإضافة حيث إليها ولا تضاف إلى مفردٍ إلا نادراً نحو حيث سهيل طالعاً وأندر منها إضافتها إلى جملة محذوفة. (قوله بالضم) وهو أشهر لغاتها وبنيت على الضم تشبيهاً بالغايات[1] والإضافة إلى الجملة لا تعتبر وعلل الرضيّ ذلك بأن الإضافة في المعنى ليست للجملة بل للمصدر الذي تضمنته وقيل لأن الأثر وهو الجرّ غير ظاهر والأول أولى. (قوله بالفتح) أي للخفة. (قوله بالكسر) أي: على أصل التخلص من التقاء الساكنين وأقول ما قرره من بناء حيث هو المشهور، وبعض العرب يعربها وتسمّى لغة

---

(١) كقبل وبعد. منه.

ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه، ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبنيّ على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضمّ، ومبني على السكون.

ثم قسمتُ المبني على الكسر إلى قسمين: قسم متفق عليه؛ نحو: (هؤلاءِ) فإنَّ جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال، وقسم مختلف فيه وهو (حَذَام وقَطَام) ونحوهما ....

فقعسية. (قوله ولا يتغير) عطف على قوله وأنه الذي إلخ من عطف السبب على المسبب، وسبب عدم التغير مشابهته الحرف إما وضعاً بأن يكون على حرفٍ أو على حرفين مطلقاً أو ثانيهما حرف لين على قول، أو معنى بأن تضمَّن معنى هو بالحرف أليق سواء وضع له حرف أوْ لا، أو استعمالاً بأن يكون مفتقراً كالموصول، أو عاملاً غير معمول كاسم الفعل، أو لا عامل ولا معمول كأسماء السور والأسماء قبل التركيب على ما قيل. (قوله ثمّ قسمته إلى أربعة أقسام) قيل عليه بقيت أقسام أخر وهو المبنيّ على الألف والواو كالمنادى المثنى والمجموع، وعلى الياء كاسم لا التبرئة وأجيب عن ذلك بأجوبة؛ الأول أنه ليس المقصود الحصر؛ لأن العدد لا مفهوم له، الثاني أنه لو سلّم الحصر فهو باعتبار الأصل وما ذكره فرع فلا يرد نقضاً، الثالث: أن المراد مبني على الضمّ أو نائبه وهكذا، الرابع: أن المراد مبني على الضم حقيقة أو حكماً والثاني أولا فليحفظ. (قوله مبني على الكسر إلخ) قدّم المبنيّ على الحركات على المبني على السكون وإن كان هو الأصل؛ لأن المبني على الحركات يشبه المعرب في الجملة ودون المبنيّ على السكون فهو أشرف منه وقدم المبنيّ على الكسر؛ لأن الكسر هو الأصل في تحريك الساكن؛ لأنه أقرب الحركات إلى السكون؛ لأن بين نظيريهما وهما الجر والجزم تشابه التضاد من جهة اختصاص الأول بالأسماء، والثاني بالأفعال، وأعقبه بالفتح لخفته فتعين تأخير الضم. (قوله ثم قسمت) ثم هنا بمعنى الواو وإلا فالتقسيم في أثناء التقسيم الأول كما ترى. (قوله جميع العرب) أي: المعتد بلغتهم أو أنه بلغه أن الذي يضم يكسر فحكاية قطرب الضم لا تضر وكذا حكاية الكسر مع التنوين؛ لأنها غير مشهورة أيضاً فاعتراض الفاضل الحطابيّ مما لا يلتفت إليه. (قوله يكسرون آخره إلخ) اعلم أن سبب بنائه تضمنه معنى

من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن (فَعَال) و(أمْسِ) إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك.

فأمَّا بابُ (حذامِ) ونحوه فأهل الحجاز يبنونه ....

الإشارة وهو معنى حرفيّ وإن لم يوضع له حرف بخصوصه يودي به، نَعَمْ قد يفهم من أل الحضورية في نحو قوله ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] وقيل بني حملاً على ذا وذي المشبه للحرف في الوضع، وقيل: لشبهه بالحرف في الافتقار؛ لأنه مفتقر إلى ما يبين مسماه والأول أشهر، وسبب بنائه على حركة دفع التقاء الساكنين الألف والهمزة وكانت كسرة؛ لأنها الأصل فيه. **(قوله من الأعلام المؤنثة)** يفهم منه أن المذكرة لا يثبت لها هذا الحكم وهو كذلك؛ لأنها معربة ممنوعة[١] من الصرف للعلميّة والنقل[٢]. **(قوله الآتية على وزن فعال بفتح أوله)** أي: معدولاً وإلا فما ليس بمعدول كجناح وذهاب وسحاب إذا سميت به شيئاً انصرف قولاً واحداً إلا المؤنث كعناق فممنوع من الصرف كما ذكر ذلك شراح التسهيل ففي الإطلاق هنا ما لا يخفى. **(قوله إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك)** أي: يوماً معيناً والإيلاء ليس بشرط كما يفهم ذلك مقابلته بما إذا نكّروا والتقييد بالإيلاء في بعض عباراتهم بالنظر إلى الغالب فافهم. **(قوله إذا أردت به إلخ)** أي: ولم يستعمل ظرفاً وإلا بني اتفاقاً كما في الأوضح، وخالفه الزجاج ولم يكسر ولم يثنى ولم يضف ولم يصغّر ولم يعرّف بأل وإلا أعرب وأما بناؤه في قوله

وأني وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين والقياس نصبه عطفاً على اليوم فلغة بعض العرب، وخرجه بعضهم على زيادة أل أو إضمار الجار فالكسر إعراب لا بناء. **(قوله يبنونه)** وعلة البناء الشبه لنزال في التأنيث والتعريف والزنة هذا هو المشهور، وذهب الربعي إلى أن علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث، والمبرد إلى أنها توالي علل منع الصرف فإن فيه العلميّة والعدل والتأنيث فإذا

---

(١) ويجوز صرفها كما صرح به الأشموني. نعمان.

(٢) أي: عن المؤنث. منه.

على الكسر مطلقاً فيقولون: (جاءتني حذامِ)، و(رأيتُ حذامِ)، و(مررتُ بحذامِ) وعلى ذلك قول الشاعر:

فلولا المُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيالي لَمَا تَرَكَ القطا طِيبَ المنامِ
إذا قالتْ حذامِ فصدِّقوها فإنَّ القولَ ما قالَتْ حذامِ

فذكرها في البيت مرّتين مكسورةً مع أنها فاعل.

وافترقت بنو تميم فرقتين: فبعضهم يُعربُ ذلك كلَّه بالضمِّ رفعاً، وبالفتح نصباً وجرّاً؛ فيقول: (جاءتني حذامُ) بالضم، و: (رأيتُ حذامَ) و: (مررتُ بحذامَ) بالفتح، وأكثرهم يفصل بينَ ما كان آخرُه (راء)؛ كـ(وبارِ) اسمٌ لقبيلة، و(حضارِ) اسمٌ لكوكب، و(سفارِ) اسم لماء، فيبنيه على الكسر كالحجازيين، ....

منعوا الصرف لسببين فليتثبّتوا الثلاثة، وردُّ الأول ظاهر، ويرد الثاني بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وليس بمبنيّ، والجواب عنه بأنهم نبّهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب وليس بشيء. **(قوله على الكسر)** لأصالته في التخلص من التقاء الساكنين كما قدمنا. **(قوله مطلقاً)** أي: سواء ختم براء أم لا، وهو أولى مما قاله الفاضل الحطابيّ أي: في حالة الرفع والنصب والخفظ كما لا يخفى. **(قوله بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وجرّاً)** لو قال إعراب ما لا ينصرف لكان أخصر وعلة منعها من الصرف العلمية والعدل عند سيبويه ناظراً إلى أن في العدل ملاحظة النقل وهو الغالب في الأعلام والعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد ناظراً إلى أنه لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره وقد وجد. **(قوله وأكثرهم يفصل إلخ)** قال الفاضل الحمصي وذلك حرصاً على الإمالة التي هي مذهبهم إذ لو أعربوه إعراب ما لا ينصرف وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا يتأتى الإمالة،كذا قالوا، ولا يخفى ما فيه؛ لأن الإمالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط، ثم الإمالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فإذا كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضي له وإلا فلا يصح البناء فليتدبر انتهى. وأقول فيه: إن ضمير الجماعة

وما ليس آخره (راءً)؛ كـ(حذام) و(قطام)، فيعربه إعراب ما لا ينصرف.

وأما (أمسِ) إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك: فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: (مضى أمسِ)، و(اعتكفتُ أمسِ)، و(ما رأيتُه مذ أمسِ) بالكسر في الأحوال الثلاثة؛ قال الشاعر:

مَنَعَ البقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمسِ ... وَطُلُوعُهَا مِنْ حيثُ لا تُمْسِي

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صافيةً ... وَغُرُوبُهَا صفراءَ كَالوَرْسِ

تَجْرِي على كَبِدِ السَّماءِ كما ... يَجْرِي حِمَامُ المَوْتِ في النَّفْسِ

اليومَ أعلمُ ما يَجِيءُ به ... ومضى بِفَضْلِ قضائِهِ أمسِ

فـ(أمسِ) في البيت: فاعل لمضى، وهو مكسورٌ كما ترى.

راجع إلى بني تميم لا للأكثر فلا ورود للأول، ومسلم أن الإمالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء وهي هنا كذلك؛ إذ سبب البناء عند ذلك الأكثر المشابهة أيضاً كما سبق والحرص على الإمالة قوي داعي الشبه لا أنه أوجبه بخلاف البعض، فإنه لم يعتبر الإمالة عند وجود السبب لا مطلقاً فلا ورود للثاني، ولعل هذا وجه الأمر بالتدبر كذا أفيد فليفهم. **(قوله وأما ليس إلخ)** الصواب؛ وما ليس فكأن إما وقعت سهواً من قلم الناسخ؛ لأن البينة لا تكون إلا في شيئين صريحاً كجلست بين زيد وعمرو أو معنى كقوله تعالى: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣] إذ المعنى مذبذبين بين الفريقين وما نحن فيه ليس من تين القبيلتين. **(قوله لماء)** أي: ملحوظ فيه معنى التأنيث وقال الجوهري: اسم لبئر وهو المناسب للمقام؛ إذ الكلام في الأعلام المؤنثة قاله المحشي، وهو يجري في قوله اسم لكوكب. **(قوله فيبنونه على الكسر)** قال مولانا فخر الدين في شرح الكافية لأن الراءَ حرف ثقيل؛ لكونه حرفاً يقتضي التكرير والبناء أخف من الإعراب؛ لأنه على حالة واحدة انتهى. ولا تغفل عما أسلفناه لك فلاحظه وانظر قوله، والبناء أخف من الإعراب؛ فإنه مخالف للمشهور والله تعالى أعلم بخفايا الأمور. **(قوله فيبنونه على الكسر)** وعلة بنائه

وافترقت بنو تميم فرقتين: فمنهم من أعربه بالضمة رفعاً، وبالفتحة مطلقاً، فقال: (مضى أمسُ) بالضم، و: (اعتكفتُ أمسَ) و: (ما رأيتُه مُذْ أمسَ) بالفتح، قال الشاعر:

لَقَدْ رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

ولا لَقِيْنَ الدَّهْرَ إلا تَعْسَا

ومنهم مَن أعربه بالضَّمة رفعاً، ....

تضمنه لام التعريف عند الجمهور ومعنى الإشارة إذ معناه ذلك الوقت عند الزجاج وفيه نظر؛ إذ جميع الأعلام كذلك مع إعرابها كما لا يخفى، واستدل على التضمين بوجهين الأول أنه معرفة لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف، والثاني: أنه يوصف بما فيه أل ولولا أنه معرفة بتقدير أل لما وصف بالمعرفة، وإنما لم يبنَ غداً مع كونه معرفة؛ لأنه ليس بواقعٍ وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع أو لإن أمس بمعنى الفعل الماضي وهو مبني وغداً بمعنى الفعل المستقبل وهو معرب قاله ابن كيسان، والتضمين: أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة كذا قيل، وتحقيق هذا المطلب يطلب من المطولات وللعلماء في ذلك رسائل هي لتحقيقه أنفع الوسائل. (**قوله واعتكفت إلخ**) الأولى بدله رأيت أمس وكذا فيما يأتي؛ لأن هذا مبني اتفاقاً لأنه ظرف فلا تغفل. (**قوله بالضمة والفتحة**) أي: إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس والفرق بين العدل والتضمن أن الأول يجوز أن يظهر فيه أل دون الثاني فلذا أعرب المعدول وبني المتضمن، وقيل: العدل: تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها، والتضمين: استعمالها في المعنى الأصليّ مزيداً عليه معنى آخر. (**قوله مطلقاً**) أي: في حالة النصب والجر ومن فسره بقوله سواء أريد به اليوم الذي قبل يومك أو لم يرد به ذلك فقد وهم وقال وما فهم؛ لأن محل النزاع فيها إنما هو فيما إذا أريد به اليوم المذكور كما ينبئ عنه. (**قوله وأما أمس إذا أريد به إلخ فأهل الحجاز**) ولم يقل وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر إذا أريد به إلخ وهذا ظاهر. (**قوله أعربه بالضمة رفعاً**) كقوله:

وبناه على الكسر نصباً وجرّاً.

وزعم الزجّاجي أنَّ من العرب من يبني (أمس) على الفتح، وأنشد عليه قوله: (مذ أمسا)، وهو وَهْمٌ، والصَّوابُ ما قدمناه: من أنَّه معربٌ غير منصرف.

وزعم بعضهم أن (أمسا) في البيت فعل ماض وفاعله مستتر، والتقدير: (مذ أمسى المساء).

اعتصم بالرجا إن عنَّ بأس وتناس الذي تضمن أمس

(قوله وبناه على الكسر نصباً وجراً) لعل وجه ذلك أن هذا البعض لا يعتبر ذلك السبب المقتضي لبنائه اعتباراً تاماً كالحجازيين ولا يهمله بالكلية كالأولين بل يعتبره عند العامل الضعيف وهو عامل النصب والجر ويهمله عند العامل القوي وهو عامل الرفع فهو كالمتوسط في المسألة كذا أفيد، وقال بعض الفضلاء في توجيه ذلك: إنه لما جاز أن يعتبر فيه موجب البناء وموجب منع الصرف كما تقدم ابتدؤوا باعتبار موجب منع الصرف؛ لأنه من الإعراب والإعراب أشرف واعتبر أسبق أوجه الإعراب وأشرفها وهو الرفع فأعطي حالة الرفع وبقي حالة النصب والجر وهما مستويا الحركة في غير المنصرف ورأوا اعتبار موجب البناء فأشركوها في البناء على الكسر؛ لأنهم لو ضموا آخره لالتبس بحالة الإعراب ولو فتحوه لالتبس بغير المنصرف فكسروه للتخلص من ذلك انتهى. وهو توجيه وجيه كما لا يخفى على الناظر فيه فليفهم. (قوله وزعم) الزعم قول بلا دليل أو مع دليل فاسد. (قوله وَهَم) بفتح الهاء وإسكانها أي: غلط وذلك لمخالفته الثقاة وأئمة العربية كسيبويه وغيره. (قوله فعل ماض) لا يساعد على هذا رسم الكتابة؛ لأنه لو كان فعلاً لكتب بصورة الياء لا بالألف؛ لأنه يائي لا واويّ يقال أمسيت لا أمسوت. (قوله وفاعله مستتر فيه) والتقدير مذ أمسا المساء أي الضمير راجع لما دل عليه الفعل على حدِّ قوله ﷺ: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أي: لا يشرب هو أي: الشارب لكن حسن ذلك تقدم نظيره في قوله: «ولا يزني الزاني وهو مؤمن» فافهم. خاتمة؛ اعلم أنك إذا سميت رجلاً بأمس على لغة الحجازيين أعربته وصرفته كما يصرف غاق إذا سمي به

ولَمَّا فرغتُ من ذكر المبني على الكسر؛ ذكرتُ المبنيّ على الفتح، ومثلته بـ(أَحَدَ عَشَرَ) وأخواته، تقول: (جاءَني أحدَ عشرَ رجلاً)، و: (رأيتُ أحدَ عَشَرَ رجلاً)، و: (مررتُ بأَحَدَ عَشَرَ رجلاً)، بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته إلّا (اثنَي عشرَ)؛ ....

وذلك؛ لأن كل مفرد مبني يسمى به فالواجب فيه الإعراب مع الصرف، وإذا سميت به على لغة تميم صرفته أيضاً في الأحوال الثلاثة؛ لأنه لابد من صرفه في النصب والجرّ؛ لأنه مبني عندهم فيها، وإذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع أيضاً، إذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع قاله الرضي فليحفظ. **(قوله وأخواته)** أي: نظائره شبه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب، ثم أطلق اسم المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية والقرينة إضافته إلى الضمير والمراد بالأخوات الأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغاية كذا قالوا، وفيه قصور؛ لأنه لا يشمل إحدى عشر كما لا يخفى وكون الأخوات كلها مبنية على الفتح هو الكثير الشائع وإلا فقد ذكروا أنه يجوز في ثماني عشر إسكان الياء وبنائه على السكون وحذفها والبناء على الكسر. **(قوله بفتح الكلمتين)** أي: إذا لم تضف لمستحق المعدود، فإنه أضيف نحو أحد عشرك، فإنه يجوز فيه أمران، الأول: إعراب العجز مع بقاء الصدر، الثاني: إعراب الصدر مع جرّ العجز وهي عند بعضهم ليست بقياسية. **(قوله الكلمتين)** وهما مركبتان تركيباً مزجياً على الصحيح لا إضافياً كما قد يتوهم، فإن قلتَ: لِمَ مزج النيف مع هذا العقد دون سائر العقود نحو عشرين ومئة وألف. قلت: قال الرضيّ: لقرب هذا المركب من مرتبة الأعداد التي ألفاظها مفردة دون الباقي. **(قوله في الأحوال الثلاثة)** أي: في حالة الرفع والنّصب والجر وبنيا لتضمنها معنى حرف العطف والقول به في الثاني فقط دون الأول تساهل كما في شرح اللباب، وعلل بعضهم الأول بالافتقار إلى الثاني وبعضهم بوقوع آخره وسطاً للكلمة الذي ليس محلاً للإعراب، وما ذكرناه أولى إذ في كل من التعليلين نظر أما في الأول؛ فلأنه ينافي قولهم الافتقار المؤثر هو الافتقار المتأصل

فإنَّ الكلمة الأولى منه تعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، تقول: (جاءَني اثنا عشرَ رجلاً)، و: (رأيت اثني عشرَ رجلاً)، و: (مررت باثني عشرَ رجلاً).

وإنَّما لم أستثنِ إعرابَ هذا من إطلاقِ قولي: (وأخواته)؛ لأنّني سأذكر فيما بعد أن (اثنين) و(اثنتين) يعربان إعرابَ المثنى مطلقاً وإن رُكّبا.

ولَمّا فرغت من ذكر المبني على الفتح، ذكرت المبني على الضم، ومثلته بـ(قبل) و(بعد) وأشرتُ إلى أنَّ لهما أربع حالات:

إحداها: أن يكونا مضافين، فيعربان نصباً على الظرفية، أو خفضاً بِـ(مِنْ)، تقول: (جئتك قبلَ زيدٍ وبعدَهُ) فتنصبُهُما على الظّرفية، و: (من قبلِهِ ومن بعدِهِ) فتخفضهما بـ(مِن) قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [ص: ١٢]، وقال تعالى:

إلى جملة لا مطلقاً وإلا لبني رجل في نحو جاء رجل قام أبوه، وسبحان في سبحان الله والجواب: بأن ذلك في البناء المتأصل لا العارض بالتركيب كما هنا لا يدفع الأولوية وأما في الثاني؛ فلأن الوقوع في الوسط ليس من أسباب البناء وإلا لبني الجزء الأول من المركب العلمي ولا قائل به فتأمل ولا تغفل. (قوله فإن الكلمة الأولى معربة إلخ) ولم تبن كراهة بناءِ المثنى وشاع التعليل بوقوع العجز موقع النون بدليل أنه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثني عشرك؛ لأنه كاثناتك لكن ربما يرد عليه أن وقوع العجز هنا موقع التنوين المقتضي للإعراب دون وقوعه موقع التنوين نحو أحد عشر تحكم بحت، ويجاب بالفرق؛ لأن النون تقارن الوضع الإفرادي السابق على التركيب والتنوين إنما يقع بعد الإعراب الواقع بعد التركيب الواقع بعد الوضع الإفرادي السابق على التركيب فيعتبر بعد النون وقبل التنوين والعقل حاكم بصحة وقوع المتأخر موقع المتقدم دون العكس فلهذا وقعت موقع النون دون التنوين فلا تحكم، ذكره البدر ابن مالك وهو لازمة التحقيق مالك. (قوله لأني سأذكره إلخ) في الاكتفاء بما لم يُعلَم بَعْدُ بُعْدٌ. (قوله وأشرت) أي: بقولي إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ووجه الإشارة ظاهر (قوله أو خفضاً بمن) أي:

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه؛ وينوى ثبوت لفظه، فيعربان الإعرابَ المذكورَ ولا ينوّنانِ لنيّة الإضافة، وذلك كقوله:

ومن قبلِ نادى كلُّ مولىً قرابةً فما عَطَفَتْ مولىً عليه العواطفُ

الرواية بخفض (قبلِ) بغير تنوين؛ أي: ومن قبلِ ذلك، فحذفَ (ذلك) من اللفظ وقدره ثابتاً.

وقرأ الجحدريّ والعقيلي: ﴿للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالخفض بغير تنوين؛ أي: من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده، فحذف المضاف إليه وقدَّر وجوده ثابتاً.

والحالة الثالثة: أنْ يُقْطَعَا عن الإضافةِ لفظاً ومعنىً ولا ينوى المضافُ إليه، فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ولكنهما ينوَّنان؛ لأنهما حينئذٍ اسمانِ تامّانِ ....

فقط واختصت بذلك لكونها أمَّ الباب ولأم كل باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته كما اختصت إن المكسورة بدخول اللام في خبرها، واختصت كان بجواز إيقاع الفعل الماضي خبراً لها واختصت بأداة القسم باستعمالها مع ظهور فعل القسم وبدخولها على الاسم المضمر إلى غير ذلك من الأمهات، وهل هي زائدة أم لا؟ قولان؛ ذهب إلى الأول ابن مالك، والجمهور إلى الثاني، وعليه فهي بمعنى في كما هو الغالب فيها عند دخولها على الظروف الغير المتصرفة كَـ ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ومجيئها لابتداءِ الغاية كجئت من عندك و﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٣٨] قليل. **(قوله لنيَّة الإضافة)** أي: والإضافة لا تجامع التنوين لما بينهما من التنافي؛ لأن الإضافة تدل على النقصان، والتنوين يدل على التمام، والشيء لا يكون تاماً ناقصاً في حالة واحدة. **(قوله فحذف ذلك)** فيه لطافة لا تخفى على لطيف. **(قوله لأنهما حينئذ اسمان تامان إلخ)** فتنوينهما للتمكين على الأصح، وأفهم التقييد بقوله حينئذ أنهما في باقي الأحوال ليسا متعيني

كسائر الأسماءِ النكراتِ فتقول: (جِئتُك قبلاً وبعداً)، و: (مِن قبلٍ ومِن بعدٍ)؛ قال الشاعر:

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قبلاً أكَادُ أغصُّ بالماءِ الفُرَاتِ

وقرأ بعضُهم: (للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) بالخفض والتنوين.

الحالة الرابعة: أن يُحذَفَ المضافُ إليه وينوى معناه دون لفظه، فَيُبْنَيَانِ حينئذٍ على الضمِّ، كقراءَة السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الرُّوم: ٤].

التنكير لا أنهما معرفتان كما وهم بل هما بحسب المضاف إليه إن نكرة فنكرتان أو معرفة فمعرفتان، وهذا بناء على القول بتعريفهما بالإضافة أما إذا قلنا بتوغلهما في الإبهام فالظاهر أنهما نكرتان مطلقاً. **(قوله كسائر أسماء النكرات)** قيل: يحتمل أن يكون سائر بمعنى باقي، ومنه قيل لما يبقى في الماء سؤر، ويحتمل أن يكون بمعنى جميع، ومنه قيل للمحيط بالبلد سور. **(قوله قبلاً)** أي: في الزمن المتقدم وبعكس ذا فقل[1] في بَعْدا. **(قوله وينوى معناه)** أي: النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه لا تنس مدلول المضاف إليه الذي هو ذات زيد مثلاً. كما قد يتوهم كذا أفيد وهو من الدقة بمكان. **(قوله فيبنيان حينئذ على الضم)** قال بعضهم: إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، أما إذا كان نكرة فإنهما معربان سواء نويت معناه أم لا، وفي الارتشاف ما يؤيده وسبب البناء تضمنها معنى الإضافة، أو شبهها بأحرف الجواب في الاستغناءِ بهما عما بعدهما على ما قيل، أو افتقارهما إلى معنى ذلك المحذوف على ما قاله الرضيّ، فإن قلت: هلَّا بُنِيتا عند وجود ما يحتاجان إليه كالموصول مع صلته؟ قلت: ظهور الإضافة يرجح الاسميَّة لاختصاصها بالأسماء وإلا كذلك الصلة ومنه لفظ المضاف إليه كوجوده، فإن قلت: لم اختاروا بنائهما عند الحذف ولم يعوضوا ككل وبعض على ما هو الشائع؟ قلت: لأنهما ليسا متصرفين وعدم التصرف ينافي البناء إذ معناه عدم التصرف الإعرابي وهكذا تقول في

---

(١) نقول. منه.

وقولي: (وأخواتهما) أردتُ بهِ أسماءَ الجهاتِ الستّ، و(أوّل) و(دون) ونحوهنَّ؛ قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنّي لأَوْجَلُ عَلى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

وقالَ آخر:

إذا أنا لم أُوْمَنْ عَلَيْكَ ولم يكنْ لِقَاؤُكَ إلّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

ولَمَّا فرغتُ مِن ذِكْرِ المبني على الضمِّ، ذكرتُ المبني على السكونِ، ومَثَّلتُه بـ(مَنْ) و(كَمْ) ....

أخواتهما وبنيا على الضم دفعاً للساكنين بأقوى الحركات ليجبر الوهن الحاصل بالحذف. **(قوله أسماء الجهات)** أي بعضها وإلا فذات اليمين وذات الشمال مُعربان. **(قوله الستّ)** صفة للجهات لا للأسماء إذ هي أكثر من ذلك. **(قوله وأوّل)** بتشديد الواو أصله أوْأل قلبت الهمزة الثانية واواً لوقوعها بعدها وأدغمت الواو، في الواو ويستعمل أفعل تفضيل بمعنى الأسبق واسماً بمعنى قبل وهو المراد هنا. **(قوله ودون)** معناها في الأصل؛ أدنى مكان من الشيء، ويستعمل لتفاوت الحال كزيد دون عمرو أي: شرفاً، وبمعنى أسفل نحو أنت دون عمرو أي: أسفله مرتبة، ثم اتسع فيها إلى أن استعملت لتجاوز حَدٍ إلى حد كقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين. **(قوله ونحوهن)** كناحية وجانب وحسب الساكنة السين التي بمعنى لا غير. ثم اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قَبْلُ وبَعْدُ وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن عل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها من نحو يمين وشمال إلى غير ذلك قاله الرضي، وظاهر كلام المصنف هنا وفي الأوضح يخالفه، وكذا اختلف في حسب فأجراها بعضهم كأسماء الجهات في الأحكام، وقال أبو حيان والأوجه نصبها؛ لأنها غير ظرف إلا أنه نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة كذا ذكر فليحرر. **(قوله ومثلته بمن وكم)** وبنيت من لشبهها بالحرف في الوضع فيما إذا كانت موصوفة. أو فيه وفي المعنى فيما كانت شرطية أو

تقول: (جاءني مَنْ قام)، و: (رأيتُ مَنْ قام)، و: (مررتُ بِمَنْ قام)، فتجد (مَنْ) ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: (كَمْ مَالُك)، و: (كَمْ عبداً ملكتَ)، و: (بِكَمْ درهمٍ اشتريت)، فـ(كَمْ) في المثال الأول في موضع رفع بالابتداءِ عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على المفعُولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خفض بالباء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى.

ولَمَّا ذكرت المبني على السكون متأخراً خشيتُ من وَهْمِ من يتوهَّم أنه خلاف الأصل، فدفعتُ هذا الوهم بقولي: (وهو أصل البناء).

استفهامية أو فيه وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة وبنيت كم لشبهها بالحرف وضعاً أو معنى وهو الاستفهام الذي هو معنى الهمزة في كم الاستفهامية والتكثير الذي هو معنى رب في كم الخبريّة **(قوله لقول جاءني من قام)** قال المحشي من موصولة أي: الشخص الذي قام، أو نكرة موصوفة أي: شخص قام انتهى. وكونها موصولة أولى؛ لأنه الشائع الكثير في أمثال هذا التركيب، ولأن الكسائي زعم أنه لا يجوز أن تكون في نحو هذا التركيب مما لا يخص النكرات نكرة موصوفة، وكأنه رحمه الله تعالى أشار إلى ما ذكرنا بتقديم احتمال كونها موصولة على احتمال كونها نكرة موصوفة ثم لا يخفى أنه على تقدير كونها موصولة لا يحتاج إلى ذكر شخص كما يفهمه ظاهر عبارته. **(قوله كم مالك الخ)** مثال للاستفهامية وترك مثال الخبرية ومثال من الشرطية والاستفهامية للاختصار. **(قوله وعلى الخبرية عند الأخفش)** إذ لا يجوز عنده الإخبار بالمعرفة عن النكرة مطلقاً ويجوز عند ذلك سيبويه إذا كان المبتدأ اسم استفهام كما هنا. **(قوله متأخر قد سلف منا ما يفهم سبب التأخير فتذكر قوله أصل البناء)** أي: أصل أنواعه؛ وذلك لخفته وثقل البناء، ولأنّ البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب بالحركات، فأصل البناء السكون، ويتفرع على أصالته أن ما جاء مبنياً على السكون لا يسأل عن سبب بنائه عليه كذا قالوا فتدبر. **(قوله وأما الفعل)** سمّي به؛ لكونه مشتقاً من المصدر وهو فعل حقيقيّ ودالاً عليه تسمية للدال

وَأَمَّا الْفِعْلُ: فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَاضٍ؛ وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَ(ضَرَبَ) إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَ(ضَرَبُوا)، أَوالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَ (ضَرَبْتُ).

وَمِنْهُ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَ(عَسَى) وَ(لَيْسَ) فِي الأَصَحِّ.

وَأَمْرٌ؛ وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَ(اضْرِبْ) إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كَ(اغْزُ) وَ(اخْشَ) وَ(ارْمِ)، وَنَحْوَ (قُومَا) وَ(قُومُوا) وَ(قُومِي) فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ.

وَمِنْهُ (هَلُمَّ) فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، وَ(هَاتِ) وَ(تَعَالَ) فِي الأَصَحِّ.

وَمُضَارِعٌ؛ وَيُعْرَفُ بِلَمْ، وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ (نَأَيْتُ) نَحْوُ: (نَقُومُ،

باسم المدلول. **(قوله فثلاثة أقسام)** أي: عند جمهور البصريين، وقسمان؛ عند الأخفش والكوفيين بإسقاط الأمر بناءً على أن أصله مضارع، واستنصر لهم المصنف في المغني وقواه، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى. **(قوله يعرف بتاء التأنيث)** أي: بصحة دخولها بأن لا يمتنع لغة مع استقامة المعنى، ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أن ما دخلت عليه فعل فلا دور قاله الحمصي.

(قوله وبناؤه على الفتح) هذا مبنيّ على أن البناءَ معنوي، وأما على القول بأنه لفظيّ فحقّ العبارة وبنائه فتحة. **(قوله ومنه)** فصله بمنه إشارة إلى الخلاف. **(قوله على الطلب إلخ)** أي: الأمر بالصيغة، والمراد به الأمر اللغوي لا الاصطلاحي، وإلا لزم الدور، فإن قيل: يرد على الأمر المذكور أفعل في التعجب نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾ [مريم: ٣٨] فإنه أمر مع أنه لا يفهم منه الأمر، أجيب: بأنا لا نسلم أنه فعل أمر بل هو فعل ماض صورته صورة الأمر، وقيل: فعل أمر، وشرط العلامة الاطراد دون الانعكاس والأول أولى. **(قوله مع قبوله)** الأولى وقبوله؛ لأن مع تتوسط بين تابع ومتبوع والغالب دخولها على المتبوع ولا تبعية ههنا. **(قوله وافتتاحه)** بالرفع مبتدأ خبره بحرف ولولا كلام الشارح

وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ) وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيّاً، كَ (يُدَحْرِجُ، وَيُكْرِمُ) وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَ(يَضْرِبُ، وَيَسْتَخْرِجُ) وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ نَحْوَ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧]، ....

الآتي لقلنا بجره عطفاً على لم فافهم. (قوله يسكن) أي: تسكين بناء، وعند السهيلي هو معرب تقديراً منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الإعراب، والأول هو المشهور، واختلف في سببه، فقيل: لاتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، ورُد بأنه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس وبنحو لم، وأجيب بالفرق بين النون وما ذكر بأن النون لما اتصلت صارت كالجزءِ فتعذر الإعراب لفظاً ولا داعي إلى تقديره؛ لأنه رجع إلى الأصل، وقيل: حملاً على الماضي المتصل بها وفيه أنه إن أريد تعليل نفس البناء فلا نسلم أن بناء الماضي لأجل الاتصال بدليل أنه مبني قبله، وإن أريد تعليل كون البناء على السكون ففيه أن البناء على السكون غير محتاج للتعليل؛ لأنه الأصل، وأيضاً الماضي مع النون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر وقد يجاب على تقدير اختيار الشق الأول بأنه من قبيل قياس الشبه لا قياس العلة، وعلى تقدير اختيار الشق الثاني نظر إلى الاعتراض الأول بما قاله الشهاب القاسميّ بأنه لما استحق المضارع الإعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن الحركة هي المنظور إليها والسكون ملغى اعتباره، فإذا خرج عن الحركة مع نون الإناث احتيج إلى وجه إخراجه ولا يكفي أن يتمسك بأن الأصل في البناء السكون ونظر إلى الاعتراض الثاني بأن ذلك مبني على القول بأن بناء الماضي مع النون على السكون وإن كان ضعيفاً، وقيل: لتركيبها معها، ويرده ما نقل عن المصنف من أن التركيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما بل كونه مما يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه، ألا ترى أن الاسم دائماً أو غالباً يبنى لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف حتى قيل: إنه من خصائص الأسماء، نعم يصح جعله علة كون البناء على الفتح دون غيره؛ لأنه يقتضي التخفيف لا علة أصل البناء ويمكن أن يجاب بأن المقصود إن التركيب لما حصل الامتزاج وامتنع دخول الإعراب على الكلمة الأولى؛ لئلا يلزم

وَيُفْتَحُ مَع نُونِ التَّوكِيدِ الْمُبَاشَرَةِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ: ﴿لَيُنبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: ٤]، وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذلِكَ نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ)، و﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يُونس: ٨٩]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مَريَم: ٢٦]، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القَصَص: ٨٧].

ش- لَمَّا فرغتُ من ذكرِ علاماتِ الاسمِ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف؛ شرعتُ في ذكر الفعل فذكرت أنّه ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر، وذكرتُ لكلّ واحدٍ منها علامته الدالّة عليه، وحكمه الثابت له من بناءٍ وإعراب.

دخوله في الوسط، وعلى الثانية؛ لئلا يلزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة مع أن الأصل الأصيل فيه البناء، قلنا ببنائه لذلك لا أن التركيب من غير هذه الملاحظة سبب له فافهم ذاك، والله تعالى يتولى هداك. (قوله ويفتح) أي: فتحة بناء، وقيل: معرب تقديراً وقيل لا معرب ولا مبني، والأول هو المصحح وسببه تركيبها معها تركيب خمسة عشر وفيه ما سبق فلا تغفل. (قوله المباشرة) نعت للنون، واشترط كونها مباشرة؛ لأنهم لا يركبون ثلاث كلمات التركيب المذكور كذا شاع بين الجمهور واعترض بأنهم جوزوا في وصف اسم لا النكرة الفتح، وقالوا: إن الصفة والموصوف ركّبا قبل دخول لا فهلّا قيل هنا إن الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون، ثم دخلت النون وأقول: لا يخفى ما في الكلام وإن صدر عن بعض العلماء الأعلام؛ لأن تركيب الفعل مع الفاعل كيفما اتفق لا يقتضي البناء عندهم وإلا لبني كل فعل أسند إلى فاعل لاسيما إذا كان ألف الاثنين أو واو الجماعة، والتركيب الملاحظ هنا هو تركيب الفعل مع النون لا مع الفاعل، والقول بتركيبهما قبل الفاعل يأباه الطبع السليم والذهن المستقيم، فليفهم والله تعالى أعلم. (قوله إلى ثلاثة أقسام) قيل علة الانحصار المفهوم من التقسيم انحصار الزمان بذلك، فإن الفعل لا يخلو إما أن يكون سابقاً على زمن الإخبار فهو الماضي أو مقارناً له فالحال أو متأخراً عنه فالمستقبل. (قوله ماض) أصله ماضيٌ استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين. (قوله الدالة عليه) صفة لعلامة ولا تكون إلا دالة فهو على حد قوله الألمعيّ

وبدأتُ من ذلك بالماضي، فذكرتُ أنّ علامته أن يَقْبَلَ تاء التأنيثِ الساكنةِ؛ كـ(قام) و(قعد)، تَقولُ: (قامتْ) و(قَعَدَتْ)، وإنّ حكمَهُ في الأصل البناءُ على الفتح

الذي يظن بك الظن كان قد رءا وقد سمعا وكذا الحال في قوله وحكمه الثابت له كذا أفيد. (قوله وبدأت بالماضي) وعلة ذلك كونه أصلاً لغيره، ومنهم من يبدأ بالمضارع لشرفه بمشابهته الاسم أكثر من غيره ولكلٍ وجهة. (قوله تاء التأنيث الساكنة) أي: وضعاً ولا التفات لعروض الحركة نحو: ﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦٤] و﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] و﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] وإنما وضعت ساكنة ليفرق بين تاء الأسماء وتاء الأفعال؛ لأن تاء الأسماء متحركة ولم يعكس قصداً للتعادل لأن الفعل لتركبه ثقيل والسكون خفيف، والاسم لبساطته خفيف والحركة ثقيلة، ثم الاكتفاء في تقييد تاء التأنيث بالساكنة هو المشهور، وزاد الأمين المحليّ الدالة على تأنيث الفاعل احترازاً عن ربّت وثمّت بالإسكان، ومن جعل تاء التأنيث الساكنة علماً بالغلبة للتاء الدالة على تأنيث المرفوع لم يحتج إلى التقييد، بل قال بعضهم: إن المتبادر من التأنيث تأنيث المعنى، لأنه الفرد الكامل حينئذ لا حاجة إلى التقييد ولا إلى القول بأن تاء التأنيث علماً بالغلبة لما ذكر واقتصر المصنف على هذه العلامة ولم يذكر معها كما في الأوضح تاء الفاعل للاختصار؛ ولأنها الأشهر ولشمولها جميع الأفعال بخلاف تاء الفاعل، فإنها لا تدخل على نعم وبئس كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن تاء التأنيث أيضاً لا تدخل على تبارك وتدخلها تاء الفاعل فقط كما قاله ابن مالك في شرح الكافية، ونقل العجيسبي عن بعضهم أنه لا مانع من أن يقال تباركت أسماء الله تعالى، ولا يقبل على إطلاقه بل إن كان مسموعاً فذاك وإن لم يك مسموعاً كما هو الظاهر من العبارة فلا؛ إذ اللغة على الصحيح لا تثبت بالقياس فتدبر. (قوله البناء على الفتح) أي: لفظاً كما مثل أو تقديراً كما في رمى وضربت وضربوا، فإن الفتح مقدر في الجميع لكن للثقل في ضربت والتعذر في رمى وضربوا على الصحيح، وبني على حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو واطّرد في الباقي، وقيل: لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً، واعترضه بعضهم بأن الواقع صفة إلخ الماضي ومرفوعه لا هو وحده، ويمكن أن يجاب بأن المراد

كما مثَّلنا، وقد يخرج عنه إلى الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة؛ كقولك: (قامُوا) و(قعدُوا)، أو إلى السكونِ، وذلك إذا اتصل به الضّمير المرفوع المتحرك؛

بالمشابهة في الجملة بمعنى أن المشابهة على طريق الإجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة، والحاصل؛ أن المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنها باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كلّ من اللفظين لفظاً حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير، فلذا جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر وكانت الحركة فتحة المحققة. **(قوله إلى الضم)** أي: لفظاً كما مثل أو تقديراً كما في دعوا ورموا إذ أصلهما دعووا ورميوا وصارا إلى ما ذكر لعلة تصريفية، وليس هذا الضم ضم بناء بل ضم مناسبة على الصحيح، والعبارة وإن أوهمت البناء على الضم وكذا على السكون إلا أنه لا يبعد أن يكون مراده أنه يبنى على الفتح لفظاً إلا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظاً بل تقديراً وهو ظاهر ويؤيده تصريحه بذلك في التوضيح. **(قوله أو إلى السكون إلخ)** اختلف في سبب التسكين؛ فعند الجمهور سببه دفع اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مكروه، وعند ابن مالك سببه تمييز الفاعل عن المفعول في نحو أكرمَنَا وأكرَمْنا وفي التاء والنون لمساواتهما لنا في الرفع والاتصال وضعف العلة الأولى بأنها قاصرة إذ لا توجد إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا توالي فيه فمراعاته أولى وبأنّ التوالي قد ورد في جندل وعلبط وشجرة وأجيب عن الأول بمنع أولوية مراعاة الكثير هنا كيف ومراعاته مستلزمة للتوالي المستكره ولو في بعض الصور، وعن الثاني بأن التوالي في جندل وعلبط عارض إذ الأصل جنادل وعلابط، وفي شجرة في كلمتين إذ التاء طارية على الأصل ويرد على الجواب عنه الثاني بأن جعل شجرة وأمثاله كلمتين فيجوز فيه توالي أربع متحركات، وضربت وأمثاله في حكم الكلمة الواحدة مع أن لكل من جزئيه حكماً ممَّا لا يظهر له وجه فالأولى في ذلك ما ذهب إليه ابن مالك. **(قوله المرفوع)** خرج به المنصوب فإن الفعل باق معه على الفتح كضربك ولا يلزم توالي ما ذكر؛ لأن الضمير المذكور في معنى الانفصال وإن اتصل بالفعل ولا التباس في عدم الالتباس. **(قوله المتحرك)** خرج به

كقولك: (قُمْتُ) و(قَعَدْتُ) و(قُمْنَا) و(قَعَدْنَا) و(النِّسْوَةُ قُمْنَ وَقَعَدْنَ)، وتلخّص من ذلك أنّ له ثلاث حالات: الضمّ والفتح والسكون، وقد بيّنتُ ذلك.

ولَمَّا كان من الأفعال الماضية ما اختُلِفَ في فِعلِيَّتِهِ نصَصْتُ عليه ونبَّهْتُ على أنّ الأصح فعليّته، وهو أربعُ كلماتٍ: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(عَسَى) و(لَيْسَ).

فأما (نعم) و(بئس): فذهب الفرَّاء وجَماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان،

الساكن غير الواو، فإن الفعل باق معه على أصله نحو الزيد إن ضربا فهو مبني على الفتح الظاهر لا على المقدر ويجعل الظاهر لمناسبة الألف كالكسرة في مررت بغلامي؛ لأن حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلام فلم يمكن إلا التقدير، ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه من إعراب الأمثلة الخمسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا؛ لأنها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الألف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه ومن هنا علمت أن القول بعدم الفرق بين غلامي وضربا وكذا القول بأن الفرق تحكم ليس بشيء. **(قوله من الأفعال الماضية)** أي: في نفس الأمر فافهم. **(قوله الأصح)** أي: الصحيح كما يدل عليه القول الآتي والصحيح. **(قوله فأما نعم وبئس)** إلخ أي: إذا استعملا لإنشاء المدح والذم أما إذا استعملا للإخبار بالنعمة والبؤس فليس من محل النزاع بل هما إذ ذاك فعلان متصرفان بالاتفاق قاله بعضهم، وقال ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة لم يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن نحو نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تأبط شراً وبرق نحره، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح، وبئس الرجل للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلاً عن أصلهما وسمّي بهما انتهى، ولم أرَ في ذلك نقلاً عن غيره. **(قوله اسمان)** قيل: بمعنى الممدوح والمذموم وقال أبو البقاء في النبيين قال الكوفيون: هما اسمان وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، فتقديره

واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم وقد بُشِّرَ ببنتٍ: (والله ما هي بنِعْمَ الولد)، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: (نِعْمَ السير على بِئْسَ العَيْر).

وأما (ليس): فذهب الفارسيّ في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية،

الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسماً فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل انتهى. وهما مبنيان ووجه بنائهما حينئذ شبههما للحرف في الجمود، وقال المحشيّ: لتضمنهما معنى الإنشاء، وفيه أن الإنشاء بالجملة لا بنعم أو بئس وحدهما فتأمل. **(قوله وقد بشر إلخ)** جملة معترضة بين القول ومقوله ولعل فائدتها التنبيه على مرجع الضمير في قوله ما هي بنعم الولد. **(قوله ما هي بنعم الولد)** لينظر أهل الرواية بجر الولد أو رفعه ثم ليحرر هذا المقام. **(قوله وقد سار إلخ)** جملة معترضة بين القول والمقول أيضاً، ومن ذلك يعلم ما في قول الدماميني في المنهل الصافي عند تفسير قوله: نعم السير؛ أن السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار من الذهول التام الذي ليس عليه غبار إذ المقام لا يساعده والقضية لا تعاضده، نعم لو قطع النظر عن القصة لاحتمل المبني هذا المعنى. **(قوله على بئس العير)** هو بفتح العين كما في القاموس الحمار وحشياً أو إنسياً وللفاضل الحمصي ههنا لطيفة وهي أن قرء بعضهم بحضرته العير بالكسرة فقال له افتح عينك ولا يخفى لطف الإضافة وكأنه يشير إلى أن من كسر العين شارك مفتوح العين. **(قوله حرف نفي)** وأجاب عن إلحاق الضمائر فيها بأنه لشبهها الفعل في كونها ثلاثية ورافعة وناصبة ولعله لا يقول بأن هذه السلامة من خواص الفعل، وأيضاً استدل على ذلك بعدم دلالتها على المضيّ لجواز ليس زيد بقائم غداً، وبعدم تصرفها تصرّف الأفعال، وفيه أن عدم دلالتها عارض وعدم التصرّف لا يقتضي الحرفية كما لا يخفى. **(قوله بمنزلة ما النافية)** ويؤيد ذلك بأنهم شبهوها بها في إبطال عملها بدخول إلَّا على الخبر في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع، ويبعده ويؤيد الفعلية جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم

وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير.

وأما (عسى): فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترجٍّ بمنزلة (لعلَّ)، وتبعهم على ذلك ابن السَّراج. والصحيح أنَّ الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنّ؛ ....

بخلاف ما. وعند الكوفيين تكون حرف عطف في المفردات، تقول قام القوم ليس زيد، ورأيت القوم ليس زيداً، ومررت بالقوم ليس زيد هذا، وأصلها ليس بكسر الياء كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ والتزامهم تخفيفها بإسكان الياء وتركهم قلب يائها ألفاً كما هو القياس لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف ولا يجوز أن تكون مفتوحة العين؛ إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً ولا مضمومة؛ إذ لم يوجد المضموم في يائي العين إلا في هَيُؤَ أي: حسنت هيئته فليحفظ. (**قوله وتبعه على ذلك أبو بكر**) وأبو علي في أحد قوليه فإنه قال: إنه حرف؛ إذ لو كان مخفف فعل ويمكن أن يجاب عنه بأن ذاك لعله لمفارقته أخواته في عدم التصرف. (**قوله وأما عسى الجامدة**) وأما المتصرفة التي بمعنى اشتدّ ففعل بالاتفاق، كقوله:

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت أمّ القاسم

(**قوله إلى أنها حرف**) أي: مطلقاً وسيبويه على ما نقل عنه يقول بالحرفية إذا اتصلت بالضمير المنصوب. (**قوله بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن**) قيل: عليه أن التاء المتصلة بهنَّ ليست لتأنيث الفاعل، أما عسى وليس فلأن المرفوع ليس فاعلاً لمعناهما؛ لأن معناهما النفي والرجاء وهو لم يفعلهما، وأما في نعم وبئس فلأن مرفوعهما أيضاً ليس موصوفاً بمعناهما؛ لأنه إن كان مدح أو ذم فذاك وإن كان حسن أو قبح فلأن الفاعل هو الجنس أي: الماهية والحقيقة، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة، ومن هنا قال بعض المحققين المتجه أن ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها، ونعم وبئس لمدح الجنس وذمه، ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها ويمكن الجواب نظراً إلى نعم وبئس بأن المراد بالتأنيث تأنيث الفاعل نفسه، أو فرده المقصود بالحكم ونظراً إلى الأخيرين بأن المراد بالمصدر الحاصل به فمعنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو

كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة؛ فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: (بئست المرأة حمّالة الحطب)، و: (لَيْست هند مفلحة)، و: (عست هند أن تزورنا).

وأما ما استدلّ به الكوفيون: فمؤوّل على حذف الموصوف وصفته وإقامته

ماتت هند والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من صدر عنه الفعل أو قام به وفيه تكلف، فالأولى أن يستدل على الفعلية بلحوق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف قال الرضي: وهذه التاء إنما تدخل الفعل وأربعة من الحروف لات وربت وثمت ولعلت انتهى فليتأمل. **(قوله كقوله عليه الصلاة والسلام «من توضأ. . .» إلخ)** رواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد في المسند من حديث سمرة. **(قوله قوله: «من اغتسل فالغسل أفضل»)** قيل: في إعرابه أن من: اسم شرط جازم مبتدأ، واغتسل: فعل الشرط، وجملة فالغسل أفضل من المبتدأ والخبر جواب الشرط والمجموع خبر من، واستشكل كون الجملة جواباً بأن مضمونها متحقق سواء تحقق الشرط أم لم يتحقق؛ لأن أفضلية الغسل ثابتة في نفس الأمر سواء ثبت من الشخص اغتسال أم لم يثبت، وبأنها خالية عن ضمير يرجع إلى من وهو مطلوب فيها كما لا يخفى على من تتبع الأمثلة ونظر المعنى، وأجيب بأن الجملة في الحقيقة ليست هي الجواب بل دليله، والجواب محذوف يقدر بما يناسب المقام مثل نال الثواب، وله نظائر لا تخفى على ذوي الألباب. **(قوله فبالرخصة)** قدر ابن مالك فبالسنَّة ولعل تقدير الشارح أولى. **(قوله رخصة)** منصوب على التمييز وجاز حذفه لدلالة التاء عليه. **(قوله عست هند أن تزورنا)** قيل في إعرابه عسى: فعل ماضي، وهند: اسمها، والمصدر الحاصل من أن وما بعدها: خبرها واستشكل بأن المصدر حدث والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بأنه على تقدير مضاف ما قبل الاسم أي: عسى أمر هند الزيارة فلما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كره أن يقال عسى بالتجريد فألحقت التاء أو بعده أي: عست هند ذات زيارة. أو أنه من قبيل زيد عدل، أو إنّ أنْ زائدة، أو إن المصدر في تأويل اسم الفاعل أي: زائرة وفيه تدبر، فتدبّر. **(قوله فمؤوّل على حذف الموصوف إلخ)** قال الحمصي: وقد يقال:

معمول الصفة مقامها، والتقدير: (وما هي بولد مقول فيه: نعم الولد)، و: (نعم السير على عَيْر مقول فيه: بئس العَيْر)، فحرف الجرّ في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بيَّنا، وكما قال الآخر:

والـلـهِ مـا لـيـلـي بِـنَـامَ صـاحـبُـه

أي: بليل مقول فيه: نام صاحبه.

حذف الموصوف بالجملة إنما يكون في الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضاً من متقدم جرّ بمن أو في نحو:

مـنـا أقـامَ ومـنـا ظـعـنَ

وما في قومها يفضلها أي: فريق أقام وفريق ظعن وواحد يفضلها وكلا الأمرين منتفٍ في المثالين انتهى. وأقول: يمكن أن يجاب بأن الصفة وإن كانت بحسب الحقيقة هي الجملة إلا أنها بحسب الظاهر اسم مفرد وهو مقول والجملة معمولة كما هو نص كلامه رحمه الله تعالى فلا نسلم لأبدية ذلك فيها. **(قوله مقول فيه إلخ)** قدره؛ لأن جملة نعم إنشائية وهي لا تقع لغة. **(قوله فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف إلخ)** حاصله أن العلامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف العلامة الاسمية؛ لأن حرف الجر يدخل على ما ليس اسماً اتفاقاً كما في قوله بنام، بقي أن الرواية إن كانت برفع الولد فذاك وإن كانت بجرّه كما ورد في قوله

صـبـحـك الله بـخـيـر بـاكـر بـنـعـم طـيـر وشـبـاب فـاخـر

فلا يتمشى ما ذكر من الجواب، ويمكن أن يتكلف حينئذ ويجاب بأن الباء داخلة على الولد ونعم مقحمة بين الجار ومجروره كذا أفيد ولم أر ذلك مصرحاً به في كتاب فليفهم والله تعالى الهادي إلى صوب الصواب. **(قوله مقول فيه نام صاحبه)** كذا في النسخ التي رأيناها وفيه أنه لا حاجة هنا إلى تقدير مقول؛ لأن الجملة جزئية وهي تصلح للوصفية لا إنشائية كما تقدم ولعل ذلك للمشاكلة مع السابق أو فرار من حذف الموصوف بالجملة في

ولَمَّا فرغتُ من ذكر علامات الماضي وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه؛ ثنَّيتُ بالكلام على فعل الأمر، فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما: دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة، وذلك نحو: (قُمْ)، فإنَّه دالٌّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة: (قومي)، وكذلك: (اقعدْ) و: (اقعدي)، و: (اذهبْ) و: (اذهبي)، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مَريَم: ٢٦]، فلو دلت الكلمة على الطّلب ولم تقبل ياء المخاطبة؛ نحو: (صَهْ) بمعنى (اسكتْ) و: (مَهْ) بمعنى (اكففْ)، أو قبلت ياءَ المخاطبة ولم تدُلَّ على الطلب نحو: (أنت يا هند تقومين وتأكلين) لم يكن فعل أمر.

ثم بينتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل ....

غير محل الحذف على ما قررناه آنفاً. **(قوله علامات الماضي)** قيل عليه لم يذكر إلا علامة واحدة فما معنى هذا الجمع، وأجاب بعض المعاصرين بأن إضافة علامات إلى الماضي جنسية وهي كأل الجنسية تبطل معنى الجمعيّة، وقال الوالد رحمه الله تعالى: أنه لا يبعد أن يقال أيضاً أن هذا الجمع نظراً لإفراد الماضي وهي متعددة ولذلك نظائر كثيرة. **(قوله دلالته على الطلب)** أي: بنفسه وضعاً ليخرج نحو لتضرب ولا تضرب ونحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [الحَديد: ٨] مما اللام فيه مقدرة ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨] مما دلالته على الطلب عارضة وليدخل نحو قوله تعالى: ﴿فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المَائدة: ٢] مما استعمل في غير الطلب وهو الإباحة هنا. **(قوله ياء المخاطبة)** لم يقل ضمير المخاطبة؛ لأن بعضهم ذهب إلى حرفيتها وجعل الفاعل ضميراً مستتراً ولضعفه لا ينبغي أن يلتفت إليه. **(قوله قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي﴾ [مَريَم: ٢٦])** لا يخفى حسن الاختصار على ما سبق؛ إذ كلامنا فيما يقبل الياء وكلي لا يقبله. **(قوله لم يكن فعل أمر)** بل هو اسم فعل أمر كما في الأول وفعل مضارع كما في الثاني. **(قوله في الأصل)** قيل: يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله بينت في الأصل أي: في المتن ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف حالاً من المضاف إليه فيصير المعنى حينئذ بينت أن حكم الأمر حال كونه في

البناء على السكون؛ كـ(اضربْ) و(اذهبْ)، وقد يُبْنَى على حذف آخرِه، وذلك إن كان معتلاًّ؛ نحو: (اغزُ) و(اخشَ) و(ارمِ)، ....

أصل الوضع البناء إلخ انتهى. ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة الحكم أو حالاً منه والمراد به أصل الوضع كما في الاحتمال الثاني فافهم. (**قوله البناء على السكون**) أي: إذا لم يتصل به نونا التوكيد فإنه حينئذ يبنى على الفتح، وقيل: على السكون أيضاً وهذا الحكم عند جمهور البصريين. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة؛ لأنه مقتطع من المضارع، والفعل عندهم قسمان: ماضٍ، ومضارع. وانتصر لهم الشارح في المغني وقال: وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى فحقه أن يودى بالحرف؛ ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقولهم:

لتقم أنت يا ابن خير قريش   كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] بالتاء الفوقية. وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم»؛ ولأنك تقول: اخش واغز وارم، واضربا، واضربوا، واضربي، كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحرف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك إقبالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم إذ ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته وإذا أدي أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى واعترض على الوجه الأول بأن الخبر معنى فلمَ لمْ يكن حقه أن يؤدى بالحرف وكذا المضيّ معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف، وعلى الثاني بأن الأمر وإن كان أخا النهي إلا أنه أيضاً من جهة كونه إنشاء أخو الخبر فحقه حقه، وعلى الثالث بأنه يقتضي أن يكون الفعل موضوعاً للدلالة وزمانه وهو باطل، وعلى الرابع بأن ذلك نادر فلا عبرة به، وعلى الخامس بأن موافقة الشيء للشيء صورة لا يقتضي إعطائه حكمه فإن هذين موافقة للزيدين صورة مع تصحيح القول ببنائه، وعلى السادس بأن أصل كل شيء لم يعهد ولا يبعد أن

وقد يُبْنَى على حذف النون، وذلك إذا كان مُسنَداً لألف الاثنين؛ نحو: (قوما)، أو واو الجماعة؛ نحو: (قوموا) أو ياء المخاطبة؛ نحو: (قومي)، فهذه ثلاثة أحوال للأمر، كما أن الماضي ثلاثة أحوال أيضاً.

ولمّا كان بعض كلمات الأمر مختلفاً فيها: هل هي فعل، أو اسم فعل، نبّهتُ عليها كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضي، وهي ثلاثة: (هَلُمَّ) و(هاتِ) و(تعالَ).

فأمّا (هلمّ): فاختلف فيها العرب على لغتين:

يقال حمل البناء على الإعراب لأن الشيء كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه، وعلى السابع بأن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلاً بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء كما هو المشهور هذا ومنشأ الخلاف قبل أصالة البناء في الأفعال وعدمها، وقيل: كونه أصلاً برأسه وعدمه فجمهور البصريين على الأول والكوفيون على الثاني فليتأمل. **(قوله وقد يبنى على حذف إلخ)** قيل: لو قال على ما يجزم به مضارعه لو كان معرباً لكان أولى[1] وفيه أنه يرد عليه الأمر المتصل به نون التوكيد فإنه مبني على الفتح ولا يشمل نحو هات مما لا مضارع[2] له وكذا لا يعلم حال الذي مضارعه مبني كأمر جمع المؤنث. وتفوت أيضاً مراعاة السباق والسياق فافهم. **(قوله فأما هلم)** هي بفتح الميم، وحكى الجرمي كسرها أيضاً وقد تضم عند اتصال بعض الضمائر البارزة ولا تضم في نحو هلمه وهلمّ الرجل بل تفتح للخفة وأصلها على ما قيل هلا أمّ، وهلا كلمة استعجال، وأمّ بمعنى أسرع، أو أقبل نقلت ضمَّة الهمزة إلى اللام وحذفت كما هو القياس والتزم التخفيف هنا لثقل التركيب، وقيل: هي بسيطة واختاره جمع. **(قوله أحدهما أن تلزم)** وهذه اللغة

---

(١) لاختصاره. منه.

(٢) قاله الجوهري. منه.

إحداهما: أن تلزمَ طريقةً واحدةً ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مسندة إليه، فتقول: (هلمَّ يا زيد)، و: (هلمَّ يا زيدان)، و: (هلمَّ يا زيدون)، و: (هلمَّ يا هند)، و: (هلمَّ يا هندان)، و: (هلمَّ يا هندات)، وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]؛ أي: ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]؛ أي: أحضروا شهداءكم، وهي عندهم اسم فعل لا فعل أمر؛ لأنها وإن كانت دالَّةً على الطّلب، لكنها لا تقبلُ ياء المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب مَنْ هي مسندة إليه؛ فتقول: (هلمَّ)، و: (هلمّا)، و: (هلمُّوا)، و: (هَلْمُمْنَ) بالفك وسكون اللام، و: (هلمّي)، وهي لغة بني تميم، وهي عند هؤلاء فعل أمر؛ لدلالتها على الطلبِ، وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبيّن بما استشهدت به من الآيتين أنّ (هلمّ) تستعمل قاصرة ومتعدية.

وأما (هاتِ) و(تَعَالَ): فعدّهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال،

أفصح كما يشير إلى ذلك تقديمها ومجيء التنزيل بها. **(قوله وسكون اللام)** المراد بها ما هو مصطلح الصرفيين وهو آخر الكلمة أعني بها هنا الميم الثانية وسكنت لاتصال النون وهذا السكون هو سبب الفك إذ لا يتأتى الإدغام[1] حينئذ كما لا يخفى. ويحتمل كون المراد باللام اللام التي قبل الميم الأولى والأوّل هو الأولى. **(قوله وهي لغة بني تميم)** وهي عندهم لا تتصرف ملتزم فيها الإدغام، واستعمل لها مضارعاً من قيل له هلمّ فقال لا أَهَلُمَّ، وزعم بعضهم أنها عندهم اسم غُلّب عليها جانب الفعليَّة وليس بشيء. **(قوله فعل أمر)** فهو مبني على سكون مقدَّر منع من ظهوره حركة إدغام المثلين. **(قوله لازمة)** أي: إن كانت بمعنى أتى كالآية الأولى، ولا يتوهم أن تعديتها مخصوصة بإلى بل قد تتبدى باللام كما يقال هلمّ للثريد. **(قوله متعدية)** أي: إن كانت بمعنى أحضر كالآية الثانية. **(قوله فعدّهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال)** وأجابوا عن اتصال الضمائر بهما بأنه لشبههما بالأفعال فتذكر. **(قوله والصواب أنهما فعلا أمر)** نصّ الرضيّ على ذلك في هات فقال ما

---

(١) إذ الساكن لا يدغم فيه. منه.

والصواب: أنهما فعلا أمر؛ بدليل أنهما دالان على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة، تقول: (هاتِي)، و: (تعالَيْ).

واعلم أن آخر (هاتِ) مكسور أبداً إلّا إذا كان الجماعة المذكرين؛ فإنه يضم، تقول: (هاتِ يا زيد)، و: (هاتِي يا هند)، و: (هاتِيا يا زيدان)، أو: (يا هندان)، و: (هاتِين يا هندات)، كل ذلك بالكسر، وتقول: (هاتُوا يا قوم) بضمّها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

وإنّ آخر (تعالَ) مفتوحٌ في جميع أحواله من غير استثناء، تقول: (تعالَ يا زيد)، و: (تعالَيْ يا هندُ)، و: (تعالَيا يا زيدان)، و: (تعالَوا يا زيدون)، و: (تعالَين يا

حاصله: تصرف هات بحسب المأمور إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً دليل فعليته، نعم تصرفه غير تام إذ لا يبنى منه مضارع على ما قيل وهذا لا يضرنا، وقال ابن خطيب المنصورية ما حاصله: أن هات غير مختص بالأمر كما يوهمه بعض عباراتهم بل يقال هاتي كعاطي وتصريفه كتصريفه، ويدخل عليه ما يدخل على عاطي من علامات الأفعال قال: لله ما يعطي وما يهاتي؛ أي: ما يأخذ وأصله آت قلبت همزته هاء. **(قوله وتلحقها ياء المخاطبة)** وفي إلحاق نون التوكيد توقف. **(قوله آخر هات مكسور)** لمناسبة الياء المحذوفة عند مدّعي الفعلية ولدفع التقاء الساكنين بالحركة الأصلية عند مدّعي الاسميَّة كذا قيل. **(قوله فإنه يضم)** أي: لمناسبة الواو. **(قوله وإن آخر تعالى مفتوح)** للخفة عند بعض ولمناسبة الألف المحذوفة عند آخرين إذ أصله تعالى على وزن تفاعل فاللام عين الفعل، وهو في الأصل لفظ يدعى به الإنسان إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان قاله الراغب[1]. وقال بعضهم: أصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكأنه دعي إلى ما فيه رفعة. **(قوله من غير استثناء)** أي: كما استثني في هات؛ وذلك لخفة الفتحة في تعالوا دون الكسرة في هاتوا. **(قوله تعالى)** أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فصار تعاليي بيائين حذفت كسرة الياء الأولى للاستثقال والياء للساكنين فصار تعالى. **(قوله**

---

(١) وكلام الراغب أرغب. منه.

هندات)، كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ومن ثَمَّ لَحَنوا من قال:

تَعالِي أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعالِي

بكسر اللام. ولَمَّا فرغت من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه؛ ثَلَّثْتُ بالمضارع، فذكرت أنّ علامته أنّ يصلح دخول (لَمْ) عليه؛ نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، وذكرتُ أنه لابدَّ أن يكون في أوله حرف من حروف ....

ومن ثمَّ) أي: من أجل أن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله. (قوله لحّنوا) اللحن الخروج عن الصواب. (قوله من قال) أراد به أبا فراس الحمداني وهو ليس[1] بعربيّ يستشهد بكلامه. (قوله بكسر اللام) لو قال بكسر اللامين لكان أوضح وأولى فتأمل. (قوله فيه) الضمير راجع إلى ما. (قوله منه) راجع للأمر. (قوله أن يصحّ) أي: مع استقامة المعنى، والدور المتوهم هنا يدفع بما ذكرناه هناك فتذكر. (قوله لم) خصها بالذكر؛ لأنها أشهر عوامله المغيّرة لمعناه بناء على قول المبرِّد: أنها تقلب معنى المضارع ماضياً، وسيبويه يقول: إنها تصرف لفظ الماضي إلى المضارع فسبب ذلك حينئذ الشهرة فقط[2] وبقيت للفعل علامات والمجموع على ما ذكره بعضهم أربعة عشر علامة تاء الفاعل ويائه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم وأحرف المضارعة على الصحيح ونونا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان. (قوله من حروف) الأولى أحرف على وزن أفعل جمع قلّة[3] (قوله نأيت)

---

(١) لكنه شاعر مفلق حتى قالوا بداء الشعر بملك وختم بملك أرادوا بالأول امرأ القيس وبالثاني أبا فراس. منه.

(٢) الحصر إضافي. منه لا أنها أشهر عوامله المتغيرة لمعناه. منه.

(٣) قد يستعمل جمع الكثرة في مقام جمع القلة كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وبالعكس كقوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ۝٢٣﴾ [النبأ: ٢٣] على قوله. منه.

(نأيت) وهي: النون، والألف، والياء، والتاء؛ نحو: (نقوم) و(أقوم) و(يقوم) و(تقوم)، وتسمّى هذه الأربعة أحرف المضارعة، وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأعرفَ الفعل المضارع بها؛ لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي؛ نحو: (أكرمتُ زيداً)، و: (تعلمتُ المسألةَ)، و: (نرجستُ الدّواء) إذا جعلت فيه نرجساً، و: (يرنأتُ الشيب) إذا خضبتُه باليُرَنَّاء، وهو الحناء، وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول (لَمْ) عليه.

أي: ولو مثل بأنيت أي: أدركت لكان أولى نظراً للنسبة التضعيفية لأن الهمزة لمعنى والنون لاثنين والياء لأربعة والتاء لثمانية. وجعلُ بعضهم وجه الأولويّة التفاؤل ليس بالقويّ[1]. **(قوله النون)** أي: مسماها وكذا تقول في الباقي. **(قوله وتسمَّى هذه الأحرف أحرف المضارعة)** وذلك لأن الفعل بها يحصل له مضارعة[2] أي: مشابهة للاسم من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات، وأما من جهة المعنى فلأنّ كلّاً منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال. فإن قلت إذا كانت المضارعة بمعنى المشابهة فما بالهم لا يسمّون الاسم الذي لا ينصرف المشابه للفعل في علتين فرعيتين حقيقة أو حكماً والاسم المبني المشابه للحرف فيما تقدّم مضارعاً لوجود المشابهة فيه. قلت: أجيب بأن الاسم خرج عن بابه إلى مشابهة الفعل والحرف فلو قيل اسم مضارع لم يعلم أي: القسمين هو فمنعناه من التسمية ولا كذلك الفعل. وأيضاً الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل في الحركات والسكنات مثلاً حتى عمل فلو سمي مضارعاً لالتبس المقصود تدبر. **(قوله بساطاً)** في بعض النسخ بسطاً والمعنى توطئة وتمهيداً. **(قوله للحكم الذي بعدها)** عنى به قوله فيضم إلخ وقوله ويفتح إلخ. **(قوله لا لأعرّف إلخ)** فيه نظر بل قيل إنها أنفع العلامات له لعدم انفكاكها عنه كما هو مذهب سيبويه وسائر البصريين وهو المعتمد، وعلى تقدير الانفكاك لفظاً كما قاله الكوفيون في نحو ﴿نَارًا

---

(١) لأنه لا يلتفت إليه في أمثال هذا المقام. منه.

(٢) من ضارعه إذا شرب معه من ضرع واحد. منه.

ولما فرغت من ذكر علاماته؛ شرعتُ في ذكر حكمه، فذكرت أنّ له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار أوله: فإنه يُضَمُّ تارةً، ....

﴿تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤][1] فهو ملاحظة تقديراً كما لا يخفى، نعم يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم وحده والنون له ومعه غيره، أو للمعظّم نفسه والياء للفظ الغائب المذكر مطلقاً، أو لجمع الغائبات والتاء للمخاطب مطلقاً، أو للغائبة، أو للغائبتين. وهذه المعاني لا توجد في أوائل الفعل الماضي واعتذر بعضهم عمَّن اختار لم عليها بأن كون هذه الأحرف علامات يتوقف على معرفة وجود هذه المعاني فيها والنظر إلى المعاني مما فيه نوع عسر على المبتدي بخلاف لم؛ إذ لا يحتاج إلى ذلك فافهم[2]. (قوله فيه) الضمير المذكر راجع إلى الدواء وفي بعض النسخ فيها فالضمير المؤنث راجع إلى الدواة الموجودة في بعض النسخ بدل الدواء. (قوله نرجساً) هو بسكون الراء وكسر الجيم وَرْدٌ أبيض مشرّب بصفرة غالباً[3] طيب الرائحة وللشعراء وَلَع بتشبيه عين المعشوق به وبعضهم يشبه به عين الرقيب: فقأها الله تعالى بسهم مصيب. وتطيَّر منه بعضهم حتى نسبه إلى الغدر قال العباس بن الأحنف في جارية اسمها نرجس:

إنّ الذي سمَّاكِ يا منيتي ... بالنرجس الغدار ما أنصفا

فكلّ من كان سميّاً له ... شاركه في غدره والجفا

(قوله من علاماته) الكلام هنا وكذا في قوله علامات الأمر كالكلام فيما تقدم من قوله علامات الماضي فلا تغفل. (قوله تارة) أي: مرّة وهو منصوب على الظرفية أبداً. (قوله ويفتح) أي: في اللغة الفصحى. (قوله أخرى) أي: تارة أخرى. (قوله أصولاً)

---

(١) إذ الأصل تتلظى بتاءين تاء المضارعة وتاء الكلمة حذف أحد التاءين بالإجماع واختلف في التعيين فقال الكوفيون: الأولى لأنها لمعنى فتلاحظ، وقال البصريون: الثانية إذ بها حصل التكرار وتمام الكلام يطلب من محله. منه.

(٢) لعل وجه الفهم أن معرفة كون الفعل مضارعاً عند عدم وجود لم فيها نوع عسر أيضاً. منه.

(٣) ومن غير الغالب يكون مشرباً بحمرة وقيل: إن ذلك يحصل بعمل كأن يسقي ماء القرمز مثلاً. منه.

ويُفْتَحُ أخرى: فيُضَمُّ إن كان الماضي أربعةَ أحرفٍ، سواء كانت كلها أصولاً؛ نحو: (دحرجَ يُدحرجُ)، أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً؛ نحو: (أكرمَ يُكرمُ)، فإنَّ الهمزة فيه زائدة؛ لأن أصله (كرم)، ويُفْتَحُ إن كان الماضي أقلّ من أربعة أو أكثر منها، فالأول نحو: (ضربَ يَضربُ)، و(ذهبَ يَذهبُ)، و(دخلَ يَدخلُ)، والثاني نحو: (انطلقَ يَنطلقُ)، و(استخرجَ يَستخرجُ).

وأما حكمه باعتبار آخره: فإنه تارة يُبنى على السكون، وتارة يُبنى على الفتح، وتارة يُعربُ، فهذه ثلاث حالات لآخره، كما أن لآخر الماضي ثلاث حالات، ولآخر الأمر ثلاث حالات.

فأما بناؤه على السكون: فمشروط بأن يتصل به نون الإناث؛ نحو: (النسوة يقمْن)، و: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]، و: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨].

ومنه: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧]؛ لأن الواو أصلية، وهي واو (عفا يعفو) والفعل منها مبنيّ على السكون؛ لاتصاله بالنون، والنون: فاعل مضمر عائد على (المطلقات)، ووزنه: (يَفْعُلْنَ)، وليس هذا كـ(يَعْفُوْنَ) في قولك: (الرجال يعفون)؛ لأن تلك الواو ضمير الجماعة المذكرين، كالواو في قولك: (يقومون)، وواو الفعل حذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: (يَفْعُوْنَ)، وهذا يقال فيه: (إلا أنّ يعفوا) بحذف (نونه)، كما تقول: (إلا أن يقوموا)، ....

وينحصر في باب الرباعي المجرَّد كما مثل والملحق به كتجورب. **(قوله نون الإناث)** أي: الموضوعة لذلك فدخل نون نحو يرجعن في قوله:

يمرّون بالدهنا خفافاً عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

فإن هذه النون وإن استعملت في الذكور بدليل يمرون إلا أنها موضوعة للإناث. **(قوله ومنه)** فصله بمنه إشارة إلى الخفاء. **(قوله وواو الفعل حذفت)** أي: لالتقاء الساكنين؛ لأن أصله يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجمع استثقلت الضمة على الواو

وسيأتي شرح ذلك كله.

وأما بناؤه على الفتح: فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقديراً؛ نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: ٤]، واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ

فحذفت للثقل وتبعتها الواو للساكنين واختصت بالحذف دون الثانية لأمور أحدها كونها جزءاً وحذفه أسهل، وثانيها: كونها آخر الفعل وحذفه أولى وثالثها أنها لا تدل على معنى فحذفها أحسن و الثانية ليست كذلك؛ لأنها كلّ وتدل على معنى وليست بآخر. **(قوله وسيأتي شرح ذلك)** أي: في باب الأمثلة الخمسة إن شاء الله تعالى وهو أنها تنصب بحذف النون. **(قوله بذكر المباشرة)** لم يقيد بذلك في نون النسوة؛ لأنها لا تكون إلا كذلك. **(قوله: قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يُونس: ٨٩])** لا ناهية وتتبعان فعل مضارع مجزوم بحذف النون والضمير فاعله. وأصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بالتخفيف فدخلت لا الناهية فحذفت النون ثم أكد بالنون الثقيلة المدغمة في مثلها فالتقى ساكنان. وحركت النون الثانية وهي المدغم فيها ليتأتى الإدغام وكان بالكسرة تشبيهاً بنون التثنية. ولا يتوهم أن التحريك لدفع التقاء الساكنين؛ لأنه باق مع التحريك؛ لأن الساكنين الألف والنون الأولى لا هو والنون الثانية المحركة كما لا يخفى والتقاء الساكنين هنا مغتفر أما عند من أجازه حيث يكون الأول منهما حرف مدّ، والثاني مدغماً في مثله كدابّة وخويّصه ولم يشترط كونه في كلمة فالأمر[1] واضح، وأما عند من أجازه هناك لكن اشترط أن يكون في كلمة فللضرورة إذ لا يمكن حذف الألف؛ لأنه ربما يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات الغرض وهو التوكيد كذا حققه بعض المحققين ثم ما ذكر من التمثيل إنما هو على قراءة التشديد أما على قراءة التخفيف فلا يتمشى وعليها فلا نافية بالفاء لا بالهاء وتتبعان فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف ضمير الفاعل والمعنى على النهي[2]. **(قوله ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٦])** في

---

(١) لأن الأول حرف مدّ وهو الألف، والثاني مدغم في مثله وهو النون ولا يضر عدم كونهما في كلمة؛ لأن البناء على عدم الاشتراط. منه.

(٢) وهو أبلغ من النهي الصريح على ما قالوا منه.

﴿سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، فإنّ الألف في الأوّل، والواو في الثاني، والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون، فهو معربٌ لا مبنيٌّ، وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدّراً؛ كان الفعل أيضاً معرباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مثله، إلّا أن نون الرفع حُذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال، ثم التقى ساكنان.

بعض النسخ بالواو العاطفة وفي بعضها بنيتها وهو عطف على لا تتبعان وكذا في ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]وهو فعل مضارع مبنيّ للمجهول مسند لجماعة الذكور مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال وأصله قبل التوكيد[1] لتبلوون بواوين أولهما لام الكلمة، والثاني واو الجماعة تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين، ثم أكّد بالنون الثقيلة فاجتمعت ثلاث نونات زوائد ليست كنونات نحو ظننَّ فحذفت نون الرفع كراهة الاجتماع فالتقى ساكنان وهو وإن جاز على ما ذكرنا إلّا أن فيه نوع ثقل فحرك أحدهما وهو الواو بحركة مجانسة له وهي الضمة فصار لتبلون. ولم تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن ذلك عارض فلا يعتد به. (قوله ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]) فعل مضارع مجزوم بأن المدغمة بما وعلامة جزمه حذف النون وما سيف خطيب[2] والياء ضمير الفاعل وأصله قبل التوكيد والشرط ترأيين[3] نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت للساكنين ثم دخل الجازم فحذف النون ثم أكّد وعمل به نحو ما تقدَّم. (قوله ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧]) بضم الدال فعل مضارع مسند لجماعة الذكور مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون. (قوله إلا نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال) وحذفت دون نون التوكيد مع أنها جيء بها لمعنى أيضاً؛ لأن نون التوكيد تدل عليها بعد الحذف دون

---

(١) هذا غير متعين فتأمل. منه.

(٢) أي زائدة منه.

(٣) هذا أيضاً غير متعين كما لا يخفى على المتأمل. منه.

أصله قبل دخول الجازم: (يصدُّونَنَّك) فلما دخل الجازم وهو (لا) الناهية حذفت النون، فَالْتَقَى ساكنان الواو والنون، فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدلّ عليها وهو الضمة، وقدّر الفعل معرباً وإن كانت النون مباشرةً لآخره لفظاً؛ لكونها منفصلة منه تقديراً، وقد أشرتُ إلى ذلك كله ممثلاً.

وأما إعرابه: ففيما عدا هذين الموضعين؛ نحو: (يقومُ زيدٌ)، و: (لن يقومَ زيدٌ)، و: (لم يقمْ زيدٌ).

العكس. بيانه أن نون التوكيد إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة، ونون الإعراب خفيفة مكسورة في التثنية مفتوحة في غيرها فإذا حذفت وبقيت نون التوكيد والفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم يعلم ضرورة أن نون الرفع محذوفة؛ لأن الثابتة لا تصلح لذلك قاله الحمصي. وقال غيره سبب حذفها دونها أن نون التوكيد لو حذفت فات غرض التأكيد بالكلية إذ لا داعي عندنا لملاحظته بخلاف نون الرفع فإنها إذا حذفت دعي لملاحظتها عدم جواز خلوّ الكلمة من الإعراب. والقول بأنها حذفت؛ لأنها كجزء أخير من الفعل وحذفه أسهل ولا كذلك نون التوكيد ليس بأكيد ولا سديد فافهم. **(قوله أصله قبل دخول الجازم يصدوننك)** فيه أن الشائع فيما بينهم أن الفعل الخالي من الطلب والقسم لا يؤكد فكان عليه أن يقول أصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم وحذف النون أكد فالتقى ساكنان. **(قوله وقدر الفعل معرباً)** إلى جعل الفعل معرباً لا أن هناك إعراباً مقدراً؛ لأن الإعراب ظاهر وهو حذف النون قاله الحطابي وهو من باب حسن الظن. **(قوله وأما إعرابه إلخ)** قيل: سبب إعرابه مشابهته الاسم في توارد المعاني التركيبية المختلفة ففي الاسم نحو ما أحسن زيداً وفي الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وتقرير ذلك مشهور وهو مختار ابن مالك، وفيه أن الماضي قد تتوارد عليه أيضاً نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف أو ولكن اعتكف أو معتكفاً مع أنه لم يعرب، وقبل مشابهته الاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وهو مختار الجمهور وفيه أن الأول والثاني مما يقبلهما الماضي أيضاً، تقول: زيد

ذهب، فيحتمل قرب الذهاب وبعده فإذا قلت قد ذهب فقد تخصص[١]، وأما الثالث فالاسم والماضي يشتركان فيه إذا وقعا جواباً لِلَوْ، وأما الرابع فليس بمطرد[٢]. ولو سلم[٣] فالماضي يجري أيضاً على الاسم كفَرِحَ فهو فَرِحٌ وأَشِرَ فهو أَشِرٌ وغَلَبَ غَلَباً وجَلَبَ جَلباً قاله ابن مالك. وقال الحمصي: الحق أن الاسم إنما أعرب لتواتر الفاعلية والمفعولية والإضافة عليه وهذه لا تتصور في الفعل المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة ما فأعرب. واعترض بأنه على تقدير تمام سببيته لا يتمشى إلا على مذهب من يقول باشتراك المضارع بين الحال والاستقبال[٤] أما على مذهب من يقول إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال أو بالعكس فلا[٥] كما لا يخفى. فالحق الحقيق بالقبول أنه إنما أعرب لمشابهته الاسم مشابهة كاملة لا يوجد مثلها في الفعل الماضي ألا ترى أن كل فعل مضارع جار على حركات اسم الفاعل وسكناته لفظاً كضارب ويضرب أو تقديراً كقائم ويقوم ولا كذلك كلّ ماض. وأيضاً نقول مشابهة المضارع للاسم في الإبهام والتخصيص أقوى من مشابهة الماضي له في ذلك فإن المضارع إذا تخصص يتخصص بأحد زمانين مستقلين متميزين فهو كتخصيص الاسم النكرة بمدلول متعين ولا كذلك الماضي؛ لأنه إذا تخصص يتخصص بأحد وصفي الماضي وشتان ما بين التخصيصين. وكذا يقال في الباقي كذا أفيد وللمفيد أعلى الله تعالى مقامه كلام غير هذا يتعلق بهذا المقام ذكره في كتابه المنهل العذب[٦] إن أردته فارجع إليه. فإن قيل لمّا شابه الفعل الاسم لِمَ أُعطي الإعراب دون التصغير والتثنية والجمع. أجيب بأن التصغير والتثنية والجمع معانٍ تختص بالذوات،

---

(١) بالقرب منه.

(٢) لعدم الجريان في قائم ويقوم. منه.

(٣) وجه التسليم أن يراد الجريان لفظاً أو تقديراً فيطرد حينئذ لأن يقوم جار على قائم إذ أصله يقوم على وزن يحسن استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى القاف وكذا تقول في نظائره منه.

(٤) أي التوارد المذكور. منه.

(٥) إذ الماضي أيضاً يتوارد عليه حقيقة ومجازاً المضي والاستقبال كـ ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ فافهم. منه.

(٦) شرح لغز نظمه عمر آغا الملي في لفظ مريخ لوزير بغداد سعيد باشا. منه.

وَأَمَّا الْحَرْفُ: فَيُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: (هَلْ)، وَ(بَلْ)، وَلَيْسَ مِنْهُ (مَهْمَا) وَإِذْ (مَا)، بَلْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ وَ(لَمَّا) الرَّابِطَةُ فِي الأَصَحِّ.

ش- لَمَّا فرغتُ من القول في الاسم والفعل؛ شرعتُ في ذكر الحرف، فذكرتُ أنه يعرف بأن لا يقبلِ شيئاً من علامات الاسم، ولا من علامات الفعل؛ ....

والإعراب معنى يختص بالحال والفعل ليس من الذوات فلهذا أعطي الإعراب دون التصغير وأخويه. وأيضاً[1] التصغير صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للمشابهة لكان الأصل كالفرع تأمل فهذا المقام من مطارح ذوي الأفهام. **(قوله بأن لا يقبل شيئاً من علامات إلخ)** أي: ما ذكرت وما لم تذكر وليس فيه حوالة على مجهول؛ لأن الموقّف[2] يبين ذلك. ولا يرد ما قيل أنّ في معرفة الحرف بأنه لا يقبل شيئاً مما ذكر انعكاس العلامة وقد قالوا: إنها تطرد ولا تنعكس؛ لأنا نقول محلّ هذا ما لم تكن العلامة شاملة كما هنا والمراد بعلامات الاسم والفعل ألفاظ مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة الحرف وإلا يلزم الدور إذ علاماتهما[3] حروف فكأنه قيل: يعرف الحرف بأنه لا يقبل شيئاً من الحرف هذا لكن بقي أنه كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم: ولم يدل[4] على نفي الحرفية دليل أي: كَأنْ تقع الكلمة أحد ركني الإسناد فإنها حينئذ تنتفي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والإلحاق به عند التردد أولى قاله العلامة ناصر الدين اللقاني، واعترض أيضاً بأن كيف لا يحسن فيها شيء من العلامات مع أنها اسم؟ اللهم إلَّا أن يراد بالإسناد الإسناد في اللفظ أو في المعنى كما ذُكِرَ في قط، فلا ورود، أو يقال: إنها يحسن فيها بعض العلامات فقد حكى في المغني دخول حرف الجرّ عليها في قول بعض العَرَب على

---

(١) هذا لا ينفع ظاهراً إلا في التصغير فنفعه يسير تدبر. منه.

(٢) أي: العلم. منه.

(٣) أي: الغالب إذ الإسناد ليس بحرف. منه.

(٤) مقول القول. منه.

نحو: (هل) و(بل)؛ فإنهما لا يقبلان شيئاً من علامات الأسماء، ولا شيئاً من علامات الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين، وأن يكونا فعلين، وتعيّن أن يكونا حرفين؛ إذ ليس لنا إلّا ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنان، فتعين الثالث.

ولَمَّا كان من الحروف ما اختلف فيه: هل هو حرف أو اسم؛ نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر؛ وهو أربعة: (إذما) و(مهما) و(ما) المصدرية و(لمّا) الرابطة.

فأمَّا (إذما): فاختلف فيها سيبويه وغيره فقال سيبويه: إنها حرف بمنزلة (إن) الشرطيّة، فإذا قلت: (إذما تقم أقم) فمعناه: (إنْ تقم أقم).

وقال المبرد وابن السراج والفارسيّ: إنها ظرف زمان، وإنَّ المعنى في المثال: (متى تقم أقم)، واحتجوا بأنها قبل دخول (ما) عليها كانت اسماً، والأصل عدم التغيير.

كيف تبع الأحمرين فتأمل. (قوله نحو هل وبل) أشار بهذين المثالين إلى أن الحرف ينقسم إلى قسمين: ماله صدر الكلام كهل ولذا قدّمه، وما ليس كذلك كبل، وقيل غير ذلك. (قوله ولما كان من الحروف إلخ) فيه تغليب جانب الحرف على جانب الاسم؛ لأن البحث فيه. (قوله فقال سيبويه إنها حرف) وهو الأصح كما قال بعضهم خلافاً للمصنف وسنحقق ذلك قريباً. (قوله بمنزلة أن الشرطية) أي: في مجرد الدلالة على التعليق من غير دلالة على زمان أو مكان كذا قالوا. ولينظر هل هي مثلها عند عدم[1] الجزم بالشرط أو لا لم أرَ في ذلك نصاً فليحرر. (قوله قبل دخول ما) وهي زائدة لازمة عند مدَّعي الحرفية وكافة عن الإضافة عند الآخر قاله غير واحد. (قوله كانت اسماً) موضوعة للزمان الماضي. (قوله وأجيب إلخ) حاصله أنه وإن كان الأصل عدم التغيير وبقاءَ ما كان على ما كان إلا أن تغيّر المعنى المتحقق

---

(١) يعني أن إن تستعمل عند عدم جزم المتكلم بمضمون الشرط وتردده فيه. مثلاً إذا كان متردداً في قيام زيد غير جازم به يقول إن قام زيد أفعل كذا فهل هذه الكلمة مثلها في هذا الاستعمال أو لا؟ فيه تردد، قال بعض المعاصرين الذين ينقدح في الذهن الثاني. منه.

وأجيب: بأنّ التغيير قد تحقق قطعاً؛ بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر.

وأما (مهما): فزعم الجمهور: أنها اسم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] فالهاء ....

قطعاً يدل بظاهره على أن الحالة الأولى التي كانت عليها الكلمة لم تبق أصلاً. (قوله البتة) منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو بتّ أي: قطع. (قوله الجواب) من جاب الفلاة قطعها، وسُميّ الكلام الذي يقع في مقابلة السؤال جواباً لقطعه[1] كلام السائل. (قوله نظر) وجهه الشارح المحقق[2] بأنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسميَّة إلى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال، أوله وللاستقبال، وإذا دخلت عليه لم قلبت معناه إلى الماضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعاً انتهى. وفيه أنه إنما يتمشى على القول بأن لم تقلب معنى المضارع ماضياً، أما على القول بأنها تقلب لفظ الماضي مضارعاً كما هو مذهب سيبويه وقد سَلَف فلا. على أن لقائل أن يقول بعد التسليم فرق بين المضارع وإذ؛ لأن إذ في غاية الامتزاج مع ما وإن كانت زائدة ولا كذلك المضارع مع لم كما لا يخفى. (قوله وأما مهما) أقول: اختلف فيها أيضاً من حيث التركيبُ وعدمُهُ فقيل إنها مركبة من مَهْ وما الشرطية. وقيل: من ما الشرطية وما الزائدة فقلبت الألف هاء خوف التكرار. وقيل: بسيطة، وهو الأصح. (قوله فذهب الجمهور) في بعض النسخ فزعم والأولى أولى[3]. (قوله مهما تأتنا به من آية) مهما مبتدأ أو مفعول لفعل محذوف يفسره فعل الشرط فيكون من باب الاشتغال أيْ: أيّ شخص تحضر تأتنا به، ومن آية حال من الضمير المجرور من به، أو من مهما على تقدير جعلها مفعولاً لا منها على تقدير جعلها مبتدأ خلافاً لسيبويه لكن قال العلامة

---

(١) بزعم المجيب. منه.

(٢) أعني: الفاكهي. منه.

(٣) لأن الزعم كثيراً ما يستعمل في الباطل. منه.

من (به) عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء.

وزعم السهيلي وابن يسعون: أنها حرفٌ، واستدلا على ذلك بقول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ وإنْ خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

وتقرير الدليل منه: أنهما أعربا (خليقة): اسماً لـ(تكن)، و(مِنْ): زائدة، فتعيَّن خلوّ الفعل من الضمير، وكون (مهما) لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون إلا مبتدأ، والابتداء هنا متعذر؛ لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أنها لا موضع لها من الإعراب؛ تعين كونها حرفاً.

والتحقيق: أن اسم (تكن) مستتر فيها، و(من خليقة) بيان لـ(مهما) كما أن (من آية) تفسير لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: ١٠٦] ....

الشمني في حواشيه على المغني أنها وإن كانت مبتدأ لكنها مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصحّ إتيان الحال منه وإنما الممتنع الإتيان بالحال من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى انتهى فإن صحّ في هذا نقل عن جمهور النحاة قلنا بجواز كون من آية حالاً من مهما على التقديرين. **(قوله من به)** وكذا من بها على ما قيل **(قوله عائد عليها)** أما الأول فباعتبار لفظها، وأما الثاني: فباعتبار معناها؛ لأن المراد بها أيّ آية والأولى كما في المغني رجوع الضمير من بها إلى آية. **(قوله لا يعود إلا على الأسماء)** بالاستقراء ولعل ذلك لاستلزامه الإخبار عنه وهو مختص بالاسم. ولا يرد ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] إذ ليس الضمير عائداً على فعل الأمر نفسه بل على المصدر المفهوم منه وهو العدل ثم إن هذا مبني على أن القائل بالحرفية قائل بلزومها كما هو الظاهر وإلّا فلا يصحّ فردّ عليه بهذه الآية كما لا يخفى. **(قوله وزعم إلخ)** فيه إشارة[1] إلى أن دليله لفساده كالعدم. **(قوله مستتر فيها)** راجع إلى مهما. **(قوله وإذا ثبت إلخ)** بناء على أن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم. **(قوله ومهما مبتدأ)** ويجوز كما في المغني جعلها اسم تكن ومن: زائدة، وخليقة: خبرها؛ لأن

---

(١) قيل قد يطلق الزعم على مطلق القول. منه.

و(مهما) مبتدأ، والجملة خبر.

وأما (ما) المصدرية: فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عِمرَان: ١١٨]؛ أي: ودوا عنتكم، وقول الشاعر:

يَسُرُّ الـمَـرْءَ مـا ذهـبَ الـلَّـيـالِـي   وكـانَ ذَهَـابُـهُـنَّ لَـهُ ذَهَـابَـا

أي: يسرّ المرء ذهاب الليالي.

وقد اختلف فيها، فذهب سيبويه: إلى أنها حرف بمنزلة (أنْ) المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج: إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) واقع على ما لا يعقل، وهو الحدث، والمعنى: ودُّوا الذي عنتموه، أي: العنت الذي عنتموه، ويسرّ المرء الذي ذهبه الليالي؛ أي: الذهاب الذي ذهبته الليالي.

الشرط[1] غير موجب عند أبي علي. (قوله التي تسبك مع ما بعدها) الأولى تسبك هي وما بعدها، وبعض قال المسبوك ما بعدها بواسطتها فلا تغفل. (قوله وقد اختلف فيها إلخ) وثمرة الخلاف أنه على القول باسميتها يكون لها محلّ من الإعراب وتفتقر إلى ضمير من صلتها ويجوز أن يعود عليها ضمير من غيرها أيضاً كأعجبني ما قمته على ما قيل وهو حسن، وعلى القول بالحرفية لا يكون كذلك. (قوله وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم) ويرجح هذا القول على ما ذكره بعضهم أن فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعي إليه فإن كونها حرفاً فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدري الحرفي والمعنى الاسمي الموصولي وكونها اسماً فيه تخلص عن ذلك الاشتراك؛ لأن ما الموصولية الاسميّة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون إطلاقها عليه باعتبار أنه لا يعقل إطلاقاً باعتبار الوضع الأول لا باعتبار وضع جديد. (قوله واقع) بالرفع صفة لاسم. (قوله الحدث) أي: المفهوم من الفعل الدال عليه تضمناً. (قوله العنت) الظاهر أن المراد به الإثم لا الزنا كما في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ﴾ [النِّسَاء: ٢٥]. (قوله لم يسمع) سند للرد وفيه إشارة إلى إمكانه وهو كذلك. وقيل: لا

---

(١) فلا يرد أن من لا تزاد في الإيجاب فافهم. منه.

ويرد هذا القول: أنَّه لم يسمع: (أعجبني ما قمتَه) و(ما قعدته)، ولو صحَّ ما ذكر؛ لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً.

وأمّا (لَمَّا) فإنَّها في العربية على ثلاثة أقسام:

نافية بمنزلة (لم)؛ نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: ٢٣]، أي: لم يقض ما أمره به.

وإيجابية بمنزلة (إلا)؛ نحو قولهم: (عزمتُ عليك لمّا فعلتَ كذا)، أي: إلّا فعلتَ كذا، أي: ما أطلبُ منك إلا فعل كذا، وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

والثالث: أن تكون رابطةً لوجود شيء بوجوده غيره؛ نحو: (لما جاءني أكرمته)؛ فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء.

يمكن؛ لأن قام غير متعد وهو كما في المغني خطأ بَيِّن؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعدياً كان أو غيره هذا، وقيل: الأولى في الرد قوله:

أليس أميري في الأمور بإنما   بما لستما أهل الخيانة والغدر

إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير قطعاً. **(قوله لجاز)** الظاهر لسمع بدل لجاز. **(قوله في العربية)** أي: في اللغة العربية وفيه رد على الجوهري القائل إن لما بمعنى إلّا غير معروف في اللغة. **(قوله على ثلاثة أقسام)** قيل عليه أن هناك قسماً رابعاً وهو مجيئها فعلاً ماضياً. وأجيب بأن الفعل لَمَّ والألف ضمير الفاعل والكلام في لما بمجموعها. **(قوله بمنزلة لم)** ظاهره في مجرد النفي والجزم وسيأتي إن شاء الله تعالى الفرق بينهما من وجوه. **(قوله بمنزلة إلا)** فتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من شدد الميم وعلى الماضي لفظاً لا معنى كما مثل الشارح. **(قوله أي: إلا)** تفسير للما. **(قوله: أي: ما أطلب)** تفسير لعزمت. **(قوله حرف وجود لوجود)** وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب بالباء بدل الدال قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية انتهى. وعليه

واختلف في هذه، فقال سيبويه: إنها حرف وجود لوجود، وقال الفارسي وجماعة: إنها ظرف زمان بمعنى (حين)، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سَبَإ: ١٤] الآية؛ وذلك لأنها لو كانت ظرفاً؛ لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل: إما (قضينا) أو (دَلَّهم)؛ إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل (قضينا) مردودٌ بأنَّ القائلين بأنَّها اسم زعموا أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل (دَلَّهم) مردودٌ بأنَّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل؛ تعين أنه لا موضوع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية.

فاللام في قوله حرف وجود لوجود لام التعليل. **(قوله حرف وجود)** أي: بمنزلة اللام فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو جاء عمرو لمجيء زيد. **(قوله وقال الفارسي)** أي: تبعاً لابن السراج وكذا ابن جني تبعاً لهما. **(قوله إنها ظرف)** وهو المصحح. **(قوله بمعنى حين)** وليس فيها معنى الشرط. **(قوله ورد بقوله إلخ)** وكذا بقولهم لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنها إن قدرت ظرفاً كان عاملها جوابها والواقع في اليوم لا يكون واقعاً أمس. والجواب: أن المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك، كذا قاله بعض الفضلاء. **(قوله فإن القائلين إلخ)** لا يصلح سنداً للرد إذ القائلون باسميّتها لا يقولون بالإضافة كما صرّح به الأزهري، كإذا على قول المحققين: إن العامل فيها شرطها، فما قاله المحشي نقلاً عن شيخه أن هذا الجواب إنما ينتهض إذا كان قد صرّح بما ذكر في لما نفسها مدفوع بما ذكرنا. **(قوله والمضاف إليه)** أي: وجزئه لا يعمل في المضاف إليه ولا فيما قبله إذا كان غيراً وقصد بها النفي فيجوز تقديم معمول المضاف إليه عليها كقولك زيد عمرواً غير ضارب، وقد رأيت في بعض الهوامش لواحد من الفضلاء القول بصحة عمل المضاف إليه في المضاف النصب بناء على عموم قولهم المعمول يجوز أن يكون عاملاً في العامل فيه نحو من تضرب اضرب، ولم أرَ ذلك لغيره ممن يعتمد عليه فلا تغفل. **(قوله مردود بأن ما النافية إلخ)** قد يقال: إن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، أو

وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش- لَمَّا فرغت من ذكر علامات الحرف، وبيان ما اختلف فيه منه؛ ذكرت حكمه، وأنَّه مبنيٌّ لا حظَّ لشيء من كلماته في الإعراب.

وَالْكَلَامُ لَفْظٌ ....

أن العامل محذوف أي: اختبر بموتة إن قلنا كما قال المصنف إن ذلك خاص بالشعر. **(قوله وجميع الحروف)** أي: كل فردٍ من أفرادها. **(قوله مبنية)** لأنها لا تتصرف تصرّف الأفعال ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب إلّا إذا أريد لفظها فإنها حينئذ أسماء. وعبارة المصنف هنا أحسن من عبارة ابن مالك في الألفية حيث قال:

وكـل حـرف مـسـتـحـق لـلـبـنـا والأصـل فـي الـمـبـنـي أن يُـسـكَّـنـا

إذ لا يلزم من استحقاق البناءِ الاتصاف به، نعم أجيب عنه: بأن الواضع حكيم يعطي الأشياء ما تستحقه فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به، لكن هذا لا يدفع الأولويّة كذا قيل وأفيد أن كلام المصنف لا يخلو أيضاً عن شيء إذ لا يلزم من البناء الاستحقاق فيحتاج إلى أن يقال إن الواضع لا يعطي الأشياء إلا ما تستحقه فإذا ثبت البناء ثبت الاستحقاق فافهم. **(قوله وبيان ما اختلف فيه منه)** فيه ما تقدم فتذكر. **(قوله وأنه مبني)** عطف تفسير على سابقه. **(قوله لا حظَّ لشيء من كلماته في الإعراب)** بل ليس له قابلية لذلك على ما قيل فلهذا إذا أشبه الاسم بأن كان رباعياً كلعلّ أو خماسياً كلكنَّ مثلاً لا يعطي حكم الاسم فيعرب. **(قوله الكلام)** أي: في اصطلاح النحات إذ هو في اصطلاح اللغويين كما ذكر في القاموس عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، وعلى ما ذكره بعضهم يطلق حقيقة أيضاً على التكلم الذي هو المصدر، وفي اصطلاح المتكلمين يطلق بالاشتراك على الكلام النفسي وعلى الكلام اللفظي الدال عليه نظر الله تعالى وغيره. والاقتصار على الأوّل تقصير فلا تكن من القاصرين، وآل فيه للحقيقة كما هو المعهود في المعرفات، وقيل: للحضور، أي: هذا اللفظ، ويشير إليه ما في الشرح من قوله فذكرت أنه عبارة إلخ؛ لأن المعبر به اللفظ. **(قوله لفظ)** أي: ملفوظ عربيّ؛ لأن

مُفِيدٌ.

ش- لَمَّا أنهيت القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة؛ شرعت في تفسير الكلام، فذكرت أنه عبارة عن اللفظ المفيد.

ونعني باللفظ: ....

النحو إنما وضع للبحث عن أحوال اللفظ العربي وهو خبر عن الكلام، قيل: والأولى أن يقول بدله قول كما في تعريف الكلمة، وأقول: لعل أخذ الجنس القريب أولاً والبعيد ثانياً للإشارة إلى جواز أخذ كل منهما، وأولويّة أخذ القريب والكرم بهذه الفائدة يغطي عيب بخله بالجنس القريب ههنا، على أن المصنف نفسه صرّح في بعض تعليقاته بأن حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم؛ ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه، وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وهو من التحقيق بمكان فإذا علمت ذلك فاعلم أن كثيراً من محققي النحاة ممن يقول بهذا أيضاً يعترض ويجيب ويستحسن ويعيب. كلّ ذلك على سبيل المماشاة فليحفظ. **(قوله مفيد)** خبر بعد خبر وهما في حكم الخبر الواحد أو صفة لفظ على نحو ما تقدم. **(قوله في تفسير الكلام)** أي: إيضاحي الكلام فهو من إضافة المصدر المتأصل برأسه إلى مفعوله، وقيل: مأخوذ من الفسر، واعترض بأن الصحيح أن مصدر المزيد ليس مأخوذاً من مصدر المجرّد كما حقق في موضعه. **(قوله إنه)** قيل: الضمير راجع إلى لفظ الكلام. والمراد به عند قوله الكلام لفظ الحقيقة، ففي الكلام استخدام، وأقول: حينئذ يكذب قول المصنف فذكرت أنه إلخ على ما هو الظاهر فافهم. **(قوله عبارة)** أي: معبر به وهي مصدر عبّر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول. **(قوله ونعني باللفظ الصوت إلخ)** وهو في هذا المعنى حقيقة عرفية وبه يندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظه وأقل الجمع ثلاثة فيلزم أن لا يكون كلاماً إلا ما وجد فيه الثلاثة وليس كذلك. **(قوله الصوت)**

الصوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك، فالأول؛ نحو: (رجل) و(فرس)، والثاني: كالضمير المستتر في نحو: (اضرب) و(اذهب) المقدر بقولك: (أنت).

ونعني بالمفيد: ما يصحُّ الاكتفاء به، فنحو: (قام زيد) كلام؛ لأنه لفظ يصح

أي: من الفم كما صرّح به العلامة الرضي، فإن قلت: يشكل حينئذ أخذ اللفظ في التعريف لعدم شموله كلام الباري تعالى، وأجيب: بأن المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وإن لم يخرج منه. والحاصل أن المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله تعالى وتسبيح الحصى وإنما لم يقل لفظ الله رعاية للأدب كذا قيل، والكلام في ذلك طويل. **(قوله المشتمل)** تقدم ما فيه. **(قوله بعض الحروف)** أي: الهجائية أعني اَ بَ تَ إلخ وهي بديهية تعرف من غير احتياج إلى مَعرفة معنى اللفظ والكلمة، فاندفع ما قيل: الحرف كلمة كذا والكلمة لفظ كذا، فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل، وقد مرت منا الإشارة إلى هذا فتذكر. **(قوله أو ما هو إلخ)** واستعماله فيه على طريق المجاز المشهور ومثله يجوز في التعريف على أنه يمكن أن يدعى أن الضمير المستتر عند النحات لفظ حقيقة لا مجازاً فاندفع ما قيل: يلزم أن يكون اللفظ مستعملاً إمّا في حقيقته أو مجازه إن استعمل فيها جميعاً أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز، وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف ووجه الاندفاع ظاهر. **(قوله كالضمير المستتر)** فإنه ليس بحرف ولا صوت، ولم يوضَع له لفظ، وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له وأجروا عليه أحكام اللفظ كالإسناد إليه وتوكيده والعطف عليه وغير ذلك، فهو لفظ حكماً لا حقيقة. **(قوله ونعني بالمفيد إلخ)** أي: في تعريف الكلام فإن المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الأربع. واعترض بأن هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول؛ لأن الإيراد لا يُدفع بالمراد. وأجيب: بأن هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحاً فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف إليه عند الإطلاق فيكون ما عداه بالنسبة إليه كالعدم فيكون من قبيل الحقيقة العرفية فتكون مقبولة قاله الحمصي. وقال السيف الحنفي: إن هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيداً للّفظ وكذا قال غير واحد. **(قوله ونعني بالمفيد ما يصح إلخ)** عرّفه دون

الاكتفاء به، ونحو: (زيد) ليس بكلام؛ لأنَّه لفظ لا يصحُّ الاكتفاء به، وإذا كتبت: (زيدٌ قائم) مثلاً؛ فليس بكلام؛ لأنه وإن صحَّ الاكتفاء به، لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرت لأحد بالقيام أو القعود، فليس بكلام؛ لأنه ليس بلفظ.

الإفادة مع أن الأولى تعريفها؛ لأنها هي التي يشتمل عليها الكلام؛ لأن تصوّر المشتق لكونه أخصّ يستلزم تصور المشتق منه لكونه أعم فيحصل تكثير الفائدة بتصوّر شيئين. **(قوله ما يصحّ الاكتفاء به)** أي: يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً انتظاراً تاماً كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه أو بالعكس، فخرج الانتظار الواقع مع الفعل المتعدي بدون المفعول؛ لكونه غير تام؛ إذ تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظره ذكره للتعقل بل لأجل الربط وبيان الواقع. لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضاً ولا يحتاج إلى ذكر الفاعل ولا ينتظر ويكون الكلام تاماً؛ لأنا نقول: الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل؛ لأجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لأصل الإفادة حتى لو بني للمفعول لكفى المفعول هذا. واعلم أن سبب ترك المصنف قيد التركيب والقصد وكذا الإسناد لإغناءِ المفيد بهذا التفسير عنه؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة كما في التصريح يستلزم التركيبِ وكذا الإسناد وحسن السكوت يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به كما ذكره المصنف في التعليقة الكبرى، ولا يرد عليه الاكتفاء في الحدود بدلالة الالتزام وهي مهجورة فيها؛ لأن أهل هذه الفنون كثيراً ما يتسامحون في أمثال ذلك كما مرّت الإشارة إليه غير مرّة، وكذا لا يرد نحو نعم وبلى في الجواب؛ لأن المراد بقولنا يستلزم التركيب أنه يستلزمه لفظاً أو تقديراً وهذا من قبيل الثاني خلافاً لابن طلحة، نعم يرد عليه الأعداد المسرودة فإنها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظاً ولا تقديراً. اللهم إلا أن يقال هي في المعنى مسندة للمعدود فيحصل التركيب أيضاً فتدبّر، بقي أن المصنف ذكر في التعليقة الكبرى قيداً آخر في تعريف المفيد لم يذكر هنا أصلاً حيث قال المتحرر في حد المفيد أنه الدال على معنى بحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه؛ ليخرج بالقيد الأخير نحو السماء فوقنا والنار حارّة، وللمفيد حدود مدخوله وهذا هو الذي تحرر لي انتهى. ولعلّ ذلك كقولي مجتهد، ثم قضية جعل المعلوم

وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنَ اسْمَيْنِ كَ(زَيْدٌ قَائِمٌ) أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَ(قَامَ زَيْدٌ).

ش- صور تأليف الكلام ستة؛ وذلك لأنه إما أن يتألف ....

للمخاطب غير مفيد أنه ليس بكلام وصحح أبو حيان أنه كلام وقال الأصفهاني مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام، فإن قلت: إنما يكون خبراً إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك. قلت أجيب بمنع الاشتراط ولئن سلّم فالمراد في ظن المتكلم لا في نفس الأمر بل إذا نزّل المتكلم المخاطب العالم منزلة غيره كفى وهذا هو الحق[1] الحقيق بالقبول فليفهم. (**قوله صور تأليفه إلخ**) قال الأزهري في التصريح: التأليف؛ وقوع الألفة والتناسب بين الجزئين وهو أخص من التركيب، إذ التركيب: ضم كلمة إلى كلمة فأكثر، فكلّ مؤلَّف مركب ولا عكس انتهى. أقول: هذا تفسير للتأليف باللازم[2] نعم هو للتألّف تفسير بالعين وأراد بالألفة والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره هكذا ينبغي أن يفهم. (**قوله ست**) قيل: بقي عليه سابع، وهو تأليفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه، وثامن وهو تأليفه من حرف واسم كقولك إلا ماء فإن إلا التي للتمني لا خبر لها وتم الكلام حملاً على المعنى أي: أتمنى ماء انتهى. وفي بعض النسخ إلحاق التاء بالعدد وجاز ذلك كما قال المراوي نظراً إلى إضافة المعدود إلى المميز والإلحاق وعدمه جائزان في هذه الصورة أو لأن المعدود متقدم ومحلّ ما اشتهر كما قال بعضهم إذا تأخر المعدود لا مطلقاً. (**قوله إما أن يتألف**) قيل:

---

(١) لأن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد إذ الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب المبتدأ؛ لأن صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقاً ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب مع إخراجه عن الكلام اصطلاحاً إلا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما إذا أفادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين، إما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء، وإما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحاً وكلاهما في غاية البعد، فالأوجه التسوية بين البابين وإن كل ما صح الابتداء به كان كلاماً اصطلاحاً، وكل ما صح كونه كلاماً اصطلاحاً صح الابتداء به وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدمها كذا قاله بعض المحققين والله خير الموفقين. منه.

(٢) إذ هو فعل الفاعل ووقوع الإلفة إلخ ليس فعل الفاعل. منه.

من اسمين، ومن فعل واسم، ومن جملتين، ومن فعل واسمين، ومن فعل وثلاثة أسماء، ومن فعل وأربعة أسماء.

أما ائتلافه من اسمين؛ فله أربع صور: إحداها: أن يكون مبتدأ وخبراً؛ نحو: (زيد قائم).

يشعر تعبيره بيتألف دون يؤلف، بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما سلف في التعليقة، وقد يقال[1]: إن يتألف من باب التفعيل وله معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعّل هي التي قبول أثر الفاعل، وذلك مما يقتضي القصد فيه. **(قوله من اسمين)** من ابتدائية أي: أما تأليفه[2] ناشئاً من اسمين إلخ وقدّم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئيه التقديم. وإنما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل؛ لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل. وقيل: قدم ذلك؛ لأنه الغالب. فإن قلت: يجب التغاير بين المؤلف والمؤلف منه ضرورةً ولا تغاير هنا إذ الاسمان نفس الكلام. قلت: التغاير الاعتباري كاف فإن المؤلف المجموع و المؤلف منه الأجزاء ملحوظة على التفصيل فلا محذور. **(قوله نحو زيد قائم)** قيل: هو ثلاثة أسماء بعد الضمير المستتر في الوصف وأجيب بأن المراد اسمان ولو حكماً والوصف مع مرفوعه المستتر[3] في حكم الاسم الواحد من جهة عدم تطرّق التغيير إليه تكلّماً وخطاباً وغيبة كما في أنا قائم وأنت قائم فهو والخالي عنه سيّان، نحو أنا غلام وأنت غلام وهو غلام، ولذا لم يحكموا بأنه جملة ولا كذلك الفعل مطلقاً مع مرفوعه، وأما قول بعضهم إنه جملة إذا وقع صلة لآل فما ذاك إلا لأنه في تلك الحال فعل جيء به في صورة الاسم لغرض تعلّق بذلك. قاله غير واحد وبه أجبت الشيخ عندما سأل الطلبة فارتضاه لكن له تتمة تطلب من المطولات. ثم اعلم أن أبا عليّ الفارسي مثّل للاسمين: بزيد أخوك كما نقله عنه الشارح في التعليقة، وتعقبه بعض المتأخرين بنحو ما ذكر وعدّ

---

(١) أو يقال صرّح شيخ الإسلام في شرح اللباب بأنه لا فرق بين التأليف والتأليف فليراجع تأمل ولا تغفل. منه.

(٢) بيان حاصل المعنى. منه.

(٣) احتراز عن الظاهر فإنه معه قد يكون كلاماً نحو أقائم الزيدان. منه.

الثانية: أن يكون مبتدأً وفاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر؛ نحو: (أقائمٌ الزيدان)، وإنما جاز ذلك؛ لأنه في قوة قولك: (أيقوم الزيدان)، وذلك كلام تامّ لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا.

الثالثة: أن يكونا مبتدأً ونائباً عن فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؛ نحو: (أمضروب الزيدان)؛ لأنه في قوة قولك: (أيضرب الزيدان).

الرابعة: أن يكونا اسمَ فعلٍ وفاعلَه؛ نحو: (هيهاتَ العقيقُ)، فـ(هيهاتَ): اسم فعل، وهو بمعنى (بَعُدَ)، و(العقيق): فاعل به.

وأما ائتلافه من فعل واسم؛ فله صورتان:

إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً؛ نحو: (قام زيدٌ).

والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل؛ نحو: (ضرب زيد).

الضمير المضاف إليه ثالثاً وصوب التمثيل بذا زيد. وأجيب: بأن الثالث جيء به لبيان الثاني وتعريفه ثم وقع الإسناد بين الأول والثاني فقط[1] على أن للمشاح أن يشاحّ في ذا زيد أيضاً كما قال الشارح لأن التنوين حرف معنى فالمثال السالم ذا أحمدُ. بقي أنه إنما يتم كون الاسمين بمجردهما كلاماً بناء على أن الإسناد شرط فيه لا شطر وهذا بحث طويل الذيل، وفيما قررنا كفاية، لمن أخذت بيده العناية، وبه يعلم ما في الكلام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام. **(قوله سدّ مسدّ الخبر)** لم يجعل خبراً أو فاعلاً بل جعل فاعلاً سدّ مسدّه لأن هذا الوصف فيه جهتان فعلية مرجعها المعنى واسمية مرجعها اللفظ، ففي جعله خبراً فقط إهمال الأولى، وفي جعله فاعلاً فقط إهمال الثانية فَفُعِل ما فعل إعمالاً لهما، ولم يجعل خبراً سدّ مسدّ الفاعل مع إيفائه بذلك ترجيحاً لجانب المعنى على جانب اللفظ وسيأتي هذا إن شاء الله تعالى. **(قوله فله صورتان إحداهما أن يكون الاسم فاعلاً نحو قام زيد)** من المحققين من استحسن زيادة نحو يا زيد في التمثيل؛ لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور؛ لأن حرف النداء نائب عن الفعل بدليل أن الكلام لابدّ فيه من مسند

---

(١) أي ولاحظ للثالث في ذلك. منه.

وأما ائتلافه من جملتين؛ فله صورتان أيضاً:

إحداهما: جملتا الشرط والجزاء؛ نحو: (إن قام زيد قمتُ).

والثانية: جملتا القسم وجوابه؛ نحو: (أحلفُ بالله لزيد قائم).

وأما ائتلافه من فعل واسمين؛ فنحو: (كان زيد قائماً). وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء؛ فنحو: (علمتُ زيداً فاضلاً). وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء؛ فنحو: (أعلمت زيداً عمراً فاضلاً).

ومسند إليه والحرف لا يصلح لذلك وأن لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجرّ فلابد من فعل أو ما في معناه لتتعلق به، وإن يا تُمال، والحرف لا يمال، فعلم أنها إنما أميلت لقيامها مقام الفعل وإما كون يا زيد إنشاء وادعوا زيداً إخباراً فلا يصح كونها بمعنًى فمدفوع بأن النيابة إنما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوي المتناوبين في معنى في جميع الأحكام كذا قيل، وإذا أخذت العناية بيديك تستفيد من هذا الجواب عما سَلَفَ آنفاً من زيادة قسم ثامن فتأمل. (قوله جملتا الشرط والجزاء) أقول ما ذكره تبعاً لغيره من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو المجموع خلافاً ما صرّح به الرضيّ، فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الإسناد الذي في الجملة القسمية؛ لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية؛ لأنها قيد في الجزاء، قال: فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطيَّة والقسميّة. وقال السيد: السند جواب القسم كلام بلا نزاع، وأما جواب الشرط ففيه بحث والحقّ أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده؛ لأن الصدق والكذب إنما يتعلقان بالنسبة التي بينهما لا النسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك إن ضربتني ضربتك فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً ويكون هذا الكلام صادقاً ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية انتهى وتحقيق هذا المقام يطلب من محلّه. (قوله إن قام زيد إلخ) قال المحشي الظاهر إن أداة الشرط هنا جزء من الكلام انتهى. وفيه تأمل. (قوله بعضهم) الظاهر على ما قيل إنه ابنُ الحاجب. (قوله توهم إلخ) أقول: قد

فهذه صور التأليف، وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم كما ذكرت، وما صرحتُ به من أنَّ ذلك هو أقل ما يتألَّف منه الكلام؛ هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهِمُ أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.

فَصْلٌ: أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (زَيْدٌ يَقُومُ) وَ(إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ) وَجَرٌّ فِي اسْمٍ نَحْوُ (بِزَيْدٍ) وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ نَحْوُ: (لَمْ يَقُمْ).

فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

وجهها السيد في حاشية المتوسط بأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بين المسند والمسند إليه وهما؛ إما كلمتان أو ما يجري مجراهما، وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها انتهى. وأجاب بعضهم أيضاً بأن الحصر إضافي بالنسبة إلى أوجه التركيب الباقية أي: لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم فكأنه قال يحصل منهما لا من بقية الأقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر انتهى، وحسنه بعض المحققين والله تعالى أعلم. **(قوله فصل)** خبر مبتدأ محذوف أي: هذا فصل واحتمال أن لا محل له من الإعراب لأنه كالبياض بين المسألتين ضعيف كما صرّح به في نظائره. والفصل لغة الحجز ويفسّر بالحاجز بين الشيئين واصطلاحاً عبارة عن ألفاظ مخصوصة دالة على معان كذلك مفصولة عمّا قبلها وما بعدها أو فاصلة ما بعدها عما قبلها كذا قيل. **(قوله أنواع)** المراد بها الأنواع اللغوية. وفي بعض النسخ وأنواع بالواو وهو خلاف المعهود من مجيء الجملة الاستئنافية بدون الواو فما في الأُولى أولى. **(قوله وأنواع الإعراب)** أي: من حيث هو وإلّا فإن اعتبر في الأسماء أو في الأفعال فثلاثة أو فيهما معاً فستة كما لا يخفى. **(قوله أربعة)** ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على نكتة الإجمال والتفصيل أو للإشارة إلى أن الخبر مجموع المتعاطفات. **(قوله وجزم في فعل)** عدُّ الجزم في الإعراب مذهب الجمهور، وأما المازني فلم يعدّه فيه نقله عنه عبد القوي. **(قوله فيرفع)** أي: كلٌ من الاسم والفعل. وقيل أي: المرفوع. **(قوله بضمة إلخ)** قيل: الأولى برفعة

ش- الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

فالظاهر: كالذي في آخر: (زيد) في قولك: (جاء زيد) و: (رأيتُ زيداً) و: (مررت بزيد).

ونصبة وجرّة فافهم. (قوله الإعراب أثر إلخ) هذا معناه الاصطلاحي وفي اللغة يطلق على معان أنهاها الدنوشري إلى ستة الأوّل: أعرب أي: أبان. الثاني: أعرب أي: أجاد. الثالث: أعرب أي: حسن. الرابع: أعرب أي: غيّر. الخامس: أعرب أي: أزال عرب الشيء وهو فساده. السادس: أعرب أي: تكلّم بالعربيّة. وأنهاها الأشموني إلى اثني عشر فليراجع، وأشهر المعاني على ما ذكره بعض المحققين البيان فلذلك اقتصر عليه جمع من الفضلاء. (قوله ظاهر) أي: موجود؛ لأن السكون والحذف غير ملفوظ بهما وإن تعلقا بملفوظ قيل ولو عبّر بموجود لكان أولى؛ لأن المتبادر من الظاهر الملفوظ بقرينة المقابلة. (قوله أو مقدّر) أي: معدوم مفروض الوجود. (قوله يجلبه) أي: يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد أن لم يكن وإلّا وردت الأسماء الستة والمثنى والجمع رفعاً فإن العامل لم يجلب شيئاً وهو ظاهر، واحترز بهذا القيد عن حركة الاتباع والنقل مثلاً إذ العامل لم يجلبهما. (قوله العامل) قال في التصريح المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب انتهى. وهو صريح في نسبة العمل لجاء مثلاً لا الفاعلية ولعلّ ذلك؛ لأنه أمر لفظيّ بخلاف الفاعلية فإنه رمز خفي والباء في قوله ما به يحدث إلخ للسببيّة والمراد السبب في عرفهم. (قوله في آخر الكلمة) قيل الظرفية مجازية؛ لأن الإعراب قد يكون نفس الآخر كألف المثنى والمراد بكونه فيه أن يكون معه فيتمشى على جميع الأقوال الثلاثة فإنه اختلف هل الإعراب مع الآخر أو قبله أو بعده، والثالث هو الذي اختاره الرضيّ والمراد بالكلمة الاسم والفعل المعربان ولم يقل في آخر المعرب فراراً من الدور وإن أجيب عنه بأن المراد بالأول اللغوي، وبالثاني الاصطلاحي، والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو حكماً. وكان الإعراب فيه؛ لأنه للبيان وحقه بعد التمام هذا ثم اعلم أن هذا تعريف من يقول إن الإعراب لفظيّ وهو المصحح عند عامة المحققين ويؤيده أن الإعراب إنما جيء به لغرض البيان وهو باللفظي أوْلى.

والمقدر: كالذي في آخر: (الفتى)؛ في قولك: (جاء الفتى) و: (رأيت الفتى) و: (مررت بالفتى)؛ فإنك تُقَدِّر الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب.

والإعراب جنسٌ تحته أربعة أنواع: الرفع، ....

والقول[١] بأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه في مثل حركات الإعراب مدفوع بأن ذلك من إضافة العام إلى الخاص كثوب خزّ وباب ساج ولا محذور فيه. ومن قال: إنه معنوي عرفه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظاً وتقديراً وفيه[٢] أن التغيير فعل الفاعل والإعراب وصف الكلمة فلا يصح الحمل، وأيضاً الدخول لا يصدق على العامل المعنويّ كالتجرد، وأيضاً قولهم لفظاً أو تقديراً لا يصح أن يكون تفصيلاً للتغيير؛ لأنه لا يلفظ به ولا يقدر ولا للعامل؛ لأنه لا يشمل المعنوي كالابتداء، وأيضاً يلزم الدور؛ لأنهم أخذوا العامل في تعريف الإعراب وقد أخذوا الإعراب في تعريفه كما سلف آنفاً. وربما يجاب أما عن الأول فبأنه أطلق[٣] المصدر و أراد الأثر الحاصل به و هو التغيير و هو وصف الكلمة، وأما عن الثاني فبأن المراد بالدخول الطلب ومثل التجرد طالب. وأما عن الثالث فبأنه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه، وأما عن الرابع فبأن هذا التعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته إعراباً، وبقي ههنا أسئلة وأجوبة لا يسعها المقام فلتطلب من زبد العلماء الأعلام. (قوله الرفع) أي: بحركة أو حرف وهكذا في البواقي وهو بدل من أربعة بدل مفصّل من مجمل وقدّمه لعدم استغناء الكلام بالنسبة إلى النصب والجرّ عنه. لا يقال الرفع وما عطف عليه تقدم أنها أنواع البناء وهو ضد الإعراب وهو غاية التخالف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة لازمة للمعلم بحيث يلزم من وجودها وجوده، فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع

---

(١) وكذا القول بأن الحركة تزول في الوقف مدفوع بتقديرها. منه.

(٢) أي هذا التعريف. منه.

(٣) أي: من عرف. منه.

والنصب، والجر، والجزم.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال: وهو الرفع والنصب، تقول: (زيد يقوم) و(إن زيداً لن يقوم). وقسم يختص به الأسماء: وهو الجرّ، تقول: (مررت بزيد).

وقسم يختص به الأفعال، وهو الجزم، تقول: (لم يقم).

ولهذه الأنواع الأربع علامات تدل عليها، وهي ضربان: ....

الإعراب وجود الإعراب والبناء في كلمة واحدة وهو مستحيل؛ لأنا نقول إن المذكور أعمّ من أنواع البناء فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب وإلا فإن كان لازماً فبناء أو غيرهما فحركة نقل أو اتباع أو تخلّص من ساكنين فليفهم. (قوله النصب) قدّمه على الجرّ؛ لأنه يكون في الفاعل معنى نحو شارك زيد عمرواً. (قوله الجرّ) قدّمه على الجزم لاختصاصه بالأشرف. (قوله مختص به الأسماء) وذلك لثقله و خفتها. (قوله مختص به الأفعال) وذلك لخفته و ثقلها و علل الاختصاص في كلّ بغير ما ذكر وما ذكر هو المشهور. (قوله ولهذه الأنواع الأربعة علامات) اعترض عليه بأن هذا إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوي لا لفظيّ فينا في ما تقدّم[1] وأجيب عن ذلك بأجوبة الأول أن الضمة مثلاً علم ومسماه الرفع وكذا الباقي ورّد بأنه إن كان علم جنسٍ لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعاً، أو علم شخص فكذلك أيضاً مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع،الثاني ما قاله الأشموني من أنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل وعلامات إعراب من جهة الخصوص. وردّ[2] بأن هذا يستلزم الاتحاد في الخارج وهو لا يناسب

---

(١) قال الرضي: بين الرفع والضم عموم من وجه يجتمعان في زيد قائم ويفترق الرفع في جاء الزيدان والضم في حيث. منه.

(٢) واعترض عليه أيضاً بأن هذه العلامات من جهة الخصوص أنواع والأنواع ليست علامات للأجناس فإن الإنسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه وله أن يجيب عن هذا بأن ذلك في الأنواع المنطقية لا اللغوية كما هنا. منه.

علامات أصول، وعلامات فروع. فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وقد مُثِّلت كلها.

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال، وستمر بك هذه الأبواب مفصلة باباً باباً.

الإعراب؛ لأنه أثر خارجي والقصد من وضع العلامة تمييزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصوّر تمييز الثالث وهو الحق أن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوي جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد فافهم ذاك، والله تعالى يتولى هداك. **(قوله علامات أصول وعلامات فروع)** إذا أريد من الأنواع، الأنواع اللغوية يندفع استشكال انقسامها إلى أصول وفروع كما لا يخفى. **(قوله فالعلامات الأصول أربعة إلخ)** أي: الإعراب بها أصل للإعراب بغيرها وذلك لوجهين. الأوّل: أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أَوْلى؛ لأنها أخف وأقلّ وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو ثقيل. والثاني: أنا لما افتقرنا إلى علامة تدلّ على المعنى وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامة غير الحروف؛ لأن العلامة غير المعلم كذا قالوا، وأنت تعلم أن هذا لا يدل على أصالة النصب بالفتحة بالنسبة إلى النصب بالكسرة ولا على أصالة الجر بالكسرة بالنسبة إلى الجرّ بالفتحة كما لا يخفى فلابد من العناية فتأمل. **(قوله والعلامات الفروع)** قال في التصريح: وهي عشرة، ثلاثة تنوب عن الضمة وهو[1] الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والياء والألف وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة الفتحة والياء، وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة أوالنون. **(قوله مفصلة)** بالنصب حال من هذه. **(قوله باباً باباً)** قال السيالكوتي[2] ناقلاً عن الإقليد أن العرب تكرر الشيء

---

(١) التذكير باعتبار الخبر. منه.

(٢) العلامة عبد الحكيم الهندي في حواشيه على المطول. منه.

مرتين فتستوعب جميع جنسه، وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب الثاني من المكرر خلاف، ذهب الزجاج إلى أنه تأكيد، وابن جني إلى أنه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول؛ لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل، وردّ مذهب الزجاج بأنه لو كان توكيداً لأدّى مؤدّى الأول. والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول؛ لأن مجموعهما هو الأول ونظيره في الخبر هذا حلو حامض، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير الفاء لكان مذهباً حسناً انتهى. وللإحسائي في هذا المقام أيضاً كلام جيد إن أردته فارجع إليه. **(قوله الباب الأول في الأسماء الستة)** لا يخفى أن استعمال الباب في هذا المقام مجازي؛ لأنها حقيقة في الحسيّات وما هنا معنوي. وأتى بالأسماء الستة أولاً لكونها مفردة والمفرد مقدّم، ثم بالمثنى؛ لأنه يليه، ثم بالجمع؛ لأنه يليهما، ثم بالجمع المؤنث؛ لأنه في الشرف بعد المذكر. ثم بما لا ينصرف؛ لانحطاط رتبته بمشابهة الفعل، ثم بالأمثلة الخمسة؛ لشرفها على ما يليها بصحة آخرها غالباً، ثم بالمعتل؛ إذ لم يبق له إلا التأخير، ثم اقتضاء ما ذكر التقديم والتأخير لا ينافي اقتضاء غيره خلاف ذلك إذ لا تزاحم في النكات فلا ورود لما قاله الشارح المدقق[1] في الشرح. **(قوله وهي أبوه إلخ)** أضافها لضمير الغائب لوجهين؛ الأوّل: للتنبيه على أن الحمّ من أقارب الزوج كأبيه وأخيه ولو أضافها إلى الكاف لم يعلم ذلك. الثاني: أنه لو أضافها إلى الكاف لزم إضافة الهنُ إليه وفيه بشاعة وسوء أدب لما سيجيء إن شاء الله تعالى؛ قاله الحريري، وعلى كل من الوجهين غبار، أما الأول؛ فلأن قوله لم يعلم ذلك ممنوع إذ لا فرق بين ضميري المخاطب والغائب في ذلك. وأما الثاني؛ فلأنّا لا نسلم لزوم إضافة الهن إليه لجواز إضافة سائر الأسماء إلى الكاف دونه إلا أن يقال اللزوم بالنسبة إلى عدم التخالف[2]. وقيل: أضافها لضمير الغائب؛ لأنه لما تعين في المشهور إضافة ذي إلى اسم ظاهر وبينه وبين ضمير الغائب قرب أضافها

(١) الفاكهي. منه.

(٢) بحيث يكون كلها على نمطٍ واحد. منه.

وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ، فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ.

إليه للمناسبة. وهذا أولى مما قاله الحريري[1]، ويرد على المصنف أن الأولى تقديم ذو مال[2] للزومه الإعراب بالحروف، ثم فوك للزومه الإضافة كذو إلّا أنّ فو يضاف إلى ياء المتكلم وذو لا يضاف إليه، ثم الأب والأخ والحم لتساويها في الإعراب بالحروف عند الإضافة لغير الياء مع ترتبها في الشرف، ثم الهن لقلة إعرابه بالحروف. **(قوله أبوه)** أقول: هذا اللفظ قد يستعمل فعلاً مضارعاً بمعنى افتخر نحو زيد أبوه به، وقد سئلت عن إعراب هذا المثال وأنا ابن تسع سنين فأجبت بذلك ولم أره ولله الحمد. **(قوله ذو مال)** لفيف مقرون؛ لأن أصله ذوو بواوين نقلت حركة الواو الأولى إلى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان فحذفت. وقال الدنوشري: إن وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو. **(قوله فإنها ترفع بالواو إلخ)** هذا هو المشهور وعزي إلى قطرب. وقيل: معربة بحركات مقدّرة وعزي إلى سيبويه، قال ابن مالك والأول أسهل وأبعد عن التكلف. ووجهه أنهم قالوا: أصل قام أبو زيد قام أبَوُ زيد بفتح الباء وضم الواو ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو واستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وأصل رأيت أباك رأيت أبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، وأصل مررت بأبيك مررت بأبَوِك بفتح الباء وكسر الواو أتبعت حركة الباء لحركة الواو واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، وقال المازني: الثاني أولى على ما فيه من التكلف إذ فيه مراعاة الأصل وهو الإعراب بالحركات مع أنه ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها، ولأنه يلزم بقاء فوك وذو مال على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد ولا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذاً، واعترض من وجوه أمّا أولاً: فبأن الأصلَ كثيراً ما يترك إذا أحسن غيره. وأما ثانياً: فبأنه لا ضير في أنه ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها كيف

---

(١) وقيل: إن صنيع المصنف من قبيل تناول عطشان أحد قدحي ماء عنده أو سلوك خائف أحد طريقين يوصلان إلى المطلوب. منه.

(٢) يا عجباً حتى في الكتابة يقدّم. منه.

ش- هذا الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة، وهي أبوه، وأخوه، وحمُوها، وهنوه، وفوه، وذو مال؛ فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصبُ بالألف نيابة عن الفتحة، وتجرّ بالياء نيابة عن الكسرة، (تقول جاءَني أبوه) و: (رأيتُ أباه) و: (مررت بأبيه)، وكذلك القول في الباقي.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور:

أحدها: أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة؛ أعربت بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، كما تعربُ كل تثنية، تقول: (جاءني أبوان) و(رأيت أبوين) و (مررت بأبوين).

وقد علل المحققون ذلك بأنهم لما رأوا[1] أن المثنى والجمع قد أعربا بالحروف التي هي أقوى من الحركات[2] وهما فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الإعراب بالحروف في أسماء مفردة أيضاً، واختاروا أن تكون ستة؛ لأن أعداد الجمع والمثنى كذلك ثلاثة في كل واحد واختاروا هذه الكلمات؛ لأنها أشبهت المثنى في استلزامها ذاتاً أخرى ووجود حرف صالح للإعراب فيها، وخصّوا ذلك بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة. وأما ثالثاً: فبأنه إن أراد بقوله: إن الإعراب زائد على الكلمة أنه زائد تحقيقاً دائماً فممنوع كيف والمثنى والمجموع ليسا كذلك. وإن أراد ولو اعتباراً فمسلم لكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء على حرف واحد. وفي هذا المقام كلام كثير تقصر عنه الأقلام. من سؤال وجواب، وخطأ وصواب، إن أردته فارجع إلى المطوّلات. **(قوله هذا الباب الأوّل)** الإشارة مجازية بتنزيل المعقول منزلة المحسوس. **(قوله فإنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء)** هذا أحد المذاهب في هذه الأسماء أنها في الهمع إلى اثني عشر مذهباً فليراجع، والأولى أن يقول فإن رفعها الواو ونصبها الألف وجرها الياء قاله الدنوشري. **(قوله ثلاثة شروط)** قال الحطّابي بقي عليه أنه يشترط في الفم أن لا يكون بالميم وإلّا أعرب بالحركات انتهى. قيل: ولعله لشهرته تركه. **(قوله ولم يجمع منها هذا**

---

(١) هذا التعليل برمته ذكره بعض الفضلاء والدرك عليه منه.

(٢) لأن كل حرف بمنزلة حركتين على ما قاله ابن جني. منه.

وإن كانت مجموعة جمع تكسير، أعربت بالحركات على الأصل؛ كقولك: (جاءني آباؤك) و: (رأيت آباءك) و: (مررت بآبائك).

وإن كانت مجموعة جمع تصحيح؛ أعربت بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، تقول: (جاءني أبون) و: (رأيت أبين) و: (مررت بأبين) ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم.

الثاني: أن تكون مكبَّرة، فلو صُغِّرت؛ أعربت بالحركات؛ نحو: (جاءني أُبَيُّك) و: (رأيت أُبَيَّك) و: (مررت بأُبَيِّك)

الثالث: أن تكون مضافة، فلو كانت مفردة غير مضافة؛ أعربت أيضاً بالحركات؛ نحو: (هذا أبٌ) و: (رأيت أباً) و: (مررت بأبٍ).

ولهذا الشرط الأخير شرطٌ، وهو: أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فإن كان ياء المتكلم؛ أعربت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مقدرة، تقول: (هذا أبي) و: (رأيت أبي) و: (مررت بأبي)، فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مقدرة فيه، كما تقدرُ في جميع الأسماء المضافة إلى الياء؛ نحو: (أبي) و: (أخي) و: (غلامي)، واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط؛ ....

الجمع إلّا الأب إلخ) أي: في المشهور وإلّا فقد حكي هنون وذون وثعلب يقول في فم فون [1]. (قوله والحم) أي: فيقال: حمون، قال ابن مالك لو قيل لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع. وقال أبو حيّان: ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه. (قوله هذا أب) يجوز فيه تشديد الباء على الصحيح، والتخفيف أفصح فلا وجه لقول بعضهم من شدد الباء من الأب الذي هو الوالد لا يكون إلّا دابة. (قوله غير ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم للإيضاح؛ لأن الياءَ المضاف إليها لا تكون إلّا لَهُ. قيل: وهذا الشرط بالنسبة لغير ذي،

---

(١) فيه شذوذ؛ لأن هذا الجمع من خواص العقلاء. منه.

لكوني لفظت بها مفردة مكبَّرةً مضافة إلى غير ياء المتكلم. وإنما قلت: (وحموها) فأضفت (الحم) إلى ضمير المؤنث؛ لأبيّن أن (الحم) أقارب زوج المرأة؛ كأبيه، وعمّه، وابن عمّه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة. و(الهن) قيل: اسم يكنى به عن أسماء الأجناس؛ كـ (رجل وفرس) وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل عن الفرج خاصة.

إذ هي ملازمة للإضافة لغيره أعني: اسم الجنس غالباً[1] فلا حاجة إلى الاشتراط؛ لأنه لتحصيل ما لم يحصل ولا يتأتى ههنا، والسر في لزومها الإضافة إبهامها، واشتُرِط اسمُ الجنس؛ لأنهم وضعوها ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماءِ الأجناس قاله الحمصي. وقيل: لأن في اسم الجنس نوع إبهام فيوافق شَنٌّ طبَقَه، ثم اعلم أن المراد بالإضافة إلى غير الياء الإضافة ولو تقديراً ليدخل نحو خياشيم وفا أي: خياشيمها وفاها، ومما ينتظم في هذا السلك نحو لا أبَ لزيد؛ لأن أبَ مضاف إلى زيد واللام مقحمة لا اعتداد بها لكن يشكل نحو لا أبا لي إلّا أن يقال بالاستثناء فليحرر. (قوله لكوني لفظت بها إلخ) فيه أن المفهوم من التلفظ بها إما خصوص المضاف إليه وإما عمومه وعلى الأوّل يلزم اختصاص إعرابها بما ذكر حال إضافتها إلى ضمير الغائب، وعلى الثاني يلزم إعرابها حال إضافتها إلى الياء وكلاهما خلاف الواقع، فالوجه أن يقول واستغنيت عن الاشتراط لشيوع ذلك. (قوله لأن الحم أقارب زوج المرأة) قيل[2]: فلامه ياء من الحماية؛ لأن أحماءَ المرأة يحمونها. (قوله على أنه) ذكر بعض الفضلاءِ أن على هذه للاستدراك بمعنى لكن نحو قولك زيد لا يدخل الجنة لسوء عمله على أنه لا ييأس من رحمة الله أي لكنه، ولا يبعد أن تكون للعلاوة. (قوله عن أسماءِ الأجناس) أي: مسمياتها إذ الظاهر أن مدلوله ليس اسم جنس. (قوله عن الفرج خاصة) ومنه قوله ﷺ: «من تعزَّى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا». (قوله والأفصح) أي: الأكثر استعمالاً وهو اصطلاح

---

(١) من غير الغالب أنا الله ذو بكة ومنه أيضاً إضافتها للضمير وإلى الجملة نحو اذهب بذي تسلم. منه.

(٢) وقيل واو بدليل حموان. منه.

وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ (هَنٍ) كَ(غَدٍ).

ش- إذا استعمل (الهن) غير مضاف؛ كان بالإجماع منقوصاً؛ أي: محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: (هذا هنٌ) و: (رأيت هناً) و: (مررت بهنٍ) كما تقول: (يعجبني غدٌ) و: (أصوم غداً) و: (أعتكفُ في غدٍ).

وإذا استعمل مضافاً؛ فجمهور العرب تستعمله كذلك، فتقول: (هذا هنكَ) و: (رأيت هنك) و: (مررت بهنك)، كما يفعلون في (غدك)، وبعضهم يجريه مجرى (أب وأخ)، فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول: (هذا هنوك) و: (رأيت هناك) و: (مررت بهنيك)، وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه، ولم يطّلع عليها الفراء ولا الزجاجي، فأسقطاها من عدّة هذه الأسماء، وعدّاها خمسة.

نحويّ؛ لأن الفصاحة في اصطلاح أهل المعاني لا تنطبق على المخالف للقياس، وهن مخالف له أما أولاً فلأن القياس يقتضي انقلاب واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما ثانياً فلأن القياس يقتضي إرجاع المحذوف عند الإضافة كما هو القاعدة فيها. ويمكن الجواب أما عن الثاني فبأن الإضافة لا ترد كل أصل بل الذي حذف لعلة أمّا الذي حذف اعتباطاً فحقه أن يبقى على ما كان قبلها نحو يد ودم، فإنه يقال يدك و دمك بلا إرجاع شيء، وأما عن الأول فبأن هذه مخالفة ثبتت عن الواضع في جميع الأسماء فتتحمل منه ولا تضرّ في صحة إطلاق المعنى الثابت في علم المعاني كما قالوا ذلك في أبى يأبى فلا حاجة لدعوى اصطلاح جديد. (**قوله كغد**) هذا أولى مما عبّر به بعضهم من قوله كيد؛ لأن يداً يائي وهنا كغد واويّ فالتشبيه به أَوْلى. (**قوله هذا هنك إلخ**) الأولى على ما قال الحريري إضافته لضمير الغائب. (**قوله وبعضهم يجريه مجرى أب**) وبعضهم يعكس فيجري أبا مجراه ويعربه بالحركات نحو قوله:

بِأَبِهِ اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أَبَه فما ظلم

واحتمالُ أن يكون الأصل بأبيه وأباه وحذفت الياءُ والألف للضرورة بعيد[1]، بقي أن

وَالْمُثَنَّى كَـ (الزَّيْدَانِ) فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ كَـ (الزَّيْدُونَ) فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، وَ(كِلَا) وَ(كِلْتَا) مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى، وَكَذَا (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ) مُطْلَقاً، وَإِنْ رُكِّبَا، ....

في الهن لغةً لم يذكرها وهي القصر ولعل ذلك لغرابتها كما نص عليه في شرح الشواهد، ويفهم من كلامهم أنهم أغرب من قصر أب نحو: إن أباها وأبا أباها، فإن القياس[1] الشائع أن يقول وأبا أبيها؛ لأنه مضاف إليه وجرّه بالياء، وكذا أغرب من قصر أخ نحو: مكره أخاك لا بطل. ومن قصر حم كما يفهمه قولهم للمرأة حماة إذ يقتضي أن يقولوا للرجل حما؛ لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاءِ التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها. **(قوله كـ الزيدان)** بكسر النون وقد تضم:

نحو يا أبتا أرّقني القذان والنوم لا تألفه العينان

وقد تفتح أيضاً عند بعضهم وأنشد:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

وقيل هذا المثال مصنوع وليس بشيء. **(قوله فإنه)** أي: المثنى بعد وصفه بالتثنية وقيامها به وإلّا فالمثنى بمعنى الذي يتثنّى هو المفرد وهو لا يعرب بما ذكر. **(قوله يرفع بالألف)** لخفتها واستعمالها ضمير الاثنين في نحو قاما، فإن قلت: علامة الإعراب لا تكون إلّا بعد تمام الكلمة وأنتم أخبرتم هنا بحصولها قبل التمام. فالجواب: أن ذلك في الإعراب بالحركات، أما الإعراب بالحروف التي هي من نفس الكلمة فلابد أن يكون الحرف آخر حروفها لا غير، فإن قيل: ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي

---

(١) حتى قيل إنه لا ينافي الاستشهاد. منه.

(٢) وكذا القياس في الأول أبوها إذا كان إن بمعنى نعم مثلها في أن وراكبها ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على قول؛ لأنه حينئذ مبتدأ ورفعه بالواو. منه.

وَ(أُولُو) وَ(عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهُ وَ(عَالَمُونَ) وَ(أَهْلُونَ) وَ(وَابِلُونَ) وَ(أَرَضُونَ) وَ(سِنُونَ) وَبَابُهُ، وَ(بَنُونَ) وَ(عِلِّيُّونَ) وَشِبْهُهُ كَالْجَمْعِ.

ش- البابُ الثاني، والثالث، مما خرج عن الأصل، المثنّى؛ كـ(الزيدانِ) و(العمرانِ)، وجمع المذكر السالم؛ كـ(الزيدونَ) و(العمرونَ).

أما المثنى؛ فإنه يُرفع بالألف نيابة عن الضمة، ....

جمع من يعقل وما لا يعقل. أجيب: بأن المثنى لما كان لا يصلح إلّا لوجه واحد[1] فلم يكن زيدان لأكثر من اثنين فكان من يعقل وما لا يعقل واحد في المثنى ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع؛ فإنه يحتمل القلة والكثرة، وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث، فلهذا افترقت صيغة الجمع كذا قيل فليتدبر. **(قوله وأولو)** مبتدأ خبره قوله في آخر المتن كالجمع. والمراد به جمع المذكر السالم قال للعهد الذكري. **(قوله الباب الثاني والثالث إلخ)** جمعهما لاشتراكهما في الجر والنصب بالياء مع رعاية الاختصار. **(قوله فإنه يرفع إلخ)** هذا هو المشهور. وقيل إنه معرب بحركات مقدَّرة على الحروف[2]، وقيل: إنه معرب جرّاً ونصباً بالتغيير والانقلاب وفي الرفع معرب بغير علامة، وقيل: إنه معرب بحركات مقدَّرة في لام المفرد وحرف التثنية دال عليه، وقيل: مبني على الحروف لتضمنه معنى حرف العطف؛ لأن أصل جاء الزيدان جاءَ زيد وزيد وكل من المشهور وغيره مشكل، أما الأوّل: فلأنَّ الإعراب إذا قدّر سقوطه لم يخل بالكلمة وهذه الحروف إذا سقطت اختلت الكلمة؛ ولأنها دالة على التثنية فلا تدل على الإعراب؛ لأن دلالة الحرف في وقت واحد على معينين غير معهودة، وأما الثاني: فلأنه يلزم منه أن تظهر الفتحة على الياء جرّاً ونصباً إذ لا تستثقل الحركة على حرف العلة إلّا أن يكون قبله حركة مجانسة ويلزم على هذا قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأما الثالث: فلمخالفته الظاهر ولأن الرفع أقوى وجوه الإعراب فجعل علامته عدمية مناف

---

(١) أي: غالباً لئلا يرد ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] إذ المراد كرات. منه.

(٢) الجمع لغوي. منه.

ويُجر ويُنصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: (جاءني الزيدانِ) و: (رأيت الزيدَينِ) و: (مررت بالزيدَينِ).

لذلك. وأما الرابع: فلأن الحرف المزاد في الكلمة لا يحلّ الإعراب على ما قبله كالمزيد فيه ياءُ النسبة وتاء التأنيث. وأما الخامس: فلاتفاقهم على إعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم مع أن أصلهما كأصله. ويمكن الجواب عن غالب هذه الاعتراضات وخوف السئام مانع عن جري القلم، لكن نذكر الجواب عما ورد على المشهور؛ لأنه مذهب الجمهور، فنقول: أجيب عنه بأن كلا الاعتراضين ممنوع، أما الأول؛ فلأنه خاص بالإعراب بالحركات وبما أتي به لمحض الإعراب وما نحن فيه ليس كذلك. وأما الثاني؛ فلأن بعض الأئمة قال بدلالة حرف واحد على معنيين كما في تنوين رجل، فإنه دال على كل من التمكين والتنكير ولا مانع من ذلك عقلاً بل إذا أنصف المتتبع رأى كثيراً من هذا القبيل ولا أظنك في مرية من هذا القيل. فتأمل مستعيناً بالله الجليل. **(قوله فإنه يرفع بالألف إلخ)** أي: على اللغة المشهورة، ومن العرب من يلزمه الألف[1] في الأحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدَّرة وعلى هذه اللغة[2] جاءَ على ما قيل قوله ﷺ: «لا وتران في ليلة». ومنهم من يلزمه الألف دائماً ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراءً للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل. **(قوله ويجر وينصب بالياء)** قدَّم الجرّ على النصب؛ لأن الجرّ بالياءِ أصل للنصب بها لما بين الياءِ والكسرة من الأُخوَّة التي ليست بين الفتحة والياءِ وحمل النصب عليه دون الرفع للتناسب في الفضيلة. **(قوله نيابة)** قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال ناب عن هذا نوباً ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب. **(قوله**

---

(١) ومنه قول شيخ الشيوخ ابن حموية في مليح رآه بموضع يعرف بعمّان:

أفدي حبيباً منذ واجهته ... عن وجه بدر التم أغناني
في خده خالان لولاهما ... ما كنت مفتوناً بعمان

إذ لولا ذلك لقال عمين. منه.

(٢) وليس منها غايتاها في قوله. قد بلغا في المجد غايتاها. بل الصحيح أن ألفه للإشباع إذ ليس للشيء غايتان إلا أن يقال باعتبار الأول والآخر أو باعتبار الأب والأم فتأمل. منه.

وحملوا عليه إلخ) وإنما كان ذلك محمولاً لانخرام بعض شروط المثنى منه فإنهم اشترطوا فيه أموراً: الأوّل: الإفراد، فالمثنى والمجموع مطلقاً لا يثنيان[1] لئلا يلزم اجتماع إعرابين، وكذا ما سمي به منهما إن أعرب إعرابهما وإلّا جاز ما لم يتجاوز خمسة أحرف، فنقول في رجلان رجلانان؛ لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهو سبعة أحرف وإن اجتمع في آخره أربع زوائد بخلاف المجاوز، فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع ما فيه من الاجتماع وجاز مستخرجان لعدم الاجتماع. الثاني: الإعراب فلا يثنى المبني خلافاً للمبرد والزيادة في منان للحكاية بدليل حذفها وصلاً، والبناء في نحو يا زيدان غير سابق على النداء ونحو اللذان صيغة تثنية لا تثنية أو لمّا ثنّي أعرب[2]. الثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كتأبط شرّاً اتفاقاً، وكذا المزجيّ كحضرموت خلافاً للكوفيين، فإن ثني قلت: حضرموتان أو حضران، ولا المختوم بويه كسيبويه خلافاً لبعضهم[3] فإن ثني قلت: سيبويهان أو سيبوان، وأما الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجوّز الكوفيّون تثنية المضاف والمضاف إليه معاً فيقولون في نحو أبي بكر: أبوا البكرين، ولم يذكروا حال المركب التقييدي كالحيوان الناطق فلينظر ما حاله والذي يلوح أنه يثنى كل من الجزئين فليحرر. الرابع: تنكيره، فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل يجب قصد التنكير فلذا كان الأجود أن يحلّى بأل عوضاً عما سلب من التعريف وإن اختلف التعريفان إذ هذا غاية المجهود في الخلاص من شناعة التنكير ثم هذا فيما يمكن فيه قصد التنكير، أما الذي لا يمكن فيه ذلك مما لا يقبل التنكير كالكنايات عن الإعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الإشارة والموصولات فلا يثني أصلاً لملازمة التعريف كذا قيل ونوزع فيه. الخامس[4]: اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى نحو: شمس وقمر، ونحو: أسد لزيد وأسد للحيوان المفترس.

---

(١) وندر لفاحان سوداوان. منه.

(٢) واللذون صيغة جمع بالاتفاق. منه.

(٣) أي: النحويين. منه.

(٤) واشتراط وجود ثان له في الخارج مستغنى عنه باشتراط اتفاق اللفظ فافهم. منه.

أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

فاللفظان اللذان بشرط (كلا) و(كلتا)، ....

ونحو: القمران على سبيل التغليب وهو من الملحق عند بعض ونحو القلم أحد اللسانين شاذ عند الجمهور وجائز عند غيرهم. السادس: أن لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنّى نحوة بعض[1] للاستغناء بجزأن، ولا نحو ثلاثة للاستغناء بستة خلافاً للأخفش. السابع: وجود الفائدة فلا يثنى نحو واحد. الثامن: أن لا يكون له شَبَهٌ قويّ بالفعل فلا يثنّى قائم في أقائم الزيدان إلّا على لغة أكلوني البراغيث، إذا علمت هذا عرفت ما المنخرم من الشروط في هذه الكلمات فلا تغفل (**قوله أربعة ألفاظ**) بقي ما سمّي به منه كالزيدان علما فالأولى ذكره قياساً على الجمع، والقول بأنه أراد بالمثنى ما يسمّى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة حينئذٍ إلى ذكره لا يدفع الأولوية كما لا يخفى (**قوله كلا وكلتا**) وجد بخط المصنف ما نصه اعلم أن ألف كلا أصل؛ إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة، عن ياء عند سيبويه؛ لأنه الغالب في المتطرفة؛ ولأنها أميلت. وقيل: عن واو لئلا يختلف مع كلتا؛ فإن لامها عن واو مثل: تجاه وتراث وبنت وأخت، لا عن ياء كثنتان إذ لا ثاني له. وأمّا الإمالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرّاً ونصباً. وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو. وقال الجرمي: الألف لامه والتاء للتأنيث فلو سمّي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي. ويردّ قوله أنه لا يعرف فَعْتل وأنّ التاء لا تقع حشواً ولا بعد ساكن صحيح. وقال أبو علي: إنما أبدلوا لام كلتا؛ لأنها وقَعَتْ قبل ألف التأنيث فلابدّ من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفاً ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى وأمّا اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى كلامه. فإن قلت[2]: يفهم منه أن الألف فيهما أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون إعراباً. أجيب: بأنه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة فإنّ إعرابها جزء منها (**قوله وشرطهما أن يكونا مضافين**

---

(١) وكذا يسار للاستغناء بشمال وكذا أجمع للاستغناء بكلا خلافاً للبصرين. منه.

(٢) السؤال للدنوشري والجواب للقاني. منه.

وشرطهما: أن يكونا مضافين إلى الضمير، تقول: (جاءني كلاهما) و: (رأيت كليهما) و: (مررت بكليهما)، فإن كانا مضافين إلى ظاهر؛ كانا بالألف على كل حال، تقول: (جاءني كلا أخويك) و: (رأيت كلا أخويك) و: (مررت بكلا أخويك)؛ فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في الألف؛ لأنهما مقصوران؛ كـ(الفتى) و(العصا).

إلخ) هذا الاشتراط هو المشهور وبعضهم يعربهما بالحروف مطلقاً وبعضهم بالحركات كذلك. وجه الأول إن كلا وكلتا مفردين لفظاً مثنيين معنى، فبالجهة الأولى تقتضي الإعراب بالحركات وبالثانية الإعراب بالحروف، واعتبار أحدهما مفوّت للأخرى فاستحسنوا إعمال الجهتين فأعربوا بالأصل، أعني: الحركات عند الإضافة إلى الأصل، أعني: الظاهر، وبالفرع، أعني: الحروف عند الإضافة إلى الفرع، أعني: الضمير؛ لأن شبيه الشيء منجذب إليه. ووجه الثاني: أنهما لما خرجا عن الأصل نظرا للمعنى اطرد ذلك في جميع الأحوال ليكونا على نمط واحد واعتبار جانب المعنى لكونه المقصود بالذات أولى من اعتبار جانب اللفظ. ووجه الثالث أن الإعراب بالحركات أصل وقد أمكن مع وجود مقتضيه فلا يعدل عنه. وترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى في هذا الفن أكثر من أن يحصى **(قوله إلى المضمر تقول كلاهما)** وكلاكما وكلانا ولا يجوز غير ذلك كما نص عليه الرضي فيمتنع كلاكم؛ لأنه جمع إلّا إذا تجوز به عن الاثنين ومع هذا لم يسمع في الفصيح، وكذا تمتنع الإضافة إلى الضمير المفرد وأجازه ابن الأنباري بشرط التكرر نحو كلاي وكلاك محسنان، ومنعه الجمهور مطلقاً ومن هذا التفصيل يظهر أنّ إطلاق المضمر في كلام الشارح ليس على ما ينبغي **(قوله فإن كانا مضافين إلى ظاهر)** اختلف في نوعه فعند الرضيّ لابد فيه من التثنية والتعريف فيقال: كلا الرجلين ولا يقال كلا رجلين ولا كلا زيد وعمرو إلا في الشعر[1]، وعند الكوفيين يجوز إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك فإن رجلين

---

(١) قيد للأخير. منه.

وكذا القول في (كلتا)، تقول: (كلتاهما) رفعاً، و: (كلتيهما) جرّاً ونصباً، و: (كلتا أختيك) بالألف في الأحوال كلها.

واللفظان اللذان بغير شرط (اثنانِ) و(اثنتانِ)، تقول: (جاءَني اثنان واثنتان)، و: (رأيت اثنين واثنتين)، و: (مررت باثنين واثنتين)، فتعربهما إعراب المثنى وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إن كانا مضافين للضمير؛ نحو: (اثناهما)، أو للظاهر؛ نحو: (اثنا أخويك)، أو كانا مركبين مع العشرة؛ نحو: (جاءَني اثنا عشر) و: (رأيت اثني عشر) و: (مررت باثني عشر).

تخصص[1] بوصفه بالظرف. وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدهما أي: باركة للغزل **(قوله كلتا أختيك)** ويجوز كلا أختيك بإسقاط التاء من كلتا إلّا أنّ الأفصح الإلحاق نصّ عليه الرضيّ **(قوله وكذا تعربهما إعرابه إن كانا مضافين للضمير)** أي: ضمير المفرد أو الجمع لا المثنى قال المصنف في شرح اللمحة ما حاصله: ويمتنع إضافتها إلى ضمير تثنية؛ لأنه نصّ في الاثنين والشيء لا يضاف إلى نفسه وضمير الجمع[2] ليس نصاً فيهما فلا محذور انتهى. قيل: وفيه بحث من وجوه، أما أولاً؛ فلأن العينية غير مسلّمة فيما إذا أريد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف إليه فيختصان بملك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثناكما أو الغائبين في اثناهما وظاهر الكلام الإطلاق. وأما ثانياً؛ فلأنه يشكل بقولك كلاهما أو كلاكما. وأما ثالثاً؛ فلأنه يشكل أيضاً بنحو جاءَ الزيدان نفساهما عند الجمهور. وأما رابعاً؛ فلأنه يجوز جاءَني رجلان اثنان وفي التنزيل إلهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط المغايرة بين الصفة والموصوف وعلى التأكيد؛ لأنه ليس لفظياً وما ليس بلفظي لابد فيه من المغايرة أيضاً[3] وأما خامساً؛ فلأنا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فإن مفهوم الاثنين أعمّ من مفهوم الضمير المضاف إليه

---

(١) أي هذا اللفظ. منه.

(٢) وكذا المفرد. منه.

(٣) وأجيب عن الثاني والثالث بالفرق أما في الثاني فقد يفرق بأن المضاف يدل على معنى الكلية =

وأما جمع المذكر السالم؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول: (جاءني الزيدونَ) و: (رأيت الزيدِينَ) و: (مررت بالزيدِينَ).

وإضافة العام إلى الخاص جائزة، هذا والحق أنه أريد بالمضاف والمضاف إليه شيء واحد امتنعت الإضافة مطلقاً وإلا صحت مطلقاً فليفهم (قوله بالواو) أي: المضموم ما قبلها لفظاً كالزيدون أو تقديراً كالأعلون إذ أصله الأعليون والياء مبدلة من الواو؛ لأنه من العلوّ (قوله ويجرّ وينصب بالياء) أي: المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها على عكس ياء المثنى قال أبو البقاء: وفتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين، أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع فخصّ بالفتحة؛ لأنها أخف من الكسرة. والثاني: أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل[1] الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيبقى في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة انتهى. وعلل بعضهم فتح ما قبل الياء بأنهم أبقوا الفتحة قبلها إشعاراً بأنها منقلبة عن الألف و أن الفتح قبل الياء هو المألوف ولعل هذا أولى من الوجه الثاني؛ لأنه لا يطرد في لغة من فتح النون ومن ضمها كما لا يخفى (قوله جاءني الزيدون) بفتح النون ولم يسمع الضم للثقل ولا الكسر لعدم التجانس (قوله ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بفتح النون والكسر جائز مسموع خلافاً للجوهري كقول سحيم:

عـرفـنـا جـعـفـراً وبـنـي أبـيـه ... وأنـكـرنـا زعـانـف آخـريـن

= بخلاف المضاف إليه فإنه بمعنى الشخصين فتغايرا، وأما الثالث فقد يفرق أيضاً بأن النفس مغايرة باعتبار الأصل وإن أريد منها هنا معنى الذات. منه.

(١) فيه إشارة إلا أن الفرق إنما يحصل بمجموع الأمرين وهو كذلك وأنه لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الآخر؛ لأنه قد يفتح في الجمع للإعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للإضافة كذا قيل وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر؛ لأن الألف في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان والمصطفين بياء والمصطفيين بياءين فالأولى تعليل ذلك بالمبالغة في الفرق تدبر. منه.

وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً: منها: (أولو) قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢] فـ ﴿أُوْلُوٓ﴾ [الشعراء: ٣٠]: فاعل وعلامة رفعه الواو، و﴿أُوْلِي﴾ [القصص: ٧٦] مفعول وعلامة نصبه الياء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]؛ فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

وقول الآخر:

وماذا تبتغي الشعراء مني   وقد جاوزت حدّ الأربعين

بكسر نون آخرين وأربعين. وهذه النون على ما قاله الرضي كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على أقسام بخلاف النون فإنها لا يشوبها من تلك المعاني شيء. وإنما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معه؛ لأنها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين رفعاً وجرّاً في الوقف ويقلب ألفاً في النصب بخلاف النون، فإنها متحركة وبإسكان المتحرك يكتفى في الوقت ولابن الناظم[1] في هذا المقام كلام لا يخلو عن حسن فليراجع. (قوله وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً) سبب حملها وعدم جعلها منه عدم استيفائها للشروط؛ فإنهم اشترطوا فيه ما تقدم في المثنى وشروطاً أخر. منها الخلوّ من التاء الموضوعة للتأنيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة وعلّامة؛ لئلا يجتمع علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرَّد منها. ومنها أن يكون لمذكر مناسبةً بينهما[2] فلا يجمع نحو زينب وحائض وإن كانا على مذكر جاز[3]، ومنها أن يكون لعالم للمناسبة بينهما أيضاً من حيث أن السلامة في الجمع أشرف من التكسير، كما أن العالم أشرف من غيره فلا يجمع نحو واشق لكلب وسابق لفرس وإن لِعالِمٍ جاز الجمع. ولا

---

(١) في شرح الألفية منه.

(٢) أي بين المذكر وهذا الجمع في الشرف.

(٣) كما لو كان زيد علم مؤنث امتنع الجمع. منه.

ومنها: (عشرون) وأخواته إلى تسعين، تقول: (جاءني عشرونَ) و: (رأيتُ عشرينَ) و: (مررت بعشرينَ)، وكذا تقول في الباقي.

يشترط صرافة المذكر والعالم على ما وهم بل يكفي وجودهما ولو مع الغير فيجوز زيد والهندات ضاربون وزيد والحمير مقبلون قاله الرضي[1] وكذا لا يشترط كونهما حقيقيين بل المنزل منزلتهما كذلك كما في التسهيل فلا نقض بقوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] خلافاً لبعضهم وهذه شروط لكل من الاسم والصفة، وأما ما يشترط في الاسم فقط فقد قيل: إنه يشترط فيه أن يكون علماً غير مركب كالمثنى ولا منافاة بين اشتراط العلمية واشتراط التنكير المعلوم من الاشتراك في الاشتراط السابق؛ لأن العلمية شرط للإقدام على الجمعية والتنكير شرط لوجودها بالفعل وفيه يقول البدر الدماميني:

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده ... لأمر فلم تقض النحاة برده

فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلاً ... أبيتم حصول الحكم إلّا بفقده

وأما ما يشترط في الصفة فقط فهو على ما قيل أن تقبل التاء[2] المقصود بها معنى التأنيث[3] أو تدل على التفضيل[4] كقائم ومذنب وأفضل فلا يجمع. جريح وصبور وسكران وأحمر؛ لأنها لا تقبل التاء[5] ولا تدل على تفضيل واعترض بنحو خصيّ مما هو صفة خاصة بالمذكر فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكر؛ إذ لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل قاله الدماميني. وكذا بنحو نساب فإنّ التاء التي يقبلها لتأكيد المبالغة مع أنه يجمع هذا الجمع كما قيل في نسبه ﷺ بعد عدنان وبعد ذلك كذب

---

(١) وكذلك لا يشترط أن يكون عالماً بالفعل، بل المراد ما هو من جنس العلماء فلا يرد قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١]فليفهم. منه.

(٢) أي: باطراد ليخرج مسكين فإن مسكينه على خلاف القياس فلا يقال مسكينون على القياس. منه.

(٣) لا للعوض كعدة ولا لتأكيد المبالغة كنسّابة. منه.

(٤) ومثله التصغير. منه.

(٥) نظراً إلى جريح وصبور إنما يتمشى إذا تبع موصوفه في الغالب فليحفظ. منه.

النسابون إلا أن يقال بقبوله التاء الدالة على التأنيث وضعاً وعدم القبول عارض في الاستعمال، ومدار هذا الجمع على قبول مفرده لها وضعاً فتثبّت في هذا المقام؛ فإنه من مزالق الإفهام، وتأمل كي تطلع على سبب إلحاق هذه الألفاظ ونظمها في سلك ذياك النظام (قوله منها أو لو بمعنى) أصحاب اسم جمع لذو[١] بمعنى صاحب، وقيل: جمع لذو على غير لفظه وليس بشيء (قوله ولا يأتل) أما من الألية وهي اليمين أو من قولهم ما ألوت جهداً أي: ما قصّرت وعلى التقديرين أن في أنْ يأتوا مفتوحة لتقدير على الأول[٢] وفي الثاني (قوله ومنها عشرون) فهو اسم جمع لا واحد له لا من لفظه ولا من معناه وجعل مفرده عشرة مستلزم[٣] لصحة إطلاق عشرين على ثلاثين؛ لأنّ أقلّ الجمع في اصطلاحهم ثلاث مفردات، وهو بديهيّ البطلان على أنّ الأعداد ملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرارها لا من تكرار مراتب الأعداد كما بين في موضعه. وأيضاً يجب أن يقال عشرون بفتح الشين؛ لأن مفرده عشرة كذلك ومقتضى السلامة الموافقة وما نقل عن الحجازيين من تسكين شين عشرة وعن التميميين من كسرها وفتحها فخاص بالتركيب نحو اثني عشر فليحفظ (قوله وأخواته إلى تسعين) بإدخال الغاية والكلّ واقع في التنزيل قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]. ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]. ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]. ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]. ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] قاله الأزهري في التصريح (قوله ومنها أهلون) جمع أهل وهو العشيرة فهو ليس علماً ولا صفة وأهل في قولهم الحمد لله أهل الحمد وصف بمعنى مستحق ولا كلام فيه على أنه لا يقبل التاء ولا يدل على

---

(١) لم يقل اسم جمع صاحب لأن صاحبا صفة والواو ليس بوصف كما أن ذو كذلك. منه.

(٢) الأول أولى للقصة فارجع إلى التفاسير. منه.

(٣) وهذا الوجه وجه حسن كما لا يخفى. منه.

﴿مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا﴾ [الفتح: ١٢]، الأول: فاعل، والثاني: مفعول، والثالث: مجرور.

ومنها: (وابلون) وهو جمع لوابل؛ وهو المطر الغزير.

ومنها: (أَرَضون) بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

التفضيل وقد اشترط ذلك كما سلف، واعلم أن المصنف ذكر أهلون في المتن بعد ذكر عالمون، وهنا لم يتعرَّض له بالكلية فكأنه غفل عنه وانتقل من عشرون وأخواته إلى أهلون، ونحن نتعرض له تتميماً للفائدة فنقول جعله بعضهم اسم جمع لعالَمْ وليس جمعاً له؛ لأن العالَم عام في العلم. وغيرهم والعالمون مختص بالأول والخاص لا يكون جمعاً[1] لما هو أعمّ منه وفيه نظر، أما أولاً؛ فلأنا لا نسلم الاختصاص فقد نقل عن الراغب أن العالمين يشمل غير العلماء وإنما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم. وأما ثانياً؛ فعلى تقدير التسليم نقول هو جمع لعالم مراداً به العاقل. وأما ثالثاً؛ فلأنه على التقدير لا نسلم أن الجمع أخصّ من مفرده بل إما مساو أو أوسع دائرة؛ لأن عمومه شمولي وعموم المفرد بدلي قاله الحمصي، وقال بعضهم: هو جمع لم يستوف الشروط؛ لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة بل هو اسم جنس وهو المعتمد وهل العالم جمع مفسّر بأصناف الخلق مطلقاً أو العقلاء قولان الأول لأبي الحسن والثاني لأبي عبيدة (قوله ووابلون) وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير فمفرده غير عالم والغزير الكثير (قوله ومنها أرضون)[2] بتحريك الراء جمع أرض بسكونها فهو مما تغير فيه بناء مفرده مع أنه غير عالم، وأراد بتحريك الراء تحريكها بالفتح؛ وذلك لأن أرضون ناب عن أرضات فهو الأصل؛ لأن أرضاً مؤنث بدليل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وبدليل قولهم في التصغير أريضة. وقول العامة في جمعها أراضي لحن؛ لأن فعلاً لا يجمع على أفاعل قاله الحريري في الدرة (قوله سنون)

---

(١) قال بعضهم: يجوز أن يكون الجمع أخص نحو قائمون فإنه أخص من قائم؛ لأنه بحسب مفهومه يطلق على غير العاقل انتهى. منه.

(٢) الأولى تأخير أرضون عن سنون؛ لأنه مما شذ من بابه فتأمل. منه.

ومنها: (سنون) وبابه، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لَامُهُ ولم يُكسَّر وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، ألا ترى أن (سنة) أصلها: (سنوٌ) ....

بكسر السين جمع سنة بفتحها، والسنة اسم للعام (قوله وبابه) أي: ما جرى على سننه (قوله حذفت) احتراز عن نحو تمرة فلا يجمع هذا الجمع لعدم الحذف (قوله لامه) احتراز عن نحو عدة غير علم[1]؛ لأن المحذوف الفاء وأصله وِعْد بكسر أوّله وسكون ثانيه استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء فلهذا لا يجمع هذا الجمع وشذ رقون جمع رقة، وهي الدراهم المضروبة، مع أنه من باب عدة (قوله وعوض عنها) احتراز عن يد لعدم التعويض وأصله يدي بسكون الدال[2] أو فتحها فحذفت الياء على غير القياس ولم يعوض عنها شيء فلهذا لا يجمع وشذّ أبون[3]؛ فإنه جمع مع عدم التعويض تدبر (قوله هاء التأنيث) احتراز عن نحو اسم وأخت؛ لأن العوض فيهما عن لامهما غير الهاء. أما اسم فأصْله سمو[4] عند البصريين فحذفت لامه وعوض عنها الهمزة في أوله. وأما أخت فأصله أخو بكسر[5] الهمزة وسكون الخاء فحذفت اللام وعوض عنها على ما قبل تاء التأنيث لا هائه والفرق بينهما أن التاء لا تبدل في الوقف هاء وتكتب طويلة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة. وشذ بنون؛ لأن العوض فيه همزة الوصل وأصله بنو؛ لأن مؤنثه بنت ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلّا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري هذا. والأولى أن يُلْحِق في التعريف ولم يكسر تكسيراً يعرب معه بالحركات كما فعل غيره احترازاً من نحو شفه؛ لأنها كسّرت على شفاه فاستغني بتكسيره عن تصحيحه وأصله شفهه بدليل الجمع والتصغير على شَفِيهَه وهما يردان الأشياء إلى أصولها فحذفت

---

(١) أما إذا كان علماً فيجمع تقول عدون. منه.

(٢) الفتح مذهب الكوفيين واختاره ابن طاهر. منه.

(٣) قيل: هو مخالف للقياس دون الاستعمال وهذا أحد أقسام الشاذ فلا ينافي ما سبق من قول الشارح ولا يجمع هذا الجمع لا الأب إلخ ولعل هذا وجه الأمر بالتدبر. منه.

(٤) وأما إن قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه. منه.

(٥) وقيل بالضم والسكون لكن المضبوط عن الأزهري ما ذكرناه. منه.

أو (سنةٌ)؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتّاء: (سنوات) أو: (سنهات)، فلمّا حذفوا من المفردِ اللامَ، وهي الواو والهاء، وعوضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم؛ أعني: مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جَرّاً ونصباً؛ ليكونَ ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام.

وكذلك القول في نظائره وهي: (عضة) و(عضون)، و(عِزة) و(عزون)، و(ثُبة) و(ثبون)، و(قُلة) و(قلون)، ونحو ذلك؛ ....

الهاء وقصد بهاءِ التأنيث أن تكون عوضاً والقول بأن أصله شفو بدليل شفوات لا دليل على صحته كما قاله الجوهري[1]، ولا يرد نحو ظبة وظبون مع أنه كسر على ظِبى لشذوذه والظبة بكسر الظاءِ المعجمة وفتح الباءِ طرف[2] السهم والسيف (قوله أوسنه) قِيل أو هنا للشك العارض من الجمع (قوله عضة) بكسر العين المهملة وفتح الضاد المعجمة وأصلها عِضهِ بالهاء بدليل عضيهة وقيل عضو بدليل عضوات، والعضة: إما الكذب والبهتان، ومنه لا يعضه بعضكم بعضاً، أو من عضوته إذا فرقته ومنه قول روبة:

وليس دين الله بالمعضي

(قوله وعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزاء الفرقة من الناس[3]، وأصله عزي فحذفت اللام وعوّض الهاء (قوله وثبة) بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة وأصله ثبو أو ثبي[4]، وقد يطلق على وسط الحوض ولا كلام فيه على الصحيح؛ لأنه محذوف العين لا اللام؛ لأنه من ثاب يثوب إذا رجع. والقول بأنه محذوف اللام؛ لأنه من يثبت فيثبت له هذا الجمع ضعيف (قوله قلة) بضم القاف وفتح اللام خشبة صغيرة

---

(١) ولو جعل شفه علماً لا يجتمع أيضاً إذ شرط هذا الجمع عند البعض كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية. منه.

(٢) وقيل حدهما. منه.

(٣) وعزين الفرق المختلفة؛ لأن كل فرقة تعتزي إلى غير ما تعتزي إليه الأخرى. منه.

(٤) من ثبيت إذا اجتمعت. منه.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٧]. ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب: (بنون)، وكذلك (عليّون) وما أشبهه مما سُمّي به من الجموع، ألا ترى أنّ (عليّين) في الأصل ....

يلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة كذا في بعض الكتب، وأصله قلو، وليعلم أن حاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة، ومكسورها كعضة، ومضمومها كشبه، فالأول مكسور الفاء في الجمع. والثاني: لا يغير والثالث: ذو وجهين الضم والكسر وهو الأكثر كذا في التصريح فيحفظ **(قوله قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ﴾)** الآية قيل: لم يمثّل لقلة وثبة كما مثّل للأولين لعدم وقوعهما في التنزيل، أما الأول فبالكلية وأما الثاني فوقع مجموعاً بالألف والتاء قال الله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] فافهم[١] **(قوله ومما حمل على جمع المذكر بنون)** قال الدنوشري: هذا مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي حيث قال: وبنون جمع سالم خلافاً لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح: أن اللفظ إذا رَجع إلى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير هذا والله تعالى الهادي[٢] **(قوله بنون)** قال في التصريح: قياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدّت إلى حذف الهمزة انتهى. كتب بعض الأفاضل لعلّ العلّة والله أعلم ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم؛ لأن الساكن حاجر غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فإن الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا. وأنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الألف من ابنان، وقيل: بنان لالتبس ببنان الأصابع فكتب الفاضل الأول قد أبعد هذا القائل غاية الإبعاد. وأتى بما لا يقارب ولا يكاد، إذ الضمة في امشوا عارضة ليس بها اعتداد، ولا يصح بذكرها إيراد انتهى. وعلل بعضهم ذلك بأن

---

(١) لعل وجه الأمر بالفهم أن عدم الوقوع في التنزيل لا يستدعي عدم التمثيل بل ربما يقتضي التمثيل. منه.

(٢) في هذا إشارة إلى ما يرد على ابن فلاح مما لا يخفى على أحد. منه.

جمع لـ(عِلِّيٍّ)، فنُقِلَ عن ذلك المعنى وسُمِّيَ به أعلى الجنة، وأعرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله؛ قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ١٩﴾ [المطففين: ١٨-١٩].

فعلى ذلك: إذا سميت رجلاً بـ(زيدون)؛ قلت: (هذا زيدونَ) و: (رأيتُ زيدينَ) و: (مررتُ بزيدينَ) فتعربهُ كما تعربه حين كان جمعاً.

الجمع لما كان ثقيلاً خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية؛ فإنها خفيفة فأبقيت فيها الهمزة، وقال بعضهم غير ذلك[1] (قوله جمع لعلّي) بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيلى من العلو (قوله سمي به أعلى الجنة) قيل الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ [الحاقة: ٣] الآية أن عليين اسم للكتاب المرقوم إلا أن يقال إن في الآية حذف مضاف أي: محل كتاب بدليل ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]. وقيل[2]: هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين اسم أشرف النيران. وقيل: بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وانتصر له بعض المحققين بأن هذا أقرب إلى العربية؛ لأن هذا الجمع يخص العالمين والمعنى حينئذ أن الأبرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾ [مريم: ٥٨] الآية (قوله أعرب هذا الإعراب) أي: في المشهور وإلا فقد ذكروا أنه يجوز في هذا النوع أن يجري مجرى غسلين[3] في لزوم الياء والإعراب على النون مصروفاً كعلّيين أو غير مصروف كقنسرين؛ إذ فيه العلمية والعجمة، وأن يجري أيضاً مجرى هارون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وأن

---

(١) وهو أن ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع برد الأشياء إلى أصولها فلما رجعت الواو ذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة، وأما في التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هناك ما يقتضي حذفها؛ لأنها متحركة بفتح وهو خفيف وقد حذفت أولاً لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قبلها ألفاً سكون ما بعدها، ولو رجعت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون. منه.

(٢) قاله الراغب. منه. الواحد على .منه.

(٣) هو ما يسيل والعياذ بالله تعالى من جلود أهل النار عافانا الله تعالى والمسلمين منها. منه.

يجري أيضاً مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين في لزوم الواو والإعراب على النون منونة، وجوّزوا أيضاً أن يلزمه الواو وفتح النون مطلقاً. وأغرب من هذا إجراء بعض العرب بنين وباب سنين مجرى غسلين كقوله:

وكان لنا أبو حسن علي أباً بَرّاً ونحن له بنين

وقوله:

دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا

بضم النون في الأول وفتحها في الثاني والإعراب عليها في الموضعين. وأغرب من هذا كله اطراد بعضهم ذلك في جمع المذكر السالم وخُرِّج عليه قوله

ربّ حيّ عَرَنْدس ذي طَلال لا يزالون ضاربينَ القبابِ[1]

وكذا عند بعضهم قوله:

فماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ[2]

(وأولات) عطف على الأسماء الخمسة، وهو من الملحقات إذ لا مفرد له من لفظه وقدّمه على المجموع بألف وتاء ليتصل بالملحقات قبله وإن لم يكن من نوعها، ولئلا يسبق للوهم عطفَ قوله وما جمع على مدخول الكاف مما قبله وأن قوله فينصب خاص بأولات وهو باطل كما لا يخفى، ثم هو ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر. وأصله على ما قيل أوليات تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين **(قوله وما جمع بألفٍ وتاء)** قدّم الألف لتقدّمها عند النطق وكان له علامتان قياساً على جمع المذكر. واختصت الزيادة بهما لما قال الدماميني من أوليتهما به من حيث أن كلاً منهما جاء للتأنيث والجماعة، أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو حبلى، وأما الجمع ففي رجال. وأما مجيء

---

(١) كضاربين منصوب على أنه خبر يزالون وعلامة نصبه فتح آخره مضاف إلى القباب. منه.

(٢) والأربعينَ عند هذا البعض مجرور بالإضافة وعلامة جره كسر آخره. منه.

التاء للتأنيث فظاهر. وأما في الجمع ففي نحو كماه فإنه جمع كمأ وكمأة وكما عكس تخمة وتخم انتهى. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنّ الجمع يفهم من التاء والألف وإنما يفهم من أبنيته الجموع قاله الراعي في شرح الألفية. وأجيب بوجهين؛ الأول: ادعاء أن الانفهام منهما والدليل على ذلك الدوران. الثاني: على تقدير التسليم نقول لا أقل من أن يكون لهما دخل في الدلالة وذلك يكفي في المقصود فافهم (قوله مزيدتين) قال اللقاني: إن كانت الباء للملابسة أي: الجمع المتلبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازاً عن نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة[1] الجمع فالقيد مستدرك انتهى والمراد بزيادتهما أن لا يقابلا بالفاء والعين واللام كما في فاطمة وبنت وأخت نبه على ذلك البدر الدماميني في شرح لامية العجم، فاحفظه فإنه لطيف (قوله وما سمي به) نحو عرفات، ولم يوجد هذا النوع في بعض النسخ ولعلّ ذلك سقطة من الكاتب (قوله فينصب بالكسرة) أي: كل واحد مما تقدم وهذا هو المشهور وربما نصب الجمع بالفتحة إن كان محذوف اللام نحو سمعت لغاتهم بفتح التاء على ما حكاه الكسائي وذاك تشبيهاً لهذه التاء بالتاء التي تبدل هاء في الوقف وجبراً لما فاته من حذف لامه. وأما النوع الأخير فغير المشهور فيه على ما هو المشهور بينهم أمران؛ إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث، وإعرابه إعراب الجمع مراعاة للحال المنقول منها مع حذف التنوين مراعاة للحال المنقول، إليها فمن ذهب إلى المشهور راعى الحال الأولى فقط ومن ذهب إلى أوّل الأمرين راعى الحال الثانية فقط، ومن ذهب إلى ثانيهما راعى الحالين معاً فهو كالمتوسط في المسألة كذا قيل. وقال بعض المحققين ما حاصله أن هذا النوع ممنوع من الصرف مطلقاً لوجود العلتين فيه. وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه؛ إعرابه إعراب الجمع مع ثبات تنوينه؛ لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة. وإعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين؛ لأنه وإن لم يكن تنوين الصرف إلّا أنه يشبهه، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف انتهى. وهو مخالف لظاهر كلامهم فارجع إليه (قوله خلق الله

---

(١) وكذا إن كانت سببية. منه.

نَحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]، و﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصَّافات: ١٥٣].

ش- الباب الرابع مما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مزيدتين؛ كـ(هندات) و(زينبات)؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، تقول: (رأيتُ الهنداتِ والزينباتِ)، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]، ....

السموات واصطفى البنات) مثل بمثالين إشارة إلى أن الجمع منه قياسي كالثاني، ومنه سماعيّ كالأول، وإنما كان سماعياً؛ لأن مفرده سماء وهو ليس مما اطرد فيه هذا الجمع؛ لأنه إنما يطرد على ما في التصريح فيما إذا كان علماً لمؤنث مطلقاً، أو صفة له مقرونة بالتاء، أو دالة على التفضيل، أو علماً لمذكر مقرون بالتاء، أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغره كدريهمات[1]، وسماء ليس بواحد من ذلك؛ لأنه اسم جنس وليس مؤنثاً بالألف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَا﴾ [فُصّلَت: ١٢] لأن ألفه زائدة وهمزته بدلاً من واو أصلية هي لام الكلمة وليست بدلاً[2] من ألف التأنيث؛ لأنها لا تصحب إلا أكثر من أصلين كما حقق في موضعه ومن ههنا تعلم أنه ليس بقياسيّ أيضاً على من يقول باطراد جمع اسم الجنس المؤنث بالألف المقصورة والممدودة على ما ذكره في الهمع وتبعه غير واحد من المحققين (قوله فإنه ينصب إلخ) أي: حملاً للنصب على الجر كما فعل في أصله الذي هو جمع المذكر ولم يعرب بالحروف لعدم وجود حرف في آخره صالح للإعراب (قوله بالكسرة) هي كسرة إعراب على الصحيح. وقال الأخفش والمبرّد هي فيه حالة النصب حركة بناء لا إعراب ولا وجه له (قوله قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]) قيل: السموات مفعول به واختاره الجمهور، وقيل مفعول مطلق واختاره المصنف، وعلل ذلك بأن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتاً؛ لأن الله تعالى موجود للأفعال والذوات

---

(١) في كلام التصريح كلام يطلب من حواشيه. منه.

(٢) وقلبت لتطرفها بعد ألف. منه.

و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣].

فأما في الرفع والجر؛ فإنه على الأصل، تقول: (جاءَتِ الهنداتُ) فترفعه بالضمة، و: (مررتُ بالهنداتِ) فتجرهُ بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى؛ كـ(هند وهندات)، أو بالتاء؛ كـ(طلحة وطلحات)، أو بالتاء والمعنى جميعاً؛ كـ(فاطمة وفاطمات)، أو بالألف المقصورة؛ كـ(حبلى وحبليات)، أو الممدودة؛ كـ(صحراء وصحراوات)، أو يكون مسماه مذكراً؛ كـ(إصطبل وإصطبلات) و (حمَّام وحمَّامات).

وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ فيه بنيةُ وَاحِدِهِ؛ كـ(ضَخْمَة وضَخْمَات)، أو تغيرت؛ كـ(سَجْدَة وسَجَدَات) و (حُبْلى وحُبْلَيات) و (صَحْراء وصَحْراوات)، ألّا

جمعاً، والسموات هنا لم تكن موجودة قبل بل الفعل العامل فيها هو فعل إيجادها، والجمهور يمنعون اشتراط كون المفعول به موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، والشرط عندهم توقف عقلية الفعل عليه سواء موجوداً قبله كضربت زيداً أم لا كبنيت الدار، وعلى ذلك تاج الدين التبريزي وشمس الدين الأصفهاني وهو الذي يقتضيه كلام الرضيّ وبقولهم أقول (**قوله ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾**) قيل: البنات مفعول به اتفاقاً، ولعله لذلك أيضاً مثل بمثالين (**قوله مؤنثاً بالمعنى**) أي: فقط ويستثنى منه على ما قاله الدنوشري باب قطام في لغة من بناه (**قوله أو بالألف المقصورة**) كحبلى وحبليات أو بالممدودة كصحراءَ وصحراوات قال الدنوشري يستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات، أو فعلاً أفعل كحمرا، فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر، ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية وإن سمي بهما جمعاً بالألف والتاء بلا خلاف كذا نقله الحمصي (**قوله كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات**) الأولى التمثيل بطلحة وطلحات؛ لأن ما ذكر لا يطرد فيه هذا الجمع كما لا يخفى والاصطبل مربط الدواب (**قوله أو تغيرت**) الأولى وتغيرت بالواو وكذا في قوله قبله، أو

ترى أن الأول متحرك وسطه، والثاني قلبت ألفه ياءً، والثالث قلبت همزته واواً؛ ولهذا عدلت عن قول أكثرهم: (جمع المؤنث السالم)، إلى أن قلتُ: (الجمع بالألف والتاء)؛ لأعمَّ جمعَ المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير.

وقيدت الألف والتاء بالزيادة؛ ليخرج نحو: (بيت وأبيات) و: (ميت وأموات)؛ فإن التاء فيهما أصلية، فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: (سكنتُ أبياتاً) و: (حضرت أمواتاً)، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحو: (قضاة) و(غزاة) فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن الأصل، ألا ترى أن الأصل: (قُضَيَة) و(غُزَوَة)؛ لأنهما من (قَضَيتُ) و(غَزَوتُ)، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: (رأيتُ قضاةً وغزاةً).

أن يكون مسماه إلخ؛ لأن بين لا تضاف إلا لمتعدد **(قوله ولها عدلت)** أي: لأجل أن ما جمع بألف وتاء مزيدتين صادق على ما ذكر عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم لعدم شموله لجميع ما ذكر بل هو قاصر على غالب أحوال الجمع المذكور، لا يقال نعم هو كذلك في الأصل لكنه صار في الاصطلاح اسماً للجمع بالألف والتاء مطلقاً فلا فرق بينهما؛ لأنا نقول شتّان ما بينهما كيف لا وهو بعدُ غير خال عن إيهام **(قوله إلى أن قلت الجمع بالألف والتاء)** فيه إشارة إلى أن المراد بقوله ما جمع المفرد بوصف الجمعيه فلا يرد أن ما جمع هو المفرد وهو لا يثبت له هذا الحكم **(قوله وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج إلخ)** قيل والظاهر أنه لا يحتاج إليه في إخراج ما ذكر لأن قوله ما جمع بألف وتاء كاف في إخراجه إذ ما معناه ما استدل على جمعيته بألف وتاء وما ذكر من نحو أبيات وقضاة ليس كذلك بل استدل على الجمعية هناك بغيرهما وهو الصيغة الدالة على الجمع انتهى قيل وكأنه مبني على أن الباء في قوله بألف وتاء صلة أو سببية وليس بمتعين كما مرّت إليه الإشارة **(قوله فإن التاء فيهما أصلية)** أي: مقابلة باللام من فَعْلٍ؛ وذلك بخلاف تاء طلحة وتاء بنت فإن الأولى زائدة لتأنيث اللفظ، والثانية للعوض فلا يردان نقضاً فتذكر **(قوله قضية وغزوة)**

وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ: (بِأَفْضَلَ مِنْهُ) إِلَّا مَعَ أَلْ نَحْوُ: (بِالأَفْضَلِ) أَوْ بِالإِضَافَةِ نَحْوُ: (بِأَفْضَلِكُمْ).

ش- البابُ الخامس مما خرج عن الأصل: ما لا ينصرف، وهو ما فيه علتان فرعيتان ....

هما على وزن فُعَلة بضم الأول وفتح الثاني. ثم ليت شعري لم ترك المصنف شرح قوله: وأولات، وشرح ما سمي به منهما ولم يظهر للذهن الكليل وجه وجيه لذلك، ولعله غفلة عما هنالك، وسبحان من لا يغفل (قوله ما فيه علتان) أي: على وجه خاصّ معتبر فيما بينهم إذ ليس كل ما فيه علتان فرعيتان يمتنع صرفه، ألا ترى نحو قائمة فيه الصفة والتأنيث وهما فرعا الجمود والتذكير ولم يمنع من الصرف؛ لأن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية إذ لا يكون لازماً إلا معها. فإن قلت: إنما اكتفوا بعلة واحدة في بناءِ الاسم، وهي مشابهة الحرف من وجهٍ واحد ولم يكتفوا بذلك في مشابهة الاسم للفعل. أجيب: بأن مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف؛ فإنها ظاهرة قوية وبهذا يندفع أيضاً ما يمكن أن يقال إن إعطاءَ اسم الفعل البناءَ، واسم الفاعل العمل، والاسم الغير المنصرف حذف التنوين، مع أن كلاً منها مشابه للفعل تحكم، وتوضيح ذلك أن مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة أضرب؛ أحدها: وهو الأقوى أن يصير معنى الاسم ومعنى الفعل سواء كما في أسماء الأفعال فيبنى الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء ويعطى أيضاً عمله. وثانيها: وهو الأوسط أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصيلة ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل فيعطى حينئذ عمل الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى كالأول لضيف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع في الإعراب على الاسم فلا يبنى منه إلا قوي المشابهة. وثالثها: وهو الأضعف أن لا يشابهه لفظاً ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه ببعيد وجهٍ ككونه فرعاً لأصل فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى أيضاً عمله؛ لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول، وهو خلوٌ منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الإعراب فيكون اسماً معرباً بلا علامة ثم يتبعها الكسر

من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهُما.

فالأول: كـ(فاطمة) فإن فيه التعريف والتأنيث، وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير.

والثاني: نحو: (مساجد) و(مصابيح)؛ فإنهما جمعان، والجمع فرع عن المفرد، وصيغتهما صيغة منتهى الجموع.

على قول لئلا يلزم توهم الإضافة أو البناء أو ينزعان معاً على قول آخر. فلهذا اختص كلّ بما اختص نص على ذلك الرضيّ وبقي كلام[1] لا يسعه المقام **(قوله من علل تسع أي: على المشهور)** وزاد بعضهم عاشرة وهي شبه ألف التأنيث كأَرْطى، وتسمّى ألف الإلحاق والمقصورة قال السيوطي في ألفيّته:

وألف الإلحاق ذات القصر مع عَلَمٍ وذا ختام الأمر

---

(١) وهو أنه ينبغي أن يعلم أن قول النحات أن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى هذا الحكم عند الأصوليين موجب العلة وتسميتهم أيضاً لكل واحد في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز؛ لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة إذ فاجتماع اثنين يحصل الحكم فالعلة التامة إذاً مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها، ومن ههنا يعلم الجواب عما يقال: أن جعل معلول العلتين الفرعية أشكل أن الفرعية تحصل بعلة واحدة وتكون الأخرى ضايعة وإن جعل معلولها منع الصرف أشكل أنه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل، وحاصل الجواب باختيار الشق الثاني، وهو جعل معلولهما منع الصرف، وقوله: وتوارد العلتين على أمر واحد باطل، قلنا: إن أراد بالعلتين العلتين التامتين فمسلم بطلان تواردهما لكن العلتين فيما نحو فيه غير تامتين ومجموعهما علة تامة، وإن أراد بهما مطلقاً أي واو ناقصتين فظاهر البطلان لأن توارد العلتين الغير التامتين مما لا نزاع في جوازه هذا، ويمكن الجواب أيضاً باختيار الشق الأول وهو جعل معلول العلتين الفرعية، ويجاب: بأن إحدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق إلا بعلتين توجب أحدهما الفرعية بجهة، والأخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما، وحاصل هذا الجواب، أنا لا نسلم أن الفرعية المطلوبة ههنا تحصل بعلة واحدة وتكون الأخرى ضايعة؛ إذ المطلوب الفرعية بجهتين وهي لا تحصل بعلتين نعم لو كان المطلوب فرعية مطلقاً برد الأشكال وليس فليس قاله بعض المحققين وبعد في هذا المقام كلام، والله تعالى وليّ التوفيق، وبيده أزمة التحقيق. منه.

ومعنى هذا: أن (مفاعل) و(مفاعيل) وقفت الجموع عندهما، وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما، فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع، تقول: (كَلْب وأكلُب)؛ كـ(فلس وأفلُس)، ثم تقول: (أكلُب وأكالِب)، ولا يجوز في (أكالب) أن يجمع بعده. وكذا (أعرُب وأعارب) فلا يجوز في: (أعارب) أن يجمع كما يجمع (أكلب) على (أكالب) و(آصال) على (أصائل)، فكأن الجمع قد تكرر فيهما فنزلا بذلك منزلة جمعَين.

وكذلك: (صحراء) و(حبلى)؛ فإن فيهما التأنيث، وهو فرع عن التذكير، وهو تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه: أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جره على نصبه، ....

وبعض آخر زاد أخرى وهي مراعاة الأصل كأحمر إذا نكر بعد العلمية، وقال بعضهم: العلل ثلاثة عشر، هذه الإحدى عشر مع لزوم التأنيث وعدم النظير في الآحاد. وقيل: هي اثنتان الحكاية والتركيب **(قوله بخلاف غيرهما من الجموع)** قيل: أي: جموع التكسير وتحقيق هذا الباب. سيأتي إن شاء الله تعالى الملك الوهاب على أتمّ وجه في آخر هذا الكتاب **(قوله أن يجر بالفتحة)** اعترض بأن هذا منقوض بما سمّي به مؤنث من الجمع بألف وتاء، والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله. وأجيب: بأن هذا ونحوه من الأعلام المحكية لا يدخل في الكلام كما لا يدخل العلم المبني كسيبويه قاله الحمصي في حواشي الألفية **(قوله حملوا جره على نصبه)** فإن قيل: لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره، أجيب: بأن المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بدّ من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع وهذا هو المشهور، لدى الجمهور. وذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنه مبني في حالة الجر على الفتح لخفته ومعرب في حالتي الرفع والنصب. ووجه بأن مشابهة للمبني الذي هو الفعل ضعيفة فحذفَت لها علامة الإعراب وبني في حالة واحدة فقط، وكانت حالة الجر

كما عكسوا ذلك في الباب السابق، تقول: (مررتُ بفاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ)، فتفتحها كما تفتح إذا قلت: (رأيتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ)، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]، ويستثنى من ذلك صورتان:

إحداهما: أن تدخل عليه (أل).

والثانية: أن يضاف؛ فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثانية نحو: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجز هذا، وكأنه لضعفه قال المصنف ولا وجه لكلامهم **(قوله كما عكسوا ذلك)** أي: الحمل في الباب السابق وهو باب الجمع بألف وتاء فإنهم حملوا هناك النصب على الجر كما عرفت **(قوله أن تدخل عليه أل)** أي: سواء كانت حرف تعريف كالأفضل على ما صححه في المغنى أو موصولة نحو ما أنت باليقظان أو زائدة كالبيت المذكور في الكتاب قبل أو مبدلاً لامها ميماً كما في لغة حمير نحو تبيت بليلٍ أَمْ أَرْمدِ **(قوله فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل)**؛ لأن المشابهة عورضت بما هو من خواص الأسماء فلم تؤثر شيئاً، فإن قلت: لِمَ لَمْ يرجع إلى الأصل عند دخول حرف الجر مع اختصاصه بالأسماء أيضاً؟ أجيب: بأن المعارضة فيما ذكر أشد؛ لأن أل ومدخولها كالكلمة بدليل أن العامل الضعيف يتخطاها، وكذا المتضايفان بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه أموراً كالتأنيث والتذكير في مثل، كما شرقت صدر القناة من الدم، وإنارة العقل مكسوف بطوع هوىً، ولا كذلك حرف الجر مع مجروره، فإن قلت: نراه يجر بالكسرة أيضاً في غير ما ذكر كما إذا خيف الزحاف نحو قوله:

أَعِدْ ذِكر نعمانٍ لنا أنَّ ذكره ... هو المسك ما كررته يتضوَّع

فإنه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به الطبع السليم، أو اقتضته ضرورة رعاية القافية نحو قوله:

وتمثيلي في الأصل بقولي: (بأفضلِكم) أولى من تمثيل بعضهم بقوله: (مررتُ بعثمانِنا)؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر، فإذا صار نحو: (عثمان) نكرةً زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف، وهو العملية فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف (أفضل) فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه.

وكذلك تمثيلي: (بالأفضل) أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُبَارَكاً شديداً بِأَعْبَاءِ الخِلافَةِ كاهِلُه

لأنه يحتمل أن يكون قدر في (يزيد) الشياع فصار نكرةً، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف، فعلى هذا ليس فيه إلّا وزن الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته، و(أل) زائدة فيه كما زعم من مثل به.

وَالأَمْثِلَةُ ....

سلام على خير الأنام جميعهم حبيب إله العالمين محمدِ

بشيرٍ نذيرٍ هاشميّ مُكَرّم رؤوف عطوف من يسمى بأحمدِ[1]

وهو ظاهر وقد ينون أيضاً مرفوعاً للضرورة نحو:

صبّت عليَّ مصائِب لو أنها صبّت على الأيام صِرن لياليا

أو للتناسب مثل ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤] أجيب: بأن ذلك مخالف للقياس المعهود فيما بينهم ولا كلام فيه على أن ذلك غير داخل فيما لا ينصرف عند المحققين بناء على تقييد العلة بالاعتبار إذ العلة فيه غير معتبرة لمعارضتها بالدواعي المذكورة كذا قيل (قوله والأمثلة) لم يعبر بالأفعال كما عبر فيما تقدم بالأسماء؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان

---

(١) فإنه لو قال بأحمد بالفتح لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فإن حرف الروي في سائر الأبيات الدال المكسورة. منه.

الْخَمْسَةُ وَهِيَ: (تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ) بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ فِيهِمَا وَ(تَفْعَلِينَ) فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

ش- الباب السادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين؛ نحو: (يقومان) للغائبَينِ، و: (تقومان) للحاضرَينِ، أو واو الجمع نحو: (تقومون) للحاضرِينَ، و: (يقومون) للغائبِينَ، أو ياء المخاطبة نحو: (تقومين). وحكم هذه الأمثلة الخمسة: أنها ترفع

بمنزلتها فإن يفعلان كناية عن يذهبان وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك، وكذا البواقي قاله المصنف في شرح اللمحة، وهو يقتضي أن لا يعبر عنها بالأفعال؛ إذ لا تعين لها كالأسماء وكثير منهم يعبر بذلك اعتماداً على التعين النوعي وحرصاً على المشاكلة **(قوله الخمسة)** أي: باعتبار ألفاظها وإلا فهي باعتبار معناها أكثر من ذلك كما لا يخفى **(قوله وهي كل فعل إلخ)** قيل: عليه أن التعريف للماهية وكل للأفراد. وأيضاً كل تفهم أن كل واحد منها هو الخمسة وهو ظاهر البطلان، وأجيب: بأن التعريف بما بعد كل وفائدة الإتيان بها التصريح من أول الأمر بأن الحدّ مطّرد منعكس، وفي شرح الكافية للعلامة الجامي في بحث التوابع كلام يتعلق بالمسألة لا بأس بمراجعته **(قوله ألف الاثنين)** عبر به دون ضمير الاثنين للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون اسماً كما في نحو الزيدان يفعلان أو حرفاً كما في نحو يفعلان الزيدان على قولٍ، وكذا تقول في قوله أو واو الجمع **(قوله أو واو الجمع)** فيه أنه لا يشمل نحو زيد وعمرو وبكر يقومون فالأولى التعبير بالجماعة بدل الجمع **(قوله أو ياء المخاطبة)** الأولى أو ضمير المخاطبة لئلا يتوهم أنها تكون حرفاً أيضاً كالأولين مع أنها لا تكون إلا اسماً على الأصح، وقول المازني والأخفش بأنها حرف خطاب لا ينبغي أن يعول عليه **(قوله فإنها ترفع إلخ)** قال الرضي: لما اشتغل محلّ الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علّة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنّة للواو وخص هذا الإبدال بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي؛ ليكون هذا

النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على أخويه انتهى. وللمصنف[1] في تعليل ذلك غير هذا تركناه خوف الإطالة، ثم اعلم أن هذا مذهب الجمهور، وهو المشهور. وقيل: إنها معربة بالواو والألف والياء، وعليه فهي حروف، والفاعل مستتر ولم يصرّحوا بذلك وليس بالبعيد، وذهب الأخفش وابن درستويه إلى تقدير الإعراب قبل هذه الحروف والنونُ دليل الإعراب، ووافقه السهيلي في ذلك إلا أنه لم يجعل النون دليل الإعراب بل قال إنها ثبتت رفعاً لشبه الفعل للاسم وتحذف حالتي الجزم والنصب لفوات المشاكلة (**قوله بثبوت النون**) قيل[2]: هذا منقوض بالأمثلة المقرونة بنون التوكيد فإن إعرابها بالحركات مقدرة كما أشار[3] إليه المصنف في التوضيح وصرح به الرضي، أجيب[4]: بأن ما ذكر خلاف المشهور، والمشهور أنه معرب بالنون المقدرة والحروف تقدر كالحركات هذا ثم إن قوله بثبوت النون على معنى بالنون الثابتة فهو من قبيل: جرد قطيفة، وعبر به ليقابل قوله بحذفها كما ذكر بعض المحققين. وأراد بالنون المكسورة غالباً بعد الألف على الأصل في التخلص من الساكنين وقرأ شاذاً أتعدانَني بالفتح وترزقانُه بالضم والمفتوحة بعد الواو والياء للخفة كذا قيل في التعليل. وقال أبو حيان: إنما حرّكت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيهاً بنون الجمع وكسرت مع الألف تشبيهاً بنون التثنية (**قوله وتجزم وتنصب**) في تقديم الجزم على النصب إشارة إلى أصالته وحملِ النصب عليه وهو كذلك؛ لأن الجزم في الأفعال كالجر في الأسماء فكما حمل النصب في نظيرها من الأسماء على الجرّ حمل هنا أيضاً على نظيره رعاية للمشاكلة (**قوله بحذفها**) أي: للجازم والناصب قال المصنف في حواشي التوضيح: وقد تحذف تخفيفاً وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو: ولا يصدنّك وإما ترينّ

(١) في حواشي التوضيح. منه.

(٢) اللقاني. منه.

(٣) حيث قال: فإنه معرب معها تقديراً. منه.

(٤) النحراوي. منه.

تقول: (أنتم تقومون) و: (لم تقوموا) و: (لن تقوموا)، رفعتَ الأولَ لخلوه عن الناصب والجازم، وجعلتَ علامة رفعه النون، وجزمتَ الثاني بـ(لم)، ونصبتَ الثالثَ بـ(لن)، وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البَقَرَة: ٢٤]، الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصبٌ ومنصُوب، وعلامة النصب والجزم الحذف.

وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ، فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ نَحْوُ: (لَمْ يَغْزُ) وَ(لَمْ يَخْشَ) وَ(لَمْ يَرْمِ).

ش- هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل المعتل الآخر؛ نحو: (يغزو) و(يخشى) و(يرمي)؛ فإنه يجزم بحذف آخره، ....

وإما يبلغنّ وجائز وهو ضربان: كثيرٌ؛ وذلك لنون الوقاية بناءً على أن المحذوف نون الرفع وهو الأصح نحو: (أفغير الله تأمروني) على قراءة التخفيف، وقليل؛ وهو فيما عدا ذلك نحو: «لا تدخلوا الجنة حتى تأمنوا ولا تأمنوا حتى تحابوا» انتهى. بأدنى زيادة، وإنما حذفت؛ لأنها فرع عن الضمة، والضمة تحذف تخفيفاً في نحو بارئكم وينصركم وما يشعركم، فلو لم تحذف لأمِنَتْ مما لم يؤمن منه الأصل كذا في رؤوس المسائل للنووي **(قوله الأول جازم ومجزوم)** أي: لم حرف جزم وتفعلوا مجزوم به والجملة مجزومة بأن وهذا هو الجاري على الألسنة. وقيل: كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع، وهو لا يتشمى إلا على قول ابن العلج من جواز التنازع في الحرف والله تعالى أعلم **(قوله المعتل)** لم يقل المعلّ؛ لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعلّ كيخشى أو لم يُعَلّ كيدعو ويرمي **(قوله فيجزم بحذف آخره)** أي: في الاختيار أو على اللغة المشهورة فلا يرد ولا ترضاها على رواية إثبات الألف وعدم كونها للإشباع وكون لا ناهية بالهاء لا بالفاء[1]، والمراد بالآخر الآخر الأصلي الغير المبدل من همزة[2]، أما المبدل منها كيقرا

---

(١) وعليه فالواو للحال أي فطلقها غير مرْضي لها. منه.

(٢) أي وإن كان بدلاً من ياء كيخشى إذ الألف لا تكون أصلاً أبداً. منه.

فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة، تقول: (لم يغزُ) و: (لم يخشَ) و: (لم يرمِ).

فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: (غُلَامِي وَالْفَتَى) وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ (الْقَاضِي) وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ (يَخْشَى)، والضَّمَّةُ فِي نَحْوِ (يَدْعُو وَيَقْضِي) وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ (إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ).

ش- علامة الإعراب على ضربين: ظاهرة وهي الأصل، وقد تقدمت أمثلتها، ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها.

ويضُوفان كان الإبدال على القياس بأن كان بعد[1] دخول الجازم، فحذف الحرف حينئذ ممتنع لأخذ الجازم مقتضاه، وإن كان على غير القياس بأن كان قبل دخول الجازم عند تعاطي الهمزة بالحركة عن الإبدال، فالحذف وعدمه جائزان بناء على الاعتداد بالعارض، وهو الإبدال وعدمه وهو الأكثر كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور، وذهب غيره إلى أن الحذف ممتنع أيضاً؛ لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها **(قوله فإنه يجزم إلخ)** فإن قلت: لِمَ لم يلحق النصب بالجزم في المعتلّ كما ألحق به في الباب المتقدم قلت لتعذر الإعراب بالحركة ثمَّ بخلافه هنا فأعرب على الأصل **(قوله فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة)** وذلك لأن الحرف لضعفه بسكونه صار كالحركة، وهي تحذف عند دخول الجازم وهذا بظاهره إنما يتمشى على قول ابن السراج ومتابعيه من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب في حالة الرفع والفتحة على الألف في حالة النصب لما أن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة إلى التقدير فيه بل هو معرب بنفس الحرف أو أنه مبني وكونه معرباً ولا إعراب له لا يكاد يفهم، وأما على قول سيبويه ومن تابعه من أن الإعراب مقدّر والجازم حاذف له والحرف محذوف تبعاً زيادة في الفرق بين المرفوع والمجزوم فلا يتمشى فصل تقدّر إلى آخره **(قوله وذلك)**

---

(١) لأن إبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي. منه.

فالذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع:

أحدها: ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركة لذاته، وذلك هو الاسم المقصورُ؛ وهو: الاسم الذي آخره ألف لازمة؛ نحو: (الفتى)، تقول: (جاء الفتى) و: (رأيت الفتى) و: (مررت بالفتى)،

أي: الذي تقدّر فيه جميع حركات الإعراب الاسم المقصور والمراد به ما ليس ممنوعاً من الصرف كموسى، أما هو فتقدر فيه الضمة والفتحة أصالة أو نيابة عن الكسرة إلا أن أضيف كموسى بني إسرائيل فتقدّر فيه الكسرة أيضاً هذا مذهب الجمهور وقال ابن فلاح: بتقديرها مطلقاً وظاهر العبارة يوافقه **(قوله هو الاسم)** قيل: يخرج الفعل والحرف كيخشى وعلى فلا تغفل **(قوله المقصور)** من القصر وهو إما المنع لمنعه عن ظهور الحركات فيه، وإما مقابل الممدود لا يقال يلزم على الأول صدق المقصور على نحو يخشى وغلامي. وعلى الثاني صدقه على نحو دعا ورمى ولا قائل به لأنا نقول من المعلوم أن وجه التسمية لا يجب اطراده على أن نحو غلامي عند بعض النحاة مبني والمقصور من القاب المعرب كذا بهامش الدنوشري بخط الأصل. وأيضاً لا نسلم صدق المقصور على نحو دعا ورمى إذ هو مقابل الممدود وليس في الفعل ممدود وشاء يشاءُ عند الأكثرين ليسا بممدودين؛ لأن الألف التي قبل الهمزة منقلبة عن العين وفي الممدود يشترط زيادتها **(قوله لازمة)** المراد باللزوم في الألف لزوم وجودها في أحوال الإعراب كلها لفظاً كالفتى أو تقديراً كفتى فيخرج ألف نحو أباك لتبدلها عند تبدّل العامل لكنه يخرج أيضاً الألف العارضة بسبب انقلابها عن همزة كالمقرا اسم مفعول من يقرأ، فإن التقدير المذكور محقق فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الأصل، وأجيب: بأن لزوم وجودها لفظاً أو تقديراً ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الألف. والعارضةُ بسبب الإبدال لازمةٌ باعتباره وإن لم تكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الأصل أو في الجملة[1] وهذا بخلاف الألف في رأيت

---

(١) وإيضاح ذلك أن للمقري استعمالين؛ أحدهما: تحقيق الهمزة، والثاني: إبدالها فباعتبار هذا الاستعمال وملاحظته تكون الألف لازمة وإلا انتفى الإبدال فلا يكون تغييراً ملاحظاً وإن كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال إلى استعمال آخر. منه.

فتقدر في الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وهذا التقدير؛ لأنّ ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

الثاني: ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة؛ لا لذاته بل لأجل ما اتصل به؛ وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: (غلامي) و(أخي) و(أبي)؛ وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه.

أباك؛ فإنها باعتبار هذا الاستعمال الذي وقَعَتْ بسببه، وهو الإعراب بالحروف ليست لازمة؛ لأنها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب كذا قاله بعض الأفاضل فليفهم **(قوله لأن ذات الألف لا تقبل الحركة)** وذلك لأنها هوائية تجري مع النفس، والحركة تقطع الحرف وتمنعه من الجري فلم يجتمعا **(قوله وهو الاسم المضاف)** أي: بناء على المشهور وإلا فقد قال بعضهم ببنائه وبعض آخر بتقدير الإعراب رفعاً ونصباً وظهوره جراً وعزي إلى ابن مالك. وآخر بالواسطة، ورد الأول والثالث ظاهر، ويرد الثاني بأن الكسرة مستحقة قبل العامل للمناسبة ودعوى زوالها بعروض حركة الإعراب مما لا وجه لها إذ لا معنى لزوال الشيء مع بقاء سببه مع أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، والعناية بكسرة المناسبة أشد وليس هناك تضييع جانب الإعراب بالكلية؛ لجواز تقديره. فإن قلت: يشكل ما ذكرت بالألف في المثنى والواو في الجمع فإنهما مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير ألف وواو، وأجيب: بأنه إنما جاز كون علامتي التثنية والجمع إعراباً؛ لأنهما أحد الأمرين وهما الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع؛ لتحصيل أحدهما لا على التعيين والعامل لخصوصية أحدهما ولا كذلك ما نحن فيه فتأمله فإنه دقيق **(قوله إلى ياء المتكلم)** ولو محذوفة أو مبدلة نحو يا غلاماً ويا أبت والاشتغال بحركة المناسبة ظاهر **(قوله بكسرة المناسبة)** الأولى بحركة المناسبة كما لا يخفى **(قوله**

الثالث: ما يقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال، وهو الاسم المنقوص؛ ونعني به: الاسم الذي آخره ياءٌ مكسور ما قبلها؛ كـ(القاضِي) و(الداعِي).

الرابع: ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر، وهو الفعل المعتل بالألف؛ نحو: (يخشى)، تقول: (يخشى زيد) و: (لن يخشى عمرو)، فتقدر في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف.

الخامس: ما تقدر فيه الضمة فقط، وهو الفعل المعتل بالواو؛ نحو: (زيد يدعو)، وبالياء؛ نحو: (زيد يرمي) وتظهر الفتحة؛ لخفتها على الياء في الأسماء

وهو الاسم إلخ) تقدير الكسرة فيه إنما هو إذا لم يكن ممنوعاً من الصرف، أما إذا كان ممنوعاً منه كجوار وقاضيَ علم امرأة فلا تقدّر على الصحيح لكن هل تظهر الفتحة لخفتها في حدِّ ذاتها أو تقدّر لنيابتها عن الثقيل قولان، صحح بعض المحققين الثاني **(قوله المنقوص)** سمي بذلك؛ لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها. أو لأنه قد تحذف لامه في نحو قاض ومرتق والحذف نقص. قال الأزهري وفي كلا التعليلين نظر، أما الأول؛ فلأن يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصاً. وأما الثاني؛ فلأنّ نحو فتىً حذفت لامه لأجل التنوين ولا يسمّى منقوصاً أيضاً انتهى. قلت: ولا يخفى جواب هذا النظر على من تذكر ما أسلفناه ونظر **(قوله الاسم)** قيل خرج نحو يرمي وفي **(قوله آخره ياء)** أي: لازمة ليخرج نحو أبيك والكلام في الياء العارضة بسبب إبدال الهمزة نحو المقري كالكلام فيما سبق **(قوله مكسور ما قبلها)** خرج نحو ظبي فالإعراب فيه ظاهر إذ لا ثقل بظهوره للخفة بسكون ما قبلها **(قوله وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الأسماء)** أي: في المشهور، قال الأشموني ومن العَرَب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر:

ولو أنَّ واشٍ في اليمامة داره   وداري بأعلا حضرموت اهتدى ليا

قال المبرد هذا من أحسن الضرورات الشعرية؛ لأنه جمل حالة النصب على حالة الرفع والجر انتهى. وعلى هذا فتقدّر الفتحة على الياء، وكذا تقدّر عليها في المركب

والأفعال، وعلى الواو في الأفعال؛ كقولك: (إن القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ)، قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤].

المزجيّ إذا كان آخر الجزء الأول ياء وأعرب إعراب المتضايفين نحو معدي كرب بلا خلاف، قال في الهمع بقي أن ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هرباً من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء كذا قيل فتدبر ولا تغفل (قوله وعلى الواو) وعدم الظهور في قوله:

وما سوّدتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

لا يقاس عليه (قوله في الأفعال) يفهم منه أنه ليس في الأسماءِ واو يقدّر عليها الإعراب وهو كذلك فليحفظ واعلم أنه بقي مما يقدّر فيه الإعراب أشياء لم يذكرها المصنف ولعله روماً للاختصار، ونحن نذكر بعضاً منها لتحصل الفائدة في الجملة لذوي الأبصار، منها المدغم آخره فيما بعده نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] بإدغام دال داود بجيم جالوت[١]، ويضرب بكر بإدغام باء يضرب بباء بكر، ومنها المسكن آخره وقفاً نحو رأيت زيد بسكون الدال ونحو زيد يضرب[٢] بسكون الباء من يضرب ومنها ما سكن تخفيفاً نحو﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] في قراءة السكون و﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فيها أيضاً، ومنها المحكي بمن نحو من زيداً في جواب رأيت زيداً، والتقدير في هذا كله للتعذر على قول[٣]، وصرّح الرضي بكونه للثقل في المسكن للوقف وتحقيقه يطلب من حواشي الحمصي على شرح الفاكهي، ثم اعلم أيضاً أن المصنف لم يذكر شيئاً مما يقدر فيه الحروف أصلاً ولعلّ ذلك لفرعيته وعدم الاعتناء به ومثاله في الأسماء جاءَ مسلمي فإن الواو مقدّرة وهذه الياء علامة للجمع فقط إذ الرفع يقتضي خصوصية الواو ولم تبق. وكذا على ما قيل كل جمع صحيح أضيف إلى كلمة أولها ساكن فإنه يكون إعرابه تقديرياً في الأحوال كلها نحو جاء صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي

---

(١) ونحو﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ①﴾ [العاديات: ١]. ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ﴾ [الحج: ٢]. منه.

(٢) لم يذكر هذا في كلامهم فتدبر. منه.

(٣) ومن زيد في جواب جاء زيد مختلف فيه. منه.

فَصْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ).

ش- أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد عن الناصب والجازم كان مرفوعاً؛ كقولك: (يقومُ زيد) و: (يقعدُ عمرو)، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له: ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفسُ تجرّده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه؛ نحو: (إن ولن ولم ولَمَّا) امتنع رفعه؛ لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالاً محل الاسم.

القوم وكذا المثنى في الرفع فقط نحو جاء غلاما الرجل؛ وذلك لحذف الحروف دفعاً لالتقاءِ الساكنين، لكن قيل بثبوتها خطاً لمصلحة. ومثاله في الأفعال: لتضربانّ بنون التوكيد الثقيلة، واضربن يا هند بنون النسوة ونون الرفع مقدَّرة فيهما. وبقي أن للمقصور والمنقوص شروطاً وأحكاماً لا يتسع المقام لذكرها فلتطلب مع تحقيق ما ذكرناه من المطولات. فصل **(قوله يرفع المضارع)** أي: لفظاً كيضرب، أو تقديراً كيخشى، أو محلاً كيضربن كما يشعر به[1] ظاهر الإطلاق وعبارة بعضهم تشعر بإرادة الأولين فقط حيث قيد بقوله إذا سلم من النونين. ولعل الأول أولى. وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات وإن كان فيه نوع توقف على معرفة الناصب والجازم **(قوله خالياً)** حال من المضارع وجعله خبراً لكان محذوفة كما يفهمه عبارة البعض لا يخلو عن تكليف، ولعلّه بيان لحاصل المعنى ولم يقل بخلوّه على قياس ما قال في المنصوب والمجزوم؛ ليكون كلامه جارياً على كل المذاهب مع ما فيه من الإيماء إلى ما اختاره هنا، وفي الأوضح من أن رافعه التجرد؛ لأن تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليّة مأخذ الاشتقاق فافهم **(قوله من ناصب أو جازم)** المتبادر من الوصف ما هو المتلبس بالفعل فلا حاجة إلى قول البعض خالياً من ناصب ينصبه أو جازم يجزمه **(قوله كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو)** مثال للمعتل والصحيح، ولا يظهر وجه وجيه لتقديم المعتل سوى أن ذلك عادة الزمان، وبالله تعالى المستعان **(قوله وإنما اختلفوا إلخ)** قيل ليس في هذا الاختلاف كثير نفع **(قوله حلوله محل الاسم)** أي: من حيث هو اسم سواء كان مرفوعاً أو لا،

---

(١) وقيل: أن المصنف لم يقيد اكتفاء بما سلَفَ فافهم. منه.

وأصحّ الأقوال: الأول: وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوعٌ لتجرّده من الناصب والجازم.

ويُفسِدُ قولَ الكسائي أنَّ جزءَ الشيء لا يعمل فيه، وقولَ ثعلب أنَّ المضارعةَ إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على هذين المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به.

ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو: (هلّا تقوم)؛ لأنّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض.

وَيُنْصَبُ بِلَنْ نَحْوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه: ٩١].

ش- لَمَّا انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع؛ ثَنَّيتُ بالكلام على الحالة التي ينصبُ فيها، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروفٍ أربعة وهي: (لَنْ) و(كَيْ) و(إِذَنْ) و(أَنْ)، وبدأ بالكلام على (لن)؛ لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقي، وختم بالكلام على (أن) لطول الكلام عليها.

وارتفع؛ لأنه صار حينئذ كالاسم فأعطي أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع **(قوله وأصح الأقوال الأول)** ويؤيده الدوران إذ حيثما وجد وجد وحيثما انتفى انتفى، ولا يرد عليه أن التجرد عدميّ والرفع وجودي فلا يكون منقدحاً منه؛ لأن الشيء ما لم يُوجَدْ هو نفسه لا يُوجِدُ غيره ضرورة؛ لأنا لا نسلم أنه عدميّ إذ هو الاتيان بالمضارع على أول أحواله، أو نقول أنه علامة ولا مانع من كونها عدميّة **(قوله ثم يلزم على المذهبين إلخ)** قد يقال بمنع اللزوم بناءً على قوة عامل النصب والجزم بالنسبة إلى هذا العامل **(قوله ويرد قول البصريين ارتفاعه إلخ)** أجيب بأن الارتفاع استقر قبل دخول نحو هلّا فلا يزول إلّا بعامل يقتضي نصباً أو جزماً. والرفع في نحو يقوم الزيدان بناءً على أنه من مظانٌ صحة وقوع الاسم، فإن قلت هلّا كان الماضي كذلك؛ لأنه أيضاً حال محل الاسم. قلت: هو مبني الأصل فلا يؤثر فيه هذا فافهم **(قوله ملازمة للنصب)** أي: في المشهور وإلا فقد ورد إهمالها حملاً على لا وكذا الجزم بها كما قاله في المغنى ومثل له بقوله. لن يحلُ للعينين بعدك منظر. وقوله:

لن يخب الآن من رجائك مَنْ   حرّك دون بابك الحلقه

و(لن): حرف يفيدُ النفي والاستقبال بالاتفاق، ولا تقتضي تأبيداً، خلافاً للزمخشري في «أنموذجه»، ولا تأكيداً، خلافاً له في «كشافه»، بل قولك: (لن أقومَ) محتمل لأن تريد بذاك أنك لا تقوم أبداً، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: (لا أقوم) في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع (لن) للدُّعاء، ....

ثم قال: والأول محتمل للأجزاء بالفتحة عن الألف للضرورة (**قوله يفيد النفي**) قيل أي: الانتفاء إذ النفي على ما هو الظاهر فعل النافي وهو قائم به (**قوله ولا تقتضي تأبيداً**) بل هي لمطلق النفي واستدل بأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٦] ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البَقَرَة: ٩٥] تكراراً والأصل عدمه، وردّ بأن ذلك عند إطلاق منفيها وخلوّ المقام عن التقييدات، وبأن أبداً تصريح بما يفهم بالتضمن دفعاً لتوهم النفي المجرّد بناءً على استبعاد تمنى الموت منهم على جهة التأبيد وليس بتكرار لا لفظاً وهو ظاهر ولا بالمرادف؛ لأن الاسم لا يرادف الحرف؛ ولأن التأبيد نفس معنى أبداً وجزء معنى لن قاله الشمني (**قوله خلافاً للزمخشري**) قيل حمله على ذلك اعتقاده امتناع رؤيته تعالى في الآخرة فيتأتى له الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعرَاف: ١٤٣]. وفيه أن الاعتقاد لا دخل له في الأوضاع اللغوية، بل لعل الداعي له نقله ذلك عن العرب واستفادته من ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحَج: ٧٣] ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحَج: ٤٧]. وأنت خبير بأن النقل إذا خالف الأوثق لا يعبأ به وإن استفادة التأبيد من الآيتين من خارج إذ الخلق مستحيل على غيره تعالى، وخلف الوعد ممتنع منه عزّ وجلّ وشاهد هذا بقاء التأبيد لو أُتِيَ بلا بَدَلها. وأيد بعضهم ما ذهب إليه الزمخشري بأن لن يفعل نقيض سيفعل وهي مطلقة ونقيضها دائمة فلابد في لن يفعل من ملاحظة التأبيد، وهو في حيز المنع؛ لأن نقيض سيفعل لن يفعل أبداً لا لن يفعل بدون تقييد فلابد لنفي هذا من دليل ودونه خرط القتاد على أن للبحث فيما ذكروه بعد مجالاً واسعاً كما لا يخفى على من له تدرب بعلم الميزان (**قوله في أنموذجه**) أي: في بعض نسخه (**قوله ولا تقع لن للدعاء**) هذا مذهب بعضهم، قال في المغني: وتأتي للدعاء كما تأتي لا كذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله:

خلافاً لابن السرّاج، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ۝١٧﴾ [القصص: ١٧] مدعياً أن معناه: فاجعلني لا أكون؛ لإمكانِ حَمْلِها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى أنه لا يظاهر مجرماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعمها عليه، ولا هي مركبة من (لا أن)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل؛ ......

لـن تـزالـوا كـذا لـكـم ثـم لازلـت خـالـداً لـكـم خـلـود الـجـبـال

وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧] الآية، فليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب نحو يا رب لا عذبت فلاناً ونحو لا عذب الله عمرواً انتهى. قال الدماميني: وقد يقال: لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا خبراً لا دعاءً ولا يعينه كون المعطوف بثم دعاء بناءً على عطف الإنشاء على الإخبار، قال الشمني: وأقول: إن لم يعينه كون المعطوف عليه دعاء عيّنه كون لا تزالوا لو كان خبراً لكان لنفي الاستقبال ولا معنى له، واعترضه الحمصي قائلاً معناه الإخبار ببنائهم على هذه الحال التي هم عليها الآن بناءً على ما عرفه من القرائن المقتضية للبقاءِ عادة أي: أنتم لا تزول عنكم في المستقبل هذه الحالة الموجودة، بل تستمر معكم في المستقبل وهذا معنى صحيح انتهى. وأنا أقول: هذا تكليف واحتمال بعيد على ما ذكر في شرح جمع الجوامع وهو لا يبطل الحجية، لاسيما والمسألة ظنية، وليست شعري ما الداعي لتأويل ما ظاهره الدعاءُ والقياس لا يأباه كما لا يخفى ذلك على كل فاضل أوّاه (قوله مدعياً أن معناه إلخ) لعلّ سبب ذلك ما مرّ آنفاً في كلام المغني (قوله ولا هي مركبة من لا أنْ) قال الجامي: فقصر كأَيْشْ في أي: شيء (قوله خلافاً للخليل) أي: والكسائي، قال في المغني بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب خلافاً للأخفش الصغير وامتناع زيداً يعجبني أن اضرب خلافاً للفراء؛ ولأن الموصول وصلته مفرد ولن أفعل كلام تام وقول المبرد أنه مبتدأ حذف خبره أي: لا فعلي واقع مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد لأكرمتك، وبأن الكلام تام بدون المقدّر، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك فإن الاستقراء يشهد بذلك انتهى. وهو كلام حق، وردّ

ولا أصلها (لا)، فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفراء.

وبـ (كَيْ) الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣].

ش- الناصب الثاني (كي) وإنما تكون ناصبةً إذا كانت مصدرية بمنزلة (أنْ)، وإنما تكون كذلك؛ إذا دخلت عليها اللام لفظاً؛ كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾

صدق، والقول بأن الأول لا ينتهض دليلاً لجواز تجدد وضع بالتركيب بعيدٌ، ويبعده الإعلال المذكور مع قول المبرد إنّ أنْ وما بعدها مبتدأ حذف خبره إذ يقتضي هذا أنه لم يعرض بالتركيب وضع مستأنف وكذا القول بأن قوله لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره فالصواب إسقاطه في الردّ ليسعى بشيء؛ لأن الرد بالمجموع كما يشير إليه كلمة مع وأي ضرر فيه حينئذ كما لا يخفى (قوله ولا أصلها لا إلخ) قال في المغني؛ لأن المعروف هو إبدال النون ألفاً نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] انتهى. والقول بالحمل يبعده أصالة عدم التغيير مع أن التغير لا دليل عليه (قوله والصحيح هي حرف برأسه) كذا في بعض النسخ، وفي البعض إسقاطه، وهذا مذهب سيبويه، ويؤيده أن الأصل البساطة ولا دليل على غيرها، بل قد يستدل عليها بجواز تقديم معمول معمولها نحو: زيداً لن أضرب، والظاهر عدم تغير حكمها بالتركيب فافهم (قوله بكي المصدرية) أي: التي تسبك بمصدر مدخولها. واحترز بذلك عن المقتطعة من كيف كما في قوله كي تجنحون إلى سلم[1]. وعن الجارة كما سيتضح لك (قوله الناصب الثاني كي) هذا عند غير الأخفش وهو الصحيح قال في المغني: وعن الأخفش أن كي جارة دائماً، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة ويرده نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله[2]:

ولا للــــمــــا بــــهــــم أبــــداً دواء

ردّ بأنّ الفصيح لا يخرّج على الشاذ انتهى (قوله إذا دخلت عليه اللام) لأنها حينئذ يمتنع كونها حرف جرّ لما يلزم عليه من دخول حرف الجرّ على مثله وهو ممتنع في

---

(١) تمامه. وما نثرت. قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم. منه.

(٢) فلا والله لا يلفي لما بي. منه.

[الحديد: ٢٣]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أو تقديراً؛ نحو: (جِئْتُكَ كي تكرمَني) إذا قدرتَ أن الأصل (لِكَي) وأنك حذفت اللام استغناء عنها بِنِيَّتِها، فإن لم تقدّر اللام؛ كانت (كي) حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت (أن) مضمرة بعدها إضماراً لازماً.

الفصيح (قوله فإن لم تقدّر اللام كانت حرف جرّ) أي: في المشهور وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ويرده قولهم: كيمه كما يقولون لمه. وقول حاتم: وأوقدت ناري كي لتبصر ضوءها[1]؛ لأن لام الجرّ لا تفصل بين الفعل وناصبه. وأجابوا عن الثاني بأنه ضرورة، وعن الأوّل بأن كي ناصبة والفعل محذوف بعدها مثل ما قيل في الحديث: «فيذهب كيما فيعود ظهره طِبْقاً واحداً» من أن المراد كيما يسجد. ولا يخفى أنه قياس على غريب على أن في كلامهم إخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجرّ (قوله وكانت أن مضمرة بعدها إضماراً واجباً) أي: فلا تظهر إلا في الضرورة كما في المغني وجعل ابن مالك في التسهيل إظهار أن بعدها قليلاً ومن الإظهار قوله:

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحاً   لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والمحفوظ الإظهار بعد المقرونة بما ولم يسمع في غيرها هذا وتلخص مما ذكره أن لكي حالتين: وجوب كونها ناصبة، ووجوب كونها جارة وذلك ظاهر، لكن بقي لها حالة ثالثة وهي جواز الأمرين، وذلك فيما إذا تقدمت عليها اللام وتأخرت عنها أن كقوله: أردت لكيما أن تطير بقربتي[2]. فإن قدرتها جارة كانت توكيداً للام، وإن قدرتها ناصبة كانت إن توكيداً لها. وعند الضرورات تباح المحظورات، لكن الأوّل أولى؛ لأن توكيد حرف الجرّ بمثله أسهل من توكيد حرف مصدري بمثله؛ ولأنّ أن أمّ الباب فلا ينبغي أن تكون تأكيداً؛ ولأن الفعل والٍ لها فهي أحق بالعمل به. وكذا يجوز الأمران إذا لم يظهر شيء قبلها ولا بعدها، لكن الأولى هنا أن تكون ناصبة بتقدير اللام؛ لأنه الكثير. (قوله

---

(١) تمامه وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله. منه.

(٢) تمامه. فتتركها شنا ببيداء بلقع. منه.

وَبِإِذَنْ مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ نَحْوُ: (إذاً أُكْرِمَكَ) و:

إذاً وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبِ

ش- الناصب الثالث (إذن)، وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه، وقال الشَّلَوْبِيْنِيُّ: هي كذلك في كل موضع، وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحض للجواب؛ بدليل أنه يقال: (أحبك)؛ فتقول: (إذان أظنك صادقاً)؛ إذ لا مجازاة بها هنا.

الناصب الثالث إذن) هذا عند غير الخليل، أما عنده فالناصب أن مضمرة بعدها مطلقاً كما حكاه عنه الفارسي وغيره، وعليه فالحاصل من الانسباك فاعل لمحذوف أي: وقع إكرامك مثلاً، قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كأنْ إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله، وأما قولهم في الشرط: أن زيداً تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر انتهى. وكان الرضي راضي بمذهب الخليل **(قوله إذن)** قيل[1]: أصلها إذ إن نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت، وقيل: إنها بسيطة وهو الأصح، واختلف في رسمها فقيل بالألف مطلقاً، وقيل: بالنون مطلقاً، وقيل: إن عملت فبالألف، وإلا فبالنون جبراً لها ولعله الأولى في غير المصحف، أما فيه فبالألف مطلقاً للاتباع **(قوله وهي حرف جزاء وجواب)** أي: معناها الجواب والجزاء وذلك باعتبار مضمون الكلام الذي بعدها وما ذكره من الحرفية هو الصحيح وهو مذهب الجمهور. وقال بعض باسميتها وأن الأصل في إذن أكرمك، إذا جئتني أكرمك بالرفع فحذفت الجملة المضافة إليها وعوض التنوين ولا يخفى أنه تكلف **(قوله وقال الفارسي في الأكثر)** وهو أبعد عن التكلف **(قوله إذ لا مجازاة بها)** أي: بمدخولها إذ يشترط في الجزاء الاستقبال أو المضي ولا دخل للحال فيه على ما قاله الرضي. وقال ابن الملا في حواشيه على المغني: وإنما لم تكمن هنا مجازاة؛ لأن ظن

(١) ونسب إلى الخليل. منه.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعةً في صدر الكلام؛ فلو قلت: (زيد إذن)، قلت: (أكرمُه) بالرفع.

الصدق لا يصح أن يكون جزاءً للمحبة؛ لأن المجازاة إنما تكون بفعل اختياري على مثله والظن والحب غير اختياريين أما الحب فظاهر، وأما الظن فبتقدير حصوله عقيب صحيح النظر فهو اضطراري[1] إذ لا يمكن دفعه كالعلم الحاصل عقيبه من غير فرق، والقول بأن الحب اختياري والظنّ مكتسب فبالنظر في الأول إلى أسبابه، وفي الثاني إلى طريقه، نعم إيراد أحدهما يمكن أن يكون جزاء لا يرد الآخر لكن جزائيته ليست بحسب ألا يراد كما لا يخفى انتهى وكلام الرضيّ أوفق بمذاق أهل هذا الفن **(قوله وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط)** أي: غالباً وسمع إلغائها مع تلك الشروط إلّا أنه نادر لا يقاس علَيْه. قيل: وكان القياس إلغائها لعدم اختصاصها لكن اعملوها حملاً على ظنّ؛ لأنها مثلها في جواز تقدّمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها انتهى. قال المصنف في بعض تعاليقه: ودعوى عدم الاختصاص ممنوعة فيما نحن فيه. ولعلّ منشأ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠] والفرق مثل الشمس ظاهر **(قوله في صدر الكلام)** ظاهره وجوب الإهمال في نحو يا زيد إذن أكرمك ونحو زيداً إذن أكرم، لكن لا يبعد في هذا جواز الأعمال والإهمال بناء على أنها مصدرة نية؛ لأن المفعول في نيّة التأخير غير مصدّرة ظاهراً لتقدّم المفعول عَلَيْها لفظاً فتُعْمَل الجهتان كما قالوا في المسبوقة بعاطف كالواو والفاء أنها مصدّرة نظراً لوقوعها صدر جملة وغير مصدّرة نظراً إلى كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب العطف[2] **(قوله قلت: أكرمه بالرفع)** لضعفها عن العمل بسبب وقوعها حشواً وما وَرَد من النصب في قوله: إني إذن أهلِكَ، ضرورة أو خبر أن محذوف

---

(١) والمذاهب في حصول العلم عقيب النظر أربعة عادي عند الأشعري وبالإعداد عند الفلاسفة وبالتوليد عند المعتزلة وواجب لازم عند الإمام. والبحث في ذلك ليس من وضيفة هذا الفن ومحله كتب الكلام. منه.

(٢) والإهمال أرجح قال وأن تجيء بحرف عطف أولاً، فأحسن الوجهين أن لا تعملا. منه.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً؛ فلو حدثك شخصٌ بحديثٍ فقلت: (إذن تصدقُ) رفعتَ؛ لأن المراد به الحال.

الثالث: أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم، نحو: (إذن أكرمَك)، و (إذن والله أكرِمَكَ)، قال الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُم بِحَربٍ يُشِيبُ الطِّفلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ولو قلت: (إذن يا زيد) قلت: (أكرمُكَ) بالرفع، وكذا إذا قلت: (إذن في الدار أكرمك) و (إذن يوم الجمعة أكرِمُكَ) كل ذلك بالرفع.

وَبِـ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ ظَاهِرَةً نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢] مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ؛ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ؛ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ نَحْوُ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وَبَعْدَ اللَّامِ نَحْوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ، وَنَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] فَتُضْمَرُ لَا غَيْرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ (حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وَبَعْدَ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعبَ أَوْ أُدرِكَ المُنَى

تقديره لا أستطيع وما بعده ابتداء **(قوله مستقبلاً)** الظاهر استقباليته بالنسبة إلى زمن التكلم، فيجب الرفع في المستقبل بالنظر إلى ما قبلها كما إذا قال شخص: جاءني زيد أمس فقلت: إذن أكرمه، وكان الإكرام والمجيء قد مضيا إلّا أنّ الإكرام وقع عقيبه، ولم يصرح بذلك فيما رأيت فليُتتبع وليحرر **(قوله غير القسم)** قيل: أي: بشرط أن يكون محذوف

أَو الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَّا) نَحْوُ:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، و﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، و﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: ٨١]، و(لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ).

ش- الناصب الرابع: (أن) وهي أم الباب، وإنما أُخِّرَتْ في الذكر لما قدمناه، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب؛ فلا تعمل إلا ظاهرة، مثال إعمالها ظاهرة؛ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

الجواب. واغتفر الفصل به؛ لأنه لتأكيد الكلام فكأنه غير أجنبيّ. وتخصيص الجواز بالقسم مذهب بعضهم وروي جواز الفصل بالجملة الدعائية نحو: إذاً يغفر الله لك تدخلَ الجنة. وبلا النافية نحو: إذاً لا أهينك. وبالمفعول[1] نحو: إذا زيداً أكرم. وبالنداء والظرف والجار والمجرور كما مثل المصنف فافهم (قوله الناصب الرابع أَنْ) وقد ترد جازمة نحو قوله:

إذا ما غدوة قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتِنا الصيد نحطب

بحذف ياء يأتنا، ومهملة نحو قوله:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

بإثبات الرفع في تقرآن قاله بعضهم وهو قليل جداً (قوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]) أي: في أن يغفر لي فإن وما بعدها في تأويل مصدر، إمّا منصوب بالفعل

---

(١) رجح الكسائي الإعمال وهشام الإهمال. منه.

وقيَّدتُ (أن) بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة؛ فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمفسرة هي: المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو: (كتبت إليه أن يفعلُ كذا) إذا أردت به معنى (أي).

على معنى ذلك الحرف نحو[1]: كما عَسَل الطريق الثعلب، أو مجرور بالحرف المحذوف نحو[2]: أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابع. أي: إلى كليب، والخلاف في ذلك مشهور، هذا والمثال الثاني خالٍ من ذلك فلعله هذا مثّل بمثالين **(قوله احترازاً من أنْ المفسّرة والزائدة)** لم يذكر أن الاسمية أيضاً كما في قول بعض العرب أنْ فعِلَتُ؛ فإنَّ أن فيه اسم مبني على السكون محله الرفع على الابتداء والجملة بعده خبره لقلتها بالنسبة إليهما، وأما التي في نحو أنتَ وأنتِ فهي وإن كانت اسماً أيضاً لكن لملازمتها للعلامة الدالة على المراد بعيدة عن الالتباس بالمصدرية فليس في التثنية عليها كثير نفع **(قوله هي المسبوقة بجملةٍ)** يشير إلى اشتراط تقدّم الجملة وعدم جواز تأخرها وهو كذلك على ما يقتضيه التفسير واحترز بقيد الجملة عن المسبوقة بمفرد كالتي في قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فإنها مخففة من الثقيلة **(قوله فيها معنى القول دون حروفه)** اشترط ذلك؛ لأن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير؛ لأن الجملة تقع مفعولاً له قاله الغنيمي، وهذا هو المشهور، وفي شرح الجمل أنها تكون مفسّرة بعد صريح القول، وهو غريب جداً، ثم أن بعضهم زاد في التعريف المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار واحترز بالأول عن نحو: عندي عسجد أن ذهب؛ فإنه لا يصح إتيان أن بل يتعين إتيان أي. وبالثاني عن نحو: كتبت إليه بأنْ يفعل أو أن يفعل إذا قدّرت الباء؛ فإنها حينئذ مصدرية لا مفسّرة، وهذا الأخير لا يخلو عن حسن، وكان في قوله: إذا أردت به معنى أي: نوع إشارة إليه **(قوله إذا أردت به معنى أي)** يعني: في مطلق التفسير، وإلّا فأي لتفسير مدلول ما قبلها، وأنْ ليست كذلك لظهور أنّ

---

(١) أوله: لدن بهز الرمح يعسل كفه. فيه. منه.

(٢) إذا قيل: أي الناس شرّ قبيلة. منه.

والزائدة هي: الواقعة بين القسم و(لو)؛ نحو: (أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمته). واشترطتُ أن لا تسبق المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ولا بِظَنٍّ في أحد الوجهين؛ احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

والحاصل: أن لـ (أن) المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات:

إحداها: أن يتقدم عليها ما يدل على العلم؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير. ويجب فيما بعدها أمران؛ أحدهما: رفعه، والثاني: فصله منها بحرف من حروف أربعة؛ وهي: حرف التنفيس، وحروف النفي، و (قد)، و (لو)؛ فالأول نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: ٢٠]. والثاني نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

معنى الكتابة ليس هو الفعل لكن في ذلك إيضاح لإبهام فيما قبلها تأمل **(قوله والزائدة هي الواقعة إلخ)** هذا من جملة مظانّ وقوعها، ولعله أشهرها وإلا فقد تزاد بعد لما التوقيتية نحو: لما أن جاءَ البشير، وتزاد أيضاً بين الكاف ومجروره نحو: كأن ظبيةٍ، في رواية جرّ ظبية **(قوله بين القسم)** أي: فعل القسم مذكوراً كما مثل ومتروكاً كما في قوله: أما والله أنْ لَو كنت حَرّاً[1] إذ المراد أقسم والله أن لو إلى آخره، ثم الحكم بالزيادة هنا هو قول الجمهور. وعن ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب، ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الروابط ليست كذلك قاله في المغني، وهل الجواب المذكور للقسم أو للو الذي صرّح به المغاربَة وغيرهم أنه للسابق منهما، ولا فرق بين الشرط الامتناعي وغيره خلافاً لابن مالك في أحد قوليه؛ فإنه اضطرب كلامه فيه، فظاهر ما قاله في التسهيل في باب القسم أن الجواب للو ولو مع جوابها جواب القسم، وفي باب الجوازم أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو، قاله الدماميني **(قوله بعلم مطلقاً)** أي: بلفظه أو بمعناه منفياً أو مثبتاً لكن بشرط أن لا يؤوّل بغيره فإن أُوّل كانت أن مصدرية نحو ما علمت إلا أن تقوم، قال سيبويه: لأنه جارٍ مجرى الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم **(قوله فصله منها إلخ)** وذلك ليحصل الفرق بين المخففة والمصدرية؛ لأنها لا يفصل بينها وبين

---

(١) تمامه. وما بالحرّ أنت ولا العتيق. منه.

والثالث نحو: (علمت أن قد يقوم زيد). والرابع نحو: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]؛ وذلك لأن قبله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الرعد: ٣١]، ومعناه ـ فيما قاله المفسرون ـ: أفلم يعلم، وهي لغة النَّخَع وهَوَازِن، قال سُحَيْم:

أقولُ لهم بالشِّعبِ إذْ يأسِرُونَنِي ألَمْ تَيْأسُوا أنِّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ

أي: ألم تعلموا، ويؤيده قراءة ابن عباس: (أفلم يتبين)، وعن الفرّاء: إنكار كون (ييأس) بمعنى (يعلم)، وهو ضعيف.

الثانية: أن يتقدم عليها ظنٌّ؛ فيجوز أنْ تكون مخففة من الثقيلة؛ فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة؛ وهو الأرجح في القياس، والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢]، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فقرئ بالوجهين.

الثالثة: أن لا يسبقها عِلْمٌ ولا ظنٌّ؛ فيتعيّن كونها ناصبة؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء: ٨٢].

وأمّا إعمالها مضمرة فعلى ضربين؛ لأن إضمارها إمّا جائز أو واجب.

الفعل كذا قيل، وسيأتي لهذا تتمة تحقيق إن شاء الله تعالى **(قوله النخع وهوازن)** قبيلتان **(قوله ظن)** أي: ما يدل على الظن ولو بلفظ العلم **(قوله فيجوز أن تكون مخففة)** إجراء للظن مجرى العلم بأن يحمل على الظن الغالب القريب من العلم ولو ادعاء **(قوله فيجوز أن تكون ناصبة)** بشرط أن لا يكون هناك فاصل غير لا فإن كان نحو: ظننت أن سيكون، تعين كونها مخففة **(قوله وهو الراجح إلخ)** قيل: لعل سبب الإجماع في هذه الآية، والاختلاف في الأخرى، زيادة التكلف في الأولى دونها؛ إذ ليس فيها ارتكاب تقدير كما لا يخفى **(قوله فيتعين كونها ناصبة)** هذا إذ كان السابق مما ينافي المخففة كالرجاء والشك والطمع، أما غير المنافي فلا يمتنع فيه التخفيف صرّح بذلك النجم سعيد وأبو حيان **(قوله**

فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعدَ عاطف مسبُوق باسم خالص من التقدير بالفعل؛ كقوله تـعـالـى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] على قراءة من قرأ من السبعة بنصب ﴿يُرْسِلُ﴾ [الرحمن: ٣٥]، وذلك بإضمار (أن)، والتقدير: أو أن يرسل، و (أن) والفعل معطوفان على ﴿وَحْيًا﴾

في مسائل) قيل المراد بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنه لم يذكر إلا مسألتين حيث قال: أحدها: أن تقع بعد عاطف إلخ، والثاني: أن تقع بعد لام الجرّ إلى آخره انتهى. ويمكن أن يكون المراد به ما هو المشهور، والمسألة الثالثة هي قوله وكذا بعد كي؛ لكنه غير الأسلوب لنكتة سنذكرها إن شاء الله تعالى (قوله بعد عاطف) أراد به الواو وَأَوْ والفاء وثمّ إذ لم يسمع النصب بعد غيرها بل قال أبو حيان أنه لا يجوز (قوله باسم) أخرج المسبوق بفعل نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] فإن النصب بالعطف لا بأن مضمرة جوازاً نص عليه بعضهم (قوله خالص من التقدير بالفعل إلخ) احترز به عن غير الخالص كاسم الفاعل في نحو الطائر[1] فيغضب زيد الذباب؛ فإنه يجوز حينئذ في الفعل النصب بأن إذا لاحظت في اسم الفاعل جهة الاسمية الخالصة والرفع بالعطف عليه إذا لاحظت فيه جهة معنى الفعل قاله الرضي. وزعم بعضهم أنه لا ينصب الفعل حينئذ، ثم المراد بالاسم الخالص أعمّ من أن يكون مصدراً كما مثل أو اسم ذات نحو قوله:

ولـــولا رجـــال مـــن أزام أعـــزّة ... وآل سـبـيـع أو أسـوئـك عـلـقـمـا

فإن أسوئك منصوب بأن مضمرة بعد العاطف المسبوق باسم ذاتٍ خالص من التقدير بالفعل وهو رجال لكن يشترط فيه أن يكون صريحاً احترازاً من الاسم المتصيد من الكلام السابق نحو: ما تأتينا فتحدثنا، أي: ما يكون منك إتيان فتحديث، فإن الإضمار هنا على ما قيل واجب لا جائز (قوله في قراءة من قراء من السبعة بالنصب) احتراز عمن قراء

---

(١) إعرابه الطائر مبتدأ والذباب خبره وفيغضب معطوف على طائر والفاء مغنية عن الضمير وزيد فاعل. منه.

[الشورى: ٥١]؛ أي وحياً أو إرسالاً، و (وحياً) ليس في تقدير الفعل، ولو ظهرت (أن) في الكلام؛ لجاز، وكذا قول الشاعر:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره: ولبس عباءة وأن تقر عيني.

الثانية: أن تقع بعد لام الجرّ، سواء كانت للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١-٢]، أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا

بالرفع فقد ذكر أنه مستأنف حينئذ (**قوله أي: وحياً أو إرسالاً**) هما حالان من الاسم الكريم وكذا الجار والمجرور لكن بتأويلهما بموحياً ومرسلاً ويحتمل على بعد النصب بنزع الخافض. وقيل: غير ذلك (**قوله تقديره للبس إلخ**) هذا تحريف، والصواب وليس بالواو لا باللام كما نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد (**قوله تقديره: للبس عباءة وَأَنْ تقرَّ عَيني**) هذا على تقدير النصب وبعضهم أجاز الرفع بعطف الفعل على المبتدأ قبله بتنزيله منزلة المصدر كما في: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وجعل الرفع على الاستئناف يدفعه فساد المعنى؛ إذ المقصود الإخبار بأحب عن المجموع لا عن لبس فقط كما لا يخفى ومع هذا النصب أولى فافهم (**قوله بعد لام الجرّ**) هذا عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة، وذهب بعض[١] النحويين إلى أن النصب بكي مضمرة والمذهب الأوّل أولى. قيل؛ لأن اللام قد عملت في الأسماءِ الجرّ فلا تعمل في الأفعال النصب؛ ولأن كي لا يطّرد إضمارها بخلاف[٢] أن (**قوله سواء كانت للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾** [النحل: ٤٤]) فإن قلت: هذا مخالف لما شاع من مذهب الإمام الأشعري من أن أفعال الله تعالى لا تعلل. قلت: أجيب بأن المراد التعليل نظراً للظاهر المتبادر وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك (**قوله وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾** [الفتح:

---

(١) ابن كيسان والسيرافي. منه.

(٢) ومعلوم أن المطرد أولى من غيره. منه.

وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، واللام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون قرة عين لهم؛ فكانت عاقبته أن صار عدوّاً، أو زائدة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ (أن) مضمرة، ولو أظهرت في الكلام لجاز، وكذا بعد (كي) الجارَّة؛ ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بـ(لا) وجب إظهار (أن)بعد اللام سواء كانت (لا) نافية كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أو زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلم أهل الكتاب.

ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماضٍ منفي وجب إضمار (أن)، سواءً كان المُضِيُّ في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:

(الآية) قيل: إن غفران الذنب ليس علة للفتح. وأجيب بأن العلة اجتماع المعطوفات لا أحدها (قوله واللام هنا ليست للتعليل) لا يبعد دعوى التعليل مجازاً[1]؛ لأن الكون عدوّاً لما كان ناشئاً من الالتقاط فكأنه التقط لذلك بل قال فافهم، فهذا أولى من دعوى الاشتراك (قوله فكانت عاقبته) أي: الالتقاط المفهوم من التقطوه (قوله أو زائدة) الأولى أو صلة تفادياً من إطلاق الزائد في كلامه تعالى، وحيث عبر به كان الأولى أن لا يمثل بالآية (قوله كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] الآية) كانت اللام هنا صلة؛ لأن الفعل مما يتعدى بنفسه (قوله وكذا بعد كي) قال كذا إشارة إلى أنه غير معتنٍ به؛ لأنه قدّم أنّ إضمار أنْ بعد كي إضمار لازم كما هو مذهب البصريين وكون التشبيه في مطلق الإضمار يأباه الذهن السليم تدبر (قوله وَجب إظهار أن بعد اللام) دفعاً للثقل الحاصل من توالي اللامين (قوله مسبوقة بكون) أي: ناقص كما هو المتبادر، واحترز بذلك عن المسبوقة بفعل منفي غيره نحو ما جئتني تكرمني فإن اللام هناك لام كي لا لام الجحود خلافاً لبعضهم، وهل الفعل الناقص ابن أخوات كان كذلك أو لا قولان؛ أصحهما الثاني

---

(١) وهو مذهب البصريين. منه.

٣٣]، أو في المعنى فقط؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وتسمى هذه اللّام: (لام الجحود).

وتلخص أن لـ (أن) بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإضمار؛ وذلك بعد لام الجحود. ووجوب الإظهار؛ وذلك إذا اقترن الفعل بـ (لا). وجواز الوجهين؛ وذلك فيما بقي؛ قال تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر: ١٢].

ولَمَّا ذكرتُ أنها تضمر وجوباً بعد لام الجحود استطردتُ في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار (أن) وهي أربع:

إحداها: بعد (حتى) واعلم أن للفعل بعد (حتى) حالتين: النصب، والرفع.

على ما قيل؛ لأن ذلك غير مسموع **(قوله منفي)** أي: بما أو لم أو أن على قول استظهر في المغني خلافه، ويشترط في هذا الفعل أن لا يقيد بالظرف وأن لا ينتقض النفي بإلّا وأن يكون فاعله وفاعل المقرون باللام واحداً، فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمرواً ولا ما كان زيد إلّا ليضرب عمرواً ولا ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي **(قوله وجب إضمار أن)** لأن الكلام حينئذ نفي سيفعل وليس هناك أن مطلقاً فأرادوا المطابقة بينهما، فجعلوا اللام كحرف تنفيذ فكما لا يجمع بين أن و الحرف كذلك لا يجمع بين أن واللام، وهذا هو المشهور، ومنهم من ينصب باللام ولا يقدّر ومن ينصب بأنْ ويجوّز إظهارها مع اللام. ومن ينصب[1] بها ويظهرها دون اللام، والمعوّل على الأوّل **(قوله وتسمى هذه اللام لام الجحود)** الجحود في اللغة إنكار ما يعرف لا مطلق الإنكار ولعلهم أرادوا به المطلق، ومع هذا الأولى أن يقال لام النفي أو لام الإنكار، ثم اعلم أنهم اختلفوا في تعلق هذه اللام وعدم تعلقها فالبصريون على الأوّل مستدلين بأنه قد

---

(١) استدل بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] ولا حجة فيه؛ لأن أن وما بعدها في تأويل مصدر خبر كان فافهم. منه.

فأمَّا النصب: فبشرط كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، سواءً كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبلاً بالنسبة إلى الأمرين جميعاً.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأن قول الرسول؛ وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار؛ إلّا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم.

صرّح بالمتعلق في قوله: سموت ولم تكن أهلاً لتسمو. والكوفيون على الثاني؛ فإنهم زعموا أنها هي الناصبة مستدلين بقوله:

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن ... مقالتها ما دمت حياً لأسمعا

إذ لو كانت أن هي الناصبة لزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع، وفي كل من الدليلين نظر. أما الأوّل فلاحتمال الضرورة أو الشذوذ. وأما الثاني: فلمعارضته بمجيء ذلك في صريح أن في قوله: كان جزائي بالعصا أن أجلدا. وبأن اللام قد عملت في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وربما يجاب بأن الجار يتوسع فيه وبأن القاعدة أغلبية لكن مع هذا الشايع على ألسنة المعربين هو الأول ومزيد التحقيق يطلب من محله (**قوله فبشرط كون الفعل مستقبلاً**) فإن كان حالاً وجب الرفع، قيل: سبب الاشتراط أن نصبه بإضمار أن وهي تخلص الفعل للاستقبال وهذا بظاهره يقتضي أن يكون الفعل مستقبلاً في كل ما ينصب بعده بإضمار أنْ ولعل في حتى خصوصية اقتضت ذلك فتدبر (**قوله مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم**) فحينئذ يجب النصب (**قوله أو لا**) أي: أو لا يكون مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم بل يكون مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها فقط فحينئذ يجوز الأمران الرفع والنصب قاله الدماميني (**قوله مستقبل بالنسبة إلى الأمرين**) وهما زمان ما قبله أعني: زمان الثبات على العكوف وزمان التكلم، أعني: زمانَ غيبة موسى عليه السلام وذهابه إلى الميقات، واستقبال الرجوع بالنسبة إليهما ظاهر (**قوله وزلزلوا**) أي: أزعجوا من الشدائد (**قوله حتى يقول**) بالنصب وقراءة الرفع محمولة على الاستئناف اللفظي وإن كان المعنى على الحالية كذا قيل (**قوله إلى زمن الإخبار**) الذي هو هنا زمن

ولـ (حتى) التي ينتصب الفعل بعدها معنيان: فتارةً تكون بمعنى (كي)، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها؛ نحو: (أسلمْ حتى تدخلَ الجنة). وتارة تكون بمعنى (إلى)، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١]، وكقولك: (لأسيرن حتى تطلعَ الشمس).

وقد تصلح للمعنيين معاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحُجرات: ٩] يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو: إلى أن تفيءَ.

التكلم نظراً إلى الظاهر فافهم (قوله معنيان) أي: على المشهور، وزاد بعضهم ثالثاً وهو كونها بمعنى إلاّ، ومثل له بقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

قيل: يمكن جعلها بمعنى إلى أي: انتفى كون إعطائك سماحة إلى وقت جودك، مع قلة ما في يدك، وكذا يمكن جعلها بمعنى كي أي: احكم بانتفاء السماحة إذ ذاك، كي تجود وقليل ما تحويه يداك، ولا يخفى ما في هذا التوجيهين، على وجيهٍ ذي عينين. ونقص بعضهم واحداً[١] وهو كونها بمعنى كي واقتصر على المعنى الثاني، وقد صار بذلك عاينا[٢] بتكلفات لا تجد لها عاينا[٣] فقال: في نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، أسلمت وأبقى على إسلامي إلى أن أدخل الجنة (قوله فتارة تكون بمعنى كي) أي: حقيقة كما هو مذهب المتأخرين. وعند بعضهم مجازاً إما بعلاقة إنْ كلّا من الغاية والمسبب مقصود لهم ومطلوب عندهم كما قاله العلامة الثاني. أو بعلاقة الانتهاء في كل منهما؛ لأن الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي بوجود الغاية كما قاله غيره (قوله علة لما بعدها) أي: له دخل في العلية ولو في الجملة ولا يخفى مدخلية الإسلام أو الأمر به في دخول الجنة (قوله أو إلى) قيل: هذا هو الظاهر والمناسب في

---

(١) الأندلسي. منه.

(٢) أي: شقياً. مه.

(٣) أي: قاصداً. منه.

والنصب في هذه المواضع وشبهها بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) حتماً، لا بـ (حتى) نفسها، خلافاً للكوفيين؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجرَّ؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فلو عملت في الأفعال النصب؛ لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارةً في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

وأمّا رفع الفعل بعدها فله ثلاث شروط:

الأول: كونه مسبَّباً عما قبلها؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو: (ما سرت حتى أدخلَ البلد)؛ لأن انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول، وفي قولك: (سرت حتى تطلعَ الشمس)؛ لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها.

الآية (قوله ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]) متعلق بسلام أو بتنزل أو خبر هي، والمقصود منه دفع توهم مخالفتها سائر الليالي في ذلك لمخالفتها لها في الفضيلة (قوله وهذا لا نظير له إلخ) اعترض بأي في أيهم تضرب اضرب؛ لعملها الجر في الاسم والجزم في الفعل. وباللام؛ فإنها تعمل الجرّ في الأسماء والجزم في الأفعال. وبكي؛ فإنها تارة تعمل الجرّ وتارة تعمل النصب كما تقدم، قيل في الجواب: إن المقصود أن عامل الاسم لا يكون عامل الفعل من جهة واحدة ومع اتحاد المعنى وفي أي: جهتان ملازمة الإضافة المقتضية لعمل الجرّ وتضمن معنى الشرط المقتضي للجزم. وكذا في كي جهتان التعليل كاللام والمصدرية كان. وفي اللام اختلف المعنى؛ لأنه في الجزم الطلب وفي غيره غيرُهُ بخلاف حتى على ما هو الشايع فإن الجهة واحدة وكذا المعنى واحد. والقول باختلاف معناها في الاستعمالين؛ لأنها مع الأسماء بمعنى إلى فقط ومع الأفعال لا تختص بهذا المعنى ليس بشيء إذ المعنى حينئذ زائد لا زائل فلا تغفل (قوله الأوّل كونه مسبباً عما قبلها) وذلك ليحصل الاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي (قوله امتنع الرفع نحو ما سرت حتى أدخل البلد) هذا عند غير الأخفش أما هو فأجاز الرفع بناءً على أن النفي بعد النصب فهو حينئذ داخل على الكلام بأسره وليس بالبعيد. وقال: الرضيّ يجوز الرفع في

الثاني: أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً؛ فالأول كقولك: (سرتُ حتى أدخلها)؛ إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول، والثاني كالمثال المذكور؛ إذا كان السيرُ والدخول قد مضيا، ولكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء بالرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقـرَة: ٢١٤]؛ لأن الزلزال والقول قد مضيا. الثالث: أن يكون ما قبلها تاماً، ولهذا امتنع الرفع في نحو: (سيري حتى أدخلَها)، وفي نحو: (كان سيري حتى أدخلَها) إذا حملت (كان) على النقصان؛ دون التمام.

المسألة الثانية: بعد (أو) التي بمعنى ....

نحو: ما سرت يوماً حتى أدخلها وما سرت إلا قليلاً؛ لأن النفي انتقض بإلّا. وأما إنما سرت حتى أدخلها فإن كانت إنما لحصر الشيء قبح الرفع لأن الحصر كالنفي. وإن كانت للاقتصار على الشيء جاز بلا قبح. ومن هذا يعلم ما المراد بنحو هذا المثال وهو ظاهر **(قوله تارة يكون تحقيقاً)** أي: حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فحينئذ يجب الرفع **(قوله وتارة يكون تقديراً)** فحينئذ يجوز الرفع وكذا النصب كما نص عليه في المغني وأشار إليه هنا **(قوله حكاية الحال)** بأن تقدّر أن ذلك الزمان حاضر وأنك في ذلك الزمان قاله غير واحد **(قوله تاماً)** أي: مستغنياً عما بعدها **(قوله امتنع الرفع إلخ)** لئلا يلزم كون المبتدأ في الأصل[1] أو في الحال[2] بلا خبر؛ لأن المرفوع حينئذ مستأنف منقطع عما قبله وذلك غير جائز وجعل الخبر محذوفاً لا دليل عليه **(قوله دون التمام)** أما إذا حملت على التمام أو أتي لها بخبر فلا محذور **(قوله بعد أو)** أي: العاطفة مصدراً مؤولاً مما بعدها على مصدر متصيد مما قبلها فالتقدير في المثال ليكن إلزام مني أو قضاء منك **(قوله التي بمعنى إلخ)** الأولى موضعه الصالح موضعها إلخ؛ لئلا يتوهم الترادف **(قوله إلى أو إلّا)** الأولى

---

(١) نظراً للثاني. منه.

(٢) نظراً للأول. منه.

(إلى) أو (إلا)؛ فالأول كقولك: (لأ لزمنك أو تقضيَني حقي) أي: إلى أن تقضيَني حقي، وقال الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمالُ إلّا لِصَابِرِ

والثاني: كقولك: (لأقتلنَّ الكافر أو يسلمَ) أي: إلا أن يسلمَ، وقول الشاعر:

وكُنتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيْمَا

أي: إلا أن تستقيمَ فلا أكسر كعوبها، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى (إلى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة ....

أن يقول إلّا أو حتى ليشمل ما إذا صلح موضعها إلى أو كي كما في نحو: لأرضين الله تعالى أو يغفر لي. أي: كي يغفر لي ولا يناسب هنا إلى ولا إلا؛ لأنهما يوهمان انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران وليس مراداً **(قوله فالأول كقوله لا لزمنك إلخ)** هذا ليس نصاً في الأول؛ لأنه يحتمل الثاني بل والثالث والبيت كذلك والأمر فيه سهل **(قوله لأن لاستقامة لا تكون غاية للكسر)** لأن الغاية هي التي تكون على طرف الفعل ومن المعلوم أن الاستقامة لا تكون على طرف التكسير لما بينهما من المنافاة هذا، ثم كون النصب في هذه المواضع بأن المضمرة بعد أو هو الصحيح[1] وذهب الكسائي إلى أنه بها بنفسها، ونقل عن ابن مالك أنه بالمخالفة ويؤيد الأول أن أو حرف عطف لا عمل لها؛ ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل الفعل منها إلّا بالشرط على ما روي عن الأخفش وأن العامل اللفظي إذا أمكن فهو أولى من العامل المعنوي **(قوله فاء السببية)** أي: التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها مع كونها عاطفة لمصدر مما بعدها على مصدر مما قبلها، واحترز بذلك عن الفاء التي لمحض العطف فإن ما بعدها على حسب ما قبلها، ونصب الفعل بعد الفاء في الفاء في هذه المواضع؛ لأنها لو قدرت عاطفة له على الفعل

---

(١) لينظر هل الفصل كالفصل في إذن، فلم أر فيه نصاً قاطعاً. منه.

بنفيٍ محضٍ، أو طلب بالفعل.

فالنفي كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقولك: ما تأتينا فتحدِّثَنَا. واشترطْنا كونه محضاً! احترازاً من نحو: (ما تزال تأتينا فتحدثُنا)، و(ما تأتينا إلا فتحدثُنا)، فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعهما.

الذي قبلها لزم خلاف المعنى المراد كما لو عطفوا مثلاً في لا تنقطع عنا فنجفوك لزم أن يصير المعنى لا تنقطع ولا نجفك مع أن المراد أن ينبهوا على أن الانقطاع سبب للجفا، وهذا لا يتضح إلّا بأن تأتي بالفعلين وتخالف بين إعرابهما كذا قاله بعضهم. وللمصنف كلام يطلب من محله[1] **(قوله بنفي محض إلخ)** أي: خالص من معنى الإثبات، وليس هذا مختصاً بالحرف بل يكون به وبالفعل كليس وقلّما وبالاسم كأقلّ وكذا غير عند الكوفيين واختاره ابن مالك. والأكثرون على المنع؛ لأنه لا يجري مجرى النفي في الاستعمال بخلاف ما تقدّم. وألْحَقَ الكوفيون أيضاً بالنفي الشرط نحو: أن يأتني فأكرمه، وبعضهم التشبيه المقصود به النفي نحو كأنك والٍ عَلَيْنا فتشتمنا، أي: ما أنت والٍ فليفهم **(قوله أو طلب بالفعل)** قيل: لعلهم أرادوا به ما ليس خبراً ولا طلباً باسم الفعل وإلّا فبعض ما سيذكر كالتمني والترجي والعرض والتحضيض ليس طلباً بالفعل، ويمكن أن تجعل الباء في قوله بالفعل للمصاحبة أي: طلب مصاحب للفعل، فحينئذ تدخل المذكورات بلا كلفة إذ لا شك أنها مصاحبة له انتهى ولا يخفى ما فيه، فإن قلت قد ورد النصب في غير ما ذكر كقوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

فنصب أستريحا ولم يتقدمه شيء مما ذكر، قلت هو ضرورة أو أنه مرفوع محلاً وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة على حدّ لنسفعاً كذا قيل والأول أولى[2] **(قوله لا يقضي عليهم فيموتوا)** أي: لا يقضي عليهم فكيف يموتون **(قوله ما تأتينا فتحدثنا)** له معنيان نفي

---

(١) نقله الحمصي في حواشيه على الفاكهي. منه.

(٢) بل متعين. منه.

أما الأول؛ فلأن (زال) للنفي وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثباتٌ.

وأما الثاني؛ فلانتقاض النفي بـ (إلّا).

وأما الطلب؛ فإنه يشتمل الأمر، كقول الشاعر:

يا نَاقُ سِيْرِي عَنقاً فَسِيْحَاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا

والنهي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

والتحضيض؛ نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

والتمني؛ نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]

والترجي؛ كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، في قراءة بعض السبعة بنصب (أطّلع)، والدعاء؛ كقول الشاعر:

السبب فينتفى المسبب، ونفي الثاني فقط قاله في المغني. وفيه أيضاً أنه يجوز في هذا التركيب رفع الفعل إما بالعطف على الأول فيكون المعنى نفي الاثنين أو على الاستئناف فيكون المعنى نفي الإتيان وإثبات التحديث أي: ما تأتينا وأنت تحدثنا بدلاً عن ذلك ولا يكون حينئذ مما نحن فيه كما لا يخفى **(قوله فلانتقاض النفي بإلا)** هذا النحو من الانتقاض مبطل للنصب اتفاقاً. وأما إذا كان بعد الفعل نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار. فقال ابن مالك وابنه بوجوب الرفع، والجمهور بجواز الأمرين وليس بالبعيد، وهل الانتقاض بغير إلّا كالانتقاض بها فيما ذكر أولاً لم أطلع على شيء في ذلك وكأني بك تختار الأوّل؛ لاشتمال كلٍّ على الانتقاض **(قوله والنهي)** الكلام فيه من جهة الانتقاض وعدمه كالكلام في النفي كما يشير إليه في شرح الشذور **(قوله والتمني)** يشترط أن لا يكون اسم ليت ضمير شأن وإلّا يجب الرفع أو يجوز الأمران كما إذا كان الفعل الثاني لمن له الأوّل نحو: ليت يأتيني زيد فيكرمني **(قوله والترجي كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ﴾** [غافر: ٣٦] **الآية)** الترجي هنا ادعائي لا حقيقي؛ لأنّ المطلوب أمر مستحيل حصوله حقيقة كما لا يخفى **(قوله بنصب أطّلع)** وقراءة الرفع مخرّجة على العطف على أبلغ **(قوله**

ربِّ وَفِّـقْـنِـي فَـلا أعْـدِلَ عَـن　　سُنَنِ السَّـاعِيْـنَ في خَـيـرِ سَـنَـنْ

والاستفهام؛ كقوله:

هـل تـعـرفـونَ لُـبَـانَـاتـي فَـأَرْجُـوَ أَنْ　　تُـقـضَـى فَـيَـرْتَـدَّ بـعـضُ الرُّوحِ لـلـجَـسَـدِ.

والعرض؛ كقوله:

يـا ابْـنَ الـكِـرامِ ألا تَـدْنُـو فَـتُـبْـصِـرَ مـا　　قَـد حَـدَّثُـوكَ فـمـا رَاءٍ كَـمَـنْ سَـمِـعَـا

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل؛ احترازاً من نحو قولك: (نزالِ فنكرمك) و (صهْ فنحدثك) بالنصب، في جواب اسم الفعل؛ فإنه لا يجوز، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد (نزالِ) و (دراك) ونحوهما مما فيه لفظ الفعل، دون (صهْ) و (مهْ) ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه، ....

والاستفهام) أي: ولو تضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك خلافاً لبعضهم[1] نعم يشترط فيه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل أخوك زيد فأكرِمه، بالنصب **(قوله احترازاً عن نحو نزال إلخ)** أي: من كل ما ليس طَلَبا بالفعل كالطَّلَب بالمصدر نحو: سقياً لك وضرباً زيداً وحسبك حديث ورحمك الله تعالى. لكن قال المصنف في بعض تعليقاته: الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطَّلَب ينصب ما بعده. وقال وينبغي أن لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه. وكذا أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر **(قوله في إجازته بعد نزال إلخ)** قال في شرح الشذور وما أجدر هذا القول أن يكون صواباً انتهى. فإن قلت: كيف هذا، وقد قالوا في تعليل إخراج اسم الفعل، أن النصب يقتضي العطف على مصدر متصيد من الكلام السابق، واسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه؛ لكونه غير مشتق، ولا فرق بين ما فيه معنى الفعل دون حروفه وما فيه معنى الفعل وحروفه. أجيب: بأنه ربما يفرق بينهما

---

(١) ابن مالك. منه.

وقد صرحت في هذه المسألة في (المقدمة) في باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

أَلَــمْ أَكُ جَــارَكُــم ويَــكُــونَ بَــيْــنِــي ... وبَــيْــنَــكُــمُ الــمَــوَدَّةُ والإِخَــاءُ

بأن مناسبة الثاني للفعل أشد، فيمكن أن يتصيد الفعل مما دل عليه، ولا يلتزم ذلك في الأول؛ لضعف مناسبته للفعل بالنسبة للثاني **(قوله وقد صرحت في هذه المسألة)** ليس في هذا كثير نفع بل هو خلاف عادة المؤلفين فتركه أولى **(قوله ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾** [آل عمران: ١٤٢] **إلخ)** قرئ بنصب يعلم على أن أصله يعلمن بالنون[١]؛ وهو مثال للنفي. فإن قلت: علم الله تعالى شامل الواجب والجائز والمستحيل فكيف صح النفي. أجيب: بأن المراد نفي المعلوم على طريقة البرهان أو نفي العلم الذي يتعلق به الجزاء وهو العلم بالشيء موجوداً **(قوله ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾** [آل عمران: ١٤٢]**)** بالنصب بعد واو الجمع، وقرئ بالرفع على أن الواو للحال كأنه قال لما تجاهدوا وأنتم صابرون **(قوله في قراءة حمزة)** قال البيضاوي نصبهما يعقوب وحمزة وحفص على الجواب؛ لإضمار أن بعد الواو إجراء لها مجري الفاء. وقرأ ابن عامر برفع الأول على العطف ونصب الثاني على الجواب انتهى. ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الإجمال **(قوله ألم أك إلخ)** مثال للاستفهام. وفي الكلام إشعار بأن الاستفهام يكفي هنا وفيما تقدّم وإن لم يكن حقيقياً وهو مذهب بعضهم. وقيل: بوجوب الرفع فيه؛ لأنه ليس نفياً محضاً ولا طلباً حقيقة. وقيل بجواز؛ الأمرين لأنه ذو جهتين لفظية وهي غير الإيجاب. ومعنوية وهي الإيجاب فالنصب على الأول والرفع على الثاني فتفطن **(قوله إذا لم ترد به تقرير النفي)** هذا ثابت في بعض النسخ وعليه لا يتأتى

---

(١) فحذفت النون. منه.

وقال آخر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فتنصبُ (تشربَ) إن قصدتَ النهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما، أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني، أي: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن.

فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاء جُزِمَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وَشَرْطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ (إِنْ لَا) مَحَلَّهُ، نَحْوُ: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ) بِخِلَافِ (يَأْكُلْكَ).

وَيُجْزَمُ أَيْضاً بِـ(لَمْ) نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ٣]، وَلَمَّا؛ نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس: ٢٣]، وَبِاللَّامِ وَلَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ؛ نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿لَّا تُشْرِكْ﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: (إِنْ)، وَ(إِذْ مَا)، وَ(أَيٌّ)، وَ(أَيْنَ)، وَ(أَنَّى)، وَ(أَيَّانَ)، وَ(مَتَى)، وَ(مَهْمَا)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(حَيْثُمَا)، نَحْوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً.

كلامنا آنفاً بل هو محتمل للقولين الأخيرين (**قوله إذا قصدت النهي عن الجمع**) أي: كما هو الشايع في الاستعمال وإن احتمل غيره وكذا تقول في الجزم فاندفع ما لبعض[1] الناظرين (**قوله ولك شرب اللبن**) أو أنت تشرب اللبن، وتكون الواو للحال كذا قاله

---

(١) طبلاوي. منه.

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، أَوْ بِـ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٦].

ش - لَمَّا انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع؛ شرعتُ في الكلام على ما يجزمه والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلَين.

فالجازم لفعل واحدٍ خمسة أمور:

أحدها: الطلب؛ وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقصد به الجزاء؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] تقدم الطلب وهو ﴿تَعَالَوْا﴾ [المنافقون: ٥] وتأخَّر المضارع المجرد من الفاء وهو ﴿أَتْلُ﴾ [الأنعام:

المصنف فاحفظ ولا تغفل **(قوله لفظ دال إلخ)** ظاهره عدم اشتراط الطلب بالفعل كما في النصب بل يكفي تقدّم ما يدل على الطلب مطلقاً وهو كذلك. لكن قال بعضهم إن الجزم بعد الفعل الخبري لفظاً الأمري معنى سماعي لا قياسي ولم يقم على ذلك برهاناً، فإن قلت: ظاهر كلام المتن يشعر بأن المراد بالطلب الطلبُ بالفعل كما يقتضيه قاعدة إعادة الأول معرفة أجيب بأن هذا أصل كثيراً ما يعدل عنه **(قوله مجرد عن الفاء)** أي: لم توجد فيه وهذا المراد بالسقوط في قول المتن فإذا سقطت الفاء لا ما هو المتبادر منه وهو الترك بعد الوجود إذ لا يشترط ذلك باتفاق **(قوله فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب إلخ)** هذا قول الخليل وسيبويه. وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الشرط المقدر وقال الجمهور بالأداة المقدرة بعد الطلب المدلول عليها به وهي إن، وصححه في المغني وأيده بأن الحذف والتضمين وإن كانا خلافاً الأصل لكن التضمين تغيير ذلك الأصل ولا كذلك

[١٥١]، وقصد به الجزاء؛ إذ المعنى: تعالوا؛ فإن تأتوني أتل عليكم؛ فالتلاوة عليهم مسبَّبة عن مجيئهم؛ فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره ـ وهو الواو ـ

وقول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ بِسقطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

وتقول: (ائتني أكرمْك) و (هل تأتيني أحدثْك) و (لا تكفر تدخلِ الجنة). ولو كان المتقدم نفياً؛ أو خبراً مثبتاً؛ لم يجزم الفعل بعده؛ فالأول نحو: (ما تأتينا تحدثُنا) برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب (الجُمَل)، والثاني نحو: (أنت تأتينا تحدثُنا) برفع (تحدثنا) وجوباً باتفاق النحويين.

وأما قول العرب: (اتقى الله امرُؤٌ فعلَ خيراً يثبْ عليه) بالجزم؛ فوجهه: أنَّ

الحذف. وبأن تضمين الفعل معنى حرف موجود إما قليل أو غير واقع. وبأن نائب الشيء يؤدي مؤداه والطلب لا يؤدي مؤدى الشرط انتهى ويفهم من هذا أن المراد بالطلب اللفظ الدال عليه لا الطلب بمعنى الأمر المعنوي كما يتبادر إلى كثير من الأفهام. ويخطر بالبال أن بعضاً يقول به أيضاً **(قوله إذ المعنى تعالوا فإن تأتوني)** إلخ قيل: يظهر من هذا أن الجزم بالحرف المقدر، وهو خلاف ما ذكره آنفاً من أن الجزم بالطلب، وأجيب: بأن دعوى الظهور غير ظاهرة بل هذا منه إيضاح وإظهار لما ادعاه من أن في هذا الطلب معنى الشرط كذا أفيد **(قوله فإن تأتوني)** لم يقل فإن تتعالوا؛ لأن تعال في المشهور جامد لا مضارع له، وقد مرت إليه الإشارة **(قوله لم يجزم الفعل بعده)** أي: بعد النفي والخبر المثبت؛ إذ لا سببية فيهما، أما في الثاني فظاهر. وأما في الأول؛ فلأن عدم[1] الإتيان في المثال لا يكون سبباً للتحديث، وخالف الكوفيون في هذا ولا سماع معهم ولا قياس، نعم الظاهر أنه لا يبعد الجزم في النفي إذا كان هناك سببية نحو ما تعظمنا نهنك لكن ذلك قليل **(قوله صاحب الجمل)** وهو الزجّاج **(قوله وأما قول العرب إلخ)** جواب دخل مقدر

---

(١) في هذا التعليل ما لا يخفى. منه.

وأما قول العرب: (اتقى الله امرؤٌ فعلَ خيراً يثبْ عليه) بالجزم؛ فوجهه: أنَّ (اتقى) الله و (فعل) خيراً وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلّا أنّ المراد بهما الطلب، والمعنى: ليتقِ الله امرؤ وَليفعلْ خيراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصّف: ١٠-١٢] فجزم (يغفرْ)؛ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾؛ لكونه في معنى: آمنوا وجاهدوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فـ ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] مرفوع ....

كان قائلاً يقول قد ورد الجزم بعد الخبر المثبت، وأنتم قلتم بامتناعه اتفاقاً فأجاب بما ترى **(قوله ليتق وليفعل)** قيل فيه نظر؛ لأن جملة فعل خيراً واقعة صفة لامرئ وهي لا تكون طلبية فكان عليه أن لا يذكره في هذا التقدير أو يذكره أو لا يغيره. اللهم إلا أن يمنع كونها صفة أو تقدر بالقول انتهى، وكأنه مبني على أن الرواية فعل بلا واو والموجود في النسخ التي رأيناها وفعل بالواو عطف على اتقى فلا مجال لهذا النظر. كما هو ظاهر لذي نظر. كذا أفيد **(قوله يثب عليه)** أي: على كل واحد من الاتقاء، وفعل الخير فلا تغفل **(قوله وليس جواباً للاستفهام لأن غفران إلخ)** قيل[1]: الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب، وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال **(قوله امتنع جزمه ووجب الرفع)** إما بالصفة إن كان صالحاً لذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥-٦] أي: ولياً وارثاً وسيأتي هذا قريباً. أو بالحال كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] أي: عمهين. أو بالاستئناف كقوله. وقال رائدهم أرسوا نزاولها[2]، قاله الجامي، وزاد الحمصي أو بالعطف نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾ [المرسلات: ٣٦] إذ المعنى نفي الإذن في الاعتذار

---

(١) نقله في موصل الطلاب. منه.

(٢) تمامه وكل حتف امرئ يجري بمقدور. منه.

باتفاق القراء؛ وإن كان مسبوقاً بالطلب؛ وهو (خذْ) لكونه ليس مقصوداً به معنى أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة؛ ف (تطهرهم): صفة لـ (صدقة)، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرئ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦] بالرفع على جعل (يرثني) صفة لـ (ولياً)، وبالجزم على جعله جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك: (ائتني برجل يحبُّ الله ورسوله)، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان (به)، كما تريد في قولك: (ائتني أكرمْك) بالجزم؛ لأن الإكرام مسببٌ عن الإتيان، وإنما أردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة.

بدليل ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧] **(قوله باتفاق القراء)** أي: السبعة **(قوله ولو قرئ بالجزم)** أي: ولو قرأ أحد من السبعة بالجزم لم يمتنع. وبهذا يندفع ما قيل إنه قد قرئ به كما ذكره البيضاوي؛ لأن الظاهر أن هذه القراءة ليست لواحد من السبعة كما يشير إليه عادة البيضاوي في التعبير بقراء **(قوله على جعل يرثني صفة لولياً)** استشكله العضد في الفوائد الغياثية بأنه يلزم عدم استجابة دعاء زكريا عليه السلام؛ لأن يحيى مات في حياته فلا إرث وقد قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٦] الآية. فالوجه الاستئناف ولا يلزم إلا تخلف ظنه عليه السلام. وأجيب: بأن المراد بالإرث، إرث العلم وتسمية أخذه عنه في حياته إرثاً مجاز مرسل؛ لأنه يؤول إليه في الجملة سيما مع بقاء الآخذين عن يحيى بعد زكريا عليهما السلام. على أنه يفهم مما نقله البغوي أول سورة بني إسرائيل أن زكريا مات قبل يحيى فلا إشكال حينئذ، وما ذكره هذا الفاضل مخلصاً عن الإشكال، لا ينبغي أن يصار إليه بحال من الأحوال؛ لأنه في غاية البشاعة ولا تجري على حضرة زكريا عليه السلام بمثل هذا المقال **(قوله وبالجزم على جعله جواباً للأمر)** فإن قلت: نفس الهبة ليس سبباً للإرث والسببية شرط على ما مرّ. أجيب: بأن المعنى على طلب هبة ولد[1] يبقى بعده أو يأخذ عنه العلم، فكأنه

---

(١) يشعر بهذا التعبير بـ ﴿وَلِيًّا﴾ بدل ولداً. منه.

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقروناً بـ (لا) الناهية مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: (لا تكفرْ تدخلِ الجنة) و: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ)، فإنه لو قيل في موضعهما: (إن لا تكفرْ تدخلِ الجنة) و: (إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ) صحَّ، بخلاف: (لا تكفرْ تدخلُ النار) و:

قال هب لي من لدنك ولداً يبقى بعدي، أو يأخذ العلم عني، فإن تهب لي ذلك يرثني. وقيل: إن المراد بالسبب ما له دخل في السببية وإن لم تكن سبباً مستقلاً، فاحفظه؛ فإنه ينفعك في مواضع (**قوله واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط إلخ**) كان الأولى ذكر شرط البواقي أيضاً لتتم الفائدة، وشرطها صحة حلول أن تفعل محله فلا يجوز[1] الجزم في نحو أحسن إلي لا أحسن إليك، وأين بيتك اضرب زيداً في السوق بخلاف: أحسن إليك وأزرك؛ لعدم استقامة المعنى عند التقدير في الأولين دونهما (**قوله أن الشرطية في موضعه إلخ**) هذا عند الجمهور، وذهب الكسائي إلى عدم الاشتراط مستنداً إلى السماع والقياس، أما الأول: فما روي من قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ: لا تشرف يصبك سهم، بجزم يصبك مع عدم صحة أن لا تشرف يصبك. وأما الثاني فلأن المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١] إذ لا يقال أن لا تفتروا. وأجيب عن الأول بأن الجزم على البدلية لا بالطلب، وعن الثاني بأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه فلا يحسن القياس. وكون الكوفيين يجيزون الجزم بعد النفي أيضاً لا ينفع حينئذ في الرد على الجمهور؛ لأنهم لا يسلمونه هذا. وقال عصام الأظهر أن النزاع بين الفريقين لفظي؛ إذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي، والكسائي أثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة، وكيف ينازع في حذف الشرط بقرنية كما لا نزاع له في أن سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت انتهى. قيل وظاهر تجويز الكسائي الجزم في لا تدنُ من الأسد يأكلك ومنع الجمهور له يقتضي أن النزاع حقيقي وهو الشايع (**قوله بلا النافية**) بالفاء

---

(١) وأجازه الكسائي أيضاً. منه.

(لا تدنُ من الأسد يأكلُكُ) فإنه ممتنع؛ لأنه لا يصح أن يقال: (إن لا تكفرْ تدخلِ النار) و (إن لا تدنُ من الأسد يأكلْك)، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المدثر: ٦]؛ لأنه لا يصح أن يقال: (إن لا تمنن تستكثر) فهذا ليس بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)؛ فكأنه قيل: ولا تمننْ مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهبَ شيئاً وهو يطمعُ أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب.

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦] بالجزم؟ قلت: يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من ﴿تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦]، كأنه قيل: لا تستكثرْ، أي: لا تَرَ ما تعطيه كثيراً.

والثاني: أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية، فسكنه لأجل الوقف، ثم وصله بنية الوقف.

لا بالهاء كما هو (قوله ومعنى الآية إلخ) أي: حاصل معناها (قوله نهى نبيه ﷺ) ظاهره أن النهي خاص به ﷺ وليس ببعيد؛ لأنه اختص بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويجوز أن يكون عاماً ويحمل على التنزيه (قوله بالجزم) قيل لو قال بالسكون لكان أولى؛ لأن السكون إنما هو جزم في أحد الأوجه وهو كونه بدلاً، أما التسكين للوقف والتسكين للتناسب فليس تسكيناً للجزم انتهى. ولا يبعد أن يقال المعترض يعتقد أن هذا جزم ويسأل عن وجهه، والمجيب أجاب أولاً على تقدير تسليم كونه جزماً ببيان وجهه، وثانياً بمنع ذلك، أو يقال إنه يدعي أن هذا جزم بالطلب والاستفهام في ما تصنع على حد أدركك السيل فماذا تفعل، والمجيب تارة يسلم أصل الجزم ويمنع كونه بالطلب وتارة يمنع أصل الجزم فضلاً عن أن يكون بالطلب، وحمل الجزم في السؤال على اللغوي بسيد، فألق السمع وأنت شهيد (قوله بدلاً من تمنن) نوزع فيه باختلاف معنييهما وعدم

والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: ﴿فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، ﴿فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ﴿فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، ﴿فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

الثاني مما يجزم فعلاً واحداً: (لم) وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضياً، كقولك: (لم يقم، ولم يقعد)، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

الثالث: (لَمَّا) أختها، وقولي (أختها)!؟ احترازاً من الحينية، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

دلالة الأوّل على الثاني فافهم (**قوله والثالث: أن يكون إلخ**) أي: فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها سكون المناسبة ومثل هذا يقال فيما قبله (**قوله رؤوس الآي**) أي: أواخرها، وهو معنى للرؤوس أيضاً (**قوله وهو لم**) قبل أصلها لا فأبدلت ألفها ميماً والصحيح خلافه، وكونها جازمة وهو المشهور، وَوَرَدَ إهمالها في قوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليقاء لم يوفون بالجار

فقيل: ضرورة، وقيل: لغة، وعليه ابن مالك. وزعم اللحياني أن بعض العرب تنصب بها أيضاً وجعل من ذلك قراءة ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء. وعند بعضهم أن الأصل نشرحن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها، ويبعده أن فيه حينئذ شذوذين توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. فالوجه ما قاله الدماميني من أنه يحتمل أن تكون فتحة الحاء اتباعاً للراء قبلها أو للام بعدها (**قوله ينفي المضارع**) أي: ينتفي به حدث المضارع (**قوله ويقلبه ماضياً**) أي: يقلب زمانه ماضياً، وهذا مذهب المبرد وأكثر المتأخرين وظاهر مذهب سيبويه، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه إلى المضارع دون معناه ونسب هذا إلى سيبويه، ووجهه أن المحافظة على المعنى دون اللفظ، ويؤيده أيضاً أنك تناقض قام زيد بلم يقم قاله أبو حيان، وصحح جمع الأول؛ لأن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لو والثاني لا نظير له (**قوله لما**) قيل: بسيطة، وقيل: مركبة من لم وما، وهو المصحح في التصريح (**قوله أختها**) احتراز عن لما التي بمعنى حين والتي بمعنى إلّا كما مرّ. وقد يقال هذا لبيان الواقع إذ كلامنا في الداخلة على المضارع ولا تدخل عليه إلا أختها (**قوله ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]**) أي: الذي أمره

وتشارك (لمَّا)؛ (لم) في أربعة أمور، وهي: الحرفية، و الاختصاص بالمضارع، و جزمه، و قلب زمانه إلى المُضيّ. وتفارقها في أربعة أمور:

أحدها: أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بـ (لم)؛ فإنه قد يكون مستمراً، مثل ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣] ....

إياه ربّه فالعائد محذوف وهو إيّاه وجاز حذفه[1] مع انفصاله؛ لأنه لا لبس هنا، أو يقدر العائد متصلاً وحذف المتصل لا كلام فيه. فإن قلت: كيف يمكن الاتصال، وهذا الضمير مسبوق بمثله متحد معه في الرتبة وقد منعوا الاتصال حينئذ. أجيب بأن المنع من الاتصال في غير صورة الحذف؛ لأن منع الاتصال معلل بالقبح وهو قد زال بالحذف **(قوله وتشارك لم في أربعة أمور)** زاد بعضهم خامساً وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما وإن كان في لم أكثر **(قوله وتفارقها في أربعة أمور)** زاد في المغني خامساً وهو: أن منفي لما لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز: لما يكن، وعند ابن مالك لا يشترط ذلك بل هو أمر أغلبي، فيقال: عصى ربَه إبليسُ ولما يندم **(قوله إلى زمن الحال)** أي: حال التكلم، وهذا مراد من قال إنها لاستغراق النفي وامتداده. قال الرضي: ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيها، وقال: هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر الاستغراق كما ذهب إليه النحاة. وأما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم انتهى. وعلى القول بامتداد النفي فيها لا يجوز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم؛ لأن معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمتُ ولما تقم لأن معناه وما قمتَ إلى الآن قاله في المغني، وبيانه كما قاله الشمني أن في الدلالة على كون شيء عقب آخره دلالةً على حصول ذلك الشيء بعد

---

(١) يعني: أنهم قالوا بعدم جواز حذف المنفصل للالتباس أي يظن أن المحذوف متصل؛ لأنه الأصل فكيف جاز الحذف هنا، فقال وجاز حذفه مع انفصاله؛ لأنه لا ليس أي: بالمتصل هنا أي في هذه الآية؛ لأنه لا يحتمل فيها أن يكون الضمير متصلاً لسبقه بمثله ومعلوم أنه إذا سبق كذلك لا يتصل وهذا مبني على أن المنع من الاتصال حينئذ عام شامل لصورة الذكر والحذف وهو مذهب بعضهم وقال بعض آخر: المنع خاص بالذكر فقولنا: أو يقدر إلخ مبني عليه فليفهم. منه.

وقد يكون منقطعاً مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ لأنَّ المعنى: أنَّه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثَمَّ امتنع أن تقول: لمَّا يقمْ ثم قام؛ لما فيه من التناقص، وجاز: لم يقمْ ثم قام.

والثاني: أن (لما) تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]؛ أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه، ولم لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشريّ، والاستعمال والذوق يشهدان به.

والثالث: أن الفعل يحذف بعدها، يقال: هل دخلت البلد؟ فتقول: (قاربتها ولمّا)، تريد: ولما أدخلها، ولا يجوز: (قاربتها ولم).

والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف (لم)، تقول: (إن لم تقم قمتُ)، ولا يجوز (إن لما تقم قمتُ).

أن لم يكن فإذا جعل النفي عقب شيء كان ذلك النفي غير ممتد في جهة ذلك الشيء، فكان بين التعقيب والامتداد تناف في الجملة، فلهذا امتنع التعقيب في لما دون لم **(قوله وقد يكون منقطعاً نحو هل أتى إلخ)** مثل في المغني للمنقطع بقول الشاعر:

فإن كنتُ مأكولاً فكن خير آكل وإلّا فأدركني ولمّا أمزّقِ

وهو أولى من التمثيل بما هنا؛ إذ الكلام فيما إذا كان النفي غير مقيّد، وهنا مقيّد بالحين ولا شك أنه غير منقطع في الحين الذي قيد به، قاله صاحب عروس الأفراح **(قوله تؤذن كثيراً بتوقع إلخ)** احترز بقوله كثيراً عن نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم. وزعم بعضهم أن هذا الإيذان لازم لها وليس بشيء، ثم هذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، وأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي التوقع وغيره، فمثال المتوقع أن يقال ما لي قمتُ فلما تقم أو لم تقم. ومثال المتوقع أن تقول ابتداء: لم يقم ولما تقم كذا في المغني فلا تغفل **(قوله قد يحذف بعدها)** أي: اختياراً بخلاف لم فإن الحذف بعدها ضرورة كقوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعارب إن وصلت وإن لم

أي وإن لم تصل **(قوله أنها لا تقترن بحرف الشرط)** اقتصر على ذكر الحرف؛ لأنه

الجازم الرابع: اللام الطلبية، وهي الدالة على الأمر؛ نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو الدعاء؛ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

الجازم الخامس: (لا) الطلبية، وهي الدالة على النهي؛ نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو الدعاء؛ في نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

الأصل في أداء معنى الشرط وإلّا فأسماء الشرط كذلك، ثم العلة في جميع ما ذكر من الفروق أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل، قاله غير واحد وذكره المصنف أيضاً في المغني، وبيانه في الأول والخامس: أن قد فعل إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك، فلا يكون نفيه كذلك وفي الثاني: أن قد فعل يفيد التوقع وفعل لا يفيده فنفي كلٌّ مثله، وفي الثالث: أن قد يجوز حذف مدخولها كما في قوله:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

أي وكان قد زالت فكذلك مدخول لما، وفي الرابع: أن فعل يكون شرطاً وقد فعل لا يكون فجعل نفي كل مثله. وعلل الرضي هذا بأن لما فاصلة قوية بين العامل وهو أداة الشرط ومعموله ومثل هذا الفاصل لا يجوز. وعلل بعضهم الثالث بأن لما زائدة على لم بحرفين فكأنهم جعلوا ما زاد عليها نائباً عن المحذوف **(قوله الطلبية)** احترازاً من نحو لام كي ولام الجحود **(قوله الدالة على الأمر إلخ)** أي: وضعاً فلا يرد تجريدها عما ذكر واستعمالها في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾ [مريم: ٧٥] فليمدد له الرحمن مدّاً وفي التهديد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] إلى غير ذلك من المعاني. ثم الأليق ذكر الالتماس أيضاً وعرفوه بأن الطلب من المساوي مع نوع خضوع، وكونه بالدعاء أشبه لا يجدي نفعاً **(قوله لا الطلبة)** احتراز من نحو لا الزائدة ولا النافية وورود النفي بها فيما إذا صلح قبلها كي نحو: جئتك لا يكن لك علي حجة قليل **(قوله الدالة على النهي إلخ)** أي: وضعاً أيضاً وقد يقصد بها الدلالة على التهديد كقولك

وأما ما يجزم فعلين: فهو إحدى عشرة أداةً؛ وهي: (إن)؛ نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و (أين)؛ نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و(أي)؛ نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و(من)؛ نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، و(ما)؛ نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] و(مهما)؛ كقول امرؤ القيس:

أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي وأنَّـكِ مَـهْـمَـا تَـأْمُـرِي الـقَـلْـبَ يَـفْـعَـلِ

و(متى)؛ كقول الآخر:

مـتـى أَضَـعِ الـعِـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـونِـي

و(أيّان)؛ كقوله:

فَـأَيَّـانَ مـا تَـعْـدِلْ بـه الـرِّيـحُ تَـنْـزِلِ

و (حيثما)؛ كقوله:

حَـيْـثُـمَـا تَـسْـتَـقِـمْ يُـقَـدِّرْ لـكَ الـلـ ـهُ نَـجَـاحـا فـي غَـابِـرِ الأزْمَـانِ

و (إذما)؛ كقوله:

وإنَّـكَ إذْمَـا تَـأْتِ مَـا أنْـتَ آمِـرٌ بِـهِ تُـلْـفِ مَـنْ إيَّـاه تَـأْمُـرُ آتِـيَـا

و (أنّى)؛ كقوله:

فَـأَصْـبَـحْـتَ أنَّـى تَـأْتِـهَـا تَـسْـتَـجِـرْ بـهـا تَـجِـدْ حَـطَـبـاً جـزلاً ونـاراً تَـأَجَّـجَـا

لولدك لا تطعني. وإلا خلق ذكر الالتماس هنا أيضاً كما لا يخفى (**قوله فعلين**) أي: مضارعين أو ماضيين أو مختلفين، ويجزم المضارع لفظاً والماضي محلاً. ومراده من الفعل الثاني ما يشمل الجملة فإن الجواب قد يكون جملة (**قوله فهو أحد عشر**) أي: في المشهور وزاد بعضهم إذا وكيفما ولو، والجزم بها قليل بل قيل لم يسمع في كيفما، ومن[1] أجازه جعله قياساً وفي الباقيين إذا سمع فهو ضرورة أو خاص بالشعر (**قوله إن**)

---

(١) وهم الكوفيون. منه.

فهذه الأدواتُ التي تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما: (شرطاً)، ويسمى الثاني: (جواباً وجزاءً).

أي: الشرطية وإلا فالوصلية نحو علي وإن لم يحمل السلاح شجاع لا تجزم فعلين؛ إذ لا جواب لها عند المحققين أصلاً[١]. **(قوله فهذه الأدوات إلخ)** ظاهره أن الأداة هي العاملة في الفعلين بلا واسطة وهو مذهب سيبويه ومحققي البصرة وقيل الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط؛ لأن الأداة ضعيفة عن عملين والأول مستدع للثاني، وقيل: الأداة والشرط جزما الجواب؛ لأن الأداة لا تقوى على عملين فقويت بالأول، وقيل: تجازما لاقتضاء كلٌّ الآخر. والأول: هو المشهور، ويرد على الثاني: أن الجزم بالفعل غريب وضعف الأداة ممنوع، كيف وهي طالبة لهما؟ وعلى الثالث أن العامل المركب لا يحذف أحد جزئيه والشرط قد يحذف، وأيضاً الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه[٢]، وعلى الأول يكتفى بعد الحذف بالشرط وعلى الرابع إهمال الأداة مع كونها طالبة للفعلين، وأورد على المشهور لزوم عدم النظير؛ إذ ليس عندنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب كضرب زيد عمرواً وظننت زيداً قائماً. والجواب: بأنه وَرَدَ في أن كقوله: أن حراسنا أسدا[٣]، بنصب الجزئين ليس بالقوي. نعم هذا اللزوم سهل بالنسبة إلى ما يلزم البواقي، والعمش كما قيل خير من العمى **(قوله يسمى الأول منهما شرطاً)** لأنه شرط لتحقق الثاني بمعنى أن العقل يحكم بوجود الثاني عند الأول معلقاً عليه لا بمعنى أنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجوده قاله العلامة الثاني[٤] **(قوله جواباً)** لترتبه على الأول كما يترتب الجواب على السؤال فهو حقيقة اصطلاحية[٥] **(قوله وجزاء)** عطف

---

(١) أي لا ملفوظاً ولا مقدراً. منه.

(٢) فيبقي الجازم وهو مجموع الأداة والشرط بغير معمول. منه.

(٣) أوله إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن. خطاك خفافاً. منه.

(٤) السعد التفتازاني. منه.

(٥) ويشترط فيه الفائدة فلا يجوز من يقم يقم. منه.

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط؛ وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أوفعلية؛ فعلها طلبيٌّ؛ أو جامد، أو منفي بـ (لن)، أو (ما)، أو مقرونٌ بـ (قد)، أو حرف تنفيس؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤].

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بـ (إذا) الفجائية؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

على جواباً قال الدماميني: وهما عندهم لفظان مترادفان **(قوله قرن بالفاء)** أي: غالباً، ومن غير الغالب قوله[١] ﷺ لأبي[٢] لما سأله عن اللقطة: «وإلا استمتع بها». وفائدة الفاءِ الربط بالشرط؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقودة وليس على تقدير الظهور، فأتي بالفاء لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها لمعنى الجزاء لما فيها من التعقيب بلا فصل **(قوله وذلك إذا كانت الجملة اسمية)** لا يرد وإن أطعتموهم إنكم لمشركون؛ لأن الجواب محذوف[٣] مقرون بالفاء، وهذا جواب لقسم مقدر قبل الشرط، وإن لم يكن هناك لام قاله الرضي **(قوله بلن أو بما)** خصهما بالذكر احترازاً عن لم ولا فالمضارع المقرون بهما يجيئ شرطاً اتفاقاً؛ لكونهما كالجزء، وأما الماضي المنفي بلا فعند الرضي لابد من الاقتران وعند غيره لا **(قوله فهو على كل شيء قدير)** الحق كما في المغني أن هذا دليل الجواب؛ إذ هو ثابتٍ قطعاً على كل حالٍ فلا معنى للشرطية **(قوله فقد سرق)** أي: فحكمنا بأنه قد سرق؛ لأنه ماض فلا يكون جواباً لشرط مستقبل فافهم **(قوله بإذا الفجائية)** أي: مع الفاء أو مجردة عنها ولإذا

(١) أخرجه البخاري. منه.

(٢) ابن كعب. منه.

(٣) ودل على المحذوف الموجود ودل على الفاء المقام تدبر. منه.

وإنما لم أقيد في الأصل (إذا) الفجائية بالجملة الاسمية؛ لأنها لا تدخل إلا عليها؛ فأغناني ذلك عن الاشتراط.

فَصْلٌ: الِاسْمُ ضَرْبَانِ: نَكِرَةٌ وَهُوَ: مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَـ (رَجُلٍ)، أَوْ مُقَدَّرٍ كَ(شَمْسٍ). وَمَعْرِفَةٌ وَهِيَ سِتَّةٌ: الضَّمِيرُ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وُجُوباً فِي نَحْوِ (أَقُومُ) وَ(نَقُومُ)، أَوْ جَوَازاً فِي نَحْوِ (زَيْدٌ يَقُومُ) أَوْ بَارِزٌ وَهُوَ: إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ (قُمْتُ) وَكَافِ (أَكْرَمَكَ) وَهَاءِ (غُلَامِهِ) أَوْ مُنْفَصِلٌ كَ(أَنَا) وَ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) وَ(إِيَّايَ) وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلَّا فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ (سَلْنِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَ(ظَنَنْتُكَهُ) وَ(كُنْتُهُ) بِرُجْحَانٍ.

ش- ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين:

هذه شبه بالفاء[1] في كونها لايبتدأ بها، ولا تقع إلّا بعد ما هو متعقب بما بعدها، فلهذا أعطيت حكمها **(قوله لأنها لا تدخل إلّا عليها)** فرقاً بينها وبين الشرطية؛ لأن تلك لا تدخل إلّا على الفعلية هذا وبقيت أبحاث كثيرة لا يسعها المقام، فعليك بدفاتر العلماء الأعلام.

فصل. **(قوله بحسب التنكير والتعريف)** أي: باعتبارهما، وقيد بذلك؛ لأن للاسم انقسامات أخر باعتبارات كما لا يخفى **(قوله إلى قسمين إلخ)** زاد بعضهم قسماً آخر واسطة بينهما؛ وهو الخالي من التنوين واللام كمن وما الاستفهاميتين والشرطيتين، وجعل من هذا القبيل اسم الفعل المنون بناءً على أنه واقع موقع لفظ الفعل وكل ذلك عند الجمهور من النكرات

---

(١) منها أن إذ إنما تقوم مقام الفاء إذا كانت الأداة أن أو إذا الشرطية؛ لأنهما أمّا بأبيهما وكان الجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بأن التوكيدية، وإلا وجبت الفاء ومنها أن العلامة ابن الهمام ذكر مواضع اقتران الجملة بالربط زائدة على ما مر ونظمها فقال:

تعلم جواب الشرط حتم قرانه	بفاء إذا ما فعله طلباً أتى
كذا جامداً أو مقسماً كان أو بقد	ورب وسين أو بسوف أدر يا فتى
كذا اسمية أو كان منفي ما وإن	ولن من يحد عما عددنا فقد عتا

وزاد عليه الدنوشري فقال كذا إن يكن مجموع شرط مع الجزا وفي سورة الأنعام قد جاء مثبتا وارد بما في سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية. منه.

نكرة؛ وهي الأصل؛ ولهذا قدمتها، ومعرفة؛ وهي الفرع؛ ولهذا أخرتها.

فأمَّا النكرة: فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقد؛

(قوله نكرة) هي والمعرفة اسماً مصدر لنكرته وعرفته نقلاً وسمي بهما نوعان من الأسماء قاله الأزهري، وقال الحفيد: هما مصدران نُقِلا لما ذكر والأول[١] أولى **(قوله وهي الأصل)** أي: لاندراج كل معرفة تحتها، وهذا مذهب سيبويه، وزعم الكوفيون: أن المعرفة هي الأصل لأن من الأسماء ما لا يقبل التنكير كالمضرات؛ ولأن التنكير يكون بعد التعريف كزيد وزيد آخر وفيه ما لا يخفى **(قوله ولهذا قدمها)** أي: وإن كان المعرفة أشرف؛ لأن سبقها في الوجود المستدعي لسبقها في الذكر عارض الشرفية **(قوله ومعرفة)** عطف على نكرة وبينهما منع الخلو فقط لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس، فإنه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة كذا قيل فافهم **(قوله عبارة)** أي: كناية. **(عما)** أي: شيء. شاع. وانتشر. في أفراد جنس أي: أمر عام موجود ومتحقق في نفس الأمر ثبوتها أو مقدر مفروض فالموجود كرجل، فإنه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الأفراد الثابتة لمفهوم الكلي الموضوع له هذا اللفظ وهو الحيوان الناطق الذكر، وإطلاقه على كل منها من حيث كونه فرد هذا المفهوم حقيقة ومن حيث الخصوص مجاز، والمقدر كشمس فإنها إلخ. هكذا ينبغي أن يفهم وظاهر العبارة يقتضي أن الشيوع في الجنس نفسه، وأن الموجود صفته وليس كذلك؛ لأن الجنس شيء واحد لا يتأتى فيه الشيوع وفي وجوده بالمعنى المتبادر كلام والأكثرون على عدمه. وتعريف ابن مالك للنكرة بقوله:

نـــكـــرة قـــابـــل أل مـــؤثـــرا ... أو واقـــع مـــوقـــع مـــا قـــد ذكـــرا

وإن سلم عن هذا المقام. لكنه غير سالم من قيل[٢] وقال، فتعريفنا أولى عند ذوي

---

(١) لأنه لا يكون كذلك إذا كان النكرة من نكر كتعب وقد ذكر في المصباح أن مصدره إنكاراً منه.

(٢) لأنه أورد عليه أنه يخرج منه اسما الفاعلين والمفعولين؛ فإنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويدخل فيه ضمير النكرة في نحو ضربت رجلاً وأكرمته، فإنه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضي أنه نكرة والصحيح أنه معرفة، وأجيب: أما عن الأول فبوجهين؛ الأول: أنها واقعة موقع ذات وقع منها أو عليها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة، والثاني: أنها تقبل أل في الجملة وذلك إذا أريد بها المضي، وأما عن الثاني فبأن الضمير ليس واقعاً موقع رجل المتقدم بل باعتبار كونه صار معهوداً فمعناه الرجل المعهود وهو لا يقبل أل كذا قيل فتدبر. منه.

فالأول: كـ(رجل)؛ فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذَكَراً، فكلما وُجِدَ من هذا الجنس واحدٌ، فهذا الاسم صادق عليه.

والثاني: كـ(شمس)؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهورُهُ وجودَ الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أن (رجلاً) كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج، ولو وُجِدَتْ؛ لكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضَعْ على أن يكون خاصاً كـ(زيدٍ) و(عمروٍ)، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس.

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام:

الكمال من الرجال فليحفظ **(قوله حيواناً ناطقاً)** أي: مدركاً لا متكلماً كما يتبادر، وفي بعض النسخ قيد بألف أيضاً وليس بشرط عند كثيرين **(قوله فكلما وجد إلخ)** فيه إشارة إلى أن عموم النكرة للأفراد بدلي لا شمولي **(قوله ينسخ ظهوره وجود الليل)** قيل: الأول فاعل والثاني مفعول، ويجوز العكس والأول أولى **(قوله أن تصدق على متعدد)** أي: بطريق البدلية **(قوله من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج)** وأما جمعها في قوله: لمعان برق أو شعاع شموس، فاعتباريّ **(قوله ولو وجدت إلخ)** وهذا ممكن الوجود عندنا لكنه غير واقع، وعند الفلاسفة ممتنع أصلاً **(قوله وأما المعرفة إلخ)** الأولى تعريفها ثم تقسيمها، وكأنه اكتفى بما يفهم من مقابلتها للنكرة فإنه إذا علم أن النكرة عبارة عما شاع إلخ علم بواسطة المقابلة أنها عبارة عما خص فرداً واحداً من أفراد الجنس غير متناول ما أشبهه، إما بالوضع الخاص كالعلم، أو بالوضع العام كالضمير **(قوله إلى ستة أقسام)** زاد ابن مالك سابعاً، وهو: المنادى المقصود كيا رجل لمعين، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بأل مقدرة كما هو مذهب الجمهور، وزاد ابن كيسان أيضاً من وما الاستفهاميتين، واستدل على تعريفهما بتعريف جوابهما فإنه إذا قيل من عندك وما دعاك، يقال زيد ولقاك، والجواب: يطابق السؤال. وعند الجمهور هما نكرتان؛ لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه؛ ولأنهما قائمان مقام أي: إنسان وأي شيء، وهما نكرتان

القسم الأول: الضمير، وهو أعرف الستة؛ ولهذا بدأت به، وعطفت بقية المعارف عليه بـ (ثم). وهو: عبارة عما دل على ....

فكذا القائم مقامهما. وما قيل في الجواب غير لازم؛ إذ يصح أن يقال رجل من بني فلان وأمر مهم **(قوله الضمير)** بمعنى المضمر وهو للخفي ولمستور، وإطلاقه على البارز حقيقة عرفية كما قاله الأزهري. وزعم الدنوشري أنه توسع **(قوله وهو أعرف)** لو قال بدله أرفع لكان أولى؛ لأن أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاثة، لكن شاع هذا في الاستعمال والأمر فيه سهل **(قوله وهو أعرف الستة)** أي: على الصحيح، وزعم ابن السراج أن الأعرف العلم وفيه بعد، نعم اسم الله تعالى الكريم من الأعلام أعرف من الضمير كما نقل عن سيبويه، وكان الضمير أعرف المعارف لقلة تطرق الاحتمال إليه وكلما قل الاحتمال كثر التعريف، فلهذا كان أعرف الضمائر ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره ويتميز صوته، ووليه ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله. ووليهما ضمير الغائب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه فهو أيضاً معرفة مطلقاً عند الجمهور، وقيل: نكرة مطلقاً، وقيل: إن كان مرجعه معرفة فمعرفة أو نكرة فنكرة وتمام الكلام يطلب من محله. ومما ذكرنا ظهر أن المعرفة على أفرادها بالتشكيك لا بالتواطيء على ما وهم، هذا فإن قلت أن أعرف أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف إليه فإذا كان الضمير أعرف الستة يلزم أن يكون أعرف من نفسه؛ لأنه من الستة وهو باطل؛ أجيب: بأن المراد أعرف الستة مما عداه فهناك استثنائي عقلي مثل الله خلق كل شيء أي: ما سواه، وقيل: إن للضمير جهتين جهة كونه ضمير أو جهة كونه من الستة فهو بالجهة الأولى أعرف من نفسه بالجهة الثانية، وقيل[1]: غير ذلك فافهم **(قوله وعطفت بقية المعارف عليه بثم)** إشارة لبعد مرتبتها عنه وكذا البقية نفسها متفاوتة في التعريف بل وأفراد أنواعها كذلك، فأعرف البواقي العلم،

---

(١) وهو أن المراد أعرف في الستة من غيره والظرفية من قبيل ظرفية الكل لأجزائه والترجيح موكول إلى رأيك ولا أظنك ترضى بهذا. منه.

متكلم كـ (أنا)، أو مخاطب كـ (أنت)، أو غائب كـ (هو). ....

ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى، ثم المضاف، وقيل: الإشارة قبل العَلَم وهو مذهب الكوفيين[1]، واحتجوا بأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسيّ وعقلي وتعريفه عقلي فقط، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد، وفيه أن المعتبر زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحاً سيما العلم الذي لم تعرض له شركة، وقيل: المحلّى قبل الموصول وهو مذهب ابن كيسان، واحتج بوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الانعام: ٩١] والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة، ثم أعرف الإعلام أسماء الأماكن ثم الأناسي ثم الأجناس، وأعرف الإشارة ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد، وأعرف الموصولات ما كانت صلته غير مبهمة ما كانت صلته مبهمة كأوحى إلى عبده ما أوحى، وأعرف أفراد المحلّى ما كانت أل فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس، وأعرف أفراد المضاف وأوسطه وأدناه ما أضيف إلى الأعرف والأوسط والأدنى كذا ذكره بعض المحققين **(قوله متكلم)** أي: ذات يحكي عن نفسه فخرج لفظ متكلم، وكذا الياء في إياي وهمزة المضارع كأقوم؛ لأنهما دالّان على التكلم لا على من قام به **(قوله أو مخاطب)** أي: ذات توجه إليه الخطاب ولو تنزيلاً فخرج لفظ مخاطب وكذا الكاف في إياك وتاء تقوم؛ لأنهما دالان على الخطاب فقط ودخل الضمير في قولك في شخص غائب ويحك يا فلان أنت تقول كذا مخاطباً من يبلغك عنه شيئاً **(قوله أو غائب)** أي: ذلك غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى السابق فخرج لفظ غائب وكذا هاءُ إياه وياءُ يقوم؛ لأنهما دالّان على الغيبة لا غير، ودخل هو في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الأعراف: ٥٧] فإنه غائب بالمعنى المذكور، وإن لم يتصف بالغيبة بمعنى آخر، وكذا الضمير في قوله تعالى: ﴿هِىَ رَٰوَدَتْنِى﴾ [يوسف: ٢٦] و﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] وهو ظاهر، وأو في هذا التقسيم لمنع الخلوّ فقط وإلا لخرج ما وضع لكل من الثلاثة وهو أياً فإن اللواحق له خارجة عن حقيقته عند المحققين، ثم ما يفهمه

---

(١) ونسب إلى ابن السراج. منه.

وينقسم إلى مستتر، و بارز؛ لأنه لا يخلو: إمَّا إن يكون له صورة في اللفظ أو لا، فالأول البارز؛ كتاء (قمت)، والثاني المستتر؛ كالمقدر في نحو قولك (قم).

ظاهر التمثيل يقتضي أن الضمير مجموع أنا وكذا أنت وهو، وعليه الكوفيون. وصحح جمع أن الضمير أنْ والهاء واللواحق حروف مبينة للمراد (**قوله إلى بارز ومستتر**) قدَّم البارز على المستتر؛ لأنه وجوديّ والمستتر عدميّ والإعدام إنما تعرف بملكاتها؛ ولأنه أشرف من المستتر؛ لأن له لفظاً يؤدّى به والمستتر كما نص عليه الرضي لم تضع العربُ له لفظاً وإن كان مستتراً جوازاً وإنما يعبر عنه لضيق العبارة بالمرادف، ودلالته ووضع مرادف له بواسطة قوّة انفهامه من الكلام وتنزيله منزلة الملفوظ فافهم (**قوله إما أن يكون له صورة في اللفظ**) أي: مذكوراً أو متعدداً ليعم الموجود والمحذوف، والفرق بين المستتر والمحذوف عند المحققين أن المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به والمستتر بخلافه، وفرق اللقاني بأن المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف وفيه أنه لا يظهر في المتروك ابتداء والترك بعد الإتيان غير لازم (**قوله المستتر**) سمي به؛ لأنه استغنى عن ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظي، فإن قلت: أن الاستتار مطاوع سترته، أي: فعلت به الستر بعد أن لم يكن، والضمير المستتر على ما ذكر لم يكن ظاهراً فيستر فالأولى التعبير بنحو ما في التسهيل حيث قال: فمنه واجب الخفاء، ومنه جائز الخفاء؛ إذ الخفاء لا يفهم منه أنه كان ظاهراً ثم خفي. أجيب بأن ما ذكرت من الأولوية مسلم ومن عبر به اتكل على فهم المراد، وبأنه لما كان الأصل في الضمائر المتصلة على ما قيل: أن تبرز وتظهر لما تقرر في الغالب من حالها؛ لأنها من قبيل الألفاظ أتي بعبارة تشعر بالظهور إشارة إلى أنه كان هو القياس، ثم اعلم أنه لا يستتر من الضمائر إلا المرفوع؛ لأنه لعمديته كالجزء من الكلمة وكثيراً ما يحذف ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي، ولا كذلك[1] المنصوب والمجرور لكونهما فضلتين فلا يعاملان معاملة الجزء، وكان في قوله

---

(١) لا يقال أن الضمير المنصوب في نحو ما عملت أيديهم والضمير المجرور في نحو فاقض ما أنت قاض ليسا بمرفوعين وقد استترا؛ لأنا نقول هذا حذف لا استتار، فقد كان الأصل عملته وقاضيه فحذف الضمير من كل منهما، وقد علمت الفرق بين المحذوف والمستتر. منه.

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار: فأما المستتر فينقسم ـ باعتبارِ وجوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين: واجب الاستتار، و جائزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ (أقوم)، أو بالنون كـ (نقوم)، وكذا التاء، ألا ترى أنك لا تقول: (أقوم زيد) ولا تقول: (نقوم عمرو).

المقدر في نحو قولك قم نوع إشارة إلى ما قلنا **(قوله وذلك كالضمير إلخ)** ليس المقصود من هذا حصر مواضع وجوب الاستتار إذ هي أكثر من ذلك. فقد عدّوا منها المرفوع بأمر الواحد المذكر كقم، والمرفوع بالمصدر النائب عن فعله[1] نحو ضرب الرقاب، والمرفوع بأفعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا أو ما عدا أو ليس أو لا يكون زيداً، والمرفوع بأفعل التعجب كما أحسن الزيدينْ، والمرفوع بأفعل التفضيل على اللغة المشهورة في غير مسألة الكحل كهم أحسن أثاثاً، والمرفوع باسم الفعل غير الماضي كأوّه ونزالِ، أما المرفوع به وإن كان ضمير متكلم فلا يجب استتاره كهيت[2] لك بناء على أنه بمعنى تهيأت بضم التاء وتردد الدنوشري في ذلك، والمرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما في بعض المواضع كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والمرفوع بإياك في التحذير على ما قبل من انتقال الضمير من الفعل بعد حذفه إليه لكن هذا من غرائب العربية إذ فيه استتار الضمير في الضمير وكان الذي أساغه كونه بطريق العروض **(قوله المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم)** ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكوراً فإنه إذا حذف ينفصل الضمير نحو قوله إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت. وقوله: فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن[3]. وكذا يقال في المبدوء بالتاء أن فرض حذفه قاله الدنوشري **(قوله وكذا التاء)** أي: وكالمذكور الفعل المبدوء بتاء الواحد المخاطب؛ فإنه يجب فيه الاستتار أيضاً، وخرج بقيد الواحد المبدوء

---

(١) لكن ذكر بعضهم في قول الشاعر فندلا زريق المال ندل الثعالب أن رزيق فاعل. منه.

(٢) وقيل بمعنى تهيأت بإسكان التاء والضمير مستتر تقديره هي والكلام حكاية فافهم. منه.

(٣) تمامه. ومن لا نجره يمس منا مروّعاً. منه.

ونعني بالمستتر جوازاً: ما يمكنُ قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو: (زيد يقوم)، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: (زيدٌ يقوم غلامُه).

وأما البارز فينقسم ـ بحسب الاتصال والانفصال ـ إلى قسمين: متصل ومنفصل؛

بتاء الغائبة نحو هند تقوم فالاستتار جائز لا واجب. وكذا المبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فإنه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن **(قوله ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن إلخ)** هذا تفسير ابن مالك في التسهيل وابن يعيش في المفصّل وغيرهما من النحاة. وليس مرادهم بإمكان قيام الظاهر مقامه قيامه في تأدية المعنى بل في رفع عامله إياه. فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجباً وجائزاً؛ إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره على ما لا يخفى، فاعتراض المصنف في التوضيح عليهم بأن ما فيه البارز تركيب آخر غير ما فيه المستتر غفلةٌ عن المراد من كلامهم، وحملٌ له على خلاف مرامهم **(قوله كالضمير المرفوع بفعل الغائب)** أي: ما عدا أفعال الاستثناء؛ فإن مرفوعها مستتر وجوباً كما تقدم راجع إلى البعض المفهوم من كله السابق، أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى **(قوله وأما البارز فينقسم إلخ)** قال اللقاني: قد يفهم منه أن المستتر ليس بمتصل؛ إذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيماً للمستتر وقسم قسيم الشيء قسيم للشيء فلا يكون قسم الشيء قسيماً، والجواب: أن المتصل الذي هو قسم من البارز وقسيم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعمّ منه صادقاً به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلاً كون القسم قسيماً، وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلاً انتهى. وهو مبني على أن قسم الشيء يجوز أن يكون أعمّ كما في قولك الحيوان، إما أبيض أو غيره والأبيض أعم من الحيوان، وصرح بعض المحققين بمنع ذلك كيف والمقسم ملاحظ في الأقسام ومع الملاحظة لا يتصور العموم فتدبر **(قوله متصل ومنفصل)** قدم المتصل؛ لأنه الأصل؛ ولأنه وجودي وقسيمه

فالمتصل هو: الذي لا يستقل بنفسه، كتاء (قمتُ). والمنفصل هو: الذي يستقل بنفسه، كـ (أنا)، و(أنت)، و (هو).

وينقسم المتصل - بحسب مواقعه من الإعراب - إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحلِّ، و منصوبه، ومخفوضه؛ فأما المرفوع كتاء (قمت)؛ فإنها فاعل. والمنصوب ككاف (أكرمك)؛ فإنها مفعول، والمخفوض كهاء (غلامه)؛ فإنها مضافٌ إليه.

عدمي، والوجودي مقدم على العدمي **(قوله وهو الذي لا يستقل بنفسه)** أي: لابد من اتصاله بآخر الفعل مثلاً. وهذا معنى قولهم هو ما لا يفتتح النطق به ولا يقع بعد إلّا في الاختيار وَأُورِدَ عليه استقلاله في نحو ضربتهم وهم ضربوا، وقوله: ألّا يجاورنا إلاك دَيار[1]. وأجيب[2] عن الأول بأن المتصل هو الهاء فقط والمنفصل هو الهاء و الميم نص عليه الرضي. وعن الثاني بأنه ضرورة على أن بعضهم أجاز الاستقلال بعد إلّا مطلقاً. ولعله لحمل إلّا على غير لاتصال الضمير بها نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]كما حملوها عليها في الوصف بها:

نحو وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان

أو لعمل إلّا في الضمير إن لم يكن الاستثناء مفرغاً، والأصل في الحرف الناصب أن يتصل الضمير به نحو أنك ولعلك، والمفرغ مقيس عليه، وأورد أيضاً الضمير المستتر حيث قدروه في نحو: استقم بأنت، وحكموا بأنه يبرز في زيد هند ضاربها هو حتى قيل: إنه فاعل الوصف، وأجيب بأن التقدير لضيق العبارة، وإن البارز تأكيد لا فاعل والتعبير بيبرز مسامحة فلا تغفل **(قوله مرفوع المحل إلخ)** فإن قلت: الرفع من ألقاب الإعراب والضمائر لمشابهتها

---

(١) أوله وما نبالي إذا ما كنت جارتنا. منه.

(٢) والجواب باختلاف المعنى حال الاستقلال وعدمه والمطلوب الاتفاق ليس بشيء؛ لأنه مستلزم لأن يكون صيغة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له. منه.

وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقعه من الإعراب ـ إلى: مرفوع الموضع، ومنصوبة؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة: (أنا) (نحن) (أنت) (أنتِ) (أنتم) (أنتنَّ) (هو) (هي) (هما) (هم) (هنّ).

والمنصوب: اثنتا عشرة أيضاً: (إيَّاي) (وإيَّانا) (إياكَ) (إيّاكِ) (إياكما) (إياكم) (إياكنّ) (إياه) (إياها) (إياهما) (إياهم) (إياهنّ)؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمةً لا تقع إلّا في محل النصب، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع؛ تقول: (أنا مؤمن)

الحرف بافتقارها[١] لما يبين معناها مبنية فكيف يصح قوله مرفوع. أجيب[٢]: بأن الرفع في الحقيقة صفة لمحل الضمير لا له نفسه فلا محذور وكذا الكلام في قوله منصوبة ومحفوظة، ثم اعلم أن الضمير المتصل ينقسم أيضاً إلى أقسام. الأول: ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة[٣]: التاء كقمت بتثليث التاء، والألف كقاما وقامتا، والواو كقاموا، والنون كقمن، والياء كقومي وتقومين. والثاني: ما هو مشترك فيه بين محلّي النصب والجر بطريق الأصالة[٤]، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو ربي أكرمني، وكاف الخطاب نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]. وهاء الغائب نحو: ﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٤]. والثالث: ما هو مشترك فيه بين المحال الثلاثة وهو نا خاصة[٥] نحو: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فليحفظ (قوله بحسب مواقعه من الإعراب) أي: حيث كان له محل ليخرج ضمير الفصل؛ فإنه عند الجمهور لا محل له من الإعراب (قوله لا تقع إلا في محل الرفع) أي:

---

(١) هذا أحد أقوال وقيل بالجمود وقيل بالوضع في البعض والباقي بالحمل وقيل غير ذلك. منه.

(٢) وقيل: الرفع هنا مجاز عن الضم والقرينة ظهور أن الضمائر مبنية. منه.

(٣) وهذا بناء على أن الأربعة الأخيرة أسماء، وأما على ما ذكره السيوطي في همع الهوامع نقلاً عن الماني من حرفيتها، وجعلها علامات كتاء التأنيث واستتار الفاعل في الفعل فلا يستقيم ما ذكر. منه.

(٤) احتراز عن نحو كوني وكونك وكونه فافهم. منه.

(٥) خالف في ذاك أبو حيان فجعل من هذا القبيل أيضاً الياء وهم كقومي وأكرمني غلامي وهم فعلوا وأنهم غلمانهم ورده المتأخرون بأن ياءَ المخاطبة غير ياء المتكلم للاختلاف في اسمية الأولى دون الثانية والأولى موضوعة للمؤنث دون الثانية؛ فإنها للمؤنث والمذكر وبأن المتصل غير المنفصل. منه.

ف (أنا) مبتدأ؛ والمبتدأ حكمه الرفع، و (إياك أكرمت) ف (إياك): مفعول مقدم؛ والمفعول حكمه النصب، ولا يجوز أن يعكس ذلك؛ فلا تقول: (إياي مؤمن) و (أنت أكرمتُ) وعلى ذلك فقس الباقي. وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

ولَمَّا ذكرتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل؛ أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لا تقول:(قام أنا)، ولا (أكرمت إياك)؛ لتمكُّنك من أن تقول:(قمت) و (أكرمتك)، بخلاف قولك:(ما قام إلا أنا) و (ما أكرمت إلا إياك)؛ فإن الاتصال هنا متعذر؛ لأن (إلا) مانعة منه؛ فلذلك جيءَ بالمنفصل.

أصالة وإلّا فقد تقع في محل الجر والنصب بطريق العارية نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾ [الكهف: ٣٩] فأنا في محل نصب تأكيد للياء[1] وسمع من كلامهم: ما أنا كانت ولا أنت كانا (قوله ليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع) أي: لا بالإضافة ولا بالحرف؛ لأن المنفصل ما يصحّ الابتداء به وهذا المجرور لا يصح فيه ذلك (قوله مهما أمكن) فيه إشارة إلى أنه إذا لم يمكن إلا الانفصال ارتكب وذلك كما إذا حصر بإلّا أو بإنما، أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها[2]، أو أضمر عامله، أو أخّر، أو كان معنوياً، أو حرف نفي، أو فصله متبوع، أو ولي واو مع أو ما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة أو كان منادى كذا قيل، فحقق المقام وكلف نفسك التمثيل (قوله فلا يجوز العدول عنه إلخ) لأن المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فالعدول عنه مع إمكانه سفه، وأما قوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلّا يزيدهُم حبّاً إليَّ هُمُ

---

(١) وأقل مفعول ثاني لترني والمفعول الأول الياء. منه.

(٢) مطلقاً عند البصريين وإن أمن اللبس عند الكوفيين عبد الله.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين؛ يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل.

وضابط الأولى: أن يكون الضمير ثاني ضميرين؛ أولهما أعرَف من الثاني، وليس مرفوعاً؛ نحو: (سَلْنِيْهِ) و (خِلْتُكَهُ) يجوز أن تقول فيهما (سلني إياه) و (خلتك إياهُ). وإنما قلنا: (إن الضمير الأول في ذلك أعرف)؛ لأن ضمير المتكلم أعرَف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرَف من ضمير الغائب.

مع أن القياس هنا الاتصال بأن يقول[1] يزيدوهم أو يزيدون أنفسهم فضرورة، أو أن فاعل يزيد ضمير الذكر، ويكون هم المنفصل تأكيداً لهم المتصل، فلا يكون مما نحن فيه **(قوله ثم استثنيت من هذه القاعدة)** أي: السابقة وهي مهما أمكن أن يؤتى إلخ. والقاعدة: قضية كلية منطبقة على أحكام جزئياتها، فإن قلت: قد شاع أن الاستثناء من القاعدة لا يجوز. قلت: ذلك في القاعدة العقلية القطعية، وما نحن فيه ليس كذلك كما لا يخفى **(قوله أن يكون الضمير)** أي: المراد انفصاله ثاني ضميرين، فلا يجوز الأمران في نحو زيد ضربه عمرو والعبد سل زيد إياه، بل يجب الاتصال في الأول والانفصال في الثاني. ويشترط أيضاً أن يكون أولهما، أي: الضميرين، أعرف من الثاني، احترازاً من نحو: أعطيته إياك وأعطيته إياه فيتعين الانفصال إلا فيما قل من نحو قول عثمان رضي الله تعالى عنه: أراهُمني[2] الباطل شيطاناً. وقول الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة   أنا لهماه[3] قفو أكرم والد

لكن اغتفر الوصل؛ لاختلاف لفظي الضميرين، ويشترط أيضاً أن يكون الضمير الأول، غير مرفوع، احترازاً من نحو ضربته فيجب فيه الاتصال. وأما قوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت   إياهم الأرض في دهر الدهارير

فضرورة ولولاها لقال ضمنتهم **(قوله سلنيه)** من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم

---

(١) الأول رأى الجمهور، والثاني ظاهر رأى المصنف في المغني. منه.

(٢) والأصل أراهم الباطل إياي شيطاناً أي: أرى الباطل القوم أني شيطان. منه.

(٣) والأصل أنا لهما إياه. منه.

وضابط الثانية: أن يكون الضمير خبراً لـ (كان)؛ أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقاً بضمير؛ أم لا ؛ فالأول؛ نحو: (الصديقُ كُنْتَهُ)، والثاني؛ نحو: (الصديقُ كانَهُ زيدٌ)؛ يجوز أن تقول فيهما (كنتَ إياهُ) و (كان إياه زيد).

واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى؛ إذا لم يكن الفعل قلبيّاً؛ نحو: (سلنيه) و (أعطنيه)؛ ولذلك لم يأت في التنزيل إلّا به؛ ....

كذا قيل (قوله خبراً لكان أو إحدى أخواتها) فيه نظر فقد قال الجلال السيوطي في همع الهوامع: أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع، والغرة كقوله: ليس إياي وإياك ولا يخشى رقيب، قاله الدنوشري. وقال الزرقاني: يتقيد ذلك في لا يكون وليس بأن لا يكونا للاستثناء فإن الفصل معهما واجب كما يجب مع إلّا، وقد نص على التقييد في الجامع وهو مخالف لكلام الهمع من تعين الفصل في جميع أخوات كان ومن إطلاق القول في ليس ولا يكون فليحرر. فإن قلت: هل يثبت هذا الحكم لكاد أو لا قلت: تردد في ذلك الشهاب القاسمي وحقق بعض عدم الثبوت فيها؛ لأنها غير داخلة فيما ذكر إذ خبرها يقل كونه غير مضارع وهو الماضي فقط فلا يتصور ذلك فيها والله تعالى أعلم (قوله سواء كان مسبوقاً إلخ) بهذا فارقت المسألة الأولى (قوله الصديق كنته) برفع الصديق ونصبه على حد زيد ضربته (قوله على أن الوصل أرجح) لأنه الأصل ولا مرجح لغيره (قوله إذا لم يكن الفعل قلبياً) أي: ولم يكن العامل اسماً نحو: عجبت من حبي إياه[1]، فإن الفصل هنا أرجح لاختلاف محلي الضميرين ولضعف طلب الاسم له بخلاف الفعل، فإنه لأصالته في العمل أدْعا للاتصال وقد جاءَ على قلة في قوله: لئن كان حبك لي كذباً لقد كان حبيك حقاً يقيناً (قوله لم يأت التنزيل إلا به) أي: بالاتصال، لكن ورد الانفصال في قوله ﷺ: «إن الله ملككم إياهم». والذي حسنه هنا ترك الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات، لو قال: ملككموهم، فإن قلت: مثل هذا الاجتماع موجود في أنلزمكموها مع أنه وصل. أجيب بأنا لا نسلم المثلية؛ لأن الضمات هناك لازمة وهنا غير لازمة؛ لأن ضمة الميم

---

(١) فيه شبهه تظهر بالتأمل. منه.

كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً؛ نحو: (خلتُكَه) و (ظننْتُكَهُ)، وفي باب (كان)؛ نحو: (كُنْتَهُ) و (كانه زيد)، فقال الجمهور: الفصل أرجح فيهن، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب (كان)، واختلف رأيه في الأفعال القلبية؛ فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

إعرابيه فلا ثقل (قوله أنلزمكموها وأن يسألكموها) الواو فيهما متولدة من إشباع الضمة لا واو الجمع كما قد يتوهم (قوله الفصل أرجح فيهن) عُلل بأن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال قبل دخول الناسخ فيترجح بعده (قوله واختار ابن مالك إلخ) قال لأنه الأصل، وقد جاء به الحديث قال ﷺ: «إن يكنه فلن تسلط عليه»؛ ولأن ما ذكر من التعليل يقتضي جواز الانفصال في الأول لكونه مبتدأ في الأصل وحقه الانفصال قبل الناسخ فيترجح بعده ولا قائل به. وأجيب بأن الحديث لا دلالة له على الأرجحية ومقتضى الفصل في الأول عارضة قربه من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله فتارة وافق الجمهور) أي: في التسهيل فقال بأرجحية الانفصال في الأفعال القلبية وفرق بين البابين بأن الضمير في الأفعال القلبية نحو: خلتكه قد حجزه منصوب آخر بخلافه في باب كان نحو: كنته فإن لم يحجزه إلّا مرفوع، والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشراً له فهو شبيه بهاء ضربته. وبأن الوارد عن العرب من الانفصال في الأفعال المذكورة والاتصال في باب كان أكثر والغالب هو الراجح (قوله وتارة خالفهم) أي: في الخلاصة فإنه قال:

كذاك خلتنيه واتصالا ... اختار غيري اختار الانفصالا

ووافقه جماعة، واستدلوا على ذلك بأنه الأصل وقد جاء في التنزيل قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣] وورد به الشعر كقوله: بلّغت[1] صنع

---

(١) تمامه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا. منه.

ثُمَّ الْعَلَمُ وَهُوَ: إمَّا شَخْصِيٌّ كَ (زَيْدٍ) أَوْ جِنْسِيٌّ كَ (أُسَامَةَ)، وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كَ (زَيْنِ الْعَابِدِينَ) وَ(قُفَّةَ)، أَوْ كُنْيَةٌ كَ (أَبِي عَمْرٍو) وَ(أُمِّ كُلْثُوم).

وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنْ الإسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كُرْزٍ.

ش - الثاني من أنواع المعارف: العلم، وهو: ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه.

امرء براً أخالكه. واعترض بأن البيت يعارضه قوله: أخي حسبتك إياه[1] وأن الآية ليست من محل النزاع؛ لأن المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلنيه إذا المفعول الأول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي، فإن قيل: المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مقتض للفصل أيضاً، قلنا: لا نسلم أن رأى المنامية تتعدى إلى مفعولين قاله المصنف في تعليقاته على التوضيح فليفهم. خاتمة. اعلم أنه إذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت، وإن كان بعضها ظاهراً وكان المضمر واحداً وَجَبَ اتصاله، أو اثنين أول وثاني أو ثالث فكأعطيت أو ثاني وثالث فكظننت قاله بعض المحققين. فتدبر، والله خير الموفقين. والعلم. **(قوله الباب الثاني من أنواع المعارف العلم)** أراد هذا الباب الثاني، وقوله: من أنواع المعارف خبر مقدّم والعلم مبتدأ مؤخر **(قوله ما علق على شيء)** أي: خص به ووضع له، وعدل عن الوضع إلى التعليق ليتناول الأعلام المنقولة؛ لأنها معلقة غير موضوعة كذا قيل، واعترض بأن الناقل واضع أيضاً، إلا أن يقال المتبادر من الواضع الواضع الأول **(قوله بعينه)** أي: معين تعييناً خارجياً كالعلم الشخصي أو ذهنياً كالعلم الجنسي وكون المعرف بلام الحقيقة موضوعاً كذلك محل تأمل **(قوله غير متناول ما أشبهه)** أي: من حيث الوضع له فدخلت الأعلام المشتركة فإن تناولها بأوضاع متعددة. واعلم أن قوله ما علق كالجنس يشمل المعارف والنكرات **(قوله على شيء بعينه)** يخرج النكرات؛ لأنها موضوعة للماهية من حيث هي على قول أو للفرد المبهم على قول آخر **(قوله غير متناول إلخ)** يخرج بقية

---

(١) تمامه: وقد ملئت أرجاء قلبك بالأضغان والإحَن. منه.

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة: فينقسم ـ باعتبار تشخُّصِ مسماه وعدم تشخّصه ـ إلى قسمين: علم شخص، وعلم جنس؛ فالأول كـ(زيد) و(عمرو)، والثاني كـ(أسامة) للأسد، و(ثُعالة) للثعلب، و(ذُؤالة) للذئب؛ فإن كلاً من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس، تقول لكل أسدٍ رأيته: هذا أسامة مقبلاً، وكذا البواقي، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو؛ فتقول: (أسامة أشجع من ثعالة)؛ كما تقول: (الأسد أشجع من الثعلب)، أي: صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فعل أسامة.

وباعتبار ذاته: إلى مفرد و مركب؛ فالمفرد كـ(زيد) و(أسامة).

والمركب ثلاثة أقسام:

المعارف؛ لأنها موضوعة بالوضع العام للموضوع له الخاص على رأي أو بالوضع العام للموضوع له العام على رأي آخر قاله بعضهم **(قوله تشخص مسماه)** التشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن صدقه على كثيرين وفيه كلام طويل ليس هذا محله **(قوله علم شخص وعلم جنس)** فرق بينهما بأن الأول للفرد المعين، والثاني للماهية المعينة **(قوله تقول لكل أسد إلخ)** فيه إشارة إلى ما قيل إلى أنه كالنكرة معنى **(قوله ويجوز أن تطلقها إلخ)** إن كان هذا الإطلاق من حيث الاشتمال على الحقيقة فحقيقة وإلّا فمجاز قاله غير واحد **(قوله من حيث هو)** أي: مع قطع النظر عن مُعين **(قوله أسامة أشجع)** الأولى أجرأ كما في بعض النسخ؛ لأن الشجاعة لكونها ملكة تحمل على الأقدام في المعارك مختصة بذوي العقول فحيث وقعت هنا فالمراد بها القوة والشدة وكثيراً ما تستعمل في ذلك **(قوله ومركب)** قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة إذ المركب ما دل جزائه على جزء معناه ولا شيء من الأعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجازاً انتهى. وفيه أن ما ذكره من تعريف المركب اصطلاح منطقي قاله الحمصي فتذكر[1] **(قوله ثلاثة أقسام)** قال اللقاني: فيه نظر،

---

(١) ويرد أيضاً التركيب التقييدي والعددي تدبر. منه.

مركب تركيب إضافة؛ ك (عبد الله)، وحكمه: أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائماً.

ومركب تركيب مزج؛ ك (بعلبك) و (سيبويه)، وحكمه: أن يعرب بالضمة رفعاً،

ولعل وجهه ما اعترض به أبو حيان بأن ثمّ أشياء كثيرة سمي بها فصارت أعلاماً وهي مركبة وقد عريت من أسناد وإضافة ومزج كما إذا سميت بما تركب من حرفين نحو إنما أو حرف أو اسم نحو إن زيداً إلى غير ذلك. وأجاب: عن هذا ناظر الجيش بأن المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك أن الواقع هو الأقسام المذكورة فقط. وأجاب المرادي: بأن ما ذكر مشبه بتركيب الأسناد فاكتفى بذكره عنه **(قوله مركب تركيب إضافة)** وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله **(قوله وحكمه أن يعرب إلخ)** قال الرضي: وإن كان الجزء الثاني قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعراب معين لفظاً أو تقديراً وجب إبقائه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف إليه، نحو: عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو: ضرباً زيداً، وحسن وجهه، ومضروب غلامه، كل ذلك احتراماً لخصوص الإعراب في الثاني، أو عمومه في الأول وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول الذي هو كبعض الكلمة. وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليها ويراعى الأصل في الصرف وتركه انتهى. وبقيت أحكام من أرادها فليراجعها هناك **(قوله تركيب مزج)** وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها **(قوله وحكمه أن يعرب إلخ)** أي: على الأصح، قال الرضي: وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سبب البناء أي: مما تركيبه للعلمية كمعدي كرب وبعلبك، فالأولى بناء الجزء الأول لاحتياجه إلى الثاني وجعل الثاني غير منصرف، وقد يبنى الثاني أيضاً تشبيهاً بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضاً كلمتين إحداهما عقيب الأخرى وهو ضعيف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كذلك. وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه فليتأثر الصدر بالعوامل ما لم يقبل كمعدي كرب؛ فإن حرف العلة يبقى في الأحوال ساكناً، وللعجز حينئذ ماله مفرداً من

والفتحة نصباً وجراً، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختوماً بـ (ويه) كـ (بعلبك)، فإن ختم بها بني على الكسر؛ كـ (سيبويه).

ومركب تركيب إسناد؛ وهو ما كان جملة في الأصل؛ كـ (شاب قرناها)، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل.

الصرف وتركه، وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان التركيب منصرفاً اعتداداً بالتركيب كما اعتد به في إسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على ضعيف، أعني: على الإضافة، أما ضعفه فلأن التركيب الإضافي غير معتد به في منع الصرف، وأما ضعف الإضافة فلأنها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى ولو كان مضافاً حقيقة لانتصب يا معدي كرب في النصب انتهى. ولا يخفى أن ما ذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي وإضافة الصدر إلى العجز مشكل على ظاهر تعريفه، إلا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الأصل فيه وإذا أضيف صار من المركب الإضافي وصدق تعريفه عليه **(قوله وبالفتحة نصباً وجراً)** الأخصر أن يقول: وحكمه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف. ثم العلة فيه العلمية والتركيب **(قوله فإن ختم بها بني على الكسر)** أي: في الأشهر، قال الرضي فإن كان في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز أيضاً إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً كما جاءَ في معدي كرب فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع ولا تستنكر إضافة الفعل والحرف ولا الإضافة إليهما؛ لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الإضافة هذا هو القياس على ما قيل وإن لم تسمع في نحو سيبويه الإضافة انتهى. قيل: وقضيته قوله: وقد يجوز إضافة إلخ أن نحو: جاءَ ويه، يقال فيه: قام جاءَ ويه، ورأيت جاء ويه، ومررت بجاء ويه، برفع جاء ونصبها وجرها **(قوله كسيبويه)** بني الجزء الأول لافتقاره للثاني وكان البناء على الفتح للخفة. وبني الجزء الثاني؛ لأنه اسم صوت وكان على الكسر دفعاً لالتقاء الساكنين بالحركة الأصلية **(قوله ومركب تركيب إسناد)** وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى **(قوله كشاب قرناها)** أي: ابيض جانبا رأسها **(قوله وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل**

وينقسم إلى اسم وكنية ولقبٍ؛ وذلك لأنه إن بُدِئَ بـ (أب) أو (أمّ) كان كنية؛ كـ (أبي بكر) و (أمّ بكر)، و (أبي عمرو)، و (أمّ عمرو)، وإلّا فإن أشعر برفعة المسمى؛ كـ (زين العابدين)، أوبضَعَتِهِ؛ كـ (قُفَّةٍ)، و (بطّة)، ....

يحكى إلخ) أي: فهو معرب تقديراً على الأصحّ. وقيل: مبني، وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو: قمت علما الإعراب بالحركات الظاهرة على التاء ووجهه أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الأصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لأجل الضمير وعلى هذا فيعرب نحو: قمنا كالمقصور وظاهره خروج نحو قاما إذ لا تغير لأجل الضمير. وقال الرضي: المركب قبل العلمية إن كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعراب معين لفظاً أو تقديراً وجب إبقائه على ذلك الإعراب المعين، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معرباً. وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مَبنياً كما في الفعلية إذا كان مبنياً وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب، وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل. وكذا كل اسم معمول للحرف نحو: إن زيداً وما زيد ومن زيد إلّا أن حرف الجرّ فيه تفصيل، ثم قال: وإن لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الإعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو: المسمى بما قام وقد قام وكلما وإذما وكأنّ ولعلّ ونحوها انتهى. ومما نقلناه يعلم ما في الكلام، من الاختصار التام، وبعد هذا من أراد الاستيفاء فليرجع إلى زبر العلماء **(قوله إن بدأ بأب أو أم)** قيل أو بابن أو بنت كابن داية للغراب وبنت طبق؛ لضرب من الحيات **(قوله كنية)** قال الدنوشري: والكنية بضم أوله وكسر ثانيه أو بالضم والسكون وجمع الأولى كني والثاني كني انتهى. وهي مأخوذة من كنيت أي: سترت أو عرضت؛ لأنها يستر بها الاسم ويعرض بها عنه **(قوله كأبي بكر إلخ)** فيه إشارة إلى أنه يشترط في الكنية التركيب الإضافي فلا يعد كنية نحو أب لعمرو وأم لزيد **(قوله فإن أشعر إلخ)** لم يقل دل أو وضع للإشارة إلى أنه غير موضوع لما ذكر، بل مشعر به؛ إذ هو علم والعلم إنما وضع لتعيين الذات **(قوله زين العابدين)** لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه **(قوله أو بعضته)** بفتح الضاد المعجمة والقياس

و (أنف الناقة) فلقبٌ، وإلّا فاسْمٌ؛ كـ(زيد) و(عمرو).

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الأفصح - تقديم الاسم وتأخير اللقب.

كسرها وفتحت تبعاً للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من الناس قاله الأزهري (قوله وأنف الناقة) لقب جعفر بن قريع[1] لِما أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمّه إلى أبيه ولم يبق إلّا رأس الناقة فقال له أبوه: شأنك به فأدخل يده في أنف الناقة، وجعل يجرّه فلذلك لقّب به، وكانوا يغضبون مِن هذا اللقب إلى أن قال الحطيئة مادحاً:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ... ومن يسوّي بأنف الناقة الذنبا

فعدّوه مدحاً، هذا واعلم أن الشايع فيما بينهم تلقيب الذكور، وقل تلقيب الإناث، ومنه الحُميرا للصديقة رضي الله تعالى عنها، وعنيزة لفاطمة امرئ القيس، وماء السماء لأمّ المنذر، ووهم من نفى ذلك فليحفظ (قوله وإلّا فاسم) أراد وإن لم يبدأ بما ذكر ولم يشعر بمدح أو ضعة فهو اسم. وأورد عليه اللقاني أنه يلزم أن لا يكون نحو محمد وأحمد ومنصور أسماء بل ألقاب واللازم منتف اتفاقاً. فالحق أن الاسم ما وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائناً ما كان وما استعمل في المسمى بعد ذلك كنية إن بدأت ولقب إن أشعر فظهر الفرق بين الاسم وبين الكنية واللقب، لكن بقي الفرق بين الأخيرين معنى. وفي بعض حواشي المطول: أن الفرق بينهما بالحيثية فأشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبي الفضل وأبي جهل لا يضرّ (قوله وإذا اجتمع الاسم مع اللقب إلخ) لم يذكر ما إذا اجتمع الاسم مع الكنية أو الكنية مع اللقب أو الاسم مع الكنية واللقب، وقد ذكروا الخيار في التقديم والتأخير بين الاسم والكنية وبينها وبين اللقب، لكن ما لم تتقدم الكنية على الاسم في الصورة الثالثة فيمتنع حينئذ تقديم اللقب عليها لاستلزام تقدمه على الاسم وهو لا يجوز. صرّح بذلك السنباطي وغيره (قوله وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب) قيل: لأنه في الغالب منقول عن اسم غير إنسان كبطة فلو قدّم لتوهم أن المراد به معناه الأصلي؛ ولأنه يدل على ما يدل عليه الاسم وزيادة فلو قدّم عليه لا غنى عنه.

---

(١) أبو بطن بن سعد بن زيد مناة. منه.

ثم إن كانا مضافين؛ كـ (عبد الله زين العابدين)، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كـ (زيد زين العابدين)، أو كان الأمر بالعكس؛ كـ (عبد الله قفّة)؛ وجب كون الثاني تابعاً للأوّل في إعرابه: إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه، ويجوز أيضاً قطعه عن التَّبعية؛ إمَّا برفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل

واعترض بأن مقتضى ذلك وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً وبه قال بعضهم. وكذا وجوب تأخير الكنية التي هي كاللقب أيضاً كأبي الخير، بل لا يبعد أن تكون الكنية مطلقاً كذلك فلعل الدعوى لا تعلل إلّا بالسماع **(قوله في الأفصح)** احترز به عن نحو قوله بأن ذا الكلب عمرواً خيرهم حسباً فإن التقديم فيه غير فصيح، ولو قيد بقوله غالباً أيضاً لكان أولى احترازاً عما إذا كان اللقب أشهر من الاسم، فإنه يقدّم عليه على ما نص عليه ابن الأنباري نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [النِّسَاء: ١٧١] فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى، لكن قال الغنيمي: لك أن تقول: إنا لا نسلم أن ما ذكر من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يتقدّم على الاسم أنه كذلك إذا كان تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه أو به. يرشدك إلى هذا قولهم أن اللقب يعرب بدلاً أو عطف بيان على الاسم. وأما إذا كان محكوماً به على الاسم أو بالعكس فليس من محل النزاع في شيء ويمكن إجراء ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عِمرَان: ٤٥] بأنه ليس بدلاً ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى. وفيه أن المقصود في الآية السابقة الإخبار عن المسيح بأنه ابن مريم لا عن المسيح بأنه عيسى كما لا يخفى. فالحق أن المسيح مبتدأ وقدّم لشهرته وعيسى بدل أو عطف بيان عليه وابن مريم خبره **(قوله ثم إذا كانا مضافين)** فيه تجوّز إذا العلم المجموع وهو غير مضاف **(قوله وجب كون الثاني تابعاً إلخ)** هذا في الأول والثالث: متفق عليه. وأما في الثاني: فعند الرضي تجوز الإضافة مثل غلام عبد الله وارتضاه كثيرون **(قوله على أنه بدل أو عطف بيان)** لم يجوزوا أن يكون تأكيداً بالمرادف ولا مانع منه قاله الدنوشري **(قوله ويجوز أيضاً قطعه إلخ)** فيه إشارة إلى جواز قطع البدل وعطف البيان. والأول مصرّح به في غالب الكتب دون الثاني **(قوله لمبتدأ محذوف)** قيل جوازاً. ومقتضى ما

محذوف، ويجيء أيضاً في المفردين ذلك، خلافاً لجمهور البصريين. وإن كانا مفردين؛ كـ (زيد قفة)، و (سعيد كرز)؛ فالكوفيون والزجّاج يجيزون فيه وجهين: أحدهما: اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام.

والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب. وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأول، والاتباع أقيسُ من الإضافة والإضافة أكثر.

ثُمَّ الإِشَارَةُ وَهِيَ: ذَا لِلْمُذَكَّرِ، وَ(ذِي) وَ(ذِهِ)، وَ(تِي) وَ(تِهِ)، وَ(تَا) لِلْمُؤَنَّثِ، وَ(ذَانِ) وَ(تَانِ) لِلْمُثَنَّى: بِالأَلِفِ رَفْعاً، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً، وَأُولَاءِ لِجَمْعِهِمَا، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقاً، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ.

ذكروه في النعت المقطوع أن يكون وجوباً وكذا الفعل أيضاً **(قوله كرز)** الكرز اللئيم والحاذق **(قوله والثاني إضافة الاسم إلى اللقب)** أي: ما لم يمنع مانع عنها فلا تجوز في نحو الحارث كرز لوجود أل ولا في نحو إبراهيم الخليل؛ لأن اللقب وصف في الأصل والموصوف لا يضاف إلى صفته على المشهور كذا قيل. وللمصنف هنا كلام حاصله جواز الإضافة في هذا القسم الأخير **(قوله يوجبون الإضافة)** أخذاً من اقتصار سيبويه ويردّ عليهم بالسماع فقد وردت التبعية في قولهم هذا يحيى عينان[1] إذ لو أضاف لقال عينين وأجيب: بأنه على لغة من يلزم المثنى الألف. ورد بأن النون مضمومة ولو كان كما قال لكانت مكسورة فافهم **(قوله والاتباع أقيس من الإضافة)** إذ لا يضاف اسم لما يرادفه لكن سوّغ ذلك تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، فمعنى جاءَ سعيد كرز جاءَ مسمّى هذا اللفظ. وهذه هي القاعدة في التأويل وعكسها كما في كتبت سعيد كرز خارج عنها ناشئ عن

---

(١) قال اللقاني الشاهد حيث رفع والمسمى به من المثنى يعرب كأصله، وقال الشهاب: هذا إذا لم تكن الرواية بفتح النون وإلا فلا شاهد؛ لأن المسمى به يجوز أن يعرب كما لا ينصرف. منه.

ش - الثالث من أنواع المعارف: اسم الإشارة.

وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد، و ما يشار به للمثنى، و ما يشار به للجماعة.

وكل من هذه الثلاثة ينقسمُ إلى مذكر، ومؤنث، فللمفرد المذكر لفظة واحدة؛ وهي: (ذا).

القرينة الخارجية[1]. الإشارة. (قوله اسم الإشارة) فيه إشارة إلى أن قوله ثم الإشارة على حذف مضاف كذا قيل. ولا ضرورة إليه؛ لأن الأسماء الآتية كما تسمى بأسماء الإشارة تسمّى بالإشارة (قوله وينقسم إلخ) الأولى تعريفه ثم تقسيمه كما فعل في العلم. وعرفوه بما وضع لمسمّى وإشارة إليه. والمراد بالإشارة الإشارة الحسيّة، ونحو: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢] مما ليس الإشارة فيه حسيّة محمول على التجوز. وبما ذكر خرجت المضمرات والمظهرات؛ لأنها وإن أشير بها لكن بالإشارة العقلية فالضمير يشار به إلى ما عاد عليه والمظهر إن كان معرفة فإلى واحد معين من الجنس، وإن كان نكرة فلو أحد غير معين منه. ولا يرد على هذا التعريف الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف؛ لأنا نقول لا دور إذ الإشارة الأولى اصطلاحية والثانية لغوية، أو لأن الأولى جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحدّ توقف الجزء عليه إذ ربما تكون معرفته ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحدّ، قاله الدماميني. ومفهومه جعل الإشارة إليه من جملة الموضوع له وهو محلّ بحث (قوله فللمفرد المذكر لفظة واحدة وهي ذا) المراد بالمفرد المفردُ ولو حكماً ليدخل نحو: ذا الجمع وذا الفريق، ثم هذا هو الغالب في ذا؛ لأنها على ما ذكره المصنف في حواشي الألفية قد يشار بها إلى الاثنين نحو: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: ٦٨] أي: الفارض والبكر وإلى الجمع كقوله:

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

---

(١) قال الحريري: اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين عند الكوفيين وعند البصريين الشهرة لما وقعت في اللقب دون الاسم فجرى الاسم مع اللقب مجرى النكرة مع المعرفة فصار سعيد كرز بمنزلة غلام زيد فافهم. منه.

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، وهي: (ذي)، و (ذهي) بالإشباع، و (ذهِ) بالكسر، و(ذهْ) بالإسكان، و(ذاتُ)؛ ....

وإلى كل شيء؛ وذلك في حبذا على القول بأن كلاًّ من حبّ وذا باق على أصله، ولا يرد على قولنا المذكر قول الذبياني:

نبئت نعمى على الهجران عاتبة   سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري

لأن المعنى لذاك الشخص أو الإنسان. وقول الزمخشري: إن الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب يبعده ذكر الصفة قاله المصنف. وأصل ذا على الصحيح[1]: ذَيَيَ بيائين مفتوحتين حذفت الثانية اعتباطاً وقلبت الأولى ألفاً ويؤيده أن سيبويه حكى فيه الإمالة هذا. ونقل ذاءِ بهمزة مكسورة بعد الألف وذائِهِ بهمزة وهاء مكسورتين. وذائه بهمزة وهاء مضمومتين. وروي بضم الهاء وكسرها قوله:

هذائه الدفتر خير دفتر   في كف قرم ماجد مصور

(عشرة ألفاظ) كثرت ألفاظ المؤنث ليستغنوا بذلك عن التصريح باسمها؛ لأنه مستهجن، أو لأن إفراد المؤنث أكثر من إفراد المذكر فناسب أن يدل على الأكثر بالألفاظ الكثيرة قاله الدنوشري. وأيدت الأكثرية بما وَرَد في السنة من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان وكون أكثر أهل النار النساء (قوله وهي ذي) أشار بتقديمها إلى أنها الأصل لكونها بإزاء ذا للمذكر، وقيل: الأصل تاء؛ لأنه لا يثنى من الأسماء غيرها على الصحيح[2]، وقيل: هما أصلان، ولعله أولى (قوله وذه) لا يرد على عدّها في المؤنث قولهم هذه الظهر مع أن الظهر اسم للوقت كالظهيرة لا للصلوة بدليل قولهم صلاة الظهر؛ لأنا نقول: هذا من باب التوسع والمجاز كما ذكره سيبويه والمراد هذه صلوة الظهر، وإنما لم يقولوا: هذا الظهر لئلا يتوهم كما قال الصفّار: أن المراد الزمان لا الصلاة والمفروض الثاني (قوله وذات) بضم التاء والكسر غير محقق، وذا وحدها كما قال المصنف في

---

(١) ومقابله أن الألف زائدة وأنها أصلية غير منقلبة وأن لامها واو وأن عينها ساكنة. منه.

(٢) مقابله أن تان تثنية تي وته أيضاً وعليه السيرافي. منه.

وهي أغربُها، وإنما المشهور: استعمال (ذات) بمعنى: صاحبة؛ كقولك: (ذات جمال)، أو بمعنى (التي)، في لغة بعض طيّ، حكى الفرّاء (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها)؛ أي: التي أكرمكم الله بها؛ فلها حينئذ ثلاث استعمالات. وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: (تي)، و (تهي) بالإشباع، و (تهِ) بالكسر، و (تهْ) بالإسكان، و(تا).

حواشي التسهيل للإشارة والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة **(قوله وهي أغربها)** أفعل التفضيل هنا ليس على معناه من الدلالة على المشاركة والزيادة؛ إذ من جملة الألفاظ ذي ولا غرابة فيها فهو لمجرد الدلالة على الغرابة نحو هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم ونحو: الشتاء أبرد من الصيف **(قوله بمعنى صاحبة)** فهي حينئذ معربة بالحركات الثلاث. وعلى الاستعمال الأول مبنية؛ لشبهها الحرف في المعنى من حيث عدم الاستقلال وكذا القول في سائر أسماء الإشارة **(قوله أو بمعنى التي)** فهي حينئذ مبنية على الضم لشبهها الحرف بالافتقار إلى الصلة **(قوله بالفضل إلخ)** أي: اقسم بالفضل والكرامة أو أسألكم بهما **(قوله ذات أكرمكم)** الشاهد في ذات حيث استعملت اسم موصول بمعنى التي وقول بعضهم[1] الشاهد فيها حيث بناها على الضم ليس على ما ينبغي **(قوله به)** بفتح الباء وسكون الهاء أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لذلك **(قوله ثلاث استعمالات)** أشهر وهو بمعنى صاحبة ومشهور وهو بمعنى التي وغريب وهو بمعنى ذي **(قوله تي)** بالتاء المثناة فوق والياء المثناة تحت، ولا تكون التاءُ وحدها اسم إشارة، وأما قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣] فالياءُ فيه محذوفة لالتقاءِ الساكنين، ويقال تي، وهاتي، بالهاءِ وتيك بالكاف، وهاتيك، بالهاء والكاف. ولم يقل ابن يسعون إلّا بالأخير، ويرده قوله ﷺ في حديث الإفك: «كيف تيكم» **(قوله وتا)** لم ينقل خلاف[2] في ألفها كما في ذا. وفي

---

(١) الحطابي. منه.

(٢) ولا يبعد تأتيه. منه.

ولتثنية المذكر: (ذان) بالألف رفعاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، و (ذين) بالياء جراً ونصباً؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩][هذا التمثيل لا يصح؛ لأن (الَّذَيْنِ) اسم موصول، والتمثيل الصحيح؛ قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] في قراءة أبي عمرو].

ولتثنية المؤنث: (تان) بالألف رفعاً، كقولك: (جاءتني هاتان)، و (هاتين)، بالياء جراً ونصباً؛ كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

تأخيرها مع ما قيل من أصالتها ما لا يخفى (قوله بالألف رفعاً) يحتمل أنها علامة ويحتمل أنها أصل، وذان حينئذ مبنية على الكسر محلها الرفع، وكذا يقال في الحالتين الأخريين، والاحتمال الأخير هو المصحح عند الكثيرين قالوا: سبب البناء موجود وليس هناك تثنية تعارضه وإلا لنكر المفرد لتتأتى التثنية واسم الإشارة لا يقبل التنكير، ولقيل: ذيان كما يقال في فتى فتيان، وفيه نظر، أما أولاً؛ فلأنا لا نسلم أن اسم الإشارة لا يقبل التنكير مطلقاً إذ قد يقبله تقديراً وهو كاف في صحة التثنية. وأما ثانياً؛ فلأنهم لم يقولوا ذيان كما قالوا فتيان حطًّا لمثنى المبني عن غيره، هذا ثم اعلم أنه لا يرد على قوله بالألف رفعاً إلخ قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]حيث كان القياس هذين بالياء ليكون منصوباً بأن؛ لأنا نقول لذلك محامل كثيرة؛ منها: أن اسم أن ضمير شأن وهذان مبتدأ، واللام في لساحران صلة، وساحران خبره، أو أنها لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف، وساحران خبر له، والجملة خبر هذان، والتقدير لهما ساحران ومنها: أنّ إنّ بمعنى[١] نَعَمْ، وهذان ساحران مبتدأ وخبر ودخلت اللام تشبيهاً؛ لأن بالعاملة أو أنها دخلت على محذوف أيضاً. ومنها أنه على لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله إلى غير[٢] ذلك، وكمال التحقيق في المطولات (قوله كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]) الإشارة إلى اليد والعصا معجزتي موسى عليه السلام وذكر مراعاة للخبر (قوله كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩])

---

(١) كما نقل ذلك عن سيبويه. منه.

(٢) ومنه أن الألف ألف المفرد وهي لا تقلب وألف التثنية المقلوبة محذوفة. ومنه أن أنْ نافية واللام إيجابية بمعنى إلّا أي ما هذان إلّا ساحران. منه.

ولجمع المذكر والمؤنث: (أولاء)؛ قال تعالى: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [هُود: ٧٨]، وبنو تميم يقولون: (أولى) بالقصر.

وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مَدَّهُ.

ثم المشارُ إليه؛ إما أن يكون قريباً، أو بعيداً: ....

هذا تنظير لا تمثيل؛ لأن الكلام في الإشارة لا في الموصول **(قوله لجمع المذكر والمؤنث)** فيه إشارة إلى أن ضمير التثنية في قوله في المتن لجمعهما راجع إلى المذكر والمؤنث لا إلى ذان وتان؛ لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازاً **(قوله وبني تميم إلخ)** أفهم هذا الكلام أن في أولاء لغتين المدّ والقصر ويقال فيها أيضاً: هُلا بإبدال الهمزة هاء وأولا بضم الهمزتين أوّلها وآخرها وأولى بالتنوين[1] **(قوله بالقصر)** هذا أولى من قول بعضهم مقصوراً؛ لأنه من أوصاف الاسم المعرب ومن عبر فقد تسامح **(قوله ثم المشار إما أن يكون قريباً أو بعيداً)** هذا مذهب ابن مالك ووافقه المصنف هنا وزاد الجمهور وكذا المصنف في شرح اللمحة أو متوسطاً وجعلوا له الكاف وحدها وللبعيد اللام مع الكاف والنظر الجلي يقتضيه، واستدل ابن مالك على مدعاه بأمور منها قول الشاعر:

أولـئـك قـومـي لـم يـكـونـوا شـابـة ... وهـل يـعـظ الـضـلـيـل إلا أولا لـك

فإن الشاعر أشار بأولئك وأولا لك إلى شيء واحد وهم قومه، فلو كان الأول للمتوسط والثاني للبعيد لزم التناقض وهو باطل فلزم الترادف، ومنها وهو أقواها أن الفراءَ حكى أن أخلاء ذلك وتلك من اللام لغة تميم، فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون إلا ذلك وتلك وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان قرب وبعد، وأمر غيرهم مشكوك فيه فيلحق بما علم. قيل: ويمكن أن يجاب إما عن الأول فبأن البعد المفهوم من أولالك لا ينافي التوسط المفهوم من أولئك لجواز حمله على بعد المرتبة والمنزلة كقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يُوسُف: ٣٢] بعد ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١]. وأما عن الثاني فبأنه يجوز أن يكون عُلمَ حال غير المذكورين ولا يلزم من عدم علم البعض عدم الكل، ومن

---

(١) قاله القاضي زكريا. منه.

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً، ومقروناً بـ (ها) التنبيه جوازاً؛ تقول: (جاءني هذا) و (جاءني ذا)، وليعلم أن (ها) التنبيه تلحقُ اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البعد.

وإن كان بعيداً؛ وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من اللام؛ نحو: (ذاك) أو

حفظ حجة على غيره فليفهم (قوله فإن كان قريباً إلخ) أي: ولو حكماً ليدخل نحو: هذا يوم القيامة آت (قوله وليعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة) الأولى تدخل على اسم الإشارة؛ لأن اللحوق في الغالب إنما يكون للآخر كما لا يخفى، وفي هذا الكلام إشارة إلى أنها ليست من اسم الإشارة، وإنما تدخل عليه للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه كما ينبه بها على النسب الإسنادية نحو قوله تعالى: ﴿هَٰأَنتُمْ أُولَاءِ﴾ [آل عِمرَان: ١١٩] وقولك ها زيد قائم وها أن زيداً قائم، وهي حرف إجماعاً، ودخولها على المجرد كثير وعلى المقرون قليل ومنه قوله:

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهل هذاك الطراف الممدد

ودخولها على المقرون بالكاف في المثنى والجمع ممنوع في الفصيح، وفصلها عن اسم الإشارة المجرد بالضمير مغتفر وبغيره سوى الكاف والقسم أو به وهو مقرون غير مغتفر (قوله وإن كان بعيداً) أي: ولو حكماً إما لعظمة المشير كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ⑰﴾ [طه: ١٧] أو لعظمة المشار إليه كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، أو لعظمتهما كقوله تعالى: ﴿الم ۝ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البَقَرَة: ٢]، [الحديد: ١٤] (قوله وجب اقترانه) أي: اسم الإشارة مطلقاً كما هو الظاهر فتلحق جميع ألفاظ المؤنث. لكن قال القاضي زكريا لا تلحق الكاف أسماء الإشارة المؤنثة إلا تي وتا وذي قالوا تيك وتيلك وتلك بكسر التاء في الثلاثة. وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك انتهى. (قوله بالكاف) أي: الحرفية لا الاسمية، ويؤيد ذلك كما قال الرضي: امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وأيضاً لو كانت اسماً لصح جرها بالإضافة واسم الإشارة؛ لملازمته التعريف لا يضاف فإذن لا محل[1] لها من

---

(١) إذ لا يظهر إلا الإضافة وهي ممتنعة كما علمت. منه.

مقرونة بها؛ نحو: (ذلك).

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

أحدها: المثنى؛ تقول: (ذانِك) و(تانِك)، ولا يقال: (ذانِ لك) ولا (تانِ لك).

الثانية: الجمع في لغة من مدَّهُ؛ تقول: (أولئك)، ولا يجوز (أولاء لك)، ومن قصره قال: (أولا لك).

الثالثة: إذا تقدمت عليها (ها) التنبيه؛ تقول: (هذاك)، ولا يجوز: (هذالك).

الإعراب ولا[1] قابلية فتكون حرفاً كذا قيل فتذكر ولا تغفل. **(قوله ومقروناً بها)** أي: باللام. وفيها أقوال؛ فقيل: لمجرد توكيد البعد الحاصل بالكاف. وقيل: لبعد المخاطب. وقيل: لبعد المشار إليه. ثم هذه اللام مكسورة في ذلك وساكنة في تلك. قيل: والسر فيما ذكر أن الألف في ذلك خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذلك في تيْلك؛ لأن الياء بعد الفتحة خفيفة كالألف، وأما تِلك فأدخلت اللام فيها على تي ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء حينئذ بل أبقيت على سكونها وحذفت للساكنين، وأما تَلْك بحذف ألف تا فلغة قليلة **(قوله ويمتنع اللام إلخ)** أي: كراهة كثرة الزوايد **(قوله في لغة من مدّه)** وهم الحجازيون **(قوله ومن قصره إلخ)** وهم قيس وربيعة وأسد وكذا بنو تميم أيضاً وقول المصنف في الأوضح وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً رواية الفراءِ وهي مطعونة، فقد نقل الأشموني استثناء الجمع من ذلك فهم فيه كغيرهم فليحفظ **(قوله تقول هذاك)** أي: مع القلة كما سلف آنفاً **(قوله ولا يجوز هذا لك)** قيل؛ لأن ها تدل على قرب المشار إليه واللام على بعده. وقيل؛ لئلا يتوهم أنهما كلمتان. واعترض[2] على الأول بالكاف، وعلى الثاني بأولا لك، فالصواب ما

---

(١) بهذا يندفع ما يقال أنه لا يلزم من عدم المحلية من الإعراب الحرفية بدليل أن ضمير الفصل اسم على الأصح ولا محل له من الإعراب ووجه الدفع أن الضمير المذكور وإن لم يكن له محل بالفعل لكن لا شك في أن له قابلية ذلك بخلاف ما نحن فيه. منه.

(٢) أي: بأن الكاف تدل على التوسط، والها على القرب وعلى الثاني بأولا لك فإنه أيضاً يوهم كونه كلمتان والصواب ما قدمناه أي: في قوله: ودخولها على المجرد كثير وعلى المقرون قليل أي: أعم من أن يكون مقروناً بالكاف فقط أو باللام والكاف معاً. ونجل المؤلف عبد الله.

ثُمَّ الْمَوْصُولُ وَهُوَ: (الَّذِي)، (وَالَّتِي)، وَ(اللَّذَانِ)، وَ(اللَّتَانِ) بِالأَلِفِ رَفْعاً وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً، وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ: (الَّذِينَ) بِالْيَاءِ مُطْلَقاً، (وَالأُلَى)، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: (اللَّائِي)، وَ(اللَّاتِي)، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ: (مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَيٌّ)، وَ(أَلْ) فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَ (الضَّارِبِ) وَ(الْمَضْرُوبِ)، وَ(ذُو) فِي لُغَةِ طَيِّئٍ، وَ(ذَا) بَعْدَ (مَا) أَوْ مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، وَصِلَةُ أَلْ الْوَصْفُ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ طِبْقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً؛ وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ: : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، و (ما عملت أيديهم)، ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، و ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً.

ش - الباب الرابع من أنواع المعارف: الأسماء الموصولة، وهي: المفتقرة إلى صلة، وعائدٍ.

وهي على ضربين: خاصة؛ ومشتركة.

قدّمناه. الموصول. (قوله الأسماء الموصولة) يشير إلى أن قوله في المتن الموصولات على معنى الأسماء الموصولات؛ لأن من المعلوم أن الموصول الحرفي وهو ما احتاج إلى صلة فقط كأنّ وأنْ وما وكَيْ ولَوْ لَيْس من المعارف (قوله وهي المفتقرة إلخ) أي: دائماً لتخرج النكرة الموصوفة بجملة نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] إذ احتياجها ليس بدائم بل حال الوصفية كما لا يخفى (قوله وعائد) أخرج نحو: إذا الشرطية؛ لأنها وإن احتاجت إلى الوصل بجملة لكنها لا تحتاج إلى عائدٍ، ثم المراد بالعائد العائدُ حقيقة أو حكماً ليدخل: سعاد التي أضناك حبّ سمانا. (قوله خاصة) أي: مستعملة في معنى واحد (قوله ومشتركة) بكسر الراء ويجوز الفتح والمراد مستعملة في أكثر من معنى واحد (قوله الذي) بإثبات الألف واللام وقل[١] حذفها. وفيه وجهان إثبات الياء والحذف فعلى الحذف

---

(١) أي: على ما قيل. منه.

فالخاصة: (الذي) للمذكّر، و(التي) للمؤنث، و(اللذان) لتثنية المذكر، و (اللتان) لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، و(الألى) .....

إما أن يكون ما قبلها مكسوراً أو ساكناً، وعلى الإثبات، إما خفيفة فتكون ساكنة، وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب قاله الجوزلي. وهو مشكل إذ سبب البناء وهو الافتقار إلى الصلة موجود بدون معارض، فالحق أن المشدد يبنى على الكسر كقوله:

وليس المال فاعلمه بمال … وإن أغناك إلّا للذيّ

تنال به العلا وتصطفيه … لأقرب أقربيه وللصفي

وحكى الزمخشري البناء على الضمّ وكأنّ الجوزلي رأى الضم تارة والكسر أخرى فظن الأعراب **(قوله المذكر)** أي: للمفرد المذكر عالماً أو غيره، والمراد بالمذكر هنا ما ليس بمؤنث ليدخل نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وكون الذي للمفرد قط كما هو الظاهر هو المشهور، وعن الأخفش أنه مشترك بين المفرد والجمع نقله المصنف في شرح اللمحة **(قوله والتي)** فيها ما في الذي **(قوله اللذان)** قال الدنوشري: يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان، ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال انتهى. وفيه لغات حذف الألف واللام على ما قيل، وتشديد النون مطلقاً على الصحيح وحذفها في الرفع أو مطلقاً على ما قاله اللقاني **(قوله لتثنية المذكر)** أي: على خلاف القياس إذ القياس اللذيان كما يقال القاضيان لكنهم فرقوا بين تثنية المعرب والمبني هذا إن قلنا بأنه تثنية الذي بالياء، أما إذا قلنا كما في شرح التسهيل بأنه تثنية اللذ بدون الياء فهو على القياس **(قوله واللتان لتثنية المؤنث)** فيه ما في اللذان **(قوله ويستعملان بالألف رفعاً إلخ)** قيل هما في ذلك معربان وعليه جماعة، وقيل: مبنيان وعليه أخرى، والعبارة محتملة فلا تغفل[1] **(قوله الألى)** على وزن العلى، ويكتب كما قال في شرح اللمحة بغير واو بخلاف غير الموصولة[2]، وفيه لغتان القصر وهو كثير والمدّ وهو قليل وعليه قول الشاعر:

---

(١) لعل وجه النهي عن ذلك إشارة إلى ما تقرر في ذان في باب الإشارة فراجعه. عبد الله.

(٢) أي: الأولى التي في باب الإشارة فإنها على ما تقرر تكتب بواو. عبد الله.

لجمع المذكَّر، وكذلك (الَّذِينَ) وهو بالياء في أحواله كلها، وهذيل وعقَيل يقولون: (اللَّذونَ) رفعاً، و(الذينَ) جرّاً ونصباً، و (اللائي) و (اللاتي) لجمع المؤنث، ولك فيهما إثبات الياء وتركها.

أبى الله للشم الآلاء كأنهم سيوف أجاد القَيْن يوماً صقالها

(لجمع المذكر) أي: لجماعته (قوله وكذلك اللذين) فيه لغتان أيضاً حذف أل كقراءة: (صراط الذين) وحذف النون ومنه عند بعض قوله تعالى: ﴿وخضتم كالذين خاضوا﴾. وقيل إن الذي موصول حرفيّ ويبعده بل يبطله وجود أل؛ لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم، وفي الإتيان بكاف التشبيه مع اسم الإشارة رمز إلى مخالفة اللذين لما قبله وهو كذلك؛ فإنه مختص بأولي العلم بخلاف ما قبله (قوله وهو بالياء في الأحوال كلها) قال في التصريح وهو مبني وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين مخصوص بأولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى؛ فإنه جاز على سنن المثنات المتمكنة لفظاً ومعنى انتهى. ودعوى تخصيص الذي بالعاقل أو تغليبه على غيره لا ينفع في كونه على سننها تدبّر (قوله وهذيل وعقيل) في التوضيح بأو بدل الواو وحملها الشارح على الشك فلينظر (قوله يقولون اللذون رفعاً) قال شاعرهم. نحن اللذون صبحوا الصباحا[1]. قال في التصريح: وهي معربة؛ لأن شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الأسماء فتذكر[2] (قوله واللاتي واللائي لجمع المؤنث) أي: على ما هو الغالب في الاستعمال. وقد تتقارض الألى واللاء فيقع كل منهما مكان الأخرى. ويعين المراد منهما عود الضمير من الصلة إليهما كقوله: محى حبها حبَّ الألى كنَّ قبلها[3]. وقوله:

فما آبائنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مَهِدُوا الحجوْرا

أراد في الأول اللاتي بدليل كن، وفي الثاني الذين بدليل مهدوا (قوله وتركها) أي:

---

(١) تمامه يوم النخيل غارة ملحاحا. منه.

(٢) لعل وجه الأمر بذلك إشارة إلى ما ذكره في المقولة التي قبل هذه فراجعها. عبد الله.

(٣) تمامه. وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل. منه.

والمشتركة: (مَنْ)، و(ما)، و (أي)، و (أل)، و (ذو)، و (ذا)، فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع، المذكر من ذلك كله والمؤنث؛ تقول في (من): (يعجبني من جاءَك)، و: (من جاءَتك) و: (من جاءاك)، و: (من جاءتاك)، و: (من جاؤوك)، و: (من جِئْنَكَ).

اكتفاءً بالكسرة **(قوله والمشتركة مَنْ وما)** أي: بالإجماع **(قوله وأي)** أي: عند غير ثعلب أما هو فقد خالف في موصوليتها محتجاً بأنه لم يسمع أيّهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني. ويرده قوله:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيّهم أفضل

إذ قد بنيت أيهم على الضم، وغير الموصولة لا تبنى بل لا يصلح هنا غير الموصولة. وأجيب: بأن أي: في البيت استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت لمجرور بعلى محذوف أيضاً أي: فسلم على شخص مقول فيه أي: في طلبه أيهم هو أفضل، أو أنها استفهامية وعلّق حرف الجر عن العمل بناء على أن التعليق غير مخصوص بأفعال القلوب كذا قيل، ولا يخفى أنه جواب لا يصلح للتعويل **(قوله وأل)** زعم المازني أنها موصول حرفيّ وردّ بأنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم: قد أفلح المتقي ربّه، والضمير لا يعود إلا على الأسماء. لا يقال إن الضمير عائد على موصوف محذوف؛ لأنا نقول للحذف مظان ليس هذا منها، وزعم الأخفش أنها حرف تعريف لتخطّي العامل لها فيقال: جاءَ الضارب كما يقال جاءَ الرجل فأل فيهما سواءٌ. وأجيب بالفرق فإنها في الأول داخلة على الفعل تقديراً فيعود الضمير عليها ولا كذلك الثاني. وأيضاً لو كانت فيه للتعريف لم يعمل لوجود المبعد له عن الفعل مع أن الأمر بخلافه. والتزام عدم العمل كتكليف ما لا يطاق **(قوله تقول في من يعجبني من جاءتك إلخ)** فيه إشارة إلى أنّ مَنْ للعالم وهو كذلك في الغالب، وقد يستعمل في غيره نحو قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ

وتقول في (ما) لمن قال: (اشتريت حماراً، أو: أتاناً، أو: حمارين، أو: أتانين، أو: حُمُراً، أو: أُتُناً): (أعجبني ما اشتريتَه) و: (ما اشتريتها) و: (ما اشتريتهما) و: (ما اشتريتهم) و: (ما اشتريتهنَّ) وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما تكون (أل) موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح، لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل؛ كـ (الضارب)، و اسم المفعول؛ كـ (المضروب)، و الصفة المشبهة؛ كـ (الحسن)، فإن دخلت على اسم جامد؛ كـ (الرجل)، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة؛ كـ (الصاحب)، أو على وصف التفضيل؛ كـ (الأفضل) و (الأعلى)!؟ فهي حروف تعريف.

بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] **(قوله وتقول في ما لمن قال اشتريت حماراً إلخ)** فيه إشارة إلى أن ما لما لا يعقل وقد نص على ذلك رسول الله ﷺروي أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال قائل له ﷺ عيسى عبد من دون الله فقال له النبي ﷺ: «ما أجهلك بلغة قومك، أما تعلم أن ما لما لا يعقل». وهذا هو الغالب فيها. وقد يستعمل في غيره نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١] إلى غير ذلك قاله غير واحد **(قوله وإنما تكون أل موصولة إلخ)** قال الرضي: كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في إلّا الكائنة بمعنى غير انتهى. ويشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبني الأصل وهو مع هذا معرب، وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الأصل ومع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك إلّا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسماً واحداً معرباً بحسب العوامل وفي كلام الرضي إشارة إلى ما قلنا فارجع إليه إن أردته **(قوله بشرط أن تكون إلخ)** محل كونها موصولة في نحو: ذلك حيث لا عهد وإلّا فهي تعريف اتفاقاً نحو: جاءَ محسن فأكرمت المحسن. قال الرضي: ومرادهم حيث لا عهد خارجي وإلّا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني **(قوله والصفة المشبهة)**

وإنما تكون (ذو) موصولة في لغة طيء خاصة؛ تقول: (جاءني ذو قام)، وسمع من كلام بعضهم: (لا وذو في السماء عرشه)، وقال شاعرهم:

فـــإنَّ الـــمـــاءَ مـــاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي   وبِـــئْـــرِي ذو حَـــفَـــرتُ وذُو طَـــوَيْـــتُ

وإنما تكون (ذا) موصولة بشرط أن يتقدمها (ما) الاستفهامية؛ نحو: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ

قال في المغني: كون أل في الصفة المشبهة اسم موصول ليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث أي: لما بينهما من التنافي انتهى. قيل ويمكن أن يجاب بالتزام تأويل نحو: الحسن بالذي ثبت حسنه. واعترض بأنه لو صح ذلك لالتزم في نحو: الأفضل أيضاً التأويل بما لا ينافي أفعل التفضيل فما بالهم لم يجعلوها فيه موصولة بناءً على ذلك. وأجيب بالفرق بين الصفة وأفعل التفضيل بأن الأول كثير الشبه بالفعل وقويّ الدلالة عليه دون الثاني بدليل عمل الصفة في الفاعل الظاهر باطراد بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يعمل فيه إلّا في مسألة الكحل فافهم **(قوله وإنما تكون ذو موصولة في لغة طي)** وهي عندهم مبنية على السكون لا على الضم كما توهم ولا على الواو كما يفهم[(١)] من ظاهر عبارة همع الهوامع[(٢)] وهذا هو المشهور. وقد تعرب بالحروف الثلاثة كذو بمعنى صاحب وخصّ ذلك ابن الضايع بحال الجر وأنه المسموع كقوله: فحسبي[(٣)] من ذي عندهم ما كفانيا. فذي معرب بالياء كما رواه ابن جني وهو مشكل؛ فإن سبب البناء قائم ولما يعارضه معارض قاله في التصريح. وأجيب: بأن الإضافة في المعنى عارضت سبب البناء فأعرب، ولا أظنك تقنع بهذا **(قوله تقول جاءني ذو قام)** أي: وذو قاما إلخ بإفراد ذو وتذكيرها في الحالات كلها، وهذا هو المشهور عنهم وحكي عن البعض بل قيل عن الكل إنها قد تؤنث وتثنّى وتجمع. قال اللقاني: وهي معربة حينئذ وحكى غير ذلك أيضاً وتمام البحث في التصريح وحواشيه **(قوله بشرط أن يتقدمها إلخ)** هذا أحد شروطها والثاني أن لا

---

(١) قيد بالظاهر؛ لأنه قد يؤل كلامه بأن يقال فيه حذف المضاف أي على سكون الواو. منه.

(٢) للسيوطي. منه.

(٣) أوله فإما كرام موسرون لقيتهم. منه.

﴿رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، أو (من) الاستفهامية؛ نحو قول الشاعر:

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومن الذي قالها؟ فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة؛ خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقوله:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

قالوا: (هذا) موصول مبتدأ، و (تحملين) صلته، والعائد محذوف، و (طليق) خبره، والتقدير: والذي تحملينه طليق، وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن تكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ، و (طليق) خبرُه، و (تحملين) ....

تكون للإشارة داخلة على المفرد نحو: ماذا التواني ومن ذا الذاهب. والثالث: أن لا تكون ملغاة بأن تكون مركبة مع ما[1] أو من مراداً بهما الاستفهام نحو: من ذا أكرمت أزيداً أم عمرواً، وأقول[2]: ماذا وكان ماذا أو بأن تكون زائدة بين هذا الاستفهام و مدخوله بناء على رأي الكوفيين و ابن مالك من جواز زيادة في الأسماء هذا. قيل: وفي ترك المصنف هذين الشرطين نوع تقصير (**قوله أو من الاستفهامية**) آخرها عن ما للخلاف فيها فذهب بعضهم إلى تخصيص الحكم بما الاستفهامية قال: لأن ما تجانس ذا لما فيها من الإبهام بخلاف من لأنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما، وفيه نظر من وجهين. أما أولاً؛ فلأن بقية أدوات الاستفهام مثل ما في الإبهام فتخصيصها بالحكم لذلك تحكم. وأما ثانياً؛ فلأن ما مختصة بما لا يعقل كاختصاص من بمقابله فإذا منع هذا الحكم في من للاختصاص فليمنع في ما أيضاً لذلك، اللهم إلا أن يقال ما لا يعقل أوسع دائرة من غيره، لكن المرجع في ذلك السماع وكلاهما مسموع كما علمت (**قوله لجواز أن تكون ذا للإشارة**) قال الرضي: اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء

---

(١) منع بعضهم التركيب مع من وخصه بما والأكثرون على عدم الفرق. منه.

(٢) قالته عائشة رضي الله تعالى عنها ويرد على من منع تقدم العامل كابن ابي الربيع ولله در من قال:
عاب قوم كان ماذا. ليت شعري لم هذا. وإذا عابوه جهلاً. دون علم كان ماذا. منه.

جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق في حالة كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة؛ لا موصولة.

فهذه خلاصة القول في تعداد الموصولات: خاصِّها، ومشترَكِهَا.

فأما الصلة فهي على ضربين: جملة، وشبه جملة.

والجملة على ضربين: اسمية، و فعلية؛ وشرطها أمران:

أحدهما: أن تكون خبرية؛ ....

الإشارة فيها باقية على أصلها دفعاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل **(قوله جملة حالية)** أي: من الضمير المستتر في طليق. وقيل: خبر وطليق خبر بعد خبر، وقيل: صلة لموصول محذوف أي: وهذا الذي تحملينه طليق[1]. ويخدش الأول أن فيه تقدم الحال على عامله وهو صفة مشبهة وبعضهم يمنعه، ويخدش الثاني أنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول، ويخدش الثالث أن حذف الموصول طريقة الكوفيين مطلقاً أو بشرط عطف مثله عليه والمطلوب تخريج البيت على طريقة البصريين، ويخدش الجميع أن فيه إشارة الشخص إلى نفسه ولم تألف، وبالجملة احتمال الموصولية قوي **(قوله يدل إلخ)** قال الأزهريّ: لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وفيه أن الكوفيين لا يسلمون ذلك **(قوله فهذه خلاصة القول إلخ)** ترك رحمة الله تعال الكلام على أي: وَليته إذ ذكرها في العد مثل لها كأخواتها والكلام عليها لا يليق بهذا المختصر **(قوله أحدهما أن تكون خبرية)** قال في التصريح: لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه، ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية انتهى. وقيل: لأن المقصود من الصلة البيان وهو لا يحصل بغيرها؛ لأنه غير معلوم المضمون إلّا بالصيغة ولعل هذا أوضح، ثم لا يرد على ذلك قوله:

وإني لراج نظرة قِبَلَ التي لعلي وإن شطّت نواها أزورها

---

(١) على حدّ فو الله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب. منه.

أي: محتملة للصدق والكذب؛ فلا يجوز (جاء الذي أضربه)، ولا (جاء الذي بعتُكَهُ)؛ إذا قصدت به الإنشاء، بخلاف (جاء الذي أبوه قائم)، و (جاء الذي ضربته).

حيث وقعت جملة لعلي إلخ صلة التي وهي إنشائية؛ لأنا نقول هو على إضمار القول أي: التي أقول فيها لعلي إلخ أو الصلة أزورها، وخبر لعل محذوف قاله في المغني. واعلم أنه يشترط في هذه الجملة أن تكون معهودة للمخاطب ليتعرف بها المبهم، ولا يرد: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البَقَرَة: ٢٤] لجواز العلم بمضمون الجملة بالسماع من النبي ﷺ أو من أهل الكتاب، وأن تكون مفصلة إلّا في مقام التهويل فيحسن إبهامها نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] إشارة إلى أن الذي غشيهم أمر عظيم[١]، وأن لا تكون[٢] مما لا يجهله أحد فلا يجوز نحو: جاءَ الذي حاجباه فوق عينيه. وأن لا تكون مستدعية كلاماً قبلها فلا يجوز: جاءَ الذي لكنه قائم أو حتى أبوه قائم وإلا لزم استعمال لكن وحتى من غير مستدرك وَمُغَيّ (قوله أعني: محتملة للصدق والكذب) أي: نظراً لنفس المفهوم مع قطع النظر عن سائر الخصوصيات فتدخل أخبار الله تعالى ونحوها وأخبار نحو: مسيلمة في دعواه النبوّة، ونحو: الضدان يجتمعان أو يرتفعان فإن عدم الاحتمال لأمر خارج كما لا يخفى، ثم الحق أن مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي وظاهر العبارة يقتضي أن مدلوله كل من الصدق والكذب وليس كذلك (قوله للصدق) هو عندنا المطابقة للواقع سواءً طابق الاعتقاد أيضاً، كقول المؤمن الإسلام حق أم لم يطابقه كقول الكافر ذلك. وتحقيق البحث لا يليق بهذا المختصر فليطلب من المطوّل[٣] (فلا يجوز جاء الذي أضربه، ولا جاءَ الذي بعتكه) قيل: لأن الأولى طلبية وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها، والثانية إنشائية، وهي ما قارن لفظها معناها، وفيه أن الطلبية أيضاً قد قارن لفظها معناها؛ لأن معنى اضرب مثلاً طلب الضرب

---

(١) كما وكيفا. منه..

(٢) ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية. منه.

(٣) فيه لطافة. منه.

والثاني: أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول: في إفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه؛ نحو: (جاء الذي أكرمته) و (جاءت التي أكرمتها)، و(جاء اللذان أكرمتهما)، و(اللتان أكرمتهما)، و (الذين أكرمتهم) و (اللاتي أكرمتهن).

وقد يحذف الضمير، ....

وهو مقارن لهذا اللفظ كبعت الإنشائي لا إيجاد الضرب، ثم ما ذكره من اشتراط الخبرية وعدم جواز: جاءَ الذي اضربه هو الصحيح، وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي، والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو: جاء الذي غفر الله تعالى له، وصاحب الإفصاح بنعم وبئس، وهشام بليت ولعلّ وعسى (قوله الثاني أن تكون مشتملة إلخ) أي: ولو حكماً لتدخل الجملة الخالية منه المعطوفة عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: الذي يقوم أخوك فيغضب هو لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة (قوله على ضمير) أي: لو ما قام مقامه كما مثلنا سابقاً وسيبويه لا يجوز ذلك في الخبر فالظاهر أن الصلة كذلك (قوله مطابق للموصول) أي: في اللفظ والمعنى أو في أحدهما فقط كما إذا كان الموصول لفظ ومعنى؛ فإنه حينئذ قد يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر تجوز ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] وهو قليل إلّا في أل فواجب وإلّا في نحو: أعطِ من سألتك للبس، ومن هي حمراء أمتك للقبح، وأنّ من النسوان من هي روضة لقصد السابق فمختار (قوله وقد يحذف الضمير) خصه بالذكر لكثرة حذفه وإلا فقد تحذف الصلة أيضاً في غير أل إما جوازاً نحو قوله:

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا

أراد الأولى عرفوا بالشجاعة. وإما وجوباً كما بعد اللتيا والتي إذا أريد الاستعظام. وكذا يحذف الموصول غير أل إما مطلقاً أو بشرط عطف مثله عليه كما مرّت الإشارة إليه نحو: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي: والذي أنزل إليكم. ومنعه البصريون وخصوه بالشعر وعطفوا: ﴿أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ [الزمر: ٥٥] على ﴿أُنزِلَ﴾ [الشورى:

سواء كان: مرفوعاً؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]؛ أي: الذي هو أشد، أو منصوباً؛ نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ [يس: ٣٥]بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها ﴿عَمِلَتْ﴾ [يس: ٧١].

أومخفوضاً بالإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]؛ أي: ما أنت قاضيه، وقول الشاعر:

١٥] الأولى الواقع صلة. قالوا: ولا يلزم كون المنزل واحداً لجواز إرادة الجنس (قوله سواء كان مرفوعاً) اشترط لحذف المرفوع شرطان أن يكون مبتدأ غير منسوخ، وأن يكون مخبراً عنه بمفرد، فلا يحذف في نحو: جاء اللذان قاما أو ضربا، أو كانا قائمين، ولا في نحو: جاءَ الذي هو يقوم أو هو في الدار (قوله أو منصوباً) قيل بشرط أن يكون متصلاً وناصبه فعل تام، أو وصف غير صلة أل فالفعل كما مثل. والوصف كقوله: ما الله موليك فضل فاحمدنه به(١). أراد موليكه أو موليك إياه، بخلاف: جاءَ الذي إياه أكرمت، وجاءَ الذي أنه فاضل أو كأنه زيد أو الذي أنا الضاربه وشذ: ما المستفز الهوى محمود عاقبة(٢). أراد المستفزه ولو قدر في المستفز ضمير فاعل له والهوى فلا شذوذ قاله الحفيد، ولم يذكر المصنف حذف منصوب الوصف؛ لأنه قليل جداً أو ردي(٣) أو لا يكاد يسمع(٤) (قوله أو مخفوضاً بالإضافة) قيل: يشترط أن يكون المضاف وصفاً ناصباً للعائد تقديراً غير ماض على الأصح كما مثل بخلاف جاءَ الذي قام أبوه، أو الذي أمس أنا ضاربه، أو الذي أنا مضروبه (قوله كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]) قال المصنف في بعض حواشيه: يحتمل أن تكون ما مصدرية أي: اقض قضائك أو مدّة

---

(١) تمامه فما الذي غيره نفع ولا ضرر. منه.

(٢) تمامه لو أتيح له صفو من الكدر. منه.

(٣) عند المبرد. منه.

(٤) عند الفارسي.

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ ما كُنْتَ جَاهِلاً   وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أي: ما كنت جاهله.

أومخفوضاً بالحرف؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]؛ أي: منه، وقول الشاعر:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ   وَنَعْبُدُهُ وإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

أي: نصلي للذي صلت له قريشٌ.

قضائك بدليل ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢]. وفي موضع آخر قال بعضهم: ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية. واعترضه أبو حيان بأن بعضهم أجاز الوصل بالجملة الاسمية. وردّ بأن هذا مذهب واهٍ ولعل صاحبه لا يجوز مثله في القرآن، وبالجملة التمثيل صحيح إذ يكفي فيه الاحتمال وهو هنا قويّ جدّاً (**قوله أو مخفوضاً بالحرف**) قيل: إن كان في موضع نصب وكان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف لفظاً ومعنى أو معنى فقط على قول، واتفقا فيهما متعلقاً لفظاً ومعنى أو معنى فقط على قول أيضاً، أو اختلفا نوعاً واتحدا مادة ومن ذلك: مررتُ بالذي مررت، أي: به. وباقي الأمثلة مفوّض إليك. وشذ قوله:

ومن حسدٍ تجور عليّ قومي   وأيّ الدهر ذو لم يحسدوني

أي الذي لم يحسدوني فيه. وكذا قوله:

وإن لساني شهدة يشتفى بها   وهو على من صبّه الله علقم

أي على الذي صبه الله عليه، فحذف في الأول مع انتفاء خفض الموصول بقي إذ هو مرفوع على الخبرية لأي الاستفهامية، وحذف في الثاني مع اختلاف المتعلق (**قوله أي: منه**) إنما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوباً على معنى تشربونه؛ لأن ما كان مشروباً لهم لا ينقلب مشروباً لغيرهم، وقيل: قد يصح تقدير تشربونه على معنى تشربون جنسه هذا. واختلف في كيفية حذف هذا المجرور فمذهب الكسائي التدريج بأن يحذف حرف الجرّ أولاً حتى يتصل

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر.

وشبه الجملة ثلاثة أشياء: الظرف؛ نحو: (جاء الذي عندك)، و الجار والمجرور؛ نحو: (جاء الذي في الدار)، و الصفة الصريحة؛ وذلك في صلة (أل)، وقد تقدم شرحه.

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين؛ فلا يجوز: (جاء الذي بِك)، ولا: (جاء الذي أمسِ)؛ لنقصانهما، وحكى الكسائي: (نزلنا المنزل الذي البارحة)؛ أي: الذي نزلناه البارحة، وهو شاذ.

الضمير بالفعل فيصير منصوباً على التوسع فيحذف، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً إذ ليس حذف حرف الجرّ قياساً في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة، ومع هذا المجوّز لا بأس بالحذف مع المجرور. قاله الرضي فليفهم **(قوله تفاصيل كثيرة لا تليق إلخ)** قد ذكرنا يسيراً منها، ونطاق الحصر يضيق عنها **(قوله وشبه الجملة)** أي: مشبهها في حصول الفائدة **(قوله الظرف)** قيده في التصريح بالمكاني، ولعل ذلك؛ لأن الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوباً وذلك هو المكاني دون الزماني، قاله الإمام الزرقاني. ثم كون الظرف صلة شبيهة بالجملة هو المشهور وبحث فيه بعضهم بأن الصلة في الحقيقة هي المتعلق وهو جملة فإطلاق الصلة عليه توسع **(قوله والصفة)** في جعله من شبه الجملة ردّ لقول صاحب المفصل، واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة **(قوله وذلك في صلة أل)** وهي مختصة بها على الصحيح، ونحو قوله: إني لك أليندر من نيرانها. وقوله: من القوم الرسول الله منهم[1]. ضرورة أو شاذ. وسبب الاختصاص أن لألْ لفظاً يقتضي المفرد ومعنى يقتضي الجملة فناسب أن يؤتى لها بشيء مفرد لفظاً جملة معنى ليحصل التوافق وهل هذا إلّا الوصفَ **(قوله أن يكونا تامين)** أي: تتم بهما الفائدة بدون ذكر المتعلق **(قوله لنقصانهما)** أي: عدم حصول الفائدة فيهما إلّا بذكر متعلقهما، وهو نحو: افتخر في الأول، وقام في الثاني فلا يحصل بهما إزالة إبهام الموصول المطلوبة من الصلة **(قوله شاذ)** قيل: أي

---

(١) تمامه لهم دانت رقاب بني معدّ. منه.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة؛ كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً، تقديره: استقرَّ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقل منه إليهما.

ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ لَا اللَّامُ وَحْدَهَا، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥] وَ(جَاءَ الْقَاضِي) أَوْ لِلْجِنْسِ كَـ (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ)، و﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ (زَيْدٌ الرَّجُلُ).

ش- النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة؛ نحو: (الفرس) و: (الغلام)، والمشهور بين النحويين أن المعرِّف (أل) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنّ

قليل يسمع ولا يقاس عليه. وقال بعضهم: إذا كان الكون خاصاً يقع ظرف الزمان صلة إذا كان قريباً من زمن الإخبار نحو: نزلنا الذي البارحة أو أمس أو آنفاً. فإن كان الظرف بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس انتهى. وظاهره أن ذلك غير شاذ فافهم وراجع شرح التسهيل **(قوله بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر)** قال في المغني: قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال أن نحو: جاء الذي في الدار تقديره مستقر على أنه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى. وسبب وجوب الحذف قيام الجار والمجرور مقامه **(قوله انتقل منه إليهما)** هذا مجاز عن ملاحظة ضمير مثله فيهما وإلّا فما الضمير المستتر حتى يصبح عليه الانتقال كذا أفيد، ذو الأداة. **(قوله وهي)** أي: الأداة. **(أل)** في عرفهم ومعنى كونها أداة أنها آلة للتعريف **(قوله وإنما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هي أم أصلية فالخليل على الثاني وسيبويه على الأول)** قال اللقاني: وفي صحة هذا القول من

المعرف (أل)؛ وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردها من «كلام سيبويه».

وتلخيص في المسألة ثلاث مذاهب:

أحدها: أن المعرّف (أل) والألف أصل.

الثاني: أن المعرّف (أل) والألف زائدة.

الثالث: أن المعرّف اللام وحدها.

والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

جهة المعنى نظر إذ لا معنى؛ لأن أل بجملتها معرفة إلّا أنها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى. ويمكن أن يجاب بأن الزيادة التي تنافي الأصالة الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو: ذلك **(قوله ثلاث مذاهب)** الأولى للخليل، والثاني لسيبويه، والثالث للأخفش، وبقي مذهب رابع وهو أن المعرّف الهمزة واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد **(قوله والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً)** تقول على سبيل الاختصار. حجة الأول فتح الهمزة. وأنهم يقولون الأحمر بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع حركة ما بعدها ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل إلى النطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها. وقد يثبتونها في القسم والنداء والتذكير[1] فيقولون: إلى كما يقولون قدى. ويثبتونها مسهلةً في نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وهمزة الوصل لا تثبت إذاً ابتداء بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وحجة الثاني، سقوطها في الدرج. وأما فتحها فلمخالفة القياس بدخولها على الحرف. وأما ثبوتها مع الحركة فلعدم الاعتداد بها لعروضها. وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو: هاالله ويا الله فلأن أل صارت عوضاً عن همزة آله. وأما قولهم في التذكير إلى فلما كثرت مصاحبة الهمزة اللام نزلا منزلة

---

(١) وهو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام. منه.

وتنقسم (أل) المعرفة إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنَّها إما لتعريف العهد، أولتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فتنقسم إلى قسمين؛ لأن العهد إما ذِكريّ و إما ذهنيٌّ:

فالأول: نحو قولك: (اشتريت فرساً ثم بعت الفرس)؛ أي: بعت الفرس المذكورة، ولو قلت: (ثم بعت فرساً) لكان غير الفرس الأول، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥].

قد. وأما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر. والمفسدة الكبرى تدفع بالصغرى وحجة الثالث. إنها ضدّ التنوين الدال على التنكير، وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها. وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً فحصنت منه. وإنما كانت لاماً؛ لأن اللام لما كان يكثر إدغامها خففت فكانت أولى لكثرة دورانها وأشبهت التنوين من حيث الإدغام في حرف والإظهار في آخر، ثم حجة الرابع: أنها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حروف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام، وأن اللام تغير عن صورتها في لغة حمير فيكون ميماً كذا قالوا، والكلام عليه على ما ينبغي مما لا ينبغي بهذا الإملاء. فارجع إلى زبر العلماء الأجلاء (**قوله وتنقسم أل المعرفة**) قيد بها لتخرج الموصولة كالضارب واليجُدّع. والتي للمح الأصل كالفضل والزائدة اللازمة كالآن وغير اللازمة كاليزيد كذا مثلوه (**قوله إلى ثلاثة أقسام**) أدخل بعضهم الاستغراق في الجنس (**قوله إلى قسمين**) زاد في التوضح ثالثاً: وهو الحضوري ومثل له بقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] (**قوله أما ذكري**) منسوب إلى الذكر بكسر الذال، وهو النطق باللسان وإما بالضم فهو بالقلب ضدّ النسيان (**قوله فالأول نحو قولك اشتريت إلخ**) الأولى تقديم الآية ومثل ما ذكر قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فإن أل في الذكر أيضاً للعهد الذكري إلا أن التقدم كناية في ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن لفظة ما وإن كانت تعم الذكر والأنثى لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما يكون للذكور دون الإناث إذ لا يصلح لخدمته غيرهم (**قوله أي: بعت الفرس المذكورة إلخ**) هذا بناءً على أن

والثاني كقولك: (جاء القاضي) إذا كان بينك وبين مخاطَبِك عهد في قاض خاصٍّ.

وأما التي لتعريف الجنس؛ فكقولك: (الرجل أفضل من المرأة) إذا لم ترد (به) رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصحُّ أن يراد بهذا أن كل واحدٍ من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، وكذلك قولك: (أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، و(أل) هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية، ويعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد، أوباعتبار صفات الأفراد.

الاسم إذا أعيد معرفة يراد به عين الأول، وإذا أعيد نكرة يراد به غير الأول، وجعلوا من ذلك: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ [الشرح: ٦]، ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ [الشرح: ٦]. وهذا معنى قوله ﷺ: «لن يغلب عسر يسرين»؛ إذ العسر أعيد معرفة فهو واحد واليسر أعيد نكرة فهو اثنان. قال بعض المحققين: وهذه القاعدة أغلبية وأن الآية مثل إن مع الفارس رمحاً وهو لا يدل على أن معه رمحين، والحديث مبني على أن التنوين في يسراً للتعظيم، والتكثير مثله في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] والقرينة الامتنان والبشارة فهو لذلك منزل منزلة يسرين، وليس في العسر تنوين ليجرى فيه ذلك **(قوله وأما التي لتعريف الجنس إلخ)** قيل هي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً، ونقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي: ادخل سوقاً فإن كلا لا تخلف فيه أل وهي ليست للجنس بمعنى الحقيقة كما سيذكره، بل المراد بمدخولها فرد مبهم. ويمكن أن يجاب بأن أل فيه للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على فرد للقرينة وهي أنّ الدخول لا يكون إلّا فيه[1] **(قوله وإنما أردت أن هذا الجنس إلخ)** قال في المغني: الفرق بين المعرف بأل هذه واسم الجنس النكرة

---

(١) جعل بعضهم أل الجنسية لتعريف العهد؛ لأن الأجناس أمور معهودة في الإذعان ولا يخفى ضعفه. منه.

فالأول؛ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]؛ أي: كل واحد من جنس الإنسان ضعيف.

والثاني؛ نحو قولك: (أنت الرجل)؛ أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حلول (كلّ) محلها على جهة الحقيقة؛ فإنه لو قيل: (وخلق كل إنسان ضعيفاً)؛ لصحَّ ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثانية: أن يصحَّ حلول (كل) محلها على جهة المجاز؛ فإنه لو قيل: (أنت كل الرجل)؛ لصح ذلك على جهة المبالغة؛ كما قال ﷺ: «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الفَرَا»، وقول الشاعر:

لَيْسَ عَلى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي واحِدِ

كالفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك أن الأول يدل على الحقيقة بقيد خصوصها في الذهن، والثاني يطلق على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد فلا تغفُلْ (**قوله أي: الجامع إلخ**) هذا بيان لحاصل المعنى المراد في أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل (**قوله وضابط الثانية أن يصح إلخ**) فإن قيل هذا يصدق على أل في الاستغراق العرفي، نحو: جمع الأمير الصاغة، أي: صاغة بلده أو مملكته؛ فإن كلا تخلف الأداة فيه مجازاً وليست فيه لشمول الصفات، بل لشمول بعض[1] ما يصلح له اللفظ. أجيب: بأن الكلام في أل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الأصح كذا في التصريح. واعترض بأن محل كون الداخلة على الصفة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت كما في هذا المثال وإلّا فهي حرف تعريف. قيل: فالحق أن يجاب بأن الاستغراق العرفي ليس مجازاً بل حقيقة، ولئن سلمنا فالمقصود من هذا التعريف التمييز عن القسم الأول فقط وهو حاصل بهذا القدر، فتدبر (**قوله على جهة المجاز**) لعله من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم (**قوله كما قال ﷺ كل الصيد إلخ**) قاله لأبي سفيان بن الحارث يتألفه على الإسلام حين دخل عليه بعدما استأذن فلم يؤذن له قليلاً، وأصله لرجل أعرابي خرج يصطاد مع رفقة له فصاد حمار وحش، وصاد أحدهم أرنباً

---

(١) وهو صاغة بلد الأمير أو مملكته دون من عداهم. منه.

وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

ش- لغة حِمْيَر إبدال لام (أل) ميماً؛ كقوله ﷺ «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَرِ»، وعليه قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَة

وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.

ش- النوع السادس من المعارف: ما أضيف إلى واحدٍ من الخمسة المذكورة؛ نحو: (غلامي)، و: (غلام زيد)، و: (غلام هذا)، و: (غلام الذي في الدار)، و: (غلام القاضي).

والآخر ضبياً فشرعا يتطاولان عليه فقال مسلياً نفسه: كل الصيد في جوف الفرا أي: أن ما عندي يشتمل لعظمه على ما عند كما واشتهر مثلاً في كل شيء حاوٍ لغيره ذكره الدميري **(قوله لغة حمير إبدال لام أل ميماً)** أي: سواء كانت في الأسماء التي تدغم فيها كالرجل والناس أم لا كالكتاب والغلام. وزعم بعضهم أن هذه اللغة مختصة بالثاني ويرده وروده في الأول أيضاً فقد سمع جاء أم رجلُ ومنه الحديث أيضاً فلعل ذلك لغة بعضهم لا جميعهم **(قوله كقوله ﷺ)** حين سئل أَمِنْ أم برٌ أَمْ صيامُ في أمْ سفر **(قوله ليس من أم برّ إلخ)** أراد ليس من البر الصيام في السفر فأبدل اللام ميماً في الجميع كما ترى. لكن قيل: إن الرواية بالإبدال في البر فقط، وأما الإبدال في الصيام والسفر فمن المحدثين والله تعالى أعلم. النوع السادس. **(قوله ما أضيف إلخ)** أي: ولو بالواسطة ليشمل نحو غلام في جاء غلام أبيك؛ لأن المنسوب إلى المنسوب إلى الشيء له نسبة ما إلى ذلك الشيء كذا قيل، ثم المراد بالإضافة الإضافة لمعتد بها بأن لا تكون في نية كضارب زيد وبأن لا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام كغير[1] ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة

---

(١) ونظير. منه.

ورتبته في التعريف كرتبة ما أضيف إليه؛ فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، والمضاف للإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلّا المضاف إلى الضمير؛ فليس في رتبة الضمير، وإنما هو في رتبة العلم. والدليل على ذلك أنك تقول: (مررت بزيد صاحبك)، فتصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير؛ فلو كان في رتبة الضمير؛ لكانت الصفة أعرف من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصح.

باب: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ كَ(اللهُ رَبُّنَا) وَ(مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا).

لإكمالهما، ولعل المصنف لم يذكر ذلك لشيوعه **(قوله ورتبته إلخ)** من هنا يظهر سرّ عطف المضاف على ما قبله بالواو دون ثم كما في البواقي **(قوله كرتبة ما أضيف إليه)** أي: على المشهور. وقيل: كل ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها إن كان لها تحت وإلّا ففي[1] رتبها **(قوله في رتبة العلم)** أفيد أن ذلك من جهة الإحكام لا من جهة المعنى وإلّا فالظاهر أن خالداً مثلاً أخص من غلام زيد **(قوله مررت بزيد صاحبك)** فإن قلت: صاحب اسم فاعل وإضافته لا تكسبه تعريفاً. فكيف التمثيل أجيب. بأنه وإن كان في الأصل اسم فاعل إلّا أنه ترك ذلك الأصل واستعمل استعمال الأسماء الجامدة كما ذكره البيضاوي في نظير المسألة ومما يؤيد ذلك أنه لا يعمل عمل اسم الفاعل فلا محذور **(قوله لكانت الصفة أعرف إلخ)** فيه أن الوصفية غير متعينة لجواز البدلية والبدل يكون أعرف **(قوله وذلك لا يجوز)** لأن الطبع يقتضي تقديم الأهم والأهم هو الأعرف **(قوله على الأصح)** خالف في ذلك ابن مالك فجوّز وصف المعرفة بما هو أعرف منها، وظاهر كلام ابن خروف يقتضيه حيث قال: يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة فافهم. والله تعالى أعلم، باب المبتدأ والخبر. **(قوله بابٌ)** بالتنوين خبر مبتدأ محذوف أي: هذا باب، وقدم هذا الباب على باب الفاعل تبعاً لسيبويه وابن السراج؛ لأن المبتدأ أصل المرفوعات، وبعضهم يرى تقديم باب الفاعل بناء على أنه الأصل، وليس هذا الخلاف كثير نفع كما لا يخفى على المنصف **(قوله المبتدأ والخبر)** جمعهما في باب

---

(١) وليس بالبعيد. منه.

ش- المبتدأ هو: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد.

فـ (الاسم): جنس يشمل الصريح كـ (زيد)؛ في نحو: (زيد قائم)، والمؤول؛ في نحو: (وَأَن تَصُومُواْ) في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤]؛ فإنه مبتدأ مخبر عنه بـ(خير)، وخرج (بالمجرّد)؛ نحو: (زيد) في (كان زيد عالماً)؛ فإنه لم يتجرَّد عن العوامل اللفظية، ونحو قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإنها؛ وإن تجرّدت لكن لا إسناد فيها.

واحد لتلازمهما (قوله هو الاسم) أي: حقيقة أو حكماً ليدخل نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، بناء على ما قيل: إن المراد بتسمع مجرد الحدث وصحة الإسناد إليه لذلك (قوله المجرد إلخ) أي: لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً ليخرج نحو زيد جواباً لمن قال من قام إذاً التقدير قام زيد فزيد وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية لفظاً لكنه ليس مجرداً تقديراً، ثم اشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول إن المبتدأ والخبر ترافعا، وأما على مذهبه فلابدّ من زيادة غير الخبر (قوله عن العوامل) أي: جنسها فمعنى الجمعية غير مراد والمراد بالعوامل العوامل المعتنى بها فلا يضر عدم تجرده من العوامل الزائدة نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣]. وبحسبك درهم على رأي[١] وكذا مما يشبه الزائد كربّ رجل قائم، ولعل أبي المغوار منك قريب؛ لأن ذلك في معنى المجرد (قوله اللفظية) أي: المنسوبة إلى اللفظ من نسبة المفعول إلى المصدر إن كان اللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئي إلى الكلي إن كان بمعنى الملفوظ (قوله للإسناد) أي: للإخبار حقيقة أو حكماً ليدخل نحو أقل رجل يقول كذا، بناء على أن أقلّ مبتدأ ومضاف إلى رجل، وجملة يقول صفة، ولا خبر للمبتدأ لكن لما أغنت هذه الصفة عن الخبر كما في التسهيل صارت كأنها مستندة إليه (قوله فالاسم جنس) أي: كالجنس تذكر (قوله والمؤوّل) أي: مع وجود الأداة كما مثل أو مع تقديرها كما قيل أيضاً في تسمع بالمعيدي خير، فتسمع متبدأ وهو في تأويل سماعك وقبله أن مقدرة[٢] والذي حسن

---

(١) قيد للمثالين. منه.

(٢) لكنها لم يبق عملها فافهم. منه.

ودخل تحت قولنا: (للإسناد) ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده؛ نحو: (زيد قائم)، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده؛ نحو: (أقائم الزيدان).

والخبر هو: المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة؛ فخرج بقولي: (المسند) الفاعل في نحو: (أقائم الزيدان)؛ فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة؛ ولكنه مسند إليه لا مسند، وبقولي (مع المبتدأ) نحو: (قام) في قولك (قام زيد).

وحكم المبتدأ والخبر الرّفع.

الحذف ثبوتها في أن تراه قاله في شرح الشذور (قوله حكم المبتدأ والخبر الرفع) أي: بالإجماع واختلف في رافعها فذهب الزمخشري والجزولي وابن الحاجب وجماعة إلى أن رافع الجزئين الابتداء؛ لأنه اقتضاهما فعمل فيهما وهذا شأن كل مقتضٍ وظاهر كلام ابن مالك اختياره وقال الحريري: هو الحق، وذهب الكسائي والفراء إلى أنهما ترافعا والدور مدفوع بأن العوامل النحوية ليست مؤثرة حقيقة بل علامات فلا يلزم تقدم كل على الآخر. ولو سلم ففي كل من المبتدأ والخبر جهة تقدم وتأخر إما في المبتدأ؛ فلكونه منسوباً إليه الخبر، وحق المنسوب إليه التقدم على المنسوب، وأما في الخبر؛ فلكونه هو المقصود من الكلام وحقه التقدم. واختار ذلك السيوطي في شرح ألفيته، وزعم بعض البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بهما؛ لأن الابتداء ضعيف فقوي بالمبتدأ، وزعم بعض الكوفيين إلى أن المبتدأ مرفوع بالضمير العائد من الخبر إليه[1]، والمشهور على الألسنة أن المبتدأ بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ وعمل فيه وإن كان يقع جامداً لطلبه له والأصل في العمل الطلب. ومن هنا يفهم أن عمله بطريق الأصالة لا بطريق الحمل على الفعل فلا يرد ما قيل أن العامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه؛ لأن ذلك في العمل الشبهيّ لا الأصيلي. وكذا لا يرد[2] أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم على ما ذكر عمل عامل واحد رفعاً

---

(١) وأضعف هذين القولين صدرناهما بالزعم فلا يخفي أن يعول عليهما. منه ضعف ذلك بعضهم بأن الخبر قد يكون عين المبتدأ، كزيد أخوك فلو رفع الأخ بزيد لكان رافعاً لنفسه فتأمل. لنجل المؤلف.

(٢) هذان الاعتراضان لابن عصفور عفا الله تعالى عنه. منه.

وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، وَ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

ش- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لا نكرةً؛ لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرةً إن كان عاماً؛ أو خاصاً:

فالأول؛ كقولك: (ما رجل في الدار)، ....

في معمولين من غير تبعية ولا نظير له؛ لأنا نقول جهة العمل فيهما مختلفة فجهة العمل في الخبر الطلب له وفي الفاعل الشبه بالفعل ولا محذور على أنه ربما يقال: إن الرافع لأبوه ليس هو المبتدأ بل صلته؛ لأن المبتدأ هو أل الموصولة في الحقيقة، ولكونها على صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها فافهم **(قوله ويقع المبتدأ نكرة)** أي: قد يقع كذلك **(قوله نحو ما رجل في الدار)** ومثله بل أولى و﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] **(قوله الأصل في المبتدأ إلخ)** أي: والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه محصل للفائدة وقيد التعريف فيه الأصل عدمه، وقال في حواشي الأوضح: حق المبتدأ أن يكون معلوماً لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل، والخبر أن يكون مجهولاً؛ لأن الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى. وفيه أنه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب فتدبر **(قوله والحكم على المجهول لا يفيد)** لا يرد نحو قام رجل؛ لأنك إذا قلت قام يحصل العلم قبل الحكم بأن ما يذكر بعده شيء موصوف بكونه مما يصح أن يحكم عليه بالقيام فالحكم على مخصص معنى بخلاف رجل قام. **فإن قلت**: هذا يقتضي الجواز لو قدّم خبر النكرة، أجيب: بأنه إذا لم يكن في الخبر المقدّم مخصص ينفر السامع عنه ويستمر على انصرافه لأن الاسم لم يوضع أصالة لينسب إلى غيره بل لينسب إليه غيره **(قوله ما رجل في الدار)** قيل: يحتمل أن النكرة هنا اعتمدت على الصفة بعدها والخبر محذوف نحو: جاءني وهذا احتمال، قلّما يسلم منه مثال. انتهى. وفيه أن مثل هذا لا يعتبر، بل

وكقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، فالمبتدأ فيهما عامٌّ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام.

والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ....

لا ينبغي أن يذكر (قوله ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]) هذا الاستفهام في معنى النفي؛ لأنه إنكاري فعمومه شمولي كعموم النكرة المنفية. أما الاستفهام الغير الإنكاري نحو: أرجل عندك، فعمومه بدلي والعموم مطلقاً من المسوغات. فإن قلت يلزم على هذا الابتداء بالنكرة المحضة؛ لأن عمومها بدلي أيضاً. أجيب: بأن عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فإنه نص (**قوله فالمبتدأ فيهما عام إلخ**) قال في التصريح؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم[1]، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية؛ ولأن الاستفهام[2] سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم[3] الخاص، وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لأم نحو: أرجل في الدار أم امرأة انتهى. ولذلك استشكل[4] في أماليه هل من مزيد. وأجاب: بأن مزيد ليس مصدراً بل وصف لمحذوف أي: هل شيء مزيد أي: يزاد سلمنا أنه مصدر إلّا أن خبره محذوف يقدّر مقدّماً كما يفعل في أنّ حلّا وأنّ مرتحلا، ونحن لما عممنا الاستفهام، لم نحتج لمثل هذا الكلام (**قوله والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ﴾** [البقرة: ٢٢١] الآية) فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوّغ الابتداء به وصفه بمؤمن؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة. وقيل: المسوّغ لام الابتداء، وقال ابن الحاجب المسوّغ العموم؛ لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا بين أفرادهما المخصوصة والصفة إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس، وتأتي هي مخصصة لذلك الفرد المقصود، وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة

---

(١) ومثله تمرة خير من جرادة كما في الجامي. منه.

(٢) أي: باعتبار الأصل تدبر. منه.

(٣) أي: النكرة الموصوفة. منه.

(٤) ابن الحاجب. منه.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي اليَوْمِ وَاللَّيلَةِ»؛ فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث، وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للعموم والخصوص، فليتأمل ذلك!.

وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ، كَ(زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ)، و ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ۝﴾ [الحاقة: ١-٢]، وَزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١].

أخص مما لها صفة فإذا جاز جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي أن يجوز رجل في الدار؛ لأنه أخص منه بدرجات. فإن قلت: الدليل على أن المخصص الصفة أنك لو قلت ولعبد خير بإسقاط الصفة لم يجز. قلت: هو مستقيم في الإعراب وهو الذي نريده ألا ترى أنك إذا قلت العالم قديم لكان كلاماً مع أنه كذلك. فإن قلت: نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فإن مضمونه عَبْد خير من عَبْد. قلت: نعم إلّا أنّ كلامنا في شرط المفردات؛ لأن المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وإنما جاء الفساد من جهة الإخبار بما لا يجوز الإخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى. وهو كلام دقيق يلوح عليه مخايل التحقيق **(قوله كتبهن الله)** أي: أوجبهن يحتمل أنه خبر أول، وفي اليوم خبر ثانٍ وأنه نعت والخبر الجار والمجرور. وجعل كتبهن خبراً والجار متعلق به يرد عليه أن الكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة **(قوله إلى نيف)** النيف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد حتى يبلغ الثاني وفي الصحاح هو ما زاد على العقد الثاني **(قوله وذكر بعضهم أنها إلخ)** قاله العز بن جماعة، وقال كثير: كلها ترجع إلى حصول الفائدة وإليه أشار ابن مالك بقوله:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ... ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو من الحسن بمكان. قال الحمصي: لا يخفى أن الخبر والحال أخوان، وسيأتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة، ثم قال: ومن وقوع المبتدأ نكرة من غيره مسوّغ مذ

ش- أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل في الربط؛ كقولك: (زيدٌ أبوه قائم)، فزيد: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثانٍ، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فـ﴿لِبَاسُ﴾

ومنذ إذا وقعا مبتدأين. وقال الرضي لو لم يعلم كون رجل ما قائماً في الدار، جاز أن يقال: رجل قائم في الدار وأن تتخصص النكرة بوجه انتهى. ويقولهم أقول. فصل. **(قوله ويقع الخبر جملة)** فيه إشارة إلى أن الخبر فاعل بمحذوف، وجملة حال منه، ولولا الفصل لتوهم العطف على قوله الأصل في المبتدأ أن يكون نكرة فيكذب الكلام؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد **(قوله مرتبطة)** أي: وجوباً وإلّا لم تعلم الخبرية لاقتضاء الجمل الاستقلال **(قوله من روابط أربعة)** أوصلها في المغني إلى عشرة فليراجع. فإن قلت: ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبراً أعم من رابط جملة الصلة وكذا من الجملة الواقعة صفة أو حالاً. أجيب: بأنه لما كان الإخبار بالجملة أكثر من الوصل والوصف والحال ننسب أن يكون رابطها أعمّ؛ لأن الشيء إذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة، قاله الحفيد. ولا يخفى أن دعوى الكثرة في الإخبار دونها مما يصعب إثباتها. وقال المهدي: إنما اكتفى في الجملة الواقعة خبراً بالضمير ولم يربطوها بالواو كالجملة الحالية؛ لأنّ الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل رابط بخلاف الخبر فإنه ركن الكلام فلا يحتاج إلى ذلك. انتهى. وهو يقتضي أن الواو أقوى في الربط وفيه نزاع. وأيضاً ما ذكره إنما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فلعل المرجع في ذلك كله السماع **(قوله وهو الأصل)** ولذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً مرفوعاً نحو: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إذا قدّر لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] أي: وعده، ومجروراً نحو السمن منوان بدرهم أي: منه قاله في المغني. واقتصر في الأوضح على الأخيرين للاختصار لا للحصر **(قوله والثاني الإشارة)** أي: إلى المبتدأ سواء

[النّحل: ١١٢]: مبتدأ، و ﴿التَّقْوَىٰ﴾ [الحجّ: ٣٧]: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه؛ نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ۝﴾ [الحاقّة: ١-٢]، فـ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقّة: ٣]: مبتدأ أول، و ﴿ما﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿الْحَاقَّةُ ۝﴾ [الحاقّة: ١]: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: العموم؛ نحو: (زيد نعم الرجل)، فزيدٌ: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم؛ وذلك لأن (أل) في الرجل للعموم، وزيد فرد من أفراده؛ فدخل في العموم، فحصل الربط.

كان موصولاً أو موصوفاً أو غير ذلك. وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ أحد الأولين، والإشارة للبعيد. وورد بالآية وبقوله تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ﴾ [الإسراء: ٣٦] الآية (قوله وذلك مبتدأ ثانٍ) ويحتمل أن يكون تابعاً للباس على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت خلافاً للفارسي ومن تبعه؛ لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي، فالخبر حينئذ مفرد لا جملة ولا يقدح ذلك في صحة التمثيل؛ إذ لا يجب في المثال أن يكون نصاً في المقصود (قوله إعادة المبتدأ بلفظه) أي: وبمعناه أيضاً لا بلفظه فقط أو بمعناه فقط إذ الأول لم يقل به أحد، والثاني قال به الأخفش مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ۝﴾ [الأعراف: ١٧٠] فجملة ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ [الأعراف: ١٧٠] خبر الذين والرابط إعادة المبتدأ بمعناه لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب، ورد عليه بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون أو مبتدأ والخبر محذوف أي: مأجورون أو الرابط العموم (قوله لأن أل للعموم) قال ابن الحاجب هذا غلط؛ لأنا نقطع أن المتكلم بقوله: نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور، وفي اللباب: أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه لم يحتج إلى ضمير نحو: زيد نعم الرجل. قال صاحب العباب: فإن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وإن لم يكن على سبيل الاستغراق

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى: فإن كانت كذلك؟ لم يحتج إلى رابط؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، فـ ﴿هو﴾: مبتدأ أوّل، و﴿ٱللَّهُ﴾ [ص: ٢٦]: مبتدأ ثانٍ، خبره ﴿أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه في المعنى؛ لأنه بمعنى الشأن، ....

والجنس يشتمل على إفراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره، فجرى اشتماله عليه مجرى الذكري اللفظي انتهى. واعلم أنه لابد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح وإلّا لورد على الربط بالإشارة نحو زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك، وعلى العموم نحو: زيد مات الناس وزيد نعم الرجال. بل سياق كلام بعضهم[1] يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير وأورد هذه الأمثلة اعتراضاً على هذين النوعين وقال في الثالث: أن سيبويه نصّ على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التعظيم والتهويل نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١-٢] **(قوله وهذا كله)** أي: ما سبق من ربط الجملة بأحد الروابط السابقة **(قوله فإن كانت كذلك)** أي: نفس المبتدأ في المعنى والمراد بالنفس ذات الشيء. قال اللقاني إن أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة، أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل. وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع إذا الجملة في قولك: زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوماً وخارجاً لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي: قائم الأب انتهى. وقد يدفع أيضاً بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة كما أشار إلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل **(قوله لم تحتج إلى رابط)** الأولى أن يقول لم يكن لها رابط، وأخّر الجملة التي لا تحتاج إلى رابط عما تحتاج إليه؛ لأن معرفة الأعدام بعد معرفة ملكاتها وبعضهم عكس الأمر فقدَّم مالاً تحتاج لشبهها بالمفرد الذي هو الأصل في الإخبار في عدم الاحتياج إلى الرابط فلكل وجهةٌ **(قوله كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١])** التمثيل بناءً على ما ذكره في توجيهه. قال مكي ويحتمل أن يكون هو عائد على المسؤول عنه؛ لأنه قيل له ﷺ صف لنا ربك، فنزلت فهو مبتدأ، والله خبره، وأحد خبر بعد

---

(١) خالد الأزهري. منه.

والجملة هي نفس الشأن، وكقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إِلٰه إلا الله».

وَظَرْفاً مَنْصُوباً نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وَجَاراً وَمَجْرُوراً؛ كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٌّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ.

ش- أي: ويقع الخبر ظرفاً منصوباً؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وجاراً ومجروراً؛ كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ....

خبر. وأجاز الزمخشري أن يكون أحد بدلاً من الله أو خبر متبدأ أي: هو واحد. وأجاز أبو البقاء أن يكون الله بدلاً من هو واحد خبره فعلى هذه الاحتمالات الخبر مفرد **(قوله والجملة هي نفس الشأن)** لأنها مفسرة له والمفسِر بالكسر عين المفسَر بالفتح **(قوله وكقوله ﷺ: «أفضل ما قلته» الحديث)** التحقيق أن مثل هذا من الإخبار بالمفرد على إرادة اللفظ لا بالجملة كما في عكسه نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، قاله[1] في المغني **(قوله ويقع الخبر ظرفاً إلخ)** قال الدنوشري: قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت: يتحصل من كلام المغني ما قرره شيخنا ناصر الدين الصفوي غير مرة: أن الظرف والمجرور لا يحكم عليه بأنه خبر إلّا إذا كان المتعلق عاماً، فإن كان خاصاً فهو الخبر حذف أو ذكر فعلى هذا يخص قوله ويقع الخبر إلخ **(قوله ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾** [الأنفال: ٤٢]**)** قال اللقاني: أي: في مكان أسفل من مكانكم فهو في الأصل أفعل تفضيل **(قوله أو جاراً ومجروراً)** عطف على قوله ظرفاً وشرطهما أن يكونا تامين يفيدان بدون ملاحظة المتعلق، ولا يجوز أن يكونا ناقصين متعلقين بخاص لم تقم عليه قرينة فلا يقال زيد أمس ولا زيد بك. نعم إن وجدت قرينة على المحذوف الخاص أي: مسافر وواثق جاز على ما يقتضيه كلامهم، وترك هذا الشرط؛ لأنه يعلم من الوقوف على معنى الخبر وتفسيره

---

(١) في بحث الجمل التي لا محل لها. منه.

وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: مستقر أواستقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وحجتهم: أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحجتهم: أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً.

وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، وَ(اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ) مُتَأَوَّلٌ.

ش- ينقسم الظرف إلى: زماني، ومكاني، والمبتدأ إلى: جوهر؛ كـ(زيد) و(عمرو)، وإلى عَرَض؛ كالقيام والقعود، ....

بأنه المسند الذي يتم به مع المبتدأ الفائدة **(قوله وجوباً)** لقيام القرينة وسد المتعلق بالكسر مسدّه **(قوله اختيار البصرين)** أي: جمهورهم ورجح بأن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه واف بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل والرفع للمحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل إلى غير ذلك من المرجحات **(قوله اختيار الأخفش)** ورجح[1] بوجوب تقديره في الصلة. قال القاضي زكريا: والحق الأول إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر، ومن ثم قال السعد التفتازاني: الإنصاف أن المفهوم من نحو: زيد في الدار، ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر ويؤيده قول ابن هشام: الحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى انتهى. قيل: فعلى هذا الترجيح بوجوب تقديره في الصلة في حيز المنع، واعلم أن ههنا مذهب آخر ذهب إليه جماعة[2] هو أنه لا تقدير لكنهم اختلفوا فقال بعضهم الناصب لهما المبتدأ وزعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو: زيد عندك. وقال البعض الآخر الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، قال في المغني: ولا معوّل على هذين القولين وعلى الأول المعول **(قوله إلى جوهر)** هو ما قام بنفسه **(قوله وإلى عرض)** هو ما قام بغيره **(قوله**

---

(١) رجّحه ابن الحاجب. منه.

(٢) هم الكوفيون وابنا طاهر وخروف. منه.

فإن كان الظرف مكانياً؛ صح الإخبار به عن الجوهر والعرَض، تقول: (زيدٌ أمامَك، والخيرُ أمامَك)، وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العرَض؛ دون الجوهر؛ تقول: (الصومُ اليومَ)، ولا يجوز: (زيدٌ اليومَ)، فإن وُجد في كلامهم ...

فإن كان الظرف مكانياً صح إلخ) في الرضي إذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواءً كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه. وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال، وهو باق على الظرف عند البصرين والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي: مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أي: أنت مني ذو مكان قريب. وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلفك، فليفهم **(قوله وإن كان زمانياً إلخ)** قال الرضي: ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم المعنى مطلقاً بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو: الصوم يوم، والسير شهر، إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستغراقه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو: الصوم في يوم أو يوماً خلافاً للكوفيين، ثم قال: وإن كان الزمان معرفة نحو: الصوم يوم الجمعة، لم يكن إلّا الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين، ثم قال: فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفاً أو منكراً، فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقاً من الفريقين نحو: الخروج يوماً أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فجاز لتوكيد أمر الحج حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى المقصود منه والمسألة طويلة الذيل **(قوله عن العرض)** أي: إذا كان غير مستمر كما يشير إليه كلام الرضي وإلّا امتنع الإخبار به عنه فلا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة؛ لعدم الفائدة قاله في التصريح **(قوله دون الجوهر)** والفرق أن الأعراض أفعال وحركات وغيرهما، ولابدّ لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات؛ فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار عنها بالزمان قاله غير واحد. فإن قيل: هذا مبني على اعتبار الفائدة الجديدة أما إذا اعتبرت الوصفية فيجوز لاحتمال الجهل. أجيب: بأن الذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين؛ لكونها معلومة

ما ظاهره ذلك وجب تأويله؛ كقولهم: (الليلةَ الهلالُ)، فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ.

وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمَدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ: (أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى)، وَ(مَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ).

ش- إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي؛ أو استفهام؛ استغنى بمرفوعه عن الخبر، تقول: (أقائم الزيدان) و (ما قائم الزيدان)، فالزيدان: فاعل بالوصف،

الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يسأل عن وجودها في ذاك الزمن ولا أن تقصد إفادته أو استفادته بخلاف ما يتجدد، وبخلافها باعتبار الأمكنة؛ لأن وجودها يعم الأزمنة لا الأمكنة فلذا جاز الإخبار بها دونها، فالأمر مبني على الحالين جميعاً خلافاً لمن وهم فيه **(قوله ما ظاهره ذلك)** أي: الإخبار بالزمان عن الجوهر **(قوله وجب تأويله)** أي: إخراجه عن ظاهره مطلقاً. وقيل: إن لم تحصل الفائدة أما إذا حصلت كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، فقال ابن الطراوة وجماعة منهم ابن مالك: يجوز الإخبار من غير تأويل وجعل من ذلك نحن في شهر كذا فتعقل **(قوله الليلة الهلال)** بنصب الليلة وهو بحسب الظاهر خبر عن الهلال مقدم عليه مع أن الهلال اسم ذات والليلة زمان فأجاب بأن الليلة في الحقيقة خبر عن اسم المعنى، وهو طلوع المحذوف فلا إشكال، وقيل: لا حاجة إلى التقدير؛ لأن الهلال وإن كان اسم عين لكن لتجدده أُجرِيَ مجرى الأعراض المتجددة فصح الإخبار لذلك، واعلم أن المصنف قال في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء: والبدل ورد بذلك إعراب الزمخشري إذ في ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مَريَم: ١٦] بدلاً من مريم، وليس بشيء إذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سُرِق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى. ولعل مراده بدلية الاشتمال ونحوها، وإلّا فبدلية الكل من الكل تلازم الخبرية فتأمل **(قوله إذا كان المبتدأ وصفاً إلخ)** هذا الشرط عند جمهور البصريين، وأما الأخفش والكوفيون فلا يشترط عندهم ذلك وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى. وهل ما ذكر شرط في العمل أو في الاكتفاء

والكلام مستغنٍ عن الخبر؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أيقوم الزيدان، وما يقوم الزيدان؟ فالفعل لا يصح الإخبار عنه، فكذلك ما كان في

بالمرفوع قولان أرجحهما الثاني كما في المغني **(قوله استغنى)** أي: في حصول الفائدة **(قوله بمرفوعه)** أي: الظاهر والضمير البارز وخالف في الثاني ابن الحاجب والزمخشري حيث شرطا أن يكون المرفوع ظاهراً وهما محجوجان بالسماع، وإذا رفع الوصف ضميراً مستتراً فلا يكون مبتدأ بالاتفاق، قال بعضهم: إلّا في مسألتين؛ الأولى: نحو: أقائم وضارب زيد، إذا أعملنا الثاني فقائم مبتدأ، والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر. الثانية: نحو: أقائم الزيدان أم ذاهبان إذا لم يجعل ذاهبان خبراً لمبتدأ محذوف أي: هما ذاهبان بل يجعل معطوفاً على ما قبله ليكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر مع كونه ضميراً مستتراً فليتأمل **(قوله فالزيدان فاعل بالوصف)** ولا يجوز كونه مبتدأ والوصف قبله خبره لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى وهو في مثله[1] غير جائز. وأما نحو: قائمان أخواك مما طابق الوصف فيه ما بعده فيما عدا الأفراد ولو جمع تكسير على ما قاله الشاطبي. ونحو: أقائم أخوك مما طابقه في الإفراد فليس يتعين فيه فاعلية الوصف بل يجب في الأول أن يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، والمرفوع مغنياً عن الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها. وفي الثاني يجوز الأمران الابتدائية والخبرية على السواء، والمسألة من باب الإجمال لا اللبس فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الأصلان تساقطا. وهذا إذا لم يمنع مانع مما ذكرنا ففي نحو: أقائم اليوم هند يتعين ابتدائية الوصف، ولا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنه كان يجب تأنيثه حينئذ لإسناده إلى ضمير المؤنث. وكذا في نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مَريَم: ٤٦] للزوم الفصل إذا جعلته خبراً بينه وبين معموله إلّا أن يقدّر للجار متعلق. وليس من ذلك أقائم رجل خلافاً لعبد الغفور لجواز أن يكون رجل، مبتدأ وقائم خبراً مقدماً **(قوله فكذلك ما كان في**

---

(١) احتراز من نحو ما أفضل منك الزيدان فأفضل خبر مقدم وإن كان ما بعد مثنى. منه.

موضعه، وإنما مثلت بـ(قاطن) و(مضروب)؛ لِيُعلمَ أنه لا فرقَ بينَ كونِ الوصفِ رافعاً للفاعل، أو للنائب عن الفاعل.

ومن شواهد النفي قوله:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن شواهد الاستفهام قوله:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَناً إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البُرُوج: ١٤].

ش- يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ، وهو الأصل؛ نحو: (زيد قائم)، أو بأكثر؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البُرُوج: ١٤-١٦]، وزعم بعضهم أنَّ الخبر لا يجوز تعدُّدُهُ، وقدَّر لما عدا الخبر الأوَّل في هذه الآية مبتدآت؛ أي: وهو الودود، وهو ذو العرش، المجيد ....

موضعه) أي: لا يخبر عنه أيضاً ولحظ رتبة النائب عما ناب عنه صحّ الإخبار في نحو: أقائم أخوك، لعدم المانع. وقد استشكل ذلك بعض الفضلاء[1] فقال: انظر هذا مع تجويزهم فيما إذا تطابق الوصف وما بعده إفراداً الوجهين. وبما قررنا يندفع الإشكال، والحمد لله الملك المتعال (قوله يجوز إلخ) لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده (قوله أو بأكثر) أي: من خبر واحد كخبرين سواء اتفقا إفراداً أو جملة أو اختلفا خلافاً لأبي عليّ. فالأول كما مثل والثاني نحو: زيد قام ضحك. والثالث نحو: زيد قاعد ضحك (قوله وزعم بعضهم) هو ابن عصفور وكثير من المغاربة (قوله لا يجوز تعدده) قال الدماميني: لا يظهر له وجه؛ لأن الخبر حكم من الأحكام ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة كما لا يمتنع أن يوصف بصفات كذلك. وربما يمكن أن يقال بنوا ذلك على رأي من قال إن الرافع للخبر هو المبتدأ نفسه فليس للتعدد حينئذ وجه لما يلزم من عمل العامل الواحد رفعين

(١) الشيخ ياسين في حواشي التصريح. منه.

وأجمعوا على عدم التعدد في مثل: (زيد شاعر وكاتب)، وفي نحو: (الزيدان شاعر وكاتب)، وفي نحو: (هذا حلو حامض)؛ لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة: أما الأول فلأن الأول خبر؛ والثاني معطوف عليه. وأمَّا الثاني: فلأنَّ كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد. وأما الثالث: فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد، إذ المعنى: هذا مُزٌّ.

بطريق الاستقلال فتدبر (قوله وأجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد شاعر وكاتب وفي نحو: الزيدان شاعر كاتب إلخ) جعل ذلك ابن الناظم من التعدد وكذا نحو: هذا حلو حامض. وكأنّ في هذا الكلام تعريضاً به ورداً عليه وبذلك صرّح في أوضحه، وفي ذلك نظر؛ لأن المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدأ اتحاده بحسب الاصطلاح فالزيدان في المآل مبتدأ واحد قطعاً، وكونه في معنى اثنين لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد. وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية، فحلو حامض خبران قطعاً لا خبر واحد، وإلا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة. وما ذكره من قوله: لأن الخبرين في معنى الخبر الواحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية إذاً المعرِب إذا سئل عن وجه الرفع في حلو لا يسعه إلا أن يقول على الخبرية، وكذا في حامض والمعطوف على الخبر خبر أيضاً. نعم ما ذكره المصنف هنا هو محل الخلاف وابن الناظم ذكره وغيره ولا ضرر في ذلك فافهم (قوله حامض) قال الدنوشري: هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض، مثل صفر فهو صفير وملح فهو مليح. قال الجوهري: في باب الهاء، وقد فَرُهَ يفره وهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله معطوف) أي: قبل الخبرية (قوله في معنى الخبر الواحد) قيل: وفي كل منهما ضمير استحقه المجموع كالأعراب دفعاً للتحكم. ولكونهما كالخبر الواحد معنى امتنع توسط المبتدأ بينهما؛ ولذلك أيضاً مع جريانه مجرى المثل امتنع تقديمهما عليه على الأصح فيهما، وليس الثاني بدلاً؛ لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما، ولا صفة لامتناع الشيء بما يناقضه، وقال الأخفش: يصح على معنى حلو فيه حموضة، ورد بأن الصفة كالفعل وهو لا يوصف، ولا خبر مبتدأ محذوف؛ لأن المراد أنه جمع الوصفين، قاله جَمْع (قوله مُزٌّ) المُزّ بالضم بين

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، وَ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟).

ش- قد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً، أو وجوباً.

الحلو والحامض (قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ إلخ) اعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير، وهما التقدم والتأخر، والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أي: مع قطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً؛ لأنه محكوم به. ولا يرد الفاعل مع فعله؛ لأنه من قبيل ما اجتمع فيه المقتضى والمانع وباعتبار هذه الحال ثلاثة أحوال: وجوب التأخر، ووجوب التقدم، وجوازهما، والأصل منها الجواز إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني. وقد ذكر المصنف حالين وترك وجوب التأخر وذلك في مسائل؛ إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ كما إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك وأفضل منك أفضل مني. الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيد قام. الثالثة: أن يقترن بإلا إما معنى نحو: إنما أنت نذير، وإما لفظاً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. الرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه نحو: من يقم أقم معه أو مشبهاً به، نحو: الذي يأتيني فله درهم؛ لأن الذي لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل بعده مشبه باسم الشرط، وإما بغيره متقدماً نحو: لزيد[1] قائم أو متأخراً، نحو: غلام من في الدار. الخامسة: إذا كان المبتدأ مذ ومنذ نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان[2]. السادسة: إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبراً عنه بالذي وفروعه، أو بنكرة معرفة بالألف واللام وقد عاد الضمير مطابقاً في التكلم، أو الخطاب نحو: أنت الذي تضرب زيداً، وأنا الذي أضرب زيداً، وأنت الرجل تضرب زيداً، فلا يجوز التقديم في شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي. السابعة: إذا كان طلباً نحو: زيد اضربه أو لا تضربه. الثامنة: إذا كان المبتدأ دعاء نحو: سلام عليكم وويل له، قاله الدنوشري. التاسعة: إذا وقع مؤخراً في مَثَل نحو: الكلاب على البقر في رواية الرفع والجار قبل الدار. قاله السيوطي في شرح ألفيته.

---

(١) واللام في أم الحليس لعجوز داخلة على محذوف أي لهي أو زائد فلا اعتراض. منه.

(٢) عند غير الزجاج وهو يجعلهما خبرين مقدمين وليس بشيء لفظاً؛ لأن يومان نكرة لا مسوغ لها والتقديم على رأيه غير مسوغ لأنه ليس بظرف ومعنى لأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان تدبر. منه.

فالأول؛ نحو: (في الدار زيد)، وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾ [يس: ٣٧]، وإنما لم يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبر؛ لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني؛ كقولك: (في الدار رجل)، و (أين زيد؟)، وقولهم (على التمرة مثلُها زُبْدًا)، وإنما وجَب في ذلك تقديمه؛ لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فإن طلب النكرة للوصف لتختص به طلب حثيث؛ فَالتُزِمَ تقديمه دفعاً لهذا الوهم، وفي الثاني ....

العاشرة: إذا كان خبر ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم. الحادية عشر: إذا كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل نحو: زيد هو قائم. الثانية عشر: في نحو: الرمان حلو حامض. الثالثة عشر: في باب الإخبار بالذي نحو: الذي هو منطلق زيد، كذا قالوه برمته **(قوله المقدم في الآيتين)** وهو سلام وآية **(قوله والمؤخر)** وهو الليل وهي **(قوله لأدى إلى الإخبار)** بالمعرفة وهو الضمير والمعرف بأل عن النكرة وهي سلام وآية وإن كان الأول فيه معنى الدعاء والثاني موصوفاً بالجار والمجرور **(قوله والثاني)** أي: الواجب **(قوله كقولك إلخ)** ومثل ما ذكر كل خبر اقترن مبتدؤه بإلا لفظاً نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد ﷺ أو معنى نحو: إنما عندك زيد **(قوله لأن تأخيره يقتضي في المثال الأول التباس إلخ)** قبل أي: ابتداء. ولا يضر احتمال الحال في نحو: زيد في الدار؛ لأنه بعيد لا يلتفت إليه، وكأنهم لهذا قيدوا اللبس بالظاهر في قولهم إذا أوقع تأخيره في لبس ظاهر يجب تقديمه ومثل هذا التباس أنّ المفتوحة بإن المكسورة والمؤكدة بالتي بمعنى لعل نحو: عندي أنك فاضل فعندي خبر مقدم وأن وصلتها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه إذ يحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبر وأن تكون مكسورة لوقوعها في الابتدا والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكّدة وكونها بمعنى لعل؛ لأنها أحد لغاتها وهذا مأمون بتقديم الظرف لإن المكسورة والتي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها **(قوله طلب حثيث)** أي: شديد ومن هذا تراهم يقولون إن المبتدأ في أقل رجل يقول كذا بلا خبر ويجعلون الجملة صفة النكرة فيعتنون بشأنها دون شأن المبتدأ، وكان ذلك لحصول الفائدة **(قوله فالتزم تقديمه إلخ)**

إخراج ما له صدر الكلام - وهو الاستفهام - عن صدريته، وفي الثالث عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ أَيْ: عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ.

ش- قد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه.

وإنما لم يجب ذلك في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] عنده؛ لأن النكرة وصفت فضعف طلبها للظرف فالظاهر أنه خبر لا صفة ثانية، وفي الكشاف أن تقديم المبتدأ هنا واجب؛ لأن المعنى: وأي أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم **(قوله إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام)** أي: المستقل بالخبرية في الظاهر. فلا يرد زيد أين أبوه؛ لأنه جزء الخبر، وكذا لا يرد أن الخبر في الحقيقة متعلق أين المحذوف لا أين نفسها؛ لأن صدارة الخبر بحسب الظاهر كافية. ومثل هذا ما صدارته بغيره سواء كان الغير مقدماً نحو: لقائم زيد أو مؤخراً نحو: صبيحة أي: يوم سفرك **(قوله وفي الثالث عود الضمير)** أي: الهاء من مثلها على ما تأخر لفظاً ورتبة وهو التمرة وهو لا يجوز على الصحيح ومثله نحو: ولكن ملاءُ عين حبيبها على قول ونحو: عبد هند من يحبها مما المرجع ما أضيف إليه الخبر، أو الراجع ضمير في ملابس المبتدأ **(قوله وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر)** وقد يحذف الجزءان لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم. ومنه ﴿وَالَّٰٓئِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أي: فعدتهن ثلاثة أشهر. وقال ابن عقيل: المحذوف مفرد أي: كذلك. وقيل: غير ذلك. وقد يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما إذا وقعت الجملة خبراً عن ضمير الشأن فإنه يجب حينئذ ذكر الجزأين **(قوله لدليل يدل عليه)** حالي أو مقالي والمراد إذا لم يمنع مانع فلا يرد الانتقاض بنحو أن يقال أزيد حسن جميل، فيقال: ما أحسنه وأجمله؛ فإنه لا يجوز الاقتصار على ما؛ لأن المثل وشبهه لا يغيران. وإذا تعارضت الأدلة مثلاً بين حذف المبتدأ والخبر. فالواسطي على أن الأولى أن يكون المحذوف الأول؛ لأن الثاني محط الفائدة. والعبدي على أنه

فالأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]؛ أي: هي النار، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]؛ أي: هذه سورة.

والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]؛ أي: دائم، وقوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]؛ أي: أم الله أعلم. وقد اجتمع حذف كل منهما، وبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فـ ﴿سَلَامٌ﴾ [القدر: ٥]: مبتدأ حذف خبره؛ أي: سلام عليكم، و ﴿قَوْمٍ﴾ [آل عمران: ١١٧]: خبر حذف مبتدؤه؛ أي: أنتم قوم.

وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ (لَوْلَا) وَ(الْقَسَمِ الصَّرِيحِ)، وَ(الْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَراً، وَبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وَ(لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ) وَ(ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً) وَ(كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ).

الثاني أولى؛ لأن الحذف في الأواخر أليق وأسهل **(قوله فالأول)** أي: حذف المبتدأ **(قوله كقوله تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم﴾** [الحج: ٧٢] **الآية)** الحذف في مثل هذا كثير، قال الدنوشري: يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام ومثل بهذه الآية وبقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠-١١] أي: هي نار، وبعد فاء الجزاء نحو: إن كان زيد في الدار فنائم أي: فهو نائم. وبعد القول نحو: ﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] أي: هو **(قوله الثاني)** أي: حذف الخبر **(قوله فسلام مبتدأ)** والمسوّغ له الدعاء ومرجعه الخصوص **(قوله يجب حذف الخبر)** كان الأولى أن ينص على وجوب حذف المبتدأ أيضاً فإنه يجب حذفه في مواضع وذلك إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كأعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم. واللهم ارحم عبدك المسكين أو بمخصوص نعم وبئس كنعم الرجل زيد إذا قدر خبراً أي: هو زيد أو بما يدل على القسم. ومثلوه بنحو: في ذمتي لأفعلن أي: يمين، أو بمصدر جيء به بدلاً من التلفظ بالفعل كصبر جميل على وجه أي: صبري. وكذا يجب حذفه بعد لاسيما نحو: أكرم العلماء لاسيما زيد قاله الدنوشري. وبعد للصدر المبني فاعله أو مفعوله بحرف نحو: شكراً لك وجذعاً لك أي: إرادتي لك. وكذا كل ما فيه من

ش- يجب حذف الخبر في أربع مسائل:

أحدها: قبل جواب (لولا)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]

المبينة للمعارف نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. إن جعلت ما بمعنى الذي، وأما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلت ما في الآية نكرة قاله[1] الرضي **(قوله في أربع مسائل)** أي: في المشهور وإلا فقد زيد عليها خبر ما التعجبية عند الأخفش فإن ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوباً وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور. وخبر مَنْ في حكاية النكرات إذا لحقتها علامة الإعراب فقيل: منو ومنا ومني فتلك العلامة دليل الإعراب في الاسم السابق ومَنْ مبتدأ، وأغنت العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو أو مَنْ الرجل **(قوله قبل جواب لولا)** أي: الامتناعية الدالة على تعليق الامتناع على نفس المبتدأ لا الدالة على التعليق على نسبة أمر خاص إليه فإن حذف الخبر هناك غير واجب على الإطلاق، بل يجب ذكره إن فقد دليله نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم. ويجوز فيه الوجهان إن وجد نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم. وإنما حذف الخبر بعد ما ذكر؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله. لا يقال: هو سادّ أيضاً فيما أجزتم فيه الوجهين فلم لو توجبوا الحذف؛ لأنا نقول لا نسلم أنه سادّ؛ لأن سدّه مسدّه إنما هو إذا كان الخبر عاماً. وأما إذا كان خاصاً فهو مقصود ومراعى فيكون كالمذكور فلا يسدّ مسدّه. وما ذكرنا من أن الخبر قد لا يجب حذفه بعد لولا هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وهو المشهور، وقال جماعة بوجوب الحذف بعدها وأنه لا يذكر أصلاً زعماً منهم أنه لا يكون إلّا عاماً وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ[2] وقالوا: في نحو: لولا زيد سالمنا أن المبتدأ في الحقيقة محذوف وزيد قائم مقامه والتقدير لولا مسالمة زيد والخبر محذوف أيضاً لكن وجوباً أي: موجودة وجملة سالمنا في موضع الحال، وفيه ما لا يخفى[3] وذهب

---

(١) في شرح الكافية في باب المفعول المطلق. منه.

(٢) وجعلوا لولا قومك حديثو عهد رواية بالمعنى والأصل لولا حدثان قومك. منه.

(٣) من التكلف والتعسف. منه.

أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى، بدليل أن بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم﴾ [سبأ: ٣٢].

الثانية: قبل جواب القسم الصريح؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝٧٢﴾ [الحجر: ٧٢]؛ أي: لعمرك يميني، أو قسمي، واحترزت بالصريح عن نحو: (عهد الله)؛ فإنه يستعمل قسماً وغيره، تقول في القسم: (عهد الله لأفعلن)، وفي غيره: (عهد الله يجب الوفاء به)؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر، تقول: (عليّ عهد الله).

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً ....

الكوفيون إلى أن المرفوع بعد لولا فاعل بمحذوف وقيل بلولا. والمشهور هو المنصور **(قوله أي: لولا أنتم صددتمونا)** قد يقال: الحذف هنا جائز لا واجب؛ لأن التعليق على نسبة أمر خاص لا على كون عام ونظيره لولا أنصار زيد حموه ما سلم فليمثل بنحو: لولا زيد لأكرمتك **(قوله الصريح)** أي: في القسم بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم ويفهم منه القسم قبل المقسم عليه قاله في التصريح. ووجب حذف الخبر قبله لانفهامه وسد جواب القسم مسدّه **(قوله لعمرك)** بفتح العين وكذا بضمها مع سكون الميم وجوّز ضمهما والتزم مع وجود اللام فتح العين تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو من عمر بكسر الميم أي: عاش طويلاً والمراد به الحياة أي: وحياتك **(قوله أي: لعمرك يميني أو قسمي)** زعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: ما ذكر حذف المبتدأ فيقدر ليميني أو لقسمي عمرك. وليس بشيء؛ لأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً أو تقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على آخر؛ ولأن لفظ عمرك إنما وضع ليستعمل مقسماً به وإذا جعل خبراً لم يستعمل مقسماً به بل مخبر به عن المقسم؛ ولأن الحذف من الإعجاز أولى لأنها محل التغيير غالباً **(قوله فإنه يستعمل قسماً وغيره)** عند النحويين دون الأول فإنه للقسم عندهم لا غير وإن لم يعتد به شرعاً فافهم **(قوله قبل الحال إلخ)** ووجب لقيام الحال مقامه **(قوله يمتنع كونها خبراً)** احترز به عما إذا لم يمتنع فلأنه لا يجوز ضربي زيداً شديداً بالنصب لصلاحية الحال للخبرية، فلو نصب ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال فالواجب الرفع إن قصد أنه الخبر وذكر الخبر إن

عن المبتدأ؛ كقولهم (ضربي زيداً قائماً)، أصله: ضربي زيداً حاصل ....

قصد أنه حال بأن يقال ضربي زيداً؛ إذ كان شديداً أو ضربه شديد. وشذّ حكمك مسمّطا أي: لك نافذاً لصحة الخبرية مع أن الحال ليس من ضمير معمول المصدر، وقد قالوا به، بل صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر لا الكاف؛ لأن الذوات لا توصف بالنفوذ، وأشذُّ منه قراءة[1] و(نحن عصبةً) بالنصب أي: نجتمع عصبة لانتفاء المصدرية بالكلية (قوله الذي هو مصدر) صورة أو بتأويله كما قاله الجامي نحو: إن ضربت زيداً قائماً، ولا فرق بين أن يكون منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما نحو: ذهابي راجلاً وضرب زيد قائماً، وضربي زيداً راكباً (قوله أصله ضربي إلخ) كذا قدره البصريون وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف هو إليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى كان التامة. ومن قيام الحال مقام الظرف، ولذا قال الجامي ما حاصله: والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: ضربي زيداً يلابسه قائماً إذا أردت الحال عن المفعول وضربي زيداً يلابسني قائماً إذا كان حالاً عن الفاعل أولى. ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال والعامل فيه وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهديّاً أي: سر راشداً مهديّاً فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات. وأجيب: بأن حذف إذا مع المضاف هو إليها أكثر من أن يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة. وأن وجه جعل كان تامة أنّهم لم يجدوا بُدّاً من جعل المنصوب بعد المصدر حالاً ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه إذا كان جملة اسميّة، فلو قدّر كان ناقصة لكان خبراً جائزَ التعريف غير حامل للزوم الواو إذ لا يدخل الواو في خبر كان إلا تشبيهاً بالحال ولا يلزم. وأوْرد على ما قاله الجامي من التوجيه أنّ المحذوف متفاوت؛ لأن الملابسة بالنظر إلى الفاعل بمعنى وبالنظر إلى المفعول بمعنى آخر، وإن صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملابسة هذا. وقال الكوفيون: تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم الحذف من غير سادّ، وكذا تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل

---

(١) لعلي كرّم الله تعالى وجهه. منه.

إذا كان قائماً، فـ (حاصل): خبر، و (إذا): ظرف للخبر مضاف إلى (كان) التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، و (قائماً): حال منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضربي قائم؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك (أكثر شربي السويق ملتوتاً)، و (أخطب ما يكون الأمير قائماً)، تقديره: حاصل إذا كان ملتوتاً، أو قائماً؛ وعلى ذلك فقس.

الاستعمال. وبقيت أقوال أخر[1] تطلب من محلها (**قوله إذا كان قائماً**) هذا إذا أريد المستقبل وكذا إذا أريد الحال أو الاستمرار وأما إذا أريد الماضي فيقدّر إذ كان (**قوله فحاصل الخبر**) فإن قلت إنما قدر هذا الخبر الذي هو متعلق الظرف اسماً مع أن البصريين أصحاب هذا التقدير الأولى عندهم تقدير المتعلق فعلاً. أجيب: بأنه لعل ذلك فراراً من كثرة الحذف والأولوية مشروطة بانتفاء المرجح فافهم (**قوله وعلى ذلك فقس**) أي: كل ما المبتدأ فيه اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر كأكثر شربي، أو إلى مؤول بالمصدر المؤكد كأخطب ما يكون إذا قدرت ما مصدرية كما هو مذهب الجمهور أي: أخطب أكوان الأمير أو أزمان كون الأمير وهذا ليحصل التعدد فيما أضيف إليه أفعل التفضيل ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه. وقيل: ما نكرة موصوفة بما بعدها والرابط بينهما محذوف أي: أخطب شيء

---

(١) فقد ذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدّت الحال مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيداً ضربه قائماً، ويرد عليه أنه يلزمه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذفه مع بعض صلته إلا أن يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا بأس بالحذف كما قال سيبويه: إن تقدير مالك وزيداً مالك وملابستك زيداً. وذهب المبرد: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيداً إلا قائماً، ويؤيده على ما قيل امتناع توكيده بكل وأمثاله وامتناع توصيفه. لكن استفادة الحصر غير ظاهرة وقال الرضي: التقدير ضربي زيداً حاصل قائماً فقائماً حال من الياء أو من زيد والعامل فيها حاصل فحذف العامل لعمومه ووجب لقيام الحال مقامه. وهذا مبني على ما ذهب إليه ابن مالك من جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها، وهو خلاف المشهور عن النحويين من التزامهم إيجاد عامل الحال وصاحبها لكن قال الرضي أي دليل عليه، وأي ضرورة للمجيء إليه فتدبر. منه.

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: (كل رجل وضيعتُهُ)؛ أي: كل رجل مع ضيعته مقرونان، ....

يكون الأمير فيه خطيباً إذا كان قائماً (قوله والرابع بعد واو المصاحبة) جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالباً وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبراً فالرفع عندهم منتقل من الواو إلى مدخوله. وفيه مع كونه تكلفاً إن مع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينتقل إلى ما بعده بل يكون منصوباً (قوله الصريحة) أي: في المصاحبة بأن تكون نصاً فيها فإذا قلت: زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذف الخبر اعتماداً على فهم معنى الاقتران من الاقتصار على ذكر المتعاطفين وجاز ذكره لعدم التنصيص، ومنه وكل امرئ والموت يلتقيان. وقال الكوفيون: هو ضرورة. وقال اللقاني: الواو فيه لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل هي فيه من خصوص مادة الخبر؛ لأن التي للمعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية ولو قيل: كل امرء والموت أي: معه لم يكن صادقاً (قوله وضيعته) قيل الضيعة في اللغة العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع وهي ههنا كناية عن منفعتها (قوله مع ضيعته) فإن قلت: لا يجوز رجوع الضمير في ضيعته إلى كل إذ لا معنى لاقتران ضيعة كل رجل مع كل رجل؛ إذ يلزم منه اقتران ضيعة زيد مثلاً بعمرو وبكر وبشر إلى غير ذلك وهو ظاهر الفساد. ولا إلى الرجل؛ لأنه ليس مقصوداً أجيب[1] بأن المقصود واضح فإن المعنى كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل أي: نفسه مقرونان، أو هو راجع إلى كل رجل لكن لما ناب عن أفراد متعددة ناب ضميره لكونه عينه عن ضمائر متكثرة تعود بكل اعتبار إلى رجل ما فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا (قوله مقرونان) وبعضهم يقول أي: كل رجل مقرون مع ضيعته فيقدر الخبر[2] مفرداً. واعترض على تقديره مثنى بأن محله حينئذ بعد المعطوف، وليس بعده ما يسدّ مسدّه ولا يجوز أن يجعل المعطوف ساداً؛ لأنه من تتمة المبتدأ. وأجيب: بأنه لهذا الخبر حيثيتين حيثية كونه خبراً عن رجل، وحيثية كونه خبراً عن ضيعة فهو من حيث أنه خبر عن رجل جاز أن يقال وضيعته سادّ مسدّه ويكفي في النيابة حيثية واحدة

(١) وقيل إن التقدير مقرون هو وضيعته. منه.

(٢) ولم ينتصب ضيعته على هذا التقدير؛ لأن المفعول معه لا بد له من فعل غير مدلول عليه بالواو. منه.

والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة.

باب: النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: (كَانَ) وَ(أَمْسَى) وَ(أَصْبَحَ) وَ(أَضْحَى) وَ(ظَلَّ) وَ(بَاتَ) وَ(صَارَ) وَ(لَيْسَ) وَ(مَا زَالَ) وَ(مَا فَتِئَ) وَ(مَا انْفَكَّ) وَ(مَا بَرِحَ) وَ(مَا دَامَ).

فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمَاً لَهُنَّ، وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

ش- النواسخ: جمع ناسخ، وهو - في اللغة -: من النسخ بمعنى الإزالة، يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ؛ إذا أزالته، و - في الاصطلاح -: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ وهو: (كان) وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ وهو: (إنَّ) وأخواتها، وما ينصبهما معاً؛ وهو: (ظنَّ) وأخواتها.

تدبر (قوله والذي إلخ) أي: فلذلك جاز حذف الخبر ووجب للقيام مقامه. باب. (قوله جمع ناسخ) لعلمه إنما جمع هذا الجمع لكونه صفة لغير عاقل كطالع صفة نجم وطوالع، أو لجعله اسماً بالغلبة لما ذكر من الأفعال والحروف، وفاعل إذا كان اسماً يجمع على فواعل كجائز للخشبة المعترضة بين الحائطين وجوائز، أو يقال: هو جمع ناسخة ككاذبة وكواذب، أو يقال إنه شاذ كفارس وفوارس (قوله ثلاثة أنواع) أي: من حيث العمل وإلا فهي حروف وأفعال (قوله ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في قوله: إذا مت كان الناس صنفان[1] وخُرّج على أن في كان ضمير الشأن وهو اسمها وجملة الناس صنفان من المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها. وقيل: صنفان خبرها وهو منصوب على لغة من يلزم المثنى الألف. وقال الكسائي: كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة، وما

---

(١) تمامه: شامت = وآخر مثن بالذي أنا صانع. منه.

ويسمى الأول من معمولي باب (كان): اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني: خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب (إن): اسماً، والثاني: خبراً، ويسمى الأول من معمولي باب (ظن): مفعولاً أولاً، والثاني: مفعولاً ثانياً.

والكلام الآن في باب (كان)، وألفاظه ثلاثة عشر لفظةً، و هي على ثلاثة أقسام:

ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ....

أفهمه كلام المصنف من نسبة العمل لما هو مذهب البصريين وهو الصحيح، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعاً به من قبل لا بها، وخالفهم الفراء فذهب إلى عملها به تشبيهاً بالفاعل. واتفقوا على نصبها الخبر لكن ذهب الجمهور بأنه على الحال والفراء على التشبيه به. ووروده مضمراً ومعرفة وجامداً مع عدم الاستغناء عنه يؤيد مذهب البصريين إذ ليس ذلك شأن الحال. ولا يعارضه وقوعه جملة وشبهها؛ لأنهما يقعان موقع المفعول أيضاً كقال إني عبد الله ومررت بزيد **(قوله ويسمى الأول)** أي: في الرتبة وشرطه: أن لا يلزم التصدير[1] كاسم الشرط ولا الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع ولا عدم التصرف بأن يلزم صيغة واحدة ولم يثنّ ولم يجمع[2] كطوبى للمؤمن. ولا الابتدائية كأقلّ رجل يقول كذا إلّا زيد، وكخرجت فإذا الأسد بالباب **(قوله اسماً)** على سبيل الحقيقة الإصلاحية ولم يظهر وجه التسمية **(قوله وفاعلاً)** أي: مجازاً على سبيل الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قولهم إنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرواً **(قوله الثاني)** في الرتبة أيضاً وشرطه أن لا يكون إنشاء **(قوله خبراً عن اسمها)** حقيقة **(قوله ومفعولاً)** أي: مجازاً كالسابق **(قوله ثلاثة عشر)** أي: في المشهور وإلا فهي أكثر من ذلك لكن بعضه لا يتجاوز الموضع الذي استعمله العرب فيه على الصحيح خلافاً للفراء كجاء في قولهم ما جاءت[3] حاجتك فما إمّا نافية وجاءت بمعنى كانت، وفيها ضمير هو اسمها يرجع إلى الفرارة[4]

---

(١) ويستثنى ضمير الشأن. منه.

(٢) لأنه لجموده أشبه الحرف والنواسخ لا تدخل الحروف. منه.

(٣) هو كلام الخوارج لابن عباس إذ أرسله عليّ رضي الله تعالى عنه. منه.

(٤) أي الغفلة. منه.

بلا شرط؛ وهي ثمانية: (كان) و (أمسى) و (أصبح) و (أضحى) و (ظل) و (بات) و (صار) و (ليس).

وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه ....

ونحوها، وحاجتك خبرها، أو استفهامية والضمير يرجع إليها وأنث باعتبار الخبر ومعناه أية حاجة صارت حاجتك، وكقعد في قولهم أرهف شفرته حتى قَعَدَت كأنها حربة، وبقيت أفعال تعمل هذا العمل غير ما ذكر (قوله بلا شرط) أي: مما سيذكر في أخواتها (قوله كان) قدّمها لكونها أم الباب لاختصاصها بأحكام ستأتي إن شاء الله تعالى ووزنها على الأصح فعل بفتح العين[1] وقال الكسائي فَعُل بالضمّ وردّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا كائن؛ لأن الوصف من فعُل فعيل. واعلم أن ابن درستويه ذهب إلى أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام. ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبرها لغواً فينبغي أن يقال كان زيد قائماً أو يقوم. وكذا ينبغي أن يمتنع نحو: يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة. والجمهور على أن ذلك غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلابد فيه من قد ظاهرة أو مقدّرة لتفيد التقريب من الحال أو وقوع الماضي شرطاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]. ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧] قاله الغجدواني. وخالفه السعد فأجاز ولم يشترط ونقله عن ابن مالك. وأطالوا الكلام في ذلك (قوله وبات) في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتاً وبياتاً ومبيتاً وبيتوتة أي: يفعله ليلاً وليس من النوم انتهى. ومعنى قوله وليس من النوم، أي: ليس الفعل من النوم أي: وليس نوماً فإذا نام ليلاً لا يصح بات ينام. وبعضهم فهمه على غير هذا الوجه وقال: معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أي: ليس معناها النوم فيجوز عنده بات زيد نائماً وقوّى جمع هذا الفهم فليفهم (قوله وليس) أصله ليس بكسر الياء فحذفت الكسرة منها تخليفاً ومقتضى القياس قبلها ألفاً (قوله بشرط إلخ) قال الجامي في شرح قول ابن الحاجب: ويلزمها النفي فإنه لو لم تدخل أدوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود انتهى. والمشهور في تعليل الاشتراط ما ذكره غير واحد بقوله وإنما اشترطوا فيها

---

(١) وكذا البواقي. منه.

نفي أو شبهة؛ وهو أربعة: (زال) و (برح) و (فتئ) و (انفك)، فالنفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وشبهه هو النهي والدعاء:

ذلك؛ لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها معنى النفي انقلب إثباتاً. واستشكل ذلك بأن ليس للنفي أيضاً فَلِمَ لَمْ يلتزم دخول النفي عليها لينقلب إثباتاً. وقيل في الجواب: أن ليس مخالفة للأفعال لفظاً، ومعنى وانقلاب معناها إثباتاً بدخول النفي لا يجد بها كثير نفع إذ لفظها باق على المخالفة بخلاف هذه الأفعال فإن ألفاظها غير مخالفة وإنما المخالف معناها فيطلب إصلاحه في الجملة ليوافق اللفظ المعنى كذا أفيد (قوله نفي) أي: بحرف أو اسم أو فعل مصوغ للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام ظاهر أو مقدّر نحو: ولا يزالون مختلفين. وقوله:

غير منفك أسير هوى ... كلّ وإن لَيْس يعتبر

وكقوله:

وَلَيْس ينفك[1] ذا غنى واعتزاز ... كلّ ذي عفة مقلّ قنوع

وقوله

قلّما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعياً ومجيبا

ونحو: أبيتُ أزال أستغفر الله، فالنفي في المثال الأول: بحرف وهو لا، وفي الثاني: باسم وهو غير، وفي الثالث: بفعل مصوغ للنفي وهو ليس، وفي الرابع: بفعل عارض فيه النفي بنقل وهو قلّما؛ لأنها خلع منها التقليل وصيّرت بمعنى ما النافية، والخامس: بفعل مستلزم للنفي وهو أبيت؛ لأن من أبى شيئاً لم يفعله، والنفي في كل ذلك ظاهر، ومثال المقدّر قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥] فإن التقدير لا تفتؤ؛ لأن المضارع الواقع في القسم إذا لم يكن مؤكداً كان منفياً (قوله زال) أي: الذي مضارعه يزال لا يزول أو يزيل فإنه تام الأول قاصر و الثاني متعد لواحد (قوله فتئ وبرح) هما بمعنى زال (قوله وانفك) أي: انفصل (قوله والدعاء) أي: بلا خاصة كما في الارتشاف

---

(١) ليس وينفك تنازعاً في كلّ. أو ليس مهملة حملاً على ما. أو اسمها ضمير الشأن. أو كل اسم ليس وجملة ينفك من اسمها العائد على كل المتقدم رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر لَيْس. منه.

فالأول؛ نحو قوله:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِيْن

والثاني؛ كقوله:

ألا يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى ... ولا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وما يعمل بشرط أن يتقدم عليه (ما) المصدرية الظرفية، وهو: (دام)؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]؛ أي: مدة دوامي حياً، وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفية؛ لأنها تقدر بالظرف، وهو المدة.

وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نَحْوُ:

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولٌ

ش- يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر ....

وكذا بلن إن قلنا ترد للدعاء **(قوله المصدرية الظرفية)** قيد بذلك؛ لأنها لو لم تكن ظرفين لم تعمل دام بعدها العمل المذكور، وكذا لو لم تذكر بل أولى ولا توجد الظرفية بدون المصدرية فإذا ولي مرفوعَها منصوبٌ حينئذ نحو: دام زيد صحيحاً، ويعجبني: ما دمت صحيحاً أي: دوامك فحال، والمرفوع فاعل. ويحمل قوله:

دمت الحميد فما تنفك منتصراً ... على العدى في سبيل المجد والكرم

على زيادة أل في الحميد تصح الحالية مثل ليخرجن الأعزّ منها الأذل **(قوله وهو دام)** قال في التصريح ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية في دام العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والأرض؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط انتهى. واعترض بأن الكلام في الأفعال الناقصة ودام في الآية تامة؛ لأنها بمعنى بقي فالمناسب أن يأتي بما فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتعقّل **(قوله يجوز في هذا الباب إلخ)** إن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه وجب أن يقيد بمثل قولنا ما لم

بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب (البرّ)، وقال الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وجَهُولُ

وقال الآخر:

لا طِيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهِ أنه منع تقديم خبر (ليس)، ومنع ابن مُعْطٍ في «ألفيته» تقديم خبر (دام)، وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها.

يعرض ما يقتضي التقديم نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، أو التأخير نحو: صار عدوّي صديقي. وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط وجب أن يقيد بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع من التقديم، وحينئذ يجوز أن يكون واجباً كالمثال المذكور **(قوله توسيط الخبر وتقديمه)** على الاسم ولو جملة على الأصح **(قوله كما يجوز في باب الفاعل إلخ)** لأنه مثله في تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل **(قوله بنصب البرّ)** على أنه خبر مقدّم وأن تولّوا اسمها مؤخر، ويؤخذ من كلام المغني في الباب الرابع أن رفع البرّ ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف؛ فإنه قال: واعلم أنهم حكموا؛ لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا بالنصب والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى[1] **(قوله وهما محجوجان إلخ)** أي: مغلوبان، قيل: ولابن معطي أن يقول في البيت لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغّصة، واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع، بل هو أولى من إعراب الجمهور؛ لأنه يلزمه فصل العامل

---

(١) واعترضه الدماميني بما أجاب عنه الشمني فليراجع. منه.

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ إِلَّا خَبَرَ (دَامَ) وَ(لَيْسَ).

ش- للخبر ثلاثة أحوال:

أحدها: التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأصل؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

والثاني: التوسط بين الفعل واسمه؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقد تقدم شرح ذلك.

والثالث: التقدّم على الفعل واسمه؛ كقولك: (عالماً كان زيد)، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ف (إياكم): مفعول (يعبدون)، وقد تقدّم على (كان)، وتقدُّم المعمول يؤذِن بجواز تقدم العامل، ويمتنع ذلك في خبر (ليس)، و (دام).

أي: منغّصة من معموله أي بادّكار بأجنبي ولا ضرورة إليه مع[1] هذا الإعراب، إلا أن يكون لا يراه **(قوله للخبر ثلاثة أحوال)** ذكر أن الحاصل للخبر أربع حالات: وجوب التقدّم كأين كان زيد، ووجوب التوسط كآتيك ما دام في الدار صاحبها، ووجوب الآخر كما كان صلاتهم عند البيت إلّا مكاء وتصدية، وجواز الأمور الثلاثة ككان زيد قائماً **(قوله الثالث المتقدّم على الفعل)** لم يتعرضوا لتقدم الاسم وكأنه لعدم تصوره إذ متى تقدّم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال تقدّم الاسم[2] **(قوله وتقديم المعمول إلخ)** قال ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه إليه الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين، قال المصنف في حواشي التوضيح: وهو غير لازم، فإن البصريين أجازوا زيداً عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدّم الخبر إذا كان فعلاً فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم

---

(١) وهذا الاحتمال من الإعراب يأتي أيضاً فيما ادعى أولوية التمثيل به من قوله:

ما دام حافظ سرّى من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغباً أبداً

فليفهم. منه.

(٢) وقريب من هذا التعليل قوله في حواشي التوضيح لأن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل والفاعل لا يتقدم فكذلك اسم هذه الأفعال لا يتقدم عليها. منه.

فأما امتناعه في خبر (دام): فبالاتفاق؛ لأنك إذا قلت: (لا أصحبك ما دام زيدٌ صديقَك)، ثم قدمت الخبر على (ما دام)؛ لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن (ما) هذه موصول حرفي يقدّر بالمصدر كما قدّمناه، وإن قدّمته على (دام) دون (ما)؛ لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته؛ وذلك لا يجوز، لا يقال: (عجبت مما زيداً تصحب)، وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الألف واللام، تقول: (جاءني الذي زيداً ضَرَبَ)، ولا يجوز في نحو: (جاء الضاربُ زيداً) أن تقدّم (زيداً) على (ضارب).

العامل، وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن أما لا يليها فعل انتهى. وكذا نقض بمعمول خبر ما فإنه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وإن كان ظرفاً، وهو زيداً لم أضرب وعمرواً لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لَمْ وَلَنْ اللهم إلا أن يقال مرادهم بقولهم تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل أنه يؤذن به إذا لم يمنع مانع، وفي مثل زيداً عمرو ضرب حكموا بجواز تقديم المعمول مع جواز تقديم العامل خوف التباس المبتدأ بالفاعل لو قدّم الخبر. وفي مثل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] المانع عدم وقوع الفعل بعد أما من جهة الاستعمال، وفي: زيداً لم أضرب وعمرواً لن أضرب، المانع ضعف العامل ولا كذلك ما نحن فيه، وبعد هذا كله الأولى التمثيل بنحو قوله:

اعلموا أني لكم حافظ ... شاهداً ما كنت أو غائبا

(أما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق) قال المصنف في الحواشي أيضاً؛ لأن معمول صلة الخبر المصدري لا يتقدّم عليه، ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الحرف المصدريّ لا يفصل من صلته بمعمولها وإن قلنا: يفصل إذا لم يكن عاملاً وهو اختيار ابن عصفور. فإن قلنا: بعدم تصرف دام فينبغي أن يجرى فيه الخلاف الذي في ليس وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً انتهى. وقال قائل المنع معلل بعلتين: عدم التصرف، وعدم صحة الفصل، وكل منهما وإن كان لا ينهض مانعاً باتفاق لكن يجوز أن يكون كل من العلتين علة ناقصة، والمجموع علّة تامّة، لتقضي منع تقديم الخبر على الفعل (قوله إن تقدّم زيداً على ضارب) أي: وتجعله فاصلاً بينه وبين أل؛ لأنها معه

وأما امتناع ذلك في خبر (ليس): فهو قول الكوفيين، والمبرِّد، وابن السرَّاج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل: (ذاهباً لستُ)؛ ولأنها فعل جامد، فأشبهت (عسى)، وخبرها لا يتقدّم بالاتفاق.

وذهب الفارسي وابن جنّي إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]؛ وذلك لأن يوماً متعلق بمصروفاً، وقد تقدّم على (ليس)، وتقدُّم المعمول يُؤذِن بجواز تقدم العامل. والجواب أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها، ونقل عن سيبويه القول بالجواز، والقول بالمنع.

كالكلمة الواحدة بدليل ظهور إعرابها فيه وذكر أنه يمتنع تقديمه على أل أيضاً ولو ظرفاً وقدّروا متعلّقاً له في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] أي: كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين **(قوله قول الكوفيين)** أي: جمهورهم وكذا جمهور البصريين **(قوله فأشبهت عسى)** اعترض بأن عدم تقدم خبر عسى عليها ليس للجمود فقط بل له ولتضمنها ما له الصدر مطلقاً، وهو الترجي وليست ليس كذلك؛ لأنها وإن كانت للنفي لكن ليس له الصدارة مطلقاً كما حقق في محله فتدبّر **(قوله متعلق بـ مصروفاً)** هذا غير متعين لجواز تعلقه بليس بناء على أن الأفعال الناقصة يتعلق بها الظرف لدلالتها على الصحيح على الحدث استعمالاً كما في كان أو وضعاً كما في ليس ضرورة أنها أفعال والفعل دال على الحدث كذا قيل والمصنف لا يرى صحّة تعلق الظرف بليس، بل يؤخذ من كلامه في المغني الاتفاق على عدم الصحّة، فما قيل: ليس عليه تعويل، وإن نقل عن الرضي القول به في الآية **(قوله والجواب إلخ)** وأجيب أيضاً: بأن يوماً مفعول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم، وليس يأتيهم جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، أو بأن يوم رفع على الابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى جملة يأتيهم، أو هو معرب والحركة للمجاورة لياءِ يأتيهم، وليس مصروفا خبره **(قوله أنهم توسعوا في الظروف إلخ)** قال الشهاب القاسمي وغيره[1]: يؤخذ منه جواز تقدّم الخبر الظرفي، وقد أطلقوا المنع وتوزعوا في ذلك بأنه لا

---

(١) كالفاكهي والدنوشري. منه.

وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الأَوَّلُ بِمُرَادَفَةِ (صَارَ).

ش- يجوز في (كان)، و (ليس)، و (أصبح)، و (أضحى)، و (ظلّ) أن تستعمل بمعنى (صار)؛ كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝﴾ [الواقعة: ٥-٦]، ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝﴾ [الواقعة: ٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشاعر:

أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيهَا الذي أَخْنَى على لُبَدِ

وقال الآخر:

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي ... أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأَدَبَا

يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة كما لا يخفى، واعلم أنه إذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً شرطاً كان النفي في العمل أم لا نحو: ما قائماً كان زيد، وما قائماً زال زيد. ونقل الشاطبي عن شيخه المنع في هذا الأخير؛ لأن الفعل والنفي لما تلازما صارا كشيء واحد فلا يفصل بينهما، ومثل ما غيرها من الأدوات، ويمتنع التقديم على ما عند البصريين والفراء؛ لأنها من ذوات الصدور، وأجازه بقية الكوفيين بناءً على أنها لا تستحق التصدير قياساً على أخواتها، وخص ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب يدل عليه أنه لا يجوز ما زال زيد قائماً، وردّ بأن ذلك لا يخرجها عن التصدير الوضعي وعمّ الفراء المنع في حروف النفي. وخدّش بقوله:

ورجّ الفتى للخير ما أن رأيته ... على السنّ خيراً لا يزال يزيد

(تختص الخمسة الأول إلخ) هذا هو المشهور المستشهد عليه، وذكر الزمخشري مجيء باب بمعنى صار وليس بصحيح لعدم شاهد عليه، وأما قوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يغمسهما في الإناء؛ فإنه لا يدري أين باتت يده» حيث قيل إن باتت فيه بمعنى صارت لا بمعناها الأصلي؛ لأن النوم قد يكون بالنهار فلا يصلح حجة إذ يحتمل أنها خرجت في هذا الخبر مجرى الغالب؛ لأن الغالب النوم بالليل قاله غير واحد (قوله بمرادفة صار) أي: الدالة على تحول الموصوف صفة كصار

وَغَيْرُ (لَيْسَ) وَ(فَتِئَ)، وَ(زَالَ) بِجَوَازِ التَّمَامِ، أي: الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

ش- أي: ويختصُّ ما عدا (فتىء) و (زال) و (ليس) من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تامّاً، ومعنى التمام: أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب؛ ....

الماء بارداً أو ذاتاً كصار الخشب رماداً، وتكون لتحوله مكاناً كصار زيد إلى عمرو. وفي الزمان كصار الشتاء إلى الربيع توقّف (قوله أن تستعمل بمعنى صار) فتفيد التقدير على وجه الانتقال من غير ملاحقة الوقت المفهوم منها، ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي. وعليه فالشاهد في البيت الآتي في أمسى الأولى لا الثانية كما قد يتوهم (قوله ويختص ما عدا إلخ) شمل ظلّ وبه صرح ابن مالك، وقال: تكون تامة بمعنى طال أو دام. ونقل الرضي عنهم أنها لا تستعمل إلّا ناقصة كالمذكورات وليس بشيءٍ (قوله فتئ إلخ) بكسر التاء إذ هي الملازمة للنقص وإما فتَئ بالفتح فتستعمل تامة بمعنى كسر نحو فتأته عن الأمر أي: كسرته، وإطفاء نحو: فتأت النار أي: أطفأتها هذا هو المشهور. وذهب أبو حيان في نكته أن فتئ المكسورة قد تكون أيضاً تامة بمعنى سكن وكذا ذَهَبَ أبو علي في الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو مازال زيد عن مكانه أي: لم ينتقل عنه، وذَهبَ الكوفيون: إلى أن لَيْس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر، ولا حجة لهم بقوله: إنما يجزى الفتى ليس الجملُ. لاحتمال أن يكون الجمل اسمها والخبر محذوف أي: ليس الجمل جازياً أو ليسه الجمل. وكذا حجة لمن يدعي تمامية يزال بقوله:

وفي حميا نعته ينجس ولا يزال وهو الوى ألْيَسُ

لاحتمال حذف الخبر أيضاً أي: لا يزال متنجساً أي: متكبراً (قوله بجواز استعمالها تامة) قال الدنوشري فائدة اختلف في كان وكائناً في لأضربنه كائناً ما كان فقال الفارسي: هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهو وما بعدها فاعل كائناً أي: كونه. وقيل: هما ناقصان في الموضعين وفي كائناً ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان

كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقال الشاعر:

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

ومافسرنا به التمام هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً؛ لم سمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً؛ لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين؛ لأنه سُلِبَ الدلالةَ على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول.

واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره إياه. واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب، ولينظر معنى الكلام حينئذ وفيه إطلاق ما على العاقل وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة فتأمل ألهمك الله رشدك **(قوله كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ﴾ [البقرة: ٢٨٠] الآية)** تفسر كان هنا بحضر وفسر ابن مالك كان التامة بثبت وقال: ثبوت كل شيء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه، وبالحدوث نحو: إذا كان الشتاء فدفّوني، وتارة بحضر كالآية، وتارة بقدر أو وقع ما شاء الله كان أي: ما أراده قدر أو وقع. وذكر في شرح الكافية ومتن التسهيل إن كان التامة قد تأتي بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو: كان فلان الصبي إذا كفله وكان الصوف غزله فهي في ذلك تامة ومتعدية والمنصوب مفعول خلافاً لمن زعم إن كان التامة لا تكون إلّا لازمة بل وكذا جميع أخواتها عنده. وبرده فيها إن صار تأتي بمعنى ضم نحو: صار فلان الشيء إذا ضمّه وبمعنى قطع أيضاً. نَعَمْ الأغلب كونها بمعنى فعل لازم **(قوله تمسون)** أي: تدخلون في المساء **(قوله تصبحون)** أي: تدخلون في الصباح **(قوله ما دامت)** أي: بقيت **(قوله وبات)** هي إذا كانت تامة بمعنى عرّس بمهملات والراء مشددة أي: نزل ليلاً نزول استراحة وأكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الأصمعي وأبو زيد ويقال بات في القوم وكذا بات بهم أي: نزل، ولم يذكر معاني باقي الأفعال عند تمامها فصار بمعنى انتقل كصار الأمر إليك، أو

وَكَانَ بِجوازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً).

ش- ترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام:

ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب؛ نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

وتامة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. وزائدة؛ ....

رجع نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]. وظل: بمعنى دام أو طال كظل اليوم. وبرح بمعنى ذهب نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠]. وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك، أو خلص نحو فككت الأسير فانفك **(قوله والصحيح الأول)** لأنها كلها دالة على الحدث على ما في المغنى إلّا ليس فإنها لا تدل عليه استعمالاً وإن دلت عليه وضعاً، واستدل على دلالتها على الحدث، بأنها مختلفة نحو: كان زيد غنياً وصار زيد غنياً، ولا موجب للاختلاف إلا الحدث فتعين أنه مدلولها، وبأنها تستعمل أوامر نحو: ﴿كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ وصيغة أفعل موضوعة لطلب الحدث دون الزمان، وبأنها يستعمل لها اسم فاعل واسم الفاعل يدل على ذات باعتبار حدث قام بها، وبأن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة وهو يدل بمادته على الحدث وبصيغته على الزمان، فكيف تسلب الدلالة الأولى دون الثانية إلى غير[1] ذلك. قال القاضي زكريا في حواشيه على ابن الناظم: وأحسن ما وجّه به سبب تسميتها ناقصة ما ذكره الشارح يعني ابن الناظم في بعض النسخ بقوله: والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال: إن كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث أنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامّة في نسبة معناها إلى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه فسمّى ذلك سلباً لدلالة الحدث نفسه انتهى وهو كما قال **(قوله على ثلاثة أقسام ناقصة إلخ)** وتحتمل الأقسام الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] قاله ابن الحاجب **(قوله وزائدة)** أي: بكثرة وما ورد من زيادة غيرها فشاذ كقوله:

---

(١) وأنهى ابن مالك ما ردّ به على الأكثرين إلى عشرة أمور ذكرها في شرح التسهيل. منه.

فلا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب؛ وشرط زيادتها أمران:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي.

والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً؛ كقولك: (ما كان أحسنَ زيداً) أصله: ما أحسنَ زيداً؛ فزيدت (كان) بين (ما) وفعل التعجب.

عدوّ عينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول

على رواية الرفع، ونحو: ما أصبح أبردّها وأمسى أدفاها، وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غيره إذا لم ينتقص المعنى **(قوله فلا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب)** أي: فهي غير عاملة، والفرق بينها وبين حرف الجر الزائد حيث عمل ولم تعمل أن اختصاص حرف الجر بالأسماء باق وهي قد زال اختصاصها لكن يفهم من كلام ابن مالك أن الزائدة قد تأتي عاملة في الضمير المرفوع نحو: وجيران لنا كانوا كرام. وسيأتي قريباً تحقيقه **(قوله أن تكون بلفظ الماضي)** وذلك لخفته؛ ولأنه أصل فيتصرف فيه دون نحو المضارع، وأما قوله: أنت تكون ماجد نبيل، فشاذ. وقيل اشتراط الماضي لتعيّن زمانه. وفيه أن ذلك لا يقتضي ما ذكر على أن الأمر أيضاً كذلك. ثم إن في قوله أحدهما أن تكون بلفظ الماضي بعد قوله ترد كان أو تختص على اختلاف النسخ نوعاً ما من ركاكة وتهافت إذ قد يغني الأول عن الثاني **(قوله أن تكون بين شيئين)** أي: في الابتداء؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول فالزائد ونحوه لا يليق له الصدر، ولا في الآخر؛ لأنه محط الفائدة فلا يليق بالزيادة، وأطلق الجوهري الزيادة عليها في مثل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] مع تصدّرها، والفراء أجاز زيادتها آخراً قياساً على الفاء ظنّ هناك ولم يثبت **(قوله متلازمين)** ليشعر التلازم بالزيادة **(قوله ليس جاراً ومجروراً)** لشدّة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة، ونحو: على كان الموسّمة العراب، شاذاً وضرورة خلافاً للرضيّ وابن مالك **(قوله فزيدت كان بين ما وفعل التعجب)** قال الدنوشري: فائدة: قال بعضهم: زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على أن معنى التعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرّف، وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الأفعال الماضية؛ لأنها أمّ الأفعال فلا

ولا نعني بزيادتها أنَّها لا تدلُّ على معنىً البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد.

تنفك عن معناها غالباً انتهى. وقال الأزهري في التصريح أنّ الزائدة دالّة على المضيّ وأنها لم يؤت بها للإسناد؛ ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبيّة وفعل التعجّب لكونه سلب الدلالة على المضي فافهم **(قوله ولا نعني إلخ)** قال الدنوشري نازع الرضي في كونها زائدة مطلقاً لدلالتها على معنى وفي نحو: على كان الْمُسَوَّمَةِ العِراب. ادعاء الزيادة واضح انتهى. وقال اللقاني: زيادة لنا أن لا تفيد شيئاً إلا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله: على كان المسوّمة العراب، ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]. وإما أن تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو: ما كان أحسن زيداً، قال الرضي: ففي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا، والأولى أن يقال: سمّيت زائدة مجازاً لعدم عملها وإنما جاز أن لا نعملها مع أنها غير زائدة؛ لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي؛ لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدلّ عليه من الحدث فإذا جردت عنه لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً. وذكر السيرافي أن فاعلها مصدر أي: كان الكون وهو مذهب سيبويه و ذهب أبو علي إلى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا انتهى بتصرّف **(قوله لم يؤت بها للإسناد)** وأما قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيرانٍ لنا كانوا كرام

حيث أسند كان إلى ضمير الجماعة أعني الواو، فقيل: إنها ليست زائدة إذ الزائدة لا تعمل عند[1] الجمهور بل هي أصلية والضمير اسمها ولنا خبرها والجملة صفة جيران وكرام صفة بعد صفة[2]، وقيل: زائدة والضمير توكيد[3] لنا في لنا، أو مبتدأ ولنا خبره[4] ووقع المتصل موقع المنفصل أو فاعل[5] بالظرف؛ وهو صفة لجيران والاتصال بعد دخول

---

(١) أي وهي قد عملت في الضمير. منه.

(٢) نظير ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]. منه.

(٣) عند الفارسي. منه.

(٤) عند أبي الفتح ابن جني. منه.

(٥) عند ابن عصفور. منه.

وَحَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ وَصْلاً؛ إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٍ.

ش- تختصّ (كان) بأمور؛ منها: مجيئها زائدة، وقد تقدم، ومنها: جواز حذف آخرها؛ وذلك بخمسة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون موقوفاً عليها، ولا متصلة بضمير نصبٍ، ولا بساكن؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، أصله (أكون)، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والأوّلان واجبان.

كان، وإن كانت غير عاملة فيه على حدّ: ألّا يجاورنا إلّاكِ دَيّار. وسيبويه والخليل أطلقا الزيادة هنا أيضاً. فقيل: أراد ما هو المشهور من معناها. وقيل: أرادا بها أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وأنه فارقهم، لكنه أتى بها لتوكيد ما فهم، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا:

هل أنتمُ عايجون بنا لَعنّا ... نرى العرصاتِ أو آثرَ الخيام

وتمام البحث في المغني وحواشيه (**قوله ومنها جواز حذف إلخ**) قيل: هو في الحقيقة آخر مضارعها، وهذا الحذف شاذ في القياس لكن سوّغه كثرة الاستعمال وشبهُ النون بحرف العلة، وليس بمختص بمضارع كان الناقصة بل التامة أيضاً كذلك لكن بقلة كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ﴾ [النساء: ٤٠] بالرفع في قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر (**قوله وأن تكون مجزومة**) أي: بالسكون فلا حذف من نحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] وتكونَ لكما الكبرياء وتكونوا من بعده؛ لأن الأول: مرفوع، والثاني: منصوب، والثالث: مجزوم بحذف النون، ولا من نحو: النسوة لم تكن قائمات، إذ هو مبني فليس بمجزوم أيضاً، وإن دخل عليه الجازم قاله اللقاني. وإنما اشترط كونه مجزوماً؛ لأن الجزم إنما يكون بالحذف والحذف يونس الحذف. ولأن النون في غير المجزوم متحركة فهي متعاصية؛ ولأنها ليست بآخر في نحو: تكونوا؛ لأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء (**قوله ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن**) خالف في هذين يونس قاله القاضي زكريا والمشهور أنه خالف في الأخير (**قوله والأولان**) أي:

ولا يجوز الحذف؛ في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١]؛ لأجل اتصال الساكن بها؛ فهي مكسورة لأجله، فهي معتاصية على الحذف؛ لقوتها بالحركة.

ولا في نحو: (إن يكنه فلن تسلط عليه)؛ لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها.

ولا في الموقوف عليها، نصَّ على ذلك ابن خروف، وهو حسنٌ؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحدٍ، أو حرفين؛ وجب الوقف عليه بـ (هاء السكت)؛ كقولك: (عِهْ)، و (لم يعه)، فـ (لم يك) بمنزلة (لم يع)؛ فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال: يلزم مثله في (لم يع)؛ لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم، بخلاف: (لم يكن)؛ فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا.

حذف الضمة للجازم والواو للساكنين **(قوله فهي متعاصية إلخ)** لا ينظر يونس إلى هذه الحركة لعروضها أو لأن الحذف قبلها، ويستشهد أيضاً بقوله:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

والجمهور يقولون: إن شبهها بأحرف المدّ واللين قد زال بتحريكها ولو بحركة عارضة، ولا يمكن أن يقال: إن الحذف قبل تحريكها؛ لأنه إن كان قبل الالتقاء أيضاً فخلاف المفروض؛ إذ المفروض أن يلاقيها ساكن ولا يلاقيها إذا كان الحذف قبله، وإن كان بعده فهي متحركة لا محالة وفاء بمقتص التقاء الساكنين، وأجابوا عن البيت بأنه ضرورة كحذف نون لكن في قوله. ولك اسقني إن كان مائك ذا فضل. أي: ولكن اسقني فندباً **(قوله ترد الأشياء إلى أصولها)** أي: ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو: يدك ودمك؛ لأن أصله غير مستعمل كذا قيل. لكن قد يشكل عليه رد الياءِ في دم ويد في التصغير حيث قالوا: يُدَيْدٌ ودميّ إذ لو لم يكن مستعملاً لم يرد إليه شيء **(قوله لأن الفعل الموقوف إلخ)** فيه أنه لم يقل أحد بوجوب الهاء عند الوقف على نحو: لم يك بل فيه توهم الالتباس بالضمير المنصوب كما ذكره هو نفسه في

وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا (مَا) فِي مِثْلِ (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ): وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ (إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ) وَ«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ».

ش- من خصائص (كان) جواز حذفها، ولها في ذلك حالتان:

فتارةً تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، ويعوض عنها (ما). و تارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، ولا يعوض عنها شيء.

بعض كتبه **(قوله حرفين)** أي: واحدهما زائد كما قيد به **(قوله من خصائص كان)** هذا كما قال اللقاني: خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما نقل عن سيبويه في نحو الإطعام ولو تمر بالرفع من أنه بتقدير ولو يكون عندنا تمر **(قوله ويعوض عنها ما)** أي: الزائدة وخصت بذلك لمجيئها زائدة في نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٩] ولكثرة مشابهتها بأخت كان وهي ليس واختلف في الجمع بينهما فذهب الجمهور إلى المنع، والمبرّد إلى الجواز، قال العز بن جماعة: وهو الحق عندي؛ إذ قصاراه حينئذ التأكيد والتقوية فالجمع بينهما جمع بين دليلين وهو جائز، والمعنى بكونه عوضاً كونه يدلّ على ذلك لو حذف لا أنه يدل عليه بشرط أن يحذف، وليس للخلاف ثمرة معنوية **(قوله وتارة تحذف إلخ)** وحذف الخبر وحده لا يجوز؛ لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان كما نص على ذلك في المغني، بقي ههنا وجهان أحدهما أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف؛ ولهذا ضعّف ولو تمر وإن خير فخيراً، إذ لا دلالة حينئذ على المحذوف بخلاف بقاء الخبر المنصوب؛ إذ فيه دلالة عليه كما لا يخفى. وأيضاً المرفوع كالجزءِ من كان لا سيما إذا كان ضميراً فلا يكثر الحذف ولا كذلك المنصوب. ثانيهما أن تحذف مع معموليها من غير تعويض حكى الكوفيون أنه يقال لا يُأت الأمير فإنه جائر فتقول أنا آتيه وإن أي: وإن كان كان جائراً. وعليه:

قالت بناتُ العمّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعدِماً قالت وإنْ

أي: وإن كان فقيراً معدماً، أو مع تعويض ما وذلك بعد أن في قولهم افعل هذا أما لا أي: إن كنت لا تفعل غيره، لكن قيل أنه لا حاجة إلى هذا؛ إذ الظاهر أن ما مزيدة

فالأول: بعد (أن) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل؛ كقولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ)، أصله: انطلقت لأن كنت منطلقاً، فقدّمت اللام وما بعدها على الفعل؛ للاهتمام به أو لقصد الاختصاص؛ فصار لأن كنت منطلقاً

لتأكيد أن الشرطية، ولا نافية للفعل المقدّر، ولا ومنفيها هو الشرط، فإمّا أداة شرط مؤكدة بما نظيرها إمّا في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] والشرط المقدّر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله:

فطلّقها فلَسْتَ لها بكفو   وإلّا يعلو مفرقك الحسام

والأصل أفعل هذا إن لا تفعل غيره. قال في شفاء الصدور: وهذا معنى واضح لا غبار عليه، فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوك (قوله بعد أن) ويقلّ بدونها كقوله:

أزمان قومي والجماعة كالذي   لزم الرحالة أن تميل مميلا

أراد أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي فحذف كان وأبقي ما سواها[1] (قوله المصدرية) الواقعة موقع المفعول لأجله (قوله أما أنت منطلقاً انطلقت) فانطلقت معمول وما قبله علّة له (قوله أصله إلخ) قال اللقاني: فيه دعوى تكلف بلا دليل؛ لإمكان أن يُدّعى أن أما نائبة عن اسم الشرط وفعله والأصل مهما تذكر منطلقاً انطلقت، فلمّا حذف فعل الشرط أي: تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقاً حال لا خبر كان، وهذا نظير ما جوّزوه في إمّا عالماً فزيد عالم أي: مهما تذكر شخصاً حال كونه عالماً أي: مذكوراً بالعلم فزيد عالم. ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب نحو: فإن قومي لم تأكلهم الضبع؛ فإنه مناف لما قُرر فتأمل انتهى[2]. وفيه كما قال الدنوشري: إن قولهم: إمّا أنت منطلقاً انطلقت، يردّ ما زعمه؛ لأن إمّا هذه تلزمها الفاء ولا فاء. وعجيب أنه يتبجح بما قال وزعم أنه أقلّ تكلّفاً مما قالوه وهذا في بعض المواضع مما فيه فاء فليفهم (قوله اللام) أي: التعليلية (قوله للاهتمام به) أو لقصد

---

(١) هذا التعبير يتمشى على القول بنقصانها وهو الصحيح وعلى القول بتمامها. منه.

(٢) قيل: إن الفاء إذا دخلت فإنما هي لشبه الثاني بالجزاء والأول بالشرط لما بينهما من السببية والمسببية. منه.

انطلقت، ثم حذف الجارّ اختصاراً كما يحذف قياساً من (أن)؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ أي: في أن يطوف بهما، ثم حذفت (كان) اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير؛ فصار: (أن أنت)، ثم زيدت (ما) عوضاً؛ فصارت: (أن ما أنت)، ثم أدغمت النون في الميم؛ فصار: (أمّا أنت)، وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أصله: لأن كنت؛ فعُمِلَ فيه ما ذكرنا.

والثاني: بعد (إن) و (لو) الشرطيتين، ....

الاختصاص عند كل من البيانيين والنحويين، وتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين فيه مقال **(قوله فحذفت كان اختصاراً)** في الاختصار خفاء مع تعويض ما وأنت عن لفظ كنت أشار إلى ذلك الدنوشري **(قوله فانفصل الضمير)** لتعذّر الاتصال لعدم ما يتصل به **(قوله إن أنتَ)** خصّ ضمير المخاطب؛ لأنه على ما قيل لم يسمع الحذف إلا معه **(قوله ثم أدغمت النون في الميم)** أي: للتقارب في المخرج **(قوله فصار إما أنت)** تفريع على ما قبله وهذا قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ أنْ المفتوحة هنا شرطية؛ ولذلك تدخل الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم: إن كنت منطلقاً انطلقت معك والأول أشهر، ونقل أبو الفتح عن أبي عليّ: أن ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته، وحجته أنها لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم أنه مذهب سيبويه **(قوله بعد أن ولو الشرطيتين)** قال في التصريح؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف، وخص ذلك بأن ولو دون بقية أدوات الشرط؛ لأن إنْ أمُّ أدوات الشرط الجازمة ولو أمّ أدوات الشرط الغير الجازمة، كما أن كان أمّ بابها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها انتهى ولينظر هذا مع ما قالوه من أنّ إذا أمّ الأدوات الغير الجازمة، ثم الحذف بعد هذين الأداتين هو المشهور، وله موضعان آخران؛ أحدهما: بعد لكن في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي: ولكن كان رسول الله، فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة

مثال ذلك بعد (إن) قولهم: (المرء مقتول بما قَتَلَ به؛ إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر)، و (الناس مجزيون بأعمالهم؛ إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌّ)، وقال الشاعر:

لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إنْ ظَـالِـمَـاً أَبَـداً وَإِنْ مَـظْـلُـومَـا

أي: إن كان ما قَتَلَ به سيفاً؛ فالذي يُقْتَل به سيف، وإن كان عملهم خيراً؛ فجزاؤهم خير، وإن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً.

ومثاله بعد (لو): قوله عليه السلام: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمَاً مِنْ حَدِيْدٍ»، وقول الشاعر:

لا يَـأْمَـنِ الـدَّهْـرَ ذُو بَـغْـيٍ وَلَـوْ مَـلِـكَـاً جُـنُـودُهُ ضَـاقَ عَـنْـهَـا الـسَّـهْـلُ والـجَـبَـلُ

لاقترانها بالواو، ولا الواو عاطفةٌ لمفردين؛ لأن معطوفيها المفردين لا يختلفان سلباً وإيجاباً. وثانيهما بعد لدن نحو من لدن شولا فإلى إتلائها، أي: من لدن كانت أو من لدن[1] أنْ كانت وعد بعضهم موضعين آخرين أيضاً وهما بعد هلّا وإلّا **(قوله مثال ذلك بعد أنْ)** أي: التنويعية وهو الغالب فيها، ومثال غير التنويعية نحو. انطق بحقّ وإن مُسْتَخْرِجاً إحَنَا. أي: وإن كنت **(قوله الناس مجزيون بأعمالهم)** قال اللقاني فيه حذف مضاف أي: بجنس أعمالهم إذ الأعمال مجازيٌّ عليها لا بها انتهى. وقيل: الباء للسببية فلا حذف وليس بشيء **(قوله إن خيراً فخير)** بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف كما أظهر ذلك الشارح بتقديره. ويجوز إن خير فخيراً عكس السابق. قيل: أي: إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً، وإن خير فخير برفعهما، وإن خيراً فخيراً بنصبهما، والأول أرجح؛ لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطّرد، والثاني ضعيف؛ لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطّرد، وأيضاً مقصود المتكلم إن كان نفس عملهم خيراً لا أن لهم أعمالاً وفي تلك الأعمال خير، إلا أن يقال إنه على التجريد فيكون إن كان في عملهم خير على حدّ لهم فيها دار الخلد؛ لأنها نفسها دار الخلد، والأخيران متوسطان؛ لأنّ في كل منهما الأقوى والأضعف لكنهما إمّا متكافئان كما قال الشلوبين: أو الرفعُ أحسن لقلة الحذف فيه كما قال ابن عصفور **(قوله وإن كان عملهم خيراً)** قال اللقاني: لا يتعين ذلك لجواز تقدير إن عملوا انتهى. ثم في

---

(١) لأن سيبويه يقول بعدم إضافة لدن إلى الجملة. منه.

أي: ولو كان ما يلتمس خاتماً من حديد، ولو كان الباغي ملكاً.

وَ(مَا) النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَـ (لَيْسَ) إِنْ تَقَدَّمَ الِاسْمُ وَلَمْ يُسْبَقْ بِـ (إِنْ)، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفاً أَوْ جَارّاً وَمَجْرُوراً، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِـ (إِلَّا) نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١].

ش- اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النفي مجرى (ليس): في رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي: (ما)، و(لا)، و(لات)، ولكلٍّ منها كلام يخصها.

والكلام الآن في (ما) وإعمالها عمل (ليس)، وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة القويمة، وبها جاء التنزيل؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجَادلة: ٢].

الكلام ردّ على ما في التسهيل حيث قُيِّد اسم كان بكونه ضميراً قاله الأزهري، وفيه أنا لا نسلم أن مراد المصنف هو الاسم الظاهر المذكور أعني: عملهم بل الاسم ضمير مستتر في كان عائد على العمل على أن تقدير المصنف لا ينهض حجة على صاحب التسهيل **(قوله ثلاثة)** زاد بعضهم رابعاً وهو أن النافية ولعل إسقاطها لأن إعمالها نادر على ما ذكره في التوضيح، وهو لغة أهل العالية نحو إن أحد خيراً من أحدٍ إلّا بالعافية. وقال أبو حيان الصواب إن إعمالها كثير نظماً ونثراً، وقيل: إنه أكثر من إعمال لا، وشرط لها في الشذور نفي الخبر وتأخيره وأن لا يليها معموله وليس ظرفاً، وظاهره أنه لا يشترط عدم تكرارها ولا يشترط تنكير معموليها، وفي التحفة أنها لا تعمل إلّا في اسم معرفة ويرد عليه هذا المثال ونحوه، وكذا رد على اشتراط نفي الخبر فتدبّر **(قوله مجرى ليس)** قال المصنف تشبيهاً بها بالنفي واعترض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع وأجيب بأنا لا نسلم أنه قياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراءِ وما ذكر محقق له، ولو سلم فلا نسلم أنه ممتنع مطلقاً بل في المدلولات، أمّا في الأحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزّ ابن جماعة **(قوله وإعمالها عمل ليس في لغة الحجازيين)** اختلف النحاة فقال البصريون: عملَتْ في الجزئين، وقال الكوفيون: عملَتْ في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض **(قوله وبها جاء التنزيل)** روي عن الفضل أنه روى عن عاصم (ما هُنّ أمّهاتُهُمْ) بالرفع **(قوله ولإعمالها عندهم إلخ)** فيه إشارة إلى أنّ إعمالها عند غيرهم قد يوجد

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط: أن يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بـ (إن) الزائدة، ولا خبرها ....

بدون الشروط، أو بعضها وسيأتي الإشارة إلى ذلك **(قوله ثلاثة شروط)** زاد في المتن رابعاً وهو أن لا يتقدّم معمول خبرها على اسمها، نحو: وما كُلّ من وافى مِنىً أنا عارف. إلّا إذا كان المعمول ظرفاً فيجوز نحو فما كلّ حينٍ من توالى مواليا، وزاد بعضهم خامساً وهو أن لا تتكرر وإلّا بَطَل عملها نحو: ما ما زَيدٌ قائم وهو أن لا يبدَل من خبرها مُوْجَبٌ نحو ما زيد بشيء إلّا شيء لا يُعْبأ به **(قوله أن يتقدّم اسمها إلخ)** فإن عكس كما سيأتي بَطَل العمل لضعفها خلافاً للفراء وإن كان الخبر ظرفاً على الأصحّ وهذا بخلاف باب إنّ؛ لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنًى وهذه معنىً فقط. وخالف ابن عصفور فأجاز تقدّم الخبر الظرفيّ وأيّد بأنّ جواز تقدّم المعمول إذا كان ظرفاً وعدم جواز تقدّم خبرها إذا كان كذلك لا يكاد يعقل، فإنّ تقديم المعمول فرع لتقدّم العامل بل لو عكس فجوّز في الخبر ومنع في المعمول لكان أشبه بالصواب، فإن المعمول قد يمنع حيث لا يمنع العامل ألا ترى أن معمول خبر كان لا يتقدّم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه **(قوله وأن لا تقترن بإن)** وألّا تهمل وجوباً عن البصريين لبعد شبهها حينئذ بليس؛ لأنها لا تقترن بها **(قوله الزائدة)** قيد بها لتخرج المؤكدة للنفي فلا يضرّ الاقتران بها وخرّج عليه رواية ذَهَبا بالنصب. والفرق بينهما أن الزائدة فاصلٌ أجنبي دون النافي المؤكد لها[1]. لا يقال هذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين إنَّ إنْ المقرونة بما هي النافية جيءَ بها بعدها توكيداً وهو مردود؛ فإنّ العَرَب قد استعملت أن الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن إن المقترنة بما النافية زائدة لم تكن لزيادتها بعد الموصولة مسوّغ؛ لأنا نقول قد قيل يكفي مسوّغاً وجود الزائدة بعد ما النافية كثيراً ولا يشترط الدوام فلا يضر كونها في بعض المواضع على قلة على أن المسوّغ غير منحصر بما ذكر؛ لأنها تزاد بعد ألا الاستفتاحيّة وهمزة الإنكار **(قوله ولا خبرها إلخ)** لئلا تخالف ما حملَتْ عليه معنى. قيل: وفي الكلام إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فإذا وجد صحّ العمل فيه وإن انتقض في غيره من المتعلقات به وإن تقدّم عليه؛ فإنه

---

(١) والتأكيد في الزائد للكلام لا لخصوص ما بخلاف النافي فإنه لخصوصها فليفهم. منه.

بـ (إلا)؛ فلهذا أهملت في قولهم في المثل: (ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ)؛ لتقدم الخبر، وفي قول الشاعر:

بَـنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبٌ ... ولا صَـرِيْـفٌ وَلَـكِـنْ أَنْـتُـمُ الـخَـزَفُ

لوجود (إن) المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤]. ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القَمَر: ٥٠]؛ لاقتران خبرها بـ (إلّا).

وبنو تميم لا يُعْمِلون (ما) شيئاً؛ ولو استوفت الشروط الثلاثة؛ فيقولون: (ما

يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائماً بل قاعد وما زيد قائماً إلّا في الدار **(قوله بإلا)** قال في جمع الجوامع: ومثله إنما ولم يمثّله، ولا يضر الانتقاض بغير فيجب النصب في نحو: ما زيد غير قائم وجوّز الأخفش الرفع **(قوله ما مُسيء من اعتذر)** فمسيء خبر مقدَّم أو مبتدأ ومن اعتذر مبتدأ مؤخر على الأول، أو فاعل سدّ مسدّ الخبر على الثاني، وعليه لا شاهد فيه **(قوله لتقدم الخبر)** أي: وهو مبطل للعمل، وأمّا قول الفرزدق: وإذ ما مثلَهم بشر، بالنصب مع التقدم فقال سيبويه شاذ. وقيل مثلهم مبتدأ وبني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبني. وقيل: حال أي: مماثلاً وإضافته لإبهامه لا تفيده تعريفاً، وبشر مبتدأ محذوف الخبر أي: ما مثلهم في الوجود بشر، وقيل: غير ذلك[1] **(قوله لاقتران خبرها بإلّا)** وهو مبطل كما تقدم وأما قوله: وما الدهر إلّا مجنونا. فقيل إنه من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ على حد ما زيد إلا سيراً أي: إلّا يسير سيراً والتقدير وما الدهر ألا يدور دوران مجنون، ثم ما ذكر هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس النصب مطلقاً، والفراء بشرط كون الخبر وصفاً، وبقية الكوفيين بشرط كون الخبر مشبهاً به **(قوله لا يعملون إلخ)** قال سيبويه وهو القياس لعدم اختصاصها[2] بقبيل كما أهملوا ليس حملاً عليها فقالوا: ليس الطيب إلّا المسكُ

---

(١) فقيل مثلهم ظرف زمان تقديره وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر، وقيل: ظرف مكان والتقدير وإذ ما مكانهم بشر، وقيل: النصب غلط وأن الفرزدق تميمي ولم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد أن يتكلم بلغتهم فغلط وتحقيق جميع الأقوال وما لها وما عليها يطلب من المطولات. منه.

(٢) قال بعضهم لا نسلم أن الداخلة على الاسم هي الداخلة على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم فتدبر. منه.

زيد قائم)، ويقرؤون: (ما هذا بشرٌ).

وَكَذا (لَا) النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلى الأَرضِ بَاقِيَاً

ش- الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس (لا)؛ كقوله:

تَعَزَّ فلا شَيءٌ على الأرضِ بَاقِياً ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

ولإعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بـ (إلا)، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر؛ لا في النثر، فلا يجوز إعمالها في نحو: (لا أفضلَ منك أحدٌ)، ولا في نحو: (لا أحدَ إلا أفضلُ منك)، ولا في نحو: (لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو)؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

بالرفع، قاله في المغني **(قوله ويقرؤون ما هذا بشر)** يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف وفيه نظر فليحرر **(قوله عمل ليس)** وهو رفع الاسم ونصب الخبر وهو المشهور وقيل: إنها عاملة في الاسم، وهما جميعاً في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر، واختار الرضي أنّها غير عاملة أصلاً، وسماع النصب يرد القولين، ولم يقيد العمل بالحجازيين تبعاً لأبي حيان ولم يصرّح بذلك إلّا المطرزي فإنه قال بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طي، وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم إعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز، وفي المتن نوع إشارة إلى الخلاف فتفطن **(قوله وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين)** قال الحمصي: لعل وجه ذلك أنها لنفي الجنس راجحاً، ونفي الوحدة المطلقة مرجوحاً، وكل منهما بالنكرات أنسب، وانظر هل يكون الخبر جملة؛ لأنها نكرة في المعنى، ولم يُذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك في لا العاملة عمل أن فانظر سرَّ ذلك انتهى. قيل: مثل ذلك يحتاج إلى سماع فليحرر **(قوله في الشعر إلخ)** قيل: المعتبر سماعه في كلام العربِ نثراً أو شعراً وليس ببعيد **(قوله ولهذا غلط المتنبي إلخ)** ومثله قول النابغة الجعدي:

إذا الـجُـودُ لَـمْ يُـرْزَقْ خَـلَاصَـاً مِـنَ الأذَى فـلا الـحَـمْـدُ مَـكْـسُـوبَـاً ولا الـمَـالُ بَـاقِـيَا

وقد صرحت بالشرطين الأخيرين، ووكَلْتُ معرفة الأولين إلى القياس على (ما)؛ لأن (ما) أقوى من (لا)، ولهذا تعمل في النثر، وقد اشترطت في (ما) أن لا يتقدم خبرها، ولا يقترن بـ (إلّا). فأما اشتراط ألا يقترن الاسم بـ (إن) فلا حاجة له هنا؛ لأن اسم (لا) لا يقترن بـ (إن).

وَ(لَاتَ) لَكِنْ فِي الْحِينِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

وحـلـت سـواد الـقـلـب لا أنـا بـاغـيـاً سـواهـا ولا عـن حـبّـهـا مـتـراخـيـا

وصرح بعضهم بندرة ذلك، بل قيل: إنه[1] يقاس عليه، وبعضهم أول ما ذكر بأن لا مهملة والحمد مبتدأ محذوف الخبر أي: تلقاه وباقياً حال من المنصوب، وبأن أنا نائب فاعل أرى مبنياً للمفعول ولما حذف أرى انفصل الضمير وباغياً حال منه أو أن لا عاملة والكلام على حذف مضاف أي: لا مثلي فمدخول لا نكرة؛ لأن مثلاً لا يتعرف بالإضافة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأتي به منفصلاً مرفوعاً. فإن قلت: ما تقول في مثال سيبويه: ما زيد ذاهباً، ولا أخوه قاعداً أجيب: بأنه لا عمل للا، بل هي زائدة وأخوه وقاعداً معطوفان على معمولي ما وهما زيد وذاهباً **(قوله لأن ما أقوى من لا)** قيل لأن لا تنفي المطلق بخلاف ما فإنها لنفي الحال كليس عند الجمهور فهي أقوى شبهاً بها منها **(قوله لأن اسم لا لا يقترن بأن)** وعلى فرض الاقتران فالحكم الإهمال أيضاً كما نص عليه الشاطبي. لا يقال قد ورد زيادة أن بعد لا كما نقله شارح الجامع الصغير وأنشد عليه

يـا طـائـر الـبـيـن لا إن زلـت ذا وَجَـلٍ مـن الـمـقـنّـص والـقـنّـاص مـحـجـوبـا

فإنه أراد لا زلت. لأنا نقول كلام المصنف نصّ في أن المراد بلا التي لا تقترن هي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت داخلة على الفعل وهو زلت

---

(١) والحق أنه نادر ولا يقاس عليه.

ش- الثالث مما يعمل عمل ليس: (لات)، وهي (لا) النافية؛ زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة، وشرط إعمالها: أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين،

فليس ممّا الكلام فيه (قوله الثالث مما يعمل عمل ليس لات) أي: عند الجمهور. وذهب الأخفش في أحد قوليه أنها لا تعمل شيئاً، وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف معنى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] لا أرى حين فرار. وروي عنه قول آخر أنها تعمل عمل أن فتنصب الاسم وترفع الخبر (قوله وهي لا النافية زيدت عليها التاء) أي: فهي كلمتان لا النافية والتاء وهو المشهور عند الجمهور. وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة؛ وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين. وقيل: كلمة واحدة وهي فعل ماض مضارعها يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي. وقيل: بل هي لَيِسَ بكسر الياء قلبت الياء الساكنة ألفاً وأبدلت السين تاء. وهذا ضعيف من وجهين الأول أن فيه جمعاً بين إعلالين. والثاني قلب السين تاء ولا يقدم عليهما إلّا لداع. وكذا ما ذهب إليه أبو عبيدة فإنه لم يشتهر تحين في اللغات واشتهر ولات حين، وأيضاً يقولون: لات أوان، ولات هنا، ولا يقولون: تأوان وتهنا (قوله لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فهي ساكنة وحركت كما قال الأشموني للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل قال وليس ذلك لالتقاء الساكنين بدليل ربّت وثمّة؛ فإنها فيهما متحركة مع تحرك ما قبلها هذا. ثم زيادة التاء هنا أحسن منها في ربّت وتبّت؛ لأن لا عمولة على ليس وليس تتصل بها تاء التأنيث ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إنّ (قوله أو للمبالغة) أي: في النفي وعلى هذا فهي محركة في الأصل كتاء علّامة ونسّابة، ومن هنا تعلم أن أو لمنع الجمع فبطل قول من قال: إنه يجوز أن تكون للتأنيث والمبالغة معاً؛ لأن فيه اجتماع وصفين متنافيين وضعاً وهما السكون في التأنيث والتحرك في المبالغة (قوله وشرط إعمالها أن يكون إلخ) قيل: أفهم كلامهم أنه يشترط أيضاً لعملها تنكير ما يذكر من جزئيها، والترتيب وبقاء النفي؛ لأنها لا تزيد على ما ولا (قوله لفظ الحين) اشترط في التوضيح كون معموليها اسمي زمان؛ وذلك أعم من لفظ الحين ومرادفه كالساعة وألا وأن نعم إعمالها في لفظ الحين بكثرة وفيما عداه من أسماء الزمان بقلةٍ

والثاني: أن يحذف أحد الجزأين، والغالب أن يكون المحذوف اسمها؛ كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، والتقدير - والله أعلم - فنادى بعضهم بعضاً: أن ليس الحينُ حينَ فرار؛ أي: فرار وهرب، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم: (ولات حينُ مناص) بالرفع.

الثَّانِي: (إِنَّ) وَ(أَنَّ) لِلتَّأْكِيدِ، وَ(لَكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي أَوِ الإِشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَا اسْمَاً لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَرَاً لَهُنَّ.

ش- الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ....

ومنه: طلبوا صلحاً ولات أوان. وقوله: ندم البغاة ولات ساعة مندم (**قوله أن يحذف الجزئين**) أي: اسمها وخبرها وذلك لضعفها (**قوله والغالب أن يكون المحذوف إلخ**) لأن الخبر محط الفائدة (**قوله ليس الحين حين إلخ**) فالحين اسمها وحين خبرها ولابدَّ من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه قاله ابن مالك. وفي كلام المصنف نوع إشارة إليه، ولا ينافي ما نقلناه من اشتراط التنكير؛ لأنه للمذكورين جزئيها فافهم (**قوله فرار**) أي: هرب تفسير لمناص فهو من ناص إذا فر وهرب، وقيل: من ناص إذا تأخر (**قوله وقد يحذف خبرها**) أي: قليلاً وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله، قيل: وكأنه إنما جاز ذلك وتصرّف ما تصرف لما أن التاء فيها تكون كالجابرة عن حذف الاسم؛ لأنه يليها ولا تكون جابرة عن حذف الخبر لبعده (**قوله كقراءة بعضهم**) وهي من الشواذ (**قوله بالرفع**) أي: على جعله اسمها وحذف الخبر وقرأ أيضاً: (ولاتَ حينِ مَنَاصٍ) بخفض حين. فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جارّاً لأسماء الزمان خاصة كما أن منذ ومذ كذلك. قال الرضي: وليس بشيء إذ لو كانت حرف جرّ لجرّ غير أو أن واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر، وأيضاً لو كانت جارة لكان لابد لها من فعل (**قوله ما ينصب الاسم إلخ**) أي بالشروط المعتبرة في كان وأخواتها. وهذا مذهب البصريين وهو الأصح. وذهب الكوفيون إلى أن هذا الأحرف لا

تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن ولكل حجّة. فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوساً؛ ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهاً على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز أن قائم زيداً ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها وفيه ما لا يخفى، لا يقال يرد على الأول أن العلة تأتي في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها؛ لأنا نقول جوابه ما عُرف من أن المناسبة لا يلزم اطرادها **(قوله وترفع الخبر)** أي: في المشهور وقد تنصبه كالاسم نحو: إن حرّاسنا أسداً، ويا ليت أيام الصبا رواجعا، إذا لم يقدر تلقاهم ونلقاها **(قوله ستة أحرف)** عدّها بعضهم ثمانية بإدخال لا التبرئة وستأتي إن شاء الله تعالى. وعسى التي بمعنى لعلّ فإنها تعمل هذا العمل عند سيبويه حملاً لها على لعلّ كما حملت لعلّ على عَسَى في إدخال أنْ في خبرها كالحديث: «لعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض». وشرط اسمها أن يكون ضميراً كقوله:

فقلت عساها نار كاس وعلّها ... تشكّى فآتي نحوها فأدعوها

وقوله:

ولي نفس تنازعني إذا ما ... أقول لها لعلّي أو عساني

وقوله:

يا أبت علّك أو عساك

والخبر في الأخيرين محذوف، وذهَبَ المبرد والفارسي إلى أنّ الضمير خبر عسى مقدّماً وما بعده اسمها مؤخراً، والأخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع، ويردّ الأول أمران أدّاه إلى كون خبر عسى اسماً مفرداً وهو ضرورة أو شاذ جداً. وأن من قال أو عساها فقد اقتصر على فعلٍ ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير له، وسيبويه يرى عسى حرفاً وإن رآها غيره في هذا الموضع أيضاً فعلاً فلا يرد عَلَيْه ذلك. ويرد الثاني: فقلت عساها نارُ، برفع

(إنَّ) و (أنَّ)، ومعناهما التوكيد؛ تقول: زيد قائم، ثم تدخل (إنَّ) لتأكيد الخبر وتقريره فتقول: (إنَّ زيداً قائم)، وكذلك (أنّ)، إلا أنها لابد أن يسبقها كلام؛ كقولك: بلغني أو أعجبني، ونحو ذلك.

و(لكنَّ)، ومعناها الإستدراك؛ وهو: تعقيب الكلام برفع ما يوهم ثبوته أو نفيه، يقال: (زيد عالم)، فيوهم ذلك أنه صالح؛ فتقول: (لكنَّه فاسق)، وتقول: (ما زيد شجاع)، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم؛ فتقول: (لكنَّه كريم).

و(كأنَّ) للتشبيه؛ كقولك: (كأنَّ زيداً أسدٌ)، أو الظن؛ كقولك: (كأنَّ زيداً كاذب).

نار كذا في التوضيح وشرحه (**قوله ومعناهما التأكيد**) أي: تأكيد النسبة بين الجزئين إيجاباً أو سلباً وإن كان الغالب هو الأول ونفي الشك والإنكار والأول مجرداً إن لم يكن هناك تردد. والثاني: أن كان ولو حكماً. والثالث إن كان إنكار كذلك. والتأكيد في الثالث: واجب، وفي الثاني مستحسن وفي غيرهما لا ولا (**قوله لابدّ أن يسبقها كلام كقولك بلغني إلخ**) فيه مسامحة؛ لأن الفعل والمفعول ليسا بكلام كما لا يخفى فالأولى أن يقول أن يسبقها مقتضى كبلغني أنك قائم، وإلّا فاعلموا أنا وأنتم، بغاة ما بقينا في شقاق، وذلك بأن الله هو الحق (**قوله لكن**) هي عند البصريين بسيطة وهو الصحيح، وذَهَبَ الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأنّ والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وكسرت اتباعاً للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفاً بعد نقل حركتها ولا يخفى ما فيه (**قوله ومعناها الاستدراك**) أي: التدارك غالباً وقد تأتي للتأكيد كما قاله صاحب البسيط وجماعة نحو: لو جاءني لأكرمته لكنّه لم يجيء، فأكّدت بلكنّ ما أفادته لو من الامتناع الذي هو معناها المشهور عند النحويين (**قوله فيوهم ذلك أنه صالح**) لأن العلم يصحبه الصلاح غالباً، أنما العلم كلحم ودم، ما حواه جسد إلّا اصطلح. (**قوله فيوهم أنه ليس بكريم**) لأن من شيمة الشجاع الكرم إذ الجود بالمال دون الجود بالروح وقد نفيت الشجاعة (**قوله وكان للتشبيه**) قيّده في التوضيح بالمؤكد بناء على أن كأنّ مركبة من الكاف التشبيهيّة وأن التوكيدية، فأصل كان زيداً أسد إن زيداً كالأسد فقدّمت الكاف على إنَّ ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة،

و(ليت) للتمني؛ وهو: طلب ما لا طمع فيه؛ كقول الشيخ:

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُوْدُ يَوْمَاً

أوما فيه عُسْرٌ؛ ....

وفتحت أن وصارا كلمة واحدة ولذا لا تتعلّق الكاف بشيء على الأصحّ. لا يقال الذي يفهم من كأنّ على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد؛ لأن الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه، وقد دخلت على التأكيد المستفاد من إنَّ؛ لأنا نقول قد ادّعِيَ أنّ أصل كأنّ زيداً أسد إنَّ زيداً كالأسد وهذا التشبيه مؤكد ثم فُعِلَ ما ذكر للإيذان بالتشبيه من أول الأمر (قوله والظن) أي: فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفات أسمائها قاله ابن السيّد. وقال الزجاج إنها للشك ويعبر عنه بالظن إن كان الخبر مشتقاً نحو كأنك قائم لأن الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه. ودفع بأن المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصحّ التشبيه. وقيل[1] غير ذلك. وهل تأتي للتقريب أيضاً نحو كأنك بالدنيا لم تكن. وللنفي نحو كأنك دالّ عليها أي: ما أنت دالّ عليها. وللتحقيق نحو قوله: يرثي هشاماً:

فأصبح بطن مكة مقشعراً   كأن الأرض ليس بها هشام

أو لا تأتي لذلك فيه خلاف فذهب إلى الإتيان في الأول ابن أبي الحسين، وفي الثاني الفارسي، وفي الثالث الكوفيون، والجمهور على عدمه فيها فارجع إلى المطولات (قوله وليت) يقال فيها لت أيضاً بإبدال الياء المثناة تحت تاء بالمثناة فوق والإدغام للتمني أي: لإنشائه لا الإخبار به وكذا الباقي (قوله طلب ما لا طمع فيه) قيل: التحقيق أن التمني اسم لحالة نفسانية يتبعها الطلب المذكور والمراد به ميل النفس إلى الحصول وإن لم يمكن، وقريب من هذا يقال في الترجي (قوله كقول الشيخ إلخ) فإن عود الشباب مما لا طمع فيه فإنه محال عادة إن فسّر الشباب بالقوة والنشاط الحاصلين قبل الشيوخة، وعقلاً إن فسر بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين؛ لأن عوده مستلزم للجمع بين النقيضين (قوله أو ما فيه عسر)

---

(١) وهو أن التشبيه باعتبارين تدبر. منه.

كقول المعدم الآيس: (ليت لي قنطاراً من الذهب).

و(لعلَّ) للترجي؛ وهو: طلب المحبوب المستقرب حصوله؛ كقولك: (لعلَّ الله يرحمني)، أو للإشفاق؛ وهو توقع المكروه؛ كقولك: (لعلَّ زيداً هالكٌ)، أو للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]؛ أي: لكي يتذكر، نص على ذلك الأخفش.

عطف على سابقه ويفهم اقتصاره عليهما أن التمني لا يكون في الواجب وهو كذلك فلا يقال: ليت غداً يجيء أي: في وقته؛ لأن ذلك هو الواجب أمّا في غير وقته فليس بواجب فلا يمتنع، ومن ذلك تمني الموت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٣] (قوله كقول المعدم الآيس) قيّد به احترازاً من المتوقع فيستعمل فيه لعلّ (قوله لعلّ) وقد تحذف لامها الأولى وقد يجر ما بعدها وذلك عند عُقَيْل وهم يكسرون اللام الثانية أيضاً. وهل هو حينئذ في موضع نصب اسمها أو في موضع رفع بالابتداء ظاهر كلامه في التوضيح الأول. ونص في المغني على الثاني قال لتنزيل لعلّ منزلة الجارّ الزائد نحو: بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعاملٍ (قوله المستقرب حصوله) أي: ولو ادعاء ليدخل[1] نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] (قوله والإشفاق) هو لغة الخوف يقال أشفقت عليه أي: خفت عليه وأشفقت منه أي: خفت منه وحذرته (قوله الأخفش) أي: والكسائي، قال في المغني: ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي: اذهبا على رجائكما انتهى. قال الكوفيون: وترد لعل للاستفهام نحو: لا ندري لعلَّ الله يحدث بعد ذلك أمراً، وما يدريك لعله يزكي ولهذا علق الفعل بها والتقدير لا تدري أالله يحدث وما يدريك أيزكي أي: جواب هذين الاستفهامين. وقوله ﷺ لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك». والبصريون لا يثبتون ذلك ويقولون: هي في الآيتين للترجي مصروفاً للمخاطبين، والمعمول محذوف كما يفهم من الكشاف،

---

(١) وقيل: ذلك جهل منه أو إفك واعترض بأنه لا دخل لشيء من الأمرين في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ إذ اللفظ العربي لم يكن موجوداً في لغة فرعون فافهم. منه.

إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ (مَا) الْحَرْفِيَّةُ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، إِلَّا (لَيْتَ) فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

ش- إنما تنصب هذه الأدوات الأسماءَ وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تقترن بهنَّ (ما) الحرفية؛ فإن اقترنت بهن بطل عملهنّ، وصح دخولهنّ على الجملة الفعلية؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال الشاعر:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقال الآخر:

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

ويستثنى منها (ليت)؛ فإنها تكون باقية مع (ما) على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال: (ليتما قام زيد)؛ ....

وفي الحديث للإشفاق (قوله ما الحرفية) قال في المغني: وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوّة بفعل مهيئةً (قوله ولكنما يقضى) الظاهر أن ما فيه موصولاً اسمياً أي: ولكن الذي[1] يقضي ويحتمل على بعدٍ أن تكون موصولاً حرفياً ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول، واحتمال كون ما كافة وأنه حذف الموصول أي: ولكنما الذي يقضي ليس بشيء، فتذكر (قوله ويستثنى من ذلك ليت إلخ) هذا مذهب سيبويه، وأما مذهب غيره فالوجهان جاريان في الجميع فيجوز إهمالها كلها بجعل ما زائدة كافة. وإعمالها بجعل ما زائدة ملغاة، روى الأخفش والكسائي إنما زيداً قائم بالأعمال وسوغ ذلك في البواقي قياساً. وقيل[2]: في لعل فقط لقربها إلى ليت، قيل: وكذا في كأن لقربها أيضاً من ليت؛ لأن الكلام معهما صار غير خبر، وإلى الأول ذهب الزمخشري والزجاج وابن مالك وابن السرّاج وإلى الثاني الفراء، وإلى الثالث ابن أبي الربيع (قوله فلا يقال ليتما قام زيد) خلافاً

(١) ودخول الفاء في الخبر لشبه الموصول لاسم الشرط في الإبهام والعموم. منه.

(٢) الفراء. منه.

فلذلك أبقوا عملها، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها؛ وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هـذا الـحَـمـامُ لـنـا   إلـى حَـمَـامَـتِـنَـا أوْ نِـصْـفُـهُ فَـقَـدِ

برفع (الحمام) ونصبه.

وقولي: (ما الحرفية) احترازٌ عن (ما) الاسمية؛ فإنها لا تبطل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، فـ (ما) هنا اسم بمعنى (الذي)، وهو في موضع نصب بـ (إن)، و(صنعوا): صلة، والعائد محذوف، و (كيد ساحر): الخبر، والمعنى: إن الذي صنعوه كيد ساحر.

كَـ (إِنِ) الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

ش- معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في ليتما؛ كذلك يجوز في (إن) المكسورة إذا خففت؛ ....

لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فإنهما أجازاه **(قوله فلذلك أبقوا عملها)** استصحاباً للأصل حتى قيل بوجوبه **(قوله حملاً لها على أخواتها)** وقال الأشموني لضعفها باتصال ما بها **(قوله برفع الحمام ونصبه)** فالرفع على الإهمال والنصب على الإعمال وليس فيه ردّ على القائل بوجوب الإعمال؛ لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت لهذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت، أو أنه سهل لتضمنه بقاء الإعمال **(قوله فما هنا اسم بمعنى الذي)** ويحتمل أيضاً أن تكون مصدرية والتقدير أن صنعهم كيد ساحر واحتمال الكف يقتضي نصب كيد وليس فليس **(قوله ومثال المصدرية إنما فعلت إلخ)** لا يبعد أن تكون موصولاً اسمياً أيضاً أي: أن الذي فعلته حسن **(قوله كذلك يجوز في أنّ)** فالإعمال استصحاباً للأصل والإهمال لزوال الاختصاص فتدخل على الأفعال، نعم يشترط في الفعل الداخلة عليه أن يكون ناسخاً ماضياً ثم مضارعاً إلا ما ندر من نحو: شلت يمينك إن قتلت لمسلماً وقولهم أن يزينك لنفسك. وشرط الناسخ كونه غير نافٍ كليس، وغير منفي كزال وما كان، وغير صلة كما دام **(قوله إذا خففت)** أي: لما فيها من الثقل بالتضعيف **(قوله**

كقولك: (إنْ زيدٌ لمنطلقٌ)، و (إنْ زيداً منطلقٌ)، والأرجح الإهمال عكس (ليت)؛ قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس: ٣٢]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، قرأ الحرَمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

فَأَمَّا (لَكِنْ) مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ.

كقولك إن زيداً منطلق وإن زيد لمنطلق) الأول على الإعمال، والثاني على الإهمال وأتي باللام في الخبر للفرق بين النفي والإثبات وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى **(قوله والأرجح الإهمال)** والإعمال على قلة على عكس ليتما. فإن قلت: لم قل العمل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه كما تقدم مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص. أجيب: بأنه يمكن أن يقال إن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها، وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة إسقاط بعضها **(قوله ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾** [يس: ٣٢]) مثال الإهمال فإن مخففة مهملة وتحتمل النفي، وكل مبتدأ، واللام فارقة، وما سيف خطيب، ويحتمل أن تكون لمّا بالتشديد بمعنى إلا، وجميع خبر مُوطّئ، ومحضرون نعت، جمع على المعنى. وبما قررنا اندفع استشكال الإخبار عن كل بجميع مع أنهما بمعنى، وأفصح الرازي في الجواب فقال[1]: إذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ الخبر أو معناه كقولك الرجل رجل صالح. والمتوطئ الذي ذكرناه هذا معناه فافهم **(قوله الحرميان)** وهما نافع وابن كثير **(قوله بالتخفيف والإعمال)** اعلم أن الحرميين قراء بتخفيف أن ولما والإعمال؛ فإن مخففة من المثقلة وكلا اسمها، واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم صلة والتقدير وإن كلاً للذين والله ليوفينهم. وقيل: ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدّت مسدّ الصفة[2]، والتقدير وإن كلاً لخلق موفّي عمله. وإن أبا بكر قرأ بتخفيف أن ونصب كلاً وتشديد لما، وقرأ بغير ذلك **(قوله فتهمل)** وعن يونس والأخفش جواز

---

(١) وأجاب الزمخشري عن ذلك بما هو مشكل أيضاً. منه.

(٢) قال الدنوشري يقتضي أن ذلك ليس بصفة وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة. منه.

ش- وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال الله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢] فدخلت على الجملتين.

وَأَمَّا (أَنَّ) فَتَعْمَلُ وَيَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بـ (قَدْ) أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ (لَوْ).

ش- وأمَّا (أن) المفتوحة؛ فإنها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال؛ لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً. ويجب في خبرها أن يكون جملةً لا مفرداً؛ فإن كانت الجملة اسمية، أوفعلية فعلها جامد، أومتصرِّف، وهو دعاء؛ لم تحتج إلى فاصل يفصلها من (أن).

الإعمال قياساً على أن ولم يسمع ما قام زيد لكن عمرواً قائم بنصب عمرواً وما وَرَدَ عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لم تعرف **(قوله لزوال اختصاصها)** قال في التصريح: ولتباين لفظها لفظ الفعل **(قوله بقيت إلخ)** لأنها أكثر مشابهة من أن المكسورة. قال الدنوشري؛ لأن لفظ المفتوحة كلفظ غض مقصوداً به المضي والأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر، وفرق الرضي بين المكسورة والمفتوحة بأن المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المضي الذي هو المصدر بخلاف المكسورة **(قوله أن يكون ضميراً)** قال في التصريح؛ لأن إن المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فَقَدَّروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف **(قوله وأن يكون بمعنى الشأن)** هذا مذهب ابن الحاجب ولم يشترطه ابن مالك وهو القوي **(قوله أن يكون جملة)** قيل: لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم **(قوله وهو دعاء)** ذكر في المغني جواز تفسير ضمير الشأن في هذا الموضع بالجملة الإنشائية. ونقل بعضهم في ذلك خلافاً وصحح الجواز وهو كذلك **(قوله لم يحتج إلى فاصل)** أما مع الاسمية؛ فلأنه جيء بعد أن باسم

مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، تقديره: أنه الحمد لله؛ أي: أن الأمر والشأن، فخففت وحذف اسمها، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

ومثال الفعلية التي فعلها جامد: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩] والتقدير: وأنه عسى وأنه ليس.

ومثال التي فعلها متصرّف؛ وهو دعاء؛ ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]؛ في قراءة من خفف (أن) وكسر الضاد.

فإن كان الفعل متصرفاً، وكان غير دعاء؛ وجب أن يكون مفصولاً من (أن) بواحد من أربعة؛ وهي: (قد)؛ نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾ [الجن: ٢٨]، أوحرف التنفيس؛ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، أوحرف النفي؛ نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ....

وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة. وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج إلى فصل فكذلك ما أشبهه. وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي **(قوله ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء قوله تعالى الآية)** لم يمثل للدعاء بالخير ومثاله قوله تعالى: ﴿أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨] **(قوله وجب أن يكون مفصولاً من أن بواحد الخ)** قيل: ليكون عوضاً مما حذفوا من أن وهو أحد النونين والاسم، أو لئلا تلتبس بأن المصدرية؛ لأنها لضعفها لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء وذلك كما التزموا اللام في المكسورة إذا خففت وأهملت لئلا تلتبس بالنافية كما ستعرفه إن شاءَ الله تعالى. فإن قيل: لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية أيضاً. فالجواب كما قال الزرقاني ما قاله الحفيد أن لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فإنها تكون زائدة نحو: لئلا يعلم أهل الكتاب انتهى فتأمل فيه، فحاله لا يخفى على[1] نبيل نبيه **(قوله وهي قد)** هذا إذا كان الفعل ماضياً؛ وذلك لأنها تقرب الماضي من الحال **(قوله أو حرف تنفيس)** أي: السين أو سوف وهذا إذا كان الفعل مضارعاً مثبتاً **(قوله أو حرف النفي)**

---

(١) قال الرضي ما حاصله أنّ أن بعد العلم لا تحتاج إلى تمييز؛ لأن المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا أو غيرهما فمصدرية فتدبر. منه.

أولو؛ نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجن: ١٦]، وربما جاء في الشعر بغير فصل؛ كقوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مصرحاً به غير ضمير شأن فيأتي خبرها حينئذ مفرداً وجملة وقد اجتمعا في قوله:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ   وأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَتَعْمَلُ وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِـ (لَمْ) أَوْ (قَدْ).

ش- إذا خففت (كأنَّ) وجب إعمالها، كما يجب إعمال (أن)، ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم (أن)، ولا يلزم أن يكون ضميراً، قال الشاعر:

ويوماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

يروى بنصب (الظبية) على أنها الاسم، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف؛ أي: كأنْ ظبية عاطية هذه المرأة؛ فيكون من عكس التشبيه، أوكأن مكانها ظبية؛ على حقيقة التشبيه.

قيَّده في الأوضح بلا ولن ولم وذلك في المضارع المنفي وعدّ الرضي[1] ما أيضاً، ومثّل لها بنحو: علمت أن ما قام وما يقوم (قوله أو لو) وهي لكونها للامتناع شبيهة بالنافي، والفصل بها كثير وتدخل على الماضي والمضارع، نعم لم يذكرها في الفواصل إلا قليل (قوله فتكون من عكس التشبيه) لأن حقيقته تشبيه الأدنى بالأعلى كتشبيه المرأة بالظبية وهنا شبه الظبية بالمرأة للمبالغة (قوله على حقيقة التشبيه) قال بعض الفضلاء في توجيهه إن أصل الكلام كان مكان ظبية مكان هذه المرأة فكان اسمها حذف وأقيم ظبية مقامه فانتصب وصار المعنى أن منزلة الظبية صار عنده بمنزلة محبوبته لما بينهما من المناسبة في حقيقة المحاسن، فهو على حقيقة التشبيه؛ لأن منزلة محبوبته أمر مقرر ثابت عنده وشبه به منزلة الظبية لما علمت وبه تعلم أن المراد بالمكان المنزلة والمكانة فالتشبيه للمنزلة بالمنزلة، وهو لا يقتضي عكس التشبيه انتهى.

---

(١) قال بعضهم: وهو من الحسن بمكان. منه.

ويروى برفعها على حذف الاسم؛ أي: كأنها ظبيةٌ، وإذا كان الخبر مفرداً، أو جملة اسمية؛ لم يحتج إلى فاصل؛ فالمفرد كقوله: (كأنْ ظبية) في رواية من رفع، والجملة الاسمية كقوله:

وَصَــــدْرٌ مُــــشْــــرِقُ الــــلَّــــونِ   كَــــأَنْ ثَــــدْيَــــاهُ حُــــقَّــــانِ

ولو كان فعلاً؛ وجب أن يفصل منها؛ إما بـ (لم) أو (قد)، فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقول الشاعر:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إلى الصَّفَا   أَنِيْسٌ ولَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

والثاني؛ كقوله:

أَزِفَ الــتَّــرَحُّــلُ غَــيْــرَ أنَّ رِكَــابَــنَــا   لَــمَّــا تَــزُلْ بِــرِحَــالِــنَــا وَكَــأَنْ قَــدِ

أي: وكأنْ قد زالت، فحذف الفعل.

وأنت تعلم أن هذا التوجيه لا ينطبق على ظاهر قول المصنف، أو كان مكانها ظبية إلّا أن يكون مكانها بالرفع خبراً مقدّماً، وظبية على معنى مكان ظبية مبتدأ مؤخر وفيه بُعْد. وقال المصنف في التوضيح في توجيه النصب: يروى بالنصب على حذف الخبر أي: كان مكانها وكتب عليه الدنوشري أي: في مكانها، وهو من عكس التشبيه للمبالغة أي: أنها جميلة جدّاً فإذا حلّت في مكان فكأنّ الظبية خلّت في مكانها لكونها تشبهها. وعلى هذا يكون قول المصنف هنا على حقيقة التشبيه منظوراً فيه فاعرف **(قوله على حذف الاسم)** وهو الضمير الراجع إلى المرأة وجعل ظبية هي الخبر وتعطوا صفة فيكون على حقيقة التشبيه قطعاً. وقال الدنوشري يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن، وظبية مبتدأ، وتعطو خبره، والجملة خبر كان، ويلزم من ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوّغ **(قوله على أن الأصل وكظبية)** وهو خبر لمبتدأ محذوف أي: هذه المرأة وتعطو صفة أيضاً، والتشبيه هو التشبيه **(قوله بينهما)** أي: بين الكاف ومجرورها **(قوله لم يحتج إلى فاصل)** لما تقدّم في أن المخففة **(قوله وَجَب أن يفصل)** ليحصل الفرق بين المخففة والمركبة من كاف الجرّ وأن الناصبة للفعل **(قوله بلم)** إن كان الفعل مضارعاً منفياً ولم يسمع بلمّا **(قوله أو بقد)** إن كان

وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النور: ٤٤]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزّمل: ١٢].

ش- لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه، ولا تقديمه عليهما كما جاز في باب (كان)، لا يقال: إنَّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيدٌ.

والفرق بينهما: أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف؛ فكانت أحمل لأن يُتصرّف في معمولها، وما أحسن قول ابن عُنَيْن يشكو تأخره:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ (إِنَّ) وَلَمْ يُجِزْ ... لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسطا؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزّمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

ماضياً مثبتاً **(قوله توسيط الخبر)** أما توسيط معموله بينه وبين الاسم فيجوز مطلقاً **(قوله ولا تقديمه)** وكذا معموله أيضاً مطلقاً، وأمّا إيلاء المعمول هذه الأحرف وتقديمه على الاسم فقد قالوا بجوازه إذا كان ظرفاً أو مجروراً وامتناعه فيما عدا ذلك **(قوله والفرق إلخ)** وعلل بعضهم امتناع التوسط بأنه يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع. ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئاً لا يعودون[1] إليه، وعلل امتناع التقدم أيضاً بأن لبعض هذه الأحرف صدارة تمنع منه وحمل ما عداه عليه؛ وكلام المصنف لا يخلو عن حسن **(قوله فإنه يجوز فيهما إلخ)** أي: لا يمتنع فيهما ذلك وقد يجب كما في نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار مالكها لئلا يلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة في غير أحد المواضع المشهورة، بقي أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفاً نحو: إن زيداً لفي الدار لمكان اللام فعلى هذا للخبر الظرفيّ ثلاث حالات **(قوله لأنهم توسعوا فيهما إلخ)** وذلك لكثرتهما

---

(١) قال الشاعر:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن ... عليه بوجه آخر الدهر تقبل. منه.

واستغنيت بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقديم؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكر توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره.

في الاستعمال. تنبيه. قد يحذف الأداة ومعمولاها كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] بناء على أن التقدير تزعمون أنهم شركاء. وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم كما قاله الكسائي في المستثنى، فتقدير قام القوم إلّا زيداً قام القوم إلّا أن زيداً لم يقم، وقد تحذف الأداة وحدها، والمشهور حذف أنّ المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما في أختها الساكنة النون المختصة بالأفعال، وذكر أبو حيّان في الارتشاف في الكلام على أن من خير الناس أو خيرهم زيدٌ أنَّ محمد بن يحيى بن المبارك اليزدي ذهب إلى نصب خيرهم ورفع زيد، فاسم أن محذوف، وأن خيرهم منصوب بإضمار أن لدلالة أنّ تقديره أن من خير الناس زيداً، أو أن خيرهم زيد انتهى. وفيه نصّ على إضمار أن المكسورة وبقاء عملها وكذا على حذف الاسم، وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في الجاثية وأقرّه الشاطبي لكن نقله السفاقسي عن أبي البقاء وردّه بأن أنّ لا تضمر. وقال المصنف في آخر الباب الرابع من المغني: أنه يعيد، وقد يحذف الخبر وحده ولو معرفة عند سيبويه نحو: إن محلاً أي: إنَّ لنا حلولاً وقوله:

سوى أن حياً من قريش تفضلوا ... على الناس أو أن الأكارم نهشلا

أي تفضلوا بل قد يجب إذا سدّ مسده واو المصاحبة نحو: إنك ما وخيراً أي: إنك مع خير وما زائدة والخبر محذوف، أو حال كقوله إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة، بالله مستظهراً بالحزم والجلد، أو مصدر مكرر نحو: إن زيداً سيراً سيراً، وبعد ليت إذا أردف

وَتُكْسَرُ (إنَّ) فِي الِابْتِدَاءِ نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ①﴾ [القدر: ١]، وَبَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ: ﴿حمٓ ① وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ② إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ - ٣]، وَالْقَوْلِ نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وَقَبْلَ اللَّامِ نَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

باستفهام كليت شعري أكان كذا ومزيد التحقيق يطلب من محله **(قوله في مواضع أربعة)**[١] وقيل: أكثر هذه الأربعة المذكورة هنا وأن تقع تالية لحيث كجلست حيث إن زيداً جالس أو لاذ كجئتك إذ إن زيداً أمير؛ لأن حيث وإذ لا تضافان إلى المفرد[٢] والفتح يؤدي إليه أو لموصول نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] لالتزام الجملة في صلة غير أل وإن وقعت في حشو لفظاً كجاء الذي عندي أنه فاضل أو تقديراً كلا افعله ما إن حِرا مكانه أي: ما ثبت ذلك وجب الفتح، أو تقع حالاً نحو: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ⑤﴾ [الأنفال: ٥] وكجاء زيد أنه فاضل، ولم تفتح وإن كان الأصل في الحال الإفراد قيل لأن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال[٣] التنكير، أو صفة لاسم عين، كمررت برجل أنه فاضل، ووجهه أنه في قوة أن زيداً منطلق. وقيل[٤]؛ لئلا يؤدي الفتح إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر ولا يمكن إلّا بالتأويل أو خبراً لاسم ذات، كزيد إنه فاضل وأن الله يفصل بينهم. وبعضهم عدد من ذلك أيضاً الواقعة بعد كلّا نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ⑥﴾ [العلق: ٦] والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]. والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو: مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه. والواقعة بعد إلّا نحو: ما يعجبني فيه إلّا أنه يقرأ القرآن

---

(١) ويجمعها أن لا يسد المصدر مسدها ومسد معموليها. منه.

(٢) وقد تضاف حيث إليه قليلاً فافهم. منه.

(٣) يرد عليه أنه قد يؤول بنكرة نحو: بلغني أن رجلاً منطلق وعلل الرضي بأن الصدر إنما يقع حالاً إذا كان صريحاً لا مؤولاً به ومرجعه على التحقيق ما ذكرنا فافهم. منه.

(٤) اعترض عليه بأنه ما المانع من أن يكون على حد عسى زيد أن يقوم. منه.

ش- تكسر (إن) في مواضع:

أحدها: أن تقع في ابتداء الجملة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٢]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: ٦٢].

الثاني: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ١-٣].

الثالث: أن تقع محكية بالقول؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

ومنه[1]، ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]. والواقعة خبراً عن مبتدأ هو قول ولم يقع خبرها قولاً نحو: قولي إني مؤمن، أو وقع واختلف قائلهما كقولي إن زيداً يحمد الله، والواقعة خبراً عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقاً على المبتدأ كاعتقاد زيد أنه حق، والواقعة تابعة لشيء من ذلك كذا قيل، ويمكن إرجاع البعض إلى الابتداء فاعرف **(قوله تكسران في مواضع أحدها أن تقع إلخ)** قال أبو حيان: وليس وجوب كسرها مجمعاً عليه، فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول: إن زيداً قائم عندي **(قوله في ابتداء الجملة)** أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالابتداء في المتن التجرد للإسناد كما قد يتوهم؛ لأن الواقعة فيه مفتوحة **(قوله كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾** [الدخان: ٣]) وإنما وجب الكسر؛ لأنها لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر وفي ليلة متعلق بأنزلناه لا بالاستقرار **(قوله ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾** [يونس: ٦٢]) مثل به أيضاً للإشارة إلى أن المراد بالابتداء والابتداء ولو حكماً **(قوله الثاني بعد القسم)** لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة **(قوله الثالث أن تقع محكية)** بالقول أي: لا بمعنى الاعتقاد، ولم يقيد به لإغناء لفظ محكية عنه، ووجب الكسر؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو: أخصك بالقول إنك فاضل، ونحو: القول إن زيداً عاقل، فإنها في الأول على معنى لام التعليل أي: لأنك

---

(١) وقيل: كسرت لأجل اللام أو لوقوعها حالاً. منه.

الرابع: أن تقع بعدها اللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكسرت بعد (يعلم) و (يشهد) وإن كانت قد فتحت بعد علم وشهد؛ في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ وذلك لوجود اللام في الأَوَّلَيْن دون الآخرين.

فاضل. وفي الثاني في تأول مصدر مفعول للقول بمعنى الظن **(قوله الرابع أن تقع بعدها اللام)** أي: لام الابتداء فتفتح في نحو: علمت أن زيداً لقعد؛ لأن اللام فيه ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي، وستعرف إن شاء الله تعالى أنها لا تدخل عَلَيْه إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة **(قوله لوجود اللام في الأولين)** أي: ولو فتحت إن لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها الصدر فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعد وهي وإن تأخرت لفظاً فرتبتها التقديم، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله، ولم تؤخر أن لقوتها في العمل. خاتمة. تفتح أن في مواضع أيضاً وهي أن تقع فاعلة[1] نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو مفعولة غير محكية نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١]، أو نائبة عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] قاله الخليل[2]، وكذا كان عندي أنك فاضل، ومنه[3]: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الصافات: ١٤٣] أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنه فاضل، أو مجرورة نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، أو معطوفة على شيء من ذلك نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، أو مبدلة نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]. فإنها لكم بدل اشتمال من إحدى. وبقيت مواضع يجوز فيها الأمران الكسر

---

(١) على حد جاء الشتاء فأقدم. منه.

(٢) وعند سيبويه اسم الحدث فاعل بالظرف وإن لم يعتمد. منه.

(٣) وقيل المصدر فاعل أي فلولا ثبت. منه.

وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ أَوِ اسْمِهَا أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوِ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى.

ش- يجوز دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين.

فأما المتأخران: فالخبر؛ نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦]، والاسم؛ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النور: ٤٤].

والفتح تطلب من محلها (قوله يجوز إلخ) وذلك عند إرادة المبالغة في التأكيد، أو إرادة تخليص المضارع للحال غالباً[١] (قوله لام الابتداء) وهي اللام المسماة بالمزحلقة بالقاف. وبنو تميم يقولون: زحلوقة بالقاف أيضاً، وأهل العالية زحلوفة بالفاء، وسميت بذلك؛ لأن أصل إن زيداً لقائم لإن زيداً قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين غير ممتزجين[٢] مؤكدين لمضمون جملة، فزحلقوا اللام دون أن؛ لئلا يتقدم معمولها عليها. وإنما لم يدّع أن الأصل إنّ لزيداً قائم؛ لئلا يحول[٣] ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني (قوله بعد أن إلخ) قيل: وقد تدخل عليها إذا أبدلت همزتها هاء نحو. لَهِنَّكَ من برقٍ عليّ كريم؛ لأن صورة إن قد زالت، وقيل: هذه اللام ليست لام إن بل جواب قسم محذوف، وإنّما دخلت اللام بعد إنّ؛ لأنها شبيهة للقسم في التأكيد قاله سيبويه، وقد تدخل اللام بعد غيرها وبعدها على غير ما ذكر وخُرّج على الزيادة أو الشذوذ (قوله فالخبر) أي: وإن تقدّم معموله بشرط كونه مثبتاً أو منفياً بغير ماض ولا جملة شرطية

---

(١) احتراز من نحو﴿لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]و﴿لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا﴾ [يوسف: ١٣]فافهم. منه.

(٢) فعلى هذا لا يرد نحو والله إن زيداً لقائم إذ ليس المفتتح به حرفين ولا إنما زيد قائم وإن قال: الكاكي إن إفادتها الحصر؛ لأن إنّ للتأكيد وما كذلك إذ قد امتزجا وصارا كلمة واحدة ولا نحو: لسوف يقوم زيد وإن قيل: إن اللامَ للتأكيد، وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فأكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا توكيد في افتتاح الكلام؛ لأن اللام وإن كانت مؤكدة للنسبة لكن سوف ليست كذلك وإنما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني: معنى الاستقبال كذا حققه بعضهم وليراجع المغني وحواشيه. منه.

(٣) أي: أصالة وإلا فهو حائل أيضاً. منه.

وأما المتوسطان: فمعمول الخبر؛ نحو: (إنّ زيداً لَطعامَك آكلٌ)، والضمير المسمى عند البصريين (فصلاً) ....

اتفاقاً ولا جوابها خلافاً لابن الأنباري، فيشمل نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: ٤] إذا لم يقدّر المتعلّق ماضياً وإلّا لم تدخل لأن معموله لا تدخل عليه اللام خلافاً للأخفش، وإن زيداً لأبوه قائم وكذا إن زيداً أبوه لقائم ويضعف كما في الرضي بخلاف: أن الله لا يظلم، للنافي وشذ: واعلم أن تسليما وتركا، للامتشابهان ولا سواء، وبخلاف: أن الله اصطفى، للماضي، وإنّ زيداً إنْ تأته يأتك، للشرط وأجاز الفراء والأخفش: إن زيداً لنعم الرجل، وكذا إن زيداً لعسى أن يقوم لشبه الجامد بالاسم. والجمهور إن زيداً لقد قام لشبه المقرون بقد لقرب زمانه بالمضارع الشبيه بالاسم، والأخفش وهشام إن زيداً لقام على تقدير قد ومنع ذلك الجمهور، وقالوا: هي لام القسم وإنما دخلت على الخبر المفرد؛ لأنه أشبه المبتدأ وعلى المضارع لشبهه بالاسم[1] وعلى الظرف؛ لأنه في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية؛ لأنها مبتدأ وخبر ولم تدخل المنفي لئلا يجمع بين متماثلين[2] كما في لم ولن ولما وحمل الباقي عليه ولا الماضي لعدم شبهه بالاسم **(قوله فمعمول الخبر)** بشرط كونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام بخلاف إن زيداً راكباً منطلق؛ لأن المعمول حال ولم يسمع دخولها عليه. ويتوقف في التمييز إن قلنا بتقدّمه، وكذا المصدر والمفعول له، وبخلاف إن عمرواً زيداً ضَرَب؛ لأن الخبر غير صالح لكونه ماضياً ودخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل خلافاً للأخفش والفراء قالا: لأن المانع إنما قام بالخبر لكونه ماضياً دون المعمول لكونه اسماً. وهل تدخل اللام على العامل والمعمول معاً نحو: إني لبحمد الله لصالح أولا قولان[3]: أصحهما المنع، والمحكيّ شاذ لا يقاس عليه **(قوله فصلاً)** لأنه يفصل بين

---

(١) في دخولها على المضارع المقرون بحرف التنفيس خلاف والصحيح الدخول. منه.

(٢) أي لامين. منه.

(٣) الأول للمبرد والثاني للزجاج. منه.

وعند الكوفيين (عماداً)؛ نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] و﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات: ١٦٦].

وقد يكون دخول اللام واجباً؛ وذلك إذا خففت (إن) وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات؛ كقولك: (إنْ زيدٌ لمنطلقٌ)؛ وإنما وجبت ها هنا فرقاً بينها وبين (إنْ) النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ولهذا تسمى اللام الفارقة؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات.

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً: لا واجباً؛ لعدم الالتباس،

الخبر والتابع (**قوله عماداً**) لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى وإنما دخله اللام؛ لأنه مقوّ للخبر فنزل منزلة الجزء الأول منه. وقيل[1]: لأنه اسم إن في المعنى (**قوله نحو**: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]) هذا إذا لم يعرب هو مبتدأ وإلّا فليس هو حينئذ ضمير فصل؛ لأنه على الصحيح لا محل له من الإعراب، واختلفوا في نحن في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣] هل هو ضمير فصل أو لا فقال الجرجاني بالأول، والمصنف بالثاني ولم يظهر للدنوشري وجه ذلك. ووجه بأن المانع من جعله ضمير فصل كون ما بعده جملة وشرطه أن يكون اسماً عند غير الجرجاني (**قوله وقد يكون دخول اللام إلخ**) ظاهر كلامه أن هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرّح في الأوضح، وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك. وذهب أبو عليّ وأبو الفتح إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بدليل دخولها على ما لا تدخل عليه لام الابتداء نحو: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهي. وأجيب بالشذوذ. قيل وثمرة الخلاف تظهر إذا تقدّم فعل قلبي كقوله ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فمن جعلها لام الابتداء كسر الهمزة، ومن جعلها لاماً أخرى فتحها إذ لا مانع من التسليط حينئذ، وهذا كما قال أبو حيان: مبني على مذهب البصريين، وإما على مذهب الكوفيين فلكون إن نافية واللام بمعنى إلّا لا يجوز إلّا الكسر (**قوله كان دخولها جائزاً لا واجباً**) بل قد يكون الواجب تركها كما ستعرفه لكن قال ابن الحاجب: تلزم

---

(١) قاله ابن عصفور وفيه تأمل. منه.

وذلك إذا شددت؛ نحو: (إنَّ زيداً قائم)، أو خففت وأعملت؛ نحو: (إنْ زيداً قائمٌ)، أو خففت وأهملت وظهر المعنى؛ كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وَمِثْلُ (إِنَّ): (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ،لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ: (لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ) وَلَا (عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي) وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهَهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ: (لَا رَجُلَ) وَ(لَا رِجَالَ) وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: (لَا مُسْلِمَاتِ) وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: (لَا رَجُلَيْنِ) وَ(لَا مُسْلِمِينَ).

ش- تجري مجرى (إنَّ) - في نصب الاسم ورفع الخبر - ....

اللام مع التخفيف مطلقاً إما مع الإهمال فلما ذكر. وإما مع الإعمال فللطرد فافهم **(قوله أو خففت وأعملت)** ظاهركلامه أنه لا لبس في هذه الصورة مطلقاً، وهو غير ظاهر عند إخفاء إعراب الاسم بأن كان مبنياً أو مقصوراً. قيل: فالحق أن العاملة في هذه الصورة مثل المهملة بجامع اللبس **(قوله وظهر المعنى)** إما بقرينة لفظية بأن يكون الخبر منفياً نحو: إن زيد لن يقوم فيجب حينئذ ترك اللام كما قاله في المغني، أو معنوية ككون الكلام مساقاً للمدح كالبيت المذكور فاحتمال النفي ينافي السياق فلا حاجة للام بل هي فيه واجبة الترك على الصحيح؛ لأن الخبر فعل متصرف لم يقترن بقد. وجعل بعضهم المثال السابق مما القرينة فيه معنوية أيضاً بناء على وجود النفي في الخبر وأنه لو أريد نفي النفي لجيء بالإثبات من أول الأمر. واعترض بأن الإتيان بنفي النفي شايع في الكلام البليغ ومنه: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦] فإن الاستفهام فيه للنفي وليس للنفي والمراد نفي النفي **(قوله يجري مجرى أن إلخ)** وإنما جرت مجراها لمشابهتها لها من أربعة أمور؛ أحدها: أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية. الثاني: أن كلّاً منهما للتأكيد فإن لتأكيد الإثبات ولا لتأكيد النفي بمعنى أنها ترجح طرف النفي المحتمل في

(لا) بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس.

أصل القضيّة رجحاناً قوياً أكثر من ما مثلاً كذا قيل. والثالث: أنّ لا نقيضة أن والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. والرابع: أن كلّاً منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على أن في العمل انحطت درجتها عنها في أمور؛ منها: أن اسم لا لا يكون إلّا نكرة واسم أن يكون نكرة ومعرفة. ومنها أن اسم لا المفرد مختلف في إعرابه وبنائه واسم أن لا خلاف في إعرابه. ومنها: أن لا لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً لضعفها ويجوز في أن (**قوله بثلاثة شروط**) زاد بعضهم[1] أن لا ينتقض النفي بإلّا فإن انتقض بطل العمل والمشهور خلافه. وزاد في التوضيح أن لا يدخل عليه جارّ فإن دخل لم تعمل شيئاً وخفض النكرة؛ لقوّته ولأن لا لا تحول بين العامل ومعموله حيلولة مانعة من العمل نحو: جئت بلا زاد وهو ابن لا شيء بالجرّ فيهما. وعن الكوفيين أنّ لا هنا اسم بمعنى غير وأن الخافض دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، قيل: وحركته الظاهرة فيه هي حركة ما قبله ولم تظهر فيه لكونه على صورة الحرف، وغيرهم يراها حرفاً ويسميها زائدة ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين متطالبين وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطها، وشذّ بلا شيءَ بالفتح على الإعمال والتركيب ووجهه أن الجارّ دخل بعد التركيب فلا وما ركب معها في موضع جرّ؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنّي. وقال أيضاً نقلاً عن أبي عليّ: أنّ لا نصبت شيئاً ولا خبر لها؛ لأنها صارت فضلة (**قوله نافية للجنس**) أي: جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والمراد التنصيص على نفيه كما قال في التوضيح. وذلك إذا دخلت على نكرة وأريد بها النفي العام وقدّر فيه من الاستغراقية؛ لأن من هي الموضوعة للجنس، فإذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي الجنس كلّه لم يصحّ إلّا بتقدير من ولم لم ترد من لكنت نافياً رجلاً واحداً، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر قاله الأزهري في التصريح. قيل ولذلك اختصت بالاسم وعملت به؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من

---

(١) أي: عصام الدين. منه.

والثاني: أن يكون معمول نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدماً، والخبر مؤخراً.

فإن انخرم الشرط الأول؛ بأن كانت ناهية؛ اختصت بالفعل وجزمته؛ نحو: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو زائدة؛ لم تعمل شيئاً؛ ....

ولا يليق ذلك إلّا بالأسماء النكرات ولما لم يمكن الجرّ لئلا يعتقد أنه بمن. ولا الرفع لئلا يعتقد أنه بالابتداء تعين النصب **(قوله أن يكون معمولها نكرتين)** أما الاسم فلأنه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات، وأما الخبر فعلى الأصل. قال اللقاني اعلم أن اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو: لا أبا له، ولا غلَامَيْ له، ولا مسلمي له؛ فإنه جائز بلا شذوذ مع أنها مضافة إلى الضمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة، وقد يجاب بأنها نكرة صورة فقد الشرط في الجملة انتهى، وذهب ابن مالك إلى أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين وبدله. وضعّف ابن مالك مذهب الجمهور بأمور؛ منها: قولهم لا أبالي ولا أخالي، فلو كانا قاصدين الإضافة لكسروا الآخر لمناسبة الياء إشعاراً بالإضافة وأن اللام لا اعتداد بها. اللهمّ إلّا أن يقال لم يقولوا ذلك؛ لأن العامل في الضمير هو اللام؛ لأنها هي المجاورة فهي أحق فلم يباشر آخر الاسم الإضافة حتى يلزم كسره. فإن قلت: كيف ساغ ردّ اللام المحذوفة مع الإضافة إلى الياء قلت: قيل في الجواب: إن المانع من ردّها إذا قلت أبي ثقل التضعيف؛ لأجل الإدغام في ياء المتكلم فلمّا فصل أُمِنَ التضعيف المستثقل، فأعادوا اللام المحذوفة كما أعادوها في الإضافة إلى غير الياء، فتعقّل فالبحث دقيق **(قوله أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً)** خالف في ذلك أبو عثمان فأجاز فيها أن تعمل مع تقدم الخبر على الاسم ولكنه لا يبنى. وقد جاءَ في السعة لا منها بدَّ بالبناء مع التقديم وليس مما يعول عليه كما قاله المصنف **(قوله أو زائدة لم تعمل)** لعدم اختصاصها، وشذّ إعمال الزائدة لشبهها بالنافية صورة في قوله:

نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، أو نافية للوحدة عملت عمل (ليس)؛ نحو: (لا رجلٌ في الدار، بل رجلان).

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين: لم تعمل شيئاً، ووجب تكرارها؛ مثال الأول: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو)، ومثال الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧].

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذاً لَلَامَ ذوو إحسابها عمرواً

فأعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من لو؛ لأنّ شرطها ممتنع وهو هنا منفي بلم وامتناع النفي إثبات فدلّ على إثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم؛ لأن جوابها إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفياً بعد دخولها كذا ذكر في التصريح **(قوله نحو: ما منعك أن لا تسجد)** فلا صلة؛ لأن المعنى عليه إذ المنع من السجود لا من عدمه وإلّا لسجد **(قوله أو نافية للوحدة عملت عمل ليس)** وكذا تعمل عملها إذا أريد بها نفي الجنس لا سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو: لا رجل قائماً، ويمتنع أن يقال بعده بل رجلان **(قوله بل رجلان)** هذا من قرائن إرادة غير الجنس، ومن قرائن إرادة الجنس بل امرأة مثلاً **(قوله أحد الشرطين)** وهما أن يكون معمولاها نكرتين وأن يكون الاسم مقدّماً على الخبر **(قوله لم تعمل شيئاً)** أي: وجوباً وما وَرَد من إعمالها في معرفة نحو: قضية ولا أبا حسن لها، فيقدّر فيه الاسم نكرة على حسب ما يليق كمثل المتوغلة في الإبهام مثلاً أو بجعل العلم باشتهاره بتلك الخصلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى على حد لكل فرعون موسى أي: لكل جبّار قهّار، وفي المسألة كلام، فليحرر المقام **(قوله ووَجَب تكرارها)** في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضاً عن مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة وأم والسؤال بهما لابدّ فيه من العطف؛ فكذلك الجواب وهذا عند غير المبرد وابن كيسان أمّا هما فلا يوجبان ذلك، واستدلا بقولهم لا نَولك[1] أن تفعل وقوله:

---

(١) بفتح النون وسكون الواو من التنزيل والنوال وهو العطية مبتدأ وأن تفعل سد مسد خبره. منه.

وإذا استوفت الشروط؛ فلا يخلو اسمها: إما أن يكون مضافاً أو شبيهاً به أو مفرداً، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به؛ ظهر النصب فيه؛ فالمضاف كقولك: (لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ)، و (لا صاحبَ جودٍ مذمومٌ).

والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه: إما مرفوع به؛ نحو: (لا قبيحاً فعلُه ممدوح)، أو منصوب به؛ نحو: (لا طالعاً جبلاً حاضرٌ)، أو مخفوض بخافض يتعلق به؛ نحو: (لا خيراً من زيدٍ عندنا).

وإن كان مفرداً - أي غير مضاف ولا شبيهاً به -؛ فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً، فإن كان مفرداً؛ أو جمع تكسير بني على الفتح؛ نحو: (لا رجلَ) و (لا رجالَ)، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً؛ فإنه يبنى على الياء؛ كما ينصب بالياء؛ تقول: (لا رجلَين) و (لا مسلمِين عندك)، وإن كان جمع مؤنث سالماً؛ بني

أشاءَ ما شئتَ حتى لا أزالَ لما لا أنت شائيه من شأننا شاني

وقيل: في الجواب عن البيت بأنه ضرورة، وعن المثال باحتمال أن يؤول[1] بلا ينبغي لك ولا إذا أدخلت على الفعل لا يجب تكرارها **(قوله ظهر النصب)** بلا تنوين في المضاف وبتنوين في الشبيه به، وأجاز البغداديون لا طالعَ جَبَلاً، بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب. وعليه خرّج الحديث: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت». وقيل: اسم لا هنا مفرد، واللام متعلّقه بالخبر أي: مانعَ مانعٌ لما أعطيت وكذا فيما بعده **(قوله ممقوت)** أي: بغيض **(قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه)** اعترض عليه بأنه غير مانع لشموله المنعوت؛ إذ النعت أيضاً متمم **(قوله بني على الفتح)** قيل علة البناءِ فيه تضمنه نفسه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله: ألا لا من سبيل إلى هند. وقيل: تركب الاسم مع الحرف كما في خمسة عشر. واختار الأول ابن عصفور. والثاني سيبويه والجمهور **(قوله يبنيان على الياء)** عند الجمهور. وذَهَب المبرّد إلى إعرابهما

---

(١) اعترض بأن نولك بمعنى المتناول لا دلالة على الحدث والزمان والفعل دال عليهما فتدبر. منه.

على الكسر، وقد يبنى على الفتح؛ نحو: (لا مسلماتِ في الدار)، وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سَابِغَاتِ ولا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

وَلَكَ فِي نَحْوِ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ: (لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ) وَرَفْعُهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ.

وَإِنْ لَمْ تُكَرَّرْ (لَا) أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ امْتَنَعَ الْفَتْحُ.

بناءً على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب كما عارضت التثنية سبب البناء في اللذان واللتان. وفيه أنه لو صحّ ذلك لزم الإعراب في يا زيدان، ويا زيدون، ولا قائل به. ولا يشكل على الجمهور ما علل به المبرد؛ لأن سبب البناء هنا وفي المنادى وَرَد على المثنى والمجموع فبنيا، وأعرب اللذان واللتان لورود التثنية على الذي والتي وللوارد قوة ولم يعرب الذين؛ لأنه ليس على سنن الجموع فتذكر **(قوله على الكسر)** أي: من غير تنوين كما هو المتبادر **(قوله وقد يبنى على الفتحة)** قال ابن جنّي في الخصائص: لم يجز أصحابنا يعني: البصريين الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان. والصواب الكسر بغير تنوين انتهى ونقل بعضهم في جمع المؤنث السالم أقوالاً؛ الأول: ما ذكره المصنف هنا من جواز الأمرين وهو الصحيح. والثاني: كالأول إلا أنه ينوّن ولا ينافي البناء؛ لأنه كمسلمين لا كزيد جزم به ابن مالك في سبك المنظوم. والثالث: أنه يفتح؛ لأن الحركة ليست له بل المجموع المركب وهو لا، والاسم قاله المازني والفارسي. قيل: وهو حسن في القياس **(قوله وقد روي بالوجهين إلخ)** قال بعض المغاربة: جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا، فمن قال هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر. ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح **(قوله إذا تكررت لا مع النكرة إلخ)** أي: على سبيل العطف ولم يذكر إلّا خبر واحد حتى لا يرد نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها. ولا رجل في الدار لامرأة، فإنه قيل: لا يجوز نصب الثاني فافهم **(قوله الفتح)**

ش- إذا تكررت (لا) مع النكرة؛ جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع.

فإن فتحتَ؛ فلك في الثانية ثلاثة أوجه: الرفع، والفتح، والنصب.

وإن رفعتَ؛ فلك في الثانية وجهان: الرفع، والفتح، ويمتنع النصب.

فتحصَّل: أنه يجوز فتح الاسمين، ورفعهما، وفتح الأول ورفع الثاني، وعكسه، وفتح الأول ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب.

فإن لم تتكرر (لا) مع النكرة الثانية؛ لم يجز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، بل تقول: (لا حولَ وقوةً؛ أو قوّةٌ) بفتح (حول) لا غير، ونصب (قوة): أو رفعها؛ قال الشاعر:

فـلا أبَ وابْـنـاً مِـثْـلَ مَـرْوَانَ وابْـنِـهِ   إذا هـو بِـالـمَـجْـدِ ارْتَـدَى وتَـأَزَّرَا

على إعمال لا عمل أن (قوله والرفع) على الابتداء أو على أعمال لا عمل ليس إن لم نقل إنه خاص بالشعر (قوله ثلاثة أوجه الرفع) على أن لا زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الأولى مع اسمها أو إعمالها عمل ليس (قوله والفتح) على أن لا عاملة كالأولى (قوله والنصب) على جعل لا زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبله، أو هو باعتبار الاتباع للحركة البنائية إن نزّلت منزلة الإعرابية كما في الندا وعليه الرضي، أو على إضمار فعل أي: ولا أرى قوّة وعليه الزمخشري، وأخّر المصنف هذا الوجه لضعفه حتى خصه يونس وجماعَته بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة (قوله ويمتنع النصب) قيل: لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً تعقّل، ولا تغفل (قوله فهذه خمسة أوجه) أي: بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فإنها بحسبه تزيد عليها، قال الدنوشري: وتجويز النحاة الأوجه الخمسة المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك وإلّا فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الأول، وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذامرادهم (قوله لم يجز في الأول الرفع) لينظر ما علته (قوله ولا في الثانية الفتح) لعدم وجود لا وحكاية الأخفش له في لا رجل وامرأة شاذة والأصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي

ويجوز (فلا أبَ وابنٌ) وإن كان اسم (لا) مفرداً و نعت بمفرد؛ ولم يفصل بينهما فاصل؛ مثل: (لا رجلَ ظريف في الدار)؛ جاز في الصفة: الرفع على موضع (لا) مع اسمها؛ فإنهما في موضع الابتداء، والنصب على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بـ (لا) العاملة عمل إنّ، والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب (خمسة عشر)، ثم أدخلت (لا) عليهما. فإن فصل بينهما فاصل؛ أو كانت الصفة غير مفردة؛ جاز الرفع والنصب، وامتنع الفتح؛ فالأول نحو: (لا رجلَ في الدار ظريفٌ، وظريفاً)، والثاني نحو: (لا رجلَ طالعاً جبلاً، وطالعٌ جبلاً).

الثَّالِثُ: (ظَنَّ) وَ(رَأَى) وَ(حَسِبَ) وَ(دَرَى) وَ(خَالَ) وَ(زَعَمَ) وَ(وَجَدَ) وَ(عَلِمَ) الْقَلْبِيَّاتُ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ

البناء بحاله على نيتها كما قالوا في نظائره[1] **(قوله على تقدير أنك إلخ)** ظاهره أن اسم لا مجموع الاسمين ولا يوافقه ظاهر قوله: إن كان اسم لا مفرداً ونعت بمفرد إذ ظاهره أن اسم لا هو الاسم وأن الثاني نعته هذا. وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معاً تضمنا ذلك. وقيل: إنه أجرى على لفظ الموصوف لا أنه أشبه المعرب. وقيل: فتحته فتحة إعراب وحذف تنوينه للمشاكلة **(قوله ركبت الصفة والموصوف إلخ)** لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي إليها حقيقة **(قوله ثم دخلت لا عليهما)** قال الدنوشري: هذا صريح في أنهما اسم لا، وقد يتوقف فيه من حيث أن كلاً منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك انتهى، ويمكن أن يقال إن مراد من عبر بالتركيب ما يشبه التركيب لا حقيقته فليتدبّر **(قوله وامتنع الفتح لامتناع التركيب)** هذا ويستحق أن يفرد هذا البحث بالتأليف؛ لأنه كثير المسائل شريف. والله تعالى

---

(١) من ذلك قولهم في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة إنه على نية ولا كل بيضاء شحمة لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين. منه.

وَيُلْغِينَ بِرُجْحَانٍ إنْ تَأَخَّرْنَ نَحْوُ: الْقَوْمِ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ.

وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ نَحْوُ:

وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرَا

وَإنْ وَلِيَهُنَّ (مَا) أَوْ(لَا) أَوْ (إِنْ) النَّافِيَاتُ أَوْ لَامِ الِابْتِدَاءِ أَوِ الْقَسَمِ أَوِ الِاسْتِفْهَامِ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وُجُوباً، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيقاً نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢].

ش- الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعال القلوب، وهو:

الموفق (قوله ما ينصب المبتدأ والخبر) أي: مفعولين كما يقتضيه كلامه، وهذا ما عليه الجمهور وهو المشهور، وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً، وفيه نظر؛ لأن ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر. قيل[١]: وهو أيضاً معارض وبوقوعه معرفة وجامداً وبأنه لايتم الكلام بدونه وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في هذا الباب ليس أصلهما المبتدأ، والخبر بل هما كمفعولين أعطى واستدل بظننت زيداً عمروا فإنه لا يقال زيد عمرو إلا من جهة التشبيه وأنت لم ترده. وأجيب[٢] بمنع عدم الإرادة بسبب إنه يقال ظننت زيداًعمرواً فتبين خلافه فالظن المذكور لتشبيهه به وقيل[٣]: إنه متأول بمعنى: ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو، كما أن قولك زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله وهو أفعال القلوب) قال في التوضيح: وإنما قيل لما ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولَين بل

---

(١) اعترض بأن الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيراً بل أجاز ذلك قياساً جماعة منهم البغداديون ويونس فَلعلّ الفراء وافقهم على ذلك تدبر. منه.

(٢) قرره الزرقاني. منه.

(٣) قاله الكافيجي. منه.

(ظنّ)؛ نحو: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

و(رأى)؛ نحو: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج: ٦-٧]، وقول الشاعر:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ   مُحاوَلَةً وأكثرَهُم جُنُودَا

و(حسب)؛ نحو: ﴿لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُم﴾ [النور: ١١].

و(درى)؛ كقوله:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو: فكر وتفكر، وما يتعدى لواحد نحو: عرف وفهم. وما يتعدى لاثنين وهو المراد انتهى. وهل الاختلاف بين نحو: عرف وعلم لأمر معنوي أو أن ذلك موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر قولان، ذهب إلى الثاني الرضي[1] وذهب جمع إلى الأول. قال في شرح المطالع بعد أن فرق بين العلم والمعرفة بأن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط ومن هنا تسمع النحويين يقولون: علم تتعدى إلى مفعولين وعرف تتعدى إلى واحد (قوله ظن) من الظن وهو رجحان أحد الطرفين، وترد بمعنى علم[2] فتفيد اليقين وتنصب مفعولين أيضاً، وبمعنى اتهم فتتعدى إلى واحدٍ (قوله رأى) أي: بمعنى علم، وقد ترد بمعنى ظن لا من الرأي فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد تارة كرأي أبو حنيفة حل كذا. وإلى اثنين أخرى كرأي أبو حنيفة كذا حلالاً (قوله وحسب) هي كظن فالغالب كونها للرجحان كقوله:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة

وقد تأتي لليقين كقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة   رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا

(ودرى) في لغة بمعى علم فتفيد اليقين قال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين، ولعل البيت على تضمين دريت معنى علمت، والتضمين لا ينقاس انتهى. وقال في

---

(١) ثم إن الرضي ناقض نفسه في باب كاد قيل وهو الحق فارجع إليه. منه.

(٢) نحو﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ ۝٢٠﴾ [الحاقة: ٢٠]. منه.

و(خال)؛ كقوله:

يُخَالُ بِهِ رَاعِي الحَمُولَةِ طَائِراً

و(زعم)؛ كقوله:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباً

و(وجد)؛ كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزّمل: ٢٠].

و(علِمَ)؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمتحنة: ١٠].

التوضيح والأكثر في هذا يعني درى أن تتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدّى لآخر بنفسه نحو: ولا أدريكم به، ومحل هذا إذا لم يدخل على الفعل أداة الاستفهام وإلّا تعدّى إلى ثلاثة نحو قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٣﴾ [الحاقّة: ٣] فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدّت مسدّ المفعولين الباقيين قاله بعض المحققين (قوله وخال) ماضي يخال. وأما ماضي يخول فسيأتي عليه الكلام إن شاء الله تعالى المليك العلام. وهي كظن فتفيد الرجحان بكثرة كقوله: أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى. واليقين بقلة كقوله:

ودعوتني وزعمتَ أنك صادق   ولقد صدقت وكنت ثَمَّ أمينا

قال في التوضيح والأكثر في هذا وقوعه على أنَّ وأنْ وصلتهما نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابُن: ٧] وقوله وقد زعمت أني تغيرت بعدها (قوله ووجد) بمعنى تيقن لا بمعنى حزن وحقد فإنهما لازمان (قوله وعلم) بمعنى تيقن أو ظن لا بمعنى عرف فإنها تتعدى إلى واحد كعلمت[1] الشيء هذا وبقيت أفعال قلبية غير ما ذكر مسطورة في المطولات. خاتمة. تأتي هذه الأفعال لمعانٍ أخر فلا تتعدى لمفعولين. فتأتي علم للعُلمة بضم العين كعلم الرجل إذا اكان مشقوق الشفة السفلى. وتأتي رأى بمعنى أبصر نحو: رأيت زيداً أي: أبصرته. وأشار نحو: رأى زيد كذا أي: أشار به. وبمعنى ضرب نحو: رأى زيد الصيد أي: ضرب رئته وأصابها. وتأتي زعم بمعنى كفل[2] نحو: زعمت زيداً

---

(١) وقال تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]. منه.

(٢) ومنه﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] وقولهم الزعيم غارم. منه.

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الإلغاء والتعليق.

فأمّا الإلغاء: فهو عبارة عن (إبطال عملها في اللفظ والمحل)؛ لتوسطها ......

أي: كفلته وضمنته، وبمعنى رأس[1] نحو: زعم زيد إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي: رئيسهم. وبمعنى قال كقوله:

يا لهف نفسي إذا كان الذي زعموا حَقّاً وماذا يردّ اليوم تلهيفي

أي: قالوا نص عليه ابن برّي. وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة إذا سمنت أو هزلت. وبمعنى طمع يقال: زعم في غير مزعم أي: طمع في غير مطمع، وتأتي درى بمعنى خدع نحو: درى الذئب الصيد أي: خدعه واستخفى له ليفترسه. وتأتي حسب بمعنى احمرّ لونه وابيضّ يقال: حسب الرجل إذا احمرّ لونه وابيضّ كالبرص عافانا الله تعالى والمسلمين. وتأتي خال بمعنى تكبّر وهي ماضي تخول يقال: خال الرجل أي: تكبّر وأعجب بنفسه، وبمعنى ظلع يقال خال الفرس أي: ظلع، وغير ذلك كذا قرره كثير من الفضلاء **(قوله من أحكام هذه الأفعال)** أي: وما أُلحق بها في بعض الأحكام. ومصادرها مثلها، لكن ذكر بعضهم أن الإلغاء واجب في التوسط والتأخر فيها؛ لأن المصدر لا ينصب ما قبله **(قوله يجوز فيها الإلغاء والتعليق)** وإنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها؛ لأنها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب ثم ينضم إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما، والعامل إذا تأخر عن المفعول ولو كان قوياً يحصل له نوع وهنٍ بدليل لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد فجاز إلغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال قاله الحفيد **(قوله لتوسطها)** قال الدنوشري: إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين ففي هذه الحالة أنت بالخيار في الإعمال والإلغاء فإن تقدّم على الاسم المتقدّم لام الابتداء تعين الإلغاء نحو: لزيد ظننت قائم، وإن كان الفعل منفياً تعيّن الإعمال نحو: زيداً لم أظن قائماً، ومن مواضع الإلغاء وقوعها بين معمولي إنّ نحو:

إنّ المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

وبين سوف ومصحوبها نحو قوله:

---

(١) بالهمزة وتركه. منه.

بين المفعولين، أو تأخرها عنهما.

مثال توسطها بينهما قولك: (زيداً ظننتُ عالماً) بالإعمال، ويجوز: (زيدٌ ظننتُ عالمٌ) بالإهمال؛ قال الشاعر:

وما أدري وسوف أخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء

وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله:

فما جنّة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخير أحسب والشر

وقال أيضاً فائدة إذا تقدّم هذه الأفعال شيء فإن كان لام التأكيد تعيَّن الإلغاء نحو: إن زيداً لظننت أبوه قائم، وإن كان حرف استفهام نحو: أتظن زيداً منطلقاً فالإعمال متعيّن، وإن كان المتقدّم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال نحو: أين ومتى تظن زيداً قائماً فإن جعلتهما معمولين لقائم فأنت بالخيار، وإن جعلتهما معمولين لظنّ لم يجز إلّا الإعمال كما قال سيبويه؛ لأن الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدراً والذي تقدّم عليه إنما هو معموله وقيل يجوز الإلغاء انتهى، وهو تفصيل حسن **(قوله بين المفعولين)** وأما بين الفعل ومرفوعه نحو: قام ظننت زيد فإنه يجوز الإلغاء أيضاً عند البصريين ويجب عند الكوفيين. ووجهه أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يُبتدأ بالاسم إذا تقدّمه الفعل قاله الخضراوي وأبو حيّان. وشاهد الجواز قوله: شجاك أظنّ ربع الظاعنينا. يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على أنه مفعول أول وشجاك مفعول ثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع قاله في المغني، واعترض بأنا لا نسلم إن شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ، وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدّم، وربع الظاعنينا مفعول ثانٍ وأظن عامل على تقدير نصبه قاله في التصريح **(قوله أو تأخرها)** قال بعضهم ففي هذه الحالة يجوز الإلغاء والإعمال ولكن لكل منهما شرط أما شرط الإلغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفي تعيّن الإعمال نحو: زيداً قائماً لم أظن؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم تأتي بالظن المنفي، وأما شرط الإعمال فأن لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعيّن الإلغاء نحو: لزيد قائم ظننت **(قوله ويجوز زيد ظننت عالم بالإهمال)** هذا إذا لم يؤكد الفعل بمصدر منصوب وإلّا فلا يحسن إلغائه،

أَبَا الأَرَاجِيْزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي   وفي الأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَورُ

فاللؤم: مبتدأ مؤخر، و(في الأراجيز): في موضع رفع؛ لأنه خبر مقدم، وأُلغِيَتْ (خلت)؛ لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء؟ أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان.

ومثال تأخرها عنهما قولك: (زيدٌ عالمٌ ظننتُ) بالإهمال، وهو الأرجح بالإتفاق، ويجوز: (زيداً عالماً ظننتُ) بالإعمال؛ قال الشاعر:

القَومُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ   ما قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

فالقوم: مبتدأ، و (في أثري) في موضع رفع على أنه خبره، وأهملت (ظنَّ)؛ لتأخرها عنهما، ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً؛ لم يجز الإهمال، لا تقول: (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) بالرفع، خلافاً للكوفيين.

وأما التعليق: فهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً لا محلاً؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، والمراد بماله صدر الكلام: (ما) النافية؛ كقولك: (علمتُ ما زيدٌ قائمٌ)، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]،

ولو تأخر إذ التأكيد دليل الاعتناء بحاله والإهمال ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما شبه التنافي. وأما تأكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل كما قاله الرضي إذ ليسا صريحين في المصدرية **(قوله فيه مذهبان)** ذهب إلى الأول أبو حيان، قال: لأن ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وجزم به في الجامع وصححه المرادي، وذهب إلى الثاني غيره قائلاً إن العامل اللفظي أقوى من المعنويّ وبذلك جزم في الأوضح **(قوله وهو الأرجح باتفاق)** أي: لضعفه بالتأخر **(قوله خلافاً للكوفيين)** وكذا الأخفش من البصريين لكن الإعمال عندهم أرجح، وأجاز ابن مالك أيضاً الإلغاء لكن على قبح **(قوله ما النافية)** أي: مطلقاً سواء وقعت في جواب قسم أم لا **(قوله قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [هود: ٧٩] الآية)** قال الشهاب القاسمي: إن قلت بمَ يفترق

فـ (هؤلاء) مبتدأ، و (ينطقون) خبره، وليسا مفعولاً أولاً وثانياً، و(لا) النافية؛ كقولك: (علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو)، و (إن) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]؛ أي: ما لبثتم إلّا قليلاً.

ولام الابتداء؛ نحو قولك: (علمتُ لزيدٌ قائمٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الإعمال والإلغاء في مثل ذلك مما لا إعراب له قبل التعليق. قلت جملة ﴿هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تأمل **(قوله ولا النافية إلى قوله وإن النافية)** قيدهما في التوضيح بقوله في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر وهو المعتمد، وقال الرضي: لهما الصدر مطلقاً، والكلام في ذلك طويل **(قوله لام الابتداء)** أي: ولو تقديراً ومنه: إني رأيت مِلاكُ الشيمة الأدَبُ. إذ الأصْلُ لَمِلاك، قال اللقاني إن قلت يرد عليه عدم اطراد العلّة في تعليق هذه الحروف وهي أنها لا تدخل إلّا على جملة لأن لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو: إن زيداً لقائم، قلت: قد صرحوا بأن الأصل فيها التقديم وأصله؛ لإنَّ زيداً قائم ثمّ أخّرت اللام لإصلاح اللفظ قاله الرضي **(قوله وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾** [البقرة: ١٠٢] **الآية)** قيل: يجوز أن تكون مَنْ شرطية وماله من خلاق جواب القسم وهو بعيد **(قوله ولام القسم)** قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات. وفي الغرّة ولام القسم لا تعلق كقوله:

لقد علمت أسدٌ أنّنا لهم يوم نصرٍ لنعم النصير

بفتح أنَّ فهذه لام القسم ولم تعلّق وتقول: علمتُ أنّ زيداً ليقومن بفتح أنّ انتهى. ولعل ذلك لما رأوا من التنافي فإن جملة جواب القسم لا محل لها والجملة المُعلّقُ عنها العامل لها محل فيتنافان. وأجيب: بأن القسم وجوابه في محل نصب معلق عنهما العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط ليرد المحذور. فإن قيل: إن القسم مقدّر قبلها فكيف تعلّق عنه ولم تتصدّر عليه؟ يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدراً على القسم، هذا إن قلنا إنّ المعلّق لابد أن

ولام القسم؛ كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

والاستفهام؛ كقولك: (علمت أزيد قائم)، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام، سواء كان أحد جزأي الجملة، أوكان فضلة؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ (أي منقلب): منصوب بـ (ينقلبون) على المصدرية؛ أي: ينقلبون أي انقلاب، و(يعلم) معلّقة عن الجملة بأسرها؛ لما فيها من اسم الاستفهام؛ وهو (أيُّ)، وربما توهَّم بعض الطلبة انتصاب (أي) بـ (يعلم)، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له الصدر؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

يتقدم على جميع الجملة المعلّقة، أو يكون هو أحد المعمولين وفيه نزاع، ويمكن أن يجاب أيضاً على تقدير أن المعلق عنه جملة الجواب فقط بالاختلاف الاعتباري كافٍ في كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله كقول الشاعر ولقد علمت إلخ) قال في المغني: إن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ومثّل بقوله: ولقد علمت البيت ونحوه في الرضي قيل: فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم فافهم (قوله والاستفهام) يشمل هل وفيها خلاف هذا، وعدّ بعضهم من المعلقات لعل؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه، وخصه في الجامع بدرى نحو: وما يدريك لعله فتنة. وكذا لو الشرطية وكم الخبرية وأن أمّا مطلقاً أو التي في خبرها اللام، فحقّق المقام (قوله كقولك: علمت أزيد قائم) أي: علمت جواب هذا الكلام، وقيل: الاستفهام في مثله صوريّ ليس المراد به حقيقته لاستحالة الاستفهام عما أخبر أنه علمه (قوله سواء كان إلخ) نقل اللقاني عن الرضي أنه إذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعلى القلب عن المفعول، الثاني نحو: علمت زيداً من هو وعلمت بكراً أبو من هو. وجوّز بعضهم تعليقه عن المفعولين؛ لأن الاستفهام يعمّ الجملة التي بعد علمت كأنه قيل علمت أبو من زيد وليس بقويّ لاتفاقهم على النصب في نحو: علمت

وإنما سمي هذا الإهمال (تعليقاً)؛ لأن العامل في نحو قولك: (علمتُ ما زيدٌ قائمٌ) عامل في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو عامل في المحلّ لا عامل في اللفظ؛ فشبِّه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة؛ والمرأة المعلقة: هي التي أساء زوجها عشرتها. والدليل على أن الفعل عامل في المحل: أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كُثَيِّر:

وما كنت أدري قبل عَزَّة ما البكى ... ولا موجعاتِ القلب حتى تولّت

فعطف (موجعاتِ) بالنصب على محل قوله: (ما البكى) الذي علق عن العمل فيه قوله: (أدري).

زيداً ما هو قائماً انتهى. قال الشهاب كأن مراده تعيّن النصب وامتناع الرفع فما نافية ولعلّ هو اسمها وقائماً خبرها والجملة المفعول الثاني **(قوله عامل في المحل)** أي: محل الجملة دون محل كل واحد من جزأيها؛ لأن هذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمون الجملة فإذا امتنع عملها في الجزئين رجعت إلى الأصل وهو محل الجملة قاله بعض المحققين **(قوله والدليل على أن الفعل إلخ)** قال أبو حيان: في الجملة المقرونة بمعلّقٍ غير الاستفهام ثلاثة مذاهب؛ أحدها: لسيبويه والبصريين وابن كيسان في موضع نصب. والثاني: للكوفيين لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له. والثالث: للمغاربة لا موضع لها أيضاً إلّا أن الأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة بعده جواباً له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل **(قوله أنه يجوز العطف إلخ)** يفهم من بعضهم عبارتهم أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول: علمت لزيد قائم، وغير ذلك من أموره ولا تقول: علمت لزيد قائم وعمرواً لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل فإذا كان في الكلام مفرد يؤدّي معنى الجملة صح أن تتعلق به وإلّا فلا. لكن هل إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أو لا كما يدل عليه ظاهر التعبير بالجواز لم يفصحوا بصريح الجواب فليحرر ذلك **(قوله تعطف إلخ)** فقيل في المغني هكذا استدلّ ابن عصفور ولك أن تدعي أن البكاء مفعول، وأنَّ ما زائدة، وأنّ الأصل ولا أدري موجعاتٍ، فيكون من عطف الجمل، أو أن

باب: الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ كَ(قَامَ زَيْدٌ) وَ(مَاتَ عَمْرٌو)، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: (قَامَ رَجُلَانِ، وَرِجَالٌ، وَنِسَاءٌ)؛ كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»، «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟».

وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً كَ(قَامَتْ هِنْدٌ)، وَ(طَلَعَتِ الشَّمْسُ).

وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ؛ نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧].

وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: (حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ) وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ (نِعْمَ وَبِئْسَ) نَحْوُ: (نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ) وَفِي الْجَمْعِ نَحْوُ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] إِلَّا جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ: (قَامَ الزَّيْدُونَ) وَ(قَامَتِ الْهِنْدَاتُ).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ (مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ)؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، و ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، و ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

الواو للحال وموجعات اسم لا، أي: وما كنت أدري قبل عزة، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى. قال في التصريح: وعلى الأول فالمعنى وما كنت أدري، أي: شيء البكاء، وصح عطف موجعات على محل الجملة؛ لأنه يؤدي معنى الجملة؛ لأن معنى ولا موجعات القلب، ولا موجعات قلبي، وهو في معنى قلبي له موجعات وقضيته أن المعطوف مفرد في معنى الجملة لكن قال اللقاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني، أي: ما هي وإلا لزم عمل أدري في المفرد، وذلك لا يجوز ويبين لك أن المعطوف جملة قول الرضي فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل. باب الفاعل. **(قوله الفاعل مرفوع)** لأنه عمدة لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند

ش- لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر؛ وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ. شرعت في ذكر باب الفاعل، وما يتعلق به من باب النائب؛ وباب التنازع، وما يتعلق به من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن: (اسم صريح أو مؤول به؛ ....

وفاقاً لسيبويه لا الإسناد خالفاً لخلف الأحمر. وقد ينصب ويرفع المفعول شذوذاً إذا ظهر المعنى[1] وقد يرفعان[2] وقد ينصبان[3] معاً كما ذكره المصنف في شرح بانت سعاد **(قوله الفاعل عبارة إلخ)** أي: اصطلاحاً وأما لغة فهو من أوجد الفعل **(قوله اسم)** أي: ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر **(قوله أو مؤول به)** أي: بسابك وهو أن وإن وما دون لو وكي وهذا هو المشهور وخالف فيه الكوفيون فأجازوا أن يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة، كما جاز في باب المبتدأ نحو[4]: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا يسجننه بالسجن على أنه فاعل بدا؛ لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه، والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرّحاً به في قوله، بدالي من تلك القلوص بداء. **(قوله أسند إليه إلخ)** مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الرّبْط والتعليق لا ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو: إن قام زيد وفاعل الصفات في بعض الأحوال وفاعل المصدر وغير ذلك قاله الدنوشري **(قوله فعل)** أي: تام كما هو المتبادر فلا يرد على الحد اسم كان وأخواتها وما تصرف منها **(قوله أو مؤول به)** المراد به ما شبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدريّ وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان، وعند بعضهم الجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق كأسد بمعنى شجاع نحو:

---

(١) سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وجعله ابن الطراوة قياساً. منه.

(٢) كقوله: كيف من صاد عقعقان وبوم، فالضمير المستتر فاعل مرفوع وعقعقان مفعول مرفوع بدليل قوله وبوم بالرفع. منه.

(٣) كقوله قد سالم الحيات منه القدما، في رواية من نصب الحيات. منه.

(٤) فإن سواء خبر مقدم والمنسبك ما بعده مبتدأ مؤخر أي: إنذارك لهم وعدمه سواء. منه.

أسند إليه فعل؛ أو مؤوَّل به، مقدم عليه بالأصالة، واقعاً منه، أو قائماً به). مثال ذلك: (زيدٌ) من قولك: (ضرب زيدٌ عمراً)، و (علم زيدٌ)؛ فالأول: اسم أسند إليه فعل واقع منه؛ فإن الضرب واقع من زيد. والثاني: اسم أسند إليه فعل قائم به؛ فإن العلم قائم بزيد.

وقولي أولاً: (أو مؤوَّل به) يدخل فيه نحو: (أن تخشع)؛ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم؛ وهو الخشوع.

وقولي ثانياً: (أو مؤول به) يدخل فيه (مختلف)؛ في قوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، فـ (ألوانُهُ) فاعل، ولم يسند إليه فعل، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل، وهو (مختلف)؛ فإنه في تأويل يختلف.

زيد أسد وأسد غلامه، وزاد أبو حيان لتتميم الحد قوله: أو اسم موضوع موضع الفعل بناء على أن الاسم الموضوع موضعه ليس من المؤول به نحو: إياك أنت وزيد أن تخرجا ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع، وإياك وضع موضع احذر، وقد ألغز به بعضهم فقال:

أبِنْ لي ما ضميرٌ ذو ضمير   له رفع به وله استتار
وقد عدّوه فاعله وقالوا   له التأكيد صار له اعتبار

(مقدّم عليه) أي: بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كما في الفاعل المستتر فإن التقديم هناك حكمي. والضمير في قوله مقدم عليه راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة أو فلا تغفل. قيل: وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنهما قالا في قلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم: إنَّ وصال فاعل يدوم المذكور وأن الذي سوّغ ذلك الضرورة. وقد يقال لا نسلم أن وصال فاعل قدّم للضرورة بل هو مبتدأ خبره جملة يدوم، وفاعله المستتر الراجع إليه. ولو سلم لا يرد نقضاً؛ لأن الضرورة لا يجب أن تدخل في التعريف (قوله فألوانه فاعل) أي: لمختلف وصح إعماله لاعتماده

وخرج بقولي: (مقدم عليه)؛ نحو: (زيد) من قولك: (زيد قام) فليس بفاعل؛ لأن الفعل المسند إليه ليس مقدماً عليه، بل مؤخراً عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبره.

وبقولي: (بالأصالة)؛ نحو: (زيد) من قولك: (قائم زيد)؛ فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مقدم عليه، لكن تقديمه ليس بالأصالة؛ لأنه خبر، فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: (واقعاً منه... إلخ)؛ نحو: (زيد) من قولك: (ضُرِبَ زيد)؛ فإن الفعل المسند إليه واقع عليه، وليس واقعاً منه ولا قائماً به. وإنما مثلتُ الفاعل بـ (قامَ زيدٌ) و (ماتَ عمرٌو)، ليُعلَم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مسماه أحدث شيئاً، بل كونه مسنداً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يحدث الموت، ومع هذا يسمى فاعلاً.

وإذا قد عرفت الفاعل؛ فاعلم أن له أحكاماً سبعةً:

على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه **(قوله ليس بفاعل)** خلافاً للكوفيين وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى **(قوله وخرج بقولي واقعاً منه إلخ)** أخرج بعضهم ذلك بتقييد الفعل بأصليّ الصفة. قيل: وكان ما فعله المصنف هنا أولى؛ لأن هذا القيد كما يخرج ذلك يخرج بعض أفراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففاً **(قوله لم يحدث الموت)** لكنه قام به وهو وجودي عند بعض لظاهر خلق الموت والحياة ولحديث: «ذبح يحيى عليه السلام له بين الجنة والنار على صورة كبش»، وعدمي عند آخرين وفسروه بأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً[1] **(قوله أن له أحكاماً إلخ)** هي على ما ذكره في التوضيح سبعة هذه الثلاثة المذكورة هنا والرفع السابق في المتن، وأنه لابد منه فإن ظهر فذاك وإلّا فهو ضمير مستتر، وأنه يصح حذف فعله جوازاً ووجوباً كما بين في محله، وأن الأصل فيه أن يتصل بفعله وسيذكره إن شاء الله تعالى **(قوله أن لا يتأخر عامله عنه)** بأن

(١) وخلق بمعنى قدر عندهم وقد يقال إعدام الملكات ليست كغيرها فتأمل. منه.

أحدها: أن لا يتأخر عامله عنه؛ فلا يجوز في نحو: (قام أخواك) أن تقول: (أخواك قام)، وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه، وإنما يقال: (أخواك قام)، فيكون (أخواك) مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

والثاني: أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع: فلا يقال: (قاما أخواك) ولا (قاموا إخوتك) ولا (قمن نسوتك)، بل يقال: في الجميع (قام) بالإفراد، كما يقال: (قام أخوك)، هذا هو الأكثر، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل: فعلاً كان كقوله عليه الصلاة والسلام: ....

يتقدم هو؛ لأنه كالجزء من الكلمة فلا يرتكب فيه التقديم وإن ارتكب فصله؛ لأن العمش خير من العمى، وخالف في ذلك الكوفيون فزعموا جواز تقديم الفاعل فيقولون: الزيدان قام. واستدلوا بقوله: ما للجمال مشيهاً وئيدا. وعند البصريين ما وَرَدَ من نحو: ذلك مؤول أو ضرورة أو شاذ **(قوله تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه)** في قوله مقدّم عليه بالأصالة والدور على تقدير وروده مدفوع بأن التعريف لفظي على حد الغضنفر الأسد **(قوله إنه لا يلحق علامة تثنية ولا جمع)** أي: إذا كان الفاعل ظاهراً مثنى أو مجموعاً قيل وهذا وكذا ما بعده في الحقيقة من أحكام الرافع لا الفاعل **(قوله فلا يقال قاما أخواك)** لأنه لو قيل ذلك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم مع ثقل ذلك وإمكان التحرز عنه. وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع؛ لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار. وقيل[1] في التفرقة غير ذلك **(قوله ومن العرب)** هم

---

(١) وهو أن تأنيث الفاعل قد يكون معنوياً ولا دلالة عليه لفظية كهند، وقد يكون لفظياً فقط كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الأول والإلباس في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع، فإن لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها واعترض عليه بأنه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلاً منهما في الفاعل غير مطردة أيضاً، وأجيب: بأن ذلك قليل فيحتمل فافهم وتأمل. منه.

«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَآئِكَةٌ بِٱللَّيْلِ وَمَلَآئِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، أو اسماً؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»، قال ذلك لما قال له ورقةُ بن نَوفَلٍ: (ودِدْتُ أن أكون معك إذ يخرجك قومُك)، والأصل: أَوَ مخرجُويَ هم، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، والأكثر أن يقال: (يتعاقب فيكم ملائكة)، (أو مخرجِيْ هم) ـ بتخفيف الياء ـ.

والثالث: أنه إذا كان مؤنثاً؛ ....

على المشهور من طي. وحكى بعض البصريين ذلك عن أَزْدِ شنُوَة (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة) أي: تأتي طائفة عقيب طائفة ثم تعود الأولى عقيب الثانية، وفي رواية أن لله ملائكة يتعاقبون فلا شاهد حينئذ (قوله وكقوله ﷺ: «أو مخرّجيّ هم») هذا مبني على أن هم فاعل اسم الفاعل، وصحح جمع أن مخرجيّ خبر مقدم وهم مبتدأ مؤخر قال ابن مالك: ولا يجوز العكس لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة؛ لأن إضافة مخرج غير محضة. وقال ابن الحاجب: لأن مخرجيّ جمع والوصف وما بعده إذا تطابقا في غير الإفراد كان الأول خبراً مقدماً والثاني مبتدأ مؤخراً فعلى هذا لا شاهد أيضاً تذكر (قوله والأصل أو مخرجوي) أي: بعد إسقاط النون للإضافة وإلّا فالأصل أو مخرجوني (قوله فقلبت الواو ياء إلخ) للقاعدة المشهورة إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله وأدغمت الياء في الياء) أي: وكسر ما قبلها بدلاً عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له (قوله والأكثر أن يقال يتعاقب فيكم ملائكة) أي: دون يتعاقبون، ثم إن هذه الأحرف اللاحقة قيل إنها ليست ضمائر بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند. وقيل إنها ضمائر والاسم بعدها بدل منها بدل كل من كل، أو مبتدأ والجملة قبله خبر. والأول لا يجري في نحو: ما قاما إلّا هما لتعين التأكيد بالإجماع. ولا يجري الثاني أيضاً في نحو. وإن كانا له نسبٌ وخيرٌ؛ لامتناع دخول إن الشرطية على الجملة الاسمية على الصحيح (قوله إن كان مؤنثاً) أي: تأنيثاً معنوياً انضم إليه اللفظي أم لا، وأورد عليه نحو: برغوث مما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان، وذكر أيضاً أن نحو: نملة مما فيه التاء ولا يتميز مذكره مؤنثٌ

لحق عامله تاء التأنيث الساكنة، إن كان فعلاً ماضياً، أو المتحركة إن كان وصفاً؛ فتقول: (قامت هندٌ)، و (زيدٌ قائمة أمه).

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً، وتارة يكون واجباً.

فالجائز في أربعة أمور:

أحدها: أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث، ونعني به ما لا فرج له، تقول: (طلعت الشمس)، و (طلع الشمس) والأول أرجح، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وفي آية أخرى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

الثانية: أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً حقيقيَّ التأنيث، وهو منفصل من العامل بغير (إلّا)؛ ....

وإن أريد به مذكر (**قوله لحق عامله**) أي: حيث أمكن ولم يمنع مانع فلا يرد نحو: ضربت بكسر التاء فإنه لا يجوز أن يلحقه علامة التأنيث (**قوله إن كان فعلاً ماضياً**) أي: جامداً كان أو متصرفاً تاماً أو ناقصاً[1] فإنها في جميع ذلك تلحقه في الآخر وإن كان مضارعاً لحقته في أوله (**قوله إن كان وصفاً**) يستثنى منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل في بعض أحواله، ثم إن كان العامل الجار والمجرور أو الظرف أو اسم الفعل لم تلحقه علامة التأنيث (**قوله والأول**) أي: الإلحاق أرجح من تركه، ودليله قيل: الكثرة، وقيل: الترك في مثل هذا أرجح إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره (**قوله حقيقي التأنيث**) استظهر ترك هذا القيد ليعم المجازي إذ لم يذكره. والمراد بذلك غير المنقول من اسم مذكر كما لو سمي أنثى بزيد فإنه كما قال الجامي يتعين فيه الإثبات رفعاً للإلباس. وقيد عصام الدين بما إذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو: جاء اليوم زيد الكريمة. واعترض بأن القرينة في هذا المثال مؤخرة والمقصود رفع الإلباس من أول الكلام فتدبر (**قوله منفصل عن العامل بغير إلا**) يدخل فيه

(١) ويحمل الفاعل حينئذ على ما هو أعم من المجازي. منه.

وذلك كقولك: (حضرتِ القاضيَ امرأةٌ)، ويجوز (حضر القاضيَ امرأةٌ) والأول أفصح.

والثالثة: أن يكون العامل (نعم) أو (بئس)؛ نحو: (نعمت المرأة هند) و (نعم المرأة هند).

الرابعة: أن يكون الفاعل جمعاً؛ نحو: (جاء الزيود) و (جاءت الزيود) و (جاءت الهنود) و (جاء الهنود)؛ ....

المنفصل بالياء في مثل كفى بهند وقد أوجبوا فيه التذكير فتذكر **(قوله ويجوز حضر القاضي امرأة إلخ)** وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به. والقول بأن الفاصل صار كالعوض من تاء التأنيث يخدشه صحة الجمع بينهما ولو كان كالعوض لما جاز ذلك[1] **(قوله والأول أفصح)** لكثرته وقوّة جانبه **(قوله أن يكون العامل نعم وبئس)** هذا غير مختص بما ذكر بل هو مطرد في كل مكان قصد به الجنس مثل: صارت المرأة خيراً من الرجل. بقي الخلاف في نحو: ما جاءني من امرأة فقيل بجواز الأمرين لما أن الكلام على الجنسية، وقيل بوجوب الإلحاق لما أنه ليس المراد بالفاعل هنا الجنس بل الواحد والعموم إنما جاءَ من النافي **(قوله نعمت المرأة هند)** لا يتوهم من التمثيل اختصاص ذلك بالإسناد إلى الظاهر فقط، بل يجوز الوجهان أيضاً عند الإسناد إلى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو: نعم امرأة هند، كما صرّح بذلك السيوطي وغيره **(قوله ونعم المرأة هند)** قيل: التأنيث أولى وهو بالنظر للظاهر من كون الفاعل مؤنثاً ودونه التذكير وهو بالنظر إلى أن المقصود الجنس ولفظه مذكر **(قوله أن يكون جمعاً)** أي: مكسراً ومثله اسم الجنس كأورقت الشجر وأورق الشجر. واسم الجمع كـ ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢] و﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦] وكذا نحو: ذَهَبَ اللذون وذهبَتْ اللذون واللحاق أولى على المشهور. وعن الدماميني أن الحذف أحسن؛ لأن التأنيث بالتأويل **(قوله وجاء الهنود)** لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد؛ لأن

---

(١) أي: واللازم باطل فكذا الملزوم. عنه.

فمن أنَّث؛ فعلى معنى الجماعة، ومن ذكر؛ فعلى معنى الجمع، ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح؛ فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما؛ فتقول: (جاءت الهندات): بالتاء لا غير، كما تفعل في (جاءت هند) و: (قام الزيدون) بترك التاء لا غير، كما تفعل في (قام زيد). والواجب فيما عدا ذلك، وهو مسألتان:

إحداهما: المؤنث الحقيقي التأنيث الذي ليس مفصولاً ولا واقعاً بعد (نعم) أو (بئس)؛ نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عِمرَان: ٣٥].

المجازي الطاري أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال **(قوله فمن أنّث إلخ)** قال اللقاني: إن قلت: يلزم على طرد هذه العلة وجوب إفراد ضمير هذه الثلاثة يعني بها الجمع واسمه واسم الجنس وتأنيث الفعل المسند إليه فلا يجوز القوم جاؤوا ولا الشجر أورق ولا أورقن ولا الرجال جاؤوا ولا النساء قمن. قلت: الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو: الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو: النساء قمن انتهى. قيل: وأنت خبير بأن التأويل بالجماعة في التأنيث عند الإسناد إلى ظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الإسناد إليه يجري عند الإسناد إلى ضمائرها من غير فرق فلا حاجة إلى السؤال ولا إلى الجواب **(قوله ويستثنى إلخ)** خلافاً للكوفيين فيهما وللفارسي في جمع المؤنث فراجع التوضيح وشرحه[1] **(قوله جمعا التصحيح)** اختلفت مفاهيم عباراتهم فمن بعضهم يفهم أن المراد بجمع التصحيح ما حصلت فيه الشروط السابقة. ومن بعض أن المراد به ما يشمل الملحق الغير المستوفي فعلى الأول يجوز في نحو البنين والوابلين الأمران. وعلى الثاني حكمه كحكم ما ألحق به. ولم يتحرر منها إلى الآن. كلام سالم من سهام الأذهان **(قوله بترك التاء)** قيل: لأن سلامة نظمه تدل على التذكير **(قوله الحقيقي التأنيث)** قال الزرقاني: هو على ما قال ابن الناظم ما كان من الحيوان بإزائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى. ويرد عليه ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب. فقول بعضهم ما له فرج أشمل لكن ينبغي أن يريد محل الوطء ليشمل الطير فليس له إلّا الدبر قاله الحمصي **(قوله نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥])**

---

(١) ففيه دليلهم ورده. منه.

الثانية: أن يكون ضميراً متصلاً؛ كقولك: (الشمس طلعت).

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: (ما قام إلا هند) الوجهان، ويترجح التأنيث؛ كما في قولك: (حضر القاضيَ امرأة)، ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر؛ ....

فلا يجوز في هذا وأمثاله ترك التاء فلا يقال مثلاً هنا وإذ قال امرأة عمران بالتجريد. وأما ما حكاه سيبويه عن بعض العرب من قوله: قال فلانة فهو شاذ لا ينقاس عليه وإن أفهمت عبارة الألفية أنه ينقاس على قلّة. قال الدنوشري: والذي يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالاً على المؤنث وإنما هو دالّ على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء **(قوله ضميراً متصلاً)** أي: حقيقياً أو مجازياً وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثمّة فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها، والشمس طلع قرنها، وقيد الضمير بالمتصل احترازاً من المنفصل من نحو: الشمس ما طلع إلّا هي فالتذكير واجب. قال الأزهري: لعدم التوهم المذكور؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان. ثم إن المتصل كما قال اللقاني يحتمل أن يراد به ما لم ينفصل من الفعل ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو: غلام هند يقوم هي معه انتهى. وحاصله أن المراد بالاتصال على الأول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الأول دون الثاني وكلام الأزهري في التعليل السابق يؤيد الثاني فافهم **(قوله كقولك الشمس طلعت)** فلا يجوز فيه الشمس طلع لما سلف قال المصنف: ويجوز ترك التاء في الشعر مع اتصال الضمير إن كان التأنيث مجازياً كقوله: ولا أرض أبقل أبقالها. وقال ابن كيسان: يجوز في النثر أيضاً؛ لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والمظهر. واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت أبقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه دل على أنه مختار لا مضطر. وقد يقال: إن التذكير لتأويل الأرض بالمكان ولا يأباه تأنيث الضمير في أبقالها إذ لا مانع من اعتبار الأمرين التأنيث باعتبار لفظ الأرض والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان وكم لذلك من نظير نحو: كلا ومن الموصلة **(قوله لكنهم أوجبوا ترك التاء في النثر)** قيّد به احترازاً عن الشعر فقد أنشد الأخفش على التأنيث فيه:

لأن مابعد (إلا) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكر؛ فلذلك ذُكِّر العامل، والتقدير: ما قام أحد إلا هند. وهذا أحد المواطن الأربعة التي يطَّرِد فيها حذف الفاعل.

ما برئست من ريبة وذم ... في حزبنا إلّا بنات العم

فبنات العمّ فاعل برأتْ وأنّه مع الفصل بإلّا والقياس التذكير على ما قيل[1] وجوز ابن مالك التأنيث في النثر أيضاً على قلّة ويشعر بذلك قوله:

والحذف مع فصل بإلّا فضلا ... كما زكى إلّا فتاة ابن العلا

وقرأ: (إنْ كانت إلا صيحة) بالرفع. (فأصبحوا لا ترى إلّا مساكنهم) بضم التاء ورفع مساكنهم وضعف ذلك ابن جني. وقال اللقاني وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف عاماً للمستثنى منه وغيره كنساء في الأول وآخذة في الثاني وأشياء في الثالث **(قوله لأن ما بعد إلّا إلخ)** قيل: قضية هذا التعليل أن الفصل بغير إلّا من أدوات الاستثناء كالفصل بها ولا ينافيه أن غير مثلاً مذكر؛ لأنه يكتسب التأنيث من المضاف إليه **(قوله وإنما هو بدل)** لكنه مخالف لسائر الأبدال من وجهين الأول عدم احتياجه إلى الضمير العائد إلى المبدل منه مع وجوده في بدل البعض؛ لأن اتصال الاستثناء يقوم مقام الضمير، والثاني مخالفته للمبدل منه في الإيجاب والسلب مع وجود الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله جماعة **(قوله المواضع الأربعة إلخ)** قال الزرقاني: بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو: ولا يصدنك أي: وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو: اضربن يا هند. قال الدنوشري: قد نظمتُ هذه الأربعة وزدت عليهما خامساً بقولي:

تعجب ومصدر واستثنا ... وباب نائب به يُستَغنى

عن فاعل لفظاً كذا إذا سكن ... وبعده مستكن بلا وهن

---

(١) اعترض بأنه جمع تكسير وفيه الأمران، وأجيب: بأنه إذا وجب في الحقيقي فغيره أولى تأمل. منه.

والثاني: فاعل المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البَلَد: ١٤-١٥] تقديره أو إطعامه يتيماً.

والثالث: في باب النيابة؛ نحو: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هُود: ٤٤]، أصله ـ والله أعلم ـ: وقضى الله الأمر.

والرابع: فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب إذا دل عليه متقدّم مثله؛ كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مَريَم: ٣٨]؛ أي: وأبصر بهم، فحذف (بهم) من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازاً نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ۝٤١﴾ [القَمَر: ٤١]، وَ:

كَـمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُـوسَـى عَـلَـى قَـدَرِ

انتهى. قال بعضهم: وبقي موضع سادس؛ وذلك إذا قام مقامه حالان نحو: فتلقفها رجل رجل، والأصل فتلقفها الناس رجلاً رجلاً، فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد نحو: حلو حامض في الرمان حلو حامض، وسابع وهو نحو: ما قام وقعد إلّا زيد؛ لأنه من الحذف لا من التنازع؛ لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له **(قوله فاعل المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿إِطْعَٰمُ﴾** [المَائدة: ٨٩] الآية) فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر؛ لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوا. وقال السيوطي في النكت: وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله؛ لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله كما مرّ في باب المبتدأ فالمصدر الذي هو أصل المشتقات عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن إطعام في تأويل أن يطعم وهذا تأويل بمشتق انتهى ولم أرَهُ لغيره **(قوله عند الجمهور)** أي: من البصريين وقال غيرهم: إن الفاعل ضمير مستتر فمن قائل إنه راجع إلى المصدر المفهوم من أفعل، ومن قائل: إنه راجع إلى المخاطب، وسيأتي هذا البحث إن شاء الله تعالى

وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وَ(ضَرَبَنِي زَيْدٌ).

وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَـ(ضَرَبْتُ زَيْداً) وَ(مَا أَحْسَنَ زَيْداً) وَ(ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) بِخِلَافِ (أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى) وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠].

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

ش- الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ فحقهما أن يتصلا، وحق المفعول أن يأتي بعدهما؛ قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، و واجب. فالجائز؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١]، وقول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدَراً كما أتى ربَّهُ موسى على قدر

فلو قيل في الكلام: (جاءَ النذرُ آلَ فرعونَ)؛ لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: (كما أتى موسى ربَّه؛ وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصل في عود الضمير. والواجب؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ وذلك لأنه لو قُدِّم الفاعل فقيل: (ابتلى ربُّه إبراهيم)؛ لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، ....

(قوله كالكلمة الواحدة) كما شاع ذلك فيما بينهم واستدل عَلَيْه بما استدل (قوله وحق المفعول أن يأتي بعدهما) قيل: الظاهر أن المراد بالمفعول المفعول به وحده. ويحتمل أن يراد الأعم لكن قد يمتنع خلاف الأصل في بعضها كالمفعول معه ولا يقدح في صحة الكلية (قوله وذلك لا يجوز) أي: فلا يجوز التقديم وأجاز ذلك بعضهم نثراً وشعراً احتجاجاً

وكذلك نحو قولك: (ضربني زيد)؛ وذلك أنه لو قيل: (ضرب زيد إياي) لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز، وقد يجب تأخير المفعول في نحو: (ضرب موسى عيسى)؛ لانتفاءِ الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، فلو وجدت قرينة معنوية؛ نحو: (أرضعتِ الصغرى الكبرى) و (أكل الكُمَّثْرَى

بقولهم: ضربوني وضربت قومك بإعمال الثاني كما حكاه سيبويه وأجازه البصريون، وضربته زيداً بإبدال زيد من الهاء بإجماع حكاه ابن كيسان. وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيداً من تقديم الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة. وبنحو قوله: جزى ربُّه عنّي عديّ ابن حاتم[1]. فربّه فاعل جزى وهو متصل بضمير عائد إلى عديّ وهو مفعول ورتبته التأخير. قال المصنف: والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهذاهو الإنصاف؛ لأنه إنما ورد فيه فلا يقاس عليه وأما الإعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الأصل إذ الأصل والكثير الشايع تقدّم مفسر ضمير الغائب باعتراف المجوّز وغيره، فمتى جاءَ ما يخالفه لا يعوّل عليه في قياس ما ليس من بابه **(قوله وكذلك نحو: ضربني زيد)** وأيضاً يجب تقديم المفعول إذا حصر الفاعل بإنّما باتفاق نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] وكذا الحصر بإلّا غير الكسائي نحو: ما ضرب عمرواً إلّا زيد. وأما قول الشاعر:

ما عاب إلّا لئيمٌ فعل ذي كرم ... ولا جفا قطّ إلا جُبّاءٌ بطلا

فلا إشكال فيه على مذهب الكسائي وأما على مذهب الجمهور فقيل: إنه ضرورة. وقيل: بل يقدّر عامل قبل فعل ذي كرم ونحوه من غير المحصور. وابن مالك تارة يوافق الجمهور وتارة يخالفهم **(قوله وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى)** أي: مما يخاف فيه التباس الفاعل بالمفعول وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين كذا في التصريح ولا يبعد الزيادة[2] عليها كما لا يخفى **(قوله لانتفاء الدلالة إلخ)** يعني ليس عندنا في نحو: ضرب

---

(١) جزاء الكلاب العاويات وقد فعل. منه.

(٢) مثل المبني مع غيره. منه.

موسى)، أو لفظية؛ كقولك: (ضربت موسى سلمى) و (ضرب موسى العاقلَ عيسى) جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه؛ لانتفاء اللبس في ذلك.

موسى عيسى ما يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر سوى التقديم والتأخير على ما هو الأصل، فلو قدّم عيسى مثلاً وكان هو المفعول في نفس الأمر لفهم السامع فاعليته وهو خلاف المراد وهذا هو معنى الالتباس، ومن هنا يعلم ردّه ما ادّعاه ابن الحاج من التجويز ههنا محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير. وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح إذ مبناه عدم الفرق بين الإجمال والالتباس وقد فرقوا بينهما بأن الالتباس أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد كما قررنا. والإجمال أن يقف الذهن فلا يحكم بشيء ونظم ذلك بعضهم فقال:

والفرق بين اللبس والإجمال ... مما به يهتم في الأقوال

فاللفظ إن أفهم غير القصد ... فاحكم على استعماله بالردّ

لأنه اللبس وأما المجمل ... فربما يفهمه من يعقل

لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدي الفعل ولزومه يأبى هذه التفرقة؛ لأنهما جعلا حذف الجار في نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك. اللهمّ إلا أن يقال قد يطلق اللبس ويراد به الإجمال اعتماداً على الشيوع. بقي ابن الحاج استدل أيضاً بأن الزجاج نقل الاتفاق على أنه يجوز نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها. وأجيب بأنه من الإجمال أيضاً لا اللبس، وبتقدير التسليم يقال لا محذور في هذا اللبس إذ ما صدق عليه اسم زال وخبرها واحد وليسا متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول فتدبر **(قوله لانتفاء اللبس في ذلك)** أما في أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى؛ فلأنه من المعلوم عدم فاعلية الصغرى للإرضاع والكمثرى للأكل وإن تقدما، ومعلوم أن المرضعة هي الكبرى والآكل هو الشخص كموسى وأن تأخرا، وأما في ضربت موسى سلمى فلوجود علامة التأنيث في الفعل مع كون موسى مذكراً فلا يكون فاعلاً وإن تقدم. وأما في ضرب عيسى العاقل

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل: (ضرب موسى عيسى) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده؛ كذلك لا يجوز أن يتقدم عليه وعلى الفعل؛ لئلا يتوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل متحمل لضميره، وأنَّ (موسى) مفعول.

ويجوز في مثل: (ضرب زيدٌ عمراً) و (ضرب زيداً عمروٌ) أن يتقدم المفعول على الفعل؛ لعدم المانع من ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾. وقد يكون تقديمه واجباً؛ كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، فـ (أياً): مفعول لـ (تدعو) مقدم عليه وجوباً؛ لأنه شرط، والشرط له صدر الكلام، و(تدعو): مجزوم به.

موسى؛ فلأن وصف عيسى بالعاقل المنصوب لفظاً دال على مفعوليته وإن تقدم إذ لو كان فاعلاً لرفعت صفته لوجوب التبعية في ذلك. ونكتة تمثيله لكل من القرينة المعنوية واللفظية بمثالين ظاهرة هذا. ولا يخفى أن المصنف غفل عن شرح قوله ضربت زيداً وما أحسن زيداً ممثلاً بهما لوجوب تأخير المفعول ولا شك أن ذلك من جهة فاعلية الضمير المتصل. ومثل ما ذكر في وجوب التأخير أيضاً ما إذا حصر المفعول بإنما نحو إنما ضرب زيدٌ عمرواً إذ لو قدّم انقلب المعنى المراد وكذا الحصر بإلّا عند الجزولي وجماعة خلافاً للبصريين والكسائي محتجين بنحو قوله:

وما أبى إلّا جماحاً فؤاده ... ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

واختلف في الجواب فقيل إنه ضرورة. وقيل: يدعى تقدير عامل للمرفوع. وقيل: المرفوع ليس واقعاً في مركزه الأصلي؛ لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل إلّا تقديراً لا بعدها والجواب الأول أولى **(قوله لئلا يتوهم أنه مبتدأ)** هذا بخلاف نحو: ضربت زيداً فإنه يمتنع فيه التقديم على الفاعل وإيلائه الفعل لئلا يلزم فصل الضمير مع إمكان الاتصال لا التقديم على الفعل والفاعل معاً كما لا يخفى **(قوله وقد يكون تقديمه واجباً كقوله تعالى إلخ)** وكذا يجب تقديم المفعول على عامله إذا وقع عامله بعد الفاءِ الجزائية في جواب أمّا ظاهرة أو مقدرة ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشيء آخر نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. وعمل ما بعد فاء الجزاءِ فيما قبله؛ لأنه مؤخر من تقديم حذاراً من إيلائها أما. ولا يجب التقديم في نحو: أما اليوم فاضرب زيداً. وأما زيد فيضرب عمرواً للاستغناء بهذا الفاصل عن التقديم **(قوله مجزوم به)** أي:

وإذا كان الفعل (نعم) أو (بئس) وجب في فاعله أن يكون اسماً معرّفاً بالألف واللام؛ نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أو مضافاً لما فيه (أل)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو مضمراً مستتراً مفسَّراً

بأيّاً فكل منهما عامل ومعمول من جهتين مختلفتين **(قوله وجب في فاعله أن يكون إلخ)** هذا هو الغالب. وقد حكى الأخفش أن أناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. وأجاز الجرمي أن يكون علماً كقوله ﷺ «نعم عبد الله خالد بن الوليد». وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم شاذ أو مؤول بأن يجعل ذلك الخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره **(قوله معرفاً)** فيه إشارة إلى إخراج نحو الله مما ليست فيه أل معرفة **(قوله بالألف واللام)** أراد أل وهي إما للجنس حقيقة كما نسب ذلك إلى سيبويه، أو مجازاً كما قاله ابن مالك في شرح الكافية، وأما للعهد ذهنياً كما قاله بعضهم، أو شخصياً كما قاله ابن ملكون والجواليقي. والمشهور هو الأول فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته؛ لأنه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره. ورد بأدائه إلى التكاذب في نحو قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو. ويمكن أن يجاب بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص. ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك وتحقيق البحث يطلب من موضعه **(قوله أو مضافاً لما فيه أل)** أي: ولو بواسطة ليشمل المضاف إلى المضاف لما هي[1] فيه. وأجاز بعضهم أيضاً أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل وصحح جماعة المنع. والمراد بأل المعرَّفة ليخرج غيرها ولو قال معرفاً بأل لكان أولى **(قوله ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾** [النحل: ٣٠] **﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾** [النحل: ٢٩]**)** ليس المراد من المتقين والمتكبرين معنى الحدوث لتكون أل فيهما موصولة، بل معنى الثبوت واسم الفاعل إذا أريد به الثبوت يكون كالصفة المشبهة وأل فيها للتعريف **(قوله أو مضمراً مستتراً)** أي: وجوباً فلا يبرز في تثنية ولا جمع خلافاً للكوفيين. ومن خواصه أيضاً أنه لا يتبع بشيء من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد

---

(١) كنعم ابن أخت القوم. منه.

بنكرة بعده منصوبة على التمييز؛ كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]؛ أي: بئس هو ـ أي البدل ـ بدلاً. وإذا استوفت (نعم) فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر وتمييزه ـ جِيءَ بالمخصوص بالمدح أوالذم؛ فقيل: (نعم الرجلُ زيدٌ)، و (نعم رجلاً زيدٌ). وإعرابه مبتدأ، والجمة قبله خبر، ....

إبهامه تعظيماً لمعناه. وأما نحو: نعم هم قوماً أنتم فشاذ لا يقاس عليه (**قوله بنكرة**) ولو موصوفة كما نقل ذلك أبوحيان ويشترط فيها أن تكون مطابقة للضمير في المعنى وأن تكون قابلة لأل؛ لأنها في المعنى خلف عن فاعل فيه أو فيما أضيف إليه أل فلا يكون بلفظ مثل ولا غير ولا أي: ولا أفعل من كذا. وهذا يشكل بما في نحو فنعما هي فإنها تمييز عند الأكثر مع أنها لا تقبل أل إلّا أن يقال حلّت محلّ ما يقبل أل. وقيل: وإن تكون عامة فنحو شمس لانحصارها في الخارج بفرد لا يجوز أن تكون تمييزاً (**قوله بعده**) فلا يجوز تقديمها على نعم وبئس وكذا تأخيرها عن المخصوص عند البصريين وقولهم: نعم زيد رجلاً نادر. وكذا لا يجوز الحذف قطعاً كما قال في البسيط؛ وذلك لبقاء الإبهام ولعدم مفسّر الضمير حينئذ أو غالباً كما قال ابن عصفور وجعل من غير الغالب قولهم إن فعلت كذا فيها ونعمَتْ أي: فعلة فعلتك فحذف التميز، بل والمخصوص وفسّر الحديث فبالرخصة أخذ ونعمَتْ رخصة الوضوء (**قوله منصوبة**) جرى على الغالب وإلّا فقد تكون مجرورة بمِنْ فلو قال كغيره مفسراً بتمييز بعده كان أولى (**قوله** ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]) يُؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير وتمييزه بالظرف وهو كذلك لتوسعهم فيه وإن كان لا يفصل بينهما لشدة احتياج الضمير للتمييز (**قوله وإذا استوفت نعم**) أي: وبئس (**قوله جيء بالمخصوص إلخ**) وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة، أو مذمومة المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤوا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم إليه ثانياً على سبيل التفضيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل الاستبعاد كذا قيل، فلا تغفل (**قوله وإعرابه إلخ**) هذا عند من يرى الفعلية وأما من يرى الاسمية فقال صاحب البسيط ينبغي أن يكون المرفوع تابعاً لنعم وبئس إما بدلاً أو عطف بيان ونعم وبئس اسمان بمعنى الممدوح والمذموم (**قوله زيد مبتدأ والجملة قبله خبره**) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش.

والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام. ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل؛ فلا يقال: (نعم زيدٌ الرجل)، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين؛ فلا يقال: (نعم زيدٌ رجلاً). ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل؛ فتقول: (زيدٌ نعم الرجلُ). ويجوز أن تحذِفَه إذا دل عليه دليل؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤]؛ أي: هو؛ أي: أيوب.

باب النائب عن الفاعل يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتُصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ.

وَيُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقاً وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ: (تُعُلِّمَ)، وَثَالِثُ نَحْوُ: (انْطُلِقَ).

وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي وَلَكَ فِي نَحْوِ: (قَالَ) وَ(بَاعَ) الْكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمّاً ضَمّاً وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

ش- يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به، ....

وقيل: يجوز هذا ويجوز أن يكون خبر المبتدأ واجب الحذف أي: الممدوح زيد وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني. وقيل يتعين الثاني وقيل: مبتدأ حذف خبره وإليه ذهب ابن عصفور. وقيل: عطف بيان على الفاعل. وقيل: بدل منه. واعترض هذا بأنه لازم والبدل لا يلزم وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم. وأجيب: بأنه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب. وبأنه قد يجوز في الشيء تابعاً ما لا يجوز فيه إذا ولي العوامل فإنهم أجمعوا على حمل أنك أنت قائم على البدل ولا يجوز إن أنت **(قوله والرابط)** بينهما العموم قد أسلفنا ما في هذا الكلام فتذكر **(قوله لا يقال نعم زيد رجلاً)** إلّا على سبيل الندور كما تقدم ونص عليه الرضي **(قوله أي: هو أيوب)** فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١] على ما قاله الأزهري أو للإشعار به في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ﴾ [ص: ٤٤] على ما ذكره الحمصي. باب يحذف الفاعل. **(قوله إما للجهل به)** نظر فيه المصنف بأن الجهل به إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حواشي الفاكهي للحمصي **(قوله أو**

أو لغرض لفظي، أو معنوي.

فالأول: كقولك: (سُرِقَ المتاع)، و: (رُوِيَ عن رسول الله ﷺ)؛ إذا لم يُعلم السارق والراوي.

والثاني: كقولهم: (من طابت سريرته؛ حُمِدَتْ سيرتُه)؛ فإنه لو قيل: (حَمَدَ الناسُ سيرتَه)؛ اختلَّت السجعة.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، وقول الشاعر:

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزَّادِ لم أكنْ ... بأعجَلِهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

فحذف الفاعل في ذلك كله؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره. وحيث حذف فاعل

لغرض لفظي) عطف على سابقه. قال اللقاني: اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولاً فيتصادقان في الفائدة المقصودة كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر وينفرد كل منهما إذا قصد بالفعل غير فائدته جهلاً، فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة، فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطأ في المقال فائدة لا غرض. إذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان إذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له **(قوله أو معنوي)** قال اللقاني: أي: معنى يشار إليه ثم ذكر هذه العلل الثلاثة لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها كعلم الفاعل للسامع إذا كان لا يصلح إلّا له كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨] إذ لا خالق غير الله تعالى **(قوله والثاني السجعة)** أي: الغرض اللفظي نحو تصحيح السجع، ومنه الإيجاز أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ﴾ [النحل: ١٢٦]. وتصحيح النظم كقوله:

عُلِّقتها عرضاً وعُلِّقت رجلاً ... غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

فبنيّ علُق في المواطن الثلاثة للمفعول ولو ذكر الفاعل لاختل النظم **(قوله لأنه لا يتعلق غرض بذكره)** فإن قيل: عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف

الفعل؛ فإنك تقيم مقامه المفعول به، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيره مرفوعاً؛ بعد أن كان منصوباً، وعمدة؛ بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل؛ بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل؛ إن كان مؤنثاً. تقول في ضَرَبَ زيدٌ عمراً: (ضُرِب عمرٌو) وفي ضَرَبَ زيدُ هنداً: (ضُرِبت هندٌ).

فإن لم يكن في الكلام مفعول به؛ ناب الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر تقول: (سِيْرَ فرسَخٌ)، و (صِيْمَ رمضانُ)، و (مُرَّ بزيدٍ)، و (جُلِسَ جلوسُ الأميرِ).

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلّا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مختصاً؛ فلا يجوز: (ضُرِب ضَربٌ)، ولا: (صِيم زمنٌ)، ولا: (اعتُكِفَ مكانٌ)؛ لعدم اختصاصها؛ فإن قلت: (ضُرب ضُربٌ شديدٌ)، و (صِيم زمنٌ طويلق)، و (اعتُكِف مكانٌ حسنٌ) جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

وجوده على الحذف فلا يكون غرضاً قلت أجاب اللقاني بأن المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضاً **(قوله وواجب التأخير)** أي: عند جمهور البصريين، قيل: ولم يعبّر في الأولين بالوجوب وكان الأولى ذلك **(قوله ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً)** أي: جوازاً أو وجوباً، وقيد في التصريح المؤنث بقوله غير مجرور وحينئذ لا يرد نحو: مر بهند، وقال بعضهم: إن القائم مقام الفاعل لفظاً أعني: الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه **(قوله ناب الظرف إلخ)** في اقتصاره على ما ذكر نوع إشارة إلى أنه لا يجوز نيابة غيره. قال غير واحد لا يجوز نيابة الحال والتمييز؛ لأنهما لا يقبلان التعريف وما يقوم مقام الفاعل يقبله. ولا المستثنى؛ لأنه لو أنيب لحجزت إلّا بين العامل والنائب وهو ممتنع ولا خبر كان وأخواتها؛ لأنه مسند إلى اسمها فلو أنيب لبقي المسند بغير مسند إليه وهو ممتنع خلافاً للفراء. ولا المفعول له ولا المفعول معه؛ لأن الغرض الذي سيق له الأول من التعليل والثاني من المعية يفوت بالنيابة **(قوله أو الجار والمجرور)** أي: معاً كما هو الظاهر. وقيل: المجرور فقط وعليه ظاهر كلام المتن وقيل الجار فقط وهو بعيد **(قوله لعدم اختصاصها)** فلا فائدة كما لا يخفى **(قوله**

الثاني: أن يكون متصرّفاً، لا ملازماً للنصب على الظرفية، أو المصدرية؛ فلا يجوز: (سبحانُ الله) بالضم على أن يكون نائباً مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره: يسبَّح سبحانُ الله، ولا: (يُجاءُ إذا جاء زيد) على أن (إذا) نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يتصرفان.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً؛ فلا تقول: (ضُرِبَ اليومُ زيداً) خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً. ....

لأنهما لا يتصرفان) أي: فيلزم إخراجهما عن وضعهما **(قوله أن لا يكون المفعول به موجوداً)** وإلّا فلا ينوب غيره مع وجوده قيل لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى نحو أعطيت زيداً ديناراً فزيداً وإن كان مفعولاً لكنه في المعنى فاعل لأنه آخذ وكذا ضارب زيد عمرواً فإن عمرواً وإن كان مفعولاً أيضاً لكنه فاعل معنى لأنه ضرب زيداً كما أن زيداً ضربه إذ المفاعلة إنما تكون من الجانبين ولهذا جوز بعضهم أن ترفع صفة المنصوب وأن تنصب صفة المرفوع فيقال ضارب زيد العالم عمرواً الجاهل بنصب العالم ورفع الجاهل لأن المرفوع لكونه في المعنى مفعولاً منصوباً صح نصب صفته والمنصوب لكونه في المعنى فاعلاً مرفوعاً صح رفع صفته. وقيل لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليهما. ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره وإلّا لزم تقديم الفرع على الأصل بلا موجب. ولأنه لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة فافهم. واعلم أنه لا يجوز نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور. وأجاز ذلك ابن مالك فنحو اخترت زيداً الرجال أي: من الرجال لا يجوز فيه اختير زيداً الرجال بنصب زيداً ورفع الرجال على النيابة بل يجب العكس عندهم خلافاً له **(قوله خلافاً للأخفش)** أي: بشرط تقدم النائب **(قوله والكوفيين أي: مطلقاً)** وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم **(قوله وهذا الشرط جار في المجرور أيضاً)** أي: كجريان الشرطين

واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، ويقول الشاعر:

وإنـمـا يُـرضـي الـمـنـيـبُ ربَّـه   مـا دام مـعـنـيّـاً بـذكـرٍ قـلـبَـه

فأقيم بـ (ما) و (بذكر) مع وجود (قوماً) و (قلبه).

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله

الأولين ولم يبينه ثم معنى تصرفه أن لا يلزم الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال نحو مذ ورب وما اختص بقسم أو استثناء. ومعنى اختصاصه أن يكون فيه فائدة متجددة فلا يجوز ضرب في موضع لعدمها لأن ذلك معلوم من الفعل قاله الرضي وكما يشترط ذلك في المجرور يشترط فيه أيضاً أن لا يكون متعلقاً بمحذوف حالاً أو صفة وأن لا يكون علة نحو خرج للإكرام عمرو وإلّا فلا تجوز نيابته قاله في المغني **(قوله واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر)** ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤] الآية فبني يجزي للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوماً مقدماً على النائب **(قوله ويقول الشاعر إنما يرضى إلخ)** فمعنياً اسم مفعول وأصله معنوي كمضروب قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخراً وهو قلبه. وهذا على شرط الأخفش وهو تقدم النائب بخلاف الآية وكأنه لذلك مثل بهما لا لكون أحدهما في الفعل المبني لما لم يسم فاعله والثاني في الوصف **(قوله وأجيب)** المجيب جمهور البصريين **(قوله ويحتمل أن يكون إلخ)** قال الدنوشري أوضح من هذا ما قاله في شرح الشواهد، فأما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل: ليجزي الله الغفران قوماً بما كانوا يكسبون، ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤] فارتفع واستتر في الفعل فالنائب المفعول به لا الجار والمجرور وإنابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها انتهى. وجعل البيضاوي الفعل في الآية مسنداً إلى

تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: ١٤]؛ أي: ليُجْزَى الغفرانُ قوماً، وإنما أقيم المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.

وإذا حُذف الفاعل وأقِيم شيء من هذه الأشياء مقامه؛ وجب تغيير الفعل: بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، وبكسر ما قبل آخره في الماضي، وبفتحه في المضارع؛ تقول: (ضُرِبَ زيدٌ)، و: (يُضْرَبُ عمرو)، وإذا كان الفعل مبدوءاً .....

المصدر مراداً به اسم المفعول فيقال: ليجزى الجزاء أي: المجزيّ به فليعرف **(قوله وذلك جائز)** أي: باتفاق. وتفصيل ذلك كما ذكره ابن الناظم أنه إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله من متعد إلى مفعولين فإن كان الثاني غير الأول فالأولى نيابة المفعول الأول؛ لكونه فاعلاً في المعنى نحو كُسي زيد ثوباً. ويجوز نيابة المفعول الثاني إن أمن التباسه بالمفعول الأول نحو: ألبس عمرواً جبّةٌ فلو خيف الالتباس كما في نحو أعطي زيد بشراً وجبت نيابته عن الفاعل بل يوجب نيابة الأول نحو ظن زيد قائماً؛ لأن المفعول الثاني من ذا الباب خبر والخبر لا يخبر عنه. وأجاز بعضهم نيابته عن الفاعل أن أمن اللبس قياساً على ثاني مفعولي باب أعطى، وإليه ذهب الشيخ يعني ابن مالك. وإذا بني فعل ما لم يسم فاعله من متعد إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل نحو أرى زيد أخاك مقيماً، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني من باب ظن انتهى. وحكاية الاتفاق على عدم جواز نيابة الثالث غلط على ما ذكره ابن هشام وغيره، وقال المرادي: نقل جوازه عن بعضهم فأجازَ أُعْلِمَ زيداً فرسَك مسرج وإليه يشير كلام التسهيل حيث قال: ولا تمنع نيابة غير الأول مطلقاً **(قوله وجب تغيير الفعل بضم أوله)** أي: لفظاً أو تقديراً ليدخل نحو: قيل ورِدَّ على لغة وإنَّ الماءُ أي: صُبَّ وَوَجب ذلك ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول بوزنٍ بعيد عن أوزان الاسم، وحبك بضم الحاء وكسر الباء الموحدة اسماً شاذ وما يقال إن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشيء كما لا يخفى[1] **(قوله ويكسر)** أي: يوجد مكسوراً سواء تجدد له كسر كما في ضرب أم لا كما في شرب على قولٍ والمراد أيضاً لفظاً أو تقديراً. وكذا

---

(١) لأن المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف فليفهم. منه.

بتاء زائدة، أو بهمزة وصل؛ شارك في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء، وثالثه أوله في مسألة الهمزة، تقول في: (تَعَلَّمْتُ المسألةَ): (تُعُلِّمَت المسألةُ) بضم التاء والعين، وفي (انطلقت بزيد): (أُنطُلِقَ) بزيد بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البَقَرَة: ١٧٣]، إذا ابتُدِئ بالفعل قيل (أُضطُرّ) بضم الهمزة والطاء، قال الهذلي:

سبقُوا هَوَيَّ وأعنقُوا لهواهُم فتُخُرِّموا ولكلِّ جنبٍ مصرَعُ

تقول في قوله: وتفتحه في المضارع ليدخل نحو: قيل ويقال ونحو: يعلم. لكن ذكر الأزهري أن من العرب من يسكن ما قبل الآخر في الماضي كقوله. ولو عُصْر منها البانُ ليناً لانعصر، واختاره قطرب. قال الخضراوي: وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم. ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل فتقلب الياء ألفاً فتقول: في رُإِيَ زيد، رأى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي، والظاهر أن هؤلاء لا يقدّرون كسر ما قبل الآخر (**قوله بتاء زائدة**) سواء كانت للمطاوعة كتضارب أم لا كتعلم، واشترط كونها معتادة احترازاً من التاء في قولهم: ترمس الشيء بمعنى رمسه فالتاء زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المراديّ. ولعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى كالتاء فيما تقدّم بخلاف تاء ترمس إذ لا معنى لها. وقيل: المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازماً والتاء في ترمس ليست كذلك؛ لأن الفعل معها باق على المتعدّي (**قوله شارك في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء**) قال بعضهم: إنما ضموا الثاني مما أوله التاء؛ لأنه لو بقي مفتوحاً مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء نحو: أنت تعلَم زيداً العلم مضارع عَلَّم العلم المضاعف (**قوله وثالثه أوّله في مسألة الهمزة**) أي: وشارك في الضم ثالثه أوله فيما إذا كان الفعل مبدوءاً بهمزة وصل قال بعضهم: وذلك لأنه لو بقي ثالثه على فتحه لالتبس بإلا مرحال وصل الهمزة بما قبلها عند الوقف على الكلمة مثلاً (**قوله وفي انطلقت إلخ**) قيل: إن هذا التمثيل مخالف لما عليه أكثر النحويين من أنه لا يبنى الفعل اللازم للمفعول، كما نص عليه الزجاج في جمله، وأجيب: بأن الأمر في ذلك سهل، أو يقال إن ذلك خاص بما لا

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً معتل الوسط؛ نحو: (قال، وباع): جاز لك في ثلاث لغات: إحداها ـ وهي الفصحى ـ: كسر ما قبل الألف؛ فنقلب الألف ياء. الثانية: إشمام الكسر شيئاً من الضم؛ تنبيهاً على الأصل، وهي لغة فصيحة أيضاً. الثالثة: إخلاص ضم أوله؛ فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول: (قُولَ) و (بُوعَ)، وهي لغة ضعيفة.

يتعدّى بحرف جر كما قاله أبو البقاء، ومَثَّلَهُ: بقام وجلس، وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبراً بغير مخبر عنه وذلك محال، لكن فيما قاله أبو البقاء نظر من وجهين؛ أما الأول: فلأن قام وجلس يتعديان بحرف الجر فلا يصح التمثيل بهما. وأما ثانياً: فلأنه يمكن أن يكون النائب ضمير المصدر كما في جمع الجوامع، فلا يصح قوله لو بني للمفعول لبقي إلخ **(قوله وهي الفصيحة)** وهي لغة قريش ومن جاورهم **(قوله إشمام الكسرة شيئاً من الضم)** وحقيقته على ما قرره التفتازاني أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو: الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. وهذا مراد النحاة والقراء[1] لا ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً كما في الوقف. ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل **(قوله تنبيهاً على الأصل)** أي: على أن الأصل في هذا الباب الضم **(قوله وهي لغة فصيحة أيضاً)** لكنها دون الأولى وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني تميم **(قوله فيجب قلب الألف واواً)** لانضمام ما قبلها **(قوله وهي لغة ضعيفة)** وتعزى لفقعس وَدُبَيْر[2]، وقال الشاطبي: حكيت عن بني ضبّة، وقال المصنف: عن بني تميم. وادّعى ابن عذرة امتناعها في نحو: اختار وانقاد، وابن مالك امتناع ما ألبس من كسر كخفت وبعت أو ضم كعقت، وسيبويه لم يلتفت في ذلك إلى الإلباس؛ لحصوله في مختارٍ وتضارّ واكتفوا بالفرق التقديري، فمختار على تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء مكسورة، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة، فأصل مختار على الأول مختير بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الياء المثناة من تحت، وعلى الثاني مختير بفتح التاء والياء وتضارّ

---

(١) أي: في غير الآخر. منه.

(٢) كزبيرأبو قبيلة من أسد كما في القاموس. منه.

باب الاشتغال: يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (زَيْداً ضَرَبْتُهُ) أَوْ (ضَرَبْتُ أَخَاهُ) أَوْ (مَرَرْتُ بِهِ) رَفْعُ زَيْدٍ بِالِابْتِدَاءِ، فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الْحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: (زَيْداً اضْرِبْهُ) لِلطَّلَبِ، وَنَحْوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]؛ لِلتَّنَاسُبِ وَنَحْوُ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]، وَ(مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ) لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: (إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ) وَ(هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ) لِوُجُوبِهِ.

وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو) لِامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ) لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، وَ(أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ).

ش- ضابط هذا الباب: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، أو في اسم عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول؛

على تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول مفتوحة وأصله تضارر براءين فافهم ولا تغفل. باب الاشتغال. **(قوله ضابط هذا الباب إلخ)** فإن قلت: شرط الضابط شمول الإفراد وهو منتف هنا لخروج بعض أفراد المشتغل وهو الوصف أعني: اسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة بشرطه(١). قلت: يمكن أن يجاب بأن المصنف اقتصر على ما هو الأصل فلا يضر خروج الوصف **(قوله أن يتقدم اسم)** قال الدنوشري: المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو: زيداً وعمرواً، وينظر هل نحو قولك: زيداً للدرهم أعطيته إياه من باب الاشتغال أو لا انتهى. وأقول: قال ابن هشام: إنه من باب الاشتغال على ما يقتضيه القياس وبه قال الأخفش أيضاً، وتحقيقه في حواشي

---

(١) وشرطه أمران أن يكون عاملاً عمل الفعل، وأن يكون صالحاً للعمل فيما قبله منه.

وسلط على الاسم الأول؛ لنصبه. مثال ذلك: (زيداً ضربتُه)؛ ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت (ضربت) على (زيد)؛ لقلت: (زيداً ضربتُ)؛ ويكون زيداً مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثله أيضاً: (زيداً مررت به)؛ فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء؛ إلا أنه في موضع نصب بالفعل، ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير؛ نحو قولك: (زيداً ضربتُ أخاه)؛ فإن (ضربت) عامل في (الأخ) نصباً على المفعولية، و (الأخ) عامل في الضمير خفضاً بالإضافة.

إذا تقرّر هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، و أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور، فلا موضع للجملة حينئذ؛ لأنها مفسرة.

الألفية للحمصي **(قوله لنصبه)** أي: إما هو إن لم يمنع مانع، وإما مناسبه إن منع قبل، والأولى لعمل فيه بدل لنصبه ليشمل المرفوع فافهم **(قوله رفع على الخبرية)** أي: للمبتدأ والرابط الهاء المتصلة بالفعل **(قوله وأن ينصب بفعل محذوف)** هذا مذهب الجمهور وهو المنصور وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغي الضمير وزعم الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما أزيداً مررت به، وأزيداً هدمت داره، اللهم إلا أن يلتزما موافقة الجمهور فيما ذكر والمخالفة فيما عداه، وأخّر وجه النصب عن وجه الرفع؛ لأنه مرجوح بالنسبة إليه لاحتياجه إلى التقدير دونه فليراجع[1] **(قوله وجوباً)** لأن الفعل المذكور مفسّر له ولا يجمع بينهما على الصحيح وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] فليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير، بل أتي بها لتبين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك: علمت زيداً علمته كاتباً **(قوله فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسّرة)** أي: والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب على

---

(١) في التصريح وحواشيه. منه.

وتقدير الفعل في المثال الأول: ضربت زيداً ضربته، وفي الثاني: جاوزت زيداً مررت به، ولا تقدر (مررت)؛ لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: أهنت زيداً ضربت أخاه، ولا تقدر (ضربت)؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات: فتارة يترجح نصبه؛ وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، و تارة يجب، و تارة يستوي الوجهان.

الأصح كما بينه في المغني، لكن ذكر أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسّرة وإن حصل بها تفسير، وأيضاً لا يخفى أن المفسر الفعل وحده لا الجملة بأسرها بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله: فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن. فالحكم بعدم محلية الجملة؛ لكون الفعل مفسراً لا يخلو عن نظر **(قوله وفي الثاني جاوزت)** لأنه بمعنى مررت إلّا أنه يتعدى بنفسه كذا في الرضي وغيره، قال اللقاني: وفيه بحث؛ لأن في كون المجاوزة بمعنى المرور نظراً؛ لأن مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي أنه مارّ بزيد لا مجاوز، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر:

أمرّ على الديار ديار ليلى ... أقبل ذا الجدارَ وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها؟ انتهى. ويمكن أن يجاب بأن المفهوم من المرور المعدّى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدّى بعلى فإنه يرادف المحاذاة **(قوله وفي الثالث أهنت)** يفهم من التوضيح أن الإهانة من معنى الضرب، وفيه كما قال اللقاني أيضاً نظر لا يخفى، نعم هي لازمة له فإن أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ ولو التزاماً كانت الإهانة من معنى الضرب فاعرف **(قوله ولا تقدر ضربت)** أي: مراداً به حقيقته وإلّا فقد قيل يجوز أن يقدر ضربت زيداً، ضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الإهانة **(قوله لأنك لم تضرب إلّا الأخ)** لكن يلزم من ضربه إهانة زيد أخيه؛ لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص عرفاً كما لا يخفى **(قوله خمس حالات)** عدها في التوضيح أربعاً ولم يذكر منها ما يجب رفعه قال؛ لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه؛ لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما

فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

منها: أن يكون الفعل المذكور فعل طلب ـ وهو: الأمر، والنهي، والدعاء ـ؛ كقولك: (زيداً اضرِبْه)، و (زيداً لا تُهِنْه)، و (اللهمَّ عبدَك ارحمْه). وإنما يترجح النصب في ذلك؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب. ويشكل على هذا نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]؛ فإنه مثل قولك: (زيداً وعمراً اضرب أخاهما)، وإنما رجح في ذلك النصب؛ لكون الفعل المشغول فعل طلب، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢]، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

يجب رفعه ليس بهذه الحيثية، وقد يقال: هو صادق عليه بقطع النظر عمّا يعرض له من وقوعه بعدما يختص بالاسم مثلاً قاله اللقاني **(قوله ففي مسائل)** أي: ست ذكرها في التوضيح **(قوله فعل طلب)** قيل: ولو بصيغة الخبر نحو: زيداً غفر الله تعالى له، أو لا يعذبه الله عزّ وجلّ **(قوله والنهي)** لم يذكره في التوضيح من أقسام الطلب قال اللقاني لأن الطلب فيه بلا لا بالفعل، ولهذا قيل: لو ذكر الالتماس بدله لكان أولى **(قوله لأن الإخبار يستلزم إلخ)** ولأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أليق **(قوله وهو خلاف القياس)** بل منعه بعضهم وإذا تردد بين متفق عليه ومختلف فيه فالإلحاق بالمتفق عليه أوفق **(قوله لأنها لا تحتمل الصدق والكذب)** أي: وحق الخبر أن يكون محتملاً لهما قاله ابن الشجري، ونوقش بأن الخبر المحتمل مقابل الإنشاء أي: الكلام الخبري لا خبر المبتدأ، وقال أبو علي: كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مرّ بي قوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدّهم   لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

(قوله والقراء السبعة قد أجمعوا إلخ) أي: وهو ينافي أرجحية النصب ومرجوحية الرفع؛ إذ لا يعدل عن الأرجح إلى المرجوح، فالظاهر من اجتماعهم على الرفع أنّ الرفع هو الأرجح وإن كان الفعل طلبياً. لكن ذكر التفتازاني عند قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير: مما يتلى عليكم حكم السَّارِق وَالسَّارِقَة فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا، فـ(السارق والسارقة): مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف؛ وهو الجار والمجرور، و (اقطعوا): جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله: (زيدٌ فقيرٌ فأعطِهِ) و: (خالدٌ مكسورٌ فلا تهنه)، وهذا قول سيبويه.

تَوَدُّ﴾ [آل عِمرَان: ٣٠] الآية أنه لا يمتنع اجتماع القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً[(١)] لقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ﴾ [القِيَامَة: ٩] والمختار: جمعت الشمس؛ لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فصل وهذا غريب **(قوله وأجيب إلخ)** حاصل الجواب: أن ذلك ليس من باب الاشتغال بالاتفاق، نعم اختلف في المانع عن دخوله في الباب فقط سيبويه من جهة أن الفعل من جملة والاسم السابق من أخرى فلا يصح تفريغ الفعل وتسليطه على الاسم؛ وذلك شرط هذا الباب وعند المبرد من جهة أن الفاء السببية متوسطة بين الاسم والفعل فهما وإن كانا في جملة واحدة، لكن لا يصح التفريغ والتسلط فلا يوجد الشرط أيضاً؛ لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذا أفيد **(قوله محذوف)** أي: جوازاً **(قوله واقطعوا جملة مستأنفة)** فيه إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة؛ لأن الراجح امتناع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه **(قوله ولم يستقم)** أي: لم يجز عمل فعل وهو هنا فعل الأمر أعني: أقطع المتصل به واو الجماعة من جملة وهي الجملة المستأنفة بالفاء أعني: مجموع اقطعوا في مبتدأ وهو السارق مخبر عنه أي: عن ذلك المبتدأ بغيره أي: بغير ذلك الفعل أي: الجملة الحاصلة منه ومن فاعله؛ وذلك الغير هو الجار والمجرور في مما يتلى عليكم، ولا شك أنه من جملة أخرى غير جملة اقطعوا فإذا كان كذلك، فكيف يكون من باب الاشتغال ليرد نقضاً **(قوله وهو قول سيبويه)** وهو متعين عنده؛ وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو: هذا المثال، فإنه يمتنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف وصلة أل

---

(١) ولعل ذلك اشتماله على حكمة يعلمها الله تعالى. منه.

وقال المبرِّد: (أل) موصولة بمعنى (الذي)، والفاء جِيء بها لتدل على السببية؛ كما في قولك: (الذي يأتيني فله درهم) وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه.

ومنها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية؛ كقولك: (قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه)؛ وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية؛ وهما متخالفان، وإذا نصبت، كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمت عمراً أكرمته، فتكون قد عَطفت فعلية على فعلية؛ وهما متناسبان.

والتناسب في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رجح النصب، قال الله تعالى:

غير ذلك (قوله أل موصولة بمعنى الذي) أي: في السارق وبمعنى التي في السارقة؛ وذلك لأن ما دخلت عليه اسم فاعل ولا عهد وقد تقدم أن أل حينئذ موصولة (قوله لتدل على السببية) أي: إن سرقا فاقطعوا (قوله وفاء السببية لا يعمل بما بعدها فيما قبلها) لأن ما قبلها بمنزلة الشرط وما بعدها بمنزلة الجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً (قوله أن يكون الاسم) أي: المشتغل عنه (قوله مقترناً بعاطف) أي: غير مفصول بأما المفتوحة الهمزة المشددة الميم أما إذا فصل نحو: ضربت زيداً وأما عمرواً فأهنته فالمختار الرفع؛ لأنّ أما تقطع ما بعدها عما قبلها (قوله بجملة فعلية) سواء كان فعلها تاماً أو ناقصاً متصرفاً أو غيره كما قاله الجزولي. واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو: أحسن بزيد والله أحمده، قيل: لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقاً بالأسماء. وقال عصام الدين: ومما أظنه ينبغي أن يستثنى ما إذا كانت الجملتان مقولتي القول نحو: قال زيد عمرو قائم وبكراً اضربه، فإنه ليسّ العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب، بل باعتبار اشتراكهما في المقولية ولا تفاوت فيها بين الأشياء[1] (قوله والتناسب في العطف إلخ) قال الدنوشري قد يقال إن في الرفع تخلّصاً من

---

(١) لا يخفى أن رعاية المناسبة اللفظية أمر مستحسن. منه.

﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝﴾ [النحل: ٤]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]، أجمعوا على نصب (الأنعام)؛ لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية، وهي (خلقَ الإنسانَ).

ومنها: أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال؛ كقولك: (أزيداً ضربتَه)، و (ما زيداً رأيتُه)؛ قال الله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لا أرجحية النصب. ويجاب بأن مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه. وهذا الكلام ليس على إطلاقه فإن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذا أريد التجرد في إحداهما والثبوت في الأخرى قال الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. قال صاحب المفتاح: سواءٌ عليكم أأحدثتم الدعوة أم أدمتم عليكم صمتكم فينبغي أن يختار النصب إذا أريد التجدد منها والرفع إذا أريد الاستمرار. وكذا النصب مختار إذا أريد مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية، وهذا كله إذا لم يوجد ما يرجح الرفع أو يوجبه قاله الحمصي **(قوله الغالب فيها إلخ)** فينصب الاسم بعدها ليقدّر فعل فتدخل عليه. فإن قلت: هذا لا يقتضي النصب لجواز تقدير فعل مبنيّ للمفعول. أجيب: بأن الأصل موافقة المُفَسَّر للمُفسِّر، وذلك لئلا يكون بالنصب **(قوله كقولك أزيداً ضربته)** فالنصب فيه راجع لتقدم همزة الوصل الغالب دخولها على الأفعال إنما لم يجب دخولها كباقي أخواتها[1] لأنها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها، ثم محل هذا إن لم تفصل الهمزة، فإن فصلت بغير ظرف نحو: أنت زيد تضربه فالمختار الرفع؛ لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل بناءً على رأي سيبويه من أن أنت مبتدأ. أما على رأي الأخفش من أنه فاعل بفعل مقدّر وانفصل بعد حذفه فالمختار النصب؛ لأن الهمزة داخلة في التقدير على الفعل **(قوله وما زيداً رأيته)** فيترجح فيه النصب أيضاً لتقدم النفي وهم شبّهوا أحرف

---

(١) أي غير هل لما فيها من التفصيل. منه.

وأما وجوب النصب: ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل؛ كأدوات الشرط والتحضيض؛ كقولك: (إنْ زيداً رأيتَه فأكرمْه) و (هلّا زيداً أكرمتَه)، وكقول الشاعر:

لا تجزعي إن مُنْفِساً أهلَكْتُهُ فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

وأما وجوب الرفع: ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية، كـ (إذا) الفجائية؛ كقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو)، فهذا لا يجوز فيه النصب؛ لأنه يقتضي تقدير الفعل، و (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية. وأما الذي يستويان فيه فضابطه: أن يتقدم على الاسم عاطف

النفي[1] بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب، وقيل: ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع. وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان وهذا في غير لما ولم ولن وأما هي فيجب النصب بعدها لوجوب الفعل اتفاقاً **(قوله وأما وجوب النصب إلخ)** قيل: هذا الوجوب بالنسبة إلى الرفع بالابتداء لا إلى الرفع مطلقاً وإلّا فقد يرفع الاسم على الفاعلية لفعل محذوف كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] **(قوله كأدوات الشرط)** ومثلها أدوات الاستفهام غير الهمزة نحو: هل زيداً رأيته فيجب النصب؛ لأن هل إذا كان في حيّزها فعل لا تدخل إلّا عليه إلا في الشعر فتدخل على الاسم قاله سيبويه وقال الكسائي يجوز أن يليها الاسم مطلقاً فعليه لا يجب النصب في هذا المثال **(قوله والتحضيض)** بحاء مُهْملة وضادين معجمتين ولم يذكره في الارتشاف **(قوله فهذا لا يجوز فيه النصب إلخ)** أي: على الأصح، وقيل: يجوز النصب على الاشتغال بعد إذا مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ومشى عليه ابن الحاجب والتزامه المبتدأ بعدها محمول على غير هذا الباب. وقيل: يجوز في فإذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد، ووجهه المصنف بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، وقد يحصل بها الفرق إذ لا تقترن الشرطية بها **(قوله أن يتقدم إلخ)** وأن يكون غير مفصول بإمّا ليخرج نحو: زيد قام، وأما عمرو فأكرمته فإن الرفع فيه راجح **(قوله عاطف)** أي: وما هو بمنزلته

---

(١) ولم يوجبوا النصب خطأً لمرتبة المشبه عن رتبة المشبه به تدبر. منه.

مسبوق بجملة فعلية، مخبر بها عن اسم قبلها؛ كقولك: (زيدٌ قام أبوه، وعمراً أكرمته)؛ وذلك لأن (زيدٌ قام أبوه) جملة كبرى ذات وجهين.

كحتى وبل ولكن (قوله عن اسم قبلها) أي: غير ما التعجبية؛ ليخرج نحو: ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه؛ لأن فعل التعجب كما مرّ قد جرى مجرى الأسماء لجموده ولذلك صُغِّرَ. واعتقد الكوفيون اسميته فكأنه ليس في الكلام فعل مخبر به عن اسم فيترجح الرفع لعدم الإضمار (قوله كقولك زيد قام أبوه وعمرواً أكرمته) ظاهر تمثيله بما ذكر أنه لا يشترط للنصب أن يكون في الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المخبر بها عن اسم قبلها ضمير يعود إلى ذلك الاسم نحو: زيد قام وعمرو أكرمته لأجله. ولا أن تكون معطوفة بالفاء المفيدة[1] للسببية على تقدير الخلوّ من الضمير نحو: زيد قام فعمرو أكرمته وهو ما جزم به في الجامع وفلقا لسيبويه وغيره واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يُسجد أن في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾ [الرَّحمٰن: ٦] وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر. وبقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يسٓ: ٣٩] على قراءة[2] النصب وفيه العطف على تجري من قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى﴾ [يسٓ: ٣٨] ولا ضمير يعود على الشمس لكن اختار في التوضيح منع النصب على تقدير عدم الضمير أو عدم العطف بالفاء وفاقاً للأخفش ومن تابعه. قالوا: لا يجوز العطف على الصغرى[3]؛ لأنها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له والواجب في الجملة التي هي خبر اشتمالها على رابط وهو منتف هنا؛ ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل. وأجيب عن الأول بأنهم قد يغتفرون في الثواني ما لا

---

(١) اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تصير الجملتين في معنى جملة واحدة شرطية. منه.

(٢) وعلى قراءة غير الحرميين وأبي عمرو. منه.

(٣) وإنما قيدنا بالصغرى؛ لأنه إذا ورد النصب عندهم فهو بالعطف على الكبرى ويكون من عطف الفعلية على الاسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص. منه.

ومعنى قولي: (كبرى): أنها جملة في ضمنها جملة، ومعنى قولي: (ذات وجهين): أنها اسمية الصدر؛ فعلية العَجُز، فإن راعيت صدرها رفعت (عمراً)، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيت عجزها نصبته، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فاستوى الوجهان.

وأما الذي يترجح فيه الرفع: فما عدا ذلك؛ كقولك: (زيدٌ ضربته)، قال الله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرّعد: ٢٣]، أجمعت السبعة على رفعه، وقرئ شاذاً بالنصب، وإنما ترجح الفعل في ذلك؛ لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره. وليس منه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [القَمَر: ٥٢]؛ لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى صحّ تسليطه على ما قبله، ....

يغتفرون في الأوائل. وعن الثاني بأن الإعراب ما لم يظهر في المعطوف عليه يجوز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها **(قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية)** أي: محلها الرفع خبراً للاسم قبلها كما يقتضيه كلامه السابق. وهذا في المعطوفة بالواو واضح، وأما في المعطوفة بالفاء ففيه خفاءٌ فقد ذكر في المغني أن الخبر هو مجموع الجملتين فكل منهما جزءُ الخبر فلا محل له فتأمل **(قوله فاستوى الوجهان)** أي: عند الجمهور. وفي البسيط أن أبا علّي رجح الرفع وهو مقتضى قول ابن الشجري أن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل. وقال أبو حيان: قال بعض معاصرينا: لم يصرّح سيبويه بأنهما على حد سواء، وإنما ذلك قول الجزولي والأظهر ترجيح النصب؛ لأن الحمل على الصُغرى أقرب وهو يراعون الجوار ما أمكن نحو: هذا حجر ضبٍّ خرب. وعورض بأن الرفع يرجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا **(قوله وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر)** ففي الزبر إن كان متعلقاً بفعلوا فسد المعنى؛ لأن الزبر صحائف أعمالهم وليست محلاً لأفعالهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة

وإنما المعنى: وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر صفة للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه، وليس منه (أزيدٌ ذُهِبَ به)؛ لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط.

أفعالهم وإن كان صفة لشيء فمع أنه خلاف الظاهر يختل المعنى المقصود فإن المعنى المقصود أن كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر أي: مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: ٥٣][1] لا أن كل ثابت في صحائف أفعالهم مفعول لهم **(قوله وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر)** فيتعين كون كل مبتدأ مضاف لشيء وجملة فعلوه في محل جرّ صفته وفي الزبر متعلق بمحذوف وجوباً خبر المبتدأ، ولا يضر إظهاره في بيان المعنى كما لا يخفى **(قوله والفعل المتأخر إلخ)** قيل: إن هذا يصح أن يكون وجهاً آخر لعدم كون الآية من باب الاشتغال. وحاصله أن شرط هذا الباب صحة التفريغ والتسليط ولا يصح ذلك هنا؛ لأن فعلوه صفة للسابق فلا يصح عمله؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ولا فيما أضيف إليه وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً **(قوله وليس منه أيضاً أزيد ذهب به إلخ)** هذا ما ذَهَبَ إليه سيبويه وأجاز السيرافي والمبرد وابن السراج نصب زيد فيكون من باب الاشتغال في المنصوب على أن يكون المجرور في موضع نصب والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنويّ الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بأن الفعل لا يتضمن المصدر غير مختص والإسناد إليه منطوقاً غير مفيد فكيف إذا كان غير منطوق به **(قوله لعدم اقتضائه النصب)** أي: لأن ذهب به لا تعمل النصب وكذا مناسبه أعني أذْهب. فإن قلت: لا ينحصر المناسب في أذهب فليقدر مناسب آخر لنصبه مثل يلابس أو أذْهَبُ على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيداً يلابسه الذهاب به أو يلابسه أحد بالذهاب أو أذهبه أحد. قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود، وإذا كان كذلك فالرفع واجب بالابتداء[2] والنصب غير جائز بالمفعولية فَلَيْس

---

(١) وتحقيق هذا في حواشي الجامي قدس سرّه. منه.

(٢) اعترضه عصام الدين فأجاز الرفع على إضمار فعل تقديره أذهب زيد ذهب به. منه.

باب في التنازع: يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً) إِعْمَالُ الأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّني لغيرِ جَميلٍ من خَليلِيَ مُهْمِلُ

وَلَيْسَ مِنْهُ:

كفاني - ولم أطلبْ - قليلٌ من المال

لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

ش- يسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال أيضاً. وضابطه: أن يتقدم عاملان أو أكثرُ، ....

من باب الاشتغال كذا قرره الجامي **(قوله باب التنازع)** أي: تنازع العوامل في العمل ولا يخفى وجه ذكره بعد الاشتغال وباب الإعمال بكسر الهمزة وهذه التسمية عند الكوفيين **(قوله أن يتقدم عاملان)** سواء كانا فعلين متصرفين، أو اسمين يشبهانهما، أو فعلاً متصرفاً، أو اسماً يشبهه. وقيد بعضهم العاملين بالمذكورين فعليه لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف أحدهما. واعترض بالمنع فلو قلت: من ضربت وأكرمت فقيل لك زيداً أي: ضربت وأكرمت زيداً كان من التنازع وكأنه لهذا لم يقيدهما الشارح بذلك. نعم اشترط في بعض كتبه وسيصرح به آخر الباب أن يكون بين العاملين ارتباط إمّا بعطف نحو: أرجو وأخشى وأدعو الله تعالى، أو بأن يكون الثاني جواباً للأوّل معنوياً نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، أو صناعياً نحو: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وكونه معمولاً للأول نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ [الجن: ٧]، ثم قال في الحواشي ولينظر: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]. وأجاب: بأنه قد يقال إن الثاني سبب عن الأول وقيل غير ذلك[1] **(قوله ويتأخر إلخ)** فيه

---

(١) فقد قيل: الجملة الثانية بدل أو عطف بيان أو الارتباط بالعموم والخصوص تدبر. منه.

ويتأخر معمولٌ أو أكثرُ، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر. مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]؛ وذلك لأن (آتوني) فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان، و (أفرغ) فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما (قطراً)، وكل منهما طالب له. ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول: (ضربَ وأكرمَ زيدٌ عمراً). ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً: «كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ»؛ فـ (على إبراهيم) مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة. ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام: « تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ

إشارة إلى أنه لا يقع التنازع في معمول مقدّم نحو: أيّهم ضربت وأكرمت أو شتمته؛ لأن الثاني لم يأت إلّا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه وخالف في ذلك بعض المغاربة، وكذا لا يقع بين معمول متوسط نحو: ضربت زيداً وأكرمت؛ لأن الأول يستقل به قبل مجيء الثاني خلافاً للفارسي. ومال المرادي إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم **(قوله معمول)** أي: غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد إلّا على الأصح فيهما. وظاهر الكلام أن التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيداً إن أعملت الثاني. وقمت وسرت وإياه وزيداً إن أعملت الأول انتهى. قال السنباطي: وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدّر الضمير في المفعول فيه كذلك جوازه في المفعول مقترناً باللام **(قوله طالباً)** وذلك الطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثالاً، ولا أظنها تخفى على متدرّب فإن خفيت فارجع إلى التصريح. وعلم عن اشتراط الطلب أنه لا يقع التنازع في نحو: هيهات هيهات العقيق. خلافاً للفارسي والجرجاني؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول والثاني لمجرد التقوية والتأكيد وقيل: المرفوع فاعل بالعاملين؛ لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد وما ذكره الشارح هو الصحيح **(قوله وكل منهما طالب له)** قال في التصريح وأعمل الثاني وهو أفرغ

ثَلَاثاً وَثَلَاثِيْنَ»؛ فـ (دبر) منصوب على الظرفية، و (ثلاثاً وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة فيهما. إذا تقرر هذا فنقول: لا خلاف في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل شئت، وإنما الخلاف في المختار؛ ....

في قطراً وأعمل آتوني في ضميره وحذف؛ لأنه فضلة والأصل آتونيه ولو أعمل الأول لقيل أفرغه انتهى. واعترض بأن الموضع لا يجوز فيه الإضمار وإنما هو الحذف فالصواب ما قاله الزمخشري أن أصله آتوني قطراً **(قوله مفعول مطلق)** وصح ذلك لنيابته عن المصدر **(قوله وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة)** وأعمل الأخير لقربه وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما؛ لأنهما فضلتان والأصل تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه قاله الأزهري. وفي عدم ذكر الشارح تنازع أكثر من ثلاثة إشارة إلى أنه لم يسمع، ولهذا قال في بعض حواشيه لا يقال عاملان فصاعداً كما قال ابن عصفور؛ لأنه لم يسمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي. طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني. فعدت فلم أبغ الندا عند سائب. وفي البخاري في باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه فصلّى ثم جاءَ فسلّم فقال: «ارجع فصل فإنك لم تصل» ثلاثاً. قال الكرماني ثلاثاً متعلق بصلى وجاءَ وقال وسلم فهو من تنازع أربعة أفعال **(قوله لا خلاف في جواز إعمال أيّ العاملين)** قال السيوطي: هذا في غير أفعل التعجب، أما هو فيتعين إعمال الثاني كما اشترطه ابن مالك في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه **(قوله أو العوامل شئت)** أي: الأول والثاني والثالث هذا ما قاله بعضهم حاكيا الإجماع عليه. وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه: استقرأت كلام العرب فوجدت إعمال الثالث وإلغاء ما عداه. قال ابن مالك: وهو كما قال، واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة كقول أبي الأسود:

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ... أخ لك يعطيك الجزيل وياصر[1]

---

(١) أي يحبس. منه. والذي في نسخ التصريح نكسه وناصر بالنون وما ذكرناه أولى ومن خط الشارح نقل. منه.

فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه. فإن أعملتَ الأول؛ أضمرتَ في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور؛ وذلك نحو: (قامَ وقعدا أخواك) و: (قامَ وضربتُهما أخواك) و: (قامَ ومررتُ بهما أخواك)؛ وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو (أخواك) في المثال - في نية التقديم؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة. وإن أعملت الثاني، فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته؛ فقلت: (قاما وقعدَ أخواك) وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته؛ فقلت: (ضربتُ وضربَني أخواك) و (مررتُ ومرَّ بي أخواك)، ولا تقل: (ضربتهما ولا مررت بهما)؛ لأن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ....

قال المرادي فدل على أن استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني انتهى (**قوله فالكوفيون إلخ**) قال بعضهم: طريقة الكوفيين الأوّل أولى بالعمل مما سواه والثاني أولى مما بعده وهكذا، وطريقة البصريين الأخير أولى بالعمل من غيره، ثم ما قبله وهكذا وذلك ليشمل المتوسط لكن تقدم أنه لا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني (**قوله والبصريون إلخ**) حكى ابن العلج أنهما سيّان؛ لأن لكل منهما مرجحاً (**قوله أضمرت في الثاني كلما يحتاج إليه**) والسيرافي يجيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فضلة كقول عاتكة بعكاظ: يغشى الناظرين إذا هُم لمحوا شعاعُهُ. فأعملت الأول وهو يغشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا في ضميره وحذفته. وفيه أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعَه عنه والبيت ضرورة (**قوله أضمرته**) أي: المرفوع عند الجمهور. والكسائي والسهيلي وهشام يوجبون الحذف هرباً من الإضمار قبل الذكر وتمسكوا بظاهر قوله:

تعفّق[1] بالأرطى لها وأرادها رجال فبذّت نبلهم وكليب

إذ لم ينل تعفقوا على تقدير إعمال الثاني ولا أرادوا على تقدير إعمال الأول. ويمكن الجواب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع؛ لأنه يجوز أن ينوى مفرداً

---

(١) تعفق أي استتر والأرطى اسم شجر وبذّت أي غلَبَتْ. منه.

إنما اغتفر في المرفوع؛ لأنه غير صالح للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول: امرؤ القيس:

ولـو أنَّ مـا أَسْـعَـى لأدنـى مَـعِـيشَـةٍ   كفـاني ـ ولـم أَطْلُـبْ ـ قـليـلٌ مِنَ المـالِ

على مذهب البصريين باعتبار تأويله بذلك أو بما ذكر أو لأن في تعفق ضميراً يعود إلى الصائد وهو غير رجال وذهب الفراء إلى أنه إن استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو فالعمل لهما نحو: قام وقعد أخواك. وإن اختلفا أضمرته مؤخراً وجوباً كضربني وضربت زيداً هو. وإنما أخر عن الظاهر هرباً من الإضمار قبل الذكر ولم يحذف هرباً من حذف الفاعل ولا يخفى ما فيه **(قوله إنما اغتفر في المرفوع)** وجاء في هذا الباب نثراً ونظماً حكى سيبويه عن بعض العرب ضربوني وضربت قومك وقال الشاعر. جفوني ولم أجف الأخلاءَ. لا يقال هذا لا يفيد اطراد الجواز؛ لإمكان أن يكون سماعياً والمطلوب أنه مطّرد؛ لأنا نقول إذن لم يثبت في العربية حكم من الأحكام لورود ذلك في كل محل، بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الإطراد ما لم يدل دليل على خلافه وهنا لم يدل شيء على خلاف ذلك. لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه؛ لأنا نقول هو بيت شعر يمكن تأويله فلا يقاوم النثر والنظم الصريحين في الإضمار قبل الذكر هذا ملخص ما ذكره بعض المحققين فليحفظ **(قوله لأنه غير صالح للسقوط)** لامتناع حذف العمدة فيجب إضماره لا يقال هذا لا يفيد وجوب الإضمار لإمكان وجوب الإظهار وجوازه؛ لأنا نقول المقصود بهذا إثبات وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف، وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرره شرّاح الكافية **(قوله ولا كذلك المنصوب والمجرور)** لأنهما فضلة وفي ذلك تفصيل يطلب من محله **(قوله وليس من التنازع قول امرؤ القيس إلخ)** لما استدل الكوفيين على أولوية إعمال الأول بقول امرؤ القيس: ولو إنما أسعى... البيت، حيث قالوا: قد توجه الفعل أعني: كفاني ولم أطلب إلى اسم واحد وهو قليل من المال، فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو من أفصح شعراء العرب أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره إذ لا قائل بتساوي الإعمالين، أجاب الشارح من

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجِّه هنا (كفاني) و (أطلب) إلى (قليل) فسد المعنى؛ لأن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مثبتاً كان منفياً؛ نحو: (لو جاءني أكرمته)، وإذا كان منفياً كان مثبتاً؛ نحو: (لو لم يسيء لم أعاقبه) وعلى هذا فقوله: (أن ما أسعى لأدنى معيشة) منفيّ؛ لكونه في نفسه مثبتاً، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة؛ ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة: عدم السعي لأدنى معيشة. وقوله: (ولم أطلب) مثبت؛ لكونه منفياً بـ (لم) وقد دخل عليه حرف الإمتناع؛ فلو وجه إلى (قليل) وجب فيه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولاً، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول (أطلب) محذوفاً، وتقديره: (ولم أطلب الملك)، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد. فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك (لم أطلب) على (كفاني)، ولو قدرته مستأنفاً؛ كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم (لو) قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط.

طرف البصريين بقوله: وليس من التنازع إلخ كذا قيل ولا يخفى ما في قوله إذ لا قائل بتساوي الإعمالين فتذكر **(قوله لأن لو تدل على امتناع إلخ)** أي: امتناع الجزاء لامتناع الشرط غالباً في المشهور **(قوله وهو المراد)** ويدل عليه قوله بعد:

ولكنما أسعى لمجد مؤثلٍ   وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي.

(قوله فإن قيل إلخ) قال اللاري: إن قلت: هذا إذا كان لم أطلب معطوفة على كفاني، أما إذا كانت الجملة حاليّة أو معترضة أو معطوفة على الشرط فلا يلزم هذا الفساد. قلنا لا يجوز الأول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الأخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع أن واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب، فإن قلت: السعي الطلب البليغ، فيكون أخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفيَ العام. قلنا: المراد بالسعي هنا الطلب مطلقاً؛ لأن

بَابٌ: الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش- قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً، واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلّا واحداً؛ والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف؛ فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير؛ قصداً للتعادل.

الكفاية تحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ انتهى. والكلام كثير في هذا المقام فافهم والله تعالى أعلم (**قوله بابٌ**) الظاهر أنه بالتنوين وما بعده مبتدأ وخبر (**قوله المفعول منصوب**) أبهم ناصبه ليجري على كل الأقوال فإن البصريين قالوا: إنه منصوب بالفعل أو شبهه. واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل، وقال الفراء كلاهما. وقال خلف: معنى المفعولية. حجة البصريين أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً والدوران يفيد العليّة، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعض، وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى. ويرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع أنه غير متصرف، ونحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البَلَد: ١٤-١٥] إذ لا فاعل هنا ونحو: ضربي زيداً والضمير لا يعمل. وعلى الفراء ما وَرَدَ على هشام وأنه يقع بينهما نحو: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القَمَر: ٤١] والمعمول لا يتوسط العامل. وعلى خلف رفعه في نحو: ضُرِب زيد، ومعنى المفعولية باق بدليل مرّ بزيد وعمرواً بالنصب قاله ابن عمرون، فالصحيح مذهب البصريين ذكر ذلك بعض المحققين، ولا تكن من الغافلين (**قوله لا يكون إلا واحداً**) أي: لا يكون للفعل الواحد إلّا فاعل واحد اصطلاحي، وأمّا فتلقفها رجل رجل فالاسمان فيه بمعنى واحد أي: تلقفها الناس. وأما نحو: ضَرَب زيد وعمرو، فالفاعل فيه واحد والاسم الآخر معطوف ونحو: قام الزيدان الفاعل الاصطلاحي فيه أيضاً واحد كما لا يخفى (**قوله والرفع ثقيل**) لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف. وأما الألف فليس رفعاً أصلياً بل نصب أصليّ على أن عليه الثقل في البعض تكفي قاله الحمصي (**قوله والمفعول يكون واحداً أو أكثر**) فإن الفعل الواحد يكون له مفاعيل (**قوله**

وَهُوَ خَمْسَةٌ:

ش- هذا هو الصحيح، وهو: المفعول به؛ كـ (ضربتُ زيداً)، والمفعول المطلق، وهو المصدر؛ كـ (ضربتُ ضرباً)، والمفعول فيه، وهو الظرف؛ كـ (صُمْتُ يومَ الخميس) و (جلستُ أمامَك)، والمفعول له؛ كـ (قمت إجلالاً لك)، والمفعول معه؛ كـ (سرتُ والنيلَ). و نقص الزجّاج منها المفعول معه؛ فجعله مفعولاً به، وقدّر: (سرتُ وجاوزتُ النيلَ). ونقص الكوفيون منها المفعول له؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل: (قعدتُ جلوساً) وزاد السيرافي سادساً، وهو المفعول منه؛ نحو: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ لأن المعنى: من قومه. وسمى الجوهري المستثنى: (مفعولاً دونه).

الْمَفْعُولُ بِهِ، ....

وهو خمسة) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصح الإخبار بالجمع عن المفرد؛ لأن المقصود التقسيم، فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الإخبار وإلّا لجاز الرجل ثلاثة، والرجل قائمون، ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم، ألا ترى إلى صحة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لإرادته ذكره الحمصي (قوله واختار موسى قومه) هو عند الجمهور منصوب بنزع الخافض (قوله وسمى الجوهري إلخ) قيل: لعله اصطلاح ولا مشاحة فيه، باب المفعول به. (قوله المفعول به) قال الصفوي إن أمثال هذه العبارة صار كالعلم ولا يقتضي الضمير من به مرجعاً وقيل: غير ذلك[1] والباء للسببية أو للصلة فعلى

---

(١) فإنه قيل: ضمير به راجع إلى أل في المفعول؛ لأنها اسم موصول ولا ضمير في مفعول وكذا في نظائره من المفعول له وفيه ومعه ويتجه عليه أنه لو كان كذلك لما جاز حذف أل في المفعول واستعماله مجرداً مع أنه أكثر من أن يحصى، وقيل: الضمير راجع إلى أل وفي مفعول ضمير أيضاً راجع إلى الفعل أي: الذي فعل فعلٌ بسببه أو فيه أوله أو معه ويتجه عليه أن الواجب حينئذ المفعول هو به إلخ؛ لأن مسنده صفة جارية على غير من هي له ومذهب الجمهور أن الصفة إذا كانت كذلك يجب إبراز ضميرها وإن أمن اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو وزيد هند ضاربها هو مع أنا لم نر أحداً فعل هذا الواجب فلعل الأولى والأصفى ما قاله الصفوي. منه.

وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كَ(ضَرَبْتُ زَيْداً).

ش- هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله، وقد استُشكِل بقولك: (ما ضربتُ زيداً) و: (لا تضربْ زيداً)، وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل

الأول متعلق بالفعل والثاني بما تضمّنه من معنى التعلق **(قوله ما وقع عليه)** أي: ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه، واختصر للعلم بالمقصود، فلا يرد المبتدأ في زيد ضربته فإنه وإن وقع عليه فعل الفاعل لكنه لم يذكر ليدل على وقوع الفعل عليه، بل ليدل على أنه المسند إليه وإنما اتفق أنه هو وضميره المفعولَ واحد **(قوله فعل الفاعل)** أي: فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً فخرج نحو: زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول إذ لم يعتبر إسناده إلى[1] فاعله. ودخل درهماً في أعطى زيد درهماً؛ لأنه يصدق عليه أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن نائب الفاعل في حكم الفاعل وبما ذكر ظهر وجه العدول عما وقع عليه الفعل مع أنه أخصر مما عدل إليه فافهم[2] **(قوله كضربت زيداً)** أي: كزيداً من ضربت زيداً **(قوله وقد استشكل إلخ)** أي: أن التعريف غير جامع. وكذا أورد على هذا التعريف أن المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته، فكيف جعل الأخفى معرفاً؟ وأجيب: بأن المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وإنما قصد به في الاصطلاح اللقب لنوع مخصوص فلا يرد ذلك **(قوله بقولك ما ضربت زيداً)** أي: نحو: ذلك من كل ما الفعل فيه غير واقع على المفعول لنفي كالمثال الأول، أو نهي كالثاني ومثل ذلك: عبدت الله تعالى وسمعت زيداً وأوجدت ضرباً وضرب زيد عمرواً إذا كان الكلام كاذباً **(قوله إنما هو تعلقه إلخ)** أي: تعلق الفعل بشيء لا يتصور ولا يفهم ذلك الفعل إلّا به. فإن قيل: تفسير الوقوع بما

---

(١) هذا إنما يحتاج إليه لو لم يكن مفعولاً به في اصطلاحهم وهو الأرجح الأليق بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولاً به أو فيه قاله الحمصي. منه.

(٢) وجهه أنه لو قال كذلك لتبادر منه الفعل الاصطلاحيّ ويلزم خروج شبه الفعل وهو مضرّ. منه.

إلا به، ألا ترى أن (زيداً) في المثالين متعلق بـ (ضرب)، وإنَّ (ضرب) يتوقف فهمه عليه؛ أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

وَمِنْهُ الْمُنَادَى.

ش- ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأن قولك: (يا عبد الله) أصله: أدعو عبد الله؛ ....

ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولاً به بل الفاعل أيضاً؛ لأنهما كذلك أجيب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفاعل والفعل لا يسمى تعلقاً اصطلاحاً، بل يسمى قياماً وإسناداً والتعلق مخصوص بالفضلات[1] كما قاله السيد في حواشي الرضي. وبهذا يندفع أيضاً ما نقض به الرضي التعريف من دخول عمرو في اشترك زيد وعمرو وبجعل ما في التعريف عبارة عن المنصوب يندفع هذا ونحوه كما قاله الصفوي **(قوله يتوقف فهمه عليه)** أي: على زيد ولا يخفى أن التوقف إنما هو على شخص ما لا على شخص زيد مثلاً، لكن توقف الفعل عليه لوجود شخص ما فيه كذا قيل **(قوله ومنه المنادى)** أي: بجميع أنواعه وعرّفوه بأنه المطلوب إجابته حقيقية كيا الله ويا زيد، أو ادعاء كيا جبال ويا أرض، ومنه يا الله على قول بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً **(قوله وذلك إلخ)** بيان لكونه مفعولاً به لما فيه من الخفاء ولعله لهذا أيضاً قال ومنه **(قوله أصله أدعو عبد الله)** المتبادر[2] منه أن ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الأصل في العامل ونقل عن سيبويه تقديره مؤخراً وكأنه لما رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد ناسب تقديمه وتأخير العامل. وما ذكره الشارح من الأصل هو ما ذكره جمع، وقال بعضهم: الأصل أدعوك فأقيم المظهر مقام المضمر وحرف الندا مقام أدعو، واعترض بأنه ينادي الغائب ومن لم يكن مواجهاً. وأجيب: بأن المراد بالغائب البعيد

---

(١) على أن المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فيخرج الفاعل. منه.

(٢) ويؤيد المتبادر ما ذكرنا من الأصل في العامل وما ذكروه من أن حرف الندا نائب مناب الفعل والغالب في النائب عن شيء حلوله محلّه. منه.

فحذف الفعل؛ وأنبيت عنه (يا).

وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كَ(يَا عَبْدَ اللهِ)، أَوْ شَبِيهاً بِالْمُضَافِ كَ(يَا حَسَناً وَجْهُهُ) وَ(يَا طَالِعاً جَبَلاً) وَ(يَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ)، أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأَعْمَى: (يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي).

ش - يعني أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً ....

منك السامع ندائك فهو حاضر. واعترض أيضاً بأنه يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح نيابة يا زيد مثلاً عنه إذ لا يحتملها. وأجيب بمنع الاحتمال بل هو مثله في ذلك. نعم يرد على القولين أن تقدير أدعو وإن كان مناسباً لمقام الندا لكن تقدير أنادي أنسب فافهم **(قوله فحذف الفعل إلخ)** وذلك للتخفيف وليدل على الإنشاء نصاً لا يقال دعوى حذف الفعل وإنابة الحرف عنه استلزم كون الجملة الندائية خبرية كأصلها أعني: أدعو؛ لأنا نقول تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبريّة لجواز أن يقصد الإنشاء، نعم الأولى بهذا الغرض تقدير الفعل الماضي؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي **(قوله وأنبيت عنه يا)** فلا يجمع بينهما إذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، ولذا وجب الحذف وقد تحذف يا أيضاً، ويعوض عنها في الآخر الميم[1] المشددة، وذلك خاص باسم الله عز اسمه فكل شأنه غريب. وقوله:

إنـــي إذا مـــا حـــدث ألـــمـــا ... أقـــول يـــا الـــلـــهـــم يـــا الـــلـــهـــمـــا

ضرورة وفي الإتقان أن أصل يا اللهم يا الله آمنّا فيجوز الجمع في السعة وهو مذهب الكوفيين ويبطله أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم آمنا والأصل عدم التكرار. وأنه مخالف للمعنى بدليل اللهم اغفر **(قوله وإنما ينصب إلخ)** هذا النصب عند سيبويه بالفعل وأجاز المبرد نصبه بحرف الندا **(قوله لفظاً)** أي: لا محلاً فيدخل فيه

---

(١) واختصّت الميم؛ لأنها عهدت زيادتها في زرقم بضم الراء والقاف الشديد الزرقة للمذكر والمؤنث. منه.

كقولك: (يا عبدَ الله) و: (يا رسولَ الله)، وقول الشاعر:

ألا يــا عــبــادَ الله قــلــبــي مُــتَــيَّــمٌ بأحسنِ مَنْ صَلَّى وأقْبَحِهِمْ فعلا.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف؛ وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام؛ إما أن يكون: اسماً مرفوعاً بالمنادى؛ ....

النصب تقديراً نحو: يا فتاي ويا غلامي **(قوله أن يكون مضافاً)** أي: سواء كانت الإضافة محضة كما مثل أم غير محضة نحو: يا حسن الوجه، ونقل عن بعضهم[1] إجازة الضم في الثانية، فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة؛ لأن إضافتها في تقدير الانفصال. وفيه أن البناء ناشٍ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وأنه لا سماع يقتضيه، بقي أنهم سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنياً أصالة قبل الندا كيا سيبويه الزمان أو عروضاً بسبب الإضافة كيا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر أنه منصوب محلاً، ولا يقال أنّه مبنيّ على ضمّ مقدّر؛ لأن المنادى المضاف إنما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنياً. فإن قلت: هل يمكن أن يقال إنه منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء. قلت: لا يمكن ذلك؛ لأنه مبني والإعراب إنما يكون في المبنيات محلاً، ولا يمكن تقديره كما لا يخفى قاله الحمصي. وعليه يكون الكلام مبنياً على الأعمّ الأغلب كما قيل **(قوله كقولك يا عبد الله)** يحتمل أن يكون علماً وهو الظاهر وأن لا يكون كذلك كيا غلام زيد، وعلى الأول في التمثيل به للمضاف مسامحة؛ لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه. وعلى الثاني لا مسامحة وليس من المضاف يا اثنا عشر كما يتوهم من حذف التنوين؛ لأن النون لما حذفت نزل عشر منزلتها فصار في الحكم بمنزلة قولك اثنان، ولو ناديت هذه الكلمة قلت: يا اثنان وكذلك اثنتا عشرة، ونقل عن الكوفيين: أنهم يلحظون فيه الإضافة، فيجيزون يا اثنتي عشر بالياء قاله مكي **(قوله أن يكون شبيهاً بالمضاف)** وجه الشبه أن الأول عامل في الثاني وأنه متخصص بما بعده ويفتقر إليه كما أن المضاف كذلك بالنسبة للمضاف إليه **(قوله مرفوعاً بالمنادى)** إما على الفاعلية كالمثالين

---

(١) ثعلب أحمد بن يحيى. منه.

كقولك: (يا محموداً فعلُهُ) و: (يا حسناً وجهُه) و: (يا جميلاً فعلُه) و: (يا كثيراً برُّه) أو منصوباً به كقولك: (يا طالعاً جبلاً) أو مخفوضاً بخافض متعلق به؛ كقولك: (يا رفيقاً بالعبادِ) و: (يا خيراً مِنْ زيدٍ)؛ أو معطوفاً عليه قبل النداء؛ كقولك: (يا ثلاثةً وثلاثين) في رجل سمّيته بذلك.

الأخيرين، أو على النيابة عن الفاعل كالمثال الأول وقولك يا ذاهب مثلاً مبني على الضم ولا نظر إلى عمله في الضمير المستتر، ولو قلت: يا ذاهب وزيد فإن عطفت زيداً على ذاهب بنيته على الضم أو على الضمير المستتر فيه نصبته لعمله في زيد بواسطة الحرف، ونحو: يا مشتركاً وزيداً يجب النصب لتعين العطف على الضمير كما لا يخفى **(قوله كقولك يا طالعاً جبلاً)** قيل: فيه إشكال إذ لم يوجد اعتماد، وهو شرط في الإعمال، ولو قدر له موصوف لكان مفرداً معرفة، ويجب تعريف الطالع وفيه غير ذلك فليحرر **(قوله أو معطوفاً عليه قبل الندا)** احترز بقوله قبل الندا عمّا لو حصل العطف حال الندا فلا أثر له في تصيير المعطوف عليه شبيهاً بالمضاف؛ ولذلك قال ابن السرّاج: في قولهم ثلاثة وثلاثين إذا كان اسماً واحداً وليس هذا بمنزلة قولك للجماعة يا ثلاثة وثلاثون؛ لأنك أردت في هذه الحالة يا أيها الثلاثة والثلاثون انتهى. فإذا وجد العطف قبل الندا كان الثاني من تمام الأول وإذا كان حال الندا فليس كذلك؛ لأنه منفصل عنه **(قوله كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك)** أي: بالمعطوف والمعطوف عليه معاً فيجب نصبهما للطول بلا خلاف، أما نصب ثلاثة؛ فلأنه شبيه بالمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول؛ لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفاً ومعطوفاً عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فأشبه ضارباً زيداً. وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة، ويمتنع إدخال يا على ثلاثين؛ لأنه الجزء الثاني من العلم خلافاً لبعضهم في إجازة ذلك قاله في التصريح. وأنت خبير بأنه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فإعراب كل واحدة على حدة مشكل إلّا أن يقال أعرب كل بالإعراب الذي استحقه المجموع دفعاً للتحكم كقولهم: الرمان حلو حامض، واعلم أن من المشبه بالمضاف عند المصنف والرضي قولهم يا حليماً لا يعجل ويا جواد لا يبخل

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة؛ كقول الأعمى: (يا رجلاً خذْ بيدي)، وقول الشاعر:

أيـا ركـبـاً إمـا عَـرَضْـتَ فَـبَـلِّـغَـنْ   نَـدَامَـايَ مـن نـجـرانَ أنْ لا تَـلاقِـيـا

وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَ(يَا زَيْدُ) وَ(يَا زَيْدَانِ) وَ(يَا زَيْدُونَ) وَ(يَا رَجُلُ) لِمُعَيَّنٍ.

ش- يستحق المنادى البناء بأمرين: إفراده، وتعريفه. ونعني بإفراده أن لا يكون مضافاً؛ ولا شبيهاً به. ونعني بتعريفه أن يكون مراداً به معين، سواء كان معرفة قبل النداء ك (زيد وعمرو)، أو معرفة بعد النداء ـ بسبب الإقبال عليه ـ؛ ....

لأن الجملة إما حال من الضمير المستتر كما ذهب إليه المصنف فيكون الوصف عاملاً؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وإما نعت كما ذهب إليه الرضي والنعت عنده لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملحق بالشبيه بالمضاف وشبهه وتحقيق المقام في المطولات **(قوله أن يكون نكرة غير مقصودة)** جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر وقد مثل لذلك فالمثال الأول للجامدة في النثر والثاني للمشتقة في الشعر. ومثّل في التوضيح للمشتقة يقول الواعظ يا غافلاً والموت يطلبه، وليس بشيء؛ لأن غافلاً في المثال كما قال الدنوشري: شبيه بالمضاف لعمله النصب في الجملة بعده إذ هي حال من ضميره المستتر. وزعم المازني استحالة وجود هذا القسم مدعياً أن نداء غير المعيّن لا يمكن، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة وليس بشيء **(قوله كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي)** ومثله قوله أيضاً: يا رجلين خذا بيدي، ويا مسلمين خذوا بيدي، ولم يقصد اثنين معينين ولا جماعة معينة؛ لأن النكرة المقصودة ينبغي أن تشمل جميع ذلك **(قوله أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به)** يدخل في ذلك المركب المزجي والمثنّى والمجموع وما كان مبنياً قبل الندا والأمثلة ظاهرة **(قوله معرفة قبل النداء كزيد وعمرو)** فإنهما علمان قبل الندا واستصحب ذلك التعريف بعده، وهذا مذهب ابن السراج وابن مالك وذهب المبرد والفارسي إلى أن تعريف العلمية سلب منهما وعرّفا

كـ(رجل وإنسان)، تريد بهما معيّناً، فإذا وجد في الاسم هذان الأمران؛ استحقّ أن يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً؛ فتقول: (يا زيدُ) بالضم، و: (يا زيدان) بالألف، و: (يا زيدون) بالواو، قال الله تعالى: ﴿يَنُوحُ قَدْ جَدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠].

بالإقبال ويردّ ما ذهبا إليه نداء اسمه تعالى واسم الإشارة إذا لم يتصل به كاف الخطاب لمنع ندائه حينئذ على الصحيح فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير، فإن قلت: العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق. أجيب: بأن الفرق هو أنه ليس المقصود في الإضافة إلّا تعريف المضاف أو تخصيصه، فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغواً وليس المقصود من الندا التعريف، بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام إليه فلا حاجة إلى تنكير المنادى **(قوله كرجل وإنسان تريد بهما معيناً)** فإن تعريفهما بسبب القصد والإقبال وإلّا فهما قبل ذلك نكرتان وهذا ما ذَهَب إليه الشارح وابن مالك وقبل تعريفهما بأل محذوفة ونابت يا عنها **(قوله استحق أن يبني إلخ)** لمشابهته كاف الخطاب في نحو: أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه، وبني على حركة للإعلام بأن بنائه غير أصلي، وكان على صورة الرفع للفرق بينه وبين المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته؛ لأنه يكسر ويفتح كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى قريباً، والضم وإن جاز فيه أيضاً لكنه قليل، وإنما يفعل فيما يكثر أن لا ينادي إلّا مضافاً **(قوله فتقول يا زيد بالضمة)** وكذا يا طلحة، لكن قال ابن الأنباسي كما نقله عنه الدنوشري أنه سمع يا طلحة بالفتح، واختلف فيه فقيل: مرخّم، والتقدير يا طلح، ثم أقحمت التاءُ غير معتدّ بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنويّة. وقيل: ليس بمرخم فقيل إنه معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون؛ لأنه لا ينصرف. وقيل: مبني على الفتح؛ لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار، وأنشد هذا القائل: يا ريح من نحو: الشمال هبي. بالفتح فعلى هذا يكون مراد الشارح بقوله استحق أن يبنى على ما يرفع به أي: في المشهور **(قوله يا زيدان بالألف إلخ)** قال الحمصي فإن قيل: العلم إذا ثني

فَصْلٌ: وَتَقُولُ: (يَا غُلَامُ) بِالثَّلَاثِ، وَبِالْيَاءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً، وَبِالأَلِفِ.

ش- إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كـ(غلامي) جاز فيه ست لغات:

إحداها: (يا غلامي)، بإثبات الياء الساكنة؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

الثانية: (يا غلامِ)، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي ضعيفة، ....

أو جمع لزم فيه اللام فكيف صحّ يا زيدان ويا زيدون؟ قيل: صح لقيام يا مقام اللام في إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتي تعريف انتهى فتذكر. فصل. **(قوله إذا كان المنادى إلى قوله جاز)** هذا الجواز مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احتراز مما الإضافة فيه للتخفيف نحو: يا مكرمي ويا ضاربي فإن ياءه ثابتة لا غير وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة وهل أصلها السكون أو الفتح قولان مشهوران. ومثله في إثبات الياء إلّا أنها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو: يا فتايَ ويا قاضيَّ فلا يجوز حذفها للإلباس ولا الإسكان؛ لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم أو الكسر؛ لثقلهما على الياء قاله الأزهري **(قوله الثانية: يا غلام بحذف الياء)** وهذا هو الأكثر، ثم ثبوتها ساكنة على أصل البناء، ثم ثبوتها مفتوحة للتخفيف وجعلهما الشارح في التوضيح في رتبة واحدة نظراً إلى اختلافهم في أصل وضعها، ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياءِ ألفاً، ثم حذف الألف والاكتفاءِ بالفتحة، ثم الضمّ والاكتفاء من الإضافة بنيتها فافهم **(قوله الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً إلخ)** أي: فهو مبني على الضم كما يدل عليه ظاهر كلامه في التوضيح قال الدنوشري: وهو اختيار المصنف، والمناسب تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال بحركة المشابهة أي: مشابهته لنكرة المقصودة كذا قيل **(قوله وهي ضعيفة)** ومع هذا هي مخصوصة فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً كالأم والأب حملاً للقليل على الكثير، وقال بعضهم: المدار على القرينة الدالة على الياء المحذوفة؛ ولذلك

حُكِيَ من كلامهم: (يا أمُّ لا تفعلي) بالضمّ، وقرئ: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بالضم.

الرابعة: (يا غلاميَ)، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزُّمَر: ٥٣].

الخامسة: (يا غلاماً) بقلب الكسرة التي كانت قبل الياء المفتوحة فتحةً؛ فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: ٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٨٤].

السادسة: (يا غلامَ)، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ كقول الشاعر:

ولستُ براجعٍ ما فاتَ منّي بِلَهفَ ولا بِلَيتَ ولا لَوَ انّي

أي بقولي: يا لهف. وقولي: (وتقول: يا غلام بالثلاث)؛ أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بينت توجيه ذلك.

وَيَا (أَبَتِ)، وَ(يَا أُمَّتِ) وَ (يَا ابْنَ أُمَّ) وَ(يَا ابْنَ عَمَّ): بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أَوِ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

ش -إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً، جاز فيه عشر لغات: الست المذكورة، ولغات أربع آخر:

قال أبو علي الشلوبين: وهذا إذا لم يلتبس أي: بالمنادى المقبل عليه **(قوله حكي من كلامهم إلخ)** الحاكي له يونس **(قوله فقلبت الياء ألفاً)** قال الشهاب القاسمي: الظاهر أن الألف اسم؛ لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه، وأنها في محل جرّ ويظهر أثره في التابع، بل قد يدعي أن هذه الألف ياء المتكلم إلّا أنّه تغيرت صفتها فليتأمل، قال الحمصي: وينبغي أن يكون نصب يا غلاماً بفتحة مقدّرة والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم **(قوله السادسة: يا غلام بحذف الألف إلخ)** والذي صرح بجواز ذلك الأخفش والفارسي والمازني **(قوله اللغات الست)** المذكورة وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يُوسُف: ١٠٠].

الثانية: إبدالها تاءً مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر.

الثالثة: يا أبتا بالتاءِ والألف، وبها قرئ شاذاً.

الرابعة: يا أبتي، بالتاء والياء؛ وهاتان اللغتان قبيحتان، ....

إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة وأقلها الضم فتذكر (**قوله إبدال الياء تاء**) هذا بطريق التعويض كما صرّح به غير واحد قال الحفيد وإنما عرضت تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب والأمّ؛ لأنهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علّامة ونسّابة وقال صاحب الكشاف: جاز التعويض؛ لأن التأنيث والإضافة متناسبان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره انتهى والمنادى في هذه الحالة كما قال الشهاب منصوب فإنه معرب؛ لأنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة؛ لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء؛ لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها وهذا ظاهر (**قوله مكسورة**) وهو الأكثر في كلامهم؛ لأن الكسر عوض عن الكسرة التي كان يستحقها ما قبل ياء المتكلم، وزال حين جاءت التاء إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً، وتوجيه الفراءِ بأن الياء في النية ردّه الزجاج بأنه لا يقال يا أبتي (**قوله الثانية إبدالها تاء مفتوحة**) وهو الأقيس؛ لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس، وقيل: لأن الأصل يا أبتا ويرده ما ردّ قول الفراء كذا علل كلا من المسألتين الأزهري رحمه الله تعالى (**قوله وبها قراء ابن عامر**) في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يُوسُف: ٤] وقرئ في الشواذ يا أبتُ بالضم على التشبيه بنحو: هبة وثبة وهي لغة شاذة حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع يا أمّةُ بالضم، وأجازه الفراء والنحّاس ومنعه الزجاج وعلى هذا فاللغات إحدى عشر (**قوله بالتاء والألف**) وهذه الألف هي المنقلبة عن الياء التي عوضت عنها التاء كما قال ابن جنّي. وزعم ابن مالك أنها هي التي يوصل بها أخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وأنها ليست بدلاً من الياء (**قوله وبها قرئ شاذاً**) وورَد أيضاً في الشعر نحو قوله: يا أبتا علك أو عساكا (**قوله الرابعة بالتاء والياء**) وعليه قوله:

والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم؛ مثل: (يا غلامَ غُلَامِي) لم يجز فيه إلّا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلّا إن كان ابن أمّ، أو ابن عمّ، فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم، وكسرها، وقد قرأ السبعة بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى﴾ الثالثة: إثبات الياء؛ كقول الشاعر:

يا ابن أمي ويا شقيّق نفسي　　أنت خلّفتني لدهرٍ شديد

والرابعة: قلب الياء ألفاً؛ كقوله:

يا بنةَ عمَّا لا تلومي واهجعي

يا أبتي لا زلت فينا قائماً　　لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

(قوله والأخيرة أقبح من التي قبلها) يعني الجمع بين التاء والياءِ أقبح من الجمع بين التاء والألف، وإن كان الكل قبيحاً وذلك لأن في الصورتين الجمع بين العوض والمعوض عنه إلّا أن في الأخيرة صورة المعوّض عنه باقية وفي التي قبلها غيّرت إلى الألف، وبعض الشرّاحون من بعض قال في التصريح وربما قيل: أبات، وعليه قوله: كأنك فينا يا أبات غريب، فقيل: أراد يا أبت ثم أشبع، وقيل: أراد يا أبتا، ثم قلب أي: قدّم وأخر. وقيل: أراد يا أباه على لغة القصر، ثم قدّر إلحاق الياء وأبدل منها التاء (قوله وينبغي أن لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر) ظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك في الشعر ويؤيده أنه قرئ يا أبتي إني أخاف، وفي المرادي وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أبي جعفر: يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله لم يجز إلا إثبات الياءِ) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (قوله إلّا إذا كان ابن أمّ وابن عم) وكذا إذا كان ابنة عمّ أو ابنة أمّ أو بنت عمّ أو بنت أمّ (قوله فتح الميم) قيل للتركيب المزجيّ، وقيل: الأصل عمّا وأمّا بقلب الياء ألفاً فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها، والأوّل مذهب سيبويه والبصريين، والثاني: قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش (قوله وكسرها) قال الزجاج: لا

وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال.

فَصْلٌ: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بِـ (أَلْ) مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ، وَالْبَدَلُ وَالْمَنْسُوقُ الْمُجَرَّدُ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً.

تركيب بل إضافتان. وقال في الارتشاف: نقلاً عن أصحابه أنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد، وأنهم حذفوا التاءَ حذفها من خمسة عشر إذا أضافوها للياء فليس إلّا إضافة واحدة قاله في التصريح **(قوله قليلتان في الاستعمال)** حتى أن العرب لا يكادون يستعملون ذلك إلّا في الضرورة. فصل. **(قوله من نعت المبني)** بيان لما أي: يجري ما أفرد من نعت المبني ويجري ما أضيف مقروناً بأل من نعت المبني **(قوله وتوكيده إلخ)** الظاهر أنه وما بعده معطوف على نعت فيكون داخلاً في البيان ويكون المبين منسحباً عليه فتصير الأقسام ثمانية نعت مفرد. وتوكيد كذلك وبيان مثله ونسق نسقه فهذه أربعة، ونعت مضاف مقرون بأل وتوكيد وبيان ونسق كذلك، فهذه أربعة أيضاً فالمجموع ثمانية، وهذا مشكل؛ لأن التوكيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف البيان، وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافاً وأن يكون مقروناً بأل نحو: يا زيد والضارب الرجل، فتكون الصور التي يجوز فيها الأمران ستة. قاله الحمصي معترضاً به على الفاكهي. حيث قال في شرحه بعد كلام: فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته يعني المصنف تقتضي أن الصور ثمانية، ثم قرر ذلك بما يرجع إلى ما ذكرناه. وأنا أقول إن ارتكب ظاهر كلام المتن نفسه من عطف وتوكيده وأخويه على نعت ودخوله في حيز البيان تكون الصور ثمانية، وبإخراج الصورتين الغير المحتملتين بالعقل تبقى الصور ستة كما قاله الحمصي لكن يخدش ذلك تقييد النسق بالمقرون بأل، فعلى تقدير العطف والدخول تحت البيان يؤول الكلام إلى قولنا: يجري ما أضيف مقروناً بأل من النسق المقرون بأل وهذا تعبير على تقدير صحته يصان عنه أمثال المصنف. وإن عدل عن الظاهر بأن عطف قوله وتوكيده وما بعده على قوله ما أفرد تكون الصورة المفهومة من نصّ العبارة خمسة؛ لأن المعنى حينئذ ويجري ما أفرد من نعت المبني، أو ما أضيف من نعته أيضاً على لفظه أو على محله. ويجري توكيد

ش- هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى. والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنياً وكان تابعه نعتاً؛ أو تأكيداً؛ أو بياناً؛ أو نسقاً بالألف واللام ـ وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الألف واللام ـ؛ جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محله؛ تقول في النعت: (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع، و(الظريفَ بالنصب)، وفي التأكيد: (يا تميم أجمعون) و(أجمعين)، وفي البيان: (يا سعيد كُرْزٌ) و(كُرْزاً)، وفي

المبني وبيانه ونسقه المقرون بأل كذلك وهذا هو الذي يقتضيه تمثيل المصنف في الشرح؛ فإنه لم يمثل لما سواه لكن يبقى مثل يا زيد والضارب الرجل ولعل الأمر فيه سهل، فافهم هذا المقام، فكم زلت فيه إقدام أقوام، ولقد أطلنا فيه الكلام. وبعد: فالكلام لا يخلو عن شيء كما لا يخفى على ذوي الأفهام فتدبّر **(قوله مبنياً على الضم)** كالعلم أو النكرة المقصودة **(قوله أو تأكيداً)** أي: لغوياً وأطلقه اعتماداً على شهرة حكم اللفظي فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو **(قوله أو نسقاً بالألف واللام)** فإن قيل: كيف جاز أن يعطف ما لا يصح أن يكون منادى على ما هو منادى، وأنتم تقولون: العاطف نائب عن العاطف؟ أجيب: بأن العاطف إنما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له نية ذلك نسبة المعنى الأول، ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا أنك تقول: ليس زيد خارجاً ولا عمرو ذاهباً، فالعاطف ناب عن ليس في العمل، وليس بمنزلته ألا ترى أنه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهباً **(قوله جاز فيه الرفع على لفظ المنادى)** وذلك على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة منزلة حركة الإعراب، ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل وإلا فأين الرافع. والقول بأن الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه. والمخلص من ربقة هذا الإشكال أن يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى، والتقدير: مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك قاله في التصريح. ولقد قدر نودي مثلاً لكان أولى وأظهر كما لا يخفى[1]، وبعد: فالمقام لا يخلو عن دغدغة فإنه يقال أيضاً لا يخلو الحال من كون العامل

---

(١) لأنه لا يظهر وجه لرفع مدعو إلا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به. منه.

النسق: (يا زيدُ والضحاكُ) و(الضحّاكَ)، قال الشاعر:

يـا حَـكَـمُ الـوَارِثُ عـن عَـبـدِ الـمَـلِـك

روي برفع الوارث ونصبه، وقال آخر:

فـمـا كَـعْـبُ ابـنُ مَـامَـةَ وابْـنُ أرْوَى ... بِـأجـودَ مِـنْـكَ يـا عُـمَـرُ الـجَـوَادَا

والقوافي منصوبة، وقال آخر:

ألا يـا زيـدُ والـضـحّـاكُ سِـيْـرَا ... فـقـد جـاوَزْتُـمـا خَـمَـرَ الـطَّـرِيـقِ

وقال الله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقُرِئَ شاذاً: (والطيرُ) بالرفع وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه (أل) تقول: يا زيدُ الحسنَ الوجه، والحسنُ الوجه، وقال الشاعر:

لفظياً أو معنوياً وظاهر أنه ليس معنوياً، فيبقى كونه لفظياً. ولا يخلو اللفظي من أن يكون ملفوظاً به، أو مقدراً وظاهر أنه ليس ملفوظاً فيبقى كونه مقدّراً. ولا جائز تقديره؛ لأن المقدر في النداء أدعو أو نحوه لا غير، اللّهم إلا أن يختار كونه لفظياً ويمنع انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه، بل من اللفظي ما يلاحظ في المقام بدون تلفّظ ولا تقدير كما في عطف التوهم. فإن قلت: كل مفعول به يمكن إجراء ما ذكر في المنادى فيه مع أنه لا يجوز الرفع في تابعه. قلت: المحوج لما ذكر سماع الرفع في تابع المنادى، ولم يسمع في تابع المفعول على الإطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها. واعلم أنه لو ذهب ذاهب إلى أن حركة التابع حركة اتباع لا إعراب فيكون النصب مقدّراً فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع، وقلنا: بصحة اتباع الحركة للحرف لسلمنا من هذه التمحلات؛ ولكنا لم نطلع على أحد ذهب إليه كذا حققه بعض الأفاضل ولحسنه لم نبال بطوله ولم ننقل ما سواه (**قوله يا زيد والضحاكُ والضحاكَ**) أي: بالرفع والنصب والأول مختار الخليل والمازني تنبيهاً على أنه منادى ثان. والثاني مختار أبي عمرو ويونس؛ لأن ما فيه أل لا يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه. وفصّل المبرد بين ما فيه أل التعريف فالنصب وما لا فالرفع (**قوله وكذلك المضاف الذي فيه أل**) وإنما ألحق المضاف المقرون بأل في جواز الوجهين؛

يـا صَـاحِ يـا ذا الـضَّـامـرُ الـعَـنْـسِ

يروى برفع (الضامر) ونصبه. فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل؛ كقولك: يا زيدُ صاحبَ عمرو، و: يا زيدُ أبا عبد الله، و: يا تميمُ كلَّكم أو كلَّهم، و: يا زيد وأبا عبد الله؛ قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزُّمَر: ٤٦]، ....

لأن الإضافة غير محضة فلا يعتد بها في التابع، ومثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فتأمل (قوله تبين نصب محله) عند الجمهور وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الأنباري قاله في التصريح. قال الدنوشري: ظاهر الاقتصار على ذلك أن البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه. وقد يقال: إنه قريب الشبه من البدل وهو إذا كان مضافاً يجب نصبه فكذا ما أشبه فتدبّر (قوله يا تميم كلكم وكلهم) فيه إشارة إلى جواز كل من الغيبة والحضور، قالوا: إذا كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الحضور باعتبار الحال. ومنع الأخفش مراعاة الحال وقال وأما قولهم: يا تميم كلّكم، فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي: كلكم مدعوّ، وإن نصبوه فبعامل محذوف أي: كلكم دعوت، وقضيته جواز قطع التوكيد وقد صرّح المصنف كغيره أن ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت ويرد عليه أن الاعتبارين قد اجتمعا في قوله:

فيـا أيـهـا الـمـهـدي الـخـنـا مـن كـلامـه   كـأنـك يـضـغـو[١] فـي إزارك خِـرْنَـق[٢]

(قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزُّمَر: ٤٦]) أي: ففاطر بالنصب صفة لمحل الاسم الجليل، وفي الهمع مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف؛ لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أي: غير متمكن في الاستعمال. وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعلا فاطر السموات صفة له. قال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لم يسمع مثل: اللّهم الرحيم

---

(١) أي يصوّت. منه.

(٢) الخرنق ولد الثعلب. منه.

وإن كان التابع نعتاً لـ(أي) تعين رفعه على اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحُجرَات: ١٣]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [المُمتَحنَة: ١٢]. وإن كان التابع بدلاً أو نسقاً بغير الألف واللام، أعطي ما يستحقه لو كان منادىً، تقول في البدل: يا سعيدُ كُرْزُ بضم (كرزُ) من غير تنوين؛ كما تقول: يا كرز، و: يا زيد أبا عبد الله بالنصب؛ كما تقول: يا أبا عبد الله، وفي النسق: يا زيد وعمرو بالضم، و: يا زيد وأبا عبد الله بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق إذا كان المنادى معرباً.

وَلَكَ فِي نَحْوِ: (يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلَاتِ) فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

ش- إذا كرر المنادى المفرد مضافاً؛ نحو:

ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء انتهى ولا يخفى أن عدم الوصف على رأي من يقول إن أصل اللّهم يا الله آمنا، ثم قيل فيه: اللّهم على حدّ التركيب الحيعلي للفصل بين الصفة والموصوف بجملة مما لا ينبغي أن يتنطح فيه كبشان؛ إذ يكون التركيب معنى نحو: يا زيد أكرمنا العاقل وهو كما ترى فافهم **(قوله نعتاً لأيّ)** وكذا آية ولا ينعت إلّا بما فيه أل الجنسية غير العارضة على الاسم كما في الصعق ولا الجابرة كما في الزيدين، أو باسم الإشارة العاري من كاف الخطاب؛ لئلا يتوالى خطابان إذ المنادى متضمن للخطاب، وأجاز ابن كيسان النعت بالمكسيّ **(قوله تعين رفعه على اللفظ)** فيرفع فقط وعلل بأنه المقصود بالنداء وجوز المازني نصبه وقرئ شاذاً: ﴿قل يا أيها الكافرين﴾ **(قوله أو نسقاً بغير الألف واللام)** قيد النسق بذلك قيل لأنه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل إذ هي تمنع من تقديره منادى إذ حرف النداء لا يجتمع معها **(قوله أعطي ما يستحقه لو كان منادى)** وذلك لأن البدل فيه نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عنه قاله المصنف **(قوله وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم)** خالف في ذلك المازني والكوفيون فأجازوا يا زيد وعمراً إجراء للمنسوق العاري من أل مجرى المقرون بها **(قوله فتحهما)** قيل[1]: لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام على كل الأقوال **(قوله إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً)** قيل: المراد المفرد في الجملة

---

(١) القائل الحمصي. منه.

يـــا زيـــدُ زيـــدَ الـــيَـــعْـــمَـــلاتِ

جاز لك في الأول وجهان:

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حينئذ إمَّا منادى سقط منه حرف النداء، وإمّا عطف بيانٍ، وإمّا مفعولاً بتقدير: أعني.

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل: يا زيدَ اليعملات، زيدَ اليعملات، ثم اختلف فيه؛ فقال سيبويه: حذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه، وأقحم زيد بين المضاف والمضاف إليه. وقال المبرد: حذف اليعملات من الأول لدلالة الثاني عليه. وكلٌّ من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف: أما قول سيبويه؛ ففيه الفصل بين المتضايفين، وهما كالكلمة الواحدة، ....

ومضافاً كذلك فلا إشكال تأمل (**قوله أما منادى سقط منه حرف النداء**) أو بدل من الأول، والفرق على ما قيل بين الوجهين: أن الأول يجوز معه ذكر حرف النداء وما ذكرناه لا يجوز ذلك معه وإن قيل البدل على نية تكرار العامل إذ هو تقدير معنوي (**قوله أو مفعول بتقدير أعني**) وأجاز ابن مالك كونه توكيداً لفظياً وفيه بحث (**قوله وأقحم زيد بين المضاف والمضاف إليه**) قيل: الإقحام بالتأكيد اللفظي، وفي التصريح التصريحُ بأن المقحم بمعنى الزائد. قال الحمصي: والمراد بزيادته الزيادة المرادة في زيادة الحروف ففتحته حينئذ غير إعراب؛ إذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل وإنما حرّك بها؛ لأنه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه. ثم قال ولا يصح أن يعرب حال إقحامه بدلاً أو عطف بيان كما في صورة الرفع؛ لأنه إنما يبدل من الاسم بعد كماله والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الرفع فإنه حينئذ غير مضاف (**قوله وقال المبرد إلخ**) فزيد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد؛ لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثان قاله في التصريح ويؤخذ منه أن البدل والبيان يكونان بلفظ الأول من غير زيادة ولا نقص إلا أن يقال لما حذف المضاف إليه الأوّل جاز ذلك (**قوله ففيه الفصل إلخ**) هذا إن قلنا بجواز إقحام الأسماء أما إن قلنا بعدم جوازه كما ذهب إليه الأكثر فالاعتراض به حينئذ على سيبويه، واعترض عليه أيضاً بأنه كان

وأما قول المبرد؛ ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

فصل وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو التَّاءِ مُطْلَقاً كَـ (يَا طَلْحُ) وَ(يَاثُبَ) وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ وَعَلَمِيَّتِهِ وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ كَيَا جَعْفُ ضَمّاً وَفَتْحاً.

ش- من أحكام المنادى الترخيم، وهو حذف آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديمة، وروي أنه قيل لابن عباس: أن ابن مسعود قرأ: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فقال: (ما كان أشغلَ أهلَ النارِ عنِ الترخيمِ هُنَا!) ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم: أنّ الذي حسّن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض

يلزم أن بنون الثاني لعدم إضافته وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكون ترك التنوين للمشاكلة **(قوله ففيه الحذف إلخ)** وهو قليل في كلامهم والكثير العكس ولما كان في كلّ من القولين ما عرفت ذهب الفراء إلى أنه لا حذف ولا إقحام، بل الاسمان مضافان للمذكور. والذي سوّغ توارد العاملين أنهما هنا بمعنى واحدٍ ولفظهما متحد فكأنهما واحد، فهو نظير قولك جاء زيد وأتى عمرو العاقلان، وذهب الأعلم وليس بالأعلم إلى أن الاسمين مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا على حدّ خمسة عشر زيد ولا يخفى ما فيه من التكلف. فصل في الترخيم. **(قوله وهو حذف آخره تخفيفاً)** هذا في الاصطلاح ومعناه في اللغة التسهيل والتليين يقال: صوت رخيم أي: سهل لين **(قوله وعن بعضهم أن الذي إلخ)** هذا بمعنى قول ابن جني: وللترخيم في هذا الموضع سرّ وذاك أنهم لعظم ما هم فيه خفيت قواهم وذلّت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة انتهى. قال الطيبي: قلت: هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردّها ابن عباس بقوله: ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فإن ما للتعجب وفيه معنى الصدّ نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه: ما أشغلك عن هذا أي: أما: يصدّك عن هذا ما أنت فيه من الهول والشدة، وخلاصة الاعتذار أن هذا الترخيم لم يصدر منهم عن التلطف، بل عن التضجر وضيق المجال انتهى. وقيل: وفيه نظر؛ لأنه يشعر بأن القراءة بالرأي لا بالرواية وإلا فلا وجه لإنكار ابن عباس على ابن

الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه. وشرطه: أن يكون الاسم معرفةً، ثم إن كان مختوماً بالتاء؛ لم يشترط فيه علمية، ولا زيادة على الثلاثة؛ فنقول في ثُبَةٍ ـ وهي الجماعة ـ: (ياثُبَ) كما تقول في عائشة: (يا عائشَ). وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون مبنياً على الضم، والثاني: أن يكون علماً، والثالث: أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحرف؛ وذلك نحو: حارث، وجعفر؛ تقول: (يا حارِ) و: (يا جعفَ). ولا يجوز في نحو: (عبد الله) و(شاب قرناها) أن يرخما؛ لأنهما ليسا مضمومين، ولا في نحو: (إنسان) مقصوداً به معين؛ ....

مسعود رضي الله تعالى عنهما. وأجاب بعضهم: بأنه كان قد أبيح للقاري أن يبدل كلمة مكان أخرى بمعناها ولم يكن اللفظ المخصوص واجباً ثم حظر ذلك ووجب المخصوص فلعلّ قراءة ابن مسعود كانت إذ ذاك فلا ينكر إنكار الحَبْرِ عليه إن صح وكم وكم له من هذا الباب كما لا يخفى على من تتبع الكتب فافهم وعليك بالإتقان[1] **(قوله بشرط أن يكون معرفة)** أي: بالعلمية إن كان مجرداً من التاءِ وبها ويتقصد في ذي التاء. واشترط كونه معرفة؛ لأن المعارف كثر نداءها فدخلها التخفيف فحذف آخرها وخصّ الآخر بذلك؛ لأنه محل التغيير **(قوله لم يشترط فيه علمية إلخ)** بل يرخم مطلقاً سواء كان تعريفه بالعلمية أو بالقصد والإقبال، وسواء كان على أربعة أحرف أم أقل، ومنع المبرّد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة، ويردّه السماع قالوا: يا شاه ارحبي أرادوا يا شاه أقيمي ولا تسرحي إلى غير ذلك، اللّهم إلا أن يدعى الشذوذ فيه **(قوله ولا يجوز في نحو: عبد الله وشاب قرناها أن يرخما إلخ)**. ونقل عن الكوفيين جواز ترخيم نحو: عبد الله من كل ما فيه إضافة، ورخموه بحذف عجز المضاف إليه وتمسكوا بقوله:

أبا عُرْوَ لا تبعد فكلّ ابن حرّة ... سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب

أراد يا أبا عروة. وأجيب: بأنه نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره نحو: يا عبد هل تذكر لي ساعة، أراد على ما قيل يا عبد عمرو أو يا عبد هند. وقال ابن مالك: أنه قد

---

(١) فيه لطافة لا تخفى فإن الإتقان للسيوطي قد ذكر فيه كثيراً من ذلك. منه.

لأنه ليس علماً. ولا في نحو: (زيد) و (عمرو) و (حَكَم)؛ لأنها ثلاثية. وأجاز الفراء الترخيم في (حَكَم) و(حَسَن) ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط؛ قياساً على إجرائهم نحو: (سَقَر) مجرى (زينب) في إيجاب منع الصرف لا مجرى (هِنْد) في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم (جَمَزى) لحركة وسطه مجرى (حُبارى) في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مجرى (حُبْلَى) في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً.

وأشرت بقولي: (كيا جعف، ضماً وفتحاً) إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف؛ فيجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه، ويسمى لغة من لا ينتظر، ويجوز

يرخم نحو: شاب قرناها من كل ما نقل من المركب الإسنادي، وإنّ سيبويه نقل ذلك عن العرب وترخيمه حينئذ بحذف الكلمة الثانية **(قوله لأنه ليس علماً)** وأجاز البعض ترخيمه قياساً على قولهم أطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذّ **(قوله لأنها ثلاثية)** ففي الحذف إضرار بالكلمة، وأجاز بعض الكوفيين ترخيم الثلاثي مطلقاً، أما المحرّك الوسط فلما يأتي إن شاء الله تعالى قريباً في كلام الفرّاء، وأما الساكن الوسط فبالقياس على نحو: يد في غير الترخيم فإن أصله يدي بسكون الدال ودخله الحذف وجوباً فدخوله جوازاً أولى **(قوله قياساً على إجرائهم إلخ)**. قد يفرق بأن حركة الوسط ثمّت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي **(قوله جمزى)** بفتح الجيم والميم سريع السير **(قوله في إيجاب حذف ألفه إلخ)** لأن الألف إذا كانت خامسة كما في حبارى، أو سادسة كما في قَبَعْثَرى وهو الجمل العظيم الشديد كان حذفها واجباً فهم قد أجروا جمزى الرباعي لتحرك وسطه مجرى الخماسي فأوجبوا فيه الحذف مثله قيل وقد يفرق أيضاً بأن في الحذف فيما نحن فيه إجحافاً لا يدفعه التنزيل المذكور ولا كذلك في جمزى **(قوله في النسب)** ضبطه بعض من يوثق به بفتح النون وسكون السين على أنه مصدر نسب وصرّح بأن العامة يقرؤونه النِسب بكسر النون وفتح السين على أنه جمع النسبة وليس بذاك **(قوله وتضمه)** أي: وتصحّه أيضاً وتعلّه إلى غير ذلك مما يقتضيه الاسم المستقل التام، وذلك إن لم يحصل التباس فلا يضم آخر مسلمة بعد الترخيم للالتباس

أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مقدراً؛ فيبقى على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر. فنقول على اللغة الثانية ـ في جعفر ـ: (يا جعفَ) ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك: (يا مالِ) ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود، وفي منصور: (يا منصُ) ببقاء ضمة الصاد، وفي هرقل: (يا هرقْ) ببقاء سكون القاف، وتقول على اللغة الأولى: (يا جعفُ، ويا مالُ، ويا هرقُ) بضم أعجازهن، وهي قراءة أبي السرار الغنوي، و: (يا منصُ) باجتلاب ضمة غيرَ تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم.

وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: (سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ) حَرْفَانِ وَمِنْ نَحْوِ: (مَعْدِ يكَرِبَ) الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

ش- والمحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب؛ كما مثلنا.

والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط؛ أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، و الثاني: أن يكون معتلاً، والثالث: أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها؛ وذلك نحو: (سلمان)

بالمذكر **(قوله أن لا يقطع النظر إلخ)** وهذا هو الأكثر في لسان العرب **(قوله باجتلاب ضمّة إلخ)** بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا **(قوله والمحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام إلخ)** زاد في التوضيح قسماً آخر وهو ما المحذوف فيه كلمة وحرف وذلك كاثني عشر علماً، فإنه يقال فيه يا اثن؛ لأن عشر في موضع النون فنزلت هي وأخر اثنى منزلة الزيادتين في اثنان علماً **(قوله أربعة شروط)** زاد في التوضيح شرطاً آخر، وهو أن يكون ما قبل الحرف المحذوف تبعاً حركة من جنسه فلا يحذف من نحو: فرعون وغرنيق الواو والياء لعدم المجانسة وهو الأصحّ، ولعله مشى هنا على ما ذهب الجرمي والفراء من عدم الاشتراط **(قوله أحدها أن يكون إلخ)** اشترط كونه زائداً وكونه معتلاً وكونه ساكناً ليسهل

و(منصور) و (مسكين) علماً، تقول: (يا سَلْمُ) و: (يا مَنْصُ) و: (يا مِسْكُ)، قال الشاعر:

يـا مَـرْوُ إنّ مَـطِـيَّـتـي مـحـبـوسـةٌ   تـرجـو الـحِـبَـاءَ وربُّـهـا لـم يَـيْـأَسِ

يريد يا مروان، وقال الآخر:

قِـفِـي فـانـظـري يـا أَسْـمُ هـل تَـعـرِفِـيـنَـهُ؟

يريد: ياأسماءُ.

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: (مختارٍ) علماً؛ لأن المعتل أصلي؛ لأن الأصل (مختَيِرٌ) أو (مختَيَر)، فأبدلت الياء ألفاً، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبّهوا ألف (مُرامَى) في النسب بألف (حُبَارى) فحذفوها، وفي نحو: (دُلامِصٌ) علماً؛ لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم: (دِرعٌ دُلامِصٌ) و: (دِرْعٌ دِلاصٌ) ولكنّها حرف صحيح؛ لا معتلّ؛ وفي نحو: (سعيد)، و (عِماد)، و (ثمود)؛ لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف، وعن الفرّاء إجازة حذفهن، وأنشد سيبويه:

تـنـكّـرتِ مِـنّـا بـعـد مـعـرفـةٍ لَـمِـي

حذفه. واشترط كونه مسبوقاً بثلاثة أحرف لئلا تضعف الكلمة بعد حذفه **(قوله فأبدلت الياء ألفاً)** والياء أصل والمنقلب عن الأصل أصل **(قوله درع دلاص)** ككتاب ملساء ليّنة كذا في القاموس **(قوله وعن الفراء)** ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس **(قوله إجازة حذفهن)** يفهم من ظاهر العبارة أن الفراء يجيز حذف الياء والواو والألف وإثباتها. والحق أن الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معاً إذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النضير؛ إذ ليس في العربيّة اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة، نعم هو مردود أيضاً؛ إذ تقلب الواو ياء في لغة من لا ينتظر ولا يحكم لها بحكم الآخر، بل بحكم الحشو في لغة من ينتظر فلا محذور. ونقل عن الفراء أيضاً أن الوجهين في

أي: (يا لميسُ)؛ فحذفوا السين فقط. وفي نحو: (هَبَيَّخٍ)، و (قَنَوَّر)؛ لأن حرف العلة متحرّك. والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركّب تركيبَ المزج؛ نحو: (معدِي كَرِبَ) و (حَضْرَمَوْتَ)؛ تقول: (يا معدي) و (يا حَضْرُ).

فصل: وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ: (يَاللهِ لِلْمُسْلِمِينَ) بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، إلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا، وَنَحْوُ: (يَا زَيْدُ لَعَمْرٍو) وَ(يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ).

ش- من أقسام المنادى: المستغاث به. وهو كل اسم نودي لِيُخلّصَ من شدّة، أو يعين على دفع مشقة. ولا يستعمل له من حروف النداء إلّا (يا) خاصةً. والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة، وهي متعلقة ب(يا) عند ابن جنيّ؛ ....

ثمود وعدم الحذف في سعيد وعماد فليحفظ (قوله هبيّخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتيّة المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلي (قوله قنوّر) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء الضخم الرأس والشرس من كل شيء (قوله كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية، وأمّا بعدها فهي جزءُ كلمة لا كلمة (قوله في المركّب تركيب مزج) المنقول أن العرب لم ترخّم المركب المزجي، وإنما أجازه النحويون قياساً (قوله نحو: معدي كرب إلخ) وكذا سيبويه وخمسة عشر علماً ومنع الكوفيون ترخيم نحو الأول مما ختم بويه ولينظر ما وجهه. ومنع الفراء ترخيم نحو الثاني من المركب العددي ولعل وجهه أن في ترخيمه إجحافاً، إذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم إليه حذف آخر. فصل. ويقول المستغيث (قوله إلّا يا خاصّة) لأنها أمّ حروف النداء، ويجب كونها مذكورة؛ لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت والحذف مناف لذلك (قوله بلام مفتوحة) قيل: إنما فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه مع دفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث، نحو: يا

لما فيها من معنى الفعل. وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، وينسب ذلك إلى سيبويه. وقال ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلّق بشيء، وذِكْرُ المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرف تعليل، وتعلقّها بفعل محذوف؛ تقديره: أدعوك لكذا؛ وذلك كقول عمر رضي الله عنه: (يَا للهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ) بفتح اللام الأولى وكسر الثانية، وإذا عطفت عليه مستغاثاً آخر؛ فإن أعدت (يا) مع المعطوف فتحت اللّام، قال الشاعر:

يـا لَـقَـوْمِـيْ ويـا لَأمـثـالِ قـومـي   لأنـاسٍ عُـتُـوُّهُـمْ فـي ازديـاد

وإن لم تعد (يا) كَسَرْتَ لام المعطوف، كقول الشاعر:

يَـبْـكِـيـكَ نـاءٍ بـعـيـدُ الـدَّارِ مـغـتـربٌ   يـا لَـلْـكُـهُـوْلِ ولِـلـشُّـبَّـانِ لِـلْـعَـجَـبِ

وللمستغاث به استعمالان آخران:

للمظلوم أي: يا قومي للمظلوم (**قوله لما فيها من معنى الفعل**) وبهذا على ما قيل صح عمل الحرف في المجرور بل قد عمل في الحال لذلك كما في قوله:

كـأنّ قـلـوب الـطـيـر رطـبـاً ويـابـسـاً   لدى وكـرهـا الـعـنّـاب والـحـشـف الـبـالي

فتدبّر فإنه لا يخلو عن شيء (**قوله بالفعل المحذوف**) اعترض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه، وأجيب: بأنه لما التزم إضماره ضعف فقوّي وردّ بأن اللام المقوّية زائدة، وهم لا يقولون بالزيادة، وأجيب: بمنع كون المقوّية زائدة، بل هي بين بين واعترض أيضاً بغير ما ذكر (**قوله هي زائدة**) وجهه أن الفعل في النداء يتعدى بنفسه وأنه يصح إسقاطها ومعاقبتها للألف. وردّ بأن الزيادة خلاف الأصل والوجه لا يخلو عن كلفٍ (**قوله مكسورة دائماً على الأصل**) لتكون حركتها من جنس عملها (**قوله وتعلقها بفعل محذوف**) فالكلام جملتان. وقيل: بحال محذوف فالكلام جملة واحدة، وقيل: إنها متعلقة بفعل النداء وإليه ذهب ابن الضايع أيضاً، وردّ بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى على أن يتعلق به حرفا جر ولعلّه يمنع الضعف والتزام الإضمار لا يستلزمه عنده أو يقول الضعف لا يضرّ في التعلق (**قوله إذا عطفت عليه**) أي: بأي حرف كان كالواو والفاء وثم (**قوله كسرت لام**

أحدهما: أن تُلْحِق آخرَه ألفاً؛ فلا تلحقُه حينئذٍ اللام من أوّله؛ وذلك كقول الشاعر:

يـا يَـزِيْـداً لآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ وغِـنًـى بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ وهَـوَانِ

والثاني: أن لا تدخل عليه اللام من أوله، ولا تلحق الألف آخرَه، وحينئذ يجري عليه حكم المنادى، فنقول على ذلك: (يا زيدُ لعمروٍ) بضم زيد، و: (يا عبدَ الله لزيد) بنصب عبد الله، قال الشاعر:

ألا يـا قـومِ لـلـعَـجَـبِ الـعَـجِـيْـبِ ولـلـغَـفَـلات تَـعـرِضُ لِـلأرِيْـبِ

وَالنَّادِبُ: (وَا زَيْدَاً) (وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَا) (وَا رَأْسَا) وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَقْفاً.

ش- المندوب المذكور: هو المنادى المُتَفَجَّعُ عليه، أو المتوجّعُ منه؛ فالأول، كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

المعطوف) لا من اللبس إذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنه مستغاث أيضاً لا مستغاث من أجله كذا قيل فلا تغفل **(قوله أن تلحق آخره ألفاً)** صرّح مولانا الجامي كالرضيّ بأنه حينئذ مبني على الفتح، وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والجمع على حدة صارا مبنيين على الياء **(قوله فلا تلحقه حينئذ اللام)** لأن الألف عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه **(قوله المندوب هو المنادى إلخ)** لم يقل وهو المتفجع عليه كما في التوضيح لئلا يدخل ظاهر المجرور في نحو تفجعت على زيد ومن عبر بذلك احترز عنه بقوله بيا أو وا كما قال الرضي عليه الرحمة **(قوله المتفجع عليه)** أي: حقيقة كالمثال المذكور أو حكماً كقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه و قد أخبر بجدب شديد أصاب قوماً من العرب واعمراه، التفجّع إظهار الحزن وقلة الصَّبْر عند نزول المصيبة **(قوله أو المتوجع منه)** أي: لكونه محل ألم كما مثّل أو لكونه سببه كقوله:

تـبـكـيـهُـمُ دهـمـاء مـعـوّلـة وتـقـول سـلـمـى وارزيـتـيـه

وقولهم وامصيبتاه، فإن الرزية والمصيبة سببا الألم المتوجع إليه وقد أخلّ ابن الحاجب بعدم ذكر هذا القسم من المندوب **(قوله يرثي)** يقال رثيت الميت رثياً ورِثَاءً

حُمِّلْتَ أَمْراً عظيماً فاصْطَبَرْتَ لَهُ   وقُمْتَ فيه بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

والثاني؛ كقول المتنبي:

وا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمٌ   ومَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: (وا) وَهي الغالبة عليه والمختصّة به. و(يا)، وذلك إذا لم يلتبسْ بالمنادى المحض. وحكمه حكم المنادى؛ ....

ورِياثة بكسرهما ومرثاه ومرثية مخففة ورثوته إذا بكيته وعددت محاسنه كرثيته ونظمت فيه شعراً وهو المراد هنا (قوله شبم) بفتح الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة البردان، أو مع جوع وهذا القيد مما لا يكاد يراد هنا، وجاء الشبم بفتحتين ومعناه البرد وفي إرادته من المبالغة ما لا يخفى إلّا أنه لم يصح رواية في المشهور **(قوله وهي الغالبة عليه أو المختصة به)** المشهور الاختصاص ونقل الرضي استعمال وا في النداء المحض بقلة بصيغة التمريض **(قوله وحكمه حكم المنادى)** فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك قال في التصريح وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس بمنادى ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك، ومن ثمّ منعوا في النداء يا غلامك؛ لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة، واغلامك كذا قالوا وأنت تعلم أن كون المندوب ليس بمنادى بناء على حدّ المنادى بالمطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً، وأما لو حدّ بما دخله يا وأخواتها كما نسب للزمخشري فالمندوب منادى بلا خفاء، وهو الظاهر من كلام سيبويه وفي الرضي نقلاً عن الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع، ثم قال فإذا قلت: يا محمداً فكأنك تناديه وتقول له تعال فأنا مشتاق إليك، ومنه قولهم في المراثي: لا تبعد، أي: لا تهلك كأنهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حياً فكرهوا موته فقالوا: لا تبعد أي: لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع منه نحو: وا ويلا وواثبورا وواحزنا أي: احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على أنه مدعو قوله تعالى: ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴿١٤﴾﴾ [الفرقان: ١٤] أمرهم بقول: واثبورا غير مرة

فتقول: (وا زيدُ) بالضم، و: (وا عبدَ الله) بالنصب. ولك أن تلحق آخرَه الألف؛ فتقول: (وا زيدا)، (وا عمرا)، ولك إلحاق الهاء في الوقف؛ فتقول: (وا زيداه)،

انتهى. وعليه فقد يدّعي صدق حدّ المنادى المشهور على ذلك كصدق حدّه المنسوب للزمخشري عليه كما لا يخفى على الفطن **(قوله فتقول وازيد إلخ)** قيل فيه إشارة إلى أن المراد بقوله وحكمه حكم المنادى أنه إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء حكم ذلك القسم، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه قد لا يقع نكرة كما إذا كان متفجعاً عليه فلا يقال: وارجلاه، والبحث في ذلك طويل فليطلب من المطولات **(قوله ولك إلخ)** لم يشترط هنا للإلحاق شرطاً وذكر في التسهيل أنه يشترط له أن لا يكون في آخر المندوب ألف وهاء فلا يقال في عبد الله وجهجاه واعبد اللاهاه وَوَاجهجاهاه، وأجازه بعض المغاربة وابن معطي **(قوله أن تلحق إلخ)** ذكر مولانا الجامي أنه نظير المستغاث بالألف، قال الحمصي: وقضيته أنه مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ولا يقدر فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء أن البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء، وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة انتهى فليفهم **(قوله آخره)** أراد به ما يشمل الآخر حكماً كالمضاف إليه نحو وا أمير المؤمنينا، والتابع نحو: وازيد العاقلا؛ فإنهما وإن لم يكن شيء منهما مندُوباً إلا أنهما في حكمه، ثم إنّ ظاهر كلامه رحمه الله أن هذا الإلحاق غير واجب مطلقاً وأوجبه الأندلسي مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض ولعل مراده وجوب الإلحاق إذا تعيّن لدفع اللبس، وأما إذا كان هناك قرينة تدل على الندبة وتدفع اللبس فلا وجوب وجوز الكوفيون الاكتفاء عن هذه الألف بالفتحة نحو: يا زيد ووازيد ولم يثبت، وقال ابن السراج بإلحاقها في آخر المنادى غير المندوب إذا كان بعيداً رجاء يا هناه في المنادى غير المصرّح باسمه **(قوله ولك إلحاق الهاء إلخ)** أي: توصلاً إلى زيادة المدّ **(قوله فتقول وازيداه)** ومثله واغلامكيه واغلامكموه وظاهر صنيعه أنه لا يجب هذا الإلحاق مطلقاً ومن الناس من أوجبه مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو: يا غلاماً وليس

(وا عمراه)، فإن وصلتَ حذفتَها، إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي، ويجوز حينئذ أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير، وكسرُها على أصل التقاء الساكنين، وقولي: (والنادب) معناه: ويقول النادب.

وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ: وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَـ(ضَرَبْتُ ضَرْباً) أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كَـ(قَعَدْتُ جُلُوساً).

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَـ(ضَرَبْتُهُ سَوْطاً)، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤]، وَلَيْسَ مِنْهُ نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥].

ش- لما أنهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى؛ شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو ....

بوجيه؛ لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف فاللبس هو اللبس فينبغي التعويل على القرينة **(قوله فإن وصلت حذفتها إلخ)** وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. قال المرادي وهو عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف وتعقبه الدماميني بأنه قد يقال ثبوتها في الوصل مناسب لإجراء الوصل مجرى الوقف لكن كسرها أو ضمها ليس كذلك **(قوله ويجوز حينئذ ضمها إلخ)** وبعضهم يفتحها بعد الألف للمناسبة **(قوله معناه ويقول النادب)** وذلك لعطف النادب على المستغيث وهو فاعل يقول والعطف يقتضي المشاركة وهو الظاهر. المفعول المطلق. **(قوله لما أنهيت القول)** أي: أبلغته النهاية والمراد بالقول الكلام وحاصل المعنى لما فرغت من الكلام في المفعول به إلخ **(قوله وما يتعلق به)** الضمير المجرور للقول لا للمفعول به كما يتوهم **(قوله في الكلام)** عبر أولاً بالقول وثانياً بهذا تفننا في الكلام مع ما يقتضيه حال العام والخاص **(قوله وهو)** أي: الثاني من المفاعيل المفعول المطلق وهذا ما عليه جمع من المؤلفين وابن الحاجب جعله أولاً وقدمه على المفعول به، وعلل ذلك الرضي بأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده

المفعول المطلق. وهو عبارة عن مصدر، فضلةٍ، سُلِّط عليه عامل من لفظه أو من معناه. فالأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]. والثاني؛ نحو قولك: (قعدتُ جلوساً)، و: (تأليْتُ حِلْفَةً)، قال الشاعر:

تَـأَلَّـى ابـنُ أوْسٍ حَـلْـفَـةً لَـيَـرُدُّنِـي ... إلـى نِـسْـوَةٍ كـأنَّـهُـنَّ مَـفَـائِـدُ

وذلك لأن الأليَّةَ هي الحَلفُ، والقعودُ هو الجلوس.

فاعل الفعل المذكور وفِعْلُه[1]، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً انتهى. وفيه القول بعدم الفرق بين الأثر والتأثير وهو غير ظاهر؛ لأنهما من مقولتين مختلفتين ولعلّ الوجه أن يراد بالتأثير ما يعمّ الحقيقي وما نزل منزلته **(قوله المفعول المطلق)** أي: الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً غير مقيد بجار مطلقاً وهذه التسمية للبصريين، وأما غيرهم فلا يسمّي مفعولاً إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره مشبّه بالمفعول نصّ على ذلك المصنف في حواشي التوضيح **(قوله وهو عبارة عن مصدر)** فعرفه المصنف باسم الحدث الجاري على الفعل وليس علماً ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة **(قوله سلط عليه عامل من لفظه أو من معناه)** معنى تسليط هذا العامل عليه جعله عاملاً فيه ناصباً له، والتعميم المذكور مذهب المازني والمبرد والسيرافي، والذي يقتضيه كلام الجمهور كون العامل من لفظ المصدر ومادته لا غير وقدّروا ذلك في المصدر المرادف ولم يجعلوا ناصبه الفعل المذكور، ومذهب المعمّمين أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه **(قوله وتأليت حلفة)** زاده على مثال المتن الشايع لما فيه مما ستعلمه قريباً إن شاءَ الله تعالى **(قوله لأن الأليَّة)** بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء على وزن فعيلة **(قوله هي الحلف)** بفتح الحاء المهملة وكسرها وإسكان اللام أي: القسم وهو مصدر حلف كضرب وجاء في مصدره أيضاً حَلِف ككتف وهو محتمل هنا ومحلوف ومحلوفة **(قوله والقعود هو الجلوس)** هذا هو المشهور فيما بين اللغويين. ونقل عن بعضهم أن القعود هو الانتقال من علو إلى سفل، ولهذا قيل لمن أُصيب برجله مُقْعَد، والجلوس هو الانتقال من سفل

---

(١) على صيغة المصدر وجوز كونه على صيغة الماضي عطفاً على أوجده فتأمّل. منه.

إلى علو، ومنه سميت نجد جلساء لارتفاعها، وقيل لمن أتاها جالس وقد جلس وعلى هذا ما حكي عن الخليل أنه يقال للقائم اقعد لا اجلس، وللنائم أو الساجد اجلس لا اقعد. وتعقب أنه ورد في الأحاديث الشريفة وكلام الفصحاء ما يخالفه كما روي عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ خرج في مرضه إلى أن قال فجلس ﷺ وعروة أرسخ في لغة العرب من أن يخفى عَلَيْه مثله. وفي حديث القبر الصحيح: «أتياه ملكان فأقعداه» وممن صرّح بالترادف الكرماني وغيره، وهو الحق فيستعمل كل منهما حيث يستعمل الآخر كما هو شأن المترادفين في المشهور، على أنه لو سلّم الفرق فإنما هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق وتقارب المعنيين مما لا يكاد ينكر، وهو مسوّغ لوقوع كل منهما في موقع الآخر، وقد شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية وكان بعض المشايخ يقول: وهو من بديع المعاني. كل لفظين تقارب معناهما إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، وذلك كما قالوا في الفقير والمسكين والظرف والجار والمجرور والإسلام والإيمان، وفرّق بعضُهم بينهما أيضاً كما في الإتقان بأن القعود ما تعقبه لبث بخلاف الجلوس، ولذا يقال قواعد البيت دون جوالسه للزومها. وهو جليس الملك دون قعيده؛ لأنه يمدح منه التخفيف. وقيل في مقعد صدق؛ لأنه لا زوال له. وتفسحوا في المجلس؛ لأنه يجلس هناك يسيراً انتهى. ولا يخفى أن هذا أيضاً لا يضر مدّعي الترادف إذ لا يسلّم اعتباره في الوضع، ومن المحقّقين من صرّح بأنه قد يكون لأحد المترادفين خصوصية في الاستعمال لا تكون للآخر فإن النون مرادف للحوت. ويستعمل الأول في مقام المدح والثاني فيما لم يقصد فيه ذلك. كما يرشد إليه قوله سبحانه ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾ [الأنبياء: ٨٧] الآية. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨] الآية. وجعل بعضهم من هذا القبيل ذا وصاحباً وذكر له هاتين الآيتين وأنت تعلم أن الفرق بينهما في الاستعمال مع ترادفهما لا يحتاج إلى ما ذكر فإنه مثل الصبح ظاهر. تتمة. القعود والجلوس كما وردا مصدرين وردا جمعين الأوّل جمع قاعد والثاني جمع جالس **(قوله واحترزت بذكر الفضلة من نحو إلخ)** كان عليه حيث ذكر هذا أن يذكر بعده الاحتراز بقوله

وقول العرب: (جدَّ جدُّه)، فـ(كلامٌ) الثاني و(جدّه): مصدران سلّط عليهما عاملٌ من لفظهما ـ وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأول؛ بناء على قول سيبويه أن المبتدأ عامل في الخبر، وليسا من باب المفعول المطلق في شيء. وقد تُنصب أشياء على المفعول المطلق وإنْ لم تكن مصدراً، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر؛ نحو: (كل) و(بعض) مضافين إلى المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ....

سلط إلخ من نحو: سمعت حديثك وقمت إجلالاً لك (قوله جدّ جدّه) يفهم من كلام مولانا شهاب الدين الخفاجي في حواشيه على تفسير البيضاوي: أن جدّه بفتح الجيم كالذي في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣] في القراءة المتواترة وهو في الأصل الدولة والبخت ويراد به العظمة أي: عظمت عظمته، وقد يراد به الملك والسلطان والغني. وقرئ في الآية بكسر الجيم وهو في الأصل على ذلك ضدّ الهزل وأريد به صدق الربوبية وحق الإلهية (قوله بناء على قول سيبويه إلخ) قد تقدم في باب المبتدأ والخبر الكلام في الرافع فتذكره فما بالعهد من قدم حتى يحتاج إلى الإعادة (قوله وليسا) أي: كلام الثاني وجدّه (قوله وقد تنصب أشياء إلخ) ظاهره قلة ذلك، ولعل المراد القلة الإضافية وإلّا فهو كثير في نفسه (قوله وذلك) أي: النصب، ولعل البعد لكونه غير مذكور صريحاً فليحفظ (قوله على سبيل النيابة عن المصدر) قال الدنوشري: في نظيره يشعر بأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً، وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله نحو: كل وبعض إلخ) أي: وما في معناهما والذي يقتضيه كلامه في التوضيح أنه ينوب عن المصدر كل ما أشعر بمعناه بوجه من الوجوه كضميره نحو: عبد الله أظنه جالساً في رأي والإشارة إليه كضربت ذلك الضرب أو مرادفه كشنيته بغضاً وأجبته مِقَةً، أو مشارك له في مادته ومثلوا لذلك باغتسل غسلاً: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]. ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] ودال على نوع منه كرجع القهقرى وغير ذلك مما في المطولات (قوله: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]) فكل مفعول مطلق نائب عن

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤] والعدد؛ نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فثمانين: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز، وأسماء الآلات؛ نحو: ضربته سوطاً، أو عصاً، أو مقرعة.

مصدر محذوف، والأصل على ما في التصريح فلا تميلو ميلاً كل الميل ويقال نظير ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحاقة: ٤٤] **(قوله والعدد)** الظاهر أنه بالجر معطوف على كل واحتمال الرفع على أنه معطوف على نحو: ليس بشيء **(قوله فثمانين مفعول مطلق)** والأصل على ما في التصريح أيضاً: فاجلدوهم جلداً ثمانين فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين **(قوله وجلدة تمييز)** الظاهر أنه لا يحسن الإتيان به لو جيء بالأصل كما لا يخفى على من له أدنى تمييز **(قوله وأسماء الآلات)** يقال فيه ما قيل في العدد والآلات جمع آلة وهي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه وأطلق ذلك الشارح وقيده بعضهم[1] بكون الآلة معهودة للفعل، فلو قلت: ضربته خشبة لم يجز؛ لأنه لا يعهد كون الخشبة آلة لهذا الفعل **(قوله سوطاً)** اسم للآلة المعروفة ويجمع على أسواط وسياط وكأنها مأخوذة من السوط بمعنى الخلط؛ لأنها تخلط اللحم بالدم **(قوله أو عصا)** هي كالسوط، ويجمع على عصي بالضم وعصي بالكسر وهو فعول إلا أنه كسرت العين لما بعدها من الكسرة وَاعْصٍ أيضاً مثله نحو: زمن وأزمن. ويكتب بالألف إذ يقال في تثنيته عصوان ولا تدخله هاء التأنيث ونقل الجوهريّ عن الفراء أن أوّل لحن سمع بالعراق هذه عصاتي **(قوله أو مقرعة)** بكسر الميم السوط كما في القاموس. وفي الصحاح ما يقرع به الدابة وعلى الأول المعوّل، وأصل ضربته سوطاً مثلاً ضربته ضربة بسوط، ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من إعراب وإفراد وكذا تعطي ماله من تثنية أو جمع في غير هذا المثال، فتقول: ضربته سوطين، والأصل ضربتين بسوط وضربته أساطاً والأصل ضربات بسوط. وجوز الرضيّ أن يكون أصل ضربته سوطاً ضربته ضربة سوطٍ بالإضافة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ونقله الأزهريّ

---

(١) هو المرادي. منه.

وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البَقَرَة: ٣٥] خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل: أكلاً رغداً، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابَه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغداً، ويدلّ على ذلك أنهم يقولون: (سيرَ عليه طويلاً) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: (طويل) بالرفع، فدل على أنه حال لا مصدر، وإلّا لجاز إقامته مقام الفاعل؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق.

عن المرادي في التلخيص **(قوله وليس مما ينوب عن المفعول المطلق صفته إلخ)** ذهب في التوضيح إلى نيابة الصفة ومثل لذلك: بسرت أحسن السير، واشتمل الصمّا، وضربته ضرب الأمير اللصّ. والأصل: سرت السير أحسن السير، واشتمل الشملة الصمّا، وضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللصّ. وقد تبع في ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وغيره وخالف هذا. ولعل الموافقة أوفق للصواب، لكن قيّد أبو البقاء المسألة بكون صفة المصدر مضافة إليه أي: إلى مثله كما في المثال الأول والجمهور على الإطلاق **(قوله ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال إلخ)** هذا كما قال الدنوشري واضح في المثال المذكور ونحوه. وأما في نحو: سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية؛ لأنها لا تقع معرفة على مذهبه، فينبغي أن يؤول على وجه غير الحاليَّة بأن تعرب معمولة لمحذوف أو غير ذلك **(قوله يدل عليه)** أي: على أنه حال لا غير **(قوله بالرفع)** أي: على أنه القائم مقام الفاعل **(قوله فدلّ)** أي: عدم قولهم طويل بالرفع أو المذكور من إقامتهم الجار والمجرور وعدم قولهم ذلك **(قوله لا مصدر)** أي: لا مفعول مطلق **(قوله وإلا لجازت إلخ)** معناه بناء على الشايع في أمثاله وأن لا يدل على أنه حال لا مصدر لجازت إلخ، وجوز أن يكون المعنى وأن لا يكن حالاً لا مصدراً بأن يكون مصدراً لا حالاً لجازت إقامته إلخ فافهم **(قوله لأن المصدر يقوم إلخ)** قيل: لا شك في أن هذا يستدعي الجواز، ولا شك فيه إلا أن المنفي أوّلاً هو الوقوع وكم جائز الوقوع لكنّه غير

وَالْمَفْعُولُ لَهُ: وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ كَـ (قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ) فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾

[الشُّعَرَاء: ١٦٦]، و:

وإنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ   كـمـا انْـتَـفَـضَ الـعُـصْـفُـورُ بَـلَّـلَـهُ الـقـطْـرُ

و:

فَـجِـئْـتُ وقـد نَـضَّـتْ لِـنَـومٍ ثِـيَـابَـهَـا

واقع، وبعبارة أخرى أنه إن أراد بأنهم يقولون سير عليه طويلاً بالنصب، ولا يقولون: طويل بالرفع أنهم يقولون بوجوب النصب وامتناع الرفع فهو غير مُسلّم، ووقوع شيء وعدم وقوع خلافه لا يدل على وجوبه وامتناع خلافه وهو ظاهر. وإن أراد بذلك أنه إنما وقع النصب ولم يقع الرفع فهو مسلم، لكنه لا يلزم منه امتناع الرفع اللّازم منه امتناع المصدر ووجوب الحال وذلك هو المقصود، إذ كثيراً ما يكون الشيء جائز الوقوع ولا يقع أصلاً وأنت تعلم أنّ هذا الاستدلال من الشارح ليس بشيء وأنه لا يلزم من إنابة صفة المصدر منابه وانتصابها على المصدرية انتصابه إنابة الصفة المذكورة مناب الفاعل وإقامتها مقامه ولعلهم إنما أنابوا الجار والمجرور دونها لقولهم أن الجار والمجرور مفعول به غير صريح فهو أولى بالنيابة مناب الفاعل. وقيل: قد يقال إنهم اكتفوا بنيابة الجار والمجرور لقربه من العامل ومقتضاه أنهم لو قدموا طويلاً في المثال على الجار والمجرور لكان أحق بالنيابة وهو كما ترى. وقيل أيضاً: أن المانع من رفع طويل كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولاً على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف من توسعاً ومنعوا دخلت الأمر لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز وإسقاط الخافض مجاز. وتعقب بأنه لا دليل على كراهية اجتماع مجازين وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى، ومنع دخلت الأمر ليس لاجتماع مجازين، بل لأن النصب على إسقاط الخافض سماعي كما نص عليه المصنف وغيره، ولعل ذلك غير مسموع كدخلت الدار. فتأمّل وافهم، والله تعالى أعلم. تتمة. في الكلام على نصب الفعل الواحد أكثر من مصدر

واحد وعدمه. اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الأول أولاً، فإن كان عين الأول نصبهما الفعل على أن يكون الثاني تأكيداً للأول، وكذا الثالث نحو: ضربت زيداً ضرباً ضرباً، وضربت ضرباً ضرباً ضرباً، وإن لم يكن عينه نحو: ضربت زيداً ضرباً ضربتين، فذهب الأكثرون ومنهم الأخفش وابن السراج والمبرد إلى أن الفعل لا ينصبهما، بل ينصب الأول فقط والمكرر إما بدل أو منصوب بإضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن ظاهر إلى أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وإن اختلفت الأنواع، ومذهب الجماعة أصح هذا. المفعول له. **(قوله الثالث من المفاعيل: المفعول له)** تبع في جعله ثالثاً غير واحد، وابن الحاجب جعل الثالث المفعول فيه، وجعله رابعاً وعُلّل ذلك بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان ضروري بخلاف احتياجه إلى العلّة. ووجه جعله بعد المفعول المطلق كما هنا مشاركته له في كونه مصدراً منصوباً، وذهب الزجاج إلى أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق؛ وذلك لما رأى أن كون مضمون عامله تفصيلاً وبياناً له كما في ضربته تأديباً، فإن معناه أدبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديباً، ويصحّ أن يقال: الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضرباً في كون مضمون العامل هو المعمول واعترضه الرضي بأنه[1] لا يطرد له ذلك في جميع أنواع المفعول له كقعدت عن الحرب جبناً؛ فإن القعود ليس بياناً للجبن ولا يقال قعوده جبن إلا مجازاً وكذلك قولك جئتك اصطلاحاً لك بالإعطاء أو النصح أو نحوه فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح بل بيانه الإعطاءُ أو النُّصح ولعله يقدّر في مثل ذلك قعود جبن ومجيء إصلاح وهو تكلّف، واعترضه أيضاً ابن الحاجب بأن معنى ضربته تأديباً مثلاً ضربته للتأديب اتفاقاً، وقولك: للتأديب ليس مفعولاً مطلقاً فكذا تأديباً الذي بمعناه. وتعقب بأن ضرب تأديب أيضاً يفيد معنى للتأديب مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفات في الإعراب، وللمولى عصام كلام بعد في هذا المقام فارجع إليه إن أردته، ألا يرى أن معنى: جئت راكباً جئت وقت ركوبي، والأول

(١) أي: الشأن. منه.

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله. وهو: كل مصدر معلّل ....

حال، والثاني مفعول فيه. وقال الجرمي: أنّ ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره. وأوّل: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ١٩] في الآية الآتية بحاذرين الموت لتكون الإضافة لفظية. ويرد عليه نحو: ما وَرَدَ على الزجّاج فإنه لا يطّرد له ذلك في نحو: قوله:

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور[1]

والهول من تهول الهبور. إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدّرين قبلهما أي: زعلاً زعل المحبور ومهولاً الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك وهو تكلّف **(قوله المفعول له)** الضمير المجرور راجع كما قال السيد في شرح اللباب إلى أل في المفعول فإنها موصولة أي: الذي فُعِلَ له فِعْلٌ وقيل إنه راجع إلى موصوف محذوف أي: شيء مفعول له، فإن أل ليست موصولة لعدم قصد الحدوث من مدخولها، وقال بعض المحققين: الأحسن أن يقال إن هذا الضمير لا يحتاج إلى مرجع؛ لأن هذه العبارة صارت لغلبة الاستعمال كالعلم والضمير جزءٌ منها وكذا يقال في أمثال ذلك من المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه، وحمل كلام السيد على أنه راجع إلى ما ذكر باعتبار الأصل قبل غلبة الاستعمال، وقد يحمل القائل الآخر على مثل ذلك ولعل من لم يحمله عليه رأى مانعاً من الحمل وأنا لا أراه **(قوله ويسمى المفعُول لأجله)** ومن أجله ومعنى الكل واحد مآلاً، والأجل بفتح الهمزة وكسرها مع سكون الجيم كما في الصحاح، وفي القاموس يقال فعلته من أجلك ومن أجلاك ومن أجلالك ويكسر في الكل أي: من جَراك. ففيه على هذا ستّ لغات وعلى الأول لغتان **(قوله وهو كل مصدر)** لا يخفى ما في أخذ كل في التعريف من البحث فتفطن **(قوله معلل)** بصيغة اسم الفاعل **(قوله شاركه**

(١) ضمير يركب على ما اختاره الرضي للثور الوحشيّ والعاقر من الرمل الذي لا ينبت شيئاً، والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها، والزعل السرور والنشاط، والمحبور المسرور، والتهوّل أن يعظم الشيء في عينك، والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الأرض أي: يركب الرمل ويعلوه مخافة ممن يقصده ونشاطاً لإفلاته من صائد أو غيره. منه.

لحدث شاركه في الزمان والفاعل، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ١٩]، ....

في الزمان والفاعل) الضمير المرفوع في شاركه للمصدر والمنصوب للحدث، ومعنى مشاركته له في الفاعل كما قال الرضيّ أن يقوم المصدر والحدث بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديباً بالمتكلم وفي الزمان أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جبناء، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفاً من فرارك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحاً لك، وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة بين الفريقين، وعدّ من المشاركة ما إذا كان الحدث المعلّل بصيغة المفعول تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجمل كما في ضربته تأديباً ونحوه، وليس هناك حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في الزمان أو في الفاعل بل هما في الحقيقة حدث واحد؛ لأن المعنى كما تقدم أدبته بالضرب فالضرب هو التأديب، والعلة في الحقيقة هنا ليست هذا المصدر المنصوب؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي أثره المتضمن هوله أي: ضربته للتأديب لكن لو صرّحت بما هو العلة أعني: التأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان بوجه إذ ربّما لا يحصل هذا الأثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد:

والشيخ إن قوّمته من زيغه لم يُقِم التثقيفُ منه ما إلتوى

ونقل عن بعضهم أن المراد من التأديب في قولك ضربته تأديباً إرادته فهو من باب ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] وقد يؤول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ومنع المولى عصام الدين كون التأديب عين الضرب وادعى أن التأديب إحداث التأدب وأن الضرب سبب الأحداث ووسيلته فليتدبر (**قوله وذلك**) أي: المصدر المعلل إلخ (**قوله كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾** [البَقَرَة: ١٩]) من تعليلية تغني غناء اللام في المفعول له وتدخل على الباعث المتقدم والغرض المتأخر وهي متعلقة بيجعلون وتعلقها بالموت ليس بشيء، وقرأ الحسن من الصواقع، وهي لغة بني تميم كما في قوله:

ألم تر أنّ المجرمين أصابهم صواقع لا بل هُنّ فوق الصواقع

فالحذر: مصدر ذكر علّةً لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما أيضاً واحد؛ وهم الكافرون، ....

وليس من باب القلب على الأصح إذ علامته كون أحد البناءين فائقاً للآخر ببعض وجوه التصريف والبناء أن هنا مستويان في ذلك **(قوله فالحذر)** هو شدة الخوف وكذا الحذار وبه قرأ قتادة والضحّاك وابن أبي ليلى **(قوله مصدر)** هو من المصادر القلبية كالإجلال في مثال المتن ولعل اختيار التمثيل بذلك؛ لأنه ممّا لا خلاف في جواز نصب مثله، وأما المصادر التي هي من أفعال الجوارح كجئتك قراءة للعلم، أو قتلاً للكافر ففي جواز نصبهما خلاف فإن ابن الخباز وغيره كالوندي اشترط كون المصدر قلبياً فلم يجوّز النصب فيما ذكرنا من المثالين؛ لأن الأول من أفعال اللسان، والثاني من أفعال اليد وتعقبه الأزهري بأن هذا الشرط مستغن عنه بشرط اتحاد الزمان؛ لأن أفعال الجوارح كما قال الشاطبي: لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل **(قوله ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان)** لا يقال أن الصواعق ذكرت علة للجعل أيضاً فيلزم تعدّد علة شيء واحد؛ لأنا نقول لا ضير في تعدد مثل هذه العلة وإنما الضير في تعدد العلة التامة لمعلول واحد شخصي. ومن ثم قالوا بجواز تعدد المفعول له، وجوز أن تكون الصواعق علة لنفس الجعل والحذر علة له مع علته **(قوله وفاعلهما أيضاً واحد وهم الكافرون)** يشعر بأن ضمير يجعلون راجع للكافرين، والمنصوص عليه أن الضمائر في الآية راجعة إلى ذوي المضاف إلى صيّب الذي أقيم المضاف إليه مقامه بعد حذفه في قوله سبحانه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]. ومثل ذلك يرجع إلى الضمير؛ لأن معناه باق وأن حذف لفظه تعويلاً على الدليل كما في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الأعراف: ٤] فإن الضمير للأهل المدلول عليه بما قام مقامه من القرية. وقول حسّان رضي الله تعالى عنه:

يسقون مَنْ ورد البريص عليهم ... بَرَدى يصفق بالرحيق السَلْسَلِ

فإن تذكير الضمير المستتر في يصفق لرجوعه إلى الماء المضاف إلى بردى وإلا لأنث حتماً، ولعل ذلك من المصنف إشارة إلى حاصل المعنى. وينبغي أن يراد من الكافرين

فلما استُوفيت هذه الشروط؛ انتصب جوازاً.

المنافقون؛ لأن البحث في الآيات عن حالهم بعد بيان حال الكافرين **(قوله فلما استوفى الشروط)** وهي كونه مصدراً، وكونه علّة لحدث، وكونه مشاركاً لذلك الحدث في الزمان والفاعل **(قوله انتصب جوازاً)** قيل فيه إشارة إلى أن تلك الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه ولا لتحقيق ماهية المفعول له وقد ذكر شروط الأخير أبو البقاء في شرح اللمع ونقلها الأزهري في التصريح وفي ذلك ما فيه كما لا يخفى على من راجعه وعرف المبتدأ والخبر وبما أشير إليه ينحل استشكال جعل العلة شرطاً بأنها محل الشروط، فكيف تجعل شرطاً؟ وذكر الحمصي أن الأولى أن يجاب عن هذا الاستشكال بمنع أن العلة محل الشروط، واستدل بكون الشروط للجواز لا للوجوب على أن الجر هو الأصل لجوازه مطلقاً، ويدل له أيضاً أن المفعول له يقع جواب السؤال بِلَم، والأصل تطابق السؤال والجواب ويجوز جره بحرف التعليل فيقال لحذر الموت مثلاً، وهو في ذلك مفعول له أيضاً لكنه مجرور، وجعله بعضهم: يحذرون حذر الموت وهو تكلُّف لا حاجة إليه. وما قيل من أن إليه حاجة وهي دفع لزوم تعدد علة الفعل أو الفرار من مخالفة الشائع في المفعول له وهو التنكير ليس بشيء، أما أولاً؛ فلما علمت آنفاً من حال لزوم التعدد. وأما ثانياً؛ فلأن التعريف وارد في الفصيح كما في قوله:

واغفر عوراء الكريم ادّخاره   واعرض عن شتم اللئيم تكرّما

وقلّته إذا سلّمت لا توجب الفرار إلى مثل ما ذكر كما لا يخفى، ثم اعلم أن جر المستوفي إذا كان مقروناً بلام التعريف أكثر من نصبه، وإذا كان مجرداً عنها فالأمر بالعكس ويستوي الأمران في المضاف، ومدار ذلك السماع، وعن الجزولي أنه إذا انجر[1] وجب تعريفه، فلا يقال: جئتك لإكرام لك، ومنعه الأندلسي وقال: لا أرى منه مانعاً، وقال ابن جعفر: أنه في حال تنكيره يشبه الحال، والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما وقال الرضي: الظاهر جواز ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾

---

(١) أي: جوازاً أو وجوباً على ما يفهم من كلام بعض المحققين فلا تغفل. منه.

فلو فقد المعلّل شرطاً من هذه الشروط؛ وجب جرّه بلام التعليل. فمثال مافقدَ المصدرية قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدراً، وكذلك قول امرئ القيس:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى مَعيشةٍ كَفاني - ولم أطْلُبْ - قليلٌ من المالِ

فأدنى: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مخفوضاً باللام. ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيابَها لَدَى السِّترِ، إلّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

[النساء: ١٦٠] فإن الباء للسببية وهي كاللّام (قوله فلو فقد المعلل) أي: الواقع علة (قوله وجب جرّه بلام التعليل) الأولى بحرف التعليل كما قال أولاً ليشمل اللام والباء وفي ومن وعن عند بعض كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] وكأنه أشار بالاقتصار كابن مالك في ألفيته على ما في بعض نسخها على اللام إلى أنها الأصل (قوله فمثال فاقد المصدرية) هذه هي الشرط الأول ومشترط الجمهور وخالفهم يونس فلم يشترط، وأجاز نصب ما ليس بمصدر، وخرج قولهم: أما العبيد فذو عبيد على ذلك أي: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد عنده منصوب على أنه مفعول له للذكر وأوله الزجاج على تقدير أمّا تملك العبيد أي: مهما يذكر من أجل تملك العبيد فذوا عبيد فالمفعول له في الحقيقة المصدر المحذوف وهو تملك وسيبويه أنكر هذا النصب وقبحه وقال: إنه لغة خبيثة قليلة (قوله فإن المخاطبين هم العلة في الخلق) في تعليل أفعال الله تعالى ببحث طويل، والأكثرون على أنها لا تعلل والسلف يقولون: بأنها تعلل ويمنعون ما يرد على ذلك من المفاسد وستحققه إن شاء الله تعالى في علم الكلام. وادعى بعضهم أن العلة في الخلق ليست ذوات المخاطبين وإنما هي نفعهم أو نحوه والكلام على حذف مضاف أي: خلق لنفعكم ما في الأرض فلينظر (قوله ومثال ما فقد اتحاد الزمان) اشترط هذا الاتحاد الأعلم والمتأخرون كالشلوبيين. ولم يشترطه كما قال ابن الصايغ

فإن النوم وإن كان علة لخلع الثوب؛ لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه؛ أي: زمن النوم. ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله:

سيبويه ولا أحد من المتقدمين فالفاقد يجوز نصبه عندهم فيقال جئتك أمس طمعاً في معروفك الآن[1] **(قوله فإن النوم وإن كان علة في خلع الثياب)** يشير إلى أن نضت بمعنى خلعت، وهي بتخفيف الضاد المعجمة من النضو. وقال الجوهري بعد أن ذكر البيت: ويجوز عندي التشديد للتكثير **(قوله ومثال ما فقد اتحاد الفاعل)** اشترط هذا الاتحاد المتأخرون أيضاً وخالفهم ابن خروف فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل. واحتج عليه بقوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرّعد: ١٢] فإن فاعل الإراءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون، وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بأن معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع. وقيل: هو على حذف مضاف أي: إرادة الخوف والطمع، وجعل الزمخشري المصدرين حالين، واحتج بعضهم لابن خروف بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا﴾ [الحُجرَات: ٧-٨]. وأجيب بأنه إنما انتصب فضلاً مع أنه من فعل الله تعالى لا من فعلهم كالرشد؛ لأن رشدهم إنما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان إليه سبحانه. وقال الرضي: إن عدم اشتراط الاشتراك في الفاعل هو الذي يقوى في ظني، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين كرّم الله تعالى وجهه في نهج البلاغة: فأعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية إلخ، والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون استحقاقاً حالاً من المفعول؛ لأن استتماماً إذن يكون حالاً من الفاعل وكذا إنجازاً للعدة فيما بعد ولا يعطف حال الفاعل على المفعول. وكذا قول العجاج: يركب كل عاقر جمهور البيت السابق فإن الهول فيه بمعنى الإفزاع لا الفزع، والثور ليس بمفزع، بل هو فزع انتهى بأدنى زيادة واستشهاده بالبيت مبني على أن الهول مفعول لأجله معطوف على مثله، وقد جوز أن يكون معطوفاً على كل أي: ويركب الهول فيكون مفعولاً به

---

(١) ومن ذلك كما قيل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] بنصب صدق في قراءة شاذة فقد جعله أبو علي مفعولاً له، وقال: المعنى لصدقهم في الدنيا فتأمل. منه.

وإنّي لتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ   كما انْتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القطرُ

فإن الذكرى هي علّة عروّ الهزّة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل، ففاعل العروّ هو الهزّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى: لذكري إياك؛ فلما اختلف الفاعل؛ خفضه باللّام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] فإنّ (تركبوها) بتقدير: لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الرّكوب بنو آدم، وجيء بقوله جلّ ثناؤه: ﴿وَزِينَةٌ﴾ [الحديد: ٢٠] منصوباً؛ لأنّ فاعل الخلق والتزين هو الله تعالى.

ليركب وحينئذ لا شاهد فيه وكذا لو كان مفعولاً لأجله، وفسر كما في القاموس بالمخافة إذ اتحاد الفاعل حينئذ ظاهر ولعلّه لم يلتفت إلى هذا التفسير حذراً من التكرار، وقوله: والثور أي: الوحشي ليس بمفزع يشير إلى أن ضمير يركب للثور قيل: والظاهر أنه للبعير بدلالة ما قبل من الأبيات إذ ذكر فيها الناعج؛ وهو البعير الأبيض، ويقال للبيضاء من النوق: ناعجة، وقليل الناعجة ما يصاد عليها نعاج الوحش **(قوله في البيت هزّة)** هو بكسر الهاء النشاط والارتياح كما في الصحاح وغيره **(قوله وزمنهما واحد)** قيل: أي عُدَّ واحداً، لعدم الفصل بين الأمرين فتدبّر **(قوله لأن المعنى لذكري إياك)** أشار إلى أن إضافة ذكرى إلى الضمير من إضافة المصدر إلى المفعول، وأخذ الذكر في بيان المعنى؛ لأنه أشهر من الذكرى وأكثر استعمالاً **(قوله وجيء بقوله جل ثناؤه وزينة منصوباً)** أي: بالعطف على محل لتركبوها، وإنما لم يعكس أمر العطف؛ لأن الركوب أهم وجوز أن يكون زينة مصدراً لفعل محذوف أي: وتتزينوا بها زينة، وأوجبه بعضهم لفقد شرط النصب على أنه مفعول له وهو اتحاد الزمان وأجيب عن ذلك بأنها في حال خلقها زينة في نفسها وفيه أن المصدرية تفقد على هذا وأجاب آخر بأن المراد بالاتحاد عدم المتقدم وفيه ما فيه، والأولى على ما قيل أن يقال بالتأويل بالإرادة كما قيل به في ضربت تأديباً، وقرأ ابن عباس بغير واو أي: خلقها زينة لتركبوها، ويجوز أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال من فاعل تركبوها أو مفعوله أي: متزينين بها أو متزيناً بها **(قوله والتزيّن)** هذا وكذا ما قبل ظاهر في أن الزينة مصدر وكثيراً ما

وَالْمَفْعُولُ فِيهِ: وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى (فِي) مِنَ اسْمِ زَمَانٍ كَـ(صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ)، أَوْ (حِيناً)، أَوْ (أُسْبُوعاً) أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السِّتُّ: كَـ (الأَمَامِ) وَ(الْفَوْقِ) وَ(الْيَمِينِ) وَعَكْسِهِنَّ، وَنَحْوِهِنَّ كَـ(عِنْدَ) وَ(لَدَى)، وَالْمَقَادِيرِ: كَـ (الْفَرْسَخِ)، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كَـ(قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ).

ش - الرابع من المفعولات: المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً، وهو: كل اسم زمان أو مكان سلّط عليه عامل على معنى (في) كقولك: (صُمْتُ يومَ الخميس)، و: (جلستُ أمامَك). وعُلِمَ مما ذكرتُه أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ....

تجيء اسماً لما يتزين به. تتمة. ذكر أنه جوز أن يتقدم المفعول له على عامله ويجوز أن يكون مضمراً انتهى والأول مما لا كلام فيه، ويقال في الثاني إن أرادوا به أنه يجوز كونه مضمراً مع اللّام كما تقول التأديب ضربته له فهو ظاهر الجواز وإن أرادوا به أنه ينتصب مضمراً كما تقول ضربته إياه أي: له فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال فإن حذف حرف الجر عن الأسماء غير مطرد والله تعالى أعلم. المفعول فيه. قدّمه على المفعول معه؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان فوق الاحتياج إلى المصاحب وأيضاً يصل الفعل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ به دونه **(قوله وهو المسمى ظرفاً)** أي: عند البصريين دون الكوفيين؛ لأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل، وهذا ليس كذلك وسماه الفراء محلاً. والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، قال الأزهري: ولا مشاحة في الاصطلاح، والأنسب عندي ما ذهب إليه البصريون **(قوله وهو كل إلخ)** فيه ما لا يخفى **(قوله زمان أو مكان)** الكلام في تحقيق حقيقتيهما سيأتيك إن شاء الله تعالى في محله **(قوله سلط عليه عامل على معنى في)** قيل: هو أولى من قوله كغيره في التوضيح ما

فإنهما وإن كانا زماناً أو مكاناً؛ لكنهما ليسا على معنى في، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأنّ الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالات فيه؛ فلهذا أُعرِب كل منهما مفعولاً به، وعامل (حيث) فعل مقدّر دل عليه (أعلم)؛ أي: يعلم حيث يجعل رسالاته، وأنه ليس منهما أيضاً؛ نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ لأنه وإن كان

ضمن معنى في؛ لأنه يقتضي أن يكون المفعول فيه مبنياً إذ تضمن معنى الحرف من أسباب البناء وأجاب عنه اللقاني بأن المقتضى للبناء تضمنه إياه وضعاً وهذا عارض عند التركيب والاستعمال. وأورد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيقه في حواشي الحمصي على الألفية. وزاد معتبرو التضمين في التعريف قيد الاطراد وأخرج به بعضهم نحو: قولهم مطرنا السهل والجبل، وضربته الظهر والبطن، فإن هذه المذكورات وإن كانت على معنى في لكنها لم تعد ظروفاً؛ لأن التضمين ليس بمطرد فيها فلو قلت: أخصبنا لواجد بنا السهل والجبل، أو مطرنا القيعان والتلول أو ضربته اليد والرجل أو الرأس والجسد لم يجز، ثم قيل: وعلى هذا يخرج كثير من الظروف التي اتفق على ظرفيتها فمنها قولهم هو منّي منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقود القابلة ومزجر الكلب ومدرج السُّؤل فإنها كلها لا تتضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف، كما تقول أجلسته قريباً مني، ولا تقول قعد بعيداً مني، وهكذا فصارت بمنزلة مطرفا السهل والجبل، فيلزم أن لا تكون ظروفاً، وليس كذلك انتهى. وتمام الكلام يطلب من المطولات والظاهر أن التسليط كالتضمين في الاحتياج إلى هذا القيد وعدمه فليُفهَم **(قوله فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً)** يعني بالزمان يوماً وبالمكان حيث **(قوله وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم)** المذكور في كثير من كتب التفسير أن المراد أنهم يخافون عذاب اليوم أو شرّه والأمر في ذلك سهل **(قوله وعامل حيث فعل مقدر إلخ)** لم يجعل عامله أعْلم لما ذكره في التوضيح من أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، لكن قال في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتاب البديع: غَلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع

على معنى (في)؛ لكنه ليس زماناً ولا مكاناً. واعلم أنّ جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم. ونعني بالمختص: ما يقع جواباً لـ(متى)؛ كـ(يوم الخميس). وبالمعدود: ما يقع جواباً لـ

بذلك كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسرَاء: ٨٤] وليس تمييزاً؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما في زيد أحسن وَجْها. وقول العباس بن مَرْداس. واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى. ونقل أبو حيان في الارتشاف القول بنصب اسم التفضيل المفعول به عن محمد هذا أيضاً، ومثل له بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعَام: ١١٧]. ولا يخفى أنه يرد على قوله؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى أن التمييز لا يجب فيه ذلك بل قد يكون كذلك كما في طاب زيد نفساً وقد يكون مفعولاً في المعنى كما في ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: ١٢] وقد لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً كما في امتلاء الإناء ماء ولا يصح أن يقال إن التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون إلا فاعلاً معنى؛ لأنه منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلاً، ويرد على جعل حيث مفعولاً به إن تصرفها كما في التسهيل نادر، وما ذكر نوع من التصرّف، ومن هنا قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها، والمعنى: أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله عليهم السلام من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة وأنتم لستم كذلك انتهى **(قوله تقبل النصب إلخ)** في موضع الخبر؛ لأن واسمها جميع وهو ظاهر سوى أن التأنيث باعتبار المضاف إليه ونظيره: وما حب الديار شغفنَ قلبي. وكون الجميع قابلاً لذلك هو المشهور واستثنى ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ إذا كانا اسمين بأن دخلا على اسم مفرد نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان، فإن مذهب جمهور الكوفيين أنهما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي: مذ كان أو مذ مضى يومان واختاره السهيلي وابن مالك في التسهيل أو على جملة كقوله. مازلت مذ عقدت يداه إزاره، فإنهما حينئذ ظرفان على المشهور مضافان إلى الجملة فهما على القول بظرفيتهما غير قابلين للنصب على الظرفية، بل مبنيان على الضم كسائر أحوالهما **(قوله جواباً لمتى)** أي: المسؤول بها

(كم)؛ كـ(الأسبوع والشهر والحَوْل). وبالمبهم: ما لا يقع جواباً لشيء منهما؛ كـ(الحين، والوقت)، ....

وكذا يقال فيما بعد (قوله كالأسبوع) فإنه معدود بسبعة لا غير وأولها فيما أرى: الأحد وقيل: السبت (قوله والشهر) فإنه معدود بثلاثين وقد يعد بتسعة وعشرين، والأول هو التام ويختفي الهلال فيه ليلتين، والثاني هو الناقص ويختفي الهلال فيه ليلة وهذا شأنه والله تعالى أعلم حتى تطوى السموات وكل شهر قد يكون تاماً وقد يكون ناقصاً، وحديث شهران لا ينقصان رمضان وذو الحجة مؤول بأن المراد لا ينقص ثوابهما وإن نقص عدد أيامهما وهذا الذي ذكرناه باعتبار الرؤية وخروج الهلال من تحت الشعاع وإذا اعتبر الأمر من الاجتماع إلى الاجتماع نقص الشهر عن تسعة وعشرين وليس بالشهر الشرعي وتستحيل رؤيته مجتمعاً كما هو مقرر في محله، وسمي شهراً؛ لأنه يشهر بالقمر ويجمع على أشهر وشهور (قوله والحول) هو اسم للسنة، ولعلّه من الحول بمعنى التحول وسمي بذلك؛ لأنه لا يمضي على حال واحدة ويجمع على أحوال وحؤل وحؤول، وحيث فسروه بالسنة فالظاهر أنهم قسّموه إلى شمسي وقمري كما قسموها إلى ذلك، والأول أكثر من الثاني بقليل والمعتبر شرعاً في غالب الأحكام هو الثاني، واعتبروا الأول في مسائل يسيرة منها تأجيل العنين على ما ذكره الشهاب في حواشيه علي البيضاوي. والمشهور أن العام يراد فهماً ونقل عن أحمد بن يحيى أنه قال السنة من أي: يوم عددتها إلى مثله فهي سنة والعام لا يكون إلا شتاء وصيفاً، فهو أخصّ من السنة ومن هنا غلّط الجواليقي العامة في قولهم لمن سافر في وقت من السنة إلى مثله أي: وقت كان سافر عاماً، واحتج مدعي عدم الفرق بين العام والسنة كابن الخشاب وغيره بقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] (قوله كالحين) التمثيل به بناء على أنه اسم للزمان مطلقاً طال أو قصر، أما لو قلنا إنه مختص بأربعين سنة أو سبع سنين أو سنتين أو ستة أشهر أو شهرين أو كل غدوة وعشية فلا يتأتى التمثيل به، هذا واعلم أن الرضي ذكر أن ما يصلح جواباً لكم هو المعدود سواء كان معرفة أو نكرة ويستغرقه الفعل الناصب له إن أمكن فإذا قيل لك: كم سرت، فقلت: شهراً استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره إلا أن يقصد المبالغة أو التجوز وكذا إذا قلت: شهر رمضان فإن لم

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها شيء على الظرفية إلا ما كان مبهماً. والمبهم ثلاثة أنواع:

يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما أمكن كما تقول شهراً في جواب: كم صمت أو كم سريت، فالأول: يعمّ جميع أيامه، والثاني: جميع لياليه، وما يصلح جواباً لمتى هو الزمان المختص معدوداً كان كالعشر الأول من رمضان أو لا محدوداً كان كيوم الجمعة أو لا كالزمن الماضي. ومعرفة كان كيوم الجمعة أو لا كأول يوم من رمضان ويوماً قدم فيه زيد، ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة أيام وكذا لو قلت ثلاثة أيام من رمضان؛ لأنه غير مختص ولو قلت: الثلاثة الأولى من رمضان جاز لاختصاصها، ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض إن صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت، وإن وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت، وكذا إن لم يكن صالحاً إلا للتبعيض فهو له نحو: يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد، وقال سيبويه: الدهر والليل والنهار أي: بالعطف مقرونة باللام لا يصلح إلا جواباً لكم وإما الليل فقط أو النهار فقط فيقع جواباً لمتى وذكر أن أسماء الشهور كمحرم وصفر إذا لم يضف إليها اسم الشهر، فهي كالدهر تكون جواباً لكم لا غير ولو أضيف إليها الشهر صارت كيوم الجمعة وصلحت جواباً لمتى أيضاً، وهو إن كان مسنداً إلى رواية عن العرب فيها ونعمت، وإلّا فأي فرق بينهما فليتدبر **(قوله وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهماً)** قال نجم الأئمة: إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة المثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالته عقلية لا لفظية؛ لأن كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة، وأما انتصاب نحو: قعدت مقعده فلكونه متضمناً لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفاً لحدث بمعنى الاستقرار كما أن نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو: المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار، وذكر ابن الحاجب في بيان سبب الفرق بين أسماء الزمان وأسماء المكان فيما ذكر غير ذلك مما فيه بحث **(قوله والمبهم)** أي: من المكان **(قوله ثلاثة أنواع)** قيل: عليه الأولى أن يذكر

أحدها: أسماء الجهات الستّ؛ وهي: الفوق، والتحت، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ

تفسيره أولاً، ثم أنواعه وقد اختلف في ذلك فقيل هو النكرة وليس بشيء؛ لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية، وقيل: هو غير المحصور ويخرج منه المقادير الممسوحة التي عدّها الشارح ثاني أنواعه؛ لأن الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والتزم الفارسي القول بإبهامها وكونها غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب، وقال أبو حيّان: الصحيح أن ذلك شبيه بالمبهم ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه **(قوله أحدها أسماء الجهات الست)** قال الأكثرون من المتقدمين: أن المبهم من المكان هو هذا النوع فقط وما سواه المؤقت، ثم قالوا: يحمل نحو: عند ولدي على ذلك كما ذكره الشارح بعد قال الرضي وينبغي على قولهم أن تحمل المقادير الممسوحة عليه أيضاً لمشابهتها لذلك في الانتقال فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يخفض موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداماً، واليمين شمالاً، ثم ما اقتضاه كلام الشارح من نصب أسماء الجهات على الظرفية مطلقاً هو المشهور، وقال الكوفيون إنها لا تنتصب على ذلك إلا إذا تخصصت بالإضافة نحو: قعدت قدامك وخلفك، وإذا قيل: قعدت قداماً وخلفاً فالانتصاب على الحالية كأنك قلت متقدماً ومتأخراً، وهذا من فروع مذهبهم أنه لا يجوز نصب المبهم على الظرفية لعدم الفائدة، بل لابد من وصف يخصصه أو ما في حكمه **(قوله والشمال)** بكسر الشين خلاف اليمين، وإما بالفتح فقيل هو مقابل الجنوب **(قوله والوراء)** مقابل الأمام وقيل: هو من الأضداد **(قوله وقد جعل ربك تحتك سرياً)** أي: نهراً يسري، أو شخصاً سرياً من السَّرْوِ أي: الرفعة والمراد به عيسى عليه السلام **(قوله والركب)** جمع راكب ويجمع على ركبان وركوب، وهو من الركوب وهو في الأصل كون الإنسان على ظهر حيوان، وقد يستعمل في السفينة، واختص الراكب في المتعارف بممتطي البعير **(قوله تزاور)** أي: تميل قرئ بتخفيف الزاي وتشديدها، وقرئ تزور

ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقولي: (وعكسهن) أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال، وقولي: (ونحوهن) أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستاً؛ لكن ألفاظها كثيرة. ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام؛ والاحتياج إلى ما يبين معناها؛ ك (عند)، و (لدى).

الثاني: أسماء مقادير المساحات؛ ك (الفرسخ، والميل، والبريد).

بتشديد الراء المهملة وسكون الزاي وحذف الألف بعدها **(قوله تقرضهم)** أي: تجوزهم وتدعهم وأصله من الغرض ضرب من القطع **(قوله كان وراءهم)** قيل: أي: قدامهم وبه استدلّ من قال إن وراءه من الأضداد وفيه بحث **(قوله كعند إلخ)** ومثل ذلك في الحمل بين ووسط الدار، وقال ابن الحاجب: وكذا يحمل لفظ مكان على الجهات لا لإبهامه فإن قولك: جلست مكان زيد لا إبهام فيه، بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفاً وتعقب بأنه لا ينبغي له هذا الإطلاق، فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد **(قوله ولدي)** هي على ما نصّ عليه غير واحد أبلغ من عند وأخص **(قوله الثاني أسماء المقادير)** لم يخالف في نصب الفعل إياه نصب الظرف إلّا السهيلي فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف؛ لأنه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المشي والحركة فلا يقال: قعدت ميلاً ولا رقدت فرسخاً مثلاً، والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكما أن سرت خطوة مصدر، فكذلك سرت ميلاً **(قوله والمساحات)** جمع مساحة من مسح الأرض ذرعها **(قوله كالفرسخ)** فارسي معرب وأصله فرسك، وهو ثلاثة أميال وقال الزمخشري: كل ما تطاول وامتد بلا فرجة فرسخ، ومنه انتظرنك فرسخاً من النهار أي: طويلاً، وفرسخت عنه الحمّى تباعدت **(قوله والميل)** قيل: هو مدّ البصر وقيل: عشرة غلا والغلوة مابة باع **(قوله والبريد)** أربعة فراسخ قال المطرزي: هو في الأصل البغلة المرتبة في الرباط تعريب بريده دم ثم سمي به الرسول المحمول عليها، ثم سميت به المسافة والجمع بُرُد بضمتين، وقيل: أصله بريد بالباء الفارسية كأنه أطلق أولاً على الرسول تشبيهاً له بالطائر لسرعته فعرب بالباء

الثالث: ما كان مصوغاً من مصدر عامله؛ كقولك: (جلستُ مجلسَ زيد)، فالمجلس مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩] ولو قلت: (ذهبت مجلسَ زيد) أو (جلست مذهبَ عمرو)؛لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله.

العربية وفيه طي مسافة ولذلك قيل: هو عربي (قوله ولو قلت ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمرو؛ لم يصح) وما سمع من النصب في مثل ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه نحو: قولهم هو معنى مقعد القابلة ومعقد الإزار ومنزلة الولد أي: في القريب ومناط الثريا ومزجر الكلب أي: في الارتفاع والبعد وأشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد، فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويزجر؛ لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقرب والبعد، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكسائي إلى أن ذلك مقيس، وفي شرح الكافية لنجم الأئمة أنه ينبغي أن يستثنى من المبهم على تعريف ابن الحاجب إياه بأنه ما ثبت له اسمه بسبب أمر غير داخل في مسماه بعض ما يأتي أوله ميم زائدة من اسم المكان؛ لأنه إنما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء آخر خارج عن مسمى المكان مع أنه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد أو مصرعه، بل في ذلك تفصيل وهو أن يقال: اسم المكان إما أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان أو لا، والثاني لا ينتصب على الظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها. والأول نصبه أيضاً على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو: المجلس والمقعد والمأوى والمقيل والمبيت والمسدّ تقول: قمت مقامه وجلست مجلسه وأويت مأواه وسددت مسده وبت مبيته. وينصبه أيضاً كل ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو: جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد، وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥] وكذا نمت مبيته وأقمت مشتاه. وما ليس

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ: وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ (وَاوٍ) أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَو مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كَ(سِرْتُ وَالنِّيلَ) وَ(أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ).

ش- خرج بذكر (الاسم) الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)؛ فإنه على معنى الجمع؛ أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، ....

فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان انتهى. وهو تفصيل نفيس فاحفظه ولا تغفل. بقي هنا شيء وهو أن كلام الشارح يدل بظاهره على أنه لا ينصب من أسماء المكان إلا ثلاثة أنواع وذكر بعضهم أربعة أنواع فقال: الأول: المقدار. والثاني: ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بالإضافة كمكان وناحية وجهة ووجه ووراء وأمام وكجنابتي في قولهم هما خطان في جنابتي أنفها أي: الظبية، وكأقطار في قولهم قومك أقطار البلاد. والثالث: ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك: وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريباً منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم: هو قرب الدار ووزن الجبل وزينته وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك، وقرابتك بمعنى قريباً، إلا أنه أشد منه مبالغة وذكر سيبويه من ذلك هو صدرك وهو صفتك. والرابع: ما دل على الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد وشرط كونه مقيساً أن يكون العامل أصله المشتق منه انتهى. ولعل الأمر في ذلك سهل فتأمل والله تعالى أعلم. المفعول معه. **(قوله خرج بذكر الاسم إلخ)** فيه الإخراج بما هو من قبيل الجنس فلا تغفل **(قوله أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا)** تقدير معنى لا إعراب هو ظاهر. ثم إن مصب النهي المعية كما يعلم مما ذكره الشيخ عبد القاهر في الكلام الذي فيه قيد مثبتاً كان أو منفياً فافهم **(قوله لكونه ليس اسماً)** لا يخفى عليك أن الفعل في نحو: هذا المثال منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وهو مؤول مع أن بالمصدر فيكون الواقع بعد الواو حقيقة الاسم ووقوع الفعل بعدها إنما هو بحسب الظاهر وفي عدم جواز كون ذلك المصدر مفعولاً معه خلاف فأجاز بعضهم كونه مفعولاً معه ومنعه الجمهور، قال بعض

والجملة الحالية في نحو: (جاء زيد والشمسُ طالعةٌ)؛ فإنه وإن كان المعنى على قولك: (جاء زيد مع طلوع الشمس) إلا أن ذلك ليس باسم؛ ولكنه جملة، ويذكر الفضلة ما بعد الواو في نحو: (اشترك زيد وعمرو)؛ فإنه عمدة؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه، لا يقال: (اشترك زيد)؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ويذكر الواو ما بعد (مع) في نحو: (جاءني زيد مع عمرو)، وما بعد الباء في نحو: (بعتك الدار بأثاثها)، وبذكر إرادة التنصيص على المعية؛ نحو: (جاء زيد وعمرو) إذا أريد به مجرد العطف.

الأفاضل: وكنت سألت قديماً مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جواباً شافياً، وظهر لي أن قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه. وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتأمل **(قوله والجملة الحالية)** بالرفع عطف على الفعل المنصوب **(قوله إلا أن ذلك)** أي: المذكور **(قوله ليس باسم)** فخرج عن تعريف المفعول معه بذكر الاسم فهو ليس مفعولاً معه خلافاً لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني فعنده جملة الشمس طالعة مفعول معه، وفر من جعلها حالاً؛ لأنها لا تنحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة، وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية أي: جاءَ زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمبكر أو نحوه **(قوله في نحو: اشترك زيد وعمرو)** أي: من كل ما لا يتأتى الفعل فيه إلا بين اثنين كتضارب زيد وعمر **(قوله بأثاثها)** أي: مع أثاثها والأثاث متاع البيت قال الفراء لا واحد له، وقال أبو زيد: هو المال أجمع الإبل والغنم والعبيد والمتاع واحده أثاثة **(قوله نحو: جاءَ زيد وعمر إذا أريد به مجرد العطف)** اعترض بأن الأولى أن يقول رأيت بدل جاءَ حتى يكون عمراً منصوباً؛ لأن المرفوع يخرج بقوله فضلة، ثم أجيب: بأنه يمكن أن يقال خرج بقيدين. ولا يخفى ضعف الاعتراض؛ لأن المراد أن عمراً في المثال يمتنع نصبه وإن كان حينئذ فضلة؛ لأنه أريد فيه مجرد العطف، ثم أن الشارح لم يذكر في التوضيح إرادة التنصيص على المعية، بل وصف الواو بكونها بمعنى مع بدل ذلك، وقال: أنه يخرج به نحو: جاءَ زيد وعمرو قبله أو بعده ولا يخفى أن هذا المثال أظهر في قصد مجرد العطف فيه من مثالنا بقي أن كون إرادة مجرد

وقولي: (مسبوقة. . . إلخ) بيان لشرط المفعول معه، وهو أنه لابد أن يكون مسبوقاً بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأول: كقولك: (سرت والنيل)، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونس: ٧١]، والثاني: كقولك: (أنا سائر والنيل)، ولا يجوز النصب في نحو قولهم: (كل رجل وضيعته) خلافاً للصيمري؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل، ....

العطف مانعة عن النصب هو مذهب الجمهور، ونقل الجلال السيوطي عن قوم أنهم ينصبون ولو أريد بالواو معنى العطف المحض وليس بشيء (**قوله كقولك سرت والنيل**) قيل: منع الأخفش في مثل هذا النصب حيث اشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه، ولا يقال: سار الماء بل جرى وردّ عليه بأنه سمع مازلت أسير والنيل، وقد يقال: إنه إذا سلم السماع فله أن يقول إن ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كما قيل نحو: ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۩ ﴿١٥﴾﴾ [الرّعد: ١٥] أو على حذف جرى كقوله علفتها تبناً وماء بارداً أي: وسقيتها ماء (**قوله وقوله تعالى**: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونس: ٧١]) أي: إذا لم يقدر عامل ثلاثي ولا مضاف ثانٍ وهو الأمر فقد قال بعضهم إنّ جَمَعَ يخص الذوات وأجمع يخص المعاني. وقال الشارح في حواشي التوضيح أن جمع مشترك، والقول بأنه يخص الذوات مردود (**قوله ولا يجوز النصب في نحو قولهم إلخ**) أي: وفاقاً لسيبويه والجمهور (**قوله كل رجل وضيعته**) بالرفع عطفاً على كل وفي مرجع الضمير المجرور سؤال وجواب مشهوران (**قوله للضميري**) بالضاد المهملة وبعد التحتانية ميم مفتوحة ويجوز ضمّها نسبة إلى ضمير قال ابن أبي شريف: هي قرية في آخر عراق العجم وأول عراق العرب قريبة من دينور، وفي القاموس ضمير كحيدر، وقد تضم ميمه بلد بين خورستان وبلاد الجبل ونهر بالبصرة وعليه قرى انتهى. وقد نسب إلى ضمير غير واحد من العلماء منهم عباد بن سليمان من معتزلة البصرة ولا أدري من المراد هنا هذا أو غيره (**قوله لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل**) الضميري على ما نقل الرضي يجوّز النصب في المثال بالخبر المقدر ويجب عليه حينئذ إضمار الخبر قبل الواو أي: كل رجل مقرون

وكذلك لا يجوز: (هذا لك وأباك) بالنصب؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو (أُشِيرُ)؛ لكنه ليس فيه حروفه.

وضيعته فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز النصب، وإنما لم يكتف بتقديره متأخراً؛ لأن المشهور منع تقديم المفعول معه على عامله، ولو تأخر عن المصاحب، وقال الرضي: أنا لا أرى منعاً من التقديم على العامل مع المتأخر عن المصاحب؛ لأن ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جائز نحو: زيداً وعمراً لقيت وجعل العامل في الجماعة في قوله:

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا

كالذي وفي إياه في قول بعضهم: أنا وإياه في لحاف في لحاف لكنه قال بامتناع النصب في ضيعته بناءً على الأصح لكون الخبر المقدّر أضعف من الظاهر **(قوله وكذلك لا يجوز هذا لك وإياك)** خالف في ذلك أبو علي الفارسي وجعل من ذلك قوله هذا ردائي مطوياً وسربالاً والمنقول عن سيبويه أن المثال قبيح قال: لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسماً فيه معنى فعل. وفسّر ابن مالك القبيح بالممتنع وذكر أنه قد كثر في كلامه التعبير بالقبح عن عدم الجواز وأنه يعلم مما ذكره أن الظرف والجار والمجرور المتضمنين معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه كاسم الإشارة. وأجاز الفارسي إعمال اسم الإشارة وبعضهم إعمال الآخرين انتهى. وقد نقلنا لك آنفاً عن الرضي ما يوافق كلام البعض. وفي التوضيح فإن قلت: قد قالوا: ما أنت وزيداً وكيف أنت وزيداً، بنصب زيداً فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه، قلت: أكثرهم يرفع بالعطف على أنت ولا إشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلاً بمحذوف لا مبتدأ والأصل ما تكون وكيف تصنع، فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل وقدّر سيبويه من لفظ الكون مضارعاً مع كيف وماضياً مع ما ولم يجوز العدول عن ذلك ابن ولاد وجوزه السيرافي وكان تامة وصحح كونها ناقصة، وكيف وما خبرها وهو مذهب ابن خروف وأوجب النقص بعضهم مع ما؛ لأنها لا تكون حالاً، وفي بعض الحواشي فإن قلت: لم جاز ويل له وأباه وهل هو إلا مثل هذا لك وأباك قلت: لأن في ويل له معنى ألزمه الله تعالى ويله فانتصب أباه

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: (لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ) وَمِنْهُ: (قُمْتُ وَزَيْداً) وَ(مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً) عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ) وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو).

ش- للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه حالات:

إحداها: أنه يجب نصبه على المفعولية، ....

فيه على معنى الفعل لكن على العطف لا على المفعول معه، وقد نص سيبويه على ذلك انتهى. وانظر هل بأس في تخريج ذلك على أنه مفعول معه واعتبار العامل له نحو: ما نقل عن الرضي (**قوله للاسم الواقع بعد الواو إلخ**) أي: بلا فاصل فقد قالوا: لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بظرف فلا يقال: جاءَ زيد واليوم عمراً وإن جاز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار من المجرور وهما لا يفصل بينهما حالان قال في التوضيح للاسم بعد الواو خمس حالات، ثم عدها ولم يفعل هنا مثل ما فعل هناك رعاية لحال هذا المختصر (**قوله إحداهما**) أي: الحالين والتأنيث لما أن الأكثر على ما قيل في الحال، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك (**قوله إنه يجب نصبه على المفعولية**) اختلف في الناصب له على أقوال؛ أحدها وهو الأصح: أنه ما تقدّمه من فعل أو شبهه ولا فرق في الفعل بين اللازم والمتعدي عند الأكثرين نحو: لو خليت والأسد لأكلك، ونحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وقال قوم: لا يكون مع المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه. وكذا لا فرق بين التام والناقص عند الجمهور، وقال قوم لا يكون المفعول معه مع الناقص إذ لا حدث فيه يعدّى بالواو وفيه نظر. وثانيها: أنه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت وردّ بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لذلك إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل. ثالثها: أنه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج فنحو: ما صنعت وأباك عنده بتقدير ولابست أباك، وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل. رابعها: أن نصبه بالخلاف ونسبه ابن

وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعي، فالأول؛ كقولك: (لا تنه عن القبيح وإتيانَه)؛ وذلك لأن المعنى: (لا تنه عن القبيح وعن إتيانه)، وهذا تناقض. والثاني؛ كقولك: (قمت وزيداً) و (مرت بك وزيداً) أما الأول؛ فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل؛ ....

مالك للكوفيين وأبو حيان لبعضهم ورد بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ. وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقيل: ما قام زيد لكن عمراً، ويقوم زيد لا عمراً، ولم يقله أحد من العرب، وقال الأخفش: أن نصبه نصب الظروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلم يحتمل النصب أعطى النصب ما بعدها رعاية كما أعطى ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير ورد بأنه لو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرداً نحو: كل رجل وضيعته مع أنه ليس كذلك ثم إنه بناء على الأصح من كون الناصب له ما تقدمه من فعل أو شبهه لا يتقدم على عامله اتفاقاً كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها؛ لأن أصله العطف والمعطوف لا يتقدم على العامل إجماعاً ولا يتقدم على مصاحبه أيضاً عند الجمهور، وجوز ذلك ابن جنّي فيقال عنده: استوى والخشبة الماء لورود مثل ذلك في العطف، وباب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعية وتمسك بقوله:

جمعت وفحشاً غيبة ونميمة ... ثلاث خلال لست عنها بمرعو

قال نجم الأئمة الأولى المنع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة **(قوله وذلك أي:** **وجوب نصبه على المفعولية (قوله فالأول)** أي: المانع المعنوي كما هو الظاهر **(قوله كقولك)** خبر عن الأول وفيه مساهلة والمراد كما في قولك وكذا يقال فيما بعد وقيل المراد بالأول ما فيه مانع معنوي فلا مساهله فافهم ومثل في التوضيح لما فيه المانع المعنوي بمات زيد وطلوع الشمس فإن العطف يقتضي التشريك في معنى العامل وطلوع الشمس لا يقوم به الموت **(قوله وهذا تناقض)** أي: يعد تناقضاً في عرف الناس وإن لم يكن بحسب الظاهر من التناقض الاصطلاحي **(قوله والثاني)** أي: المانع الصناعي أو ما فيه ذلك بناء على القيل **(قوله أما الأول)** على معنى أما وجود المانع في المثال الأول

كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]. وأما الثاني؛ فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف؛ ولهذا قلت: (على الأصح فيهما).

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف؛ ....

فلأنه إلخ (قوله فلأنه) أي: الشأن (قوله الضمير المتصل) ومنه الضمير المستتر (قوله إلا بعد التوكيد بضمير منفصل) زاد غير واحد أو فاصل مّا (قوله لقد كنتم أنت وآباؤكم) عطف فيه آباؤكم على الضمير المرفوع في كنتم المؤكد بأنتم (قوله من لم يشترط في المسألتين) وهما مسألتا العطف على الضمير المتصل والعطف على الضمير المجرور (قوله شيئاً) فلا يشترط التوكيد بضمير منفصل في المسألة الأولى، بل ولا فاصلاً مّا ولا يشترط إعادة الجار في المسألة الثانية (قوله فعلى قوله يجوز العطف) فيقال: قمت وزيد بالرفع، ومررت بك وزيد بالجر، على أن زيد في الأول معطوف على تاء الضمير وفي الثاني على الكاف، إلا أنه قيل أن النصب على المفعولية في ذلك أولى من العطف عند من لم يشترط، ولعل في الكلام إيماء إليه، وفي شرح الكافية للرضي جمهور النحاة في نحو: جئت وزيداً على أن النصب مختار لا واجب. وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف. وذكر في تحقيق نحو: مررت بك وزيداً أن الكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه فقال ابن الحاجب ههنا: أنه يتعين النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف، وقال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة وهو أولى لوروده في القرآن كقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجر في قراءة حمزة (قوله ولهذا قلنا على الأصح فيهما) في دعوى الأصحية في الموضعين بحث (قوله والثانية) أي: ثانية الحالين (قوله أن يترجح المفعول معه) المناسب لما تقدم أن يقول أنه

وذلك في نحو قولك: (كن أنت وزيداً كالأخ)؛ وذلك لأنك لو عطفت (زيداً) على الضمير في (كن) لزم أن يكون (زيد) مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ، قال الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

يترجح نصبه على المفعولية والأمر في ذلك سهل **(قوله وذلك)** أي: ترجح المفعول معه على العطف **(قوله في نحو: قولك إلخ)** أي: من كل ما القصد فيه إلى المعية ولا مانع عنها **(قوله وذلك لأنك إلخ)** أي: كون هذا المثال مما يترجح فيه ما ذكر ثابت لأنك إلخ **(قوله لو عطفت زيداً)** أي: بعد رفعه **(قوله على الضمير في كن)** أي: على الضمير المستتر فيه المؤكد بالضمير المنفصل أعني أنت **(قوله لزم أن يكون زيد مأموراً)** لأن العطف يشرك المعطوف في حكم المعطوف عليه **(قوله وأنت إلخ)** أي: والحال أنت لا تريد أن تأمره، ظاهره أنك لو أردت ذلك عطفت بلا مانع صناعي وبحثوا في ذلك بأن العطف على هذا الضمير المستتر في فعل الأمر يستدعي رفع فعل الأمر الظاهر وهم لا يجوزون ذلك فحينئذ يجب أن يكون الرفع على الفاعلية لفعل محذوف والعطف من عطف الجمل أي: كن أنت وليكن زيد. وأجيب بأنه لا منع من رفع فعل الأمر الظاهر تبعاً، ورب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز استقلالاً، وذلك ثابت لغة وشرعاً **(قوله قال الشاعر فكونوا أنتم وبني أبيكم إلخ)** احتج به الزمخشري وغيره ولم يذكر أحد منهم قائله. والشاهد فيه نصب بني على المفعولية معه وأنه لم يرفع بالعطف على الضمير المرفوع المتصل، أعني: الواو في كونوا المؤكد بأنتم، ومن الغريب ما ذكره العيني من أن كونوا من كان الناقصة واسمه هو الضمير المستتر فيه وهو أنتم، وأنتم الظاهر تأكيد أكد به الضمير المتصل المستتر، وبني أبيكم منصوب على أنه مفعول معه، ومكان الكليتين منصوب على أنه خبر كان. وليت شعري ما الذي أغفله عن ضمير الجماعة أعني الواو أو ما الذي دعاه إلى عدم اعتبار ذلك اسماً. ثم ما ذكره من نقصان كان قد ذكره غيره أيضاً حتى إن الجلال السيوطي أتى بالبيت شاهداً على ما ذهب إليه الجمهور من جواز كون المفعول معه مع كان الناقصة. وكان المراد بالمكان المنزلة والمعنى: كونوا أنتم مع بني أبيكم أي: إخوتكم بهذه المنزلة من القرب والائتلاف أعني

منزلة الكليتين كائنة من الطحال، وحاصله الحث على الموافقة والائتلاف. وذهب بعض المتأخرين إلى أن كونوا من كان التامة والواو فاعل ومكان مفعول مطلق لها نحو: كان كوناً وحينئذ لا يبقى البيت حجة للجمهور على ما ذهبوا إليه؛ وليس بالبعيد، نعم لم يذكر في كثير من كتب اللغة المشهورة ورود مكان بمعنى كون هذا والكليتين كما قال الدنوشري تثنية كلية بضم الكاف ويقال فيها كلوة بضم الكاف أيضاً وبالواو، قال ابن السكيت: ولا يقال كلوة بالكسر وذكر أنه يجمع على كليات وكلى وأنه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لا يتبع عين زبيات. والكلية وكذا الطحال بكسر الطاء عضوان معروفان، وقال خالد الأزهري: الكليتان لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرين عليهما لحم يحيط بهما كالغلاف لهما. انتهى، ولينظر ما معنى ذلك فإن القلب بعيد عنهما وهو لا عظم له كما لا يخفى على من له قلب ووقوف على كتب التشريح. بقي أن كلام الشارح نص في أن العطف صحيح إلا أن النصب مترجح، وعن أبي البقاء أنه كان ينبغي أن يجب النصب إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله: أنتم، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه ضميراً لجاز هنا. انتهى، وارتضاه الأزهري وقال بعد نقله: وبقوله أقول. وتعقب ذلك الشهاب القاسميّ بأنه يرد على قوله ليس المعنى إلخ أن ابن هشام معترف بأنه ليس ذلك إلا أن المعنى لمَّا كان حاصلاً مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه. وعلى قوله لجاز هنا أنه لا شبهة في جوازه إلا أنه لم يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع، وقال الحفيد: إن رجحان النصب على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم فإن معنى النصب والعطف مختلف، والتحقيق أنّا إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية فينصب قطعاً أو لا فيرفع جزماً فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه، وتعقب بأن قوله إما أن يقصد إلخ غير حاصر لأنه تارة يقصد المعية نصاً وتارة يقصد احتمالها وأخرى يقصد الأعم؛ ففي الأول يتعين النصب وفي الثاني الرفع وفي الثالث الوجهان ومنه يعلم جواب الاستفهام ويظهر أن قوله مع قطع النظر غير كاف بل لابد أن يزاد أو بالنظر لما إذا قصد الأعم، فإن قلت قصد الأعم لا يقتضي الرجحان بل استواء الوجهين قلت ذلك القصد على وجهين قصد الأعم من حيث عمومه وكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من أن يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر أولاً، ففي هذا الوجه يتّجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على

وقد استفيد من تمثيلي بـ (كن أنت وزيداً كالأخ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط؛ لا على حسبهما، وإلا لقلت: (كالأخوين)، وهذا هو الصحيح. وممن نصّ عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقوي.

والثالثة: أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه؛ وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى؛ نحو: (قام زيد وعمرو)؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له فيترجح.

الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات، وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه، وهذا نهاية الكلام في هذا المقام فتأمل ولا تغفل **(قوله ما بعد المفعول معه)** يشمل الخبر والحال وبذلك صرح غير واحد **(قوله على حسب ما قبله)** أي: إن مفرداً فمفرداً وإن مثنى فمثنى وإن جمعاً فجمعاً فيقال: كان زيد وعمراً منفقاً وكان الزيدان وعمراً منفقَينِ وكان الزيدون وعمراً منفقِينَ وجاء زيد وعمراً راكبا وجاء الزيدان وعمراً راكبَينِ وجاء الزيدون وعمرا راكبِينَ **(قوله والسماع والقياس يقتضيانه)** قال أبو حيان بعد نقله: وإياه نختار لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن يقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب **(قوله قياساً على العطف)** قال الرضي وقد يجوز أن يعطى ما بعد المفعول معه من الحال والخبر حكم ما قبل؛ فيقال: كنت وزيداً منطلقين وسرت وزيداً راكبين نظراً إلى المعنى وأصل الواو أي: العطف **(قوله وليس بالقوي)** لعل ذلك لما نقلناه عن أبي حيّان ولاختلاف حكم الواوين في كثير من الأحكام **(قوله وذلك)** أي: ترجح العطف وضعف المفعول معه **(قوله إذا أمكن العطف من غير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى)** أوجب ابن الحاجب حينئذ العطف وعلل بأنه الأصل فلا يصار لغيره لغير ضرورة، وتعقبه الرضيّ بأنه ليس بشيء لأن النص على المصاحبة قد يكون الداعي إلى النصب ضرورة، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضرورياً **(قوله فيترجح)** أي: النصب لذلك وإليه

باب الحال، وَهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ كَ (ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً).

ش- لما انتهى الكلام على المفعولات؛ شرعت في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها: الحال، وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون وصفاً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب (كيف)؛ وذلك كقولك: (ضربتُ اللصَّ مكتوفاً)، فإن قلت: يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]؛ فإن ﴿ثُبَاتٍ﴾ حال، وليس بوصف، وعلى ذكر الفضلة؛ ....

ذهب غير واحد وقال نجم الأئمة الأولى أن يقال إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا، فلا تغفل والله تعالى أعلم. **(قوله الحال)** أصله حوَل فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويدل على ذلك قولهم في الجمع أحوال وفي التصغير حويلة، ويجوز فيه التذكير والتأنيث كما نصّ على ذلك الجلال السيوطي، وقال الأزهري: الحال بالتذكير ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث فيقال حال حسن وحال حسنة، وفي لفظها كذلك فيقال حال وحالة لكن الراجح في اللفظ التذكير وفي المعنى التأنيث. انتهى. وكأنه لهذا قال الشارح في المتن: وهو وصف، وفي الشرح: وهو عبارة **(قوله فمنها)** أي: من بقية المنصوبات الحال، ولا خلاف في كونه منصوباً وإنما الخلاف في كونه من أي: باب نصبه فقيل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الأرجح وقيل نصب الظروف لأن الحال يقع فيه الفعل إذ المجيء في قولك جاء زيد ضاحكاً مثلاً في وقت الضحك فأشبه ظرف الزمان، وردّ بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هو الاسم الأوّل **(قوله ثلاثة شروط)** لا يخفى ما فيه من المساهلة **(قوله اللصّ)** بكسر اللام وقد يضم السارق **(قوله فإن ثبات حال وليس بوصف)** لأنه جمع ثبة بمعنى جماعة منفردة قال الشاعر:

وقد أغدو على ثبة كرام

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقال الشاعر:

لَـيْـسَ مَـنْ مَـاتَ فَـاسْـتَـرَاحَ بِـمَـيْـتٍ   إِنَّـمَـا الـمَـيْـتُ مَـيِّـتُ الأَحْـيَـاءِ

إِنَّـمَـا الـمَـيْـتُ مَـنْ يَـعِـيْـشُ كَـئِـيْـباً   كَـاسِـفـاً بَـالُـهُ قَـلِـيْـلُ الـرَّجَـاءِ

فإنه لو أسقط ﴿مَرَحًا﴾، و (كئيباً) فسد المعنى؛ فبطل كون الحال فضلة، وعلى ذكر الوقوع في جواب (كيف)؛ نحو: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣].

قلت: ثبات بمعنى متفرقين

ومنه ثبيت على فلان أي: ذكرت متفرق محاسنه، وتجمع أيضاً على ثبين وأصله ثبي فحذفت الياء وهي لام الكلمة، وأما ثبة الحوض فوسطه الذي يثوب إليه الماء والمحذوف منه عينه لا لامه قاله الراغب (قوله مرحاً) هو في الأصل شدة الفرح والتوسع فيه وقد مرح بالكسر فهو مرح ومرّيح بالتشديد وأمرحه غيره كذا في الصحاح (قوله إنما).

هذا آخر ما جمعه المؤلف العلّامة رحمه الله تعالى من حاشيته وقد يسّر الله تعالى طبعه في القدس الشريف على أصل نسخته، ويليه شرح الديباجة والتتمة لنجله الفاضل النحرير عليه وافر الرحمة، وكان انتهاء طبعه وإكمال جني ثمره وينعه في أواخر شهر ذي الحجة الشريفة من سنة ألف وثلاثمئة وعشرين، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.




الذبالة الوجاهة في دياجي الديباجة

ويليها

الطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد

وكلاهما للعالم المحقق والفاضل المدقق السيد نعمان خير الدين

نجل المؤلف المحشّي العلامة أبو الثنا السيد محمود شهاب الدين

الألوسي البغدادي تغمدهما الله تعالى برحمته الواسعة وغفر لهما

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا ذا الكرم والجود على أن زيّنت ديباج الوجود، بجوهر صاحب المقام المحمود، وفاتحة خطبة الثناء الممدود، وخاتمة الأنبياء وخلاصة الأصفياء صلى الله تعالى عليه وسلم، وآله وصحبه وذريته الذين غدا نور كمالهم كنار على علم. وبعد؛ فهذه ألفاظ كالشقيق والخزام. تحلّ ديباجة شرح القطر لمصنفه الهمام. حملني عليها إكمال الفوائد. ونيل الأجر المتزايد. حيث لم يكتب عليها أيضاً حضرة سيدنا الوالد. وكأني بمن يقول ما دعاك إلى وضع السعد بين النحسين. وترقيع الطراز ببزّ سَمَلٍ من طرفين. فليس في خزانة ذهني جواب يطفي جوى الغليل سوى عقد نظم في سالف الزمان قد قيل:

إن لم تكونوا مثلهم فتشبهوا ... إن التشبه بالكرام فلاح

وألتمس منه أن ينظره بعين الإنصاف ولا يحمله الحسد والعصر على الاعتساف فأقول (**قوله بسم الله الرحمن الرحيم**) ابتداء بها اقتداء بالكتاب الكريم، وعملا بما شاع من سنة النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وفيه إشارة إلى أن هذا الكتاب مما يهتم به شرعاً لتضمنه علماً شرعياً قالوا بوجوب تعلمه على الكفاية، الباء للاستعانة كما هو مختار القاضي البيضاوي وتؤذن بأن الشروع فيه لا يتم بدون التسمية، والاستعانة ليست حقيقية حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصوداً بالذات أو للملابسة كما هو مختار العلامة، أو صلة للفعل المقدر كما ذهب إليه البعض. ويقدر الفعل على تقدير الأوجه مؤخراً لإفادة الحصر. فقد كان المشركون يبدؤون في مفتتح أعمالهم باللات والعزى ونحوها من آلهتهم الباطلة. وتقديره في أوائل التأليفات أؤلف أولى من تقديره إبداء أو ابتدائي كما يقتضيه ظاهر تقدير ذلك. والبداء والابتداء في الخبر لا يقتضي إلا الإتيان بها أولاً لا تقدير فعل

ذلك كما يتوهم، وجوَّز بعضهم كون الباء سيف خطيب فلا متعلق لها وليس بشيء أصلاً.
وأصل اسم سمو من السمو وهو الارتفاع حذف عجزه وعوّض عنه همزة الوصل فوزنه أفع وقيل: أفل من السيما، وقيل: اعل من الوسم وهو مضاف إلى الجلالة، ولم يقل بالله حذراً من إيهام القسم وليعم جميع أسمائه تعالى، والله علم على الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الكمالات لذاته ولم يسمّ به غيره تعالى ولو تعنتا في الكفر، ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للمعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علماً لأن مفهوم العلم جزئي فقد سهى وعلى الصحيح عربي توافقت فيه اللغات، وأكثر النحات على عدم اشتقاقه وهو أعرف المعارف وإن كان علماً. والرحمن في الأصل صفة بمعنى كثير الرحمة جداً ثم غلب على الغالب في الرحمة والإنعام بحيث لم يسم به غيره إلا تعنتاً على قول وغلبت علميته المقتضية لإعرابه بدلاً هنا لا تمنع اعتبار وصفيته فيجوز كونه نعتاً باعتبارها، والرحيم ذو الرحمة الكثيرة فالرحمن أبلغ منه وذكره بعده كالتتمة له وكلاهما صفة مشبهة من رحم بكسر عينه بعد نقله لرحم بضمها أو تنزيله منزلته، والرحمة ميل نفساني ولاستحالة ذلك في حقه تعالى أراد الخلف غايتها من الإنعام أو إرادته، وقال بعض محققي السلف: نحن ننفي كون الرحمة فيه عز وجل بمعنى الميل النفساني كما هو معنى الرحمة فينا بل هي صفة لائقة بذاته عز وجل لا تدرك حقيقتها كما لا تدرك حقيقته سبحانه وتعالى ولا نؤولها بالإنعام وهو صفة فعلية أو بإرادته وهو صفة ذاتية كما أوّل الخلف، وما علينا إذا وصفنا الله تعالى بما وصف به نفسه مع التزام التنزيه المشار إليه بقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] قال الوالد قدس سره ولعمري إن هذا هو المذهب الأسلم فعض عليه بالنواجذ، وفي إعراب الرحمن الرحيم تسعة أوجه؛ جرّهما ونصبهما ورفعهما و جرّ الأول مع رفع الثاني وجره مع نصبه ونصب الأول مع رفع الثاني ونصبه مع جره ورفع الأول مع نصب الثاني ورفعه مع جره، واختلف في جواز جر الثاني مع رفع الأول ومع نصبه فمنعه بعضهم لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف بجملة وجوزه آخرون لما أن الفصل في معنى الصفة، وفي جملة البسملة وجوه تزيد على ألف ألف وجه ذكرها السرميني في شرحه للبسملة و لولا خشية الملل لذكرتها (**قوله قال الشيخ إلخ**) هذا من بعض تلامذته، والقول بأنه منه قاله تحدثاً بالنعمة

وترغيباً في قراءة كتابه مما لا ينبغي أن يلتفت إليه، والبسملة المذكورة تحتمل أن تكون لذلك البعض وحينئذ يكون قد ترك كتابة بسملة المؤلف ويحتمل أن تكون بسملة المؤلف وقد فصل بينها وبين حمدلته، وعليه يحتمل أن يكون ذلك البعض قد بسمل لفظاً ولم يكتب بسملة ويحتمل أنه لم يبسمل حطاً لقدر ما كتبه حتى كأنه عنده ليس أمراً يهتم به لتشرع البسملة فيه، وقيل: يجوز أن تكون البسملة المذكورة للمؤلف واكتفى ذلك البعض بالنطق بها وكتابتها عن بسملة أخرى وفيه بحث فليتدبر **(قوله الشيخ)** هو في الأصل من استبانت فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين، يجمع على شيوخ بضم الشين وكسرها وأشياخ وشيخة كعنبه وشيخة كسيرة وشيخان كغلمان ومشيخة بكسر الميم وفتحها مع سكون الشين ومشيوخاً ومشيخاء ومشايخ، ويطلق على الكبير فضلاً وهو المراد هنا إذ ليس في الكبير سناً وحده كبير فضل ويرشدك إلى ذلك أنهم قالوا يقدم الشاب العالم على المسن الجاهل، وفي أمر إبليس عليه اللعنة بالسجود لآدم عليه السلام مع أنه أسن منه قيل إشارة إلى ذلك؛ فافهم الإشارة **(قوله الإمام)** هو الذي يقتدى به سواء كان إنساناً أو غيره كالكتاب كما صرّح به الراغب، ويستعمل مفرداً وجمعاً كدلاص أي: براق فإنه يقال: درع دلاص وأدرع دلاص ومن استعماله جمعاً قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] وقال الجوهري مفرد جاء على الحكاية، كما يقول الرجل: ليس لي معين، فتقول: نحن معينك، وليس بذلك وقد يجمع على أئمة وأممه وقد يقال أيمه بالياء وقرئ بذلك في قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢] **(قوله الفاضل)** من الفضل بمعنى الزيادة والمراد به هنا الزائد في الصفات الحسنة **(قوله العالم)** من العلم وعرفه بعض من قال باحتياجه إلى التعريف وهو الصحيح بأنه صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به، وبعض آخر بأنه صفة توجب انكشافاً لا يحتمل النقيض، وهما أحسن مما قيل في تعريفه، والمراد به هنا فيما إذا قيل فلان عالم وفلان جاهل من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي على ما نص عليه الغزي في فتاويه وقيل من له وقوف على الاصطلاحات ومعرفة بمنطوق الكلام

ومفهومه وقدرة على الجواب إذا سئل، وتتفاوت مراتب كميته وكيفيته، وقيل في تفسيره غير ما ذكر (**قوله العلامة**) هو العالم جداً والتاء للمبالغة وخصه بعضهم بالمطّلع على المعقول والمنقول (**قوله جمال المتصدرين**) الجمال بفتح الجيم وتخفيف الميم الحسن، والمتصدرين هم الجالسون في صدور المجالس والمراد بهم مشايخ التعليم لأن من شأنهم أن يجلسوا في صدر المجلس ويجلس المتعلمون دونهم، وفي وصف المصنف بنفس الجمال مبالغة لا تخفى فهو من قبيل قوله:

فـــإنـــمـــا هـــي إقـــبـــال وإدبـــار

(**قوله تاج**) أي: إكليل وهو شيء تلبسه الملوك في رؤوسها للمفخرة والعظمة، ويقال: العمايم تيجان العرب، والمراد تشبيه المصنف بذلك على وجه بليغ (**قوله القراء**) هو بضم القاف والتشديد جمع قارئ ويجمع أيضاً على قَرَأَةٍ والمراد بهم المشايخ الذين أُخذ القرآن بواسطتهم والمشهور منهم سبعة ومن رواة كلٌّ اثنان الأول: نافع المدني ابن عبد الرحمن وأصله من أصفهان توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومئة وراويه قالون وهو عيسى بن مينا المدني قيل: إن شيخه نافعاً لقبه به لجودة قراءته ومعناه بلسان الفارسية جيد توفي بالمدينة قريباً من سنة عشرين ومئتين، وراويه الآخر: ورش وهو عثمان ابن سعيد المقرئ وورش لقبه ولقب به لشدة بياضه توفي بمصر سنة سبع تسعين ومئة. الثاني: عبد الله بن كثير الداري وهو من التابعين وتوفي بمكة سنة عشرين ومئة وراويه قنبل وهو محمد بن عبد الرحمن المكي المخزومي وقنبل لقب له وهو في الأصل الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح توفي بمكة سنة ثمانين ومئتين، وراويه الآخر البزي وهو أحمد بن محمد المكي توفي بمكة سنة أربعين ومئتين. الثالث: أبوعمرو البصري ابن العلاء قيل اسمه: زبان بزاي معجمة وباء موحدة وقيل: العريان وقيل: يحيى وقيل غير ذلك؛ وأصح ما قيل إن أبا عمرو اسم له لا كنية توفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومئة، وراويه أبو عمرو وهو حفص بن عبد العزيز الأزدي الدوري توفي في حدود سنة خمسين ومئتين، وراويه الآخر أبو شعيب وهو صالح بن زياد السوسي توفي بخراسان سنة خمسين ومئتين. الرابع:

عبد الله بن عامر قاضي دمشق وخطيبها وهو من التابعين وليس في القراء من العرب غيره وغير أبو عمرو بن العلاء والباقون موالي، توفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومئة، وراويه عبد الله بن أحمد بن يسير بن ذكوان الدمشقي توفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومئتين، وراويه الآخر هشام بن عمار السلمي القاضي الدمشقي توفي بدمشق سنة خمس وأربعين ومئتين. الخامس: عاصم الكوفي ابن أبي النجود توفي بالكوفة سنة ثمان وقيل سبع وعشرين ومئة، وراويه أبو بكر وهو شعبة بن عياش الكوفي توفي بالكوفة سنة أربع وتسعين ومئة، وراويه الآخر حفص بن سليمان الأسدي البزاز الكوفي توفي قريباً من سنة تسعين ومئة. السادس: حمزة بن حبيب الكوفي توفي بحلوان سنة ست وخمسين ومئة، وراويه خلف بن هشام البزاز توفي ببغداد وهو مختفٍ في زمان الجهمية سنة تسع وعشرين ومئتين، وراويه الآخر خلاد بن خالد توفي بالكوفة سنة عشرين ومئتين. السابع: الكسائي وهو علي بن حمزة النحوي مولى لبني أسد، وقيل له الكسائي لأنه أحرم في كسائه توفي بزنبويه من قرى الري حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومئة، وراويه أبو عمرو وهو حفص بن عمرو الدوري، وراويه الآخر أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي توفي سنة أربعين ومئتين رحمة الله تعالى عليهم أجمعين. **(قوله تذكرة)** مصدر ذكره كزكاه تزكية، وجعله نفس التذكرة مبالغة على حدّ ما مرّ وكقولهم: زيد عدل، أو بمعنى ذو تذكرة أو مذكراً والمراد أنه يرجع إليه في تذكرة المسائل قاله بعض المحشين **(قوله أبي عمرو)** الظاهر أنه ابن العلاء المتقدم ذكره فيكون ذكره ثانياً تخصيصاً بعد التعميم، ويحتمل على بعد أنه أراد أبا عمرو صالح ابن إسحاق الجرمي الشهير. فائدة: إنما زيدت الواو في عمرو فرقاً بينه وبين عمر كما هو المشهور لكن لذلك شروط نظمها بعضهم فقال:

فيما عدا نصب عمرو الحقنّ به ... واواً إذا علماً يأتي ولم يضف
مأمون لبس بأن لا يأت قافية ... ولم يصغّر خلا من أل بذا اعترف

(وسيبويه) بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وفتح الباء الموحدة والواو وسكون الياء الثانية الواقعة بعدها هاء ساكنة لقب إمام النحاة أبو بشر عمرو بن

عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، قال ابن خلكان: كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو: ولم يوضع فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عليه عيال، قال بعضهم: سمعت سيبويه يتكلم ويناظر في النحو: وكان في لسانه حُبْسة ونظرت في كتابه فرأيت قلمه أبلغ من لسانه، وأخذ سيبويه النحو: عن الخليل بن أحمد واضع علم العروض وغيره وأخذ اللغة عن ابن الخطاب المعروف بالأخفش الأكبر وغيره وورد إلى بغداد من البصرة والكسائي يومئذ يعلّم الأمين ابن الرشيد فوقع له معه قصة[1] شهيرة فخرج من بغداد وقد حمل في نفسه لِما جرى عليه وقصد بلاد فارس فتوفي بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضا في سنة ثمانين ومائة، وقيْل: سَنة سبع وسبعين، وعمره نيف وأربعون سنة، وقيل: توفي بالبصرة في سنة إحدى وستين، وقيل: سنة أربع وتسعين ومائة وعمره اثنان وثلاثون سنة، وأنه توفي بمدينة ساوه وقيل غير ذلك. ولقّب بسيبويه لأن رائحته كانت كرائحة التفاح وهو لقب فارسيّ، وقيل: لأن وجنتيه كأنهما تفاحتان، ويحكى أن والدته كانت تناديه بذلك حين ترقصه إذ كان في غاية الجمال. **(قوله والفراء)** هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الكوفي مولى بني أسد، قال ابن خلكان: كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب يحكى عن ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت العربية؛ لأنّه خلصها وضبطها، وأخذ الفراء النحو عن أبي الحسن الكسائي وتوفي سنة سبع ومائتين بطريق مكة وعمره ثلاث وستون سنة، والفرَّاء بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها ألف ممدودة وإنما قيل له ذلك ولم يكن يعمل الفرا ولا يبيعها لأنه كان يفري الكلام انتهى **(قوله الأنصاري)** احترازاً من عبد الملك بن هشام صاحب السيرة، ومن محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ومن محمد بن هشام اللخمي، والمصنف متأخر عنهم ولد بالقاهرة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة، ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين وسبعمائة، وله من المصنفات ما يزيد على

(١) في مسألة الزنبور ذكرها في المغني وغيره. منه.

قبره. الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر إفضاله، ....

عشرين ذكرها الأزهري في التصريح، وكان شافعي المذهب ثم قلد الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه قبل وفاته بخمس سنين **(قوله الحمد لله)** هو لغة الثناءُ باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بنعمة أو غيرها فمورده خاص ومتعلّقه عام، والشكر لغة فعل ينبؤ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً فبينهما عموم وخصوص من وجه لأن الحمد أعم من الشكر من وجه وهو وقوعه في مقابلة نعمة أو غيرها والشكر أخص منه من هذا الوجه لأنه لا يقع إلا في مقابلة نعمة، والحمد أخص من الشكر من وجه وهو أن لا يكون إلّا باللسان والشكر أعمّ منه من هذا الوجه لأنه يكون باللسان والجنان والأركان. وأما معناهما عرفاً فالشكر اللغويّ هو الحمد العرفي، والشكر العرفي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق له، وتفصيل النسب بينهما في حاشية محي الدين على حسام كاتي فإن أردته فارجع إليها، بقي إنما اختار الجملة الاسمية موافقة لكتاب الله تعالى وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد، وأل للاستغراق وقيل: للجنس، وقيل: للعهد، واللّام في لله للملك أو للاستحقاق أو للتعليل على خلاف في ذلك. هذا وقد حبّر العلماءُ ديباج كتبهم بالكلام على مقام البسملة والحمدلة والتصلية فليتلثم القلم بليقته عن نسج عبارات هي بين الطلبة مبتذلة **(قوله رافع الدرجات إلخ)** أي: معلّي منازل السعادة لمن تواضع لأجل عظمته تعالى شأنه، والدرج على ما قال أبو عبيدة: ما كان لأعلى، والدرك ما كان لأسفل، وأما قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ﴾ [الأنعام: ١٣٢] فهو من باب التغليب ولا يخفى ما في قوله رافع ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه **(قوله وفاتح البركات)** أي: مرسلها فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبب والبركات جمع بركة وهي النمو والزيادة والسعادة وأما بارك على محمد أي: أدم له ما أعطيته من التشريف والكرامة وتبارك الله أي: تقدّس وتنزّه **(قوله لمن انتصب لشكر إفضاله)** الانتصاب الاستمرار بحسب الطاقة، والشكر تقدم معناه آنفاً، والإفضال الإحسان قيل:

والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدّت به البلاغة نطاقها المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه ....

وفيه إشارة لمذهب أهل الحق من أنه لا يجب على الله تعالى شيء فهو فاعل مختار إن شاء تفضل وأنعم أو عذّب فألّم (**قوله والصلاة والسلام**) إنما آثر الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة دون التصلية إشعاراً باستقلال كل منهما بالقصد بالابتداء دونها لأنها لم يطلب بها الابتداء، والصلاة فعلة من صلّى إذا دعى والمراد هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وإرادة الخير له والسلام والتحيّة وجمع بينهما امتثالاً لأمره تعالى (**قوله على من مدّت عليه الفصاحة رواقها**) مدّ الشيء بسطه والفصاحة لغة البيان واصطلاحاً ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح موافق لقانون النحو من غير تنافر ولا تعقيد، والرواق بكسر الراء لغة الستر في سقف البيت على ما في الصحاح (**قوله وشدت به البلاغة نطاقها**) يقال شددت الشيء إذا ربطته وأوثقته والبلاغة لغة: الوصول والانتهاء إلى الشيء، واصطلاحاً: كون الكلام فصيحاً مطابقاً للأمر الذي دعي المتكلم إليه فهي أخص من الفصاحة، والنطاق بكسر النون مفرد نُطُق ككتب شقة تلبسها المرأة وتشدّ بها وسطها ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينسحب على الأرض، وذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه سميت بذلك لشقها نطاقها ليلة خروج النبي ﷺ إلى الغار فجعلت بأحدهما الزاد والآخر وكاء للقربة، ولا يخفى ما فيما تقدّم من أنواع البديع مما لا يسعه نطاق خصر هذا المختصر الرفيع فإن أردته فارجع إلى المطوّل أو زهر الربيع (**قوله المبعوث إلخ**) بالجر نعت لمن الموصولة أي: المبعوث بالعلامات الدالة على صدق نبوته وجميع ما جاءَ به، والباهرة أي: الغالبة يقال: بهر القمر الكواكب إذا غلب ضوءه ضوءهم قاله في الصحاح والحجج جمع حجة كغرفة البرهان نقلياً كان أو عقلياً من حجّه إذا غلبه سمي بذلك لأن الخصم يحج ويغلب به صاحبه، أو المراد بالآيات القرآن الكريم وبالحجج ما عداه من معجزاته ﷺ، أو أعمّ؛ فالعطف على الأول مغاير وعلى الثاني من عطف العام على الخاص ويحتمل أن يكون العطف تفسيرياً إن أردنا بالآيات والحجج المعجزات جميعاً فليتدبر. بقي أنه لا يقال إن

الآيات جمع قلّة وإن النبي ﷺ أتى بآيات جمّة لأنا نقول: إن الجمع إذا قرن بأل الاستغراقية انصرف إلى الكثرة كما في قول حسان رضي الله عنه:

لنا الجفان الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

على أنه قد يستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً كما صرح به الأشموني وغيره (**قوله قرآن عربي**) أي: ليس فيه ألفاظ عجمية وهو مذهب الأكثرين منهم الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة وغيرهم، وذهب آخرون إلى وقوعه فيه وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً كالقصيدة الفارسية مثلاً لا تخرج عنها بلفظة عربية، وأخرج ابن جرير بسند صحيح عن ابن ميسرة التابعي الجليل أن في القرآن من كل لسان إشارة إلى أنه حوى علوم الأولين والآخرين وإلى هذا ذهب الجلال السيوطي في الإتقان ونقل عن أبي عبد القاسم بن سلام بعد أن حكى الوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية أنه قال والصواب عندي مذهب تصديق القولين؛ وذلك أن نحو ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ و﴿سِجِّيلٍ﴾ و(مهل) وشبهها أصولها العجمية كما قال الفقهاء لكن وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب فمن قال إنها عربية فهو صادق ومن قال عجمية فصادق ومال إلى هذا القول جماعة منهم الجواليقي وابن الجزري انتهى (**قوله غير ذي عوج**) أي: مستقيماً بريأ من التناقض والاختلاف وخروج شيء منه عن الحكمة والإصابة فيه. وقيل المراد بالعوج الشك واللبس وأنشد:

وقد أتاك يقين غير ذي عوج

قاله العلامة الزمخشري (**قوله وعلى آله الهادين**) الآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وألفه منقلبة عن هاء فتصغيره أهيل أو عن واو فتصغيره أويل والأول أشهر، وهم أهل الرجل وأتباعه وأولياؤه ولا يستعمل إلّا فيما فيه شرف غالباً؛ فلا يقال آل الإسكافي كما يقال أهله، ويراد بهم في مقام الدعاء جميع أمة الإجابة، والهادين جمع هادٍ من الهداية وهي الدلالة الموصلة إلى المطلوب، وقيل: هي إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب

وأصحابه الذين شادوا الدين، وسلّم وشرف وكرم، ....

وبقي فيها كلام يطلب من محله (قوله وأصحابه) جمع صحِب بالكسر كشهد وأشهاد لا جمع صحْب بالسكون لأن فعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلّا إذا كان معتلّ العين كثوب وأثواب وجمع صحيح العين على ذلك شاذ، والصحابي عند جمع من المحدّثين والأصوليين من رأى النبي ﷺ من الإنس والجن قيل أو الملَك يقظة مؤمناً به، ومنهم من قال كابن السبكي: من اجتمع إلخ، ليشمل الأعمى من أول الصحبة كابن أم مكتوم وبقيت في تعريفه أقوال سنية. من أرادها فليرجع إلى الأجوبة العراقية. للوالد لا زال في غرف عليّه. (قوله شادوا الدين) بتخفيف الدال أي: قووه وحصنوه وحرسوه، والدين جميع ما يتعبد الله تعالى به، وفسروه بأنه وضع إلهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود لما هو خير لهم بالذات وهو والملة والشريعة ألفاظ متحدة ذاتاً مختلفة مفهوماً ويطلق أيضاً على الجزاء كما قاله غير واحد في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦] أي: غير مجزيين، وأنشدوا:

ولم يبق سوى العدوان دِنّاهم كما دانوا

وقال قتادة في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤] مالك يوم تدان فيه العباد أي: يوم يجازون بأعمالهم ويطلق أيضاً على السلطان قال زهير:

لئن جللت في بني أسد في دين عمرو وحالت بيننا فدك

معناه في سلطان عمرو وعلى الطاعة أيضاً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦] معناه في طاعة الملك وعلى العبودية والذل أيضاً جاء في الحديث: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت» أي: من استعبد نفسه وأذلها لله تعالى. ويطلق على العادة أيضاً كقوله:

تقول إذا درأت لها وضيني أهذا دينه أبداً وديني

وعلى الحال قال النظر بن شميل سألت أعرابياً عن شيء فقال لي: لو رأيتني على دين غير هذا لأخبرتك: ذكر جميع ذلك الوالد قدس سره في الفيض الوارد ولحسنه أتعبنا

وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بقطر الندى وبلّ الصدى، ....

البنان فيه (**قوله وبعد**) أصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها لتضمن أما معنى الشرط لنيابتها عن مهما يكن من شيء فمهما مبتدأ والاسمية لازمة له ويكن شرط وهي تامة وفاعلها شيء ومن زائدة في الإثبات على قول والرابط محذوف أي: منه وبعد ظرف للزمان غالباً وللمكان قليلاً وهي صالحة لهما هنا وبنيت على الضم لقطعها عن الإضافة لفظاً وناصبها الشرط المقدر على قول راجح فتدبر. وبقي فيها كلام كثير يطلب من رسالة الأخ فيها فلتراجع (**قوله فهذه نكت حررتها**) قال الأزهري: الجملة جواب الشرط وصح ذلك على ضرب من المجاز أي: مجاز الحذف، وذلك لأن جواب الشرط لابد أن يكون مستقبلاً وكون المشار إليها نكت محررة غير مستقبل فلابد من تقدير فأنا أقول انتهى ملخّصاً. والمشار إليه الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة إن قلنا بتقدم الديباجة على تحرير هذه النكت. وهي بضم النون وفتح الكاف جمع نكتة بضم فسكون، ويجمع أيضاً على نكات بالكسر وهي كلّ نقطة بياض في سواد وعكسه، ونكت الكلام لطائفه ودقائقه المفتقرة إلى تفكر وقيل هي الدقيقة التي تستخرج بدقة إذ يقارنها نكت الأرض بإصبع أو نحوها، وهي كما قيل: المسألة التي توجب لعارفها انبساطاً وجاهلها انقباضاً (**قوله حررتها على مقدمتي**) أي: نقحتها وهذّبتها لأجل مقدمتي وهي بكسر الدال كمقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه، من قدم لازماً بمعنى تقدم لأن هذا المصنف تتقدم قراءته على الكتب المطولة وهذا أولى من فتح الدال من قدم المتعدّي لما فيه من إيهام أن تقدم هذه المسائل بالجعل دون الاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود قاله بعض المحشين وإنما سماها مقدمة كما قال الحمصي نظراً إلى أنها ليست مخصوصة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما يأتي، أو لأنها يستعان بها على غيرها من الكتب المطولة في هذا الفن كما قاله بعضهم (**قوله المسماة قطر الندى**) القطر يطلق على المطر وعلى نفس التقاطر والثاني هو المناسب هنا، وعلى الأول فالإضافة بيانية وهو بالنصب على أنه مفعول ويجوز الضم على الحكاية قاله الحطابي لكن في أغلب النسخ بالباء

رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلّاب علم العربية إليها، ....

فليراجع، والندى بفتح النون مقصوراً المطر والبلل وخصصه بعضهم بما ينزل آخر الليل **(قوله وبلّ الصدى)** مصدر بللته بالماء بلاً من باب قتل فأصله بلل، والصدى بفتح الصاد والدال المهملتين العطش والمراد به هنا الجهل بجامع الاحتياج إلى الزوال **(قوله رافعة لحجابها)** برفع رافعة صفة للنكت ويجوز النصب على الحالية من ضمير حررتها والحجاب بكسر المهملة مفرد حجب وهي ما يحتجب بها؛ والمراد أن هذه النكت رافعة لما يحجب معاني المقدمة **(قوله كاشفة لنقابها)** بكسر النون ما تستر به المرأة وجهها وقد شبه هذه المقدمة بالخريدة لما بينهما من المحاسن العديدة **(قوله مكملة لشواهدها)** جمع شاهد وهو جزئي يذكر لإثبات القاعدة فلابدّ من أن يكون من كلام الله تعالى أو رسوله [صلى الله عليه وسلم]أو من يحتج بكلامه من العرب بخلاف المثال فإنه جزئي يذكر لإيضاح القاعدة فلهذا لا تشترط صحته، والمراد بالتكميل هنا أن يذكر بقية الشواهد المذكورة في المقدّمة غالباً **(قوله لفوائدها)** جمع فائدة وهي لغة: ما حصلته من علم أو مال، واصطلاحاً: المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته ونتيجته، وهي والغاية متحدتان بالذات مختلفتان بالاعتبار كما أن الغرض والعلة الغائية كذلك، قال السيد السند قدس سره: إذا ترتب أثر على فعل فذلك الأثر من حيث أنه نتيجة لذلك الفعل وثمرة له يسمى فائدة ومن حيث أنه على طرف الفعل ونهايته يسمّى غاية ففائدة الفعل وغايته متحدتان بالذات ومختلفتان بالاعتبار، ثم ذلك الأثر المسمى بهذين الاسمين إن كان سبباً لإقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس إلى الفاعل غرضاً ومقصوداً، ويسمى بالقياس إلى فعله علة غائية، فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار وإن لم يكن سبباً للإقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية أعمّ من العلة الغائية انتهى. نقله الوالد في شرح المرثية فليتدبر **(قوله لمن اقتصر)** يقال اقتصر على الشيء إذا لم يتجاوزه ويتعدّاه **(قوله وافية إلخ)** أي: موفية ببغية بالضم والكسر أي: حاجة من مال من طلاب

والله المسؤول أن ينفع بها كما نفع بأصلها، وأن يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها، إنه جواد كريم رؤوف رحيم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

علم العربية إليها وهو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً وكتابة وينقسم إلى اثني عشر علماً نظم ذلك بعضهم بقوله:

صرف بيان معاني النحو قافية ... شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء

محاضرات وثاني عشرها لغة ... تلك العلوم لها الآداب أسماء

والمراد هنا علم النحو كما لا يخفى **(قوله أن يذلل إلخ)** أي: يسهل والسبل هي الطرق وزناً ومعنى بضم الأول والثاني ويجوز فيهما ضم الأول وسكون الثاني **(قوله إنه)** يجوز الكسر على الاستئناف والفتح على تقدير اللام علّة لما مرّ أو لمحذوف فافهم **(قوله جواد)** أي: كثير الجود **(قوله كريم)** أي: الذي عمّ عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم **(قوله رؤوف رحيم)** الرأفة شدّة الرحمة والرحيم تقدم معناه في صدر الرسالة **(قوله وما توفيقي)** التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد **(قوله بالله)** قيل: أي من الله **(قوله عليه توكلت)** التوكل تفويض الأمر إليه تعالى **(قوله وإليه أنيب)** أي: أرجع إليه في أموري كلها في البداية والنهاية. هذا آخر ما أردنا إيراده من حلّ ألفاظ هذه الديباجة. سالكين من الطريق المستقيم فجاجه. والحمد لله حمداً غضاً. والصلاة والسلام على نبيّه النبيه حتى يرضى.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنّ أرفع حمد منصوب على منصّةِ الكمال. وخلاصة شكر مرفوع بأكفّ الابتهال. نحو قطر ندى الإفضال. لمن لا تصفه ألسنةُ مصاقع البلغاء. ولا تعرب عن كنه ذاته بنات شفاه العلماء. الذي ميّز عن أحوال من سلك إليه أوضح المسالك. وأجاب نِداء من دعاه بصحيح النيّة في مدلهمّ الليل الحالكِ. والصلاة والسلام على سبب إنشاء الوجود. والمخبر الصادق المقصور عليه وافر الثناء الممدود. مكمّل محاسن الأخلاق. والمكمل الذي لا يحيط بمجموع نعوته نطاق. المضاف إليه كل سؤدد وفخار. والمحمود الثابت له كلّ شرف عالي الذرى والمنار. وعلى آله الكارعين من زلال حوضه. والأغصان المثمرة في أريض روضه. وذريته المقتفين منهجه. المشيّدين بعواملهم حججه. السالمين من نقص لو أن ولعل وليت. الدامجين دَمَجه[1] الخائضين من بحر روح معانيه لججه. الحيّ منهم والميت. وأصحابه الذين صرفوا نفيس عمرهم في شرح المعضلات. وكشف النقاب عن وجوه المشكلات. وإزالة الغين عن حواشي عين أولي الشبهات. والتابعين له بإحسان. ما تعاقب القمران. وبعد فيقول العبد الراجي اللطف القدّوسي. خير الدين نعمان ثابت بن شهاب الدين السيد محمود المفتي البغدادي الآلوسي. هذه نبذة حواشي. تزيل عن بصر بصيرة طالبها الغواشي. كملت بها حاشية العلامة الوالد المبرور. على شرح القطر لمصنفة الإمام. الذي لا تطاوله الشعرى العبور. جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام. حيث منعته الأقدار عن إتمامها. واشتغل بما هو أهم منها عن إكمالها. وكان قد تكرر أمره لي بذاك. فلم تسعني إجابته إذ لم ترم عنّي إذّاك التمائم والحِناك. حتى انتقل من دار الفناء. إلى حديقة الكرامة والهناء. وبقيت في يد الطلبة كعقد بلا ذنب أو كغانية عاطلة اللبب. فتكرر لي الأمر في هذا الزمن. ممن غردت بلابل فضائله على فنن. وغدا للزمان سعداً. وللعلم ساعداً وعضداً. الأخ الأرشد. دام

---

(١) دمج في الشيء دخل واستحكم فيه. منه.

لفسطاط المجد عمَد. فاجتمع الأمران. واتفق الرأيان. وحيث وجدت عندي بعض فرائد هذا الفن. وصرت بفضل الله تعالى ممن يميّز بين تبر الصواب وزيف اللحن. لا تسعني مخالفته. ولا تمكنني مماطلته ومدافعته. فبادرت إليه غير وَكل. وشرعت فيه غير وئل متعرضاً لإعراب الأبيات الأبيّات. وحل بعض معانيها. وإن صرف عنها عنان نظره الوالد لا زال عالي الدرجات. لتتم الفائدة لعاينها. راجياً بذلك نيل الثواب. وحصول الخير في دار المآب. مسمياً له بالطارف والتالد. في إكمال حاشية سيدنا الوالد. والمرجو ممن سلم قليب قلبه عن آسن الجهالة القذى. وغضّ بصره عن الحَسَد وتذكر قول الشاعر: من ذا. أن يستر ما طغى به القلم. ويصفح عما زلت به القدم. وأن لا ينظرها بشرس. ولا يخفيها بكبس. لأنها أول سبيكة تبر. صاغها صايغ الفكر، والله تعالى المسؤول أن ينفعنا بها وراندها بحبيبه الرسول. اللهم صل عليه وسلم. ما أفاد مفيد وتعلم متعلم. وجرى على خد القرطاس من عين النون مداد فرقم. وقد آن الشروع فيما إليه النزوع. وذلك من باب الحال بدّل الله تعالى حالنا إلى أحسن حال **(قوله الحال)** الذي يدل عليه كلامه في الشرح أنه مبتدأ محذوف الخبر والذي رجحه الفاضل المحشيّ الحمصي أنه عطف على المفعول به أو على المفعول معه والأول أولى كما لا يخفى، والحال أصله حول قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على ذلك قولهم في الجمع أحوال. وفي التصغير حويلة. ويجوز فيه التذكير والتأنيث كما نص على ذلك الجلال السيوطي، وقال الأزهري: الحال بالتذكير ويجوز في العايد عليها التذكير والتأنيث، فيقال: حال حسن وحالة حسنة. وفي لفظها كذلك فيقال حال وحالة لكن الراجح في اللفظ التذكير. وفي المعنى التأنيث قيل وكأنه لهذا قال الشارح في المتن وهو وصف وفي الشرح وهو عبارة. قال المصنف وجعلهما الجوهري من باب تمر وتمرة وذكر في شرح بانت سعاد أن الحاء قد تبدل همزة فيقال فيها آل كما نقله بعض الفضلاء فليحفظ، واشتقاقها من التحول على ما قال غير واحد ونقل عن أبي البقاء أنها مأخوذة مما ذكر. وناقشهم المحقق الحمصي في حواشيه على التصريح بأن هذا إنما يتأتى في المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى

وَهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ كَـ (ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً)

لما انتهى الكلام على المفعولات؛ شرعت في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها: الحال، وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون وصفاً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب (كيف)؛

لكونه مشتقاً أو مأخوذاً مما ذكر فليحفظ. وتطلق عند أهل اللغة على البال كما يطلق هو عليها قال تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢] أي: حالهم. وعلى الحجلة التي يتدرج الصبي للمشي عليها. وعند المعتزلة على صفات المعاني كالعالميّة، وتطلق أيضاً على الصفة الغير الراسخة المقابلة للملكة، وعلى الزمان الذي بين زمان الماضي والمستقبل، والجميع غير مراد ههنا **(قوله وصف)** المراد به ما دل على حدث معين وذات مبهمة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، واعلم أنه قد يقع المصدر المنكر حالاً كجاء زيد ركضاً وقتلته صبراً وهو على كثرته موؤل بالوصف أي: راكضاً ومصبوراً أي: محبوساً وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف أي: جاءَ يركض ركضاً وقتلته يصبر صبراً فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وقيل غير ذلك واختلف هل يقاس عليه أم لا فالمبرّد يمنعه وسيبويه يجيزه فليفهم **(قوله فمنها)** أي: من بقية المنصوبات الحال ولا خلاف في كونه منصوباً وإنما الخلاف في كونه من أي: باب نصبه؛ فقيل: نصب المفعول به، وقيل: نصب التشبيه بالمفعول به وهو الأرجح، وقيل: نصب الظروف لأن الحال يقع فيه الفعل إذ المجيء في قولك جاءَ زيد ضاحكاً مثلاً في وقت الضحك فأشبه ظرف الزمان وردّ بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هو الاسم الأول قاله الوالد عليه الرحمة **(قوله ثلاثة شروط)** لا يخفى ما فيه من المساهلة **(قوله صالحاً للوقوع في جواب كيف)** وذلك بأن يكون مذكوراً لبيان الهيئة أي: للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه، وللمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما قال بعض الشراح فإن قيل: لا يصح أن يقع في جوابها إلّا ما لا اختيار للعبد فيه كالصحة والمرض لأنها إنما يسأل بها عما هو كذلك كما أفاده المولى التفتازاني في بعض تصانيفه قلنا لا مانع من

وذلك كقولك: (ضربتُ اللصَّ مكتوفاً)، فإن قلت: يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]؛ فإن (ثبات) حال، وليس بوصف، وعلى ذكر الفضلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقال الشاعر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ   إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبَاً   كَاسِفَاً بَالُهُ قَلِيلُ الرَّجَاءِ

فإنه لو أسقط (مرحاً)، و (كئيباً) فسد المعنى؛ فبطل كون الحال فضلة، وعلى

استعمالها في مطلق السؤال عن الأحوال مجازاً فليفهم **(قوله اللص)** مثلث اللّام السارق **(قوله فإن ثُبات حال وليس بوصف)** لأنه جمع بمعنى جماعة منفردة قال الشاعر:

وقد أغدوا على ثبة كرام

ومنه ثبيت على فلان أي: ذكرت متفرق محاسنه ويجمع أيضاً على ثبين وأثابي وأصله ثبي فحذفت الياء وهي لام الكلمة، وأما ثبة الحوض فوسطه الذي يثوب إليه الماء والمحذوف منه عينه لا لامه قاله الراغب **(قوله مرحاً)** هو في الأصل شدّة الفرح والتوسع فيه وقد مرح بالكسر فهو مرح ومريح بالتشديد وأمرحه غيره كذا في الصحاح **(قوله إنما الميت من يعيش كئيباً إلخ)** الميت بالتخفيف من ذهبت روحه وبالتشديد من سيموت وهو قول غير واحد من أهل اللغة، وفي القاموس مات يموت ويمات فهو مَيْت وميّت ضد حيي أو الميت مخففة الذي مات والميّت والمائت الذي لم يمت بعدُ انتهى. وسئل الأصمعي عن ذلك فأجاب بقوله:

أتسألني تفسير ميت وميِّت   فديتك قد فسّرت إن كنت تعقل
فمن كان ذا روح فذلك ميِّت   وما الميْت إلا من إلى القبر يحمل

وقوله كئيباً وكاسفاً وقليل إما أحوال مترادفة بأن يكون صاحبها الضمير الذي في يعيش أو متداخل بأن تكون الأولى حالاً من الضمير المذكور والثانية والثالثة حالين من الضمير الذي في الأولى، وقوله باله فاعل كاسفاً والرجاء فاعل قليل بحسب المعنى لأن الفاعل الآن الضمير المستتر الراجع إلى من **(قوله فسد المعنى)** لأنّ مراد الشاعر أن

ذكر الوقوع في جواب (كيف)؛ نحو: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣].

قلت: ثبات بمعنى متفرقين فهو وصف تقديراً، أو المراد بالفضلة ما بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه. والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة.

الميت من يعيش بهذه الأحوال الثلاثة فلو أسقط أحدهم لفات المقصود **(قوله فهو وصف تقديراً)** جواب عن الإيراد الأول وهو إنما يتأتى على القول بلزوم كون الحال وصفاً ولو بالتأويل كما هو مذهب بعضهم، والأصح أن ذلك غير لازم وأنه يكون اسماً جامداً محضاً كما جرى عليه في المغني، وفي الأوضح ما ملخّصه تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل؛ الأولى: أن تدل على تشبيه نحو بدت قمراً أي: مضيئة. الثانية: أن تدلّ على مفاعلة نحو بعته يداً بيد أي: متقابضين. الثالثة: أن تدلّ على ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً أي: مترتبين. وجامدة غير مؤولة في سبع؛ الأولى: أن تكون موصوفة نحو: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] فقرآناً حال من القرآن المذكور قبل وقد وصف بعربياً. الثانية: أن تدلّ على سعر نحو هذا البرّ بعه مدّاً بكذا الثالثة أن تدلّ على عدد نحو ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]. الرابعة: أن تدلّ على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً. الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالك ذهباً. السادسة: أن تكون فرعاً له نحو هذا حديدك خاتماً. السابعة: أن تكون أصلاً له نحو هذا خاتمك حديداً. وتكلف بدر الدين ابن مالك فجعل المسائل العشرة مؤولة وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية انتهى. فتلخص مما ذكر أن الأصل في الحال الاشتقاق. وقد تكون جامدة مؤولة وجامدة محضة فليحفظ **(قوله والمراد إلخ)** جواب عن الإيراد الثاني **(قوله والحد المذكور إلخ)** جواب عن الإيراد الثالث وهو عدم صحة وقوع مفسدين في جواب كيف **(قوله للحال المبينة)** وسميت بذلك لتبيينها حال صاحبها ويقال لها المؤسسة أيضاً وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها **(قوله لا المؤكدة)** وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وأنكرها الفراء والمبرد والسهيلي وما ورد من ذلك ردّوه إلى المبينة، وقسمها في الأوضح إلى ثلاثة أقسام مؤكدة لعاملها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] ومؤكدة لصاحبها نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ

وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ

ش- شرط الحال: أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة؛ وجب تأويلها بنكرة، وذلك كقولهم: (ادخلوا الأولَ فالأولَ)، (فأرسلها العراكَ)، ....

كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفاً **(قوله شرط الحال أن تكون نكرة)** أي: ولو صورة ككل المنصوبة على الحال في قولك أخذت المال كلّاً إذ هو معرفة لإضافته في التقدير لكن لما كانت صورته صورة النكرة صح أن يقع حالاً، وإنما شرط التنكير في الحال قيل لئلّا يتوهم كونه نعتاً عند نصب صاحبها لأن الغالب اشتقاقها وتعريف صاحبها أو لأنها خبر في المعنى. وأجاز يونس والبغداديون مجيئه معرفة مطلقاً بلا تأويل نحو جاء زيد الراكبَ، والكوفيون فيما تضمن معنى الشرط نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان لتأوّلهما بالشرط إذ التقدير زيد الراكب أحسن منه إذا مشى فإن لم تتضمن معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب **(قوله فإن جاءت بلفظ المعرفة)** إنما عدل عن قول بعضهم وقد يجيء معرفاً إشارة إلى أنها ليست بمعرفة حقيقية وإنما هي موضوعة على صورتها **(قوله وجب تأويلها)** لأنّ المقصود منها بيان هيئة صاحبها وهو حاصل بالنكرة فتعريفها ضايع ولحفظها عن الخروج لغير غرض **(قوله الأوّل فالأوّل)** أي: مرتبين فالأول المبدوء به حال من الواو والثاني معطوف بالفاء وفائدتها الدلالة على الترتيب التعقيبي، وأصل أوّل على الأصح أوال على وزان أفعل قلبت الهمزة الثانية واواً ثم أدغمت الواو لاجتماع المثلين، وله استعمالان أحدهما أن يكون اسماً بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفاً منوناً ومنه قولهم أوّلاً وآخراً، والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الأسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف **(قوله وأرسلها العراك)** هذا صدر بيت للبيد وعجزه:

ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

يصف حمار الوحش والأتن يقول أرسل حمار الوحش الأتن وكان المراد بالإرسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أي: أرسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها

وقراءة بعضهم: (لَيَخْرُجَنَّ الأعَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ) بفتح الياء وضم الراء. وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام، وكقولهم: (اجتهد وحدَك)، وهذا مؤوّل بما لا إضافة فيه، والتقدير: اجتهد منفرداً.

عن العراك ولم يشفق أي: لم يخف نغص الدخال أي: على أنه لم يتم الشرب بعضها للماء للدخال وهو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه، ولعلّ المراد ههنا مداخلة بعضها في بعض أو المعنى نغص مثل نغص الدخال انتهى. وقال الحمصي: ويستغنى عما ذكر من التأويل بجعل العراك مفعولاً لأجله وقال الرضي هو ونظائره كوحدك وجهدك مصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر أي: أرسلها معتركة العراك، وكذاك الآية الآتية وهو خلاف مذهب سيبويه الجاري عليه المصنف **(قوله وقراءة بعضهم)** حكاها الكسائي والفراء عن قوم كثيرين **(قوله (لَيَخْرُجَنَّ الأعَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ))** فالأعز فاعل والأذل إما حال على تقدير زيادة أل كما قاله المصنف، أو حال بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالإضافة أي: مثل الأذل أو مفعول به لحال محذوفة أي: مشبهاً للأذل، أو مفعول مطلق على أن الأصل خروج الأذل فحذف المصدر وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة والسبتي في اختياره ﴿لنخرجنّ﴾ بالنون ونصب الأعز والأذل على أن الأعز مفعول به والأذل على ما تقدم بيد أنك تقدّر النصب على المصدرية إخراج الأذل وقرئ ﴿لَيُخْرِجَنَّ﴾ بالياء مبيناً للمفعول ورفع الأعز على النيابة عن الفاعل ونصب الأذل على ما مرّ وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الدواني ﴿لنخرجنّ﴾ بنون الجماعة مفتوحة وضم الراء ونصب الأعز والأذل وحكى هذه القراءة أبو حاتم وخرجت على أن نصب الأعز على الاختصاص كما في قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف، ونصب الأذل على أحد الأوجه المارة ولعلّ هذه القراءة غير ثابتة عن الحسن فتدبر انتهى من روح المعاني ملخصاً. **(قوله اجتهد وحدك)** فوحدك منصوب على الحالية من الفاعل المستتر، قال ابن قاسم: وإذا قلت في المتعدي ضربت زيداً وحده فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل أي: ضربته في حال اتحادي له بالضرب، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول ورجح

وَصَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِيصُ أَوِ التَّعْمِيمُ أَوِ التَّأْخِيرُ نَحْوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٨]،

لِـــمَـــيَّـــةَ مُـــوحِـــشـــاً طَـــلَـــلُ

ش- أي: وشرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف؛ كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فـ﴿خُشَّعًا﴾ [القمر: ٧]: حال من الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر: ١٢] والضمير أعرف المعارف.

مذهب سيبويه بأنّ وضع المصدر موضع اسم الفاعل كثير، وعيّن ابن طلحة كونه حالاً من المفعول قال لأنه إذا أراد الفاعل قال: ضربت زيداً وحدي، وفي وحد أقوال: الأول مذهب سيبويه أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد في موضع الإيحاد وإيحاد في موضع موحد. الثاني: أنه مصدر أوحدته وهو محذوف الزوائد. الثالث: أنه مصدر لم يلفظوا له بفعل وعليهما فهو مصدر في موضع الحال الرابع أنه منتصب على الظرفية كقولهم: زيد وحده؛ والتقدير زيد مُوضَع مُوْضِع التفرد انتهى باختصار **(قوله التقدير إلخ)** أي: بحسب ويجوز بحسب اللفظ أيضاً فيقال متوحداً، وقيل: لا حاجة إلى التقدير لأن وحدك لا تتعرف بالإضافة مثل ميلٍ وغيرٍ كما مرّ فتذكر **(قوله وصاحبها)** بالجر عطفاً على الضمير من شرطها على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وقد مرّ في باب المفعول معه أن الأصح عدم الجواز وصحح في الأوضح الجواز وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين وابن مالك مستدلاً بقراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنه وغيره ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه. وقوله: فاذهب فما بك والأيام من عجب. وغيرها فليتأمل **(قوله صاحب الحال)** وهو من هي له في المعنى **(قوله التعريف)** وإنما التزم لأن صاحبها محكوم عليه بها وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً أو لأنه كالمبتدأ في

والثاني: التخصيص؛ كقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فُصِّلَت: ١٠]، فـ (سواء): حال من (أربعة)، وهي وإن كانت نكرة؛ لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام.

والثالث: التعميم؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٠٨]، فجملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٠٨] حال من ﴿قَرۡيَةٍ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٠٨] وهي نكرة عامة، لوقوعها في سياق النفي.

المعنى فحقه أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بأحد المسوغات الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي: التخصيص والتعميم والتأخير. وزاد ابن مالك في التسهيل ثلاثة أخر الأولى: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩] لأن الواو ترفع النعتية. الثانية: أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديداً الثالثة أن تشترك النكرة مع المعرفة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين، وأجاز سيبويه مجيئه من النكرة اطراداً بلا مسوغ ومنه الحديث: «وصلى وراءه رجال قياماً» وقولهم عليه مائة بيضاء (قوله التخصيص) وهو إما بإضافة كما مثله له المصنف أو بمعمول غير المضاف إليه نحو عجبت من ضرب أخوك شديداً؛ فشديداً حال من ضرب وقد تخصص بمعمول غير المضاف إليه وهو الفاعل أو بوصف كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ﴾ [البَقَرَة: ٨٩] في قراءة بعضهم فمصدقٌ حال من الكتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده على ما قاله في الأوضح فليتأمل (قوله التعميم) وهو وقوعه في سياق النفي كما مثل أو شبهه كالنهي نحو لا يبغ امرئ على امرئ مستسهلاً والاستفهام كقوله:

يا صاح هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

(فجملة لها منذرون حال إلخ) قال الوالد روّح الله تعالى روحه في تفسيره: وذهب الزمخشري إلى أن ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٠٨] جملة في موضع الصفة لقرية، ولم يجوّز أبو حيان كون الجملة الواقعة بعد إلّا صفة، ثم قال مذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة

والرابع: التأخير عن الحال؛ كقول الشاعر:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشَـاً طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

ف(موحشاً): حال من (طلل) وهو نكرة؛ لتأخره عن الحال.

بعد إلّا معتمدة على أداة الاستثناء نحو ما جاءني أحد إلا راكب، وإذا سمع خرج عل البدل نحو إلّا رجل راكب ويدل صحة هذا المذهب أن العرب تقول: ما مررت بأحد إلا قائماً، ولا يحفظ من كلامها ما مررت بأحد إلا قائم فلو كانت الجملة في موضع الصفة للنكرة لورد المفرد بعد إلا صفة لها فإن كانت الصفة غير معتمدة على الأداة جاءت الصفة بعد إلّا نحو ما جاءني أحد إلا زيد خير من عمرو فإن التقدير: ما جاءني أحد خير من عمرو إلّا زيد انتهى. وقد زاد صاحب الشواهد صادق واواً بعد إلّا بهذه الآية الكريمة وهو خطأ فاحش قياساً على ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] نسأل الله تعالى مقيل العثرات حفظنا عن مثل هذه الزلات **(قوله كقوله)** أي: كُثَيِّر عزَّة **(قوله لمية موحشاً طلل)** وتمامه: يلوح كأنه خلل. فموحشاً حال من طلل وسوغ مجيء الحال منه تأخره بناءً على ما ذكر هنا وعلى مذهب سيبويه المجيز لوقوع الحال من المبتدأ، وأما على ما ذكره في المغني من أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً فالمسوّغ وصفه بجملة يلوح. ومن لم يجز وقوع الحال من المبتدأ يجعله حالاً من الضمير في الخبر أعني لميّة. وحينئذ يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها، ولو مثل المصنف لمجيء الحال من النكرة لتأخرها عنها بنحو جاءَ راكباً رجل لكان أولى فليتأمل. والطلل ما شخص من آثار الدار، والخلل بكسر المعجمة جمع خلة وهو بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره أو نفس الجفن المغشى بالأدم، وقال الدماميني: الخلل من الأضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى. وهو وهم ظاهر لأن الذي يطلق عليهما إنما هو بالجيم المفتوحة كما في سائر كتب اللغة مع أنه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير فيقال يلوح كأنه حقير كما لا يخفى على بصير. خاتمة تشتمل على فوائد؛ أحدها لا يأتي الحال من

وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكِرَةٌ جَامِدٌ مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

المضاف إليه لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها إلّا في ثلاث مسائل على الصحيح الأولى: إذا كان المضاف بعضه نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]. الثانية: إذا كان كبعضه وهو ما يصح الاستغناء عنه نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]. الثالثة: أن يكون عاملاً في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] الثانية للحال مع عاملها ثلاثة أحوال، وجوب التقديم عليه، ووجوب التأخير عنه، وجوازهما، نحو كيف جاءَ زيد وما أحسنه مقبلاً ومخلصاً زيد دعا وزيد منطلق مسرعاً وكذلك مع صاحبها نحو ما جاءَ راكباً إلّا زيد ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨] وجاءَ زيد راكباً. الثالثة: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلّا كان وأخواتها وعسى على الأصح فيهما. الرابعة: يجوز أن يتعدد الحال لمفرد وغيره لشبهها بالخبر والنعت نحو جاءَ زيد راكباً ضاحكاً ولقيته مصعداً منحدراً وقول مجنون:

عليَّ إذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

الخامسة: قد يحذف العامل في الحال جوازاً كقولك راشداً مهدياً وسماعاً نحو هنيئاً لك. السادسة: الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف لقرينة نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤] أي: قائلين ذلك وقد يمنع منه نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]. السابعة: تنقسم الحال باعتبارات فباعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى منتقلة نحو جاءَ زيد راكباً ولازمة نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. وباعتبار إلى مقصودة لذاتها وموطئة. وباعتبار إلى مبنية وتسمّى مؤسسة ومؤكدة كما تقدم آنفاً. وباعتبار جريانها على من هي له إلى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائماً سكانها. وباعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائداً به غداً. وماضية نحو جاء زيد أمس راكباً وتسمّى محكية. الثامنة: تقع الحال جملة اسمية أو فعلية بثلاثة شروط؛ الأولى: كونها

ش- من المنصوبات: التمييز، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور؛ أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون نكرة، ....

خبرية وغلط من قال في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب أن لا ناهية وأن الواو للحال والصواب أنها عاطفة الثانية أن تكون غير مصدرة بعلم وغلط من أعرب ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الصَّافات: ٩٩] حالاً. الثالثة: أن تكون مرتبطة بصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٣] فجملة (هم ألوف) حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير.

باب التمييز. (**قوله من المنصوبات التمييز**) وهذا بناء على ما هو الأصل فيه وإلا فقد يكون مجروراً بمن البيانية كرطل من زيت وهو غير مطرد فيه لامتناعه كما قيل في تمييز العدد كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى والناصب له ما فسره إن كان المفسر اسماً وذلك لمشابهته اسم الفاعل في كونه طالباً له معنى كتسعين نعجة والمسند من فعل أو شبهه على ما عليه الأكثرون إن كان نسبة نحو طاب محمد نفساً وسرعان ذا إهالة، وذهب قوم إلى أن ناصب مفسر النسبة نفس الجملة التي انتصب عن تمامها واختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين (**قوله وهو ما اجتمع فيه إلخ**) أي: شيء اجتمع أو الذي اجتمع وهذا معناه الاصطلاحي، وأما اللغوي فهو كما قال أبو البقاء: مصدر ميز إذا أخلص شيئاً من شيء وفرق بين متشابهين، وقولهم في الاسم المميز تمييزاً مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم انتهى. ويقال له التمييز والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر فليحفظ (**قوله اسماً**) أي: صريحاً فلا تقع الجملة ولا شبهها تمييزاً (**قوله أن يكون فضلة**) إخراجاً لنحو إن زيداً قائم ولا خيراً من زيد (**قوله أن يكون نكرة**) لأن المقصود منه التبيين وهو حاصل بالنكرة فيكون التعريف عبثاً كما مرّ في الحال وحلا وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤول كقوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

إذ أل فيه زائدة كما في باعد أم العمرو عن أسيرها. ومثله الحديث «أن امرأة كانت تهراق الدماء» قال الحمصي: وأما قولهم في العدد المركب أحد عشرة من الدراهم وفي

والرابع: أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مفسراً لما انبهم من الذوات. فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأول، ومخالف له في الأمرين الأخيرين؛ لأن الحال مشتق يبيِّن الهيئات، والتمييز جامد يبين الذوات.

العقود عشرون من الدراهم ونحو: ذلك فليس المجرور بمن تمييزاً اصطلاحاً بدليل عدم إفراده انتهى وأجاز ابن الطراوة والكوفيون تعريفه مستمسكين بما أول **(قوله أن يكون جامداً)** أي: الأصل فيه ذلك وإلّا فقد يقع مشتقاً بقلة كقولهم: لله درّه فارساً، خلافاً لمن جعله حالاً **(قوله للهيئات)** قال المصنف: المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقاً ومات مسلماً ومات كافراً فإن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جاءَ زيد والشمس طالعة وجاءَ زيد وخالد جالس انتهى. وأجاب الدماميني عن ذلك بأن المراد جاءَ زيد مقارناً لطلوع الشمس وجلوس خالد فإنهما حينئذ مبينان للصفة انتهى. نقله بعض الفضلاءِ فليتدبر **(قوله لما أبهم إلخ)** قيده ابن الحاجب بالمستقر قال الجامي قدس سره: احترز به عن الإبهام في اللفظ المشترك فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عنه في نحو أبصرت عيناً جارية لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له انتهى **(قوله مفسراً لما أبهم من الذوات)** أي: والنسب لأنه سيقسّمه قريباً إليهما ولعله اكتفى بالذوات هنا إشارة لما أفهمه كلام ابن الحاجب في كافيته أن التمييز مفسر للذوات دائماً غير أن الذات إما مذكورة كرطل زيتاً أو مقدرة نحو طاب محمد ﷺ نفساً لأنه في قوة قولنا طاب شيء منسوب إلى محمد ونفس رفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدّر فيه فالأول هو مفسر الذات والثاني مفسر النسبة فليتدبر **(قوله لأن الحال إلخ)** علة للمخالفة في الأمرَين وزاد جمع أمراً آخر وهي أن الحال كما تقع مفرداً تقع جملة وظرفاً وأنها قد يتوقف معنى الكلام عليها وأنها تتعدد وتتقدم على عاملها كما مرّ آنفاً ولا كذلك التمييز **(قوله لأن الحال مشتق إلخ)** وقد يتعاكسان فيكون الحال جامداً والتمييز مشتقاً كما مر

وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَـ (جَرِيبٍ نَخْلاً) وَ(صَاعٍ تَمْراً) وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلاً) وَالْعَدَدِ، نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] إلى ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وَمِنْهُ تَمييزُ (كَمْ) الاِسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ (كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ) فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاِسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ، وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً كَـ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، و﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً، وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣]، وَقَوْلُهُ:

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيناً

وَمِنْهُ: (بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً) خِلَافاً لسيبويه.

ش- التمييز ضربان: مفسر لمفرد، ومفسر لنسبة. فمفسر المفرد له مظانّ يقع بعدها:

أحدها: المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات؛ ك (جَرِيب نخلاً)،

فتذكر (**قوله له مظانّ**) هو جمع مظنة بكسر الظاء المشالة وهي في أصل اللغة كل موضع يظن فيه وجود الشيء ثم استعمل في كل موضع يوجد فيه الشيء تحقيقاً، وهو من متعارفات المصنفين كذا يظهر لنا فليراجع (**قوله المقادير**) هي جمع مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ويستعمل مصدراً بمعنى التقدير وبمعنى اسم المفعول وهو المراد هنا لأن الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فليفهم (**قوله المساحات**) هي جمع مساحة وهي لغة قياس الأرض واصطلاحاً على ما قال بعضهم تقدير المبسوطات بسطح مربع مجعول مقداراً معلوماً يقدر به والمساحة للسطوح كالوزن للموزونات والكيل للمكيلات (**قوله كجريب نخلاً**) قيل الجريب مساحة عشر قصبات في

والكيل؛ كـ (صاع تمراً)، والوزن؛ كـ (مَنَوَيْنِ عسلاً).

الثاني: العدد؛ كـ (أحد عشر درهماً)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤] وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، قال

مثلها والقصبة ستة أذرع فالجريب إذاً ستون ذراعاً طولاً في مثلها عرضاً ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع والجريب أيضاً مكيال قدر أربعة أقفزة (قوله كصاع تمراً) قال في القاموس الصاع والصواع بالكسر والضم والصوع ويضمّ الذي يكال به وتدور عليه أحكام المسلمين وقرئ بهن أو الصاع غير الصواع ويؤنث وهو أربعة أمداد كل مد رطل وثلث والرطل اثنتا عشرة أوقية والأوقية أربعون درهماً ومعياره الذي لا يختلف أربع حفنات يكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما إذ ليس كل مكان يوجد فيه صاع النبي ﷺ انتهى قال الراغب ويعبر عن المكيل باسم ما يكتال به في قولهم صاع من بر وصاع من تمر والصاع بطن من الأرض كما قال الشاعر:

فكأنما نكروا بكفي لاعب في صاع

وقيل بل هو ههنا الصاع الذي يلعب به مع الكرة انتهى (قوله كمنوين عسلاً) هو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا وهو آلة الوزن، ويقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان، ويقال منّ بالتشديد كضبّ وتثنيته منّان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبّان وهذا هو الشايع في الاستعمال عند الناس اليوم (قوله والثاني العدد) وهو في المشهور ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه كالثلاثة فإن حاشيتها الفوقانية أربعة والتحتانية اثنان ومجموع الأربعة والاثنين ستة والثلاثة مساوية لنصف هذا المجموع وكذا تقول في الأربعة والخمسة إلى غير النهاية، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد وإن تركب العدد منه لأنه ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة فوقانية وهي الاثنان إذ ليس تحته شيء، وقيل: العدد ما يقع في العدد والحساب فالواحد على هذا عدد، واعترض على المصنف بأن الأولى أن يقدم العدد كما فعل في التوضيح لأنه أولى في التمييز لوجهين؛ أحدهما: أن يميز بالمقادير كأحد عشر رطلاً أو شبراً أو صاعاً ولا يعكس. والثاني: أنه واجب النصب قاله الأزهري نقلاً عن شرح

الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] وفي الحديث: «إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِيْنَ اسْمَاً».

وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قول أكثر المحققين؛ لأن المراد بالمقادير ما لم تُرد حقيقته، بل مقداره، حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنك تقول: (عندي مقدار رطل زيتاً)؛ ولا تقول: (عندي مقدار عشرين رجلاً)، إلا على معنى آخر.

الكافية، ولا يخفى ما في قوله أنه واجب النصب من المساهلة ووجه بعضهم تقديم المقادير بأن الكلام عليها أقل من الكلام على العدد لمكان ومنه تمييز كم الاستفهامية إلخ فافهم **(قوله إن لله تسعة وتسعين اسماً)** تمامه: «من أحصاها دخل الجنة» قال الوالد قدس سره: أي: إن له سبحانه تسعة وتسعين اسماً موصوفة بهذه الصفة ولا يلزم من هذا أن لا يكون له جل شأنه أسماء غيرها لكنها ليست موصوفة بهذه الصفة ومن هنا قيل: إن أسماءه تعالى لا تنحصر بالتسعة والتسعين بل له تعالى أسماء كثيرة غيرها انتهى ومعنى أحصاها على ما قيل حفظها على قلبه أو استخرجها من كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله لأن النبي ﷺ لم يعدّها لهم إلّا ما جاء في رواية عن أبي هريرة وتكلموا فيها، وقيل معنى أحصاها أطاق العمل بمقتضاها مثل من يعلم أنه سميع بصير فيكف لسانه وسمعه عما لا يجوز له وكذلك في باقي الأسماء، وقيل غير ذلك، وبقي فيه كلام طويناه على غرّه خوف السآمة فمن أراده فليرجع إلى محله **(قوله العدد)** بالنصب مفعول عطفي المضاف إلى فاعله، وقوله على المقادير متعلق بعطفي وقوله إنه أي: العدد ليس من جملتها أي: المقادير في تأويل مصدر نائب فاعل فهم أي: عدم كونها من جملتها ووجه الفهم أن الأصل في العطف المغايرة **(قوله وهو)** أي: عدم كونها من جملتها **(قوله قول أكثر المحققين)** كالزمخشري وغيره **(قوله حقيقته)** أي: ذاته **(قوله حتى إلخ)** علة لقوله بل مقداره لأنه لو أراد الحقيقة لزم إضافة الشيء إلى نفسه **(قوله ألا ترى إلخ)** أي: ألا تبصر تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس أو ألا تعلم فترى من رأى بمعنى أبصر أو بمعنى اعلم وأراد بذلك التوضيح على سبيل التوبيخ لا الاستدلال عليه حتى يؤدّي إلى إثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئي **(قوله إلا على معنى**

ومن تمييز العدد تمييز (كم) الاستفهامية؛ وذلك لأن كم في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار؛ وهي على ضربين: استفهامية بمعنى: أيّ عدد، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء. وخبرية بمعنى: كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير.

وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد، ....

آخر) قال الجد عليه الرحمة: هو ما إذا نزلت واحداً منزلة عشرين رجلاً من حيث الشجاعة والقوة فيصح حينئذ أن نقول عندي مقدار عشرين رجلاً وهو وجه حسن، وقيل: هو عدم إرادة حقيقة العشرين بل إرادة ما يقاربها قال الأعرجي: فإن قلت إنما يتأتى هذا على نسخة إلّا وأما على نسخة الواو ولا النافية مكان إلّا فلا قلت لا منافاة بين النسختين بأن يكون الواو للحال والجار أعني على متعلق بفعل محذوف والمعنى ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلاً والحال أنك لا تحمل المقدار على معنى آخر هذا والأظهر أن العدد مقدار ويصح أن تضيف إليه مقداراً انتهى فليتأمل (**قوله كم هي بسيطة**) على الأصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذف ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب قاله الأزهري، والظاهر إن هذا الخلاف جار في الاستفهامية والخبرية على حد سواء فليراجع (**قوله مجهول الجنس**) أي: الحقيقة بأن لا يدري أنه من الآحاد أو غيرها (**قوله والمقدار**) أي: الكمية بأن لا يدري أنه خمسة أو غيرها (**قوله وخبرية**) من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدأ ألا ترى أن قول القائل: كم عبيداً ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إليه فيما يفتخر به (**قوله منصوب مفرد**) لأن الأصل في المميز أن يكون مفرداً منصوباً كسائر الفضلات لأن المميز فضلة والفضلة ثقيلة فتحتاج إلى التخفيف والمفرد أخف من أخويه فجعل مفرداً منصوباً ليحصل تخفيفه من هذين الوجهين كذا في المكمل شرح المفصّل، قلت: ولعل هذا أيضاً سرّ كونه نكرة لأنها أخف من المعرفة فتذكر، وقال الحامي: لأنها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزكم كذلك لأنه لو جعل كأحد الطرفين لكان تحكماً أي: حكماً بلا حجة، وفي

تقول: (كم عبداً ملكتَ؟)، و (كم داراً بنيتَ؟)، وتمييز الخبرية مخفوض دائماً: ..

الحواشي العصامية فإن قلت: جعله كالوسط أيضاً تحكم، قلت: الوسط لا يساوي شيئاً من الطرفين في كونه طرفاً ويتميز عنهما بكونه وسطاً فلا تحكم فلا حاجة في إخراجه عن التحكم إلى ما قاله الفاضل الهندي إلى أنه أكثر، ولا إلى ما ذكره الرضي أن السائل في الأغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى أولى، والأوجه أن يقال نصب مميز كم الاستفهامية مثلهما أو مثل أحدهما لالتبس بكم الخبرية فجعل كالوسط ولم يعكس لأن كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لأن الطرف مقدم على الوسط انتهى. وقال المحقق الحديثي: الوجه أن يقال كم الاستفهامية لما كانت كعدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه في كون مميزها منصوباً مفرداً، قال الدماميني: وهو ضعيف والأولى الإحالة في ذلك على السماع ولا ضرورة تدعو إلى ارتكاب هذا الوجه الضعيف المتكلف انتهى. وقيل: إنما وجب نصبه لوقوعه موقع المفعول به فقولك كم رجلاً عندك في معنى أخبرني أي: عدد عندك هذا وذهب الكوفيون إلى جواز جمع تمييزها مطلقاً نحو: كم لك شهوداً وكم عليك رقباء وهو على فرض وروده محمول على حذف المميز وكون الموجود منصوباً على الحال تقديره كم نفساً حصل لك في حال كونهم شهوداً والأخفش والسيرافي فيما إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمان فليفهم **(قوله تقول كم عبداً ملكت)** فكم مفعول مقدم وعبداً منصوب على التمييز **(قوله مخفوضاً دائماً)** أي: بالإضافة حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد وهو عشرة ومائة لأنها مشابهة للعشرة في جمع المميز وللمائة في إفراده ونقل ابن الخباز في شرح الجزولية عن الفراء أنه مجرور بمن المضمرة لأنها كثيرة الدخول على تمييز كم الخبرية فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه وذلك ما لم تفصل قال ابن مالك في شرح الكافية إن الشاعر إذا اضطر فصل بين كم الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور جاز له أن يبقى الجر فإن نصب فهو أولى كقوله:

تؤم سناناً وكم دونه ... من الأرض محدود بإغارها

فهذا بالنصب، ومثال الآخر قوله:

ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها، تقول: (كم عبيدٍ ملكت) كما تقول: (عشرة أعبدٍ ملكتُ)، (وثلاثة أعبدٍ ملكتُ). وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها؛ تقول: (كم عبدٍ ملكتُ) كما تقول: (مئة عبدٍ ملكتُ)، و (ألف عبدٍ ملكتُ). ويجوز خفض تمييز (كم الاستفهامية) إذا دخل عليها حرف جرّ؛ تقول: (بكم درهمٍ اشتريتَ؟)، والخافض له (مِنْ) مضمرة؛ ....

كم في بني سعد بن بكر سيد   ضخم الدسيعة ماجد نفاع

فلو فصل بينهما بجملة تعين النصب كقوله: كم نالني منهم فضلاً على عَدَم. إذ لا أكاد من الإقتار اجتمل، قال في الهمع: وربما نصب غير مفصول روي: كم عمة لك يا جرير وخالة بالنصب، وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة. وفي المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الدخان: ٢٥]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨] انتهى **(قوله ثم تارة يكون مجموعاً)** وذلك لتأكيد معنى الكثرة لأن لفظ الجمع ينبئ عن الكثرة فأحبوا أن يكون مميز كم الخبرية يدلّ عن الكثرة ليظهر معنى الكثرة في اللفظ، قال الرضي: وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغني بتلك الدلالة عن جمع المميز وأما كم فهو كناية عن الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحاً بالكثرة انتهى **(قوله وتارة يكون مفرداً)** وجهه أن كم للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى فإذا كان مميزها مفرداً كانت كناية عن عدد أكثر وأبلغ مما إذا كان مميزها جمعاً بمراتب كثيرة، ولذلك ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال. واعلم أنه دخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو: كم قوم صدقوني فليحفظ **(قوله ويجوز خفض كم الاستفهامية إلخ)** قال في المغني: وتلخص أن في جر تمييزها أقوالاً الجواز والمنع والتفصيل وهو فيما إذا جرّت كم بحرف نحو: بكم درهم اشتريت ولم يجوز سيبويه وغيره ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضاً عن اللفظ بمن المضمرة انتهى. **(قوله مضمرة)** أي: وجوباً على ما في المغني وجوازاً

لا الإضافة، خلافاً للزّجّاج.

الثالث: من مظانّ تمييز المفرد: ما دل على مماثلة؛ نحو قوله تعالى: ....

على ما قاله الأزهري وعصام الدين ويؤيد ذلك ظهورها في بعض المواضع نحو: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] على أنها استفهامية على ما قاله الزمخشري (قوله لا الإضافة) والدليل على ذلك ما قاله البدر ابن مالك من وجهين؛ أحدهما: أن كم الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجرّ فكذا ما قام مقامه. والثاني: أن الجر بعدها لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على أن الجرّ بمن مضمرة لأن حرف الجر الداخل عليها عوضاً من اللفظ بها انتهى (قوله خلافاً للزجاج) مستدلاً بأنّ حرف الجرّ ضعيف فلا يبقى عمله بعد حذفه ولهذا كل موضع حذفت منه حرف الجرّ نصبته إلّا في مواضع دعت الضرورة إلى تقدير عمل الحرف المحذوف ولا ضرورة هنا لأنها اسم بيّن بعدد مجرور فكان هو الجار كمائة رجل، وأيضاً لو كان مضافاً لأعرب كقبل وبعد وردّ بأن دخول من كثير على تمييزها كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤] فجوز إضمارها لأن الشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة الحال عليه، وأما عدم إعرابه حال الإضافة فكلدن فإنها مبنية مع الإضافة وبما سمعت من كلام البدر فتذكر ولا تغفل (قوله تنبيهان) الأول: تتفق الاستفهامية والخبرية في سبعة أمور ويفترقان في عشرة أمور؛ فيتفقان في أنهما اسمان لأن الخبرية تضاف والاستفهامية تجرّ بالحرف. وأنهما مبنيان لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير. وأن بناءهما على السكون. ويفتقران إلى مميز لإبهامهما ويجوز حذف مميّزهما إذا دلّ عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية. ويلزمان الصدر. وأنهما على حدّ واحد في وجوه الإعراب. فكم بقسميها أن تقدم عليها حرف جرّ أو مضاف فهي مجرورة وإلّا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف وإلا فإن لم يليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة. وإن أخذه فهي مبتدأ إلّا أن يكون ضميراً يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على

الاشتغال. ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً وإن كان الإفراد أكثر وأبلغ. وأن الفصل بين الاستفهامية وضميرها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وضميرها إلّا في الضرورة وفي أن الاستفهامية إذا فصل مميزها في السعة بالظروف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية إذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملاً على الاستفهامية ويجوز جرّه على الإضافة وبالحروف. وأن في الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية. وفي أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجرّ. وفي أن الاستفهامية لا تدلّ على تكثير والخبرية للتكثير خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف. وفي أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ويجوز رفعه مطلقاً. وفي أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية. وفي أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام، وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غلمان سأملكهم، ويجوز كم عبداً لي اشتريته، فليحفظ. الثاني أن كأيّن بمنزلة كم الخبرية في خمسة أمور: إفادة التكثير والإبهام ولزوم التصدير والبناء وانجرار التمييز إلّا أن جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافة قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠]. وقد ينصب تمييزها كقوله:

اطرد اليأس بالرجا فكأين ... آلماً حم يسره بعد عسر

وتفارقها: في أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة بخلاف كم على الأصح كما مرّ. وفي أنها لا تقع استفهامية خلافاً لابن قتيبة وغيره. وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً له ولابن عصفور فإنهما أجازا بكأين تبيع هذا الثوب. وفي أن مميزها لا يقع جمعاً وفيها خمس لغات نظمها ابن مالك في الكافية فقال:

وكأين قيل كأين وكأن ... وهكذا كي وكائن فاستبن

وقال في شرحها: أصلها كائن وهي أشهرها وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ويليها كأين وقرأ بها ابن كثير والأعمش وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة في وزن كعين ولا أعرف أحداً قرأ باللغتين الباقيتين انتهى وكذلك كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة فتوافقها في البناء و الإبهام والافتقار إلا

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقولهم: (إن لنا أمثالَها إبلاً).

الرابع: ما دلّ على مغايرة؛ نحو: (إن لنا غيرها إبلاً، أو شاءً) وما أشبه ذلك. وقد أشرت بقولي: (وأكثر وقوعه) إلى أن تمييز المفرد لا يختصّ بالوقوع بعد

المميز و إفادة التكثير وتخالفها في أنها مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهماً وأنها لا تستعمل غالباً إلّا معطوفاً عليها كقوله:

عد النفس نعمى بعد بوسك ذاكراً ... كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد

وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا كذا ثوب وكذا أثوب ولهذا قال أئمتنا الحنفية روّح الله تعالى أرواحهم بألطافه القدسية: إنه إذا أقر رجل بقوله: عندي لفلان كذا درهم يلزمه مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهماً أحد عشر، وبقوله: كذا درهماً عشرون، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح وعلى هذا جماعة من النحويين، فتحصل أن كنايات العدد ثلاثة كم وكأين وكذا لكن تأتي كذا أيضاً كناية. من غير العدد وهو الحديث ومنه الحديث: «يقال للعبد يوم القيامة اذكر يوم كذا» ويكنّى عن الحديث أيضاً بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها فليفهم (قوله ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]) فمدداً منصوب على التمييز من مثل قولك لي مثله رجلاً وقيل منصوب على المصدرية فإن معنى جئنا بمثله أمددناه فيكون على طريقة: (أنبتكم نباتاً) (قوله وما أشبه ذلك) كهذا خاتم حديداً ونحي سمنا و﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧] فالأول فرع للتمييز، والثاني شبيه بالكيل، والثالث شبيه بالوزن. (قوله وأكثر وقوعه إلخ) قال ابن مالك في شرح الكافية لما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعها بعد غيرها، والعدد أولى به لوجهين؛ أحدهما: أن العدد قد يميز بالوزن والكيل والمساحة نحو: ثلاثين رطلاً وعشرين مدّاً وأربعين شبراً. والثاني: أن مميز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كعشرين درهماً وليس من مميز الثلاثة ما يجب

المقادير. ومفسر النسبة على قسمين: محول، وغير محول. فالمحول على ثلاثة أقسام: محول عن الفاعل؛ نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مَريَم: ٤] أصله: اشتعل شيب الرأس، فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزاً. ومحوّل عن المفعول؛

انتصابه بل مميز الثلاثة يجوز نصبه على التمييز وجرّه بالإضافة إليه انتهى فليتأمل **(قوله فجعل المضاف إليه فاعلاً إلخ)** يعني: ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزاً والباعث على ذلك المبالغة والتأكيد لأن الشيء إذا ذكر مبهماً توفرت الدواعي إلى طلب فهمه فإذا فسّر بعد ذلك كان أوقع في النفس من ذكره مفسّراً أوّلاً ولأنّ فيه إفادة علمين، وفي كلام بعض الفقهاء الحكيم إذا أراد التعليم أن يجمع بين إجمالي تشوق معه النفس وتفصيلي تسكن إليه، وقيل: سببه توسيع دائرة الكلام كما قدموا خبر المبتدأ لذلك، يعني: إذا جاز جعل الفاعل في هذه الأشياء تمييزاً مرة وفاعلاً أخرى تكون اللغة أوسع من جعله فاعلاً وحده إذ في لزوم طريقة واحدة حرج خصوصاً فيما كثر استعماله فلما فعلوا وأخرجوا الفاعل مخرج الفضلة انتصب على التمييز لأنه لا وجه لرفعه على الفاعلية لامتناع أن يكون لفعل واحد فاعلان ولا الجر لعدم الموجب له فتعين النصب على التمييز **(قوله عن المفعول)** أي: المضاف وهو مذهب ابن مالك وابن عصفور والجزولي وأكثر المتأخرين، وأنكره الشلوبين مستنداً في ذلك بأن سيبويه لم يذكره وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع والآية ظاهرة في إثباته، وتأول الشلوبين عيوناً فيها بأنها حال مقدّرة أي: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ﴾ [القَمَر: ١٢] في حال كونها عيوناً لأن حال التفجير لم تكن عيوناً وإنما صارت عيوناً بعد ذلك وابن أبي الربيع على وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي: عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثاً أي: ثلثه والثاني أن يكون منصوباً بنزع الخافض والتقدير: وفجرنا الأرض بعيون فحذف الباء ونصب عيوناً، قال المصنف في شرح اللمحة: لو كان كما زعموا لم تلزم العرب في ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وأيضاً فليس العيون مفجراً بها هي نفس الشيء المفجّر. وقال في الحواشي: ظهر لي أن تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسنداً إليه نفس الفعل أو مطاوعة

نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] أصله: وفجرنا عيون الأرض؛ فَفُعِل فيه مثلُ ما ذكرنا. ومحول عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز؛ وذلك كقولك: (زيد أكثر منك علماً) أصله: علم زيد أكثر، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه؛ وجب خفضه بالإضافة؛ كقولك: (مال زيد أكثر مالٍ)، إلا إن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب؛ نحو: (زيد أكثر الناس مالاً). وغير المحوّل؛ نحو: (امتلأ الإناء ماءً) وهو قليل.

أو صلة أو مسند الفعل إلى مصدره فإنه لا يخرج عن هذه الخمسة فالأول طاب زيد نفساً، والثاني: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، والثالث: نحو امتلأ الإناء ماء مطاوعة ملأ الماء الإناء وقد استعملت، والرابع: ما أحسن زيداً رجلاً لأن أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلاً، والخامس: كفى بالله شهيداً لأن المعنى كفت شهادة الله بدليل ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] انتهى. وقال الموصلي: لا يبعد أن يكون التمييز محولاً عن نائب الفاعل أيضاً كضرب زيد ظهراً وبطناً ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ انتهى. **(قوله ففعل فيه مثل ما ذكرنا)** أي: حوّل المفعول وجُعل تمييزاً وأوقع الفعل على الأرض **(قوله غيرهما)** أي: غير الفاعل والمفعول **(قوله المخبر به)** الضمير راجع إلى أل الموصولة **(قوله أنا أكثر منك مالاً)** أصله مالي أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع على الابتداء وانفصل فصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزاً وأفعل التفضيل الذي هو أكثر مخالف للمبتدأ في المثالين فليفهم. **(قوله وجب خفضه بالإضافة إلخ)** لأنّه لا يصح أن يكون التمييز فاعلاً فلا يقال: مال زيد كثر ماله؛ لإفضائه إلى أن يكون للمال مال وهو فاسد وعلامة هذا أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في المثال مال زيد بعض الأموال **(قوله إلّا إن كان إلخ)** مستثنى من قوله فإن كان الواقع إلخ وهو استثناء منقطع يقدره البصريون بلكن كما سيأتي إن شاء الله تعالى أي: لكن إن كان أفعل مضافاً إلخ **(قوله فينصب)** وذلك لتعذر إضافة أفعل مرتين **(قوله نحو: امتلأ الإناء ماء)** كون هذا غير

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكَّداً غير مبيِّن لهيئة ولا ذات. مثال ذلك في الحال: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقال الشاعر:

وتَـضِـيءُ فِـي وَجْـهِ الـظَّـلامِ مُـنِـيـرَةً

محوّل مبني على أنه لابد في التمييز المحوّل أن يكون فاعلاً للفعل المذكور والتحقيق أن ذلك ليس بلازم بل يكفي الإسناد للازمه أو لمتعديه فالمثال من المحوّل عن الفاعل و الأصل ملأ الماء الإناء قاله الحمصي وقد مرّ عن المصنف في الحواشي ما يؤيده فلا تغفل (**قوله وقد يقع كل من الحال إلخ**) قال الدماميني الحال المؤكدة هي التي يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها كما مر فتذكر (**قوله ﴿وَلَا تَعْثَوْا﴾** [الأعراف: ٧٤]**إلخ**) فمفسدين حال من فاعل تعثوا وهي مؤكدة للفعل لأن العثو هو الفساد معنى (**قوله ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾** [التوبة: ٢٥]) فمدبرين حال من فاعل وليتم مؤكدة للفعل لأن الإدبار نوع من التولي (**قوله ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾** [مريم: ٣٣]) فحياً حال مؤكدة لأن البعث مستلزم للحياة (**قوله فتبسم ضاحكاً**) فضاحكاً حال من فاعل تبسم مؤكدة للفعل لأن التبسم الضحك الخفيف فهو نوع منه (**قوله وقول الشاعر إلخ**) هو لبيد العامري يصف بقرة، وتضيء من الإضاءة وهي الإنارة يتعدى فعلهما ويلزم وهما لازمان في البيت، ووجه الظلام على ما قاله الزوزني وغيره أوّله وكذلك وجه النهار، وفي شواهد الخبيصي وجه النهار آخره لأن الألوان أشدّ إشراقاً في آخره انتهى. ولم أر من صرح بذلك غيره والجمانة على ما في القاموس واحدة جمان وهو اللؤلؤ أو هنوات أشكال اللؤلؤ من فضة وفي معربات البسيسي الجمان خرز من فضة فارسي معرب، وربما سميت الدرة جمانة كقول لبيد وتضيء إلخ وليس هو وهم كما قاله بعضهم انتهى ملخصاً. والمعنى: أن هذه البقرة تضيء في أول الظلام كما تضيء الدرة إذا جذب منها الخيط وقيد بذلك لأن إضاءتها إذا جذب منها السلك وصارت متفرقة أكثر منه إذا لم يجذب وذلك لأن الخيط الذي فيها يكسر شوكة الضياء في الجملة، وقال السيد والزوزني: إنما قيد بسل نظامها لأنها تعدو ولا تستقر

وتنتقل من مكان إلى مكان كما تنتقل الدرة التي سل نظامها فيكون جهة الشبه ما بينهما من اللون والحركة ولم يعرج على هذا الأعرجي وقال: غير مرتض له لأن الدرة لا يلزمها الحركة حين السل ولا يكاد يفهم هذا من تقييدها بالسل انتهى فليتدبر. والشاهد في منيرة حيث وقع حالاً مؤكدة من الضمير في تضيء. تتمة: قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو: هنيئاً لك بحسب ما تقدره، وقولهم: أما علماً فعالم لأن العامل إن قدر هناك الخبر وما بعد الفاء أي: فالمذكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهي مؤكدة، وإن قدر ثبت لك الخبر ومهما يذكر إنسان في حال علم فهي مبينة، ويتعين هذا بعد أما في نحو: أما علماً فهو ذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له قاله الحمصي (**قوله ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى**: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [التوبة: ٣٦] **إلخ**) أنكره في المغني فقال ولا يقع التمييز كذلك أي: مؤكداً فأما: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فشهراً مؤكد لما فهم من أن عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبيّن، قال الدماميني: لا نسلّم أن شهراً مؤكد لما فهم من أن عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر أما الأول فواضح وأما الثاني فلأنه قد فهم من الإخبار عن عدة الشهور بقوله: ﴿ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ أن اثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي علم نوعه مؤكداً لا مبيناً كما في قولك: الرجال الذي عندي عشرون رجلاً، واعترضه الشمني فقال: ليس الأول بواضح لأن عدة الشهور يفهم من الشهر من غير شك فيكون شهراً مؤكداً لما فهم من أن عدة الشهور، وأما الثاني فلأن العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة إلى نفس المميز مبيناً وإن كان بالنسبة إلى أنه أخبر عن عدة الشهور مؤكداً انتهى. وقال الوالد في روح المعاني: وشهراً تمييز مؤكد كما في قولك عندي من الدنانير عشرون ديناراً وما يقال إنه لرفع الإبهام إذ لو قيل عدة الشهور عند الله اثنا عشر سنة لكان كلاماً مستقيماً ليس بمستقيم على ما قيل. وانتصر له بأن مراد القائل أنه يحتمل أن يكون تلك الشهور في ابتداء الدنيا كذلك كما في قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧] ونحوه ولا مانع منه فإنه أحسن من الزيادة المحضة ولم يجوّزوا تعلق ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] (بعدّة) لأن

[التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقول أبي طالب:

ولَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

المصدر إذا أخبر عنه لا يعمل فيما بعد الخبر، ومن الناس من جعله بدلاً من عند الله وضعفه أبو البقاء بأن فيه الفصل بين البدل والمبدل منه بخبر العامل في المبدل، وجوز بعض أن يجعل اثنا عشر مبتدأ وعند خبر مقدم والجملة خبر إن أو إن الظرف لاعتماده عمل الرفع في اثني عشر انتهى (قوله ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢] الآية) قال الوالد عليه الرحمة والرضوان في تفسيره ما ملخصه: أن ثلاثين كما قال أبو البقاء مفعول ثان لواعدنا بحذف المضاف أي: إتمام ثلاثين ليلة أو إتيانها ونصب أربعين، قيل على الحالية أي: بالغاً أربعين وردّه أبوحيان بأنه على هذا يكون معمولاً للحال المحذوف لا حالاً، وأجيب بأن النحويين يطلقون الحكم الذي للعامل لمعموله القائم مقامه فيقولون زيد في الدار إن الجار والمجرور خبر مع أنّ الخبر إنما هو متعلقه، وتعقب بأن الذي ذكره النحاة في الظرف دون غيره فالأحسن أنه حال بتقدير معدوداً وفيه أن دعوى تخصيص الذكر بالظرف خلاف الواقع كما لا يخفى على المتتبع، وأن ما زعمه أحسن مما تقدم يرد عليه ما يرد عليه، وقيل: إنه تمييز وقيل إنه مفعول به بتضمين تم بمعنى بلغ، وقيل: إن تم من الأفعال الناقصة وهذا خبره وهو خبر غريب، وقيل: إنه منصوب على الظرفية وأورد عليه أنه كيف تكون الأربعين ظرفاً للتمام والتمام إنما هو بآخرها إلا أن يتجوز فيه انتهى والشاهد في ﴿لَيْلَةً﴾ الثانية حيث وقعت تمييزاً مؤكداً على ما صححه هنا وأما الأولى فتمييز بلا نزاع فليفهم (**قوله وقول أبي طالب ولقد علمت إلخ**) هو عبد مناف على المشهور، وقيل: عمران، وقيل: شيبة بن عبد المطلب، واشتهر بكنيته وأمه فاطمة بنت عمر المخزومية ولد قبل النبي ﷺ بخمس وثلاثين سنة وتوفي قبل الهجرة بثلاث سنين والاختلاف في إسلامه بين السنّة والشيعة مشهور، ولا ينكر أحد حبّه للنبي ﷺ وكفالته إياه بعد موت أخيه عبد الله رضي الله تعالى عنه ووالاه، وبعد هذا البيت قوله:

لولا المخافة أو حذار مسبّة ... لوجدتني سمحاً بذاك مبينا

ومنه قول الشاعر:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

وسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ يمنع أن يقال: (نعم الرجل رجلاً زيد). وتأوّلوا (فحلاً) في البيت على أنه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة؛ فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أكثر من دخول الحال.

وليعلم أن علم هنا بمعنى اختبر ولذا عديت بالباء واللام موطئة للقسم ودين اسم أن والجار والمجرور خبرها والمصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها ساد مسد مفعولي علم، وقيل: لما كانت بمعنى اختبر اكتفت بمفعول واحد وهو المصدر المنسبك المجرور، وقيل: من زائدة وخير مفعول ثان وهو ضعيف فليتأمل، ودينا تمييز مؤكد وفيه الشاهد وما قيل من أن ديناً خبر أن على اللغة الشاذة ومن خير صفة قدمت على موصوفها فانتصب على التمييز فلا شاهد حينئذ؛ مردود بأن الصفة لا تتقدم على الموصوف حال التبعية والقياس على اللغة الشاذة أشد منها فليفهم (قوله ومنه) إشارة إلى الخلاف في جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزه وعدم جوازه (قوله قول الشاعر والتغلبيون إلخ) هو جرير يهجو الأخطل، والتغلبيون جمع تغلبي بالغين المعجمة واللام المكسورة نسبة إلى بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل، والمراد بفحلهم جدهم كذا قال غير واحد، وقال في القاموس: تغلب أبوحي وهو ابن وائل بن قاسط، والنسبة بفتح اللام وقولهم: تغلب بنت وائل ذهاب إلى معنى القبيلة انتهى. وفي الصحاح ما يعضده، والزلّاء بالفتح وتشديد اللام الممدودة اللاصقة العجز خفيفة الإلية، ومنطيق بكسر الميم مبالغة في النطق يستوي فيه المذكر والمؤنث والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها وهو المراد هنا، والتغلبيون مبتدأ وجملة بئس وفاعله خبر مقدم لفحلهم والجملة الكبرى خبر المبتدأ الأول وفحلاً تمييز مؤكد والشاهد فيه (قوله وسيبويه يمنع إلخ) وتبعه السيرافي وغيره محتجين أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل وردّا بما تقرطت به أذنك من منظوم وبما ننثره عليك منه ومن منثور من ذلك قوله:

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ (إِلَّا) مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٌ نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠] وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش- من المنصوبات: المستثنى ....

وقوله:

تزوّد مثل زاد أبيك زاداً ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وقوله:

نعم الفتاة فتاة هند لو بدت ... رد النجيبة لعطا أو باعا

وقولهم: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب، وفي الأثر فنعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشاً ولم يفتش لنا مذ أتانا، وقد تأول المصنف في المغني البيتين الأخيرين بأن زادنا معمول لتزود ومفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر وعليها فمثل نعت له تقدم فصار حالاً وأما الثاني على أن معناه حال مؤكدة انتهى فتبين أنه وافقهم هناك وخالفهم هنا وقيل إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا كالبيت الأول وقوله:

نعم الفتى أنت من فتى ... أي متفت كريم الأصل

وصححه ابن عصفور. باب المستثنى. **(قوله من المنصوبات المستثنى)** إنما عدل عن قول بعضهم الاستثناء لأن الذي من المنصوبات إنما هو المستثنى فيحتاج حينئذ إلى جعل

المصدر بمعنى اسم المفعول قاله المحقق في حواشي التصريح ثم قال لكن قال السعد في حواشي العضد وينبغي أن يعلم أنا إذا قلنا جاءني القوم إلّا زيداً فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد بعد إلّا وعلى مجموع لفظ إلّا زيداً وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الأربعة انتهى. والاستثناء استفعال فالسين والتاء زائدتان من ثنيت عزمي عنه إذا رجعت ومعناه أنك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد الأداة أي: رجعت به، والمستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلّا أو ما في معناها بشرط الفائدة كذا عرفه الأزهري نقلاً عن التسهيل، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالصفة وغيره نحو: اعتق رقبة مؤمنة وتحقيقاً أو تقديراً إشارة إلى قسمي المتصل والمنفصل، ومن مذكور أو متروك إشارة إلى قسمي التام والمفرغ، وقوله بإلّا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم، وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدواته، وقوله بشرط الفائدة للاحتراز عن نحو: جاءني ناس إلّا زيداً انتهى. ونوقش بأنه لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام واعلم أن معنى إخراجه على ما قاله الشاطبي أن ذكره بعد إلّا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مراداً للمتكلم ثم أخرجه، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان وبه يتضح الحال ويزول الإشكال انتهى. قال الدنوشري: أراد بالإشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضاً من حيث إن في قولك لزيد علي عشرة إلّا ثلاثة إثباتاً للثلاثة في ضمن العشرة ونفياً لها صريحاً انتهى. قال المحقق: ويلزم على الشاطبي أن لا يكون الاستثناء من النفي إثباتاً ولا من الإثبات نفياً انتهى. ووجه اللزوم أن بيان أنه لم يرد دخول المستثنى في المستثنى منه لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم انتهى فليحفظ. واعلم أن ناصب المستثنى هو إلّا لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلاً ولا أن محذوفة هي وخبرها ولا استثنى مضمراً لاختصاصها بالأسماء إلّا الملغاة عن العمل لانكسار شوكتها وعدم تنزلها منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوباً وجوازاً وإنما لم تعمل الجرّ لأن عمل الجر لحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وهي ليست كذلك فإنها تخرج من النسبة وإنما لم يجز اتصال

في بعض أقسامه. والحاصل: أنه إذا كان الاستثناء بـ(إلا)؛ وكانت مسبوقة بكلام تام، موجب؛ وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى؛ سواء كان الاستثناء متصلاً؛ نحو: (قام القوم إلا زيداً)، ....

الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ فالتزم مع غيره طرداً للباب (قوله في بعض أقسامه) أي: مما ستسمعه وذكر غيره على سبيل الاستطراد وتتميماً لأقسام الباب (قوله بإلّا) وهي بالكسر والتشديد ـ وأما المفتوحة المشددة فحرف تحضيض، والمفتوحة المخففة فتكون للتنبيه وللتوبيخ والإنكار وللاستفهام عن النفي وللتمني وللعرض والتحضيض ـ وهي أصل أدوات الاستثناء، قيل: وتكون عاطفة كالواو ومنه ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠-١١] وصفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] خلافاً للمبرد في جعله هذه للاستثناء وزائدة كقوله:

حراريج ما تنفك إلّا مناخة ... على الخسف أو ترمي بها بلدة قفرا

(قوله تام) هو ما ذكر فيه المستثنى منه (قوله موجب) بفتح الجيم وهو الذي لم يقع بعد نفي أو شبهه (قوله متصلاً) وهو ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه وهذا التفسير أولى من تفسير جماعة بما كان من جنس المستثنى منه لانتقاضه بنحو: جاء بنوك إلّا بنو زيد فإنه منقطع مع أنه من جنس المستثنى منه (قوله وجب بمجموع هذه الشروط نصب المستثنى) أي: في لغة الجمهور فلا ينافي جواز رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلّا امرأةٌ أو مسافرٌ أو عبدٌ أو مريضٌ» رواه الدارقطني وغيره، وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز في لغة الجمهور فإنه قال وقال أبو الحسن ابن عصفور: فإن كان الكلام الذي قبل إلّا موجباً جاز في الاسم الواقع بعد إلّا وجهان أفصحها النصب على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع إلّا تابعاً للاسم الذي قبله فتقول: قام القوم إلّا زيد بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ (فشربوا منه إلّا قليل منهم) بالرفع، وفي صحيح البخاري «فلما تفرّقوا أحرموا كلهم إلّا أبو قتادة» انتهى كذا في حواشي الحمصي نقلاً عن شرح المنهاج للرملي وفيه كلام

وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. أو منقطعاً كقولك: (قام القوم إلا حماراً)، ومنه في أحد القولين قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١]. فلو كانت المسألة بحالها، ولكن الكلام السابق

فليطلب منها (قوله إلّا قليلاً) أي: بالنصب، وأما قراءة الرفع فقد قال في المغني: إذا كان في الكلام رائحة غير الإيجاب قد يرفع المستثنى نحو: فشربوا إلخ إذ معنى شربوا لم يكونوا منه أي: من طالوت بدليل: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ انتهى ملخصاً وقيل: (قليل) مبتدأ محذوف الخبر وقيل غير ذلك فتدبر (قوله أو منقطعاً) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه وهذا أولى من التفسير بما ليس من جنس المستثنى منه لما مرّ في المتصل، واختلف في ناصبه فذهب سيبويه إلى أنه منصوب بما قبل إلّا من الكلام كما انتصب المتصل به عنده، وقال المتأخرون لما رأوها بمعنى لكن المشددة فيه: إنها الناصبة بنفسها نصب لكن الأسماء وخبرها في الأغلب محذوف كقولك جاءني القوم إلا حماراً أي: لكن حماراً لم يجيء قالوا وقد يجيء، خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ [يونس: ٩٨] وزعم الكوفيون أن إلّا فيه بمعنى سواء وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل. وردّهم نجم الأئمة في شرحه للكافية فإن أردته فراجعه (قوله في أحد القولين قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الحجر: ٣٠] إلخ) وهو أنه من الجن فيكون الاستثناء منقطعاً وهذا مذهب جماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠] وبأن الملائكة لا يستكبرون وهو قد استكبر وبأنهم كما روى الإمام مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها: «خلقوا من النور وخلق الجَانّ من مارج من نار» وهو قد خلق مما خلقوا منه كما يدل عليه قوله تعالى حكاية عنه عليه اللعنة ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] والثاني أنه من الملائكة فيكون الاستثناء متصلاً وهو مذهب جمهور العلماء عن الصحابة والتابعين مستدلين بظاهر الاستثناء وغيره، وإبليس اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة قاله الزجاج، وقال أبو عبيدة: إنه عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد من الخير وصرفه حينئذ لكونه لا نظير له في الأسماء، وقيل: لشبهه للأسماء الأعجمية إذ لم يسم به أحد من العرب فليحفظ (قوله فلو كانت المسألة بحالها) أي: الاستثناء بإلّا والكلام تام

غير موجب. فلا يخلو: إمّا أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، فإن كان متصلاً؛ جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يُجعل تابعاً للمستثنى منه؛ على أنه بدلٌ منه بدلَ بعضٍ من كل؛ عند البصريين، أو عطفُ نسق؛ عند الكوفيين.

(قوله على أنه بدل منه إلخ) أي: بحسب اللفظ وإذا تعذّرت البدلية عليه لمانع أبدل على الموضع نحو: لا إله إلّا الله، وليس زيد بشيء إلّا شيئاً لا يعبأ به بالنصب فلفظة الجلالة في المثال بدل من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء وإنما لم يحمل على اللفظ فينصب لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب قاله الأزهري نقلاً عن ابن مالك ثم قال: وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول إلّا قد زال بدخول الناسخ كما قاله الموضح في باب إن، واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا انتهى. والمثال الثاني منصوب على البدلية من محل شيء لأنه في موضع نصب على الخبرية لليس وإنما لم يجز خفضه حملاً على اللفظ لأنه موجب بدخول إلّا عليها والباء الزائدة بعد نفي أو شبهه لا تعمل في موجب، وكذلك نحو: ما فيها أحد إلّا زيد وسيأتي بيانه في الاستثناء المنقطع على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧]فليفهم (قوله عند البصريين) وردهم ثعلب فقال كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لابد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى بخلاف العطف، وأجاب الأبدي بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في المعنى ألا ترى أنك[إذا قلت] رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولاً رأيت القوم مجازاً ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم، وكما جاز في النعت المخالفة جاز في البدل انتهى (قوله عند الكوفيين) لأن إلّا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها يخالف ما قبلها، وردهم ثعلب أيضاً بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلّا زيد وليس شيء من أحرف العطف شأنه ذلك قال في المغني: وقد يجاب

والثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإتباع أجود منه.
ونعني بغير الإيجاب: النفيَ والنهيَ والاستفهامَ. مثال النفي قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] قرأ السبعة ـ غير ابن عامر ـ بالرفع على الإبدال من الواو في ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾ [النساء: ٦٦]، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء. ومثال النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من ﴿أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١]، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مستثنى من ﴿أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١]، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأن مرجع القراءة الرواية، لا الرأي.

والثاني: أن يكون مستثنى من (أَهْلِكَ) ....

بأنها لم تباشر في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلّا زيد فليتدبر **(قوله وهو عربي جيد)** قال الشيخ ياسين وإن كان عربياً جيداً لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرأ به في ﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾ الأكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك انتهى. ولا تنس قول السعد المار في باب الاشتغال فتذكر ولا تغفل **(قوله على الإبدال إلخ)** وهو نية تكرار العامل أي: ما فعلوه إلّا فعله قليل، ولا تنس قول الكوفيين المار آنفاً **(قوله الرواية)** أي: رواية الصحابة الكرام **(قوله لا الرأي)** أي: رأي النحاة **(قوله مستثنى من أهلك)** وهذا قول العلامة جار الله الزمخشري واستدل على ذلك بقراءة عبد الله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] واعترض باستلزام التناقض حينئذ بين القراءتين فإن المرأة تكون مسرياً بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وأجيب بأن إخراجها من جملة النهي لا يدلُّ على أنها مسري بها بل على أنها معهم وقد روي أنها تبعتهم وأنها لما سمعت هدّة العذاب التفتت وقالت يا قوماه فأدركها حجر فقتلها. وقال في المغني والأظهر أن الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة انتهى. وللوالد عليه الرحمة كلام في هذا المقام فليطلب من

فعلى هذا يكون النصب واجباً. ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في ﴿يَقْنَطُ﴾ [الحجر: ٥٦]، ولو قرئ (إلا الضالين) بالنصب على الاستثناء؛ لجاز؛ ولكن القراءة سنة متبعة. وإن كان الاستثناء منقطعاً، فأهل الحجاز يوجبون النصب؛ فيقولون: (ما فيها أحد إلا حماراً) وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال؛ ويقرؤون: (إلا اتباعُ الظن) بالرفع، على أنه بدل من العلم ....

تفسيره، وقد ألفت رسائل في تحقيق هذا الاستثناء منها رسالة للحمصي وأخرى للكافيجي فراجع إن أردته (قوله يكون النصب واجباً) وذلك لأنه مستثنى حينئذ من كلام تام موجب (قوله على الإبدال إلخ) وهو بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير كما هو قاعدة البدل لأن قوّة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عنه غالباً (قوله لجاز) أي: لكونه استثناء متصلاً غير تام موجب (قوله يوجبون النصب) وذلك لعدم صحة الإبدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس داخلاً في المستثنى منه (قوله والإبدال) أي: فلا يفرقون بين المتصل والمنقطع وذلك بشرط إمكان تسليط العامل على المستثنى كقولك ما قام القوم إلّا حمار إذ يصح أن يقال قام حمار، وإن لم يمكن تسليطه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلّا ما نقص فإن ما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصح تسليط العامل عليه إذ لا يقال زاد النقص، وزعم السيرافي ومن وافقه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداءِ وخبره محذوف والتقدير ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه. فائدة: حمل الزمخشري على الإبدال قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعوله ولفظ الجلالة مرفوعة على البدلية من مَنْ على لغة بني تميم فيكون الاستثناء منقطعاً لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لأنه تعالى لا يحويه مكان، قال في الكشاف: فإن قلت: ما الداعي لاختيار المذهب التميمي على الحجازي قلت دعت إليه نكتة سرية حيث أخرج المستثنى مخرج قوله: إلّا اليعافير بعد قوله: ليس بها

باعتبار الموضع. ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له (من) الزائدة؛ و(اتباع الظنّ) معرفة موجبة، (ومن) الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى

أنيس ليؤول المعنى إلى قولك: إن كان الله ممن في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب يعني أن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم، كما أن معنى ما في البيت إن كانت اليعافير أنيساً ففيها أنيس تبعاً للقول بخلوها عن الأنيس انتهى. قال بعض المحققين وهذه النكتة لا تتأتى إلا أن يكون الاستثناء منقطعاً تحقيقاً متصلاً تأويلاً فليتأمل، وزعم السفاقسي وغيره أنه متصل فرفعه على البدلية والظرفية في حقه تعالى مجازية فيلزم حينئذ الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة وهو غير جائز على رأي الجمهور، قال في المغني: قال ابن مالك: والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض، وقال ابن كمال باشا فإن قلت كيف استثنى الله و أنه تعالى منزه عن أن يكون في السموات والأرض؟ قلت: كما استثنى سيوفهم من قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

يعني إن كان الله تعالى ممن في السموات والأرض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في نفي العلم بالغيب وسد الطريق إلى ذلك الاحتمال والاستثناءُ متصل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] فإن شراح الكشاف قاطبة صرحوا بأن الاستثناءَ فيه متصل انتهى فليتأمل وقيل غير ذلك مما اشتمل على معوج المسالك (قوله باعتبار الموضع) وهو الرفع لأنه مبتدأ مؤخر وليست هذه عاملة لانتفاءِ شروطها فتذكر (قوله ولا يجوز أن يقرأ بالخفض إلخ) لا يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع لأنا نقول لا يرتكب ذلك إلا لحاجة تدعو إليه ولا حاجة ضرورية هنا فافهم (قوله معرفة)لأن المضاف إلى المعرفة معرفة والبدل على نية تكرار العامل (قوله ومن الزائدة لا تعمل إلخ) وهو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش وغيره عملها بلا شرط مستدلين بالسماع نثراً ونظماً وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١] (قوله المنفية) وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه

﴿خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [المُلك: ٣]. وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وجب نصبه مطلقاً؛ أي سواء كان الاستثناء منقطعاً؛ نحو: (ما فيها إلا حماراً أحدٌ) أو متصلاً؛ نحو: (ما قام إلا زيداً القومُ)، ....

وقالوا: قد كان من مطر، واشترط الجمهور أيضاً أن يكون مجرورها النكرة إما فاعلاً نحو: ما جاءني من أحد، أو مفعولاً به نحو﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مَريَم: ٩٨]أو مبتدأ كالآية فتحصل لعملها ثلاثة شروط فلتحفظ (قوله على المستثنى منه) أشار به إلى عدم جواز تقديمه أول الكلام فلا يقال إلا زيداً قام القوم لأن إلّا على ما قيل مشبهة بإلّا العاطفة وواو مع وهما لا يقدمان فكذلك ما شابههما، وذهب الكسائي والزجاج على جوازه قياساً على كثير من الفضلات وبدليل قوله:

خـلا الله لا أرجـو سـواك وإنـمـا أعـدّ عـيـالـي شـيـعـة مـن عـيـالـكـا

وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه فقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إذا كان العامل متصرفاً نحو: إخوتك إلّا زيداً قاموا فجائز، أو غير متصرف نحو: إخوتك إلّا زيداً في الدار فإنه ممتنع، وإنما جاءَ السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقول لبيد:

ألا كـل شـيء مـا خـلا الله بـاطـل

وأما تقديمه على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان الأول عدم الاكتراث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كما في نحو: ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً وهو رأي سيبويه، والثاني عدم الاكتراث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني، وقال ابن مالك في شرحه للكافية: وعندي أن النصب والبدل مستويان لأن لكل منهما مرجحاً فتكافيا انتهى. ومنع الجمهور أيضاً استثناء شيئين بأداة واحدة فلا يقال: أعطيت الناس إلّا عمراً والدنانير، وما أعطيت أحداً درهماً إلّا عمراً دانقاً، ولا ما أخذ أحد إلّا زيد درهم، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، وأجازه قوم لشبهها بواو العطف حيث يقال: ضرب زيد عمراً وبشر خالداً، أما تعدده مع العطف نحو: قام القوم إلّا زيد وعمراً فجائز اتفاقاً (قوله وجب نصبه إلخ) وأجاز الكوفيون والبغداديون الاتباع في المسبوق بالنفي أو

قال الكُمَيْت:

وَمَـا لِـيَ إلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـالـيَ إلَّا مَـذْهَـبَ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

شبهه فيقولون ما جاء إلا زيد أحد قال سيبويه: سمع يونس بعض العرب الموثق بهم يقول: ما لي إلا أبوك ناصر. وقال حسان رضي الله تعالى عنه:

لأنـهـم يـرجـون مـنـه شـفـاعـة إذا لـم يـكـن إلّا الـنـبـيـون شـافـع

والمستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه ونظيره في أن المتبوع أُخِّرَ فصار تابعاً ما مررت بمثلك أحد إذ أصله ما مررت بأحد مثلك **(قوله قال الكميت وما لي إلا آل أحمد شيعة إلخ)** هو الكميت بن زيد الأسدي يمدح العترة الطاهرة من قصيدة من الطويل مطلعها:

طـربـت ومـا شـوقـاً إلى الـبـيـض أطـرب ولا لـعـبـاً مـنـي وذو الـشـيـب يـلـعـب

فالواو عاطفة وما نافية تعمل عمل ليس ولي خبر مقدم وإلا حرف استثناء من قوله شيعة وفيه الشاهد حيث أُخِّرَ المستثنى منه عن المستثنى فوجب نصبه، وأحمد مضاف إليه، وشيعة اسم ما مؤخر كذا أعربه العيني وصاحب الفرائد وفتح الله وغيرهم، وخطأهم الفحام الأعرجي مدعياً أن لي خبر مقدم وشيعة مبتدأ مؤخر لأن (ما) يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها وهو كذلك على المشهور وإلا فقد قال ابن مالك في شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً وهو اختيار ابن عصفور كما في هذا البيت. وذهب الفراء إلى جوازه مطلقاً وحكى الجرمي ما مسيئاً من أعتب وقال: إنه لغة، وقال الربعي: الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واحتج المجيز بقول الفرزدق:

فـأصـبـحـوا قـد أعـاد الله نـعـمـتـهـم إذ هـم قـريـش وإذ مـا مـثـلـهـم بـشـر

وإذ قد سمعت هذا فلا وجه للتعبير بالغلط وأنه محض تعصب منه كما هو دأبه، على أن الحمصي نقل عن المصنف أنه رد ابن عمرون في قوله: إن هذا البيت مشكل لأن العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى بما نصه جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الأرجح أنه فاعل

وإنما امتنع الإتْباع في ذلك؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع. وإن كان الكلام السابق على (إلا) غير تامٍّ، ونعني به: أن لا يكون المستثنى منه مذكوراً؛ فإن الاسم

لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه انتهى فتبينَ من هذا خطأ صادق وقولهم من دَقّ دُقّ والآل أصله أهل قلبت الهاء همزة للقرب ثم الهمزة ألفاً وخص استعماله في الأشراف بخلاف الأهل، والاختلاف فيهم مشهور، والشيعة كما في القاموس الأتباع والأنصار والفرقة على حدة ويقع على الواحد والاثنين والجمع المذكر والمؤنث وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً كرم الله تعالى وجهه وأهل بيته حتى صار اسماً لهم خاصاً وجمعه أشياع وشيع كعنب انتهى والمذهب المعتقد الذي يذهب إليه والطريقة والأصل وفي رواية مشعب بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الطريق أيضاً وإعراب الشطر الثاني كالأول فلا تغفل **(قوله في ذلك)** أي: في حالة تقدم المستثنى على المستثنى منه **(قوله غير تام إلخ)** كان عليه أن يقول أيضاً وغير موجب لأن هذا الاستثناء لا يكون إلا بعد نفي أو شبهه سواء كان في اللفظ أو في المعنى فالنفي كما مثل المصنف وشبهه نحو﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] وما بمعناه نحو﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: لا تولوا الأدبار إلّا متحرفين، وإنما شرط ذلك لأنه إذا لم يتقدم عليه يؤدي إلى الاستبعاد لأن المعنى إذا قلت قام إلّا زيد قام جميع الناس إلّا زيداً وذلك محال عادة ولا قرينة في الغالب على إرادة جماعة مخصوصة، وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو: ما مات إلا زيد وأجيب بأنه قليل فأجري الحكم فيه طرداً للباب قال الصبان: وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون لمعين نحو: قام غير زيد أي: من الجماعة المعهودة، وقد يقال إنه قليل فلا يلتفت إليه طرداً للباب نظير ما مرّ انتهى واعلم أن ابن الحاجب جوز التفريغ في الموجب إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأته إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيداً وأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] فحمل يأبى على لا يريد لأنهما بمعنى، واعلم أن المرادي نقل في شرح التسهيل أن من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد إلا حيث كان الشاغل نحو ما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا زيداً بالنصب فيهما على الاستثناء وحذف المعمول بخلاف

المذكور الواقع بعد (إلاّ) يُعطى ما يستحقُّه لو لم توجد(إلا)؛ فتقول: (ما قام إلّا زيدٌ) بالرفع؛ كما تقول: (ما قام زيدٌ)، و (ما رأيتُ إلا زيداً) بالنصب؛ كما تقول: (ما رأيتُ زيداً)، و(ما مررتُ إلا بزيدٍ) بالجر؛ كما تقول: (ما مررتُ بزيدٍ). ويسمى ذلك استثناء مفرغاً؛ لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف؛ فتقدير:

ما قام إلا زيد فإن النصب ممتنع لأن الفاعل لا يحذف انتهى **(قوله يعطى ما يستحقه إلخ)** أي: فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها، وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نصب ما بعدها، وإن كان يطلب منصوباً محلاً جرّ ما بعدها بجار يتعلق به كالأمثلة المذكورة في الشرح **(قوله مفرغاً)** أخّره لقلة الكلام عليه وعكس غيره لأنه أنسب إذ الباب معقود للمنصوب وأصل مفرغ مفرغ فيه أي: فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد إلّا إذ الاستثناء نفسه ليس مفرغاً فليحفظ **(قوله لأنّ ما قبل إلا إلخ)** لم يقل كبعضهم لأن العامل تفرغ إلخ لأن المفرغ قد لا يكون عاملاً نحو ما في الدار زيد **(قوله لطلب ما بعدها)** أي: فيقام مقام المستثنى منه فيعرب بما كان يعرب به دون إلا لأنه صار خلفاً عنه فيعطى له حكمه **(قوله فيما يقتضيه)** أي: في الذي يطلبه وهو أحد المقدر في الأمثلة المذكورة. تتمة: إذا كررت إلا فلها حالان؛ أحدهما: أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعدها بدلاً مما بعد الأولى إن توافقا في المعنى نحو: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا فالعلا بدل من الفتى وإلّا الثانية زائدة لمجرّد التأكيد والتقدير إلا الفتى العلا ومعطوفاً عليه إن اختلفا في المعنى نحو قام القوم إلّا زيداً وإلّا عمراً ومنه قوله:

وما الدهر إلّا ساعة أو نهارها ... وإلّا طلوع الشمس ثم غيابها

وقد اجتمعا في قوله:

مالك من شيخك إلّا عمله ... إلّا رسيمه وإلّا رمله

والثاني: إن تكرر لغير تأكيد فإن كان العامل مفرغاً شغله بواحد منهما أياً كان متقدماً أو متأخّراً أو متوسطاً ونصب ما سواه نحو ما قام إلّا زيد إلّا عمراً إلّا بكراً ولك أن ترفع بدل زيد عمراً أو بكراً لكن الأول أولى، وإن لم يكن مفرغاً فإن تأخرت فلأحدها ما له مفرداً

(ما قامَ إلا زيدٌ): ما قام أحدٌ إلا زيدٌ؛ وكذا الباقي.

وَيُسْتَثْنَى بِـ (غَيْرِ) وَ(سِوَى) خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الِاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) وَبِـ(خَلَا) وَ(عَدَا) وَ(حَاشَا) نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ، وَبِـ (مَا خَلَا) وَبِـ (مَا عَدَا) وَ(لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) نَواصِبَ.

ش- الأدوات التي يستثنى بها غير (إلا) ثلاثة أقسام: ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارة وينصب أخرى.

والباقي النصب نحو: قام القوم إلّا زيداً إلّا عمراً إلا بكراً، أو ما جاء أحد إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً، وإن تقدمت نصب الجميع على الاستثناء نحو ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً إلا خالداً أحد. واعلم أن هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ وأما بالنظر إلى المعنى فهي نوعان؛ ما لا يمكن استثناءُ بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الأمثلة السابقة، وما يمكن نحو له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد، ففي النوع الأول إن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل في الحكم كذلك نحو ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً فزيد هو المستثنى الأول وهو داخل في إثبات القيام له لأن الاستثناءَ من النفي إثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك، وإن كان المستثنى الأول خارجاً عن الحكم وذلك إذا كان من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً فزيد هو المستثنى الأول وهو خارج عن الحكم لأن القيام منفي عنه لأن الاستثناء من الإثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك واختلف النحاة في النوع الثاني فقيل الحكم كذلك وأن الجميع من المستثنيات مستثنى من أصل العدد وهو قول الصميري وتبعه الإمام القاضي أبو يوسف، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما قبله وصححه المصنف في الأوضح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردّد وقيل المذهبان محتملان وعلى هذا الخلاف فالمقرُ بِهِ في المثال المتقدم ثلاثة على القول الأول وسبعة على الثاني ومحتمل لهما على الثالث، وإن أردت التوضيح فعليك بالتصريح (قوله غير إلّا) حال من بها (قوله ما يخفض دائماً) وذلك بالإضافة (قوله فغير) وهي اسم

فأما الذي يخفض دائماً: فـ(غيرُ) و(سوى)؛ تقول: (قام القومُ غيرَ زيدٍ)، و: (قام القوم سوى زيدٍ) بخفض (زيدٍ) فيهما. وتعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم

بالإجماع وإنما استثني بها لتضمنها معنى إلّا لا بحسب الأصل بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات وهي الأصل نحو مررت برجل غير زيد، وإما بالصفات وهي مجاز نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به، إذ الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب كأنه غير الأول كما أن إلا تتضمن معناها إذا كانت تابعة لجمع منكر غير محصور لتعذر الاستثناءِ حينئذ كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] كما مرّ آنفاً فتذكر، وتفارق غير إلا في خمسة مسائل ذكرها في التصريح إحداها: أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير. الثانية: أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلّا جيداً. الثالثة: أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلّا زيد. الرابعة: أنه يجوز أن يقال: ما قام القوم غَير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملاً على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى. الخامسة: أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاءَ معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلّا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاءِ معروفك. وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلّا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف (**قوله وسوى**) فيها أربع لغات ضم السين وكسرها مقصورة وممدودة غير أن الرابع وهو الكسر مع المد قل من ذكره، وقال ابن عصفور: لم يشتهر غير الكسر مع القصر وهي كغير معنى واستعمالاً على الأصح وقد تأتي بمعنى وسط وبمعنى التمام فتمد فيهما مع الفتح وبمعنى مستو فتقصر مع الكسر وتمد مع الفتح ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عِمرَان: ١١٣] لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواءِ وبمعنى قصد وأنشدوا على ذلك قوله:

فلأصرفنّ سوى حذيفة ناقتي ... لفتى العشي وفارس الأحزاب

(**وتعرب غير نفسها إلخ**) وإن أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزوم الإضافة، وقال الفراء: يجوز أن تبنى في الاستثناء مطلقاً أي: سواء أضيفت إلى معرب أو مبني لكونها بمعنى إلّا، ومنعه البصريون لأن ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به وأما إذا أضيفت إلى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله:

الواقع بعد (إلا) في ذلك الكلام؛ فتقول: (قام القوم غيرَ زيد) بنصب (غير)، كما تقول: (قام القوم إلا زيداً)، بنصب (زيد)، وتقول: (ما قام القوم غيرَ زيد)، و (غيرُ زيدٍ) بالنصب والرفع، كما تقول: (ما قام القوم إلا زيداً)، و(إلا زيدٌ)، وتقول: (ما قام القومُ غيرَ حمارٍ) بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس. وهكذا حكم (سوى) خلافاً لسيبويه؛ فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً.

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال

وسيأتي تمام الكلام عليها إن شاء الله تعالى **(قوله نفسها)** توكيد لغير على رأي الكوفيين لأن توكيد النكرة عندهم جائز إذا أفاد كقولك اعتكفت أسبوعاً كله، ونقل ابن مالك في شرحه للتسهيل إطلاقه عن بعضهم، وسيأتي بسط الكلام على ذلك في بابه إن شاء الله تعالى **(قوله بنصب غير)** قال الأزهري: وناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه وإليه ذهب الفارسي في التذكرة انتهى **(قوله بنصب زيد)** أي: وهو واجب فيه كما تقدم وكذلك في غير **(قوله بالنصب والرفع إلخ)** فالنصب جيد والرفع أجود منه كما مرّ آنفاً **(قوله عند التميميين)** ولا تنس اشتراطهم إمكان تسليط العامل على المستثنى كما في هذا المثال فإنه يصح أن تقول: ما قام حمار وأما إذا لم يمكن التسليط فيجب النصب اتفاقاً نحو ما نفع هذا المال غير الضرر كما سبق فتذكر. **(قوله وعلى ذلك فقس)** كوجوب الرفع وغيره من النصب والجر فيما إذا كان العامل مفرغاً نحو ما قام غير زيد، ووجوب النصب فيما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما فيها غير زيد أحد، والحاصل أنها تعطى ما ثبت للاسم الواقع بعد إلا من الأحكام فتفطن **(قوله خلافاً لسيبويه)** أي: الخليل وجمهور البصريين **(قوله واجبة النصب إلخ)** قال نجم الأئمة الرضي وإنما انتصب سوى لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكاناً سوياً أي: مستوياً ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي: وصف الاستواء الذي كان في سواء فصار سوى بمعنى مكاناً فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل تقول أنت لي مكان عمرو أي: بدله

لأن البدل ساد مسدّ المبدل وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناءِ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيداً لم يأتك مجرداً عن البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناءِ ثم قال: وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفاً في الأصل والأقيس فيه الآن معنى الظرفية انتهى. وقال الأزهري: والدليل على أن سوى ظرف غير منصرف وصل الموصول بها كجاءَ الذي سواك لأنها هنا ليست بمعنى غير لأن غير لا تدخل هنا إلّا والضمير قبلها فتقول جاء الذي هو غيرك فلما وصلوها بغير ضمير تبين أنها ظرف إذ التقدير جاء الذي استقر مكانك انتهى. واستدل الكوفيون بخروجها عن الظرفية بقوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوّاً من سوى أنفسهم» وقوله ﷺ «ما أنتم في سواكم إلّا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» وقول الشاعر:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله:

وكل من ظن أن الموت مخطيه معلل بسوى الحق مكذوب

وقوله:

فانثنى والذي يحج له الناس بجدوى سواك لم أثق

وقوله:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بايعها وأنت المشتري

وقوله:

أترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ساعة إني إذن لصبور

وقوله:

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

فوقعت مجرورة بالحرف والإضافة ومرفوعة بالابتداء وغير ذلك، وحكى الفراءُ أتاني سواك ومنصوبة بأن كقوله:

الثاني: ما ينصب فقط؛ وهو أربعة: (ليس)، و(لا يكون)، و(ما خلا)، و(ما عدا)؛ تقول: (قاموا ليس زيداً)، و(لا يكون زيداً)، و(ما خلا زيداً)، و(ما عدا

لديك كفيل بالمنى لمؤمل ... وإن سواك من يؤمله يشقى

وحمل البصريون ذلك على الشذوذ والضرورة، وذهب الرماني وأبو البقاءِ العكبري أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً، قال المصنف في الأوضح والجامع: وإليه أذهب لسلامته وخلاصته. تتمة: تفارق سوى غير في أن المستثنى بها قد يحذف إذا فهم المعنى نحو قبضت عشرة ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى قاله الأشموني **(قوله وهو ليس ولا يكون)** إنما كان نصب المستثنى بهما واجباً لأنه خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيداً أي: ليس هو أي: بعضهم فهو نظير ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١] بعد ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١] وقيل عائد على الوصف المفهوم من الفعل السابق والتقدير: ليس هو أي: القائم، وقيل: عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير: ليس هو أي: ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف، قال الأشموني: ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو القوم إخوتك ليس زيداً انتهى فليتأمل واعلم أنه اختلف في موضع جملة الاستثناءِ منهما فقيل: نصب على الحال، وقيل: مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور فإن قلت يرد الأول أن الحكم على جملة ليس بأنها حال لا يصح لأنها فعل ماضٍ وهو لا يقع حالاً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، قلت: قال الأزهري نقلاً عن النكت الحسان لأبي حيان: إن هذه مستثناة فلا ورود، وقال المحشي: انظر ما الداعي لذلك وهلا قيل بتقدير قد انتهى، فإن قلت ويرد على الثاني إن دعوى الاستئناف يخل بالمقصود قلت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب فقط فليفهم **(قوله وما خلا وما عدا)** وإنما وجب النصب بعدهما لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف فتعينت فعليتهما قال العلامة الفاكهي: وهذا مشكل لما نص في التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد، وأجاب المحقق المحشي أن محل امتناع وصلها بالجامد أصالة وهذان متصرفان في الأصل فليفهم. وذهب الجرمي والكسائي

زيداً)، وفي الحديث: «مَآ أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوْا؛ لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ»، وقال لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ـ مَا خَلا اللهَ ـ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيْمٍ ـ لَا مَحَالَةَ ـ زَائِلُ

وغيرهما أنهما قد يجران على تقدير ما زائدة وردهم في المغني بأن ما قالوه إن كان بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو قوله سبحانه: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به ولا يقاس عليه انتهى. واعلم أن موضع الموصول وصلته نصب باتفاق فقال السيرافي على الحال: وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً كما لا يقع المصدر الصريح في نحو أرسلها العراك، وقيل على الظرف وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيداً، وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيداً، وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد قاله نور الدين على الأشموني، واختار الحمصي من الأقوال وسطها قال: لأن كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر **(قوله ما أنهر الدم إلخ)** ما شرطية جازمة مبتدأ والدم مفعول أنهر وذكر مبني للمجهول معطوف على أنهر والفاء واقعة في جواب الشرط وفعل الأمر مبني على حذف النون وجملة جواب الشرط خبر والسن والظفر مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والسن خبر ليس واسمها مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي: الناهر على الصحيح كما تقدم، وقيل: إن ما موصولة وفيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في خبرها وقيل غير ذلك **(قوله ألا كل شيء إلخ)** إلا حرف استفتاح غير مركبة خلافاً للزمخشري وكل مبتدأ مضاف إلى شيء وما مصدريّة وخلا فعل ماضي وفاعله مستتر فيه ولفظ الجلالة مفعوله وفيه الشاهد والجملة استثنائية وباطل خبر وتسبك ما مع ما بعدها بمصدر منصوب على الحالية من ضمير الخبر على تأويله باسم الفاعل أي: كل شيء باطل حال كونه خالياً عن الله كذا قيل، ونقل الأزهري عن الشيخ طاهر احتمال كون الجملة صفة للمضاف أو للمضاف إليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل، وعلى هذا فلا استثناء، ونقل الحمصي عن بعض الفضلاء أنه قد يقال لا يتعين في

وانتصابه بعد (ليس) و (لا يكون) على أنه خبرهما، واسمهما مستتر فيهما، وانتصابه بعد (ما خلا) و(ما عدا) على أنه مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.

الثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى، وهو ثلاثة: (خلا) و(عدا) و(حاشا)؛ وذلك لأنها تكون حروف جر، وأفعالاً ماضية، فإن قدرتها حروفاً؛ خفضت بها

خلا الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر انتهى. وهذا سهو لأنه لا يصح كون خلا حرف جر لأن ما بعدها منصوب كما هو الرواية ومحالة بالفتح أي: لابد وقيل لا حيلة وهي اسم لا والخبر محذوف أي: فيه، وزائل خبر المبتدأ **(قوله مستتر فيهما)** تقدم بيان الاختلاف في عوده فتذكر فما في العهد من قدم، بقي أن المواضع التي يستتر فيها ضمير الرفع إحدى عشر موضعاً نظمها العلامة الشيخ عبد الله البيتوشي فقال

ومضمر الرفع وجوباً يستتر في قم أعاضد ننتقم أن تستجر
وفي اسم فعل الأمر والمضارع كمه وأوّه وهو قول الوجع
وفعل الاستثنا كما خلا وما عدا عمراً ولا يكون مرمى
وأفعل التفضيل والتعجب كانت أعلاهم وأكرم بأبي
بكر فهذا واحد من عشرة منقولة عن علماء خيره

(الثالث ما يخفض تارة وينصب أخرى إلخ) أما الخفض بخلا وعدا فلأنهما حرفا جرّ لكنه قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه ومن ذلك قوله:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شيعة من عيالكا

وقوله:

أبحنا حيهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير

واعلم أنهما حينئذ يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر، وقيل: موضعهما نصب عن تمام الكلام قال الأشموني: وهو الصواب لعدم اطراد الأول ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء أي: لا يوصلان معناها إليها بل يزيلان معناها عنها فأشبها

المستثنى، وإن قدرتها أفعالاً؛ نصبته بها على المفعولية، وقدرت الفاعل مضمراً فيها.

في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنهما بمنزلة إلّا وهي غير متعلقة انتهى فليتدبر. وأما النصب فلأنهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع الحرف وهو إلا، وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون فتذكر (قوله فائدة) قال المصنف في شرح اللمحة فإن قلت إن النصب إن صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي: تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف انتصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى. وأما حاشا ويقال فيها حاش وحشا فالمستثنى مجرور بها دائماً عند سيبويه وأكثر البصريين لأنهم التزموا حرفيتها فلم يجيزوا النصب والصحيح الجواز ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم   على البرية بالإسلام والدين

وقوله على رواية المازني:

حاشا أبا ثوبان إن أبا   ثوبان ليس ببكمة فدم

وروى الأخفش اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في أختيها، واعلم أنه لا يجوز دخول (ما) على (حاشا) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيداً وأما قول الأخطل:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً   فإنا نحن أفضلهم فعالا

فشاذٌ خلافاً لبعضهم وأما قوله ﷺ: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة». فقيل ما نافية وأن ما حاشا من كلام الراوي بدليل ما في معجم الطبراني: «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» وهي هنا فعل متعد متصرف تقول حاشيته بمعنى استثنيته ودليل أنها تأتي متصرفة قوله:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه   ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم المبرد أن هذه مضارع حاشا الاستثنائية بل تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف انتهى. وكذلك لا يجوز دخول إلّا عليها خلافاً للكسائي في إجازته ذلك إذا جرت نحو قام القوم إلّا حاشا زيد ومنعه إذا نصبت، وحكاه أيضاً أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقاً وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل، قال الأزهري: ووجه بعضهم قول الكسائي بأن حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بإلّا كما قويت هل بأم في الاستفهام نحو أم هل انتهى. خاتمة في ذكر أدوات ألحقت بأدوات الاستثناء وليس هي من أدواته حقيقة بل إنما عدت معها لأن ما بعدها مخرج عما قبلها من حيث جهة من الجهات منها: لا سيما فيجوز في الاسم الذي يليها الجر والرفع مطلقاً والنصب إذا كانت ما نكرة وروي بالأوجه الثلاثة قوله:

ألا رب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل

والجر أرجحها وهو على الإضافة وما زائدة بينهما كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨] والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم ويضعفه في نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل والفتحة إعراب لأنه مضاف والنصب قد تكلفوا له فقال بعضهم: ما نكرة غير موصوفة ونصب يوماً بإضمار فعل أي: أعني يوماً، وقيل: على التمييز والفتحة بناء مثلها في لا رجل وأما انتصاب المعرفة في نحو ولاسيما زيداً فمنعه الجمهور وتشديد يائها ودخول لا عليها والواو قبلها واجب عند ثعلب، وذكر غيره حذف لا والتخفيف مع وجود لا وعدمها وقد تحذف ما على جعله بمعنى خصوصاً فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق وتحذف الواو كقوله:

فه بالعقود وبالأيمان لاسيما عقد وفائه من أعظم القرب

وهي عند الفارسي نصب على الحال وعند غيره اسم لا التبرئة والخبر محذوف وهو المختار قاله الأشموني، والسي بمعنى المثل وأصله سوي وسيو وقد تبدل السين تاء كقراءة: (قل أعوذ برب النات) وقد تبدل ثاء مثلثة على ما نص عليه الوالد قدس سره في بعض تعليقاته، وتبدل لا تاء كما قالوا جاء زيد قابل عمرو، ومنها: لا مثلما ولا سواما وهما مثل لاسيما ومنها بَلْهَ وهي مثلها أيضاً على رأي الكوفيين والبغداديين وأنكرها

بَابٌ: يُخْفَضُ الْاِسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: (مِنْ)، وَ(إِلَى) ، وَ(عَنْ)، وَ(عَلَى)، وَ(فِي)، و(اللَّامُ)، وَ(الْبَاءُ) لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ. أَوْ مُخْتَصٌّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: (رُبَّ)، وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ)، وَ(الْكَافُ)، وَ(حَتَّى)، وَ(وَاوُ الْقَسَمِ)، وَ(تَاؤُهُ).

البصريون، وقد تقدم الهاءُ على اللام بسكون الهاءِ وفتحها ومنها بيد وهي اسم ملازم للنصب والإضافة إلى أن وصلتها وهي بمعنى غيره على ما ذكره الجوهري وقال: يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل وبمعنى من أجل على ما ذكره أبو عبيدة وغيره وعليه حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش» وقيل: هي فيه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم قاله المحلي في شرح جمع الجوامع، ومنها: لمَّا وهي بمعنى إلا قال الفيروز أبادي وإنكار الجوهري غير جيد فإنه يقال سألتك لمَّا فعلت أي: إلا فعلت ومنه: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤] و﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس: ٣٢] وقراءة عبد الله (إن كل لما كذب الرسل) انتهى وما قاله الفيروز أبادي حكاه الخليل وسيبويه والكسائي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي فيكون معنى الآية (ما كل نفس إلا عليها حافظ) فافهم ومنها: حتى في بعض أحوالها وهي مرادفة لإلَّا وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في قولهم والله لا أفعل إلا أن يفعل المعنى حتى أن يفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢] والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وجعل الخضراوي من ذلك قوله ﷺ: «كل مولد يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه» إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فيكون فيه للتعليل فتعين كونها استثنائية انتهى فليحفظ.

باب المخفوضات. **(قوله مشترك)** قيل أصله مشترك فيه فحذف حرف الجر وأوصل الضمير فاستتر والصحيح أنه اسم مكان فلا حذف ولا إيصال قاله الحمصي **(قوله وهي من إلخ)** الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار، ويقال في من متى كإلى

ش- لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات؛ شرعتُ في ذكر المجرورات، وقسمتُ المجرورات إلى قسمين: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة. وبدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

قيل إنها الأصل فخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون قاله الصبان وهي أم حروف الجر لدخولها على ما لم يدخل عليه غيرها نحو: من عندك ولذا قدمها ولها معان كثيرة سيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى (**قوله إلى قسمين**) إنما أسقط المجرور بالمجاورة لشذوذه كالمرفوع بها نحو: هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضبّ وحقه الرفع لأنه صفة الجحر وتأوله بعض البصريين على أن التقدير هذا جحر ضبّ خرب جحره فحذف المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب ورفعه لقيامه مقام المضاف المرفوع قاله نجم الأئمة ونحو: ذلك قول امرؤ القيس:

كأن أبانا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمّل

بجر مزمّل لمجاورته لبجاد وحقه الرفع لأنه صفة كبير كما صرح به المصنف في بعض تآليفه لكن نقل الحمصي عن بعضهم أن خفض مزمل لمجاورته للناس لا لبجاد لأن الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد انتهى. ويرجع إلى هذين القسمين المخفوض من التوابع ووجه رجوعه أن العامل في التوابع هو العامل في المتبوع مطلقاً أو إلا البدل فالعامل فيه مقدر من جنس العامل في المبدل منه والمخفوض بالتوهم كقوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

بجر سابق بالباءِ المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء لكثرة دخولها فيه، وقد روي بالنصب عطفاً على اللفظ فلا شاهد به حينئذ، وقد حصر الشيخ ابن الحاجب المجرورات في المضاف إليه فقط وعرفه بأنه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً انتهى (**قوله لأنه الأصل**) قال الحمصي: وذلك لأن الحرف يقدر به المضاف لا العكس ودليل التقدير إقحامهم اللام، ولأن عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس، ولأن

المضاف كثيراً ما يحمل في أحكامه على الجار؛ ألا ترى أن أبا الفتح ذكر في باب تدريج اللغة أنه إنما جاز غلام من تضرب اضرب حملاً على بمن تمرر أمرر وذلك لأن الأصل أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولما كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلاً أن يعلقوه استجازوا فيه ذلك، فلما ساغ لهم إعماله فيه تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم **(قوله والحروف الجارة)** إنما سميت بذلك إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي: توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال أي: توصلها إلى الأسماء، وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم. قال المحقق في حواشيه على التصريح: وعملها الجر على الأصل من كون ما اختص بقبيل حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، فلا حاجة لقول السيوطي في الهمع: لم تعمل رفعاً؛ لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصباً لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه ولو نصب لاحتمل أنه بالفعل ودخول الحرف لإضافة معناه إلى الاسم انتهى. فإن قلت: يرد على التسمية الأولى أن لا تكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهنّ لا لإيصاله إليه. قلت: المراد في الإيصال ربطه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته أو انتفائه عنه فليفهم **(قوله عشرون حرفاً)** الصواب كما في بعض النسخ: أحد وعشرون وعدّ بعضهم منها هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً عن حرف الجر في القسم نحو: هاالله وآلله فهما عوضان عن الباء. قال ابن مالك في التسهيل: وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه؛ أي: حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض قاله الأشموني فليتأمل، وذهب أيضاً إلى أن بله حرف جر بمعنى من؛ والصحيح أنها اسم، وقيل: اسم فعل، وقيل: بمعنى كيف وقيل أداة استثناء كما تقدم، وذهب الكوفيون أن لات قد تجر الزمان نحو: لات أوان وقرئ: (ولاتَ حينِ مناصٍ) وردوا بأنها لو كانت حرف جر لجرت غير هذين أيضاً ولكان لها فعل أو معناه يتعلق بها، وقيل: إن أوان مجرور بمن مقدرة بعد لات وليست هي الجارة، وقيل غير ذلك، وذهب الزجاجي والرماني إلى أن أيمَن في القسم حرف

أسقطت منها سبعة؛ وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكي، ولولا. وإنما أسقطت منها الثلاثة الأولى؛ لأني ذكرتها في الاستثناء، فاستغنيت بذكرها عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية؛ لشذوذها؛ وذلك لأن (لعلَّ) لا يجر بها إلا عُقَيْلٌ، قال شاعرهم:

لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

جر، وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم وجعله ابن مالك في التسهيل بقية أيمن وليس بدلاً من الواو ولا أصلها من، خلافاً لمن زعم ذلك (قوله إلا عُقَيْل) بالتصغير ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر ولا تجر في بقية لغاتها وهي اثنان وعشرون لغة كما في القاموس، ولا تجرّ إلّا الظاهر وشذّ قوله:

فوالله لا يلقى أناس فتى ... حتاك يابن أبي زياد

(لعل الله إلخ) قال الفاضل الحمصي والصبان والسيد وجماعة كثيرون ونقل عن سيبويه: إن اسم الجلالة مرفوع تقديراً بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وفضلكم خبر، وأن أمكم شريم أي: مفضاة، بدل من شيء، وسود الفحام وجه كتابه بما نصه، الله اسم لعل، وفضلكم فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبرها، وقال: السيد لفظ الجلالة مرفوع المحل على الابتدا وفضلكم خبره، وفيه نظر لأن المبتدأ يشترط فيه تجرده عن العوامل اللفظية، وقوله: إن لعل نزلت منزلة الجار الزائد لا يجديه نفعاً فتأمل انتهى. أقول تأملناه فوجدناه هباء وسراباً يحسبه الظمآن ماءً لأن تعريف المبتدأ كما قالوا: هو العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها كرب ولعل ولولا الجارة نصّ على ذلك الصبان وغيره، وقال المصنف في المغني ما نصّه: واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو: بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعليق بعامل انتهى فليفهمْ. واعلم أنه كما لا يتعلق الحرف الزائد ولعل بعامل في هذه اللغة فكذلك لولا فيمن جرّ بها، وربّ في نحو: رب رجل صالح لقيت أو لقيته لأن مجرورها مفعول في الأول مبتدأ في الثاني، وكذا حروف الاستثناء إذا خفضت كخلا وعدا وحاشا كما مرَّ، فجملة ما لا يتعلق خمسة فليحفظ (قوله إلا هذيل) بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية، وسمع من

[فالاسم الكريم: مبتدأ، و(فضلكم): خبره].

و(متى) لا يجر بها إلا هُذَيْلٌ، قال شاعرهم يصف السحاب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

و(كي) لا يجر بها إلا (ما) الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن علّةِ

كلامهم أخرجها متى كمه يريدون من كمه (قوله قال شاعرهم) هو أبو ذؤيب (قوله يصف السحاب) بناءً على ما يعتقدوه كالحكماءِ من أن السحاب يأخذ من ماءِ البحر ثم يمطره، قال في التصريح: يقال: إن السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجَو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى ثم تمطر حيث يشاءُ سبحانه انتهى. وما ألطف ما قيل:

والبحر يمطره السحاب وما له   منّ عليه لأنه من مائه

وإلّا فقد روى ابن مسعود عنه ﷺ أنه قال: «ليس سنة بأمطر من أخرى ولكن الله عز وجل يقسم هذه الأرزاق فجعل في السماءِ الدنيا فهذا ينزل منه في كل سنة بكيل معلوم ووزن معلوم ولكن إذا عمل قوم بالمعاصي حوَّل الله تعالى ذلك إلى غيرهم فإذا عصوا جميعاً صرف الله عزوجل ذلك إلى الفيافي والبحار» انتهى وسواء عند الله تعالى كلا الأمرين وإخراج الماء من عين أو غين (قوله شربن إلخ) قيل ضمّن شربن معنى روين فعداها بالباء أو هي بمعنى من التبعيضية، وترفعت بمعنى ارتفعت وإنما لم يقل ترفعن لأنه قصد معنى الجماعة، ولجج جمع لجة وهي معظم البحر، والنئيج المر السريع مع الصوت والشاهد في: متى حيث جرت، وما قيل: لا شاهد في البيت لما نقل في الهمع أن متى تأتي اسماً بمعنى وسط وسمع وضعها متى كمه أي: وسطه فيبعد عن المعنى المراد كما لا يخفى على نقاد (قوله إلا مع ما الاستفهامية إلخ) وتجر أيضاً المصدر المنسبك من صلة ما كقوله:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما   يرجَى الفتى كيما يضرّ وينفع

أي للضرر والنفع قاله الأخفش، وقيل ما كافة كما في ربما وكذا إن المصدرية وصلتها نحو: جئت كي أكرم زيداً إذا قدرت إن مضمرة بعدها فإن والفعل في تأويل مصدر مجرور بها، ويدل على إضمارها ظهورها في الضرورة لقوله:

الشيء: (كَيْمَهْ؟)، بمعنى: (لِمَهْ؟). و(لولا) لا يجر بها إلا الضمير في قولهم: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)؛ وهو نادر، قال الشاعر:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ   لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ

وأنكر المبرّد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجّة لسيبويه عليه، والأكثر في

أكل الناس أصبحت مانحاً   لسانك كي ما إن تغرّ وتخدعا

قال الأشموني: والأول أن تقدر كي مصدرية فتقدم اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو: لكيلا تأسوا انتهى. فتحصل أن كي لا تجر إلّا ثلاثة أشياء على الصحيح وقد أهمل المصنف هذه الأحكام في باب النواصب وأطلق جرها إذا لم تقدر اللام فتذكر ولا تغفل **(قوله كيمه)** أصلها فحذفت ألف ما وجوباً لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصنف وغيره **(قوله لا يجر بها إلا الضمير)** فلا يقال لولا زيد **(قوله قال الشاعر)** هو عمرو بن أبي ربيعة **(قوله لولاك في ذا العام لم أحجج)** فالكاف في محل جر بلولا وهو مبتدأ والخبر محذوف وجملة لولا إلخ محلها النصب مقول قول محذوف أي: قائلة لولاك إلخ، وهو حال من الضمير المستتر في أومت، والعام إمّا نعت لاسم الإشارة أو عطف بيان على الخلاف المشهور، وكسر احجج المجزوم للضرورة والجملة جواب لولا وذهب الأخفش إلى أنها حرف امتناع لوجود وليست بجارة ولكنهم أنابوا هذا الضمير عن ضمير الرفع كما أنابوا ضمير الرفع مناب ضمير الخفض في قولهم إنا كانت وأنت كانا ورده المصنف في المغني بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت في المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة لا بالمتصلة انتهى فليتأمل **(قوله وأنكر المبرد استعماله إلخ)** وقال: إن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بما سمعته وبقوله:

أتطمع فينا من أراق دماءنا   ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قنة النيق منهوى

العربية: (لولا أنا)، و (لولا أنت)، و (لولا هو)، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وتنقسم الحروف المذكورة إلى:

ما وضع على حرف واحد؛ وهو خمسة: (الباء) ....

فتحصل أن سيبويه والجمهور جعلوها جارة للضمير والأخفش جعلها غير جارة والضمير مبتدأ، والمبرد أنكر سماع ذلك (قوله لولا أنا) فلولا حرف امتناع بالإجماع وأنا مبتدأ والخبر محذوف وجوباً (قوله وتنقسم إلخ) أي: بالنسبة إلى الوضع إلى أربعة أقسام وتنقسم بالنسبة إلى الاستعمال أيضاً إلى أربعة أقسام، قال ابن عصفور في شرح الجمل: قسم لا يستعمل إلّا حرفاً، وقسم يستعمل حرفاً واسماً، وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه، وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً وهو حاشا وخلا، وقسم حرفاً واسماً وفعلاً وهو على انتهى. وفي الجنيصي إن اللام جاءت فعلاً في قولك: لزيداً، ومن إذا كان من مان يمين وإلى اسماً بمعنى النعمة وفي فعل أمر واسماً من الأسماء الستة انتهى (قوله الباء) تأتي لخمسة عشر معنى؛ الأول: الإلصاق قيل: وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه وهو حقيقي كأمسكت بزيد، ومجازي نحو: مررت بزيد. الثاني: القسم وهي أصل حروفه فلذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو: أقسم بالله لأفعلن. الثالث: الاستعانة نحو: نجرت بالقدوم. الرابع: السببية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]. الخامس: المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] أي: معه. السادس: التعويض نحو: خذ هذا بذاك السابع الظرفية زمانية كانت أو مكانية نحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. الثامن: التبعيض كقوله:

فلثمت فاها آخذاً بقرونها ... شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

واختلف في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فقال الإمام الأعظم: هي للتبعيض وتبعه الإمام الشافعي، وقال الإمام مالك هي صلة فيجب مسح كل الرأس، وقال بعض أتباعه هي للإلصاق فيجب أيضاً الاستيعاب إذ المعنى: ألصقوا المسح بالرأس.

و (اللام) ....

وقيل: للاستعانة ككتبت بالقلم فليتدبر. التاسع: البدل نحو: ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة. العاشر: الاستعلاء كقوله:

أربٌ يبول الثعلبان برأسه لقد ذلّ من بالت عليه الثعالبُ

الحادي عشر: الغاية نحو: وقد أحسن بي أي: إليَّ. الثاني عشر: التوكيد وهي الزائدة نحو: أحسن بزيد وقوله:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل لولا مخاطبتي إيّاك لم ترني

إذ الأصل: أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن وكفى جسمي نحولاً. الثالث عشر: التعدية وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو: ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ومنه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وقرئ: (أذهب الله نورهم) قاله الأشموني. الرابع عشر: المجاوزة كعن نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]. الخامس عشر: التعليل نحو: حفرت البئر بالماء، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠] أثبته بعضهم وقال أبو حيان والجلال السيوطي: لا فرق بين التعليلية والسببية، وفرق بعضهم بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهناً وخارجاً فليتدبر.

تنبيه: مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا ينوب حروف الجزم والنصب عن بعض، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف، وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً فالتجوز عندهم في الحرف وهو أقل تعسفاً قاله المصنف وغيره، وللحمصي في هذا المقام كلام نفيس جداً فإن أردته فارجع إلى حاشية التصريح (قوله واللام) وقد تأتى فعل أمر من ولي يلي كما تقدم ولها أحد وعشرون معنى: الأول: الملك نحو: الدار لزيد. الثاني: شبيه الملك ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً نحو: الزمام للبعير وقيل: هما متغايرتان. الثالث: التمليك نحو: جعلت لزيد ديناراً.

الرابع: انتهاء الغاية وهو قليل نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]. الخامس: التعليل نحو: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قريش: ١]. السادس: الزائدة وهي إما لمجرد التوكيد كقوله:

وما ملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وإما لتقوية عامل ضعيف بالتأخير أو لكونه فرعاً على غيره نحو: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: ١٦]. السابع: شبه التمليك نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]. الثامن: التعدية نحو: ما أضرب زيد لعمرو وما أحبه لبكر. التاسع: القسم والتعجب معاً وتختص باسمه كقوله سبحانه وتعالى لله لا يؤخر الأجل. العاشر: التعجب المجرد وتستعمل في النداء كقولهم: يا للماء والعشب، إذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقولهم: لله دره فارساً. الحادي عشر: الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. الثاني عشر: موافقة إلى نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾ [الزلزلة: ٥]. الثالث عشر: موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧] الرابع عشر موافقة في نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَٰزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. الخامس عشر: أن تكون بمعنى عند نحو: كتبته لخمس خلون. السادس عشر: موافقة بعدِ نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] وفي الحديث: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». السابع عشر: موافقة مع كقوله:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

الثامن عشر: موافقة من نحو: سمعت له صراخاً وقوله:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

التاسع عشر: موافقة عن كقوله:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

المتمم عشرين: التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول أوما في معناه نحو: قلت له وأذنت له وفسرت له ومنه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١] الحادي والعشرون: النسب

و (الكاف) و (الواو) و (التاء).

نحو: لزيد أب ولعمرو عم. فائدة: قال في الهمع كسر لام الجر مع الظاهر المستغاث ومع الضمير إلّا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الياء مطلقاً هو المشهور قال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر انتهى (قوله والكاف) تكون الكاف الجارة حرفاً واسماً فالاسمية الجارة مرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الاضطرار كقوله:

يضحكن عن كالبرد المنهم

أي: عن مثل البرد. وقوله:

بكا اللقوة الشغواء جلت فلم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع

وذهب كثيرون منهم الفارسي والأخفش إلى جوازه في الاختيار نحو: زيد كالأسد فالكاف في موضع رفع والأسد مخفوض بالإضافة، والحرفية الجارة هي المرادة هنا وتجيء لخمسة معان؛ الأول: التشبيه وهو الأصل فيها نحو: زيد كالبدر. الثاني: التعليل نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨]، أي: لهدايتكم. الثالث: الاستعلاء روي أنه قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، وهو قليل. الرابع: المبادرة وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت، ذكره في المغني وقال: هو غريب جداً قال الفاضل الصبان: ويمكن تخريجهما على زيادة وجعل ما مصدرية وقتية أي: سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة انتهى. الخامس: التوكيد وهي الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس شيء مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس مثل مثله فيلزم المحال وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغو في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه قاله في المغني وعزاه إلى الأكثرين، وقال الصبان: ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء: قالوا المثل بمعنى الصفة، وبعضهم قالوا: المثل بمعنى الذات، والمحققون منهم قالوا: الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية

على حقيقتها من نفي مثل مثله، لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وإنما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه، ونظيره مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل، وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات انتهى فاعرفه (**قوله من**) تأتي على ثلاثة عشر معنى؛ الأول: ابتداء الغاية مكاناً أو زماناً على الأصح نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١] ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، قال الرضي: وتعرف من الابتدائية بأن يحسن في مقابلتها إلى نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ ألتجئ إليه فالباءُ أفادت معنى الانتهاء. الثاني: التبعيض أثبته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته جواز الاستغناء ببعض نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]. الثالث: البيان أثبته جماعة من المتقدمين والمتأخرين نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] وعلامته صحة وقوع موصول موقعها إذا بينت معرفة كالآية الشريفة أي: الذي هو الأوثان فإن بينت نكرة فهي ومجرورها جملة نحو: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي ذهب قال الحمصي: والفرق بين التبعيضية والبيانية أن ما قبل الثانية أكثر مما بعدها لأن الرجس أكثر من الأوثان، وما قبل الأولى أقل لأن من يقول مثلاً أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديراً انتهى. الرابع البدل كقول المتنبي:

أَمِنَ ازديارك في الدجى الرقباءُ ... إذ حيث أنت من الظلام ضياءُ

ونحو: قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة، وأنكره قوم وقالوا: التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء. الخامس: التعليل أثبته جماعة نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] أي: أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص. السادس: التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة

والمؤكدة والمراد من زيادتها كونها في موضع يطلبه العامل بدونها ولها ثلاثة شروط؛ أن يسبقها نفي أو شبهة، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن تكون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مطلقاً أو مبتدأ فلا تزاد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور نحو لا يقم من أحد و﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [المُلك: ٣] و﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] و: ما لباغ من مفرّ، وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي أو شبهه وجعلوها زائدة في قولهم قد كان من مطر والأخفش والكسائي وهشام إلى عدم اشتراط شيء وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصَّف: ١٢] وعند الجمهور هي فيها للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزُّمَر: ٥٣] لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه السلام وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه الصلاة والسلام، على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية. السابع: الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين نحو: ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. الثامن: الظرفية عند الكوفيين زمانية كانت أو مكانية نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجُمُعَة: ٩] ونحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فَاطِر: ٤٠] قال المصنف والظاهر في الآية الثانية أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: ١٠٦]. التاسع: الغاية نحو: قربت منه أي: إليه. العاشر: الفصل بأن تدخل على ثاني المتضادين نحو: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٩]. الحادي عشر: مرادفة الباء نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]. الثاني عشر: مرادفة عن نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. الثالث عشر: مرادفة عند نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المجادلة: ١٧] أي: عند الله. فائدة: نقل الصبان عن الهمع أن الغالب في نون مِنْ إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم في ما بعدها قال ابن مالك: قليل، وابن عصفور: ضرورة، وأبو حيان: كثير حسن، فإن كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل، ونظيره حذف نون بني فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها، وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها، وحكى الأخفش ضمها مع اللام، قال أبو حيان وليس له وجه من القياس انتهى باختصار. فائدة أخرى: جيء بمن في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين قال الزمخشري

في قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]؟ ما نصه: فإن قلت: ما معنى التبعيض في قوله ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] قلت ما علمته جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين كقوله ﴿وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٣-٤] ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]. وقال في خطاب المؤمنين: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠] إلى أن قال ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] وغير ذلك مما يوقفك عليه الاستقراء وكأن ذلك لتفرقة بين الخطابين ولأن لا يسوّى بين الفريقين في الميعاد انتهى. قال خاتمة المفسرين الوالد: واعترضه ابن الكمال بأن حديث التفرقة إنما يتم لو لم يجيء خطاب على العموم وقد جاء كذلك في سورة الأنفال في قوله سبحانه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] وأجيب بأن هذا غير وارد إذ المراد التفرقة فيما ذكر فيه صيغة ويغفر ذنوبكم لا مطلق ما كان بمعناه ولذا أسند الأمر إلى الاستقراء، ومثل الزمخشري لا يخفى عليه ما أورد ولا يلزم رعاية هذه النكتة في جميع الموارد انتهى. ونقل الحمصي عن البيضاوي وجهاً آخر في التفرقة بين الخطابين وتوجيه الزمخشري أوجه منه فإن أردته فراجعه. (قوله وعن) ولها معان عشرة؛ الأول: المجاوزة وهي الأصل فيها حتى إن البصريين لم يذكروا غيره نحو: رميت السهم عن القوس، ورضي الله عنك. الثاني: البدل نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]. الثالث: البعدية وهي: مرادفة بعد نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: حالاً بعد حال من البعث والسؤال أو من النطفة إلى ما بعدها من الأحوال. الرابع: الاستعلاء كقوله:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

الخامس: التعليل نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] السادس الظرفية كقوله:

وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

السابع موافقة من نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]. الثامن: موافقة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝﴾ [النجم: ٣] قال المصنف: والظاهر أنها على حقيقتها وأن

و (في) و (مذ).

المعنى: وما يصدر قوله عن هوى انتهى التاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت السهم عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

أتـجـزع أن نـفـس أتـاهـا حـمـامـهـا فـهـلا الـتـي عـن بـيـن جـنـبـيـك تـدفـع

قال ابن خروف أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصوف وزيدت بعده وقد تزاد للتأكيد كما قرأ ابن مسعود: ﴿يَسْأَلُونَكَ الأَنفَالِ﴾ كذا قيل. فائدة: ترد عن حرفاً موصولاً في عنعنة بني تميم كما في القاموس نحو أعجبني عن تفعل وكذا في المشددة فيقولون: أشهد عن محمد رسول الله ﷺ. (قوله وفي) ولها عشرة معان أيضاً: الأول: الظرفية نحو زيد في المسجد ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. الثاني: السببية وتسمى التعليلية أيضاً كقوله ﷺ: «أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها». الثالث: المصاحبة نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم. الرابع: الاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها. الخامس: التوكيد وهي الزائدة لغير التعويض أجاز ذلك الفارسي للضرورة كقوله:

أنـا أبـو سـعـد إذا الـلـيـل دجـا يُـخَـال فـي سـواده يـرنـدجـا

قيل: ويحتمل أن تكون فيه للسببية فلا شاهد حينئذ، وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١]. السادس: التعويض وهي الداخلة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك رغبة فيمن رغبت أي: فيه، أجازه ابن مالك قياساً على قوله:

ولا يـواتـيـك فـيـمـا نـاب عـن حـدث إلّا أخـو ثـقـة فـانـظـر بـمـن تـثـق

أي فانظر من تثق به فليتأمل. السابع: مرادفة من التبعيضية كقوله:

ألا عـم صبـاحـاً أيهـا الـطـلـل الـبـالـي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهـل يـعـمـن مـن كـان أحـدث عـهـده ثـلاثـيـن شـهـراً فـي ثـلاثـة أحـوال

أي من ثلاثة أحوال فليتدبر. الثامن: مرادفة إلى نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]. التاسع. مرادفة الباء كقوله:

وما وضع على ثلاثة أحرف؛ وهو ثلاثة: (إلى) و (على) و (منذ).

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في بطن الأباهر والكلا

العاشر: المقايسة وهي الداخلة بين مفصول سابق وفاصل لاحق نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨] (قوله إلى) لها ثمان معان؛ الأول انتهاء الغاية زمانية كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ومكانية نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. الثاني: المصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. الثالث: التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل. تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يوسف: ٣٣]. الرابع: موافقة عند كقوله:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلي من الرحيق السلسل

الخامس: موافقة من كقوله

تقول وقد عاليت بالكوز فوقها أيسقى فلا يروى إلي ابن أحمرا

السادس: موافقة في ذكره جماعة وأنكره ابن عصفور واستشهدوا له بقوله:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب

قيل: ومنه ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]. السابع: موافقة اللام نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] وقيل: هي هنا لانتهاء الغاية أي: منته إليك. الثامن: التوكيد وهي الزائدة أثبتها الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أفئدةً مِنَ الناسِ تَهْوَى إليهم﴾ بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل قاله الأشموني (قوله وعلى) لها عشرة معان؛ الأول: الاستعلاء وهو الأصل فيها ويكون حقيقة ومجازاً نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. الثاني الاستدراك والإضراب كقوله:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ودّ

الثالث الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل

وما وضع على أربعة؛ وهو: (حتى) خاصة.

وتنقسم أيضاً إلى: ....

أي: من يتكل عليه وقيل: مفعول يجد محذوف أي: إن لم يجد شيئاً ثم استأنف مستفهماً استفهام إنكار فقال على من يتكل. الرابع: الزيادة لغير تعويض وهي قليل كقوله:

أبى الله إلّا أنَّ سرحة مالك   على كل أفنان العضاة تروق

قاله ابن مالك؛ لأن تروق بمعنى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أي: أعجبه قال المصنف ولا معنى لهذا هنا بل المراد تعلو وترتفع وهو بهذا المعني يتعدى بعلى فليفهم. الخامس: موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرأ أبي بها وسمع اركب على اسم الله. السادس: موافقة مِنْ، من ذلك قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس» أي: منها، قال الفاضل الصبان وبه يندفع ما يقال: إن هذه الخمسة هي الإسلام فكيف يكون مبنياً عليها؟ وأجيب أيضاً: بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف انتهى. السابع: المصاحبة كمع نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]. الثامن: المجاوزة كعن كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير   لعمر الله أعجبني رضاها

قيل: ويحتمل إن رضي ضمن معنى عطف. التاسع: التعليل كاللام نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: على ما هداكم أي: لهدايته إياكم وقوله:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي   إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت

العاشر: الظرفية كفي كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] ومنه ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] على ما قيل فتدبر. (قوله وينقسم أيضاً) هو مصدر آض إذا رجع فهو مفعول مطلق حذف عامله أي: رجع من الإخبار عن انقسامها من حيث الوضع إلى الإخبار عن انقسامها من حيث الاستعمال قال الشنواني: ولا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر؛ فلا يجوز جاء زيد أيضاً، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً ولا اختصم زيد وذهب عمرو أيضاً انتهى. (قوله

ما يجرُّ الظاهر دون المضمر؛ وهو سبعة: (الواو) و (التاء) و (مذ) و (منذ) ....

دون المضمر) أي: في الغالب المطرد كما سيأتي **(قوله الواو إلخ)** وهي للقسم نحو والله لأتبعن محمداً ﷺ، وإنما اختصت بالظاهر حطاً لها من رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها بأحد القسمين، وخصّ الظاهر لأصالته وكذلك ما بعدها لضعفه لاختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر ولغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في نحو: كك وطردنا المنع فليفهم واعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط؛ الأول: حذف فعل القسم معها فلا يقال: أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها. والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال: والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني. والثالث: أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال: وك كما يقال: بك، وإنما كانت الباء أصلاً لأن أصلها الإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لكونهما شفويتين والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكله وتكله ولهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة الله في الأكثر قاله الرضي **(قوله ومذ ومنذ)** بضم الذال فيهما والكسر لغة وهما لابتداء الغاية كمن إن كان ماضياً نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وللظرفية كفي إن كان حاضراً نحو: ما رأيته منذ يومنا، وبمعنى من وإلى معاً إن كان المجرور بهما نكرة معدودة فيدلّان على ابتداء الغاية وانتهائها نحو: ما رأيته مذ يومين أي: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها. واعلم أن كونهما إذا جر بهما حرفاً جر هو ما ذهب إليه الأكثر، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما مضافان إلى ما بعدهما ويستعملان اسمين في موضعين أحدهما: إذا رفعا اسماً مفرداً نحو: ما رأيته مذ يومان ومنذ يوم الجمعة واختلف فيهما حينئذ على أقوال؛ منها وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين: أنهما مبتدآن وما بعدهما الخبر والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ومنها وهو مذهب الأخفش والزجاج: العكس فهما حينئذ ظرفان خبران مقدمان وما بعدهما مبتدأ ومنها وهو مذهب جمهور الكوفيين واختاره السهيلي وابن مالك: أنهما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي: مذ كان أو مذ مضى يومان. ثانيهما: إذا وليتهما الجملة الفعلية وهو الغالب كقول الفرزدق:

مــازال مــذ عــقــدت يــداه إزاره   فــســمــى فــأدرك خــمــســة الأشــبــار

والاسمية كقول ميمون:

ومــازلــت أبــغــي الــمــال مــذ أنــا يــافــع   ولــيــد وكــهــلاً حــيــن شــبــت وأمــردا

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل مبتدأ فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر. تتمة: قيل: أصل مذ منذ بحذف النون بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو: مذ اليوم وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه. وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل قاله في المغني، وقيل: أصل منذ من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي، وقيل: أصلها من إذ فركبا وضم الذال للساكنين. والأرجح أنها بسيطة غير مركبة وفيهما كلام طويل من أراده فليرجع إلى المطولات **(قوله وحتى)** ولا تجر عند الجمهور إلّا آخراً أو متصلاً بآخر نحو: أكلت السمكة حتى رأسها وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥] وجوز ابن مالك سرت البارحة حتى نصفها مستدلاً بقوله:

عــيّــنــت لــيــلــة فــمــازلــت حــتــى   نــصــفــهــا راجــيــاً فــعــدت يــؤوســا

وقد تجرّ الضمير في الضرورة كقوله:

أتــت حــتــاك تــقــصــد كــل فــج   تــرجــى مــنــك أنــهــا لا تــخــيــب

وقوله:

فــلا والله لا يــلــفــى أنــاس   فــتــى حــتّــاك يــا ابــن أبــي زيــاد

وهذا في حتى الجارة، أما العاطفة فتدخل على الضمير كضربتهم حتى إياك، وقال ابن هشام الخضراوي لا تعطف إلّا الظاهر كالجارة نقله الفارضي وقال في القاموس: حتى حرف للغاية وللتعليل وبمعنى إلّا في الاستثناء ويخفض ويرفع وينصب ولهذا قال الفراء: أموت وفي نفسي شيء من حتى انتهى. وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليها في حروف العطف **(قوله والكاف)** وقد تجر في الضرورة ضمير الغيبة قليلاً كقوله:

و (ربَّ).

خل الذنابات سما لا كثبا وأم أو عال كها أقربا

وقوله:

ولا ترى بعلاً ولا حلائلا كهو ولا كهنّ إلّا حاظلا

(قوله وربَّ) وقد يجر بها ضمير الغيبة فيلزم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز مطابق للمعنى فيقال: ربّه رجلاً أو امرأة أو رجلين قال الشاعر:

ربّه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

وقوله:

رأيت وشيكاً صدع أعظمه وربّه عطباً أنقذت من عطبه

خلافاً للكوفيين فإنهم يشترطون مطابقته للتمييز فيقولون: ربهما رجلين وربهم رجالاً. واعلم أن هذا الضمير عند جماعة كالإمام الزمخشري وابن عصفور نكرة لأنه عائد على واجب التنكير، وذهب جماعة إلى أنه معرفة جرت مجرى النكرة وقد مر الكلام عليه في باب المعارف، وهي للتقليل والتكثير، والأول مجرد ثلاثيّ الثاني والثاني مجرد ثلاثي الأول على الأصح، ولها صدر الكلام لأنها وضعت للإنشاء ككم التكثيرية بخلاف غيرها من حروف الجر، وهي حرف زائد في الإعراب أي: غير متعلق بشيء دون المعنى كما مرّ فتذكر، وقد تحذف ويبقى عملها وهو كثير بعد الفاء كقول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

وبعد الواو أكثر كقوله أيضاً:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وبعد بل قليل كقوله:

بل بلد ملأ الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه

وبدونهن نادر كقوله:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وما يَجرُّ الظاهر والمضمر؛ وهو البواقي. ثم الذي لا يجر إلّا الظاهر ينقسم إلى: ما لا يجر إلا الزمان؛ وهو: (مذ) و (منذ)، تقول: (ما رأيته مذ يومَيْنِ) أو: (منذ يومِ الجمعةِ). ....

وليعلم أن هذا الجر ليس بالفاءِ وبل عن الجمهور خلافاً لمن زعم ذلك مستدلاً بأن ما ناب عن شيء يعطى حكمه ولا بالواو خلافاً للكوفيين والمبرد وقد تلي ما ربّ فتكفها عن العمل غالباً والغالب عليها حينئذ أن تدخل على فعل ماض كقوله:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

وقد تدخل على المضارع إذا نزلت منزلته لتحقق وقوعه نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢]. ونذر دخولها على الجملة الاسمية كقوله:

ربما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهم وعناجيج بينهنَّ المهار

حتى قال الفارسي يجب أن تقدر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء والجامل خبراً لضمير محذوف والجملة صفة لما أي: ربّ شيء الجامل المؤبل. تتمة: ما ذكر من حرفية ربّ هو مذهب الجمهور وزعم الكوفيون والأخفش أنها اسم لأنها في التقليل مثل كم في التكثير وللإخبار عنها في قوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار

وأجيب عنه بأن الرواية وبعض قتل ولئن سلمنا فعار خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة للمجرور أو خبر له إذ هو في موضع مبتدأ، وأيضاً إنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فعلوا بين كم وبين ما تعمل فيه، وأيضاً إنها لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجرّ فيقال: ربّ رجل عالم مررت، وأن يعود عليها الضمير وتضاف وذلك وجميع العلامات منتفية عنها فتعين أنها حرف قاله في الهمع، وفيها ستة عشر لغة على ما في المغني فتح الراء وضمها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثني عشر لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف انتهى (قوله إلا الزمان) وهو غير

وما لا يجر إلا النكرات وهو: (ربَّ)، تقول: (ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ). وما لا يجر إلا لفظ الجلالة، وقد يجر لفظ (الربِّ) مضافاً إلى الكعبة، وقد يجر لفظ(الرحمن)؛ وهو: (التاء)، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١] وهو كثير، وقالوا: (تَرَبِّ الكعبة لأفعلن كذا)؛ وهو قليل، وقالوا: (تالرحمنِ لأفعلنَّ كذا) وهو أقل. وما يجر كل ظاهر؛ وهو الباقي.

المستقبل وكونه مؤقتاً معيناً لا مبهماً فلا تقول مذ يوم أو مذ غد **(قوله وما لا يجر إلا النكرات)** وهو رب وذلك لأنّ النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو: جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم تحتملها لم تستعمل فيها والمعرفة إما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف، ورب علامة للقلة والكثرة وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصاً قاله نجم الأئمة فليفهم **(قوله رب رجل إلخ)** فموضع المجرور هنا نصب على المفعولية أو رفع على الابتداء، وفي: رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز كونه مبتدأ وما بعده الخبر والرابط محذوف أي: لقيته لأن ذلك تهيئة للعامل وقطعه عنه وفي ربّ رجل صالح عندي رفع على الابتداء فقط **(قوله صالح)** اعلم أن المصنف أدى حكماً بهذا المثال لأن الأصح في مجرور ربّ أن يوصف لتحقق التقليل الذي هو مدلولها لأن الشيء إذا وصف صار أخص وأقل مما لم يوصف ووصفه إما بصفة مشتقة كما مثل أو بجملة فعلية نحو: ربّ رجل لقيته أو جار ومجرور أو ظرف نحو: ربّ رجل في الدار أو أمامك، أو اسمية نحو: يا ربّ هيجا هي خير من دعة **(قوله وهو أقل)** والأقل منه تَحَيَاتِك. خاتمة: لا تحذف حروف الجر ويبقى عملها قياساً إلا في الله قسماً عند البصريين، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو: المصحف لأفعلنّ وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماه بخصائص فمنها: اجتماع يا واللام في ياالله ومنها قطع الهمزة في ياالله، وهاالله ومنها: الجر بلا عوض من الجار ومع عوض بهاء التنبيه نحو: هاالله، وهمزة الاستفهام نحو: آالله، ومنها: تعويض الميم عن حرف النداء نحو:

اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسرة قاله الرضي، وقال في الأوضح: قد يحذف حرف الجر ويبقى عمله وهو سماعي وقياسي فالأول كقول رؤبة: خير والحمد لله جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟ والأصل بخير أو على خير وقوله:

أشارت كليب بالأكف الأصابع

والثاني: كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك؟ أي: بكم من درهم، خلافاً للزجاج في تقدير الجر بالإضافة وقولهم: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً ولا يجوز هنا العطف إذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه خلافاً للأخفش، وكقولهم: مررت برجل صالح إلا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح تقديره أن لا أمر أنا بصالح فقد مررت بطالح انتهى مع الزيادة، وبقيت عشرة مواضع يحذف منها حرف الجر من أرادها فليرجع إلى الأشموني. واعلم أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله إن عمرو لا خير في اليوم عمرو. وقوله:

وليس إلى منها النزول سبيل

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو: اشتريته بوالله درهم انتهى. الإضافة. **(قوله أو بإضافة اسم إلخ)** أي: يخفض الاسم بما مرّ أو بسبب إضافة اسم إليه إذ العامل في المضاف إليه هو المضاف على رأي سيبويه وهو الأصح لاتصال الضمير المضاف إليه به، وهو لا يتصل إلّا بعامله لا الإضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافاً لأبي حيان والأخفش، ولا الحرف المقدر الذي ناب عنه المضاف خلافاً لابن الباذش، ولا معنى اللام على كل حال خلافاً للزجاج. والإضافة لغةً: الإسناد قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضفنا رحالنا إلى كل حاري حديد مشطب

واصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا لا يجتمعان قاله في شرح الشذور. قال المحقق الحمصي: ومراده

أَوْ (فِي)؛ كـ ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّها لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ. أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ؛ كـ ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَ(مَعْمُورِ الدَّارِ) وَ(حَسَنِ الْوَجْهِ) وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

بالإسناد ضم كلمة إلى أخرى مطلقاً لا المقيد بكونه على وجه المفيد بكونه على وجه الفائدة الذي سبق أول الكتاب وإلّا لم يصح الحد، وقوله: إسناد اسم إلى غيره جنس شامل للمحدود وغيره مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل إحداهما حديثاً عن الأخرى أو وصفاً لها أو غير ذلك، وقال إلى غيره ولم يقل إلى اسم غيره لأن الثاني من جزئي الإضافة قد يكون جملة نحو: قمت حين قمت، وقد يكون موصولاً حرفياً أو صلته نحو: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال إلى اسم غيره، ثم قال: ولو تأويلاً وقوله: بتنزيله إلى الغير من الأول أي: الاسم الأول منزلة تنوينه أي: الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو النون التي تلي الإعراب وتلك نون المثنى وما ألحق به ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لما عدا المحدود ووجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزئي الإضافة كما جرى على الحرف الذي قبل التنوين وجعل الجزء الثاني ملازماً لحالة واحدة كما أن التنوين كذلك انتهى ملخصاً (قوله اسم) المراد به ما قابل الوصف المضاف إلى معموله بدليل قوله الآتي أو بإضافة الوصف إلخ والعطف يقتضي المغايرة وقال الدنوشري: المضاف لا يكون إلا اسماً لمعاقبة التنوين والنون ولأن الغرض الأهم من الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأنه محكوم عليه ولا يحكم إلا على الأسماء فإن قلت قد وجد إضافة الزمان إلى الفعل في قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]؟ قلت: هو مقدر بالمصدر ويدل على ذلك لفظ الزمخشري حيث قال وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل، وعلّل ذلك بأن أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث إن الزمان حركة الفلك والأفعال حركة الفاعلين فناسب إضافتها إلى الأفعال لذلك انتهى فليتأمل. وقال الحمصي: وقد يقال أيضاً إنما جاز ذلك لأن الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاماً أو بطريق الحمل على الزمان انتهى فليتدبر. ومما يضاف أيضاً إلى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت كقوله:

ش- لما فرغتُ من ذكر المجرور بالحرف؛ شرعتُ في ذكر المجرور بالإضافة وقسمتُه إلى قسمين: أحدهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور؛ إحداها: أن ينتفي الأمران معاً؛ كـ(غلامُ زيدٍ).

الثانية: أن يكون المضاف صفة؛ ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة؛ نحو: (كاتبُ القاضي) و: (كاسبُ عيالِهِ).

بآية تقدمون الخيل شُعثا كأن على سنابكها مداما

وذو في قولهم: اذهب بذي تسلم أي: بذي سلامتك والمعنى بالأمر الذي يسلمك وقد مرّ في حد الإضافة نظيره فتذكر فما في العهد من قدم. (قوله إلى قسمين) وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وأنكره أبو حيان وهو المشبه بالمحضة وحصر ذلك في سبع إضافات إضافة الاسم إلى الصفة نحو: مسجد الجامع والمسمى إلى الاسم نحو: شهر رمضان، والصفة إلى الموصوف نحو: سحق عمامة، والموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفة خلفاً عنهما في الإضافة والمؤكد إلى المؤكد نحو: يومئذ وحينئذ وعامئذ، والملغى إلى المعتبر كقوله: داع يناديه باسم الماء مبغوم. وقوله:

تداعين باسم الشيب في متثلم

والمعتبر إلى الملغى نحو: اضرب أيهم أساء وقوله:

أقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح

ونوزع في بعضها فليراجع. ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الحمصي نقلاً عن الشهاب القاسمي (قوله ويدخل في ذلك) أي: في عدم كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها (قوله كغلام زيد) أي: فإن المضاف غير صفة لأنه ليس اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وليس المضاف إليه معمولاً له (قوله كاتب القاضي) أي: فالمضاف صفة لأنه اسم فاعل والمضاف إليه غير معمول له

والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة؛ نحو: (ضَرْبُ اللصِّ)، وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافةُ فيها: إضافةً معنويَّةً؛ وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً، وهو: التعريفُ؛ إن كان المضاف إليه معرفة؛ نحو: (غلامُ زيدٍ). والتخصيصُ؛ إن كان المضاف إليه نكرةً؛ كـ(غلامُ امرأةٍ).

أي: لا يصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه مفعولاً به واعلم أنه لو قصد كتابة لفظ القاضي كان المضاف إليه معمولاً للصفة والإضافة لفظية قاله بعض الفضلاء **(قوله معمولاً للمضاف)** أي: معمولاً له قبل الإضافة وإلا فكل اسم مضاف فهو مضاف إلى معموله بعد الإضافة لا محالة قاله الموصلي فتدبر **(قوله ضرب اللص)** فضرب مصدر وليس بمشتق والمضاف إليه معمولاً له **(قوله معنوية)** لأن فائدتها راجعة إلى المعنى وهو التعريف أو التخصيص وتسمى أيضاً هذه الإضافة حقيقية محضة أي: خالصة من تقدير الانفصال. تتمة: ذهب ابن برهان وابن طاهر وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة وهو خلاف المذهب الراجح لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذراً من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدي وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بالشديد كذا قيل فليتدبر وذهب ابن السراج والفارسي والكوفيون وجماعة من المتأخرين إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة بدليل مررت برجل أفضل القوم ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة والصحيح أنها محضة كما هو مذهب سيبويه لنعت أفعل التفضيل بالمعرفة وخرج المثال على البدلية فافهم **(قوله كغلام زيد)** أي: فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها **(قوله كغلام امرأة)** أي: فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخصّ من مطلق الغلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد قاله في المغني، وبه اندفع ما أورده أبو حيان من أن تقسيم النحاة الإضافة إلى أنها تخصص وتعمم ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسيماً، وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسيم له

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون على معنى (في)؛ وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف؛ نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣].

فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف انتهى فليفهم (**قوله على ثلاثة أقسام إلخ**) وزاد الكوفيون رابعاً وهو الإضافة بمعنى عند نحو: شاة رقود الحلب وأجيب بأنه يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده فجعله رقوداً مبالغة، والأكثر على جعلها قسمين ونفي الإضافة على معنى في وما أوهم معناها فهو على معنى اللام قال بدر الدين ابن مالك راداً على والده ويدلك على ذلك أمور؛ أحدها: إن دعوى كون الإضافة بمعنى في يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها وهو على خلاف الأصل فيجب اجتنابها. الثاني: إن كل ما ادعى فيه أن إضافته بمعنى في حقيقة يصح أن يكون بمعنى اللام مجازاً فيجب حمله عليه لوجهين؛ أحدهما: إن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك. والثاني: إن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق كما في قوله:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

والإضافة بمعنى في مختلف فيها والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه. الثالث: إن الإضافة في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣] إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على سعة الكلام، وإما بمعنى في على بقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة كما في صيد عليه يومان وولد له ستون عاماً والاختلاف في جواز الإضافة بمعنى في مرجح الحمل على الأول دون الثاني انتهى. وأجاب عن جميع ذلك الشاطبي بما هو مذكور في حواشي الفاكهي من أراده فليراجع، وذهب ابن الضايع أن الإضافة لا تكون إلّا على معنى اللام وهو ظاهر البطلان، وذهب أبو حيان تبعاً لابن درستويه إلى أن الإضافة ليس على معنى حرف وإلّا لزم تساوي العبارتين في المعنى وليس كذلك وجوابه أنه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد مطابقاً من كل وجه إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الإضافة خاصة

الثاني: أن تكون على معنى (من)؛ وذلك إذا كان المضاف إليه كُلًّا للمضاف، ويصح الإخبار به عنه؛ نحو (خاتمُ حديد)، و(بابُ ساجٍ)، بخلاف نحو: (يَدِ زيْدٍ)؛ فإنه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد. الثالث: أن تكون على معنى (اللام)؛ وذلك فيما بقي؛ نحو: (غلامُ زيدٍ) و: (يَدُ زَيْدٍ).

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضاً ثلاث صور: أحدها: إضافة اسم الفاعل؛ كـ(هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو

من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى قاله في الحواشي فتلخص مما ذكر أربعة مذاهب فلتحفظ. تنبيهان: الأول: قال حفيد المصنف ليس المراد من قولنا إن الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام أو من مقدرة وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف لأنّ الأسماء المختصة لا حظَّ لها في الإعراب انتهى. وقال الجامي قدس سره آخذاً من الرضي: إنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يحتاج فيه إلى التكليفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد قاله الحمصي فليفهم. الثاني: اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات فذهب الفارسي إنها على معنى اللام لأن المعدود ليس بعدد فلا يكون بعض المعدود فلا تكون الإضافة على معنى من، وابن السراج أنها على معنى من واختاره ابن مالك في شرحه للتسهيل فقال بعد ذكر ما: المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد نحو: ثلاثمائة على أنها بمعنى من قاله الأشموني **(قوله ويصح الإخبار به)** أي: بالمضاف إليه عنه أي: عن المضاف فتقول هذا الخاتم فضةٌ فتخبر بالفضة عن الخاتم لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته قاله الأزهري فافهم **(قوله ضارب زيد إلخ)** فهو مضاف إلى منصوبه معنى وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنى، وإنما قيد بقوله الآن أو غداً لأن اسم الفاعل والمفعول لا يعملان إلا في الحال أو

غداً). والثانية: إضافة اسم المفعول؛ كـ(هذا معمورُ الدارِ الآن أو غداً). والثالثة: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ كـ(هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ)، وتسمى إضافة لفظيةً؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً؛ وهو التخفيف، ألا ترى أن قولك: (ضاربُ زيدٍ) أخف من قولك: (ضاربٌ زيداً)، وكذا الباقي، ....

الاستقبال كما سيأتي بيانه في بابه إن شاء الله تعالى **(قوله لفظية)** وتسمى أيضاً غير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو رفع قبح وهي في تقدير الانفصال لأن قولك ضارب زيد مثلاً في تقدير ضارب هو زيداً فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً **(قوله وهو التخفيف)** قال الناصر اللقاني: قد يقال هذا منقوض بنحو قوله:

الــودّ أنــت الـمـســتـحـقــة صـفــوه

فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفاً ولا رفع قبح انتهى وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الأشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فإن إضافتها غير محضة ولم يحذف تنوين ولا نون ولا ضمير الأولى: قولك الضارب الرجل فإن هذه الإضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير، وأجيب بأن هذه الإضافة محمولة على الحسن الوجه كما أن الحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيها في المضاف والمضاف إليه لأن المضاف فيهما صفة محلاة بالألف واللام والمضاف إليه فيهما معمول معرف بالألف واللام. الثانية: قولك هذا ضاربك لأن الكاف مفعول في المعنى وليس ثم شيء مما ذكرنا لأن التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي، وأجيب بأن النون في ضاربك في حكم الظهور. الثالثة: زيد الضاربك على أن الكاف مضاف إليه لا مفعول به على قول بعضهم فالإضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا، وأجيب بأن الضاربك محمول في الإضافة على ضاربك إذ المضاف فيهما صفة والمضاف إليه ضمير متصل فإذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في الضاربك لأن المانع فيه شيئان الألف واللام واتصال الضمير انتهى فليفهم. **(قوله أخف من قولك ضارب زيد)** أي: فيما تنوينه ظاهر وكذلك يحذف التنوين المقدر نحو: ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما للمفعول أو النون كما في

ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولهذا صح وصف ﴿هَدْيًا﴾ بـ﴿بَٰلِغَ﴾ مع إضافته إلى

التثنية نحو: ضاربا زيد والجمع نحو: ضاربو زيد قاله المصنف. تتمة: الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة أحد عشر كما في المغني وقد علمت منها التعريف والتخصيص والتخفيف وإزالة القبح، والخامس: المصدرية نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. والسادس: الظرفية نحو: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾ [إبراهيم: ٢٥]السابع الإعراب نحو: هذه خمسة زيد فمن أعربه والأكثر البناء قال الشمني حكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك الثامن تذكير المؤنث كقوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى   وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

التاسع: تأنيث المذكر كقولهم: قطعت بعض أصابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه. العاشر: البناء وذلك في ثلاثة أبواب؛ أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون، وأن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه إذ نحو: ﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] وأن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً كان أو عارضاً كقوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

الحادي عشر: وجوب التصدير ولذا وجب تقديم المبتدأ في غلام من عندك انتهى. وذكر الرضي أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التثنية نحو: ما مثل أخيك ولا أبيك فعولان والجمع كقوله:

فما حب الديار شغفن قلبي

وزاد في الأشباه والنظائر أنه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية نقله الحمصي **(قوله ولا تخصيصاً)** فيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد إلا تخفيفاً فقال بل تفيد أيضاً التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فإن ضارب زيد أصله ضارب زيداً بالنصب وليس أصله ضارباً فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن يأتي بالإضافة انتهى نقله الأزهري **(قوله ولهذا إلخ)** أي: لأجل أن الإضافة لا تفيد المضاف إليه تعريفاً صح وصف النكرة بالوصف المضاف في الآية فإن ﴿هَدْيًا﴾ نكرة منصوبة على الحال و﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ومثلها قوله:

المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وصح مجيء (ثاني) حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩].

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ... سهداً إذا ما نام ليل الهوجل

وقوله:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ... لاقا مباعدة منكم وحرمانا

فحوش صفة مشبهة ومعناه حديد الفؤاد وهو حال من الضمير، وغابط اسم فاعل وقد دخلت عليه رب ولو كانا معرفتين لما صح ذلك وأما كونها لا تفيد تخصيصاً فقد تقدم وجهه آنفاً (قوله ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾) قال الدنوشري الهدي بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدي بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرئ بهما جميعاً القراء ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] الواحد هدية وهدِيَّة بكسر الدال وتشديد الياء (قوله ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ﴾ [لقمان: ٢٠] وهو واجب التنكير كما هو شهير، وثني العطف هو الجانب كما قال الزمخشري عبارة عن الكبرياء والخيلاء كتصغير الخد ولي الجيد وقيل عن الإعراض عن الذكر، وعن الحسن (ثاني عَطفه) بفتح العين أي: مانع تعطفه. تنبيهان: الأول: لا تقدر في الإضافة اللفظية اللام أو غيرها لأنها ليست على معنى حرف مما سبق خلافاً لبعض المتأخرين. الثاني: أهمل المصنف هنا مما لا يتعرف بالإضافة وذلك شيئان أحدهما ما وقع موقع نكرة لا يقبل التعريف نحو: ربّ رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده وطاقته لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة. ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه قال ابن مالك في شرحه للكافية: إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلّا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدّين كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين، ومررت بالكريم دون البخيل، وكقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وكقول أبي طالب:

يا رب أما تخرجن طالبي ... في فعنب من تلكم المقانب

فليكن المغلوب دون الغالب ... وليكن المسلوب غير السالب

وَلَا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلَا نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا (أَلْ) إِلَّا فِي نَحْوِ: (الضَّارِبَا زَيْدٍ) وَ(الضَّارِبُو زَيْدٍ) وَ(الضَّارِبُ الرَّجُلِ) وَ(الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي) وَ(بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ).

ش - اعلمْ أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام؛ تقولُ: (جاءني غلامٌ يا هذا)؛ فتنوّنُ، وإذا أضفتَ تقول: (جاءني غلامُ زيدٍ) فتحذِفُ التنوين؛ وذلك لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، ....

فبوقوع غير بين ضدّين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرف انتهى. وقال أيضاً في شرحه للتسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين متضادّين وهذا الذي قال في غير هو مذهب ابن السراج والفارسي والسيرافي ويشكل عليه نحو﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة قاله الأشموني فليفهم **(قوله مطلقاً)** أي: سواء كان اسم فاعل أو غيره **(قوله لا تجامع التنوين)** أي: سواء كان ظاهراً كما مثل أو مقدراً كما إذا كان المضافُ غيرَ منصرفٍ نحو: دراهم زيدٍ كما مرّ فتذكر **(قوله وذلك لأنه يدل على كمال الاسم إلخ)** وقال في التذكرة إن قيل لم حذف التنوين في الإضافةِ؟ فالجواب: أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشيء الواحد وهذا لا يرده أن التنوينَ ساكنٌ فإن اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع أنه ساكن انتهى فإن قلت لما لم تجتمع الألف واللام والتنوين؟ قلت: لأن الألف واللام للتعريف والتنوين للتنكير وهما ضدّان فلا يجتمعان كذا قيل فليتدبر. وما ألطف قول من قال مورياً:

وتقول: (جاءَني مسلمان)، و (مسلمون)، فإذا أضفت قلت: (مسلماك)، و (مسلموك)؛ فتَحذِفُ النون؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ٣٨﴾ [الصافات: ٣٨]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧] والأصل: (المقيمين)، و (الذائقون)، و (مرسلون). والعلة في حذف النون كالعِلّة في حذف التنوين؛ لكونها قائمة مقام التنوين. وإنما قيدتُ النون بكونها تالية للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير، وذلك كنونَيْ (حين) و(شياطين)؛ ....

ولا تك في الدنيا مضافا وكن بها مضافاً إليه إن قدرت عليه

فكل مضاف للعوامل عرضة وقد خصّ بالخفض المضاف إليه

وألطف منه قول بعضهم:

أزال الله عنكم كل آفة وسد لديكم سبل المخافة

ولازالت نوائبكم جميعاً كنون الجمع في حال الإضافة

وقوله:

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكاني

فائدة: قد تحذف تاء التأنيث إن أمن اللبس كما في التسهيل وفي الكافية

وحذف تا التأنيث منه قد يرد في كلمات سمعت فلا تزد

نحو قوله:

وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

أي: عدة الأمر وقرأ بعضهم ﴿لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦] أي: عدته وظاهره أنه سماعي وظاهر كلام الفراء أنه قياسي وجعل منه ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بناء على أنه لا يقال دون الإضافة في الغلبة غلب ولا في الإقامة أقام بخلاف شجرة زيد لأنه حينئذ يلتبس بالجمع فلا يجوز الحذف بالإجماع فليحفظ (قوله نحو جاءني مسلمان ومسلمون) وكذلك شبههما نحو هذان ابنا زيد وعشر وعمرو وأما قوله:

ربّ حسي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب

فإنهما مَتْلُوَّان بالإعراب، لا تاليان له، تقول: (هذا حينٌ يا فتى)، و (هؤلاءِ شياطينُ يا فتى)، فتجدُ إعرابهما بضمة واقعة بعد النون، فإذا أضفت قلت: (آتيك حينَ طلوعِ الشمس) و(هؤلاءِ شياطينُ الإنسِ) بإثبات النون فيهما؛ لأنها متلوَّة بالإعراب، لا تاليةٌ له. وأما الألف واللام؛ فإنك تقول: (جاءَ الغلامُ)، فإذا أضفتَ تقول: (جاءَ غلامُ زيدٍ)؛ وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف، فلو قلت: (الغلامُ زيدٍ)؛ جمعت على الاسم تعريفين؛ وذلك لا يجوز. ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. وفي المسألة واحدٌ من خمسة أمور تذكر، فحينئذ يجوز أن تجمع بين الألف واللام والإضافة؛ أحدها: أن يكون المضاف مثنى؛ نحو: (الضاربا زيدٍ). والثاني: أن يكون جمع مذكر سالماً؛ نحو: (الضاربو زيدٍ). والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام؛ نحو: (الضاربُ الرجُلِ). الرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى

فمؤول بأوجه؛ منها: أن الجمع حينئذ معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالنون ومنها: على ما قاله العيني أن الأصل ضاربين ضاربي القباب فحذف ضاربي لدلالة ضاربين عليه ويكون القباب منصوباً بضاربين ويريد القبابي فالحق الجمع بياء النسبة ثم حذف إحدى اليائين ثم سكن الياء الثانية لما كان الاسم في موضع نصب ومنها ما هو مذكور في المغني والتصريح في باب إعراب جمع المذكر السالم **(قوله متلوان بالإعراب)** أي: الإعراب تال لهما وهو أحد ثلاثة أقوال في أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له أو قبله وهذا لا يوافق غرض المسألة وقد مر ما يتعلق بذلك في بحث الإعراب فإن أردته فارجع إليه لينكشف لك النقاب. **(قوله أن يكون المضاف صفة إلخ)** أي: المضاف إضافة لفظية وإنما جاز الجمع في هذه الخمسة الآتية بين أل والإضافة لأن المقصود من الإضافة اللفظية التي هذه الخمسة منها التخفيف أو رفع القبح وهو حاصل فليفهم **(قوله وفي المسألة إلخ)** وهي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها **(قوله أحدها إلى آخر الباب)** اعلم أنه اغتفر في هذه المسائل الخمسة الجمع بين أل والإضافة

ما فيه الألف واللام؛ نحو: (الضاربُ رأسِ الرَّجُلِ). الخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام؛ نحو: (مررت بالرجل الضاربِ غلامِهِ).

لأن المقصود من الإضافة اللفظية التي هذه الخمسة منها التخفيف أو رفع القبح وذلك حاصل في الصفة المشبهة التي هي الأصل في ذلك فكان على المصنف أن يمثل بها كالجعد الشعر لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لأن الأصل في الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيف حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود أل، وقرن المضاف إليه بأل عوضاً عما فاته من الضمير أو من التنوين لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولي المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة ثالث الأمور وهو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها، وأما الرابع فلأن أل إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم، وأما الخامس فاختلف فيه ومدار الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بأل أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الأول والثاني فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير إضافة كقوله:

الحافظوا عورة العشيرة

في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما تقدم، قاله في التصريح ناقلاً عن الشاطبي، وانقدح في ذهني الفاتر أن قوله: فلأن النون فيهما إلخ علة في غير محلها ثم راجعت حاشية المحقق فرأيت ما نصه: قد يقال حذفها من الصلة لغير إضافة لا يقتضي أن الحذف للطول دائماً لأنه إذا لم توجد الإضافة احتيج لدعوى أن الحذف للطول وأما إذا وجدت الإضافة فالأصل أن الحذف لأجلها لما ثبت من منافاة النون للإضافة ثم انظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والإضافة في هاتين المسألتين بقوله: إن النون فيهما لم

تحذف للإضافة إذ لا شك أن الإضافة موجودة والجمع بينها وبين أل حاصل ولا دخل لحذف النون للإضافة أو للطول في جواز ذلك انتهى ثم تأملت فرأيت أن قول الأزهري فلأن النون إلخ علة لعدم اشتراط أل في المضاف إليه أو نحوه من الشروط السابقة لا علة لاجتماع الإضافة مع أل وعلة الاجتماع قد بينها بقوله أولاً في الصفة المشبهة أنها الأصل في ذلك، ثم حملت بقية الأقسام عليها فلا يرد عليه ما ذكره المحقق فتدبر ولا تغفل واعذر أخا الفهم إذا بدى زلل بقي إنما كان الأصل في الصفة المشبهة اقترانها بأل لأنها إذا اقترنت بها عملت مطلقاً وإذا لم تقترن عملت بشرطين كما سيأتي في بابها إن شاء الله تعالى واعلم أن الفراء أجاز الإضافة في ذلك مع وجود أل إلى ما ذكر وإلى سائر المعارف مطلقاً نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة، وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه مقرون ومجرد موضع الضمير خفض لأن الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبه، وقال الأخفش وهشام نصب لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة وموضع الخفض الإضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، ويحذفه سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً وقال سيبويه: الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لأن الوصف المقرون بأل لا يضاف عنده إلّا لما فيه أل أو إلى مضاف ضميره ما فيه أل والضمير ليس واحداً منها مخفوض في ضاربك لأن حذف التنوين دليل الإضافة ولا مانع منها إلّا اقتران الوصف بأل وهو مجرد عنها، ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة فيكون الضمير في محل الخفض وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب قاله في التصريح. خاتمة: تشتمل على فوائد؛ الأولى: يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر من ذلك قوله:

لله در اليوم من لامها

وقولها:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له

وأما قول الفرزدق:

بين ذراعي وجبهة الأسد

بَابُ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الْفِعْلِ، كَـ (هَيْهَاتَ) وَ(صَهْ) وَ(وَيْ) بِمَعْنَى: (بَعُدَ) وَ(اسْكُتْ) وَ(أَعْجَبُ). وَلَا يُحْذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ، نَحْوُ: (مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي) وَلَا يُنْصَبُ.

ش- هذا الباب معقود للأسماءِ التي تعمل عمل أفعالها، وهي سبعة:

أحدها: اسم الفعل؛ ....

فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني. الثانية: إذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه والعلم فيه قوله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي. الثالثة: قد يحذف المضاف ويترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة قال سيبويه: كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء قاله في المفصل. بابٌ: هو بالتنوين خبر مبتدأ محذوف (قوله ولا يبرز ضميره) فلا يقال هيهات هو وصه أنت ولهذا حكم بفعلية هات وتعال لاتصال ضمير الرفع البارز بهما في قولك هاتي وتعالي وهاتيا وتعاليا وهاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين لكن قال الحمصي يشكل على هذا الكاف المتصلة بعليك على قول من يقول إن محلها رفع على الفاعلية فليتدبر، وهذا الحكم غير موجود في أغلب النسخ فلذا لم يشرحه المصنف (قوله وهي سبعة) وزاد في الشذور ثلاثة وهي اسم المصدر كقوله:

أظلوم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم

فمصاب مصدر بمعنى أصابتكم مجازاً ورجلاً مفعولٌ بالمصدر وسيأتي تمام الكلام عليه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى. والظرف والمجرور المعتمدين على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول مخبر عنه نحو: ما عندك مال وما في الدار زيد والأصل ما استقر عندك مال وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور وصار العمل لهما عند المحققين (قوله اسم الفعل) هل هو اسم للفظ الفعل أو لمعناه من

وهو على ثلاثة أقسام: ما سمي به الماضي؛ كـ(هَيْهَاتَ) بمعنى: بَعُدَ قال الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

الحدث والزمان أو اسم للمصدر النائب عن الفعل أو هو فعل أقوال؛ قال بالأول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة، وبالثالث جماعة من البصريين، وبالرابع الكوفيون وعلى القول بأنه فعل حقيقة أو اسم للفظ الفعل لا موضع له من الإعراب عند الأخفش وطائفة، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل موضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين، وعلى القول بأنه اسم للمصدر النائب عن الفعل موضعه نصب بفعله النائب عنه لوقوعه موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني، والصحيح أنه اسم للفظ الفعل وأنه لا موضع له من الإعراب قاله الأزهري **(قوله ثلاثة أقسام)** وأكثرها وروداً أوسطها وهذا التقسيم من حيث الفعلية وأما من حيث الوضع فقسمان مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه ووي ومنقول وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل وهو نوعان، منقول من ظرف أو جار ومجرور نحو عليك زيداً ودونك زيداً ومكانك والثاني منقول من مصدر نحو رويد زيداً وبله زيداً **(قوله كهيهات)** بمعنى بعد قال الأشموني: وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في نحو قوله تعالى: ﴿۞هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦] وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وهي لإبهامه وتأويله عنده في البعد ويفتح الحجازيون تائها ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمّها وإذا ضمت فمذهب أبي علي الفارسي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة هيهات وإيهات وهيهان وإيهان وهايهات وإيهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون، وحكى غيره هيهاك وإيّهاك بكاف الخطاب وإيهاه وإياها وهيها وهيا فصارت جملتها اثنين وأربعين، ونقل الصبان ثلاثة عشر أخر عن المجد فإن لم تمل فراجعه وكأني بك قد **(قوله قال الشاعر إلخ)** هو جرير، وقيل: قيس مجنون بني عامر، والعقيق موضع بالحجاز والخل بالكسر والضم الصديق المختص أولا

وما سمي به الأمر؛ كـ(صَهْ) بمعنى: اسكتْ، وفي الحديث: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ صَهْ؛ فَقَدْ لَغَوْتَ»، كذا جاء في بعض الطرق. وما سمي به المضارع؛ كـ(وَيْ) بمعنى: أعجبُ، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾

يضم إلّا مع ودّ قاله في القاموس والمواصلة الموادة وروي نحاوله من المحاولة وهي الإرادة، والعقيق فاعل هيهات الأولى والثانية تأكيداً لها (**قوله وفي الحديث إلخ**) رواه الديلمي في مسند الفردوس عن علي رضي الله تعالى عنه برواية «أنصت» وهو بمعنى اسكت واسمع ولذا قال المصنف في بعض الطرق قال المناوي ولغوت من لغا يلغو لغواً إذا قال باطلاً أي: تركت الأدب أو تكلمت بما لا ينبغي أو ملت عن الصواب وعدلت عن اللائق لأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين ولا ينبغي التكلم في المنوب فكذا النائب هذا في حق من أمر بمعروف فكيف بالتكلم ابتداء فخليق مثله أن يلحق بالحمار الذي يحمل الأسفار. فالكلام منهي عنه تنزيهاً عند الشافعية. وتحريماً عند الثلاثة. وفي رواية: «لغيت» قال الكرماني: وظاهر القرآن يقتضيها إذ قال ﴿وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ﴾ [فُصّلَت: ٢٦]، وقد اختلفت روايات الحفاظ في هذا الأثر ففي رواية قدم الإنصات على الجمعة، وفي أخرى عكس، وفي أخرى قدم الإمام، وفي أخرى المأموم، قال ابن الأثير وكلٌّ من هذه له فائدة فمن كانت عنايته بأحد هذه الأشياء الثلاثة قدمه في الذكر والكل سواء فإنه لابد من ذكر الإنصات والجمعة والإمام وبذكرها يحصل الغرض وأيها قدم أصاب انتهى (**قوله قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ إلخ**) قال في الكشاف وي مفصولة عن كَأَنَّ وهي كلمة تنبيه على الخطأ وتندم ومعناه: أن القوم قد تنبهوا على خطأهم في تمنيهم وقولهم﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [القَصَص: ٧٩]وتندموا ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه قال الشاعر:

وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضرّ

وحكى الفراءُ أن أعرابية قالت لزوجها: أين ابنك؟ فقال: ويكأنه وراءَ البيت. وعند الكوفيين أن ويك بمعنى ويلك وأن المعنى ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون. ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة إلى وي كقوله:

[القصص: ٨٢]، أي: أعجبُ لعدمِ فلاحِ الكافرينَ. ويقال فيه: (وا)؛ قال الشاعر:

وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ،

و: (وَاهاً)؛ قال الشاعر:

وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في: (عليك زيداً) بمعنى: الْزَمْ زيداً؛ أن يقال: (زيداً عليك)، خلافاً للكسائي؛ فإنه أجازه محتجاً عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤]، زاعماً أن معناه: عليكم كتاب الله؛ أي: الزموه، وعند البصريين أن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدر محذوف العامل، و﴿عَلَيۡكُمۡۚ﴾ جار ومجرور متلعق به، أو بالعامل المقدر، والتقدير: كتب الله ذلك

ويك عنتـرة أقـدم

وأنه بمعنى لأنه واللام لبيان المقول لأجله هذا القول أو لأنه لا يفلح الكافرون كان ذلك وهو الخسف بقارون ومن الناس من يقف على وي ويبتدئ بكأنه ومنهم من يقف على ويك انتهى **(قوله قال الشاعر وا بأبي إلخ)** قاله راجز من رجاز تميم وثالث الشطرين:

أو زنجبيل وهو عندي أطيب

فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبي خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر والأشنب صفة المبتدأ وهو فوك من الشنب بفتحتين وهو على ما في القاموس ماله رقة وعذوبة وبرد في الأسنان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب تراها كالمنشار، وكأنما ذر عليه الزرنب خبر وهو ضرب من النبات طيب الرائحة، والزنجبيل الخمر وعروق تسري في الأرض ونباته كالقصب وهو معروف **(قوله قال الشاعر واهاً لسلمى إلخ)** هو أبو النجم على ما قاله الجوهري وقيل روبة ويروى بدل سلمى ليلى وريا، وواها اسم فعل بمعنى أعجب وفيه الشاهد **(قوله أن لا يتأخر عن معموله إلخ)** وذلك لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل **(قوله خلافاً للكسائي)** ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين أيضاً فلا تغفل **(قوله محتجاً بقوله تعالى إلخ)** واحتج أيضاً بقول جارية من بني مازن:

كتاباً عليكم، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة. ومن أحكامه: أنه إذا كان دالاً على الطلب؛ جاز جزم المضارع في جوابه، تقول: (نزالِ أحدِّثْكَ) بالجزم؛ كما تقول: (انْزِل أحدِّثْكَ)، وقال الشاعر:

وَقَـوْلِـي كُـلَّـمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أَوْ تَـسْـتَـرِيْـحِـي

فـ(مَكَانَكِ) في الأصل: ظرف مكان، ثم نقل عن ذلك المعنى؛ وجعل اسماً للفعل. ومعناه: اثبُتي، وقوله: (تُحْمَدِي) مضارع مجزوم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون. ومن أحكامه: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاءِ في جوابه؛ لا تقول: (مكانكِ فتحمدي)، ولا (صهْ فنحدِّثَك) بالنصب في الموضعين، كما تقول: (اثبتي فتحمدي) و(اسكتْ فنحدِّثَك) خلافاً للكسائي، وقد قدمت هذا الحكم في صدر المقدمة؛ فلم أحتج إلى إعادته هنا.

أيـهـا الـمـائـح دلـوي دونـكـا إنـي رأيـت الـنـاس يـحـمـدونـكـا

وأوله الجمهور بصحة تقدير دلوي مبتدأ وخبره دونك بمعنى قدامك ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب سقي الماء قاله الصبان فاندفع به تنظير الشيخ الأزهري وبقيت أقوال أخر مذكورة في المطولات (**قوله قال الشاعر وقولي إلخ**) هو عمرو بن الأطنابة الأنصاري والشاهد فيه حيث جزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك لأنه بمعنى اثبتي، وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي، وجاشت بالجيم والشين المعجمة يقال جاشت نفسي جشواً إذا نهضت إليك وهو مهموز اللام، وجاشت بالجيم والشين أيضاً من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غشت قاله أصحاب الشواهد. خاتمة في فائدتين: الأولى: قال في شرح التسهيل: وحكم أسماء الأفعال غالباً في التعدي واللزوم حكم الأفعال واحترز بقوله غالباً عن آمين فإنها نابت عن متعدي ولم يخفض لها مفعول. الثانية: قال في شرح الكافية: لما كانت هذه الكلمات من قبيل المعنى أفعال ومن قبيل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرف منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوناً ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وما يلازم

وَالْمَصْدَرُ كَ (ضَرْبٍ) وَ(إِكْرَامٍ)، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ)، أَوْ مَعَ (مَا)، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّراً، وَلَا مُضْمَراً، وَلَا مَحْدُوداً، وَلَا مَنْعُوتاً قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفاً، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ. وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ

وَمُنَوَّناً أَقْيَسُ؛ نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، وَبِـ(أَلْ) شَاذٌّ نَحْوُ:

وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ

ش- النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر.

وهو: الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل؛ ....

التنكير كأحد وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضاً التعريف كنزال وبله وآمين وألزموا بعضاً التنكير كواها وويها واستعملوا بعضاً بوجهين فنون مقصوداً تنكيره وجرد مقصوداً تعريفه كصهٍ وصه وأفٍ وأف انتهى. قال الأشموني وما ذكره هو المشهور وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس انتهى.

الكلام على أعمال المصدر

(قوله من الأسماء المعاملة عمل الفعل المصدر) أي: فإن فعله المشتق منه إن كان لازماً فهو لازم وإن كان متعدياً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر، ويرفع الفاعل إلّا أنه يخالف فعله في شيئين على ما قاله الأشموني أحدهما أنه يرفع النائب عن الفاعل على الأصح ثانيهما أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم **(قوله الدال على الحدث)** أي: سواء كان الحدث قائماً بفاعل كفرح زيد فرحاً أو صادراً عنه حقيقة كقعد قعوداً، أو مجازاً كمرض مرضاً، أو واقعاً على مفعول لمصدر ما لم يسم فاعله كزهد وجنون قاله الحمصي **(قوله الجاري على الفعل)** فصل

مخرج لاسم المصدر إذ مدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما أن يقال: الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان إن كان علماً موضوعاً على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة والمبتدأ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح أولهما وثالثهما، أو متجاوزاً فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي كغسل ووضوء بضم أولهما في قولك اغتسل غسلاً وتوضأ وضوءاً فإنهما بزنة القرب والدخول في قرب قرباً ودخل دخولاً فهو اسم مصدر وإلّا فمصدر انتهى من التوضيح بزيادة التصريح وفي الأشباه والنظائر للجلال السيوطي قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن ضرباً مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمراً فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر به عنه مصدراً مجازاً نحو ض ر ب في قولنا إن ضرباً مصدر منصوب إذا قلت ضربت ضرباً فيكون مسماه لفظاً واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ ت س ب ي ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى فليتدبر. تتمة: قال في شرح الشذور ما ملخصه يطلق اسم المصدر على ثلاثة أمور؛ أحدها: ما يعمل اتفاقاً وهو ما بدأ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً ومن إعماله: أظلوم أن مصابكم رجلاً البيت السابق وهذا خلاف ما في الأوضح. والثاني: ما لا يعمل اتفاقاً كسبحان وفجار وحماد والثالث ما اختلف في إعماله وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من كلمات ثم نقل إلى معنى التكليم والثواب فإنه في الأصل اسم لما يثاب به العمال ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا الأخير ذهب الكوفيون والبغداديون إلى وجوب إعماله تمسكاً بقوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عنا ... وبعد عطائك المئة الرتاعا

وغيره ومنع البصريون ذلك فأضمروا للمنصوب فعلاً يعمل فيه فليفهم **(قوله الجاري على الفعل)** المراد بجريانه ما قاله الجامي: أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له وبياناً لنوعه أو عدده مثل جلست جلوساً وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاً له وويحاً له

كـ(الضرب) و (الإكرام). وإنما يعمل بثمانية شروط:

أحدها: أن يصح أن يحلّ محله فعل مع (أنْ)، أو فعل مع (ما). فالأول؛ كقولك: (أعجبني ضربُكَ زيداً)، و: (يعجبني ضربُك عمراً)؛ فإنه يصح أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضربتَ زيداً، ومكان الثاني: يعجبني أن تضرِبَ عمراً. والثاني؛ نحو: (يعجبني ضربُك زيداً الآن) فهذا لا يمكن أن يحل محله (أن ضربتَ)؛ لأنه للماضي، ولا (أن تضرب)؛ لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه (ما تضربُ)، وتريد بـ(ما) المصدرية مثلها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]؛ أي: برُحْبِها و:

مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدراً وإن كان الأخيران مفعولاً مطلقاً فليتدبر وقال المحقق الحمصي يحتمل أن المراد بالجريان على الفعل الاشتمال على جميع حروفه فليتأمل (قوله كالضرب والإكرام) أتى بمثالين إشارة إلى أن المصدر المزيد والمجرد سواء في العمل (قوله أو فعل مع ما) قال الحمصي: إذا كان الزمان حالاً لا تكون أن حالّة مع الفعل محلّ المصدر بل ما وليس الغرض أن ما لا تحل مع الفعل إلّا إذا كان الزمان حالاً لأنها تحل معه مطلقاً، غاية الأمر أنّ أنْ أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل إلى غيرها، وهي إذا كان الزمان حالاً غير ممكنة الحلول لمنافاتها فعدل إلى ما لأنها لا تنافيه ولا غيره ومسألة التأويل بما عزيزة قَلَّ مَن ذكرها من النحاة انتهى. وبه اندفع ما قاله العصامي من أنه لا حاجة إلى ذكر أن لأن ما كما تستعمل مع الحال تستعمل أيضاً مع الماضي والمستقبل فليفهم. تنبيهان: الأول: نقل الأشموني عن شرح التسهيل أنّ مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربك زيداً فالتقدير علمت أن قد ضربت زيداً فأن مخففة لأنها واقعة بعلم والموضع غير صالح للمصدرية. الثاني: أفهم كلامه أن المصدر لا يعمل مطلقاً إلّا أن يصح حلول فعل محله مع أن أو ما وهو خلاف ما صرح به في شرح بانت سعاد أن ذلك إنما هو شرط لعمله في غير الظرف والجار والمجرور، وأما هما فيعمل المصدر فيهما وإن كان لا يحل ما ذكر محله كما إذا كان بمعنى الثبوت ويجوز

عَنَتَكُمْ. ولا يجوز في قولك: (ضرباً زيداً) أن تعتقد أن (زيداً) معمول لـ(ضرباً)، خلافاً لقوم من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون (أن)، و(ما)، تقول: (اضرب زيداً)، وإنما (زيداً) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر. ولا يجوز في نحو: (مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) أن تنصب (صوت) الثاني بصوت الأول؛ لأنه لا يحل محل الأول فعل، لا مع حرف المصدر ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك؛ لأن المراد أنك مررت به؛ وهو في حالة تصويته، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به.

الشرط الثاني: أن لا يكون مصغراً؛ فلا يجوز: (أعجبني ضُرَيْبُكَ زيداً)، ولا

حينئذ تقديمها عليه، إفادة المحقق فليحفظ **(قوله ولا يجوز في قولك ضرباً زيداً إلخ)** أي: من المصدر النائب عن فعله، وكذلك من المصدر المؤكد لعامله نحو ضربت ضرباً زيداً لأنه لا يحل محله فعل مع أن أو ما وإنما هو منصوب بضربت اتفاقاً لأن المصدر المؤكد لا يعمل **(قوله خلافاً لقوم من النحويين)** منهم ابن مالك قال في الكافية

ويدلاً من لفظ فعله يرد   في العمل المصدر وهو مطّرد
في الأمر والدعا والاستفهام   وخبراً يقل في الكلام
والسبق في معمول هذا مغتفر   كذاك رفعه ضميراً استتر

وصححه الأشموني فقال في قوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم   فندلاً زريق المال ندل الثعالب

وقوله:

يا قابل التوب غفراناً ماء ثم قد   أسلفتها أنا منها خائف وجل

فمال وماء ثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح انتهى فليتدبر **(قوله ولا يجوز إلخ)** أي: فهو منصوب بفعل مقدر أي: فإذا له صوت يشبه صوت حمار **(قوله أن لا يكون مصغراً)** لخروجه حينئذ عن الصيغة التي هي أصل الفعل وهذا أولى من تعليل

يختلف النحويون في ذلك، وقاس بعضهم على ذلك المصدر المجموع؛ فمنع إعماله حملاً له على المصغر؛ لأن كلاً منهما مباين للفعل. وأجاز كثير منهم إعماله، واستدلوا بنحو قوله:

وَعَدْتَ وَكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

الثالث: أن لا يكون مضمراً؛ فلا تقول: (ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ)، لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون؛ واستدلوا بقوله:

الشارحين ببعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسم لأن المصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل لا لمشابهته له فليفهم ونقل الصبان عن بعضهم جواز عمل المصغر ولم أره لغيره فليراجع (**قوله وأجازه كثير**) كابني عصور ومالك مستدلين بالبيت وبقول الآخر:

قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفنعا

وحمله الجمهور على الشذوذ (**قوله بنحو قوله وعدت إلخ**) هو الأشجعي، وقوله سجية خبر كان، ومنك حال من اسمها، ومواعيد مفعول مطلق لوعدت، وفيه الشاهد حيث عمل مع كونه مجموعاً، وعرقوب مضاف إليه محله الرفع على أنه فاعله، وأخاه مفعوله ويثرب مدينة النبي ﷺ، وعرقوب رجل من العماليق وهو أكذب أهل زمانه وقصته شهيرة (**قوله لأنه ليس فيه لفظ ا لفعل**) قال المحقق في الأنوار البهية في ترتيب الرضى على الألفية: وعلل الإمام ابن الحاجب ترك الإضمار بوجه قريب وهو أنه لو أضمر لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني، ولالتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من أن يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل، أو تحذف إحداهما وهو مؤدّ إلى اللبس، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما لأن ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية أحدهما وجمعه تثنية الآخر انتهى فليتدبر (**قوله بقوله**) أي:

وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ... ومَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

أي: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فـ(عنها) متعلق بالضمير، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل؛ فلا يبنى عليه قاعدةٌ.

الرابع: أن لا يكون محدوداً؛ فلا تقول: (أعجبني ضربَتُك زيداً)، وشذَّ قوله:

يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ ... بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ

فأعملَ (الضربة) في (الملا)، وأمَّا (نفسَ راكب) فمعمول لـ(يحايي)، ومعناه: أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه.

زهير من معلقته الشهيرة **(قوله متعلق بالضمير)** وهو هو العائد إلى الحديث **(قوله قابل للتأويل)** وذلك على أن عنها متعلق بأعني مقدراً أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذي لا يوقف على حقيقته وإذا جعل متعلقاً به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف دل عليه المرجم أي: مرجماً عنها أو على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف **(قوله أن لا يكون محدوداً)** قال في حواشي التصريح: والمراد من كونه محدوداً أن يكون مردوداً إلى فعله قصداً للتوحيد والدلالة على المدة فإن كان فعله مصدراً غير مقصود بها التوحيد نحو: رهبة ساوى العاري من التاء في صحة العمل كقوله:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة ... عقابك قد كانوا لنا كالموارد

فأعمل رهبة في عقابك لأن التاء ليست فيه للوحدة بل هو مصدر مبني على فعله كرحمة ورغبة وإنما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعاري منها ومعنى: كانوا لنا كالموارد وطأناهم كما يوطأ الموارد **(قوله وشذ قوله إلخ)** لم أظفر بقائله ويحايي أي: يحيي، والجَلْد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم فاعله، والباء في به للاستعانة أو للسببية والضمير يرجع إلى الماء والشاهد معلوم والذي صفة الجلد وهو مبتدأ وحازم خبر وبضربة صلة يحايي، والملا بالقصر الصحراء ووهم العيني ففسره بالسراب، قال في القاموس: الملا الصحراء والملاة كقناة فلاة ذات حرّ وسراب انتهى فليتدبر **(قوله أن لا يكون موصوفاً**

الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل؛ فلا يقال: (أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً) فإن أخَّرتَ (الشديد) جاز، قال الشاعر:

إنَّ وَجْـدِي بِـكَ الـشَّـدِيْـدَ أَرَانِـي   عَـاذِرَاً فِـيْـكَ مَـنْ عَـهِـدْتُ عَـذُولَا

فأخر (الشديد) عن الجار والمجرور المتعلق بـ(وجدي).

السادس: أن لا يكون محذوفاً؛ ولهذا ردوا على من قال في (ما لك وزيداً): إن التقدير: وملابَسَتك زيداً، وعلى من قال في (بسم الله): إنَّ التقدير: ابتدائي باسم الله ثابت، فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ. وجعلوا من الضرورة قول الشاعر:

إلخ) الأولى متبعاً بدل موصوفاً لأن حكم سائر التوابع كالنعت فلا يجوز عجبتك من قتالك نفسك زيداً، ولا عجبت من إتيانك مشيك إلى بكر، ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن فأما قول الحطيئة

أرمـيـت يـأسـاً جـنـيـاً مـن نـوالـكـم   ولـن تـر طـارحـاً لـلـحـر كـالـيـأس

فقوله من نوالكم ليس متعلقاً بالمصدر وهو يأساً لنعته بقوله جنياً بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم، فإن قلت: قد جوز السيرافي في قوله:

أرواح مـــودع أم بـــكـــور   أنــت فــانــظــر لأي ذاك تــصــيــر

بكون أنت فاعل المصدر، قلت: قد ردّ عليه الفارسي بأن المصدر قد وصفه بقوله: مودع، وخرّجه بعضهم على أن أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر، ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح إما مبالغة وإما على معنى ذو رواح انتهى. **(قوله أن لا يكون موصوفاً قبل العمل)** وذلك لأن معمول المصدر صلة حقيقة فلا يفصل بينهما فإن ورد ما يوهم ذلك أوّل كما سمعت **(قوله قال الشاعر)** لم أظفر باسمه **(قوله إن وجدي إلخ)** فوجدي اسم إن وبك متعلق به، وفيه الشاهد حيث عمل قبل ذكر الصفة التي هي شديد، والياء من أراني مفعوله الأول، وعاذراً الثاني، ومن الموصولة الثالث وعذولاً مفعول عهدت وفيك متعلق بعاذراً والجملة خبر إن **(قوله ولا محذوفاً)** لعدم وجود حروف الفعل **(قوله وبهذا ردّوا إلخ)** أي:

هَلْ تَذْكُرُون إِلَى الدَّارَيْنِ هِجْرَتُكُم ... وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا

لأنه بتقدير: (وقولكم: يا رحمان قربانا).

السابع: أن لا يكون مفصولاً عن معموله؛ ولهذا ردوا على من قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]: إنه معمول لـ ﴿رَجْعِهِ﴾؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر.

الكوفيون على البصريين وأجابوا بأن عمل المصدر بالظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل، ولما منع ذلك الكوفيون قدّروا المحذوف فعلاً وهو أبتدئ وما أشبهه (قوله قوله) أي: جرير (قوله هل تذكرون إلخ) فهجرتكم مفعول تذكرون ومسحكم معطوف عليه وصلبكم مفعوله ورحمان منادى حذف منه حرف النداء وفيه الشاهد لأنه حذف المصدر وهو قولكم، وأبقى معموله لأن جملة النداء محلها النصب بالمحذوف، وقرباناً مصدر بدل من اللفظ بفعله أي: نقرب قرباناً، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله ودارين موضع في البحرين منه المسك الداري (قوله أن لا يكون مفصولاً من معموله) قال في حواشي التصريح: أي: ولو كان المعمول ظرفاً كما في الآية الشريفة والفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] ولهذا اعترض في المغني على الزمخشري إذ علق أياماً بالصيام فإن فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقاً بكتب قلنا: يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله ولهذا ردوا على من قال إلخ) القائل جار الله الزمخشري في الكشاف، وقال الوالد قدس سره: ويوم عند جمع من الحذاق ظرف لمحذوف يدل عليه رجعه أي: يرجعه يوم إلخ، وقال الزمخشري وجماعة ظرف لرجعه واعترض بأن فيه فصلاً بين المصدر ومعموله بأجنبي وأجيب تارة بأنه جائز لتوسعهم في الظروف وأخرى بأن الفاصل هنا غير أجنبي لأنه إمّا تفسير أو عامل على المذهبين. وقال عصام الدين: إن الفصل بهذا الأجنبي كلا فصل لأن المعمول في نية التقديم وإنما أخر لرعاية الفاصلة وفيه ما لا يخفى، وقيل لناصر بعد، وتعقبه أبو حيان بأنه فاسد لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وكذلك ما

الثامن: أن لا يكون مؤخراً عنه؛ فلا يجوز: (أعجبني زيداً ضَرْبُك)، وأجاز السُّهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، وقولهم: (اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجا). وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان؛ مضاف إلى الفاعل؛ كقوله تعالى: ....

النافية على المشهور المنصور، وقيل معمول لا ذكر محذوفاً وجوز الطبرسي تعلقه بقادر ولم يعلقه جمهور المعربين به لأنه يوهم اختصاص قدرته عز وجل بيوم دون يوم كما قال غير واحد، وقال ابن عطية: فروا من أن يكون لقادر للزوم تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده وإذا تؤمل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون العامل وذلك أنه تعالى قال: ﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]على الإطلاق أولاً وآخراً وفي كل وقت، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ليجتمع الناس على حذره والخوف منه انتهى وهو على ما فيه لا يدفع الإيهام انتهى.

(قوله أن لا يكون مؤخراً عنه) أي: عن معموله لما مر من أن معمولها صلة وهي لا تتقدم على الموصول وقد تقدم آنفاً ما نقله الحمصي عن شرح بانت سعاد للمصنف من أن المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلى موصول فيجوز حينئذ تقديم معموله وهو رأي التفتازاني، وقال الرضي: وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] و﴿بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ وفي نهج البلاغة: قلّت عنكم نبوته، ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أوّل به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه إحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل انتهى فليتدبر **(قوله وإعماله أكثر)** قال الرضي: وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون كما قيل

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] و﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِۚ﴾ [النساء: ١٦١]. ومضاف للمفعول؛ كقوله:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوىً يَغْلِبُ العَقْلَا

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وحجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً»، ....

بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل لكون الفاعل إذاً كالجزء من المصدر كما في الفعل فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرنية على كونه مفعولاً إما بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل نحو أعجبني ضرب زيدٍ الكريمَ أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً كقوله:

أمن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف

أو بقرينة معنوية نحو: أعجبني أكل الخبز انتهى فليتدبر (**قوله ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ إلخ**) فدفع مضاف إلى لفظ الجلالة وهي فاعل والناس مفعول وأخذهم مضاف إلى الضمير وهو كذلك وأكلهم مثله وبالباطل متعلق به (**قوله كقوله**) لم أقف على اسمه والشاهد في ظلم حيث أضيف إلى نفسه المفعول قبل إتيان الفاعل وهو المرء وخصّه بعضهم بالضرورة ويردّه هذا البيت وغيره مما ذكر (**قوله وقوله ﷺ وحج البيت إلخ**) قال في التصريح وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا دليل فيه انتهى وقال المحشي: وهذا ميل لكلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك بالاستدلال بالأحاديث الشريفة على الأحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى، وقد ردّ عليه بأن الأصل الرواية باللفظ وإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي إلى ذلك بقوله قال: ما معناه، كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث، وفتح هذا الباب يتطرق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الشريعة وهذا مخالف للإجماع انتهى. وإنما عدل عن الاستدلال بآية ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٧] إلخ على ما قال الصبان وغيره لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلاً من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي: من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن

وبيت (الكتاب) ـ أي كتاب سيبويه ـ وهو قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِيْ كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفَ

الثاني: المنوّن، وإعمالهُ أقيَسُ من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعلَ بالتنكير؛

يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي: فليحجج لما أورد على جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيعُ منهم، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً، وأجيب عنه بأن الفساد مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين انتهى وللتاج السبكي كلام لطيف فليطلب من حواشي الفاكهي **(قوله وبيت الكتاب تنفي إلخ)** قال الفرزدق يصف ناقة وتنفي من نفي الدراهم أبرزها للإنقاد، ويداها فاعل ونفي مفعول مطلق مضاف إلى مفعوله وفيه الشاهد حيث أضيف إلى المفعول ثم رفع فاعله وهو تنقاد وهو مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد، والدراهيم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هي منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف فليحفظ. تنبيه: للمصدر المضاف خمسة أحوال؛ الأول: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله كالآية المذكورة. الثاني: عكسه كبيت الكتاب وقوله:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب   قرع القواقيز أفواه الأباريق

الثالث: أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: ربه الرابع عكسه نحو ﴿لَّا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ أي: من دعائه الخير. الخامس: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمراً **(قوله المنون)** ومنع الكوفيون إعماله وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل قاله الأزهري **(قوله لأنه أشبه الفعل بالتنكير)** اعترضه الفاضل المحشي بأن عمله مطلقاً لشبه الفعل فالأظهر أن يقال: لأن التنكير أنسب بمعنى الفعل الذي

كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البَلَد: ١٤-١٥]، بتقديره: أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً.

الثالث: المعرَّف بـ(أل) وإعماله شاذ؛ قياساً واستعمالاً؛ وفيه قوله:

عَـجِـبْـتُ مِـنَ الـرِّزْقِ الـمُـسِـيءَ إِلٰـهُـهُ   وَلِـلـتَّـرْكِ بَـعْـضَ الـصَّـالِـحِـيْـنَ فَـقِـيْـرَا

أي: عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إلٰهُهُ، ومن أن تَرَكَ بعض الصالحين فقيراً.

عمل باعتباره (قوله أو إطعام إلخ) قال الدنوشري الأكثر في المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية الشريفة وعكسه جائز لكنه قليل (قوله شاذ) وذلك لبعده عن مشابهة الفعل بالاقتران قال الأزهري واختلف في المصدر المقرون بأل على أربعة أقوال فسيبويه يعمله، والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون، وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة إن كانت أل فيه معاقبة للضمير كقوله: ضعيف النكاية أعدائه أي: ضعيف نكايته أعدائه فحذف الفاعل وهو الضمير ومنع عجبت من الضرب زيداً عمراً ووافقه أبو حيان ويرد عليهما البيت الذي ذكره المصنف انتهى ملخصاً (قوله ومنه قوله عجبت إلخ) لم أر اسمه والشاهد في قوله في الرزق هو مصدر محلّى وعمل في مفعوله المسيء النصب وإلٰهُهُ فاعل، وللترك معطوف على من الرزق وهو مثله في الاستشهاد إلّا أن فاعله محذوف وبعض مفعوله الأول، وفقيراً مفعوله الثاني، وفي معنى هذا البيت بيتان لأحد زنادقة الدنيا وهما:

كـم عـالـم عـالـم أعـيـت مـذاهـبـه   وجـاهـل جـاهـل تـلـقـاه مـرزوقـا

هـذا الـذي تـرك الأفـكـار حـائـرة   وصـيّـر الـعـالـم الـنـحـريـر زنـديـقـا

ولو قالا كما قال بعضهم لكان أحرى ولفازا بثناء الدنيا وأجر الأخرى وهو قوله

عتبـت عـلـى الـدنـيـا بـتـقـديـم جـاهـل   وتـأخـيـر ذي فـضـل فـأبـدت لـي الـعـذرا

بـنـو الـجـهـل أبـنـائـي لـذاك رفـعـتـهـم   أولـو الـفـضـل أبـنـاءٌ لـضـرتـي الأخـرى

تتمة: تابع المجرور سواء كان المجرور فاعلاً أو مفعولاً يجر على اللفظ أو يرفع على المحل إن كان المجرور فاعلاً فتقول على الأول: عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر وعلى

وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَـ (ضَارِبٍ) وَ(مُكْرِمٍ)، فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً، أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ. وَ ﴿بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف: ١٨] عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلافاً لِلْكِسَائِي، وَ(خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ) عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَـ (ظَهِيرٌ)، خِلافاً لِلأَخْفَشِ.

ش- النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفاعل. وهو: الوصف الدالّ على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته؛ كـ(ضارب) و (مكرم). ولا يخلو إمّا أن يكون بـ(أل)، أو مجرداً منها. فإن كان بـ(أل) عمل مطلقاً؛ ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً؛ تقول: (جاء الضاربُ زيداً أمسِ؛ أو الآن؛ أو غداً)؛ وذلك

الثاني بالرفع واختلف بجوازه فمذهب سيبويه وجماعة عدم جوازه على المحل مطلقاً ومذهب الكوفيين جوازه مطلقاً وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والذي صححه الحذاق الجواز مطلقاً لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر.

إعمال اسم الفاعل

(قوله عمل الفعل) أي: في التعدي واللزوم إلّا أن اسم الفاعل مخالف لفعله في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما، وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له فيمتنع تقدم معموله عليه نحو هذان ضارب زيداً ومكرمه بخلاف الفعل **(قوله وهو الوصف الدال إلخ)** فالوصف جنس والدال على الفاعل كالفصل يخرج اسم المفعول وما بمعناه والجاري إلخ يخرج الفعل **(قوله عمل مطلقاً)** أي: على الأصحّ وإلّا فقد قال ابن مالك في شرحه للتسهيل: وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضي خلافاً للمازني ومن وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش، ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم قال عند الأخفش: حرف تعريف ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف لأنه يبعد عن الفعل والصحيح أن

لأن(أل) هذه موصولة، و(ضارب) حالٌّ محلَّ (ضرب)؛ إن أردت المضي، أو (يضرب) إن أردت غيره؛ والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حلّ محله، قال امرؤ القيس:

القَاتِلِيْنَ المَلِكَ الحُلَاحِلا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبَاً ونَائِلا

وإن كان مجرداً منها؛ فإنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي. وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مَضاء؛ فأجازوا إعمالَهُ إذا كان بمعنى الماضي؛ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا تقول: (وكَلْبُهُمْ يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ). ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية؛ والواو واو الحال،وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] ولم يقل (وقلبنَّاهُمْ).

أل موصولة كما ذكر المصنف **(قوله غيره)** أي: الحال أو الاستقبال **(قوله القاتلين الملك الجلاجلا إلخ)** قال في القاموس غلام جلاجل وكهدهد خفيف الروح نشيط في عمله وهو صفة المفعول والشاهد في القاتلين الذي هو صفة لما قبله حيث عمل مع اقترانه بأل وهو بمعنى المضي وخير صفة أيضاً ومعد قبيلة مضاف إليه، وحسباً تمييز، ونائلاً معطوف عليه وهو ذو الكرم والجود **(قوله فإنما يعمل بشرطين)** أي: وجوديّن وكذا بشرطين عدميين أحدهما أن لا يوصف، والثاني: أن لا يصغر **(قوله بمعنى الحال أو الاستقبال)** لأنه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي أو المعنوي **(قوله لا بمعنى الماضي)** لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه **(قوله واستدلوا)** وجه الدلالة أن باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب **(قوله على إرادة حكاية الحال)** قال اللقاني: أي: تقدر الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم انتهى. وهذا أحد الطريقين في معنى حكاية الحال والثاني وهو طريق الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل وقال بعض الفضلاء: لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال

الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي؛ أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف. مثال النفي قول الشاعر:

خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِيْ عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

فـ(أنتما) فاعل بـ(واف)؛ لاعتماده على النفي. ومثال الاستفهام قول الشاعر:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيْبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرُهُ﴾. ومثال اعتماده على الموصوف قولك: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً)، وقولُ الشاعر:

أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً انتهى فليحفظ. تنبيه: محل الخلاف المذكور في رفعه الظاهر ونصب المفعول به إما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقاً على ما قاله الأزهري فليتدبر **(قوله أن يعتمد على نفي أو استفهام إلخ)** أي: سواء كان الاعتماد على موجود أو مقدر نحو مهين زيد عمراً أم مكرمه أي: أمهين ونحو: مختلف ألوانه أي: صنف مختلف قاله في الأوضح **(قوله خليلي ما واف إلخ)** لم يعز إلى أحد وخليليّ منادى وسقطت نونه للإضافة وواف مبتدأ وحذفت منه الضمة استثقالاً والشاهد فيه ظاهر وهو مستغن بمرفوعه عن الخبر كما مر في باب المبتدأ، ومن موصولة وأقاطع صلتها والعائد محذوف أي: أقاطعه **(قوله أقاطن إلخ)** لم ينسب لأحد وقاطن مبتدأ وقوم سلمى فاعله وقد سدّ مسدّ الخبر، والشاهد فيه معلوم وقوله: فعجيب إلخ جواب الشرط وعيش مبتدأ مضاف إلى من وعجيب خبره مقدماً **(قوله ﴿إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرُهُ﴾)** أي: برفع أمره وتنوين بالغ مرفوعاً وهي قراءة ابن أبي عبلة في رواية داود بن أبي هند وعصمة عن أبي عمرو على أن أمره فاعل بالغ الخبر لأن وهي محل الشاهد أو مبتدأ، وبالغ خبر مقدم له والجملة خبر إن أي: نافذ أمره عزّ وجل، وقرأ حفص بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله والأصل بالغ أمرَهُ بالنصب كما قرأ به الأكثرون أي: يبلغ ما يريده سبحانه وتعالى ولا يفوته مراد، وقرأ المفضل برواية أيضاً بالغاً بالنصب أمره بالرفع وخرج ذلك على أن بالغاً حال من فاعل جعل في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣] وجملة قد جعل إلخ خبران، وجوز أن يكون

إنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ ... بَيْنَ الحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ

أي: بقوم رافعين أكفَّهم. وذهب الأخفش إلى أنه يعمل؛ وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بقوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وذلك لأن (بنو لهب) فاعل بـ(خبير)، مع أن (خبير) لم يعتمد على شيءٍ من ذلك. وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير، فـ(بنو لهب): مبتدأ. و(خبير): خبره. وردّ بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع. وأجيب بأن (فعيلاً) قد يستعمل للجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

بالغاً هو الخبر على لغة من ينصب الجزئين وتعقب بأنها لغة ضعيفة انتهى من روح المعاني باقتصار **(قوله إني حلفت إلخ)** لم أعثر على قائله والشاهد في رافعين حيث عمل في أكفهم بالنصب على المفعولية لاعتماده على موصوف محذوف كما ذكر المصنف وبين ظرف مكان متعلق باسم الفاعل وبين الثانية معطوفة عليها، والحطيم على ما في القاموس حجر الكعبة أو جداره أو ما بين الركن وزمزم والمقام، وزاد بعضهم الحجر، أو من المقام إلى الباب أو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطم الناس للدعاء وكانت الجاهلية تتحالف هناك انتهى **(قوله وذهب الأخفش إلخ)** اعلم أن الأزهري نقل عن المغني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين؛ أحدهما: أنه يصح زيد أبوه قائم. والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انتهى كلام المصنف. فلذا تبين لك أنه هنا يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقاً وأنه حقق في المغني ما سمعت فلا يرد هذا البيت نقضاً لأن الوصف في البيت إنما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الأخفش على الجمهور وكيف يحتاجون إلى تأويله قال الحمصي: والتحقيق أن الخلاف بين الجمهور والأخفش إنما هو في أن مرفوع الوصف لا يسد مسد الخبر إلّا إذا اعتمد عندهم خلافاً له واستدل بالبيت وأولوه انتهى فليتدبر. خاتمة: إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه

وَالْمِثَالُ وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى (فَعَّالٍ) أَوْ (فَعُولٍ) أَوْ (مِفْعَالٍ) بِكَثْرَةٍ، أَوْ (فَعِيلٍ) أَوْ (فَعِلٍ) بِقِلَّةٍ، نَحْوُ: (أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ).

ش-: النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: أمثلة المبالغة، وهي خمسة

بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التميز إن كان نكرة وجرّه بالإضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع؛ أحدها: ما يجوز فيه ذلك اتفاقاً وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب. والثاني: ما يمتنع فيه ذلك اتفاقاً وهو ما يتعدى لأكثر من واحد. والثالث: ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الأخفش بالجواز مطلقاً، وبعضهم بالمنع مطلقاً، وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلّا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال، وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك: فلان ظالم العبيد أي: إن عبيده ظالمون وذلك إذا قلته مثلاً بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع والنصب والجر كما في الحسن الوجه، وشاهده من اللازم قوله:

تباركت إني من عذابك خائف ... وإني إليك تائب النفس باخع

ومن المتعدي لواحد قوله:

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

قاله في التصريح (قوله عمل الفعل) أي: ولو كان مثنى أو مجموعاً نحو: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقوله:

والناذرين إذا لم ألقهما دمي

(قوله أمثلة المبالغة والتكثير) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية، وقال الحمصي نقلاً عن شرح الألفية للشاطبي: إن هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام أحدها: هذا الذي ذكر، والثاني: أن تأتي للمبالغة في الصيغة لا في كثرة الفعل كمحسان، وكذا إذا دخلها معنى النسب نحو مقوال فإن معناه المبالغة في القول وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى الفعل العلاجي كحائض وطامث ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلاً لما دخلها من معنى النسب كما لا

فعَّال، وفَعُول، ومِفعال، وفَعِيل، وفَعِل؛ قال الشاعر:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا

وقال الآخر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

يعمل نحو تمار، والثالث أن تأتي لغير مبالغة أصلاً نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وصدى فهو صدٍ وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياساً في البناء فهذا القسم أيضاً لا يعمل عمل اسم الفاعل إذ ليس هذا بدلاً عن فاعل **(قوله فعال)** بفتح الفاء وبتشديد العين **(قوله وفعول)** بفتح الفاء **(قوله ومفعال)** بكسر الميم **(قوله وفعيل)** بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء ساكنة **(قوله وفعل)** بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء **(قوله قال الشاعر)** هو القلاخ بن حوثن بالقاف المضمومة والخاء المعجمة **(قوله أخا الحرب إلخ)** فأخا الحرب كلام إضافي حال، وكذا لباساً وذو الحال الضمير في فإنني فيما قبله من البيت وهو:

فإن تك فاتتك السماء فإنني ... بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

والشاهد في لباساً فإنه مبالغ لابس وقد عمل عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل، وأراد بالجلال الدروع والولاج مبالغة من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفه وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو خبر ليس بعد خبر أو حال، والمراد أنه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها مؤاخاة وإذا قامت الحرب لا يلج البيت مستتراً بل يظهر ويحارب **(قوله وقال آخر ضروب إلخ)** صدر بيت لأبي طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي وتمامه:

إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

والشاهد في ضروب فإنه مبالغة ضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق وهو جمع ساق، والسمان جمع سمينة وارتفاع ضروب على أنه مبتدأ محذوف أي: هو ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كله نصلاً، والمراد أنه كان

وقالوا: (إنَّه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا) و(إنَّ الله سميعٌ دعاءَ من دعاه)، وقال الشاعر:

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرمِلَيْن لَهُمْ فَدِيدُ

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول، وأقلها استعمالاً الأخيران، وكلها تقتضي تكرار الفعل؛ فلا يقال: (ضَرَّاب) لمن ضرب مرةً واحدة، وكذا الباقي، وهي في

يعرف الإبل السمان فيعقرها للضيفان. فائدة: المرثية بتخفيف الياء مصدر كمحمده وتشديد الياء لحن محض وقد نظم ذلك الدنوشري بقوله:

ومرثية بلا تشديد ياء كمحمدة ومن شدد فمخطي

وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثي بها فليحفظ **(قوله أنه لمنحار بوائكها)** حكاه سيبويه عن بعض العرب فنصب بوائكها جمع بايكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في نحره لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم أن **(قوله وقال الشاعر أتاني أنهم إلخ)** صدر بيت لزيد الخيل وإنما سمي بذلك لأن له خمسة أفراس مشهورة وسماه رسول الله ﷺ زيد الخير بالراء وتمامه:

جحاش الكرملين لها فديد

فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم أن المفتوحة على الفاعلية لأتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي: هم مضاف إلى الكرملين بالكسر اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت أراد أن هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع **(قوله وكلها تقتضي تكرار الفعل إلخ)** هذا مبني على أن اسم الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري في درة الغواص وذكر أنه من الوهم قولهم لمن يكثر وتكثر السؤال سائل وسائله وأن الصواب ساءل وساءله بصيغة المبالغة كما قيل في الخمرة

سآله للفتى ما ليس في يده ذهابة لعقول القوم والمال

وتعقبه الوالد لا زال في نعيم متزايد في شرحها فقال: قال ابن بري: إنكار إطلاق السائل على كثير السؤال غير صحيح لأن باب فاعل عام لكل من صدر عنه الفعل قليلاً كان أو كثيراً

التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء. وإعمالها قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع، والحمل على أصلها ـ وهو اسم الفاعل ـ؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة. ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها؛ لمخالفتها الأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فَعْلٍ، ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب: (أما العسل فأنا شرّاب). ولم يجز بعض البصريين إعمال: فعيل، وفَعِلٍ. وأجاز الجَرْمي إعمال فَعِلٍ، دون فعيل؛ لأنه على وزن الفعل (كَعَلِمَ وفَهِمَ).

فيقع فاعل لعمومه موقع فعال المختص بالكثير ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ لا يقتضي أن يكون السائل فيه من قل سؤاله ومثله في صفات الباري تعالى شأنه الخالق والخلاق والرازق والرزاق والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر ولو اختص فاعل بالقليل لم يصح إطلاقه عليه تعالى في مثل الله خالق كل شيء انتهى فليتدبر **(قوله كاسم الفاعل)** أي: فلا تعمل بمعنى الماضي بدون أل وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولأن السماع ورد بذلك كقول بعضهم راثياً:

بكيت أخا لأواء يحمد قومه

وجرى على ذلك الرضي وهو مردود لأن دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل وأجيب عن البيت بأنه على حكاية معنى الحال قاله المصنف في الحواشي **(قوله والحمل على أصلها)** قال بعضهم: إنما عملت لأنها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لأنه الموضوع لإفادة المبالغة والتكثير انتهى فليتدبر **(قوله لأنها متحولة عنه إلخ)** يفهم أن هذه الأبنية لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك إلّا ما ندر قال في التسهيل: وربما يبنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل يشير إلى قولهم دراك وسأر من أدرك وأسأر إذا أبقى في الكأس بقية ومعطاء ومهوان من أعطا وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر ورهوق من أرهق نقله الأشموني **(قوله على تقدير فعل)** فقالوا في منحار بوائكها التقدير لمنحار ينحر بوائكها وكذا ما أشبهه فليفهم **(قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل إلخ)** قال الحمصي: أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه أن لا يصح التقدير هنا لأن إما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة انتهى.

وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَـ (مَضْرُوبٍ) وَ(مُكْرَمٍ)، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ.

ش- النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم المفعول؛ (كمضروب ومكرم). وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا؛ تقول: (جاءَ المضروبُ عبدُه) فترفع (العبد) بـ(مضروب) على أنه قائم مقام فاعله؛كما تقول: (جاءَ الذي ضُرِبَ

باب (**قوله اسم المفعول**) وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه أو أجري مجرى الموقع عليه فقولنا: ما اشتق، مصدر شامل لجميع المشتقات ومن وقع عليه مخرج لما عدا اسم المفعول، وقولنا: أو أجري إلخ ليدخل نحو أوجدت ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم قاله الرضي، وقال وسمي اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر إذ المراد المفعول به يقال: فعلت به الضرب أي: أوقعت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعاً فاستتر لأن الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله انتهى (**قوله كمضروب ومكرم**) قال الفاكهي: أتى بمثالين للإشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل آخره، ولا يصاغ من اللازم إلا بعد أن يعدى بحرف الجر إذ ليس له مفعول كمرور به أو بهما أو بهم أو بهن، ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدي انتهى (**قوله فيما ذكرنا**) أي: إذا كان بأل عمل مطلقاً وإلّا فبالشرطين حتى في عدم التصغير والوصف إلا أنه ينفرد اسم المفعول المتعدي إلى واحد كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في الخلاصة:

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع

قال في التصريح: أي: يضاف اسم المفعول إلى اسم مرتفع به في المعنى وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع على التشبيه بالمفعول إذ لا يصلح إضافة الوصف لمرفوعه لأنه عينه، فيلزم إضافة الشيء إلى

عبدُه). ولا يختصُّ إعمالُ ذلك بزمان بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، وتقول: (زيدٌ مضروبٌ عبده)؛ فتعمله فيه إن أردت به الحال، أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: (مضروب عبده) وأنت تريد الماضي، خلافاً للكِسائي. ولا أن تقول: (مضروبٌ الزيدان)؛ لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش.

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّيْ لِوَاحِدٍ، وَهِيَ: الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كَـ(حَسَنٍ، وَظَرِيفٍ، وَطَاهِرٍ، وَضَامِرٍ)، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا

نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناءِ عنه فلم يبق طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بالتحويل المتقدم ثم يجر بالإضافة فراراً من إجراءِ وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنين، فالحاصل أن النصب متفرع عن الرفع وأن الجر متفرع عن النصب، فأصل محمود المقاصد الورع الورع محمودة مقاصده فمقاصده رفع بمحمود على النيابة فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على التشبيه بالمفعول ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر، وقال الفارضي: واعلم أن إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه فيها مجاز أي: عقلي فإذا قلت: زيد مضروب أخوه كانت النسبة التي هي الضرب مسندة إلى الأخ فإذا قصدت الإضافة حولت الإسناد عن الأخ إلى ضمير زيد فأزلت نسبة الضرب عن الأخ وجعلت في مضروب ضميراً يعود على زيد بطريق المجاز لأنه ليس مضروباً في الحقيقة وكذا زيد حسن الوجه انتهى. تنبيه: وإنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على صيغته الأصلية فإن حول عنها إلى فعيل ونحوه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه وأجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع قاله الأشموني **(قوله لاعتماده على الألف واللام)** أي: فهو حينئذ واقع موقع الفعل لكونه صلة لها والفعل يعمل مطلقاً كما مر سابقاً **(قوله ولا يجوز أن تقول إلخ)** لأنه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي كاسم الفاعل كما مر فيه فتذكر **(قوله خلافاً للكسائي)** أي: وجماعة كما ذكر آنفاً **(قوله خلافاً للأخفش)** أي: مستدلاً بقوله خبير بنو لهب إلخ وحمله الجمهور وعلى التقديم والتأخير كما سبق.

مَعْمُولُهَا، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، وَيَرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

ش- النوع السادس من الأسماءِ العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد. وهي: (الصفة المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها: دون إفادة الحدوث). مثال ذلك: (حسن) في قولك: (مررت برجل حسن الوجه) فحسن: صفة؛ لأن الصفة ما دل على حدث وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة؛ كـ(أفضل) و(أعلم) و(أكثر)، وهذه ليست كذلك، وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها؛ وهو الحسن، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تفيد أن الحسن في المثال المذكور ثابت لوجه الرجل؛ وليس بحادث متجدد. وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد، ألا ترى أنك تقول: (مررت برجل ضارب عمراً)، فتجد (ضارباً) مفيد

باب الصفة المشبهة

(قوله وهي الصفة المصوغة إلخ) فالصفة جنس يشمل المحدود وغيره، وخرج بقوله: المصوغة لغير تفضيل اسم التفضيل، وبقوله: لإفادة الثبوت اسم الفاعل والمفعول والمثال لأنها للحدوث لكن نقل الحمصي في حواشي التصريح أن هذا الحدّ لابن الناظم وأن المصنف نظره في الحواشي لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة إلا إذا خفضت أو نصبت انتهى. قال الصبان: وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو: زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة انتهى فليتدبر **(قوله على حدث وصاحبه)** فالحدث هو الحسن وصاحبه هو وجه الرجل **(قوله وليس بحادث متجدد)** قال الفاكهي ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق

لحدوث الضرب وتجدده، وكذلك(مررت برجل مضروب). وإنما سميت هذه الصفة مشبهة؛ لأنها كان أصلها أنها لا تنصب؛ لكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدوث؛ فهي مباينة للفعل؛ ولكنها أشبهت اسم الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل. ووجه الشبه بينهما: أنها تؤنث وتثنى وتجمع؛ فتقول: (حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات)؛ كما تقول في اسم الفاعل (ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات). وهذا بخلاف اسم التفضيل؛ كـ(أعلم)، و(أكثر)؛ فإنه لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث، أي: في غالب أحواله؛ فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل. وقولي: (المتعدي إلى واحد) إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً. ولم تشبه باسم المفعول؛ لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل؛ ولأن مرفوعها (فاعل) كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل. واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور:

ضائق قال تعالى: ﴿وَضَآيِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] انتهى (قوله مأخوذة من فعل قاصر) أي: أصالة أو عروضاً على ما قاله الحمصي كما في رحمن ورحيم واسم الفاعل المتعدي لواحد إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه على ما مر فإنها لازمة التنزيل أو النقل إلى فعل بضم العين (قوله فهي مباينة للفعل) أي: بدلالتها على الثبوت (قوله فأعطيت حكمه) وهو النصب وإنما اقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي (قوله ووجه الشبه أنها تؤنث إلخ) قال المصنف: فإن لم تكن صفة لم تشبه، وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صُفّته حكاه الأخفش، وإن لم تثنى ولم تجمع ولم تذكر وتؤنث فلا تشبه أيضاً، وشذ قول بعضهم لا عهد لي بإلام قفي ولا أوضعه بالفتح أوضع قفا منه فحذف منه لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لا سببه ولو كان مجرور العطف بالخفض وقول بعضهم في: ﴿أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗ﴾ [الأنعام: ١٩]إن شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لأن أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وكذا تشبيه ما لا يؤنث قليل كحائض إلا إن جعلها في هذا الباب أقوى من جعل أفعل من هذا الباب، وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافاً لأبي علي لإجماعنا على أن منه:

أحدها: أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته، وتارة تجري. فالأول؛ كـ(حسن، وظريف)، ألا ترى أنهما لا يجاريان (يحسن ويظرف). والثاني؛ نحو: (ضامر، وطاهر) ألا ترى أنهما يجاريان (يطهر ويضمر). والقسم الأول هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم (أنه لازم) وليس كذلك. وقد نبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يجاري، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع؛ كـ(ضارب)، فإنه مُجارٍ لـ(يضرب). فإن قلت: هذا منتقض بـ(داخل ويدخل)، فإن الضمة لا تقابل الكسرة. قلت: المعتبر في المجاراة تقابل حركة بحركة؛ لا حركة بعينها. فإن قلت: كيف تصنع بـ(قائم ويقوم)، فإن ثاني (قائم) ساكن، وثاني (يقوم) متحرك؟ قلت: الحركة في ثاني (يقوم) منقولة من ثالثه، والأصل: (يقوم) كـ(يدخل)؛ فنقلت لعلة تصريفية.

أجب الظهر ليس له سنام

نقله الحمصي (**قوله على حركات المضارع وسكناته**) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها إذ لا يشترط التوافق بأعيان الحركات كما ذكر المصنف وهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وسواء كانت مصوغة من ثلاثي أو غيره (**قوله حتى أن في كلام بعضهم إلخ**) وهو الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة وردوا باتفاقهم أن من المجارية قوله:

من صديق أو أخي ثقة ... أو عدو شاحط دارا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال الأزهري: وجوابه ممكن إذ لهم أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا أنه صفة مشبهة حقيقة انتهى فليتدبر (**قوله يَقْوُم كيدخل**) أي: بسكون القاف وضم الواو (**قوله لعلة صرفية**) وهي استثقال الضمة على الواو لأنها بمنزلة ضمتين فنقلت إلى القاف للتخفيف فصارت يَقُوْم بتحرك الأول والثاني

الثاني: أنها تدل على الثبوت، واسم الفاعل يدل على الحدوث.

الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يقع، وإنما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل في باب الصفات. وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت: من الحد؛ ومن الأمثلة.

الرابع: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: (زيد وجهه حسن) بنصب الوجه، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: (زيد أباه ضارب)؛ وذلك لضعف الصفة؛ لكونها فرعاً من فرع؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه قوي لكونه فرعاً عن أصل، وهو الفعل.

وإسكان الثالث (قوله للماضي) وللحاضر والمستقبل نحو زيد حاسن أمس أو الآن أو غداً (قوله وهي لا تكون إلخ) فلا يقال: حسن الوجه أمس ولا غداً، والحاصل أنك إن أردت ثبوت الوصف قلت: حسن ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلت: حاسن ولا تقول: حسن، قاله الشاطبي وغيره (قوله بنصب الوجه) قال الحمصي: إنما قيد المعمول بالمنصوب لأنه محل التمييز إذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما لأن الفاعل لا يتقدم والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف (قوله ويجوز في اسم الفاعل إلخ) أي: فإنه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف: إلّا إذا كان بأل أو مجروراً بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيداً أو مررت بضارب زيداً فلا يجوز التقديم فإن جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمراً جاز التقديم فتقول ليس زيد عمراً بضارب ومنع ذلك المبرد نقله الحمصي والصبان وغيرهما (قوله فإنها فرع عن اسم الفاعل) قال المصنف: وإن شئت قلت إنما لم يتقدم لأنه كان فاعلاً في الأصل فحذفت علة مرتبته الأصلية نقله الحمصي (قوله إن معمولها لا يكون أجنبياً) والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح إذ عملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل وبهذا ردوا على ابن الناظم في قوله: إن هذا المثال مبطل لقول والده إن المعمول لا يكون إلا سببياً ولا يكون

الخامس: أن معمولها لا يكون أجنبياً؛ بل سببياً، ونعني بـ(السببي) واحداً من أمور ثلاثة:

الأول: أن يكون متصلاً بضمير الموصوف؛ نحو: (مررت برجل حسنٍ وجهه).

إلّا مؤخراً فليفهم (قوله بل سببياً) قال الأزهري والفاكهي: أي: اسماً ظاهراً، وتعقبهما المحقق في حاشيته بأن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً مرفوعاً فقد ذكر في التسهيل أن معمولها يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله:

حسن الوجه طلقه أنت في السلم   وفي الحرب كالح مكفهرّ

فيجوز في الضمير المتصل وهو الهاء في طلقه أن يكون في محلّ نصب أو جرّ، فالأولى أن يقال المراد بالسببي ما عدا الأجنبي فيدخل الضمير لأنه ليس بأجنبي وقد أشار إلى هذا من قال يعمل في السببي دون الأجنبي، واقتضى كلام التسهيل أنها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن إياه وبه صرح المصنف في الحواشي انتهى ملخصاً فليتدبر (قوله واحداً من أمور ثلاثة) قال الأشموني: يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعاً، الرابع: أن يكون موصولاً كقوله:

أسيلات أبدان دقاق خصورها   وثيرات ما التفت عليه المآزر

الخامس: أن يكون موصوفاً بشبهه كقوله:

أزور امرأ جماً نوال أعدّه   لمن أمّه مستكفياً أزمة الدهر

السادس: أن يكون مضافاً إلى أحدهما كقوله:

فعج بها قبل الأخيار منزلة   والطيبين كل ما التاثت به الأزر

ونحو: رأيت رجلاً رقيقاً سنا رمح يطعن به. السابع: أن يكون مجرداً من أل نحو حسن وجه. الثامن: أن يكون مضافاً إلى المقرن بأل نحو: حسن وجه الأب. التاسع: أن يكون مضافاً إلى المجرد من أل نحو: حسن وجه أب. العاشر: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه. الحادي عشر: أن يكون مضافاً إلى ضمير مضاف

الثاني: أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره؛ نحو: (مررت برجل حسن الوجه)؛ لأن (أل) قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف؛ كـ(مررت برجل حسن وجهاً) أي: وجهاً منه، ولا يكون أجنبياً، لا تقول: (مررت برجل حسن عمراً). وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإن معموله يكون سببياً؛ كـ(مررت برجل ضاربٍ أباه)، ويكون أجنبياً؛ كـ(مررت برجل ضارب عمراً). ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

أحدها: الرفع؛ نحو: (مررت برجل حسن وجهه)؛ وذلك على ضربين: أحدهما: الفاعلية، وهو متفق عليه، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا

إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة آنفه ذكره في التسهيل. الثاني عشر: أن يكون مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره في شرح التسهيل انتهى ملخصاً **(قوله لأن أل إلخ)** وهذا رأي الكوفيين وقدر البصريون منه وانتصر لهم الأزهري في التصريح بالتصريح بالضمير مع أل كقول طرفة بن العبد:

رحيب قطاب الجَيْب منها رقيقة   بجس الندامى بضّة المتجرّد

تتمة: وتختص الصفة المشبهة أيضاً بأمور أخر منها: أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره، ومنها: أنها لا تعمل محذوفة، ومنها: أنها تؤنث بالألف، ومنها: أنها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره، ومنها: دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه أو مع التخلل نحو: منقلب الخاطر، ومنها: استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام، ومنها: أنها يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها نحو: مررت بحسن وجهه، ومنها: أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق، ومنها: أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً بخلاف اسم الفاعل فإنه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار، ومنها: أن منصوبها المعرفة يشبه المفعول به ومنصوب اسم الفاعل

يكون للشيء فاعلان، والثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسي، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، فقدر في (مفتحة) ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، وقدر (الأبواب) مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل.

مفعول، ومنها: أن أل الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة عليه اسم موصول على الأصح فيهما قاله الأزهري **(قوله أجاز ذلك الفارسي إلخ)** قال الأزهري: ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف، وأنه يجوز برجل مضروب الأب بالرفع وليس هذا البدل كلاً ولا بعضاً ولا اشتمالاً انتهى. قال المحشي: ووجه الرد فيهما أنه لو كان المرفوع بدلاً وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وأن يقال حسنة الوجه وقويمة الأنف لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها والخفض بالإضافة لعدم تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي إذا كان المعمول معرفة أو نكرة انتهى فليتدبر **(قوله ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ﴾ إلخ)** هذا تنظير لا تمثيل لأن مفتحة اسم مفعول والكلام ليس فيه، قال الوالد روح الله تعالى روحه ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ﴾ بدل اشتمال، وجوز أن يكون نصباً على المدح وجعله الزمخشري عطف بيان لحسن مآب وقوله: ﴿مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] إما صفة لجنات عدن وإليه ذهب ابن إسحاق أو حال من ضميرها المستتر في خبر أن والعامل فيه الاستقرار المقدر أو نفس الظرف لتضمينه معناه ونيابته عنه وإليه ذهب الزمخشري أو حال من ضمير المحذوف مع العامل لدلالة المعنى عليه والتقدير: يدخلونها مفتحة، وإليه ذهب الحوفي والأبواب نائب فاعل مفتحة عند الجمهور والرابط العائد على الجنات محذوف تقديره الأبواب منها، واكتفى الكوفيون عن ذلك بأل لقيامها مقام الضمير فكأنه قيل مفتحة لهم أبوابها، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن نائب فاعل مفتحة ضمير الجنات والأبواب بدل منه بدل اشتمال كما هو ظاهر كلام الزمخشري ولا يصح أن يكون بدل بعض من كل لأن أبواب الجنات ليست بعضها من الجنات على ما قال أبو حيان، وقرأ زيد بن علي وعبد الله بن رفيع

الوجه الثاني: النصب؛ فلا يخلو: إمّا أن يكون نكرة؛ كقولك: (وجهاً)، أو معرفة؛ كقولك: (الوجه)؛ فإن كان نكرة؛ فنصبه على وجهين: أحدهما: أن يكون على التمييز؛ وهو الأرجح. والثاني: أن يكون على التشبيه بالمفعول به، فإن كان معرفة؟ تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به؛ لأن التمييز لا يكون معرفة؛ خلافاً للكوفيين.

الوجه الثالث: الجر، وذلك بإضافة الصفة. وعلى هذا الوجه ووجه النصب: ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية. وأصل هذه الأوجه: الرفع، وهو دونهما في المعنى، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض.

(جناتُ عدنٍ مُفَتَّحَةً) برفعهما على أنهما خبران لمحذوف أي: هو أي: المآب جنات عدن مفتحة لهم أبوابه، أو هو جنات عدن هي مفتحة لهم أبوابها، أو على أنهما مبتدأ وخبر ووجه ارتباط الجملة أنها مفسرة لحسن المآب لأن محصلها جنات أبوابها فتحت إكراماً لهم أو هي معترضة انتهى باقتصار فليتدبر **(قوله أن يكون على التشبيه بالمفعول به)** أي: بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم، وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذي يشبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبهاً بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبهاً بالمفعول به أفاده شارح الجامع **(قوله وأصل هذه الأوجه الرفع)** لأن المقصود إسناد الحسن إلى الوجه لا إلى الذات، ولو أسند الحسن إلى الضمير المستتر ونصب الوجه يكون الحسن مسنداً إلى الذات لا إلى الوجه وهو غير مقصود فلذا كان هو الأصل قاله بعض الأفاضل **(قوله وهو دونها في المعنى)** أي: لما فيه من عدم المبالغة إذ الموصوف فيه بالحسن بعض الذات وهو الوجه وفي النصب والجر وصف الذات كلها بالحسن ولا شك أن وصف جميع الذات به أبلغ من وصف بعضها قاله الفيشي **(قوله ويتفرع عنه النصب)** لأن المنصوب فاعل في المعنى نصب على التشبيه بالمفعول به وحول إسناد الصفة عن المرفوع إلى ضمير موصوفها **(قوله ويتفرع عن النصب الخفض)** أي: فهو ناشئ عنه لا عن الرفع خلافاً للسهيلي لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه،

وَاسْمُ التَّفْضِيلِ وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كَـ(أَكْرَمَ) وَ (أَعْلَمَ) وَيُسْتَعْمَلُ بِمِنْ، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِأَلْ فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ. وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

ش- النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم التفضيل. وهو الصفة الدالَّة على المشاركة والزيادة؛ نحو: (أفضل)، و(أعلم)، و(أكبر). وله ثلاث حالات:

يعني: لما اعتبرنا تحويل إسناد الصفة عن المرفوع إلى ضمير موصوفها ونصبنا المرفوع على التشبيه بالمفعول به جاز لنا الجر بالإضافة إذ لا محذور قاله السويدي فليتدبر واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما ست وثلاثون من أرادها فليرجع إلى المطولات.

اسم التفضيل

هذه الترجمة أولى من الترجمة بأفعل التفضيل كما فعل في الأوضح ليشمل خير وشر لأنهما ليسا على زنة أفعل، والأولى منهما على ما قال المصنف في حواشي التسهيل الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسماً للدال على الزيادة مطلقاً، وعن الثاني بأن قول أفعل أي: لفظاً أو تقديراً لأن خير وشر أصلهما أخير وأشر فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابه ﴿مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرّ﴾ بفتح الشين وتشديد الراء، وقوله: بلال خير الناس وابن الأخير. واعلم أن أفعل الزيادة اسم لدخول علامات الأسماء عليه وهو ممتنع الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا يصاغ مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه إن شاءَ الله تعالى، وإنما أَخرَّهُ لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما سيبين لك في آخر الباب **(قوله وهو الصفة)** وهي ما دل على حدث معين وذات مبهمة كما مر مراراً **(قوله نحو أفضل وأعلم وأكثر)** أي: شرط اسم التفضيل أن يكون

حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير؛ وذلك في صورتَيْن:

إحداهما: أن يكون بعده (من) جارَّةً للمفضول؛ عليه كقولك: (زيد أفضلُ من عمرو)، و(الزيدان أفضلُ من عمرو)، و(الزيدون أفضلُ من عمرو)، و(هند أفضل من عمرو)، و(الهندان أفضل من عمرو)، و(الهندات أفضل من عمرو) ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم أو متعدّ كما مثل **(قوله لازماً للإفراد والتذكير وذلك في صورتين إلخ)** أي: وجوباً لكراهتهم إلحاق أدوات التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار افتراقه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر فكأنها تمام الكلمة قاله بعض الشراح، وأما قول أبي نواس:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها ... حصباء درّ على أرض من الذهب

فقيل لحن لأنه أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر، وقال الأزهري: قد يجاب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى **(قوله من جارة للمفضول)** اختلف في معناها فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداءِ الغاية، وإليه ذهب سيبويه لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في: هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم، واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها إلى واختار أنها للمجاوزة فإن معنى زيد أفضل من عمرو جاز زيد عمراً في الفضل، واعترضه في المغني بأنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن، ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما يكون إذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلّا من خاصة، قال المرادي: والظاهر ما ذهب إليه المبرّد وما ردّ به ابن مالك ليس بلازم لأن الانتهاءَ قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا

الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة؛ فتقول: (زيد أفضل رجل)، و(الزيدان أفضل رجلين)، و(الزيدون أفضل رجال)، و(هند أفضل امرأة)، و(الهندان أفضل

يقف السماع على محل الانتهاءِ قاله الأزهري والأشموني.

تنبيهات: الأول: قد تحذف من مع مجرورها للعلم بهما نحو قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الحياة الدنيا وقد جاء الإثبات والحذف في قوله سبحانه: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. الثاني: المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فأما قوله:

ولست بالأكثر منهم حصى

فمؤول على أن أل زائدة أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف الثالث يجوز الفصل بين أفعل التفضيل ومن بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله أطيب لو بدلت لنا من ماءٍ موهية على خمر. الرابع: يجب تقديم من ومجرورها على أفعل إن كان المجرور استفهاماً نحو أنت ممن أفضل، أو مضافاً إلى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل وقد يتقدم في غير الاستفهام في الضرورة كقوله:

فأسماء من تلك الضغينة أملح

(قوله الثانية أن يكون مضافاً إلى نكرة) أي: فيلزمه التذكير والتوحيد وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع فالجواب عنه ما قاله المبرد: إنه على حذف الموصوف والتقدير: أول فريق كافر به، قال القاضي زكريا: وقد أجاز الفراء تأنيثه وتثنيته تقول: هند فضلى امرأةٍ تزورنا والهندان فضليا امرأتين تزورنا، لكن المشهور ما قاله المصنف لأن معنى زيد أفضل رجل أفضل من كل رجل فحذفت كل ومن وأضيف أفعل إلى ما كانت كل مضافة إليه فلزم ترك المطابقة لشبهه بالمجرد في التذكير ولإمكان ظهور من. فائدة. نقل الحمصي عن الترشيح أنك إذا عطفت على النكرة المضاف إليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أفضل نساء وأعقله وأفضل رجال وأعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فإن أضفت إلى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس، وأجاز سيبويه الإفراد وعليه قوله:

امرأتين)، و(الهندات أفضلُ نسوة). وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه؛ وذلك إذا كان بـ(أل)؛ نحو: (زيد الأفضل)، و(الزيدان الأفضلان)، و(الزيدونَ الأفضلون)، و(هند الفُضلى)، و(الهندان الفضْليَانِ)، و(الهندات الفضلَيَات أو الفُضَّل).

وحالة يكون فيها جائز الوجهان: المطابقة، وعدمها؛ وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة، تقول: (الزيدان أفضل القوم)، وإن شئت قلت: (أفضلا القوم)، وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أفصح، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يقل (أحرصي) بالياءِ، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]: فطابق؛ ولم يقل: (أكبر مجرميها).

ومـيـة أحـسـن الـثـقـلـيـن جـيـدا وسـالـفـة وأحـسـنـه قـذالا

كأنه قال: وأحسن من ذكرنا انتهى. وحاصله: إن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول فليحفظ **(قوله يكون فيها مطابقاً لموصوفه)** أي: لزوماً لأنه نقص شبهه بأفعل التعجب لاقترانه بأل ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قاله الأزهري **(قوله أو الفضل)** بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر **(قوله وذلك إذا كان)** مضافاً لمعرفة اعلم أن المضاف إلى المعرفة ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه فينوى فيه معنى من فتجوز فيه المطابقة وعدمها وهو ما ذكره المصنف وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وأقرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوم القِيامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاقاً» وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة كقولهم الأشج والناقص أعدلا بني مروان أي: عادلاهم. إذ ليس المقصود به التفضيل، وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفة مشبهة به وكل منهما لا ينوى فيه معنى من ويلزم فيه المطابقة لشبهه بالمعرف بأل في الإخلاء من لفظ من ومعناها وتحول إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف الأول فإنه لا يكون إلّا بعض ما أضيف إليه فلذلك يجوز يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم انتهى من القاضي مع الزيادة **(قوله ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ﴾ [البقرة: ٩٦] إلخ)** فأحرص مفعول

وعن ابن السَّرَّاج أنه أوجب عدم المطابقة، وردّ عليه بهذه الآية. وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعولَ به مطلقاً، ....

ثانٍ لتجد (قوله فرد عليه بهذه الآية) قال المصنف فإن قدر أكابر مفعولاً ثانياً لجعلنا ومجرميها مفعولاً أولاً فيلزم المطابقة في المجرد من أول والإضافة انتهى. قال اللقاني: وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وهو مضاف إلى معرفة؟ وتقرير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك أن (أكابر) ليس مضافاً بل مفعولاً ثانياً و(مجرميها) مفعولاً أولاً وردّ المصنف هذا الجواب بأن هذا التقدير يلزم منه المطابقة في المجرد من أل والإضافة وقد تقدم منعهما، وإنما وجب على التقدير المذكور أن يكون (مجرميها) مفعولاً الأول لأنه معرفة وهو في الأصل مبتدأ، و(أكابر) خبر ولا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة على ما تقرر في موضعه قاله الحمصي. فائدة. قد يأتي أفعل التفضيل عارياً من معنى التفضيل نحو﴿رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ﴾ [الإسراء: ٥٤]﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾ [الروم: ٢٧]وقوله:

وإن مدّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وقوله:

إنّ الذي سمك السماء بنا لنا ... بيتاً دعائمه أعز وأطول

وقاسه المبرد، وصحح ابن مالك في التسهيل قصره على السماع، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخل أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدل به انتهى فإما أعلم بكم فالتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي: أعلم بكم من غيره من العالم العالمين ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم، وأما ﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر، وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلها للتفضيل، وأما أعز وأطول فقال السعد: المراد بالبيت بيت المجد والشرف، وقوله: أعز وأطول أي: من دعائم كل بيت وعلى هذا فهما للتفضيل إفادة بعض الفضلاء فليتدبر (قوله لا ينصب المفعول مطلقاً) أي: سواء كان ظاهراً أو غيره

ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]: إنَّ (مَنْ) ليست مفعولاً بـ(أعلم)؛ لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه؛ لأن (أفعل) بعض ما يضاف إليه؛ فيكون التقدير: أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه (أعلم)؛ أي: يعلم من يضل. واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق؛ تقول: (زيد أفضل من عمرو)، فيكون في(أفضل) ضمير مستتر عائد

وسواء المفعول به أو معه والمطلق مطلقاً والتمييز إن لم يكن فاعلاً معنى إلا إذا كان أفعل مضافاً إلى غيره ويجوز الباقي قاله الأزهري، وقال الفاكهي: وأجاز بعضهم نصبه به مطلقاً ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم أن أوّل بما لا تفضيل فيه قال الدماميني، وهذا الرأي أحسن فينصب حين التأويل كما أنه يضاف حينئذ إلى ما ليس بعضه فيخرج حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما أنه إذا صح حلول الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك أن حكاية المصنف الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه فليفهم **(قوله ولهذا قالوا في قوله تعالى إلخ)** ومثله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فحيث هنا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدّر يدل عليه أعلم ومثله قوله:

واضــرب بــالــسـيــوف الــقــوانــســا

قاله الأشموني **(قوله بل هو منصوب بفعل محذوف إلخ)** هذا مذهب الفارسي، ومن الناس من ادّعى أن الباء هنا مقدرة ليتطابق طرفا الآية ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧] فمن على الأول موصولة أو موصوفة وجوز أن تكون استفهامية مبتدأ والخبر يضل والجملة معلّق عنها الفعل المقدر وإلى هذا ذهب الزجاج وقرئ ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ بضم الياء على أن من مفعول لما أشير إليه من الفعل المقدر، وفاعل يضل ضمير راجع إليه، ومفعوله محذوف أي: يعلم من يضل الناس فيكون تحذيراً عن طاعة الكفرة، وجوز أن تكون مجرورة بالإضافة أي: أعلم المضلين من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨] أو من قولك: أضللته إذا وجدته ضالاً كما حمدته إذا وجدته محموداً، وأن تكون استفهامية معلقاً عنها الفعل أيضاً، وأن يكون فاعل يضل ضمير لله تعالى ومن منصوبة بما ذكر من الفعل المقدر أي: يعلم من يضلله الله تعالى انتهى من روح المعاني ملخصاً **(قوله ضمير مستتر إلخ)**

على(زيد). وهل يرفع الظاهر مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه - أي: في جواب الاستفهام - خلاف بين العرب؛ فبعضهم يرفع به مطلقاً؛ فتقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه) فتخفض (أفضل) بالفتحة على أنه صفة لـ(رجل)، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة. وأكثرهم يوجب رفع (أفضل) في ذلك على أنه خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفضل) ضمير مستتر عائد عليه. ولا يرفع أكثرهم بـ(أفعل) الاسم الظاهر إلا في مسألةِ الكُحْلِ؛ وضابطها: أن يكون في الكلام نفيٌ

أي: وهو مرفوع على الفاعلية بأفضل (**قوله وهل يرفع الظاهر مطلقاً**) أي: سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً (**قوله لو في بعض المواضع**) وهو مسألة الكحل (**قوله فبعضهم يرفعه به مطلقاً**) فمثال الاسم الظاهر ذكره المصنف بقوله: مررت برجل أفضل منه أبوه، ومثال الضمير المنفصل مررت برجل أكرم منه أنت (**قوله وهي لغة قليلة**) حكاها سيبويه وإنما قلّت لأنه ضعف الشبه باسم الفاعل قيل: من أنه في حال تجرده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا إذا لم يعاقب فعلاً أي: لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه ومتى حسن ذلك فكثير كما في مسألة الكحل (**قوله وأبوه مبتدأ مؤخر**) وكذلك أنت في مثالنا السابق (**قوله عائد عليه**) أي: على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن (**قوله أن يكون في الكلام نفي**) إنما اشترط سبق النفي ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفي إذا دخل عليه توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل: حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويَه أو يكون دونه، ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامي، قال الصبان: وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوزاً لعمل اسم التفضيل في الظاهر لجاز العمل في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل لأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتاً لاتحادهما فيه ذاتاً فحصل في معناه التفضيلي ضعف يقتضي أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفعل قوة اقتضى حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه

بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين،

مثال ذلك قولهم: ....

فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً فله قوة اقتضى حكمه، وقيل: إنما اشترط تقدم النفي لتقوي طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل وذلك لأن طلب النكرة للمحض في الإثبات دون طلبها له في النفي لأنه في الإثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عند كونه كذباً؛ فإنك إذا قلت ما رأيت كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلاً، وفي هذا أيضاً ما تقدم إيراداً وجواباً فتدبر **(قوله بعده اسم إلخ)** واشتراط ابن الناظم كون هذا الاسم المرفوع أجنبياً أي: غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فإنه سببي بهذا المعنى لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببياً بمعنى أن للموصوف به تعلقاً ما كما في المثال قاله ابن قاسم؛ لكن قد يقال إن قول البدر وكان مرفوعه أجنبياً خارج بقولهم مفضلاً على نفسه باعتبارين فليتدبر **(قوله مفضل على نفسه باعتبارين)** قال الصبّان في حواشي الأشموني كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل ـ أي: الزيادة ـ إنما هي باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضول فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال، وخرج به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكحل ووقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى هذا؛ وقال ابن الصايغ: إنَّ رفع أفعل الظاهر على ما هو المختار مشروطاً بالشروط السابقة لكن هل هذا لأفعل من أو لأفعل في جميع استعماله لم أجد من شفى الغليل في هذه المسألة، والذي ينبغي أن يقال هذا مبني على اختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قال أبو عمرو وغيره؛

(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)، وقول الشاعر:

مَـا رَأَيْـتُ امْـرأً أَحَـبَّ إِلَـيْـهِ الـ ـبَـذْلُ مِـنْـهُ إِلَـيْـكَ يَـا ابْـنَ سِـنَـانِ

وكذلك لو كان مكانَ النفي استفهامٌ؛ كقولك: (هل رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد؟) أو نهي؛ نحو: (لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك).

بَابُ التَّوَابِعِ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ ....

إن قلنا بالأول فينبغي إذا استعمل بالألف واللام أن يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الأفضل أبوه لأنه يثنى ويجمع إذ ذاك وكذا إذا أضيف إلى معرفة نحو زيد أفضل الناس أبوه لأنه يجوز تثنيته وجمعه حينئذ، وإن قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل إلا بالشروط انتهى نقله الحمصيُّ وقال قد يقال: معنى التعليل بالأول أن اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات في بعض الأحوال انحط عن غيره مطلقاً **(قوله في عينه)** حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن **(قوله وقول الشاعر ما رأيت إلخ)** هو زهير ابن أبي سلمى والشاهد فيه ظاهر ومثله قول الألفية:

كـلـن تـرى فـي الـنـاس مـن رفـيـق أولـى بـه الـفـضـل مـن الـصـديـق

(قوله وكذلك لو كان مكان النفي استفهام إلى قوله أو نهي) تبع فيه ابن مالك واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس وأجيب بأنه قد استقر أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الأربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفي فقط إفادة المحقق.

باب التوابع

(قوله يتبع ما قبله) في إعرابه قال الأزهري يشكل عليه نحو قام قام زيد ولا ولا فإنها مشتملة على التوكيد ولا تبعية فيها وأجاب المحشي بأن المراد يتبع في الإعراب وجوداً وعدماً وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الإعراب إن كان هناك إعراب، وقال الفاكهي: وإطلاق التابع عليهما مجاز فليتدبر. تنبيه: يستثنى من قوله هذا النعتُ المقطوعُ والمجرورُ على المجاورة وسيأتي الكلام عليهما إن شاء الله تعالى **(قوله ما قبله)** فيه إشارة إلى منع

خَمْسَةٌ.

ش- التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، وعدها

تقديم التابع على متبوعه، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين كقولك قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله:

ولست مقراً للرجال ظلامة   أبي ذاك عمي الأكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم النسق بأربعة شروط؛ أن يكون بالواو. وأن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً. وأن لا يؤدي إلى مباشرته عاملاً غير متصرف، فلا يجوز إن وزيداً عمراً ذاهبان. وأن لا يكون المعطوف مخفوضاً. وكذلك لا يجوز الفصل بينهما بأجنبي مباين فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيداً، ضرب هذا زيداً الرجل وجاء بالمبتدأ نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] وبالخبر نحو زيد قائم العاقل وبمعمول الموصوف نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [المؤمنون: ٩١-٩٢] وشبه ذلك (قوله خمسة) وعدها بعضهم ستة بجعل التوكيد قسمين ودليل الحصر على ما قاله الأزهري أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا؛ الأول عطف النسق والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا الأول النعت والثاني عطف البيان انتهى فليتدبر. تنبيه: اختلف في العامل في التابع، أما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه، وأما البدل فقالوا أيضاً: عامله محذوف ويدل لهم ظهوره جاراً جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع المضمر نحو: بزيد به، وقال غير واحد عامله عامل متبوعه، وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن الفاعل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة، وأما النسق فذهب الجمهور إلى أن عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: محذوف فليحفظ (قوله النعت والتأكيد إلخ) قيل: الأولى أن يبدأ بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق كما رتبها السيوطي في ألفيته فقال:

الزجاجي وغيره أربعة؛ وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف.

النَّعْتُ وَهُوَ: التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ.

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت بيان ثم توكيد بدل

ونسق وعند الاجتماع ... كذا ترتبت على نزاع

لأنها إذا اجتمعت رتبت كذلك كما في التسهيل والارتشاف، وقال الزرقاني: لأن النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلاً تابع لأنه كالمستقل، وأَخَّرَ النسق لخلل الواسطة، وأشار بقوله: على نزاع إلى قول بعضهم: يقدم التأكيد على النعت، واختار في شرحه لها تقديم عطف البيان لأنه أشد في التبيين من النعت إذ لا يكون لغيره **(قوله النعت)** قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة، وقال المصنف في شرح اللمحة الصفة والنعت واحد، وقيل: النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير، والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت، وعلى الأول يقالان عليه تعالى، وقال بعضهم: الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط، ولذا يقال صفات الله تعالى ولا يقال نعوته انتهى وتعقب بأن إطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة، وقيل غير ذلك **(قوله هو التابع إلخ)** لعل المراد به مطلق التالي من غير نظر إلى كونه نعتاً أو غيره فلا يرد ما قاله الأعرجي إن في التعريف دوراً لأن معرفة كونه تبعاً متوقف على معرفة كونه نعتاً أو بالعكس فتأمل **(قوله المشتق)** هو ما دل على حدث وصاحبه كما مر **(قوله والمؤول به)** أي: بالمشتق وذلك كاسم الإشارة وذي بمعنى صاحب وفروعها وأسماء النسب تقول: مررت بزيد هذا وبرجل ذي مال وعراقي أي: الحاضر، وصاحب مال ومنسوب إلى العراق ومن المؤول به الجملة أيضاً وإنما ينعت بها إذا كانت خبرية مشتملة على رابط وكان المنعوت نكرة أو معرفاً بأل الجنسية نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] وقد يعدّ من المؤول به المصدر الثلاثي نحو هذا رجل عدل وزور وفطر وذلك

ش- (التابع) جنس يشمل التوابع الخمسة، و(المشتق أو المؤول به) مخرج لبقية التوابع؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به ألا ترى أنك تقول في التوكيد: (جاء القوم أجمعون) و(جاء زيدٌ زيدٌ)، وفي البيان والبدل: (جاء زيدٌ أبو عبد الله)، وفي عطف النسق: (جاء زيد وعمرو)، فتجدها توابعَ جامدةً، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبقَ إلَّا التوكيد اللفظي؛ فإنه قد يجيء مشتقاً؛ كقولك: (جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ) الأول نعت والثاني توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجته بقولي: (المباين للفظ متبوعه).

فإن قلت: قد يكون التابع المشتقُّ غيرَ نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: (قال أبو بكر الصديق، وقال عمر الفاروق رضي الله عنه)، وفي عطف النسق: (رأيت كاتباً وشاعراً). قلت: (الصديق) و(الفاروق)؛ وإن كانا مشتقين؛ إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بباب الأعلام؛ كـ(زيد) و(عمرو)، و(شاعر) في المثال المذكور نعت حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك (كاتب) ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

مؤول بعادل وزائر ومفطر عند الكوفيين، وعند البصريين على تقدير مضاف أي: ذو كذا ولهذا التزم إفراده وتنكيره كما يلتزمان لو صرح بذو (قوله أجمعون) مثال للتأكيد المعنوي، وقوله: زيد زيد للفظي فإنهما ليسا بمشتقين ولا مؤولين به (قوله أبو عبد الله) فهو إما بدل أو عطف بيان لأنه كلما صح أن يكون بدلاً صح أن يكون بياناً إلا ما استثني كما سيأتي قريباً في بابه (قوله الصديق) هو فعيل أي: كثير التصديق لما صح في الحديث الصحيح عن قضيته قوله ﷺ: «أَلَا تَدْعُونَ لِي صَاحِبِي مَا شَأْنُكُمْ وشَأْنُهُ فَوالله مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ إلَّا عَلَى بَابِهِ ظُلْمَةٌ إلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ فَإنَّ عَلَى بَابِهِ النُّورُ ولَقَدْ قُلْتُمْ كَذَبْتَ وقَالَ أبو بَكْرٍ صَدَقْتَ ومَسَكْتُمُ الأَمْوالَ وجَادَ لِي بِمَالِهِ وَوَاسَانِي واتَّبَعَنِي» (قوله الفاروق) سبب تسميته به أن الله تعالى فرق به بين الحق والباطل كما صحت الأحاديث بذلك، وقيل: لأن الشيطان يفرق ويفرُّ من ظلّه كما ورد في الحديث الشريف «كَأَنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الجِنِّ والإِنْسِ قَدْ فَرُّوا مِنْ عُمَرَ» (قوله مشتقين) أي: من التصديق والتفرقة كما علمت

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ أَوْ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ أَوْ تَرَحُّمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ.

ش- فائدة النعت: إما تخصيص نكرة؛ كقولك: (مررتُ برجلٍ كَاتِبٍ)، أو توضيح معرفة؛ كقولك: (مررتُ بزيدٍ الخياط)، أو مدح؛ نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، أو ذم؛ نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، أو ترحُّم؛ نحو: (اللهم ارحم عبدَكَ المسكين)، أوتوكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣].

(قوله أما تخصيص نكرة إلخ) ومعناه في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن الرجل في المثال المذكور كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما أتيت بكاتب قللت الاشتراك والاحتمالات **(قوله أو توضيح معرفة)** المراد به رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا نحو: زيد العالم والرجل الفاضل **(قوله نحو أعوذ بالله إلخ)** قال المحقق: بجعل الوصف في ذلك مخصصاً يندفع سؤال مشهور قال ابن عرفة: يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو: أن الاستعاذة استجارة والاستجارة إبعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالأخص لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان؟ وأجاب: بأن النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم، وقال أيضاً كون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشهب أما إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لأن كل شيطان كذلك انتهى. وعلى هذا يندفع السؤال، وفي شرح التوضيح إن كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وضع له **(قوله أو توكيد إلخ)** وذلك إذا أفاد الموصوفُ معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن كما مثل المصنف، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً وإحاطة فالتابع تأكيداً لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم **(قوله نفخة واحدة)** ومثله: ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ على الأصح كما نص عليه في الشذور. تنبيهان: الأول: قد يكون

وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ. ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ، وَالأَحْسَنُ (جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ) ثُمَّ (قَاعِدٌ) ثُمَّ(قَاعِدُونَ).

ش- اعلم أنَّ للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر. وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجمع. وبحسب التذكير والتأنيث حالتين. وبحسَب التنكير والتعريف حالتين؛ فهذه عشرةُ أحوال للاسم. ولا يكون الاسمُ عليها كلّها في وقت واحد؛ لما في بعضها من التضادّ، ألا ترى أنه لا يكون الاسمُ مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرَّفاً منكَّراً، ولا مفرداً مثنىً مجموعاً، ولا مذكَّراً مؤنثاً. وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور: وهي من كل قسم واحدٌ؛ تقول: (جاءني زيد) فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئت مكانه بـ(رجل)؛ ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه؛ فإن جئت مكانه بـ(الزيدان)، أو بـ(الرجال)؛ ففيه التثنية أو الجمع بدلَ الإفراد وبقية الأوجه، فإن جئت مكانه بـ(هند)؛ ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه؛ فإن قلت: (رأيتُ زيداً)، أو(مررتُ بزيدٍ)؛ ففيه النصب أو الجر بَدَلَ الرفع وبقية الأوجه.

النعت للتعميم والتفصيل والإبهام نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم، ونحو: مررت بعربي وعجمي، ونحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة. الثاني: نقل المصنف في بعض تآليفه أن النعت قد يجيء لإعلام المخاطب أن المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك: أرأيت مفتي بلدنا فتقول: رأيت مفتيكم الكريم العالم؛ وليس هذا للتوضيح لأن مرادهم بالتوضيح الإيضاح للمخاطب ولا للمدح فإن غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بحال هذا الموصوف لا لمجرد الثناء عليه فافهم

وَوقع في عبارة بعض المعربين: (أن النعت يتبع المنعوت في أربعة مِنْ عشرة)، ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها، وليس كذلك وإنما حكمه أنه يتبعه في اثنين من خمسة دائماً؛ وهما: واحد من أوجه الإعراب؛ وواحد من التعريف والتنكير؛ ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب؛ ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير. فإن قلتَ: هذا منتقض بقولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فوصفوا المرفوع، وهو الجحر؛ بالمخفوض؛ وهو

(قوله دائماً) أي: سواء رفع ضميره أم اسماً ظاهراً كما سيأتي بيانه (قوله أن يخالف منعوته في الإعراب) لأن ذلك يخل بالتبعية (قوله ولا أن يخالفه بالتعريف والتنكير) لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه، والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات وهو محال قاله الفخر الرازي. واعلم أن الأخفش أجاز نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

أبيت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع

وأول الجمهور الآية بجعل (الأوليان) أي: الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدلاً من آخران، و(ناقع) بدل من السمّ وقيل: (الأوليان) خبرهما محذوفاً و(ناقع) خبر ثانياً للسم وكذلك المعرف بلام الجنس أجاز جمع نعته بالنكرة المخصوصة لأنه قريب المسافة من النكرة من حيث إنه لا يعين شيئاً من الإفراد كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا وكقوله:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني ... فأعف ثم أقول لا يعنيني

تتمة: اختلف في النعت هل يجب أن يكون مساوياً لمتبوعه في التعريف أو دونه أو لا؛ فذهب الجمهور إلى الأول، والشلوبين والفراء إلى الثاني، وصححه ابن مالك، وقال

(خرب)؛ وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهُمَزة: ١-٢] فوصف النكرة، وهي ﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ بالمعرفة، وهو ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ [الهُمَزة: ٢]، وبقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١-٣]، فوصف المعرفة ـ وهو اسم الله تعالى ـ بالنكرة؛ وهي ﴿شَدِيدِ العقابِ﴾. وإنما قلنا (إنه نكرة)؛ لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عقابُه، لا ينفكُّ في المعنى عن ذلك؟ قلتُ: أما قولهم: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) فأكثر العرب ترفع (خرباً)، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض؛ كما قال الشاعر: قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي (خرب) ضمّةٌ مقدرةٌ منعَ من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في

ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل انتهى وأما نعت النكرات بالأخص فلا يمتنع بالإجماع نحو: رجل فصيح وغلام يافع فليحفظ **(قوله فوصف النكرة وهو كل همزة)** إلى قوله فوصف المعرفة، لم أر في أغلب النسخ الجواب عن ذلك وجواب الأولى: إن الذي بدل لا وصف أو وصف مقطوع أو نصب على الذم، وجواب الثانية: إن شديد بدل أيضاً أو خبر لمبتدأ محذوف أو شديد العقاب في تقدير مشدد أو الشديد عقابه وإضافة هذه الصفات هنا حقيقية على معنى أنه لا يختص بزمان دون زمان ولا يخفى عليك أن غافر كشديد في الحكم فلا تغفل **(قوله وإن كان المعنى على خلاف ذلك)** لأن الخرب هو الجحر لا الضب **(قوله وعلى هذا الوجه)** أي: الجر **(قوله ففي خرب)** ضمة مقدرة وقال بعض البصريين التقدير هذا جحر ضبّ خرب جحره فحذف المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعاً لقيامه مقام المضاف المرفوع كما مرّ فتفطن، ومثله قوله:

الإعراب، كما أنا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن ﴿الحمدِ لِلهِ﴾ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، ولا يمنع أيضاً قولهم في الحكاية: (مَنْ زيداً) بالنصب، أو (مَنْ زيدٍ) بالخفض؛ إذا سألت من قال: (رأيتُ زيداً)، أو (مررتُ بزيدٍ)؛ وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب، وقد تبيَن بهذا صحة قولنا: إنَّ النعت لابد أن يتبع منعوتَهُ في إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وأما حكمُهُ بالنظر إلى الخَمْسة الباقية ـ وهي الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث ـ؛ فإنه يُعطى منها ما يُعطى الفِعْل الذي يحلّ محلّه في ذلك الكلام؛ فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف؛ طابَقَهُ في اثنين منها؛ وكملَتْ له حينئذٍ الموافقةُ في أربعة من عشرة ـ كما قال المعربون ـ؛ تقول: (مررت برجل قائِمٌ)، و(برجُلينِ قائِمَيْنِ) و(برجال قائِمينَ) و(بامرأةٍ قائمةٍ) و(بامرأتَينِ قائِمَتَيْنِ) و(بنساءٍ قائماتٍ)؛ كما تقول في الفعل: (مررت برجل قامَ)، و(برجلينِ قاما)، و(برجالٍ قاموا) و(بامرأةٍ قامَتْ) و(بامرأتين قامَتَا) و(بنساءٍ قُمْنَ).

فــإيّــاكــم وحــيــة بــطــن واد   هــمــوزِ الــنــاب لــيــس لــكــم بــسي

بجر هموز إذ أصله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف أي: إلى حيته فبقي هموز نابه ثم لما أضيف هموز إلى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قاله نجم الأئمة **(قوله من زيداً)** فمن خبر مقدم وزيداً مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية **(قوله وقد تبين بهذا)** أي: بما تقدم من الأجوبة **(قوله فإن كان الوصف إلخ)** أي: الحقيقي والمجازي ونعني بالأول أن يجري على من هو له كما مثل المصنف، ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير من هو له إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف وجرّ الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ونصب على التمييز إن كان نكرة نحو: جاءتني امرأة كريمة الأب أو كريمة أباً، وجاءني رجلان كريما الأب أو كريمان أباً وجاءني رجال كرام الآباء وكرام آباءً فيوافق منعوته في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتكمل له الموافقة في أربعة من عشر لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف

وإن كان الوصفُ رافعاً لاسم ظاهر؛ فإن تذكيره وتأنيثه على حَسَب ذلك الاسم الظاهر، لا على حَسَب المنعوت؛ كما أنَّ الفِعْلِ الذي يحلُّ محلَّه يكونُ كذلك؛ تقول: (مررت برجل قائمةٍ أمُّهُ)؛ فتؤنِّث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل: (قامت أمُّهُ)، وتقول في عكسه: (مررت بامرأة قائِمٍ أبوهَا) فتذكر الصفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنَّثاً؛ لأنك تقول في الفعل: (قامَ أبوها)؛ قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ

المستتر أصالة أو تحويلاً قال الأزهري: ويستثنى من ذلك شيئان؛ أحدهما: الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزمه الإفراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد، وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين وبرجال أفضل شخوص إلى آخر المثال. والثاني: الوصف بما يسوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول إذا كان جارياً على موصوف نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل انتهى. وبقي أشياء مستثناة منها صفة مذكر ما لا يعقل فأنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفضل والفضلى، فالأفاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى إجراء له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والإخبار والأحوال ولذلك جاءَ أُخَر نعتاً للأيام في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤]ولولا ذلك لم يستقم، ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال أخر[لايستقيم] حتى تقول: أواخر وآخرون لأنه ممن يعقل قاله ابن الحاجب في أمالي القرآن. ومنها غير ذلك فإن أردته فارجع إلى حواشي الألفية للفاضل المحشي (**قوله وإن كان الوصف رافعاً للاسم الظاهر إلخ**) وكذلك إذا كان رافعاً للضمير البارز نحو جاءني غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول: ضربته هي وضربها هو وما

﴿ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]. ويجب إفراد الوصف؛ ولو كان فاعله مثنىً، أو مجموعاً؛ كما يجب ذلك في الفعل؛ فتقول: (مررت برجلين قائمٍ أَبَوَاهُمَا)، و(برجالٍ قائمٍ آباؤُهم)؛ كما تقول: (قام أبواهُمَا)، و(قام آباؤُهم). ومن قال: (قاما أبواهما) و(أكلوني البراغيث) ثنَّى الوصف وجمعه جمعَ السلامة؛ فقال: (قائمين أبواهما) و(قائمين آباؤُهم).

وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير؛ إذا كان الاسم المرفوع جمعاً؛ فتقول: (مررت برجال قيام آباؤهم) و(برجل قُعُودٍ غِلْمَانُهُ)، ورأوا ذلك أحسَنَ من الإفراد الذي هو أحسنُ من جمع التصحيح.

وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَو ادِّعَاءً، رَفْعاً بِتَقْدِيرِ (هُوَ)، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ (أَعْنِي) أَوْ (أَمْدَحُ) أَوْ (أَذُمُّ) أَوْ (أَرْحَمُ).

ش- إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة؛ جاز لك في الصفة الإتباع والقطع، مثال ذلك في صفة المدح: (الحمد لله الحميدِ) أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع، والنصب: (أمدح)، والرفع بتقدير: هو، وقال: (سمعنا بعض العرب

أشبه ذلك وهو طبق الرافع للظاهر حرفاً بحرف فاعرفه ولا تغفل **(قوله ومن قال)** أي: كطي **(قوله وأجاز الجميع أن تجمع الصفة إلخ)** أي: لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعاً فأجازوا تكسير الوصف **(قوله ورأوا ذلك أحسن من الإفراد إلخ)** اعلم أن سيبويه والمبرد وأبو موسى ذهبوا إلى أن جمع التكسير أفصح من الإفراد والتصحيح والأبدي والشلوبين وطائفة إلى أن الإفراد أفصحهما، وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت متابعاً لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح، وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل قائم غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالإفراد أفصح، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة **(قوله جاز لك في الصفة الاتباع والقطع)** قال السيوطي في النكت: حكم الصفة المفردة في ذلك حكم المتعددة خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يجوز القطع إلّا مع

يقول: ﴿الحمدُ للهِ ربَّ العالمينَ﴾ بالنصب؛ فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية)، ومثاله في صفة الذم: ﴿وامرَأَتُهُ حمَالةُ الحَطَبْ﴾ قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنصب على الذمِّ، ومثاله في صفة الترحم: (مررت بزيد المسكين) يجوز فيه الخفض على الإتباع، والرفعُ بتقدير: هو، والنصب بتقدير (أرحم)، ومثاله في صفة الإيضاح: (مررتُ بزيدٍ التاجر) يجوز فيه الخفضُ على الإتباع، والرفع بتقدير: هو، والنصبُ بتقدير: أعني.

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقةً أوِ ادعاءً؛ فالأوَّل مشهور، وقد ذكرنا أمثلَتُه. والثاني نص عليه سيبَويْهِ في (كتابه)؛ فقال: (وقد يجوز أن تقول: (مررتُ بقومِكَ الكرام) ـ يعني: بالنصب أو بالرفع ـ إذا جعلت المخاطبَ كأنه قد عرفهم)، ثم قال: (نَزَّلتُهُمْ هذه المنزلةَ، وإن كانَ لم يعرفْهُم). انتهى.

تعدد المنعوت انتهى. (قوله وامرأته) مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه (قوله بتقدير الترحم) أي: ارحم (قوله أمثلته) أي: أمثلة الموصوف المعلوم حقيقة (قوله والثاني) وهو المعلوم ادعاء. خاتمة في فوائد جمة؛ الأولى: جملة النعت المقطوع مستأنفة لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة فلا موضع لها من الإعراب. الثانية: يجب حذف الرافع أو الناصب في المدح أو الذم أو الترحم لأنهم قصدوا إنشاءه فلو أظهروا العامل وقالوا: امدح عبد الله مثلاً لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبراً مستأنفاً بخلاف النعت المقطوع لغير هذه الثلاثة، فيجوز ذكر العامل في نحو: مررت بزيد التاجر فتقول: هو التاجر أو أعني التاجر لأنه كأنه على تقدير سؤال سائل يقول: من هو أي: من تعني. الثالثة: إذا تكررت النعوت لواحد فإن تعين مسماه بدونها جاز اتباعها وقطعها والجمع بينهما لكن بشرط تقديم المتبع على المقطوع خلافاً لبعضهم قال تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] وقالت الخرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

روي برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وإن لم يتعين ولم يعرف إلّا بمجموعها وجب اتباعها كلها لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد هذا يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر كاتب فقيه والآخر تاجر فقيه. الرابعة: لا يجوز القطع في النعت المؤكد نحو ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ والملتزم نحو الشعرى العبور، والجاري على مشاربه نحو: هذا العالم. الخامسة: يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعاً سابغات وقولهم: منا ظعن ومنا أقام أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنه قول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

إن لم يجعل جلا علماً منقولاً ومنه: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ۝٥٢﴾ [ص: ٥٢] أي: حور قاله الحفيد. السادسة: يجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صالحة بدليل أنه قرئ كذلك، وقوله:

وربّ أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

أي فرع فاحم وجيد طويل بدليل أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد فقط السابعة يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلّا أم وحتى قاله ابن خروف الثامنة إذا تقدم النعت على المنعوت فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلاً من النعت نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢]في قراءة الجر، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو:

لمية موحشاً طلل

التاسعة: إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف وهو على الجملة غالباً نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]وقد تقدم الجملة نحو: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] الآية انتهى من التصريح وغيره. العاشرة: يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه: زيد الطويل ذو الجمة، ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف. الحادية عشر: النعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض

وَالتَّوْكِيدَ وَهُوَ: إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْوُ:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ

ونَحْوُ:

أَتَـاكِ أَتَـاكِ الـلَّاحِـقُـونَ احْـبِـسِ احْـبِـسِ

ونحوُ:

لَا لَا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهَـا

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ش- الثاني من التوابع: التوكيد، ....

التخصيص فلا يكون له إلّا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله:

وكـل أخ مـفـارقـه أخـوه   لـعـمـر أبـيـك إلّا الـفـرقـدان

قاله الصبان ناقلاً عن المغني الثانية عشر من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو مررت بزيد هذا أو بهذا العالم ونعته مصحوب أل خاصة فإن كان جامداً محضاً نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقاً خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكاً بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤوف الرحيم وغيره يجعله بدلاً وما ألطف قول بعضهم

أضـمـرت فـي الـقـلـب هـوى شـاذن   مـشـتـغـل بـالـنـحـو لا يـوصـف

وصـفـت مـا أضـمـرت يـومـاً لـه   فـقـال لـي الـمـضـمـر لا يـوصـف

ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي نحو مررت بفارس أي: فارس ولا يقال جاءني أي: فارس من الأشموني مع الزيادة.

باب التوكيد

(قوله الثاني من التوابع التوكيد) أي: المؤكد فهو من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل فهو مجاز مرسل لأن الذي منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصدري قاله المحشي،

ويقال فيه أيضاً: التأكيدُ بالهمزة وإبدالها ألفاً على القياس في نحو: (فأس، ورأس). وهو ضربان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ؛ والكلام الآن في اللفظي؛ وهو: إعادة اللفظ الأول بعينه؛ سواء كان اسماً كقوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

فانتصاب (أخاك) الأول: بإضمار: احفظ؛ أو الزم؛ أو نحوهما، والثاني: تأكيد له. أو فعلاً كقوله:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقد يقال أنه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا حاجة إلى التجوز وقد أغفل عليه الرحمة، هذا الوجه هنا وذكره في عطف البيان فليراجع **(قوله ويقال فيه أيضاً التأكيد)** لكن التوكيد أفصح على ما في القاموس فيقال: وكد وأكد **(قوله على القياس)** لأن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرك تخفف بالقلب إلى وفق حركة ما قبلها لأن طبيعة الساكن وعريكته ضعيفة وما قبلها مستدع لذلك فإن كان ما قبلها فتحة قلبت ألفاً كما فيما نحن فيه وإن كان ضمة قلبت واواً كلوم وإن كان كسرة قلبت ياء كبير **(قوله بعينه)** أي: وبمرادفه ليدخل نحو قوله: أنت بالخير حقيق قمن. وقوله: أجل جيران كانت أبيحت دعائره. فبالحد نوع قصور كما لا يخفى. إلّا أن يجاب أن الإعادة سواء كانت لفظاً ومعنى كما مثل أو معنى فقط وهو المرادف كما مثلنا فليتدبر **(قوله سواء كان اسماً إلخ)** ومنه أن يكون المؤكد ضميراً منفصلاً مرفوعاً فيجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل نحو قمت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت **(قوله كقوله أخاك أخاك إلخ)** هو مسكين الدارمي فأخاك منصوب على الإغراء أي: الزم أخاك. والثاني: تأكيد له وفيه الشاهد ومن موصولة اسم أن وجملة لا النافية للجنس مع اسمها الذي هو أخا الشبيه بالمضاف وخبرها المحذوف الذي هو كائن خبر أن والهيجاء الحرب تمد وتقصر **(قوله كقوله فأين إلخ)** لم أعلم قائله والفاء عاطفة، وأين للاستفهام وتعلقها بمحذوف كما ذكر المصنف، وإلى أين خبر مقدم، والنجاة بالمد الإسراع مبتدأ مؤخر، وببغلتي متعلق به، ويروى اللاحقوك بالإضافة إلى كاف الخطاب

وتقدير البيت: فأين تذهب؛ إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذف الفعل العامل في (أين) الأولى، وكرر الفعل والمفعول في قوله: (أتاكِ أتاكِ) و (اللاحقون): فاعل بـ (أتاك) الأول، ولا فاعل للثاني؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا ليسند إلى شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معاً؛ وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نزِّلا منزل الكلمة الواحدة، وقيل: إنهما تنازعا قوله: (اللاحقون)، ولو كان كذلك؛ لزم أن يضمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: (أتوكِ أتاكِ اللاحقون)، على إعمال الثاني، و (أتاك أتوك) على إعمال الأول. وقوله (احبسِ احبسِ) تكرير للجملة؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قُوَّةِ الملفوظ به. أو حرفاً؛ كقوله:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

وليس من تأكيد الاسم قولُهُ تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]، خلافاً لكثير من النَّحويين؛ لأنه جاءَ في التفسير أن معناه دكاً بعد دك، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منثوراً، وأن معنى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] أنه تنزل ملائكةُ كلِّ سماء، فيصطفون صفاً بعد

وسقوط النون للإضافة، واحبس فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً ومفعوله محذوف أي: نفسك واحبس تكرير للجملة، ويجوز أن يكون تكريراً للفعل **(قوله كقوله لا لا أبوح إلخ)** قائله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا النافية للجنس للتأكيد وباح بسره إذا أظهره، وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفي آخرها تاء التأنيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت قال العيني: والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق وأصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة وعهوداً جمع عهد عطف تفسير **(قوله خلافاً لكثير من النحويين)** قال الفاكهي: ووافقهم المصنف في الشذور في ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ أي: بخلاف ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ **(قوله لأنه جاء في التفسير)** أي: في تفسير العلماء هذه الآية الشريفة **(قوله أن المعني دكاً بعد دك)** أي: فهو منصوب على الحال **(قوله فيصطفون)** أي: فصفاً صفاً على معنى مصطفين أو ذي

صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما تقول: علَّمْتُه الحساب باباً باباً. وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذنُ: (الله أكبر، الله أكبر) خلافاً لابن جنّي؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأوَّل، بل لإنشاء تكبير ثان، بخلاف قوله: (قد قامَتِ الصلاة، قد قامَتِ الصلاة)؛ فإن الجملة الثانية خبرٌ، جيء به لتأكيد الخبر الأول.

أَوْ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ بِـ (النَّفْسِ وَالْعَيْنِ) وهِيَ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى (أَفْعُلٍ) مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِـ (كُلٍّ) لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِـ (كِلَا) وَ(كِلْتَا) لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَبِـ (أَجْمَعَ) وَ(جَمْعَاءَ) وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ.

ش- النوع الثاني: التأكيد المعنوي، وهو بألفاظ محصورة:

منها: (النفس)، و(العين)؛ وهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: (جاءَ زيدٌ) فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: (نفسه)؛ ارتفع

صفوف كثيرة **(قوله كما تقول علمته الحساب باباً باباً)** أي: مرتباً قال الفاكهي والمختار في هذا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لأن مجموعها هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض. تنبيه: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [النبأ: ٤] الآية ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾﴾ [القيامة: ٣٤] ويأتي بدونه نحو قوله ﷺ: «والله لأغْزُوَنَّ قُرَيْشاً» ثلاث مرات، ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو: ضربت زيداً ولو عطف وقال ثم ضربت زيداً لتوهم تكرار الضرب والغرض بخلافه **(قوله وهي أي: العين مؤخرة عنها)** أي: عن النفس إن اجتمعتا في اللفظ وجوباً على الأصح لأن النفس عبارة عن جملة الشيء والعينَ مستعارة في التعبير عن الجملة **(قوله وبكل)** عطف على بنفس **(قوله له)** أي: للمثنى **(قوله منها النفس والعين)** أي: إذا كانا بمعنى الذات فإن استعملا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم والعين بمعنى الجارحة

الاحتمال الثاني، ولابد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد، ولك أن تؤكد بكل منهما وحده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس؛ تقول: (جاء زيدٌ نفسُه أو جاءَ زيد عينُه)؛ ويمتنع (جاءَ زيد عينُه نفسُه). ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعهما على وزن أَفْعُلْ مع التثنية والجمع، تقول: (جاءَ الزيدان أنفسُهما أعينُهما)، و(الزيدون أنفسُهم أعينُهم) و (الهندات أنفسُهن أعينُهن).

فهما حينئذ بدلان نحو أرقت زيداً نفسه وطرفت عمراً عينه. واعلم أنهما ينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة نحو: جاء زيد بنفسه وعمرو بعينه والنفس بعدم التأكيد بها غالباً ضمير رفع متصل إلّا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما أنفسهما **(قوله ارتفع الاحتمال الثاني)** وهو مجيء خبره أو كتابه **(قوله ولابد من اتصالهما إلخ)** قال حفيده شهاب الدين: لك أن تقول يلزم من هذا إضافة الشيء إلى نفسه، وقال الشهاب القاسمي: يمكن أن يدفع هذا بمنعه وإنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعمّ من المضاف إليه انتهى فليفهم **(قوله عائد على المؤكد)** بالفتح ومطابق له ليرتبط به **(قوله ويمتنع إلخ)** تقدم بيانه آنفاً **(قوله وجمعهما)** بالرفع عطف على إفراد النفس إلخ **(قوله على وزن أفعل)** احترز به عن جمع الكثرة كنفوس وعيون وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منها ولذا كان تعبيره أولى من تعبير بعضهم بجمع القلة فافهم **(قوله مع التثنية والجمع)** إنما ترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل إلى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى قاله بعضهم، وقال بدر الدين بن مالك: ويجوز أيضاً فيهما الإفراد والتثنية وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد ولفظ الإفراد على لفظ التثنية فالأول كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] والثاني كقول الشاعر:

حمامة بطن الواديين ترنمي ... سقاك من الغر الغوادي مطيرها

والثالث كقول الآخر:

ومهمهين قذفين مرتين ... ظهراهما مثل ظهور الترسين

ومنها: (كل)؛ وهي لرفع احتمال إرادة الخصوص بألفاظ العموم؛ تقول: (جاءَ القومُ)؛ فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنَّك عبرت بـ (كل) عن البعض، فإذا قلت: (كلُّهم)؛ رفعت هذا الاحتمال. وإنما يؤكَّد بها بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكَّد بها غير مثنىً، وهو المفرد والجمع.

الثاني: أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛ فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، والثاني؛ كقولك: (اشتريت العبد كله)، فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراءِ، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز: (جاء زيدٌ كلّه)؛ لأنّه لا يتجزّأ لا باعتبار الذات ولا بالعامل.

الثالث: أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم: ﴿إنَّا كُلًّا فيها﴾؛ خلافاً للزمخشري والفراء.

انتهى فليتدبر. (قوله ومنها كل) وقد جاءت بمعنى بعض كما نص عليه في القاموس فهي من الأضداد. (قوله بألفاظ العموم) متعلق بإرادة الخصوص (قوله بشروط) أي: ثلاثة (قوله ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾) لأن الملائكة إفراد متعددة (قوله باعتبار الشراء) الذي هو عامل في المؤكد (قوله ولا بالعامل) لأنه يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به بدون البعض الآخر بخلاف رأيت زيداً كله (قوله أن يتصل بها ضمير) وأجاز ابن مالك في بعض كتبه إضافتها إلى ظاهر مثل المؤكد بها مستدلاً بقول كثير:

كم قد ذكرت لو أحرى بذكركم   يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

وخرج على الشذوذ، وقال أبو حيان: كل في البيت نعت بمعنى الكاملين لا توكيد فليتدبر (قوله قراءة بعضهم) هو ابن السميفع وعيسى بن عمرو وقرأ الباقون برفع كل على الابتداء وهو مضاف تقديراً لأن المراد كلنا وفيها خبره والجملة خبر إنّ، وخرج ابن عطية والزمخشري القراءة الأولى على أن كلاً توكيد لاسم إنَّ، قال الوالد قدس سره: وكون كل المقطوع عن الإضافة يقع تأكيداً اكتفاء بأن المعنى عليها مذهب الفراء ونقله أبو حيان عن

ومنها: (كِلا، وكلتا)؛ وهما بمنزلة (كل) في المعنى؛ تقول: (جاءَ الزيدان) فيحتمل مجيئهما وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأنَّ المرادَ: أحدُ الزيدين؛ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]: إنّ معناه: على رجل من إحدى القريتين؛ فإذا قيل (كلاهما) اندفع الاحتمال. وإنما يؤكّد بهما بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكَّد بهما دالاً على اثنين.

الثاني: أن يصح حلول الواحد محلَّهما؛ ....

الكوفيين ورده ابن مالك في شرحه للتسهيل وقيل: هو حال من المستكن في الظرف وتعقب بأنه في معنى المضاف ولذا جاز الابتداء به فكيف يكون حالاً وإذا سلم كفاية هذا المقدار من التنكير في الحالية فالظرف لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل في الظرف المتقدم نحو كل يوم لك ثوب وأجيب عن أمر العمل بأن الأخفش أجاز عمل الظرف في الحال إذا توسطت بينه وبين المبتدأ نحو: زيد قائماً في الدار عندك وما في الآية الكريمة كذلك على أن بعضهم أجاز ذلك ولو تقدمت الحال على المبتدأ والظرف نعم منعه بعضهم مطلقاً وقال أبو حيان: الذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن كلاً بدل من اسم إن لأن كل يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك فكأنه قيل: إن كلاً فيها انتهى. ولعل القول بالتأكيد أحسن من هذا وأقرب ورد ابن مالك لا يعول عليه انتهى من روح المعاني باقتصار. فائدة: يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافاً إلى نكرة نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] ولا يلزم مضافاً إلى معرفة فنقول كلهم ذاهب وذاهبون (قوله كلاً وكلتا) أي: فكلاً للمذكر وكلتا للمؤنث وقال اللقاني قد يرد كلاً بمعنى كلتا كقوله:

تمت بقربا الزينبين كليهما

وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي: بقربا الشخصين كليهما، وقد يغني كلهما عن كليهما وكلتيهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلهما (قوله بشروط) أي: أربعة (قوله محلهما) أي: محل الاثنين كقولك: جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما فيجوز أن

فلا يجوز ـ على المذهب الصحيح ـ أن يقال: (اختصم الزيدانِ كلاهما)؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: (اختصم أحدُ الزيدين)؛ فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى؛ فلا يجوز: (مات زيدٌ وعاش عمروٌ كلاهما).

الرابع: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

ومنها: (أجمعُ)، و(جمعاء) وجمعهما؛ وهو: (جمعٌ)، و(أجمعون)، وإنما يؤكد بهما - أي: بـ (أجمع) و (جمعاء)- غالباً بعد (كلٌ)؛ فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد؛ تقول: (اشتريت العبد كله أجمع)، و(الأمة كلها جمعاءَ)، و(العبيد كلُّهم أجمعين)، و(الإماءَ كلُّهنَّ جُمَعُ)، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠].

تقول: جاء أحد الزيدين وإحدى الهندين كما قال تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ۝٢٢﴾ [الرحمٰن: ٢٢] إذ التقدير على ما قالوا يخرج من أحدهما **(قوله فلا يجوز على المذهب الصحيح إلخ)** لأن اختصم يقتضي أن يكون فاعله متعدداً وإذا كان كذلك فيمتنع أن يكون الأصل اختصم أحد الزيدين ثم عدل عنه وقيل: الزيدان، وهذا مذهب الأخفش وهشام والفراء وأبي علي خلافاً للجمهور وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتجوا بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون فليتدبر **(قوله غير مختلف المعنى)** يفهم منه أنه إذا كان متحد المعنى مختلف اللفظ جاز التأكيد بهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما وهو ما جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش لكن أبا حيان قال يحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً والذي تقتضيه القواعد المنع لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه انتهى فليتدبر **(قوله أن يتصل بهما ضمير)** أي: ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما مرّ **(قوله وهو جمع وأجمعون)** بضم الجيم وفتح الميم وهو جمع الثاني والثاني جمع الأول **(قوله فلهذا استغنت)** أي: أجمع وجمعاء **(قوله ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠﴾)** قال حفيده في

ويجوز التأكيد بهما؛ وإن لم يتقدم (كل)، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [الحجر: ٤٣]، وفي الحديث: «إذا صلَّى الإمام جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعونَ» يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وأجمعين بالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرَها، وهي معرفة بنيَّة الإضافة. وقد فُهم من قولي: (أجمع)، و(جمعاء)، وجمعهما) أنهما لا يثنيان، فلا يقال: (أجمعان، ولا جمعاوان)؛ وهذا مذهبُ جمهور البصريين، وهو الصحيح؛ لأن ذلك لم يسمع.

حواشي الأوضح: قال المبرد والزجاج: إن كلهم دالّ على الإحاطة وأن أجمعون على أن السجود منهم في حالة واحدة، وردّه المصنف بأن أجمعون لا دلالة له على ما ذكر بدليل ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ مع إن الإغواء ليس في وقت واحد بل هو توكيد على توكيد، والرضي بأنك إذا قلت: جاءَني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم لا الاجتماع في وقت واحد وكذا يكون مع كلهم وكأنهما تركا ترادف لفظين لمعنى واحد، ونقول: لا مانع من ذلك إذا قصد المبالغة انتهى فليتدبر **(قوله وقد يؤكد بهما)** أي: جمع وأجمعون **(قوله وإن لم يتقدم كل)** قال الزرقاني: الأولى أن تكون الواو للحال لوجهين؛ أحدهما: أنها إذا كانت المبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار. ثانيهما: أن التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقاً. واعلم أن انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع أن هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكأن المصنف اتكل في ذلك على أنها توابع كل فلا تتأخر **(قوله أجمعين)** تأكيد للضمير في لأغوينهم **(قوله تأكيداً للضمير)** وهو الواو في صلوا **(قوله وهو ضعيف)** لأن مجيء الحال معرفة قليل خلافاً ليونس والبغداديين وقد تقدم الكلام على ذلك في بابه فراجعه إن أردته **(قوله وهي معرفة بنية الإضافة)** أي: أجمعوكم وهذا عند سيبويه، وقيل بالعلمية كتعريف أسامة وكذا الخلاف في جميع ألفاظ التوكيد الغير المضافة **(قوله وقد فهم إلخ)** وجه الفهم أنه لم يذكر تثنيتهما واقتصر على جمعهما **(قوله فلا يقال إلخ)** قال ابن خروف: ومن منع تثنيتهما فقد تكلّف وادّعى ما لا دليل عليه انتهى فليتدبر. وهذا الخلاف جار فيما وازنهما كأكتع وكتعاً فليحفظ. تتمة؛ لم يذكر المصنف بعض ألفاظ التأكيد لقلة

وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

يَـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ

ش- ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكرَّرت فأنت فيها مخير بين المجيء بالعطف وتركه؛ فالأول؛ كقولِهِ تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝٤﴾ [الأعلى: ١-٤]، وكقول الشاعر:

إِلَى الْـمَـلِـكِ الْـقَـرْمِ وابْـنِ الْـهُـمَـامِ ... وَلَـيْـثِ الْـكَـتِـيْـبَـةِ فِـي الْـمُـزْدَحَـمْ

والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١١] الآية. الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة؛ كذلك يتبع النكرة. وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في الأمرين جميعاً؛ وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت، ....

التأكيد بها منها عامة وهي ككل وخالف فيها المبرد وقال: إنما هي بمعنى أكثر فيكون بدلاً ويعضده قوله ﷺ: «عَامَّةُ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ» إذ قد أجمعوا على الأكثرية هنا فتدبر، ومنها جميع وهي ككل أيضاً كقول عربية ترقص ولدها: فداك حي خولان. جميعهم وهمدان. وكل آل قحطان. والأكرمون عدنان. ومنها أكتع وأبصع وأبتع وهن تابعات لأجمعين ومنها كما في التسهيل الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن لأنها جارية مجرى كل في إفادة التوكيد **(قوله كنت مخير إلخ)** وذلك لأن النعوت مختلفات معنى **(قوله قال الشاعر إلى الملك إلخ)** لم أر اسمه والقرم السيد صفة للخبر وابن الهمام أي: الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي، وليث الكتيبة أي: أسد الجيش صفتان للملك أيضاً، وفي المزدحم أي: الحرب متعلق بليث لتضمنه معنى الشجاعة والشاهد ظاهر في البيت فلا تغفل **(قوله لا تتعاطف إلخ)** خلافاً لابن الطراوة

لا يقال: (جاءَ زيدٌ نفسُهُ وعينهُ)، ولا (جاءَ القومُ كلُّهم وأجمعون)، وعِلَّةُ ذلك أنها بمعنى واحد، والشيء لا يعطف على نفسه، بخلاف النعوت، فإن معانيها متخالفة وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة؛ فلا تقول: (جَاءَنِي رجلٌ نَفسُه)؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف؛ فلا تجري على النكرات، وشذ قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

(قوله لا يقال إلخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع كما ذكر المصنف وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أرَ من ذكره بل إطلاقهم بخلافه فليراجع (قوله لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة إلخ) صحح في الأوضح خلافه فقال: وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق وإن أفاد جاز عند الأخفش والكوفيين وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً ويكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة كقوله قد سرت البكرة يوماً أجمعا واعتكفت أسبوعاً كله، وقوله: يا ليت عدة إلخ، ولا يجوز صمت زمناً كله ولا شهراً نفسه انتهى. وفي قوله باتفاق مسامحة إذ قد نقل في شرح التسهيل أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً فليتدبر (قوله معارف) وذلك إما بالإضافة لفظاً أو نية أو بالعلمية الجنسية كما مرّ (قوله وشذ قول الشاعر لكنه شاقه إلخ) لم أطلع على اسمه وأن بالفتح في محل رفع على أنه فاعل شاقه والشوق نزاع النفس إلى الشيء وذا رجب مبتدأ وخبر والجملة نائب فاعل قيل وبالمجرد التنبيه والشاهد في حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة قال في التصريح ومن أنشده كابن مالك وولده يا ليت عدة شهر فقد عدل عن الصواب لأن الشاعر تمنّى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً لما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً انتهى فليتدبر. تتمة: قال الدنوشري: هل رجب متصرف وكذا صفر أو لا قال السعد في حاشية الكشاف: إن أريد بهما معيّن فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان، قال ناصر الدين اللقاني: وكان وجه ذلك أنه من المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر أنه معدول عن السحر فيما أريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل، وقد يقال: إن

[عطف البيان]

وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَهُوَ: تَابِعٌ مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

ش- هذا الباب الثالث من أبواب التوابع. والعطف في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وفي الاصطلاح ضربان: (عطف نسق) وسيأتي، و(عطف بيان) والكلام الآن وفيه. وقولي: (تابع) جنس يشمل التوابع الخمسة. وقولي: (موضح، أو مخصص) مخرج للتأكيد؛ كـ (جاءَ زيد نفسه)، و لعطف

المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة. خاتمة في فوائد: الأولى: لا يجوز الفصل بين المُؤَكِّدِ والمُؤَكَّدِ بإما على الأصح وأجاز الفَرَّاء: مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم. الثانية: إذا كررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيداً للتأكيد. الثالثة: لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب:

عطف البيان. **(قوله عطف البيان)** أي: معطوف البيان فهو مصدر بمعنى اسم المفعول على ما قاله الشارح وقال المحقق: قد يقال إنه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل وقد مرّ نظيره فتفطن، وقال حفيده: واعلم أن العطف يطلق بإزاء معنيين العمل المخصوص ونفس المعطوف وهذا هو المراد هنا ولهذا يتبين فساد ما قيل: إن صواب العبارة المعطوف عطف النسق انتهى فليتدبر **(قوله في اللغة الرجوع إلخ)** قال الشاعر:

ولقد أعطفها كارهة حين للنفس من الموت هوير

وسمي في الاصطلاح عطف بيان لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنه عطفته على نفسه فالمناسبة ظاهرة بينهما **(قوله موضح أو مخصص مخرج إلخ)** لا يرد أن البدل والتوكيد قد يوضحان لأنه غير مقصود بهما بالذات، وإن قيل: يشكل على خروج البدل أن كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل إلا ما استثني وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد، أجيب: بأن جواز الأمرين على مقصدين فافهم واعلم أن ما ذكر من التوضيح والتخصيص إنما هو الغالب في البيان وقد يكون للمدح ففي الكشاف أن البيت الحرام في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] عطف بيان للكعبة

النسق؛ كـ (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، وللبدل؛ كقولك: (أكلت الرغيف ثُلُثَهُ). وقولي: (جامد) مُخرِجٌ للنعت؛ فإنَّه وإن كان موضِّحاً؛ في نحو: (جاءَ زيدٌ التاجرُ)، ومخصِّصاً؛ في نحو: (جاءَني رجلٌ تاجرٌ)؛ لكنَّه مشتقٌّ. وقولي: (غير مؤوَّل) مخرج لما وقع من النعوت جامداً؛ نحو: (مررت بزيد هذا)، أو (بقاعٍ عرفجٍ)؛ فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خشنٍ.

فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ.

ش- أعني بهذا: أن عطف البيان - لكونه يفيد فائدة النعت؛ من إيضاح متبوعه، وتخصيصه - يلزمه ما يلزم في النعت؛ من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد، ....

على جهة المدح، وذهب جماعة إلى أنه يكون للتوكيد في قوله: يا نصر نصر نصراً، وتبعهم المصنف في الشذور وحقق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب الرابع قاله المحقق المحشي **(قوله جامد)** قال في التسهيل أو بمنزلته أي: بأن كان صفة فصار علماً بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم **(قوله في التنكير إلخ)** قال في التصريح: وقول الزمخشري إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات مخالف لإجماعهم لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وإنما التقدير منها مقام إبراهيم أو بعضها مقام إبراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ انتهى. وقال الدنوشري: قد يقال عليه: إن الزمخشري مجتهد فلا يبالي بمخالفة الإجماع، وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي: منها مقام إبراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل، وقيل: عطف بيان وأن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها إلى الكعبين وتخصيصها بهذه الآية لأنه من دون الصخار، وإبقاؤه دون سائر الأنبياء وحفظه مع كثرة أعدائه ألف سنة، ويؤيده أنه قرأ آية بينة على التوحيد انتهى فليتدبر. وفي روح المعاني ما

وفروعهن.

كَ(أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) وَ(هَذا خَاتَمٌ حَدِيدٌ).

ش- أشرت بالمثالين إلى ما تضمنه الحد؛ من كونه موضحاً للمعارف ومخصصاً للنكرات، والمراد بـ (أبي حفص) عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولك في نحو: (خاتم حديد) ثلاثة أوجه: الجر بالإضافة على معنى (من). والنصب على التمييز ـ وقيل: على الحال ـ. والإتباع؛ فمن خرَّج النصب على التمييز؛ قال: إن التابع عطف بيان، ومن خرجه على الحال؛ قال: إنه صفة، والأول أولى؛ لأنه جامد جموداً محضاً، فلا يحسن كونه حالاً؛ ولا صفةً. ومنع كثير من النحويين كون

فيه رَوْح للمعاني. فإن أردته فارجع إلى تلك المغاني. وقال في التوضيح: وقول الزمخشري والجرجاني يشترط في عطف البيان كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في: يا هذا الجمة، إن ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة انتهى فليتدبر **(قوله وفروعهن)** أي: التعريف والتذكير والتثنية والجمع والرفع والحاصل أنه يتبعه في أربعة من عشر كما تقدم في النعت **(قوله كأقسم بالله إلخ)** صدر بيت قاله أعرابي لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة وعجزه:

ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان فجر

وسبب إنشاده ذلك أنه قال لعمر رضي الله تعالى عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له: كذبت وأبى أن يحمله يقال: نقب البعير ينقب من باب علم يعلم إذا رق خفه، ودبر البعير أيضاً من هذا الباب إذا حفي فهو بيان له وفجر أي: حنث في يمينه **(قوله والأول أولى)** أي: من وجهي النصب وهو النصب على التمييز **(قوله كثير من النحويين إلخ)** وهم جمهور البصريين محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير

البيان نكرة تابعاً لنكرة. والصحيح الجواز، وقد خرج على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]. وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]: يجوز في (طعام) أن يكون بياناً، وأن يكون بدلاً.

وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ كَقَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

وقوله:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا

ش- كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح، أو للتخصيص؛ صحَّ أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل. واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك، ويجمع الجميع قولي: (إن لم يمتنع إحلاله محل الأول)، وقد ذكرت لذلك مثالين:

الأخص (قوله ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾) فصديد عطف بيان على ماء (قوله ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ إلخ) أي: بتنوين كفارة فطعام عطف بيان على كفارة **(قوله إن لم يمتنع إحلاله محل الأول)** قال المصنف في حواشيه على التسهيل وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لابد وأن يكون صالحاً للإحلال محل الأول وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في: إنك أنت كون أنت توكيداً وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز إن أنت قال أبو سعيد بن مسعود في كتابه المستوفى ما يقال في نعم الرجل زيد إنّ زيداً بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد انتهى. وقال الفخر الرازي: وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح، والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه إن المبدل منه ليس مهدراً بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت بهدر الأول لم يصح كلامك نقله الأزهري **(قوله وبعضهم أكثر من ذلك إلخ)** ومن ذلك أن

أحدهما: قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً

يضاف اسم التفضيل إلى عام ويتبع بقسيمه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه يشترط فيه أن يكون منهم، ومن ثم خطئ من قال: أنا أشعر الإنس والجن، ومنه أن يتبع صفة أي: بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لأن الغلام لو نوى إحلاله محل الرجل لرفع لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأنه صفة أي: ومنه أن يتبع مجرور أي: بمنفصل نحو: بأي الرجلين زيد وعمرو مررت لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة أي: إلى المعرفة المفردة وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو: أي زيد أحسن بمعنى أيُّ أجزائه أحسن أو عطف على أي: مثلها نحو: أيي وإيك فارس الأحزاب، ومنه أن يتبع مجرور كلاً بمنفصل نحو: كلا أخويك زيد وعمرو عندي؛ لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم إضافة كلا إلى مفرد وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق وشذ: كلا أخي وخليلي قاله في التصريح (**قوله قول الشاعر أنا ابن التارك إلخ**) هو المرار الأسدي والشاهد فيه ظاهر، وزعم الفراء أنه تجوز البدلية هنا لإجازته إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف نحو: الضارب زيد قال الرضي: عليه الطير ثاني مفعول التارك إن جعلناه بمعنى المصير وإلا فهو حال وترقبه حال من الطيران كان فاعلاً لعليه وإن كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه انتهى واستشكل جعله حالاً من الضمير المستكن في عليه بأنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة بأجنبي وهو المبتدأ لأنه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه أن هذا الإعراب مبني على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا أي: كل منهما عامل في الآخر، وأما على القول بأن العامل في المبتدأ الابتداء فالطير مبتدأ وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعاً المنصوب على

والثاني: قول الآخر:

أَيَـا أَخَـوَيْـنَـا عَـبْـدَ شَـمْـسٍ ونَـوْفَـلَا أُعِـيْـذُكُـمَـا بِـاللهِ أَنْ تُـحْـدِثَـا حَـرْبَـاً

وبيان ذلك في الأول أن قوله (بشر) عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا التارك بشر؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام؛ نحو: (التارك) إلا لما فيه الألف واللام؛ نحو: (البكري)، ولا يقال: الضارب زيد، كما تقدم شرحه في باب الإضافة. وبيان ذلك في البيت الثاني: أن قوله: (عبدَ شمسٍ ونوفلا) عطف بيان على قوله (أخوينا)، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول؛ فكأنك قلت: (أيا عبد شمس ونوفلا) وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام؛ وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى، و(نوفلاً) لو كان منادى لقيل فيه (يا نوفلُ) بالضم، لا (يا نوفلاً) بالنصب؛ فلذلك كان يجب أن يقال هنا: (يا أخوينا عَبْدَ شمس ونوفلُ).

التعليل أي: الذي ترقبه الطير لأجل الوقوع عليه (قوله قول للآخر أيا أخوينا إلخ) هو طالب بن أبي طالب من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ويبكي أصحاب القليب من قريش، وأيا حرف نداء للبعيد وأخوينا منادى مضاف إلى الضمير فلذلك نصب بالياء، والنون حذفت للإضافة وعبد شمس ونوفل عطف بيان عليه كما ذكر المصنف، وقال النيلي: وروي برفعهما على إضمار مبتدأ أي: هما فلا شاهد حينئذ وإن تحدثا أي: من أن تحدثا فإن مصدرية وتحدثا منصوب بأن والنون محذوفة والألف فاعل وأمراً مفعول. خاتمة: يفارق عطف البيان البدل في أمور؛ الأول: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان. الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره. الثالث: أنه لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة بخلاف البدل على ما قال غير واحد. الرابع: أن لا يكون فعلاً ولا تابعاً لفعل. الخامس: أنه لا يكون

[عطف النسق]

وَعَطْفُ النّسقِ بِالْوَاوِ.

ش- الرابع من التوابع: عطف النسق. وقد مضى تفسير العطف، فأما النسق فهو التابع، ولم أحده بحد! لوضوحه، على أنني فسرته بقولي: (بالواو... إلخ)، فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، وتعرَّضت بعد ذكري كل حرف بتفسير معناه.

بلفظ الأول على ما قيل. السادس: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول. السابع: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل فيتعين العطف في نحو: هند ضربت زيداً أخاها، وزيد جاء الرجل أخوه لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى بخلاف العطف. عطف النسق. كثير ما يسميه سيبويه باب الشركة قال الحفيد، إنما أخر البدل عن عطف النسق مع أنه متقدم عليه في ترتيب التوابع إذا اجتمعت لأجل اشتراكه مع عطف البيان المقدم على البدل في لفظ العطف **(قوله وقد مضى تفسيره)** أي: في أول باب البيان، والنسق على ما قال في التصريح بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقاً بالتسكين إذا أتيت به متتابعاً، وقيل لا حاجة إلى جعله بمعنى اسم المفعول كما مرّ فتذكر **(قوله ولم أحده إلخ)** وحده في الأوضح بقوله هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها، فقوله: (تابع) شمل جميع التوابع وقوله: (المتوسط) أخرج ما عدا المحدود، وقوله: (أحد) الأحرف الآتي ذكرها أخرج ما بعد أي: التفسيرية والباء لأن أي: ليست منها على الصحيح والباء، مطلقاً قال الحمصي: وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح لأن إعرابها بالعطفية لا بالتبعية لأن المعطوف منها لا يسمى نعتاً في الاصطلاح **(قوله لوضوحه)** ولهذا قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق إلى حد لأنه تابع بأدوات محصورة فليتدبر، وهو ثلاثة أقسام: أحدها: العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل في معرفة. ثانيها: العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصيح فلا

لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ.

ش- قال السيرافي: (أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب). وأقول: إذا قيل (جاءَ زيدٌ وعمروٌ) فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان؛ أحدها: أن يكونا جاءا معاً. والثاني: أن يكون مجيئُهما على الترتيب. والثالث: أن يكون على عكس الترتيب.

يجوز مررت بزيد وعمراً بالنصب خلافاً لابن جني وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيد أو أخيه خلافاً للبغداديين ووجود المجوز أي: العامل الطالب للمحل على خلاف فيه فلا يجوز إن زيد أو عمرو قائمان برفع عمرو وقد يمتنع العطف والمحل معاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب وعلى المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدون الناسخ فلم يوجد المجوز والصواب الرفع على إضمار مبتدأ. ثالثها: العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم كقوله:

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

وأما كثرة دخوله فشرط للحسن كقوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

فمنمش معطوف ذا على توهم أنه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان لكنه قليل وبجر سابق عطفاً على مدرك لتوهم أنه مجرور بالباءِ ودخول الباءِ في خبر ليس كثير فليحفظ (قوله لمطلق الجمع) قال المحقق قال في المغني: وقول بعضهم أنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع بلا قيد انتهى. واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق إطلاق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق الماء والماء المطلق لأن الماء المطلق غلب في عرف الشرع على شيء خاص اشتهر انتهى (قوله على الترتيب) أي: جاءَ زيد ثم عمرو (قوله على عكس الترتيب) أي: جاءَ عمرو ثم زيد قال في التصريح فهذه ثلاثة مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب

فإن فهم أحد الأمور بخصوصه؛ فمن دليل آخر؛كما فهمت المعية في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾﴾ [الزلزلة: ١-٣]، وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكري البعث: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]، ولو كانت للترتيب؛لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت. وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم: من النحاة وغيرهم،وليس بإجماع كما قال السيرافي، بل روي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد تموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا. وهو بعيد. ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب: (اختصم زيدٌ وعمروٌ) وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بـ (الفاءِ) أو بـ (ثم)؛ لكونهما للترتيب؛فلو كانت الواو مثلهما؛ لامتنع ذلك معها؛ كما امتنع معهما.

كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية، هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث انتهى أي: خلافاً لأبي حيان حيث قال: وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب إطراحه وكأنه لهذا الرد أشار بقوله: فإن فهم إلخ فافهم **(قوله لكان اعترافاً إلخ)** وهم لا يعترفون به **(قوله عن بعض الكوفيين)** كهشام وثعلب والفراء وقطرب والربعي وبهذا يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح **(قوله لامتنع ذلك معها)** لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين. فائدة: قال في التصريح وتفرد الواو من بين سائر حروف العطف باختصاصها بأحد وعشرين حكماً؛ الأول: أنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به نحو اصطف زيد وعمرو. الثاني: أنها تعطف سببياً على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو: زيد ضربت عمراً وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه. الثالث:

عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. الرابع: عطف الشيء على مرادفه نحو: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. الخامس: عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]. السادس: جواز فصلها عن معطوفها بظرف أو عديله نحو: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]. السابع: جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله

جمعت وفحشاً غيبة ونميمة خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم و أو ولا كذلك قاله التفتازاني. الثامن: جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو: ﴿وأرجلِكم﴾ في قراءة أبي بكر وأبي عمرو وابن كثير وحمزة. التاسع: جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت. العاشر: إيلاؤها لا إذا عطفت مفرداً بعد نهي أو شبهه نحو: ﴿وَلَا ٱلْهَدْيَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢]. الحادي عشر: إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً نحو: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]. الثاني عشر: عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرين. الثالث عشر: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله: على ربعين مسلوب وبال. الرابع عشر: عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق:

إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نوّاس:

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس

الخامس عشر: عطف العام على الخاص نحو﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨] وعكسه نحو﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]. السادس عشر: اقترانها بلكن نحو﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. السابع عشر: امتناع الحكاية معها فلا يقال: ومن زيداً بالنصب حكاية لمن قال: رأيت زيداً. الثامن عشر: العطف التلقيني نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ [البقرة: ١٢٦]. التاسع عشر: العطف في التحذير والإغراء نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣] ونحو: المروءة والنجدة. العشرون: عطف السابق على اللاحق نحو:

وَالْفَاءِ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش- إذا قيل: (جاءَ زيدٌ فعمرٌو) فمعناه: أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بغير مهلة؛ فهي مفيدة لثلاثة أمور: التشريكُ في الحكم، ولم أنبه عليه؛ لوضوحه، والترتيبُ، والتعقيبُ.

وتعقيب كل شيء بحسبه؛ فإذا قلت: (دخلت البصرة فبغداد) وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعدَ الثالث؛ فذلك تعقيب في مثل هذا عادة؛ فإذا دخلت بعد الرابع، أو الخامس فليس بتعقيب؛ ....

﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]. الحادي والعشرون: نحو: إيي وإيك فارس الأحزاب. (قوله من غير مهلة) بضم الميم أي: تأخر كما في المصباح وغيره وجوز بعضهم الفتح. (قوله والترتيب) اعترضه الفراء بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] إذ الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب، وأجيب بأن المعنى على إضمار الإرادة والتقدير أردنا إهلاكها فجاءَها بأسنا (قوله والتعقيب) اعترض أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾ [الأعلى: ٤]، ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٥] فإن إخراج المرعى لا يعقبه ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٥] أي: يابس أسود، وأجيب أن جملة جعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة أي: فمضت مدة فجعله غثاء أو بأن الفاء نابت عن ثم كما هي نابت عن الفاء في قوله: جرى في الأنابيب ثم اضطرب قاله في الأوضح مزاداً فليتدبر (قوله وتعقيب كل شيء بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني: يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد في المادة مرتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضي بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاءُ وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه، والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاءِ فيما تراخى زمانه ووقوعه

ولم يَجُزِ الكلام. وللفاء معنى آخر وهو التسبب، وذلك غالب في عطف الجمل؛ نحو قولك: (سهى فسجد)، و (زنى فرجم)، و (سرق فقطع)، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البَقَرَة: ٣٧]، ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط؛ نحو: (من يأتني فإني أكرمه)، ولهذا إذا قيل: (من دخل داري فله درهم)؛ أفاد استحقاق الدرهم بالدخول؛ ولو حذف الفاءَ احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له. وقد تخلوا الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٢، ٤-٥].

من الأول سواءٌ قصر في العرف أو لا وإنما هو بطريق المجاز وكلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزمن استعمال حقيقي فتأمله انتهى نقله الحمصي (قوله ولم يجز الكلام) أي: العطف بالفاء بل تقتضي ثم حينئذ (قوله وللفاءِ معنى آخر) أي: مجامع للعطف بها فهي للعطف والسببية أفاده الحفيد (قوله وهو التسبب) وهو أن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه (قوله وثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بأن تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله فأما قوله تعالى إلخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قائلاً يقول إن قلتم ثم للترتيب والتراخي ففي قوله تعالى: (ولقد...) إلخ لا ترتيب ولا تراخي لأن أمر الملائكة بالسجود قبل خلقنا وتصويرنا؟ فأجاب بقوله: فقيل التقدير خلقنا آباءكم إلخ وهذا مذهب الإمام فخر الدين الرازي والزمخشري، وقال الوالد نور الله تعالى مضجعه في تفسيره المراد بالخلق والتصوير خلق آدم عليه السلام وتصويره لكن لما كان مبدأ للمخاطبين جعل خلقه خلقاً لهم ونزل منزلته، فالتجوز على هذا في ضمير الجمع بجعل آدم عليه السلام كجميع الخلق لتفرعهم عنه أو في الإسناد إذا أسند ما لآدم الذي هو الأصل والسبب إلى ما تفرع عنه وتسبب، وجوز أن يكون التجوز في الفعل والمراد ابتدأنا خلقكم ثم تصويركم بأن خلقنا آدم ثم صورناه، ويعود هذا إلى ابتداء خلق الجنس وابتداء خلق كل جنس بإيجاد أول أفراده فهو نظير قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن طِينٍ﴾ [السَّجدَة: ٧] فعلى هذا يظهر وجه

وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

ش- إذا قيل: (جاء زيد ثم عمرو) فمعناه أنّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أنبه عليه؛ لوضوحه، والترتيب، والتراخي. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الأعراف: ١١]، فقيل: التقدير خلقنا آباءكم ثم صورنا آباءكم؛ فحذف المضاف منهما.

العطف بقوله: ثم قلنا إلخ وزعم الأخفش أن ثم هنا بمعنى الواو، وتعقبه الزجاج بأنه خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه ولا من يوثق بعلمه لأن ثم للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غيره وإنما المعنى أنا ابتدأنا خلق آدم عليه السلام من تراب ثم صورناه أي: هذا أصل خلقكم ثم قلنا إلخ، وقيل: إن ثم لترتيب الأخبار أي: الترتيب الذكري لا للترتيب الزماني أي: المعنوي حتى يحتاج إلى توجيه والمعنى: خلقناكم يا بني آدم مضغاً غير مصورة ثم صورناكم بشق السمع والبصر وسائر الأعضاء كما روي عن يمان، أو خلقناكم في أصلاب الرجال ثم صورناكم في أرحام النساء كما روي عن عكرمة ثم نخبركم أنا قلنا للملائكة إلخ وإلى هذا ذهب جماعة من النحويين منهم علي ابن عيسى وأبو سعيد السيرافي وغيرهما، وقال الطيبي: يمكن أن تحمل ثم على التراخي في الرتبة لأن مقام الامتنان يقتضي أن يقال: إن كون أبيهم مسجوداً للملائكة أرفع درجة من خلقهم وتصويرهم وفيه تلويح إلى شرف العلم وتنبيه للمخاطبين على تحصيل ما فاز به أبوهم من تلك الفضيلة، وعن ابن عباس وغيره أن المعنى خلقنا آدم عليه السلام ثم صورناكم في ظهره ثم قلنا إلخ انتهى فليتصور. تنبيه: زعم الكوفيون والأخفش أن ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ [التوبة: ١١٨] جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير:

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ... فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وَ(حَتَّى) لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

ش- معنى الغاية: آخر الشيء، ومعنى التدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية؛ وهو الاسم المعطوف؛ ولذلك وجبَ أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه: إما تحقيقاً؛ كقولك: (أكلت السمكة حتى رأسها)، أو تقديراً؛ كقوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فعطف (نعله) بـ (حتى)، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنَّها جزء تقديراً؛ لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله.

وخرجت الآية على أن الجواب محذوف تقديره فلجؤوا إلى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم، ونقل الشمني عن بعضهم أن إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو خلفوا، والبيت على زيادة الفاء وقد توضع موضع الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني فليتدبر (**قوله إلى أن يبلغ الغاية**) سواء كانت الغاية في زيادة أو نقص وقد اجتمعا في قوله:

قهرناكم حتى الكمات فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

(**وهو الاسم المعطوف**) أي: الغاية هو الاسم المعطوف فإن القهر من البيت السابق سرى فيهم واستولى عليهم حتى على الشجعان اللابسين السلاح وقس ما بعده (**قوله ولذلك وجب إلخ**) لأن الغاية والتدويج إنما توجدان إذا كان كذلك (**قوله إما تحقيقاً**) أي: بأن يكون جزء من كل (**قوله أو تقديراً**) أي: جزء بحسب التأويل (**قوله كقوله ألقى إلخ**) قاله مروان في قصة المتلمس جرير حين وفد هو وابن أخته طرفة بن العبد على عمرو أحد ملوك الحيرة فنزلا منه في خاصة حتى نادماه فبينما طرفة يشرب معه يوماً وفي يده جام من

ذهب فيه شراب إذ أشرفت أخت عمرو فرأها طرفة وقيل: إنما رآها في الإناء فأنشد طرفة بيتاً فسمعه عمرو وأمسكه في نفسه ثم خرج عمرو يتصيد ومعه عبد عمرو بن بشر وكأن طرفة هجاه فرمى عمرو حماراً وقال لعبد عمرو: انزل فاذبحه فنزل إليه فعالجه فأعياه فقال عمرو عرفك طرفة حين يقول فيك:

لا خير فيه غير أن له غنى وأن له كشحاً إذا قام أهضما

فقال له عبد عمرو: ما هجاك به أشد. قال: وما هو؟ قال يقول:

فليت لنا مكان الملك عمرو رغوثاً حول قبتنا تدور

فهمّ بقتل طرفة وخاف من هجاء المتلمس له وأن يجتمع عليه بكر بن وائل متى قتلهما ظاهراً فقال لهما يوماً: إني قد كتبت لكما بصلة فاقبضاها من عامل البحرين فخرجا من عنده والكتابان في أيديهما فمرا بشيخ جالس على ظهر الطريق مكشفاً يقضي حاجته وهو مع ذلك يأكل ويتفلى فقال أحدهما لصاحبه هل رأيت أعجب من هذا الشيخ؟ فسمع الشيخ فقال: ما ترى من عجبي أخرج خبيثاً وأدخل طيباً وأقتل عدواً، وأن من هو أعجب مني من يحمل حتفه بيده وهو لا يدري فأوجس المتلمس في نفسه خيفة فلقيه غلام من أهل الحيرة فقال له أتقرأ يا غلام؟ قال: نعم ففض كتابه فقرأه فإذا فيه: إذا أتاك المتلمس فاقطع يديه ورجليه واصلبه حياً، فأقبل على طرفة فقال: والله لقد كتبت لك مثل هذا فادفع كتابك إلى الغلام يقرأه، فقال: كلا ما كان ليجسر على قومي بمثل هذا فألقى المتلمس صحيفته في نهر الحيرة فلذا تقول العرب في المثل: أو ترجع بصحيفة المتلمس يضربونه لمن يحصل له الضرر من وجه النفع، وأما طرفة فمضى بكتابه إلى صاحب البحرين فقتله انتهى من سرح العيون لابن نباته. وقوله: يخفف منصوب بأن المقدرة بعد كي والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد في (حتى نعله) لأن النعل ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره المصنف، قال الأزهري: ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ألقاها أي: فلا شاهد حينئذ فتكون حتى ابتدائية ويروى برفع ما بعدها على الابتداء وألقاها خبر وحتى

ش- زعم بعضهم: أن (حتى) تفيد الترتيب كما تفيده (ثم) و(الفاء)، وليس كذلك وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّىٰ الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ»، ولا ترتيب بين القضاء والقدر؛ وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات والمقدرات.

ابتدائية أيضاً والجر فتكون حتى جارة بمنزلة إلى وألقاها توكيد **(قوله زعم بعضهم)** هو العلامة جار الله الزمخشري **(قوله ويشهد لذلك إلخ)** وكذلك قول الشاعر:

رجالي حتى الأقدمون تمالئوا ... على كل أمر يورث الحمد والمجدا

(كل شيء بقضاء إلخ) قال النووي في شرحه لصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى: قال القاضي: رويناه هنا برفع العجز والكيس عطفاً على كل وبجرهما عطفاً على شيء، قال: ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره وهو عدم القدرة، وقيل: هو ترك ما يجب فعله من الطاعة والتسويف به ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة، والكيس ضد العجز وهو النشاط والحذق في الأمور ومعناه: أن العاجز قدر عجزه والكيس قدر كيسه في قضاء الله تعالى الأزلي وتقديره الأولي، وقيل بالترتيب فيه على أن القضاء العلم مع تعلق في الأزل والقدر الإيجاد للأمور على وفق علمه المذكور فليتدبر. تنبيه: أنكر الكوفيون العطف بحتى وحملوا ما بعدها على إضمار عامل وهي ابتدائية عندهم والكوفيون على قولهم بقلته اشترطوا له أربعة شروط فهم منها اثنان من كلام المصنف؛ كون المعطوف بها بعضاً مما قبله أو كبعضه، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص كما مر، وبقي شرطان آخران أحدهما: ما ذكره ابن هشام الخضراوي وهو أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً كما كان ذلك شرط مجرورها لأن معطوفها بعض مما قبله أو مشبه به ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهراً في أنه حين الأول بعضه فيلزم منه عطف الشيء على نفسه وهو ممتنع ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب طرداً للباب على سنن واحد قاله الحفيد شهاب الدين. ثانيهما: كون المعطوف اسماً لا فعلاً لأنها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الأفعال فلا يجوز على العطف بخل عليّ زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، وأجازه ابن

وَ (أَوْ) لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ: التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ.

ش- مثالها لأحد الشيئين: قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ولأحد الأشياء: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، ولكونها أحد الشيئين؛ أو الأشياء؛ امتنع أن يقال: (سواء علي أقمت؛ أو قعدت)؛ لأن (سواء) لابد فيها من شيئين؛ لأنك لا

السيد وذكر المصنف في الحواشي شرطاً آخر وهو أن يكون شريكاً في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر ومات الناس حتى عجم الذنب فليتدبر **(قوله امتنع أن يقال إلخ)** ناقشه في هذا الدماميني وعبارته اعلم أن السيرافي قال ما هذا نصّه وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء عليّ أقمت أم قعدت وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك: سواء علي أقمت أو قعدت انتهى قال: وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا أو كذا إلى أن قال: فإن قلت: فما وجه العطف بأو والهمزة تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة فإذا قلت سواء علي أقمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء أو سواء علي قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر، وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى أن أبا علي الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء ولعله مستند المصنف في تخطئة الفقهاءِ وغيرهم في هذا التركيب وقد ردّ الرضي كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للحاجبية وحاشية الحمصي فراجعه إن شئت **(قوله بعد الطلب)** أي سواءً كان ملفوظاً كما سيمثل به أو مقدراً نحو: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فليفعل أياً شاءَ قاله الصبان **(قوله بعد الطلب)** أي: بعد صيغة الطلب لأنه لا طلب في التخيير والإباحة والظاهر أن المراد بالطلب الأمر إذ الاستفهام لا

تقول: سواء علي هذا الشيء. ولها أربعة معان: معنيان بعد الطلب؛ وهما: التخيير، والإباحة، ومعنيان بعد الخبر، وهما: الشك، والتشكيك. فمثالها للتخيير: (تزوّج هنداً أو أختها)، وللإباحة: (جالس الحسن أو ابن سيرين) والفرق بينهما: أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً. ومثالها للشك قولك: (جاء زيد أو عمرو) إذا لم تعلم الجائي منهما. ومثالها للتشكيك قولك: (جاء زيد أو عمرو)؛ إذا كنت عالماً بالجائي منهما، ولكنك أبهمت على المخاطب. وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى: ﴿أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

يتأتى به تخيير ولا إباحة وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل ففي الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام. **(قوله والإباحة)** قال الشمني: ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب الفرض في أي: وقت كان وعند أي: قوم كانوا نقله الصبان وغيره، وتعقب بأن التخيير في نحو: تزوج هند أو أختها مفهوم من الشرع فقط فالأولى أن يقال: المراد بالإباحة ما هو أعم لغة وشرعاً فتدبر **(قوله الشك والتشكيك)** والفرق بينهما أن المتكلم غير عالم في الأول بخلاف الثاني ويرادفه الإبهام كما هو المفهوم من كلام النحاة **(قوله أو ابن سيرين)** الصحيح أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقيل للعلمية والتأنيث بناءً على أنه اسم امرأة فليحفظ **(قوله ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ﴾ إلخ)** مثال للتخيير **(قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ إلخ)** مثال للإباحة لأنها وقعت بعد الطلب فافهم **(قوله ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا﴾ إلخ)** مثال للشك **(قوله ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ إلخ)** قال في المغني الشاهد في الأولى، ووجهه الشمني بأن اعتبار الإبهام في أحدهما يغني عن

وَ(أَمْ) لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ.

ش- تقول: (أزيد عندك أم عمرو)؛ إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده؛ ولكنك

اعتباره في الثانية، والأولى أولى باعتبار تقدمها ولأن الغرض إبهام محل الهداية والضلال والأولى هي الواقعة بين محليهما انتهى. وقال الدماميني: في الأولى والثانية، والمعنى فإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحّد الله تعالى وعبده فهو على هدى وأن من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطيناً لنفس المخاطب ليكون مقبلاً لما يلقى إليه، وقال بعضهم: الشاهد في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقول ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ لأن ما قبله ليس كلاماً، وقد يقال إن: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك لكونه جاراً ومجروراً فيمكن تقدير متعلقه مثنى، وحينئذ فالشاهد في الأولى والثانية بقي شيء في الآية نقله الشمني عن الكشاف وهو إنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستقل على جواد يركض به حيث شاءَ وصاحب الباطل كأنه مغمس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه انتهى. قال الصبان: ومما ظهر لي أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهراً إلّا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاءِ التناقض صرف ما بعد أو الثانية إلى ما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك انتهى فاعرفه فإنه نفيس. تتمة: قد تأتي أو للتقسيم نحو الاسم نكرة أو معرفة وقوله:

وظل طهاة اللحم ما بين منضج   ضعيف شواء أو قديد معجل

وقوله:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم   ما بين ملجم مهره أو سافع

قال بعضهم: أو الإضراب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصّافات: ١٤٧] وقد تأتي بمعنى الواو كقوله:

جاءَ الخلافة إذ كانت له قدراً إلخ

شككت في عينه؛ ولهذا يكون الجواب بالتعيين، لا بـ (نعم) ولا بـ (بلا)، وتسمى (أم) هذه معادلة؛ لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلت (أم) على الآخر، ووسطت بينهما ما لا تشك فيه - وهو قولك: (عندك) - وتسمّى أيضاً (متصلة)؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَإِ فِي الْحُكْمِ،(لَا) بَعْدَ إِيجَابٍ، وَ (لَكِنْ) وَ(بَلْ) بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا (بَلْ) بَعْدَ إِيجَابٍ.

(قوله لا بنعم ولا ببلى) لأنهما لا يفيدان التعيين ومثلهما أحدهما عندي **(قوله لأن ما قبلها إلخ)** أي: فهذه التسمية لأمر خارج عنها لأن الاتصال على هذا بين السابق واللاحق فأطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بها، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة المقصود مثابة كلمة واحدة لأنهما جميعاً بمعنى أي: ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفيها، وعورض بأن الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين، وعليه اقتصر في المغني إفادة في التصريح. تتمة: تبين من قولنا متصلة أنها تنقسم إلى قسمين وهو كذلك والثاني المنقطعة وهي الخالية عما ذكر في المتصلة ومعناها الإضراب وهو لا يفارقها عند الجمهور نحو قولهم إنها لإبل أم شاء وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل هي شاء وبل أَلَهُ البنات ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى نقله في التصريح وردهم فليراجع وذهب بعضهم إلى أن أم قد تكون زائدة، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١-٥٢] إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير، قال الأشموني: والزيادة ظاهرة في قوله:

يا ليت شعري ولا منجي من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

ش- حاصل هذا الموضع أن بين (لا)، و (لكن)، و (بل) اشتراكاً وافتراقاً. فأما اشتراكها فمن وجهين؛ أحدهما: أنها عاطفة، والثاني: أنها تفيد ردّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب. وأما افتراقُها فمن وجهين أيضاً:

أحدهما: أن (لا) تكون لقصر القَلْب وقصر الإفراد، و بل)، و(لكن) إنما يكونان لقصر القلب فقط؛ تقول: (جاءني زيدٌ لا عمرٌو) ردّاً على من اعتقد أنَّ (عمراً) جاء دون (زيد)، أو أنهما جاءاك معاً، وتقول: (ما جاءني زيد لكن عمرو)، أو (بل عمرو) ردّاً على من اعتقد العكس. والثاني: أنَّ (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات، و(بل) يعطف بها بعد النفي و (لكن) إنما يعطف بهما بعد النفي، ويكون معناهما كما ذكرنا، ويعطف بـ (بل) بعد الإثبات، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه، من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء؛ وذلك كقولك: (جاءني زيد بل عمرو). وقد تضمّن سكوتي عن (إمّا) أنَّها غير عاطفة؛ وهو الحقُّ. وبه قال الفارسي. وقال الجرجانيُّ: عدها في حروف العطف سَهْوٌ ظاهرٌ.

انتهى (قوله لقصر القلب) إذا كان المخاطب يعتقد العكس (قوله وقصر الإفراد) إذا كان المخاطب يعتقد الشركة كما يعلم مما بعد (قوله كما ذكرنا) وهو الرد عن الخطأ في الحكم أي: حكم المجيء وصرفه إلى ما بعدها. تنبيهان: الأول ذكر السهيلي والأبدي أن من شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد بخلاف لا امرأة قال في الأوضح: وهو الحق، ومنع الزجاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك نقله الفاكهي، الثاني: أفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الإيجاب وهو مذهب البصريين لأنه لم يسمع وجوزه غيرهم قياساً على بل وأن بل في غير الإيجاب لا تفيد صرف الحكم إلى ما بعدها وجوزه المبرد وعبد الوارث كما بعد الإيجاب فعلى قولهما يجوز ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب على معنى ما هو قاعد، واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائماً شيئاً لأن شرط عملها بقاءُ النفي في المعمول، وقد انتقل عنه إلى ما بعد بل قاله في التصريح وغيره فليتدبر (قوله وهو الحق) لأنها مجامعة للواو لزوماً والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله:

وَالْبَدَلُ وَهُوَ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، وَبَعْضٍ، نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وَاشْتِمَالٍ نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧]، وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ وَنِسْيَانٍ نَحْوُ: (تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ) بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبْقِ اللِّسَانِ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيُّنِ الْخَطَإِ.

يا ليتها شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء على سبيل الاجتماع وأما فتح همزتها فلغة تميمية وقيسية وأسدية قاله في الأوضح مزاداً من التصريح. خاتمة: في مسائل منثورة؛ الأولى: لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد. الثانية: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو. الثالثة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والجواز في الواو فقط. الرابعة: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون وأجازه جماعة مستدلين بنحو: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٥] في سورة البقرة و﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصَّف: ١٣]. الخامسة: أجمعوا على جواز العطف على معمولي عمل واحد نحو: اعلم زيد عمراً بكراً جالساً وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فإن لم يكن جاراً فقال ابن مالك هو ممتنع إجماعاً نحو: كان أكلا طعامك عمرو وتمرك بكر ونقل الفارسي الجواز عن جماعة مطلقاً، وفصل قوم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلّا امتنع انتهى من الأشموني باقتصار.

باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير **(قوله تابع إلخ)** قيل: كيف يستقيم تعريفه البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان كل اسم صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل إلخ

[البدل]

ش- الباب الخامس من أبواب التوابع: البدل. وهو - في اللغة - العوض، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]، وفي - الاصطلاح -: (تابع مقصود بالحكم؛ بلا واسطة). فقولي: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع. وقولي: (مقصود بالحكم) مخرج للنعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ فإنها مكمّلة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودة بالحكم. و (بلا واسطة) مخرج لعطف النسق؛ كـ(جاء زيد وعمرو)؛ فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم؛ لكنه بواسطة حرف العطف.

وأجيب: بأن جواز الأمرين باعتبار قصدين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة فهو البدل، وحاصل الجواب: أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما وقد مرّ فتذكر (قوله مقصود بالحكم إلخ) أي: المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً قال في التصريح: والغرض منه أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيداً يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود إليه انتهى فليتدبر. وقال في التذكرة: سلكت العرب في المبدل منه مسلكين؛ أحدهما: أنه ليس في تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو:

إن السيوف غدوها ورواحها ... تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فغدوها بدل اشتمال، وتقول الذي مررت به أبي عبد الله فلو فرضت إطراح الأول لخلت الصلة من عائد وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط مررت برجل حمار لأنه لم يقصد بالخبر انتهى. قال الحمصي: وفيه تصريح أن ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح، والحق أن المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ما سلك به مسلك الطرح قولهم: إن زيداً عينه حسنة. وإن هنداً جفنها فاتر. بنصب العين والجفن فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني لأن المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه في تقدير الطرح انتهى ملخصاً (قوله بواسطة حرف العطف) فيه إشارة إلى أن البدل قد يكون بواسطة إلّا

وأقسامه ستة:

أحدها: بدل كل من كل: وهو عبارة عمّا الثاني فيه عين الأول؛ كقولك: (جاءني محمد أبو عبد الله)، وقوله تعالى: ﴿مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١ _ ٣٢]،

أن تلك الواسطة ليست حرف عطف كالبدل من المجرور فإنه يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١] ونحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] (قوله وأقسامه ستة) وترجع إلى أربعة أقسام وزاد بعضهم خامساً وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١] ولا شك أنه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقدير خلودهم وإقامتهم فبكونها عدن وأنها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده أو لتقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث أنس قال: أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه: يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فإن يكن في الجنة صبرت وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع، فقال «جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ وإِنَّهُ فِي الفِرْدَوْسِ الأَعْلَى»انتهى. واستدل عليه أيضاً بقوله:

كأني غداة البين يوم ترحلوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

وأوله الجمهور على أن اليوم بمعنى الوقت فهو بدل الكل، ورد السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت: أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم وسيأتي بقية أقوال في عدد أقسام البدل إن شاء الله تعالى. (قوله بدل كل من كل) سماه ابن مالك في الخلاصة البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [سبأ: ٦، ٨] فيمن قرأ بالجر إذ لا يقال بدل كل من كل لأن كلاً إنما يطلق على ما يقبل التجزيء والله سبحانه منزه عن ذلك قاله في الأوضح، وتعقبه الزرقاني بأن التسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعني أنه غلب الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك

وإنما لم أقل: (بدل الكل من الكل) حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال (أل) على (كل)، وقد استعمله الزجّاج في «جُمَلِه»، واعتُذِرَ عنه بأنه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس.

الثاني: بدل بعض من كل، وضابطه: أن يكون الثاني جزءاً من الأول؛ كقولك: (أكلت الرغيف ثلثه)، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بدل من ﴿ٱلنَّاسِ﴾، هذا هو المشهور، وقيل: فاعل بالحج، أي: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، وقال الكسائي: إنها شرطية مبتدأ؛ والجواب محذوف. أي: من استطاع فليحج، ولا حاجة لدعوى

الألفاظ ببدل الكل من الكل فليفهم. تنبيه: لا يحتاج بدل الكل إلى ضمير يعود إلى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدأ فليحفظ **(قوله من لا يجيز إلخ)** لأن كل ملازمة للإضافة معنى فلا تجتمع مع أل ولهذا حكى سيبويه عن بعضهم: مررت بكل قائماً فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل، وفيه أن صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو عليه مئة بيضاً كما مرّ فتذكر، وأجاز ذلك الأخفش والفارسي وحكى مررت بهم كلاً بالنصب على الحالية فهو دليل على تنكيره، قيل: وبهذا يجاب عن الزجاجي فليتدبر **(قوله أن يكون جزء للأول)** أي: سواء كان ذلك الجزء قليلاً بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه أو مساوياً له أو أكثر أو نصفه أو ثلثه، وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما قاله الأزهري، وقال الزرقاني: انظر ما الذي يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل إضراب انتهى **(قوله بدل من الناس)** أي: بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه مقدر أي: منهم، وقال ابن برهان: بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص وأن الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى فليتدبر **(قوله وقيل إلخ)** قائله ابن السيد **(قوله وقال الكسائي إنها شرطية)** قال الدنوشري: الذي في المغني وجوز الكسائي كونها مبتدأ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال: وعليهما

الحذف مع إمكان تمام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول. وإنما لم أقل (البعض) - بالألف واللام - لما قدمت في (كل).

والثالث: بدل الاشتمال، وضابطه: أن يكون بين الأول والثاني ملابسةٌ بغير الجزئية؛ كقولك: (أعجبني زيدٌ علمُه)، وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ

فالعموم مختص إما بالبدل أو الجملة ولم يرده فليتدبر **(قوله والوجه الثاني إلخ)** وهو كون من فاعل قال الدنوشري: كونه باطلاً مبني على أن الألف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وقد مر الكلام على هذه الآية في باب إعمال المصدر فراجعه. تنبيه: ذهب أكثر النحويين إلى اشتراط اتصال بدل البعض بضمير يعود إلى المبدل منه مذكوراً أو مقدراً كما مثل المصنف لهما، وقال ابن مالك في شرح الكافية: الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه بقي أن ظاهر كلامهم أن الربط في هذا الباب لا يكون إلّا بالضمير وبذلك صرح في المغني فليحرر **(قوله بدل الاشتمال)** اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول، وقال الفارسي: هو الثاني وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصاً بغير الأول ولهذا لا يجوز ضربت زيداً عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول ورجح هذا المذهب وقيل: إنه التحقيق، واختاره المصنف في الأوضح لكن نقل الدماميني عن المصنف أنه صحح الأول فليراجع **(قوله ملابسة)** أي: تعلق **(قوله بغير الجزئية والكلية)** خرج بدل كل من كل وبدل بعض من بعض **(قوله أعجبني زيد علمه)** قال الأزهري: ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه بطريق الحقيقة انتهى وهو تأييد للمذهب الأخير فلا تغفل **(قوله ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ﴾ إلخ)** فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي (قوله

﴿فِيهِۖ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧]. ونبهتُ بالتمثيل بالآيات الثلاثِ على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتَيْنِ؛ نحو: ﴿مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ۝٣٢﴾ [النَّبَإ: ٣١-٣٢]، ومعرفتين مثل: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ و ﴿مَنِ﴾، ومختلفين مثل: ﴿ٱلشَّهۡرِ﴾ و﴿قِتَالٖ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧].

والرابع والخامس والسادس: بدل الإضراب، و بدل الغلط، و بدل النسيان؛ كقولك: (تصدقت بدرهمٍ دينارٍ) فهذا المثال محتمل: لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم، ثم عنّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، وهذا بدل الإضراب. ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار؛ فسبق لسانك إلى الدرهم، وهذا بدل الغلط. ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم؛ فلما نطقت به؛ تبين فساد ذلك القصد، وهو بدل النسيان. وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين

يكونان نكرتين إلخ) لم يتعرض لبيان موافقتهما في الإفراد والتذكير وأضدادهما وفي ذلك تفصيل فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ أو قصد التفصيل كقوله:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلّت

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها قاله الأشموني **(قوله والرابع إلخ)** يسمى هذا النوع مبايناً لمباينته للمبدل منه وهو الذي ينقسم إلى هذه الثلاثة بالاعتبارات التي ذكرها المصنف فلا تغفل **(قوله بدل الإضراب)** وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى أيضاً بدل البداءِ بالدال المهملة والمد، قال الرضي: وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك هند نجم بدر فليحفظ **(قوله ثم عنّ لك إلخ)** وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل مقصود بالحكم فلا تغفل **(قوله وهذا بدل الغلط)** أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنّ البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ قاله في الأوضح، قال الزرقاني: هذا حل معنى وذلك لأن الإضافة لا تكون على معنى عن بل هي هنا على معنى اللام أي: منسوبة إلى الغلط ونسبته إليه لكونه مسبباً عنه فهو من إضافة المسبب للسبب قال الرضي: ومعنى

بدلي الغلط والنسيان، وقد بيناه، ويوضحه أيضاً: أن الغلط في اللسان، والنسيان في الجنان.

بدل الغلط البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط فافهم. تنبيه: قال الأشموني: ردّ المبرد وغيره بدل الغلط وقال: لا يوجد في كلام العرب نظماً ونثراً وذهب قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمّة:

لمياءُ في شفتيها حوة لَعَس   وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وردّ بأنه من باب التقديم والتأخير والتقدير وفي شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شنب أو أن كلاً من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد فلعس بدل كل من كل حينئذ انتهى مزاداً **(قوله وهو بدل النسيان)** أي: بدل شيء ذكر نسياناً **(قوله على كثير من الطلبة)** قال الأشموني والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط انتهى فتدبر **(قوله في الجنان)** بفتح الجيم القلب وبالكسر جمع جنة بالفتح. خاتمة: في فوائد لطيفة؛ الأولى: يجوز إبدال الظاهر من الظاهر كما تقدم ومن ضمير الغائب نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة ففيه مذاهب ثلاثة؛ المنع، والجواز، وجوازه في الاستثناءِ، نحو: ما ضربتكم إلا زيداً دون غيره أو كان بدل بعض كقوله:

أوعدني في السجن والأداهم   رجلي فرجلي شثنة المناسم

أو كان بدل اشتمال كقوله

بلغنا السماء مجدنا وسنائنا   وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

الثانية: قال في التسهيل لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يقصد إضراباً. الثالثة: يبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل كقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

وبدل اشتمال على الصحيح نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]. الرابعة: بدل الجملة من الجملة بدل كل من كل نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣]. الخامسة: قد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فأبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى. السادسة: يبدل المفرد من الجملة كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] فقيماً بدل من جملة ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١] لأنها في معنى مستقيماً قاله أبو حيان في البحر. السابعة: يبدل الحرف من مثله وجعل سيبويه منه ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝٣٥﴾ [المؤمنون: ٣٥] فجعل أن الثانية بدلاً من الأولى لا توكيد كما قال غيره نقله الحمصي. الثامنة: قد يتحد البدل والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ﴿وتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو. التاسعة: الأحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو أكلت الرغيف في اليوم ثلاثة، وقام زيد الظريف أخوك، وقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢﴾ [المزمل: ٢]. العاشرة: يجوز البدل من البدل واستشكل بأن مقتضى كونه بدلاً أن يكون هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلاً منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود مما لا يصح، وأجيب بأنه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود باعتبارين. الحادية عشر: يجوز تعدد الأبدال على ما قاله الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر: ١-٢] الآية فليتدبر. الثانية عشر: يجوز قطع البدل سواء فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» الحديث أو لم يفصل به شيء نحو مررت بزيد أخوك نقله الحمصي عن الجامع فليتدبر الثالثة عشر قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن إلى الذي صحبت زيداً أي: صحبته زيداً.

بابٌ: الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِماً، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وَكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ. وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِماً، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

ش- اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث؛ فيذكّر مع المذكّر، ويؤنث مع المؤنث؛ وهو: الواحدُ، والاثنان، وما كان على صيغةِ (فاعل)؛ تقول

باب العدد

تقدم تعريفه في باب التمييز والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة **(قوله على ثلاثة أقسام)** أي: من حيث التذكير والتأنيث وتنقسم أيضاً من حيث الاستعمال إلى أربعة أقسام؛ مفرد: وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما. ومضاف: وهو أيضاً عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما. ومعطوف: وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما. قاله في التصريح **(قوله دائماً)** أي: مفرداً كان العدد أو مركباً **(قوله وهو الواحد والاثنان)** وحكمهما أن لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول: واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما قاله المصنف فليتأمل، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] الآية إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا: عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة لأن المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص، وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة إلى أن يقال: رجل واحد ورجلان

في المذكر: واحد، واثنان، وثان، وثالث، ورابع: إلى عاشر، وفي المؤنث واحدة، واثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة؛ إلى عاشرة. والثاني: ما يجري على عكس القياس دائماً؛ فيؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما؛ تقول: (ثلاثةُ رجال) و (ثلاثُ إماء)، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

اثنان فإن قلت فما وجه قوله تعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]؟ قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية انتهى **(قوله واثنتان)** هي لغة الحجازيين، وبنو تميم يقولون: ثنتان **(قوله على عكس القياس)** قال ابن مالك لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته انتهى. وقد ألغز الحريري ذلك نثراً. فحكيته ببيتين يحكيان الفرقدين وربّ الشعرى. وهما:

بين لنا يا جهبذا سميذعا ... أين الرجال تلبس البراقعا

وتلبس النسوان ربات الحيا ... عمائم الرجال قل لنسمعا

(قوله دائماً) أي: سواء كان العدد مفرداً أو مركباً **(قوله فيؤنث مع المذكر إلخ)** أي: ولو كان كل منهما مجازياً كليالي وأيام في الآيتين الآتيتين **(قوله فيؤنث مع المذكر)** أي: إذا ذكر المعدود وإلا بأن قصد ولم يذكر فالفصيح أن يكون كما لو ذكر نحو صمت سنة تريد أياماً، وسرت خمساً تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كحديث «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالَ فَكَأَنَّما صَامَ العَامَ كُلَّهُ» أو لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة. تنبيهات: الأول: العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد مع الجمع وأما مع اسمي الجمع والجنس فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس

والثالث: ما له حالتان؛ وهو العشرة، فإن استعملت مركبة؛ جرت على القياس؛ تقول: (ثلاثة عشر عبداً)؛ بالتذكير، و (ثلاث عشرة أمة)؛ بالتأنيث. وإن استعملت غير مركبة؛ ....

ما يستحقه ضميرهما فتقول: ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالتاء لأنك تقول: قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير، و: ثلاث من البط بترك التاء لأنك تقول: بط كثيرة وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث. الثاني: المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافاً للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات وسخلات. الثالث: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً فبلفظه تقول: ثلاثة أشخص قاصداً النسوة، وثلاث أعين قاصداً للرجال لأن لفظ الأول مذكر ولفظ الثاني مؤنث؛ هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى فالأول كقوله: ثلاث شخوص كاعبان ومعصر. وقوله:

وإن كلانا هذه عشر أبطن ... وأنت بريء من قبائلها العشر

والثاني كقوله:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ... لقد جار الزمان على عيالي

لأن النفس كثير ما تستعمل مقصوداً بها إنسان. الرابع: لا يعتبر تأنيث المفرد وتذكيره إذا كان علماً نحو: طلحة وهند فتقول: ثلاثة الطلحات وخمس الهندات وإذا كان في المعدود لغتان التذكير والتأنيث جاز الحذف والإثبات كالحال تقول: ثلاث أحوال وثلاثة أحوال قاله الأشموني وغيره. (**قوله فإن استعملت مركبة جرت على القياس**) وذلك رجوعاً إلى الأصل لئلا يجمع بين علامتي تأنيث وأما عندي إحدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما فلاختلاف لفظي العلامتين في الأول، ولأن التاء بدل من الياء في الثاني وليست للتأنيث كذا قيل (**قوله وثلاث عشرة**) بفتح الشين وتميم يكسرونه عند التركيب في المؤنث أي: من عشرة كراهة توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة عدلوا من فتح وسطها إلى كسره، والحجازيون يسكنون وهي اللغة الفصحى

جرت على خلاف القياس؛ تقول: (عشرة رجال) بالتأنيث، و (عشر إماء) بالتذكير.
واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن (فاعل) أربعَ حالات:

إحداها: الإفراد؛ تقول: (ثان)، (ثالث)، (رابع)، (خامس). ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مشتق منه؛ فتقول: (ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة) ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة؛ قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

لأن السكون أخف من الفتح ومن فتحها فعلى أن التركيب عارض، وربما سكن عين عشر المركب بمتحرك الآخر لاجتماع أربع فتحات إحداها فتحة آخر النيف نحو أحد عشر وثلاثة عشر بخلاف اثني عشر قاله الرضي **(قوله جرت على خلاف القياس)** وأما قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فقيل على حذف مضاف أي: عشر حسنات أمثالها وقيل إن الأمثال حسنات وقيل إن المضاف اكتسب من المضاف إليه التأنيث **(قوله أربع حالات)** هذا إذا لم تستعمل مع العشرة أو العشرين إلى التسعين فإن استعملت تكون حالاتها سبعة فارجع إلى التصريح **(قوله الإفراد)** أي: عن الإضافة كقول النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها ... لستة أعوام وذا العام سابع

(تقول ثان إلخ) إنما لم يذكر الواحد مع أنه من أسماء العدد لعدم إمكان أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه **(قوله أن يضاف إلى ما هو مشتق منه)** إنما لم ينصب حينئذ لأنه ليس في معنى ما يعمل وهو مصير وجاعل ونحوهما لأن المراد أحد اثنين فالتزمت إضافته لذلك خلافاً للأخفش كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى **(قوله ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾)** هو حال من الهاء في أخرجه مضاف إلى اثنين **(قوله ثالث ثلاثة)** فثالث خبر أن مضاف إلى ثلاثة. تنبيه: لا يجوز عكس هذه الإضافة فلا يقال: اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا غلط الصفدي أبا تمام في قوله:

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه؛ كقولك: (ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، وخامس أربعة) ومعناه: جاعل الاثنين بنفسه ثلاثةً، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعةً؛ قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

الرابعة: أن ينصِبَ ما دونه؛ فتقول: (رابعٌ ثلاثةً) بتنوين (رابع)، ونصب (ثلاثة)، كما تقول: (جاعل الثلاثة أربعة)، ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، ....

ولقد شفيت النفس من برحائها　　إذ صار بابك مارجاً من نار

ثانيه في كبد السماء ولم يكن　　لاثنين ثان إذ هما في الغار

وأجاب الجلال البلقيني بأن في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقليباً للتركيب وتغييراً والتقدير: لم يكن لاثنين إذ هما في الغار ثان، والمراد: أنه لم يكن لهذه القصة قصة أخرى نقله الحمصي (**قوله أن يضاف لما دونه**) وذلك إذا كان بمعنى المضي فتجب الإضافة، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو اعتمد على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف جازت، وجاز تنوينه وإعماله كما مرّ في اسم الفاعل نحو جاعل ومصير كما سيشير إليه في الحالة الرابعة، واختلفوا في ثان هل يستعمل هذا الاستعمال فيقال: ثاني واحد وثان واحد أم لا؟ نصّ سيبويه على المنع، وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب، وحكى الجوهري ثاني واحد فليحفظ (**قوله جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة**) إن قلت كيف يمكن جعل الاثنين ثلاثة؟ قلت: قال الدماميني: والذي يظهر لي أن يجعل اسم الفاعل هنا بمعنى المصير لا بمعنى مصير ما تحته عين ما اشتق هو منه فإنه لا يتصور بل على معنى أنه يصير الثلاثة مربوعة أي: مجعولة ذات رابع باعتبار كونه رابعاً لها لا باعتبار أنه صيرها عين الأربعة، ويتمشى هذا في سائر الأمثلة ولا غبار عليه انتهى (**قوله قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ﴾ [المجادلة: ٧] إلخ**) فمن صلة ونجوى فاعل كان التامة مجرور لفظاً مرفوع محلاً مضاف إلى ثلاثة أي: ما يقع تناجي ثلاثة أنفس إلا هو رابعهم (**قوله أن ينصب ما دونه**) أي: بالشروط السابقة وإنما جاز نصبه لكونه اسم فاعل حقيقة

خلافاً للأخفش وثعلب.

ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه بمساواته له في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف إليه فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع فالتزمت إضافته كما سبق فافهم **(قوله خلافاً للأخفش وثعلب)** أي: وقطرب والكسائي فأجازوا الإضافة والنصب كما يجوز في ضارب، وزعم ابن مالك في التسهيل أن ذلك جائز في ثان فقط وقال: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني فيهما، يعني ولا تقول ثلاثة الرجال إذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلاً، ومن قال: ثالث ثلاثة لا يعذر لأنه لا فعل له انتهى. وتعقبه أبو حيان فقال: ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصاً في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين، قال المصنف: وما نقله ابن مالك قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد نقله في التصريح. خاتمة: قال السيوطي في ألفيته:

وأرخوا من أول الشهر بما مضى وفي الباقي آخيراً فاعلما

أي: فيقال في التاريخ: كتب لأول ليلة من الشهر أو لغرته أو مهلّه أو مستهلّه، ثم يقال: كتب لليلة خلت ثم لليلتان خلتا ثم لثلاث خلون إلى عشرة ثم لعشرة خلت إلى خمسة عشر خلت ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة بقيت ثم لعشر بقين إلى أن يقال لليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره ثم لآخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه، وإنما أوثر في التاريخ قصد الليالي دون الأيام لأن الشهر ليلة طلوع هلاله وليلة كل يوم سابقة له فاستغنى بالمتبوع عن التابع انتهى. وقال الرضي: واعلم أن الليل في تاريخ العرب يقدم على اليوم لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون أكثرهم في البراري والقفار فيتعسر عليهم معرفة الشهور إلا بالاستهلال فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فأول الشهر عندهم الليل لأن الاستهلال يكون في أوله انتهى فليحفظ.

[موانع الصرف]

بَابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الِاسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعُ زِدْ تَأْنِيثَا

كَ (أَحْمَدَ)، وَ(أَحْمَرَ)، وَ(بَعْلَبَكَّ)، وَ(إِبْرَاهِيمَ)، وَ(عُمَرَ)، وَ(أُخَرَ)، وَ(أُحَادَ) وَ(مَوْحِدَ)، إِلَى الأَرْبَعَةِ، وَ(مَسَاجِدَ)، وَ(دَنَانِيرَ)، وَ(سَلْمَانَ)، وَ(سَكْرَانَ)، وَ(فَاطِمَةَ)، وَ(طَلْحَةَ)، وَ(زَيْنَبَ)، وَ(سَلْمَى)، وَ(صَحْرَاءَ).

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي لَابُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ، وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْعُجْمَةِ، وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ: عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالصِّفَةِ: الَّتِي عَلَى وَزْنِ أَفْعَل أَوْ فَعْلَانَ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَ(عُرْيَانٌ) وَ(أَرْمَلٌ) وَ(صَفْوَانٌ) وَ(أَرْنَبٌ). بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ. مُنْصَرِفَةٌ.

وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ (هِنْدٌ) وَجْهَانِ، بِخِلَافِ (زَيْنَبَ) وَ(سَقَرَ) وَ(بَلْخَ)، وَكَ(عُمَرَ) عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ، إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَ(سَفَارِ)، وَأَمْسُ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، وَ(سَحَرَ) عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً.

ش- الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وإنما يخرج عن ذلك

باب موانع الصرف

(قوله المعرب بالحركات) أخرج به المعرب بالحروف كالمثنى والجمع فإنه لا يوصف بصرف وعدمه إلا أنه إذا سمي به كأحمران ومسلمون أعرب بإعراب المفرد ومنع من الصرف لوجود المقتضى. (قوله الصرف) خبر المبتدأ الذي هو الأصل واختلف فيه فمذهب المحققين أنه التنوين وقيل هو الجر مع التنوين، والمشهور تخصيص تنوين التمكن بالصرف وجزم ابن مالك في شرح الكافية أنه عبارة عن التنوينات الأربع التمكين والتنكير والعوض والمقابلة وقال مغروز واضع كتاب أغلاط الزمخشري: ما عدا تنوين القوافي

الأصل إذا وجد فيه علتان فرعيتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وقد جمع العلل التسع في بيت واحد من قال:

إجْمَعْ، وَزِنْ، عادلاً، أنِّثْ، بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ، وَزِدْ، عُجْمَةً، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

يسمى صرفاً وتمكيناً وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى. تنبيه: اختلف في اشتقاق المنصرف؟ فقيل: من الصرف وهو الفضل لأن له فضلاً على غير المنصرف. وقيل: من الصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو الصوت كما قال النابغة:

له صرف صريف العقو بالمسد

وقال ابن أياز: من صرفته إذا رددته وقلبته في الجهات وقيل: من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقيل غير ذلك **(قوله إذا وجد فيه علتان)** أي: مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى فلو كانت العلتان من جهة واحدة كاجيمال تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الإفراد وجهتها اللفظ وكحائض وطامث فإن فيهما فرعية التأنيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى لم يخرج عن الأصل كذا قالوا برمتهم فليتدبر. **(قوله فرعيتان)** أي: فيشبه الفعل حينئذ لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهو احتياجه إلى الاسم لأن الفعل يحتاج إلى الفاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان أو واحدة تقوم مقامهما ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين، وقال الدنوشري وإنما لم يمنع بعلة واحدة لأنها يعارضها أصالة الاسم فيمنعها من التأثير فإذا انضم إليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيترجح، قالوا: ونظيره الشاهد تعارضه براءة الذمة فإذا انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة، وأيضاً الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل، وأيضاً لا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلّا بأصل قوي ثم إذا اجتمعت العلتان وأضيف الاسم أو اقترن بأل يرجع إلى أصله كما تقدم في صدر الكتاب فلا تغفل. **(قوله من علل تسع)** أي: عند

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبته في (المقدمة)، وهو لابن النحاس، وقد مثلتها في (المقدمة) على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول:

العِلّة الأولى: وزنُ الفعل، وحقيقته: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مساوٍ له في وزنه، فالأول: كأن تسمي رجلاً (قُتِّل) بالتشديد، أو (ضُرِبَ) أو نحوهما من أبنية ما لم يسمَّ فاعله، أو

الجمهور وزاد بعضهم الألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كأرطى أو التكبير كقبعثرى فجعلها عشرة وجعلها بعضهم أحد عشر هذه العشرة ومراعاة الأصل نحو أحمر بعد التنكير، وقيل: العلل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن الفعل مع الوصف كأحمر ومع العلمية كزيد لأنه كما لم يدخلهما كسر ولا تنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل، وأما التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا قاله الحمصي. **(قوله وهذا البيت أحسن إلخ)** أي: لأنه لم يضف فيه علة لأخرى بخلاف البيت الذي في المقدمة فإن إضافة الوزن إلى المركب توهم أن الوزن يؤثر معه وكذلك نظائره وقد نظمها بعضهم بيتين ألطف من هذين وهما:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

(لابن النحاس) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس بفتح النون والحاء المشددة المهملة نسبة إلى من يعمل النحاس بضم النون كان من الفضلاء، وله تصانيف جليلة منها تفسير القرآن العظيم وإعرابه، وهو تلميذ أبي الحسن علي الأخفش والزجاج على ما قيل، توفي شهيداً بمصر يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وثلاثمئة، وذلك أنه جلس على درج على شاطئ النيل في أيام طغيانه وهو يقطع بالعروض شيئاً من الشعر فمر به بعض العوام فظن في نفسه أنه يسحر النيل حتى لا يزيد فتغلو الأسعار فدفعه برجله في النيل فلم يوقف له على خبر رحمه الله تعالى. **(قوله وزن الفعل)** أي: الماضي أو المضارع أو الأمر **(قوله على وزن خاص)** أي: لم يوجد في غير الفعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي والاحتراز بالنادر عن نحو دئل لدويبة أو قبيلة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر

(انطلق) ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل: (أحمد، ويزيد، ويشكر، وتغلب، ونرجس) عَلَماً.

العلة الثانية: التركيب، وليس المراد به تركيب الإضافة؛ ك (امرئ القيس)؛ لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، و لا تركيب

وبالعلم من نحو خضم لرجل أو لمكان وشمر لفرس وبالأعجمي من بقم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق **(قوله المبدوءة بهمزة وصل)** حكم هذه الهمزة في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء بخلاف المنقول من اسم كالاقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية إذ لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له قاله في التصريح وغيره. تنبيه: لابد أن يكون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج باللزوم نحو: امرئ علماً فإنه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة، وخرج بالبقاء على حالته الأصلية نحو: رد وقيل: وبيع مبنيات للمفعول فإنها لم تبق على حالتها الأصلية فإن أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال فصارت صيغة رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء فوجب صرفها لذلك، وخرج بكونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو أَلْبُب بالضم جمع لب علماً فينصرف عند الأخفش لأنه قد باين الفعل بالفك ومنعه سيبويه لوجود الموازنة كاكتب انتهى من الأوضح موضحاً **(قوله ويشكر)** أي: علم لرجل وهو نوح عليه السلم **(قوله وتغلب)** علم لجماعة **(قوله ونرجس)** قال في حاشية الألفية: إذا سميت بنرجس وترتب بضم التاء الأولى فالصرف واجب لعدم الوزن، والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولا يصرفهما الزجاج نظراً إلى وزنيهما المشهورين أعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقبل انتهى فليتدبر **(قوله لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة إلخ)** تعقبه الجد عليه الرحمة بأن حرف الجر أيضاً يقتضي الجر بالكسرة مع أنه يجر بالفتحة ولعله يجاب بأن

الإسناد؛ كـ (شابَ قرْناها) و (تأبط شراً)؛ لأنه من باب المحكيِّ، ولا التركيبَ الْمَزجيَّ المختوم بـ (ويه) مثل (سيبويه، وعمرويه)؛ لأنه من باب المبني، والصرفُ وعدمه إنما يقالان في المعرب، وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بـ (ويه)؛ كـ (بعلبَكَّ، وحضرمَوتَ، ومعدِ يكَرِب).

الغالب الجر بها فلذا اقتصر عليها فتدبر (**قوله تأبط شراً**) يقال: تأبط إذا أخذ شيئاً تحت إبطه، وسمي الرجل به لأنه كما قيل جاء يوماً إلى قبيلته وقد أخذ تحت إبطه حية فقيل له ذلك، وقال العيني هو ثابت ابن جابر سمي بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه: أين ذهب؟ فقالت: لا أدري تأبط شراً وخرج، وقيل غير ذلك (**قوله لأنه من باب المحكي**) أي: فيحكى على ما كان عليه قبل التسمية به قال الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب

(**لأنه من باب المبني**) أي: على الأشهر وإلا فقد ذهب الجرمي إلى أنه يعرب أيضاً إعراب ما لا ينصرف واستشكله أبو حيان، وقال إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل منه لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالسوط وصيرورتها اسماً واحداً (**قوله كبعلبك وحضرموت**) بضم الميم وبعضهم يفتحه كما نقله الدنوشري عن ابن إياز وهما علمين لبلدين وهما ونظيرهما ممنوعان من الصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب المزجي وهو جعل الاسمين اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، وقد يضاف أول جزئيه إلى ثانيهما تشبيهاً بعبد الله ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف وإلا صرف كحضرموت، وإن كان الجزء الأول ياء كمعدي كرب فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيهاً بالألف، وقيل: بل هو كقاضي القوم والمشهور في لغة الإضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع فتحه، فقال سيبويه: ممنوع الصرف لأنه مؤنث، وقيل: مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر، وقد يبنى الجزءان المركبان تركيباً مزجياً على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر فيفتح آخر الجزأين إلا في معدي كرب فيفتح آخر الثاني فقط، فتبين أن فيه لغات ثلاث فلتحفظ وقد مر الكلام على ذلك في باب العلم فتذكر (**قوله ومعدي كرب**) قال الزمخشري معدي مأخوذ من عداه أي: تجاوزه والكرب

العِلَّة الثالثة: العُجْمة، وهي: أن تكون الكلمة من الأوضاع الأعجميَّة؛ كـ: (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، ويعقوب). وجميعُ أسماء الأنبياءِ أعجميةٌ إلا أربعة: محمد ﷺ، وصالحٌ، وشعيبٌ، وهُودٌ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.
ويشترط لاعتبار العجمة أمران:

الفساد وكأنه قيل: عداء الفساد وفيه شذوذ وهو إتيانه على مفعل بكسر العين مع أنه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى، وقال الأندلسي: يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب إليه وحذف الألف، فقيل: معدي بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعى لأنه محذوف اللام نقله المحقق فليفهم (قوله من الأوضاع العجمية) المراد بها غير العربية وليعلم أن عجمة الاسم تعرف بوجوه منها: نقل الأئمة، ومنها خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو: إبراهيم، ومنها: عروة وهو خماسي أو رباعي من حروف الذلاقة وهي ستة يجمعها مر بنفل، ومنها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: قج وجق والصاد والجيم نحو: الصولجان وهو المحجن والكاف والجيم نحو اسكرجه وتبعية الراء للنوم أول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز قاله غير واحد من المؤلفين (قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة إلخ) وألحق بها في الصرف نوح ولوط كما سيذكر المصنف وكذلك شيث فهذه سبعة منصرفة ويجمعها قولي:

لقد أتت أسماءُ كل الأنبيا ممنوعة الصرف سوى ما أسرد
محمد نوح ولوط صالح هود شعيب شيث الممجد

وبقي أيضاً عزير فقد قال في الكشاف في سورة التوبة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ما نصه عزير ابن الله مبتدأ وخبر، وعزير اسم أعجمي كعازر ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه ومن نَوَّنَ فقد جعله عربياً، وأما قول من قال: سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ ﴿أحدُ الله﴾ أو لأن الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو معبودنا فتمحل عنه مندوحة انتهى وفي روح المعاني وحاشية الحمصي ما يقتضي مراجعته إن أريد (قوله وجب صرفها) لأنه قد تصرف فيها بالنقل عما وضعته

أحدهما: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم؛ كما مثلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علماً؛ وجب صرفها، وذلك بأن تسمي رجلاً بـ: (لجام)، أو (ديباج) أو (فيروز).

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف (نوح) و (لوط)؛ قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم﴾ [القمر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

العِلَّة الرابعة: التعريف، والمراد به تعريف العلمية؛ لأن المضمرات والإشارات

العجم له فألحق بالأمثلة العربية، وذهب الشلوبين وابن عصفور إلى عدم اشتراط ذلك قال الأزهري: ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الأول لأنه لم يستعملوه علماً وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (قوله بلجام) بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس (قوله أو ديباج) بكسر الدال المهملة وهو أصوب من الفتح وهو ثوب سداه ولحمته أبريسم ويقال: هو معرب ثم كثر استعماله حتى تصرفت العرب به فقالوا دبج الأرض الغيث إذا سقاها فأنبتت أزهاراً مختلفة. واختلف في الياء؛ فقيل: زائدة ووزنه فيعان فلهذا يجمع بالياءِ فيقال: دبابيج وقيل هي أصل والأصل دباج بالتضعيف فأبدل من أحد المضعفين حرف علة ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال دبابيج انتهى من المصباح باختصار (قوله أن تكون زائدة إلخ) لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة (قوله فلهذا) أي: فلأجل أن الزيادة على الثلاثة معتبرة في منع الصرف عند الجمهور انصرف نحو: نوح ولوط، وذهب ابن قتيبة والجرجاني والزمخشري تبعاً لعيسى ابن مريم أن ساكن الوسط كما مثل ذو وجهين والمتحرك متحتم المنع قال المرادي: ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال؛ أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح الثاني إن تحرك وسطه نحو: لمك اسم رجل وشتر اسم قلعة لا ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان. والثالث: إن ما تحرك وسطه لا

والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، وهذا باب إعرابٍ. وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة؛ أو أضيف؛ انجرَّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة؛ وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية.

العلة الخامسة: العدل، وهو: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي. وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات. فالواقع في المعارف على وزنين:

أحدهما: فُعَلُ، وذلك في المذكَّر، وعدله عن فاعل؛ كـ(عمر) و(زُفَر) و(زُحَل)

ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب انتهى فليتدبر (قوله نحو نوح) فيه جناس مقلوب (قوله انجر بالكسرة) تقدمت علته أول الكتاب فتذكر (قوله العدل) قال الدنوشري العدل في الأصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] على قراءة التخفيف أي: ﴿فسويك﴾ وثانيها الإقساط ويتعدى بفي يقال عدل في حكمه أي: أقسط ولم يجر، وثالثها: الميل ويتعدى بعن يقال: عدل عن الطريق أي: مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل إلى صناعتهم انتهى (قوله المعنى الأصلي) وهو العلمية (قوله وعدله عن فاعل) قال الأشموني: وإنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين، أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخران الإعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلاً وكذا الباقي، وذكر بعضهم لعدله فائدتين؛ إحداهما: لفظية وهي التخفيف، والأخرى: معنوية وهي تمحض العلمية إذ لو قيل: عامر لتوهم أنه صفة انتهى. واعلم أنه إذا ورد فُعَل مصروفاً وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول وذلك نحو: أرد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية. تنبيهان: الأول: إذا وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو: طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو: تتل اسم

و(جُمَع).

والثاني: فَعَال، وذلك في المؤنث، وعدله عن فاعلة؛ نحو: (حَذَامِ) و(قَطَامِ) و(رَقَاشِ)، وذلك في لغة تميم خاصَّة؛ فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر؛ قال الشاعر:

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ   رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ

وقال الآخر:

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره. الثاني اختلف فيما جعل علماً من المعدول إلى فعل في النداء كعذر وفسق فإنهما معدولان عن عاذر وفاسق فمذهب سيبويه أنه ممنوع كعمر والأخفش وتبعه ابن السيد أنه مصروف لأنه معدول قبل التسمية فليحفظ **(قوله وجمع)** أي: وأخواتها ككتع وبصع وتبع أما تعريفها فإنها على الصحيح معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد وأما عدلها فإنها معدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وتبعاء وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات، وقيل في عدلها غير ذلك من أراده فليرجع إلى المطولات **(قوله وعدله عن فاعلة)** هذا مذهب سيبويه وقال المبرد: مانعه العلمية والتأنيث المعنوي كزينب **(قوله في لغة تميم)** أي: بني تميم، وتميم أبو قبيلة وهو ابن مرد بن أدّ بن طلحة بن إلياس بن مضر **(قوله يبنونه على الكسر)** وذلك لشبهه له نزال وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً وقيل لتضمنه معنى هاءِ التأنيث **(قوله قال الشاعر أتاركة إلخ)** هو النابغة وتاركة إما مبتدأ أو خبر مقدم وتدللها مفعوله وهو بالمهملة وقطام فاعل سدّ مسدّ الخبر أو مبتدأ مؤخر **(قوله وقال الآخر إذا قالت حذام إلخ)** هو سحيم بن علي بن بكر بن وائل والشاهد فيه ظاهر. تنبيه: إذا سمي بباب حذام مذكر لم يبن لزوال موجبه وهو التشبيه بنزال لأنه حينئذ ليس مؤنثاً معدولاً فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث، ومن العرب من يصرفه لأنه إنما كان

فإن كان آخره راءً؛ كـ(سَفَارِ): اسم لماء، و(حَضَارِ): لكوكب، و(وَبَارِ): لقبيلة، فأكثرهم يوافقون الحجازيين على بنائه على الكسر؛ ومنهم من لا يوافقهم، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف. ومما اختلف فيه التميميون أيضاً: (أمس) إذا أُريد به اليوم الذي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف؛ إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس؛ فيقول: (مضى أمسِ بما فيه)، ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام؛ فيقول: (اعتكفت أمسِ)، و (ما رأيته مذ أمس)، وبعضهم يعربه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح. وأما (سَحَر)؛ فجميع العرب تمنعه من الصرف؛ بشرطين: أحدهما: أن يكون ظرفاً، والثاني: أن يكون من يوم معين؛ كقولك: (جئتك يوم الجمعة

مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله **(قوله اسم لماء)** أي: من مياه العرب، وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر ولهذا قال سيبويه: اسم لمائة، وأما على قول المصنف فلابد من ملاحظة معنى التأنيث **(قوله إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك)** أي: ولم يقرن بأل ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفاً فإن خالف هذه الشروط فهو منصرف إجماعاً وإن استعمل المجرد من أل والإضافة المراد به معين ظرفاً فهو مبني إجماعاً لتضمنه معنى الحرف قاله في الأوضح **(قوله مطلقاً)** أي: رفعاً ونصباً وجراً لأنه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الأمس فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس وما رأيته مذ أمس بالفتح فيهما **(قوله تمنعه من الصرف)** وذلك للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لأنه جعل علماً لهذا الوقت، وقيل: لشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وإليه أشار في الأوضح، وأما العدل فإن صيغته معدولة عن السحر لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفة بأل فعدل عن اللفظ بأل وقصد به التعريف فمنع الصرف، وقال السهيلي والشلوبين الصغير: معرب مصروف، واختلفا في منع تنوينه؛ فقال السهيلي: على نية الإضافة، وقال الشلوبين: على نية أل وزعم صدر الأفاضل أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كأمس، ورد بأمور مذكورة في التصريح **(قوله أن يكون ظرفاً)** احترازاً عن المعين

سحر)؛ لأنه حينئذ معدول عن السَحَرِ. كما قدر التميميون (أمس) معدولاً عن (الأمس)، فإن كان السحرُ غير مُعَيَّن؛ فالصرف كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمَر: ٣٤]. والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره. فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: (فُعال)، و(مَفْعَل)، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما؛ تقول: (أُحاد ومَوْحَد)، و (ثُنَاء ومَثْنَى)، و (ثُلاث ومَثْلَث)، و (رُبَاع ومَرْبَع)؛ قال النجاري - رحمه الله تعالى -: لا تتجاوز العرب الأربعة؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن (آحاد) معناه: واحد واحد، و (ثناء) معناه: اثنان اثنان، وكذا الباقي؛ قال الله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ

المستعمل غير ظرف فإنه يجب تعريفه بأل والإضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا **(قوله فعال)** بضم الفاءِ **(قوله ومفعل)** بفتح الميم والعين **(قوله لا تتجاوز العرب الأربعة)** قال ابن مالك في شرح الكافية: وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في شرح التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضاً، واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج. الثاني: لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين الثالث أنه يقاس على فعال فقط لكثرته، وحكى البناءين أبو عمر الشيباني قال الأزهري: ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه أن العرب لا تتجاوز الأربعة لأن غيرهما سمع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ونقل السخاوي أنه يعدل أيضاً على فعلان بضم الفاء من الواحدة إلى العشرة كقوله:

طاروا إليه زرافات ووحدانا

فليحفظ **(قوله معناه واحد واحد)** فعدل إلى أحاد تخفيفاً للفظ أي: وليست معدولة عن واحد واثنين ولهذا قال في المغني في بحث أم: إن المتنبي لحن في قوله:

أحاد أم سداس في أحاد لييلتنا المنوطة بالتناد

حيث استعمل أحاد بمعنى واحدة وسداس بمعنى ست قال المحقق: وبقوله إنها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين إلخ سقط السؤال المشهور وهو أن الوصف في هذه الألفاظ

﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فَاطِر: ١]، فـ ﴿مَّثۡنَىٰ﴾ [فَاطِر: ١] وما بعده صفة لـ ﴿أَجۡنِحَةٍ﴾ [فَاطِر: ١]، والمعنى ـ والله أعلم ـ: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأما قوله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ» فـ (مثنى) الثاني تأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول. والواقع في غير العدد (أُخر)؛ وذلك نحو قولك: (مررت بنسوة أخر)؛ لأنها جمع لأخرى، و (أخرى): أنثى (آخر)، ألا ترى أنك تقول:

عارض لأنها من باب العدد وذلك كعروض الوصف بأربع في قولك مررت بنسوة أربع فكيف أثر الوصف فيه ولم يؤثر في أربع، وأجيب بأن هذا التركيب المعدول لم يوصف إلا وصفاً ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فإنه لم يوصف وصفاً في الأصل وإنما تحصل له الوصفية بطريق العروض لأن ذلك مبني على أن أصله اثنين وثلاثة وهكذا انتهى **(قوله وما بعده صفة إلخ)** اعلم أنه لا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتاً كما مثل أو أحوالاً كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النِّسَاء: ٣] أو إخباراً كما في الحديث الآتي، فإن مثنى الأول خبر المبتدأ والثاني تأكيد له لأنه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود، قال الأزهري في التصريح: وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام فعلى هذا فهي في الآيتين بدل كما قال الحوفي، إذاً لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل، ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله:

وخيل كفاها ولم يكفها ... ثناء الرجال ووحدانها

انتهى. تنبيهان: الأول: ما ذكر من أن مانع أحاد وما بعده اجتماع العدل والوصف هو الصحيح. وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف، وردّ بوجوه مذكورة في المطولات. الثاني: قال المرادي: أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوباً بها مذهب الأسماءِ وقال: تقول العرب: ادخلوا ثلث ثلث وثلثا ثلثا **(قوله آخر)** بضم الهمزة وفتح الخاء **(قوله مؤنث آخر)** أي: بفتح الخاء بمعنى مغاير بخلاف ما إذا كانت جمع

(جاءني رجلٌ آخرُ، وامرأةٌ أخرى) والقاعدة أن كل (فُعْلَىٰ) مؤنثة (أَفْعَلَ) لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللّام؛ أو بالإضافة؛ كـ (الكبرى) و (الصغرى)، و (الكبر) و (الصغر)؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥﴾ [المدثر: ٣٥] ولا يجوز أن تقول (صغرى) ولا: (كبرى)؛ ولا: (كُبر) ولا: (صُغر)؛ ولهذا لحَّنَ العرب العروضيين في قولهم: فاصلةٌ كبرى، وفاصلة صغرى، ولحنوا أبا نُوّاس في قوله:

كَأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

أخرى أنثى آخر بكسر الخاءِ فإنها مصروفة تقول: مررت بأول وآخر بالصرف إذ لا عدل هنا قاله الإحسائي نقلاً عن المصنف **(قوله والقاعدة أن كل فعلى إلخ)** أي: إن آخر موازن لأفعل التفضيل لأن أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفاً وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة وباب أفعل قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفرداً مذكراً دائماً نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨] ونحو: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: ٢٤] ونحو: هند أحب إلي من عمرو كما تقدم في بابه **(قوله أبو نواس)** هو الحسن بن هانئ، ونواس بالواو المخففة والهمز غلط وإنما لقب بذلك لأنه كان له ذوابتان تنوسان على عاتقه **(قوله كان كبرى وصغرى إلخ)** الفقاقيع بالفاء المفتوحة وبعدها قاف مثل النفاخات التي تعلو وجه الخمرة عند مزجها بالماء، وقال في حواشي التصريح: والذي في خط المصنف وهو المحفوظ في رواية البيت فواقعها بالواو بعد الفاء، والحصباء الحصى واحدتها حصبة وهي خبر كان والمراد تشبيه هذه النفاخات بالدر على أرض الذهب لأن الفواقع بيض والخمرة حمراءُ وقد أولع الشعراء بهذا التشبيه ومن ذلك قول الصفيّ الحلّي:

بكر إذا زوجت بالماء أولدها ... أطفال درّ على مهد من الذهب

والشاهد فيه حيث استعمل صغرى وكبرى وهو لحن لأن حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير، قال في التصريح: وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى، وقول الفرزدق:

فكان القياسُ أن يقال: (الأخرُ)، لكنَّهم عدلوها عن ذلك الاستعمال فقالوا: (أُخَرُ)، كما عدل التميميون (أمس) عن (الأمس)، وكما عدل جميع العرب (سَحَرَ) عن (السَّحَرِ)، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤].

العلة السادسة: الوصف، كأحمر وأفضل، وسكران، وغضبان. ويشترط لاعتباره أمران:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام لائم

أي لئام انتهى. قيل وكذلك أجاب المصنف في المغني فليتدبر **(قوله لكنهم عدلوا إلخ)** أي: فمانعه الوصف مع العدل وعدله عما ذكر هو قول عامة المحققين، وقال المرادي: والتحقيق أنه معدول عن آخر أي: بوزن المفرد مراداً به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغني فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أن كما يستغنى بأكبر عن كبر نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها انتهى. قال الشيخ الإحسائي: وإنما كان هذا هو التحقيق لسلامته مما أورده الفارسي على الأول من لزوم كون آخر معرفة لأن كل معدول عن معرفة يقصد به قصد تلك المعرفة انتهى فليتأمل **(قوله ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾** [البَقَرَة: ١٨٤]**)** قال بعض الفضلاءِ: فإن قلت: أخر جمع آخر لأنه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وإنما يجمع عليه أخرى فما وجهه؟ قلت: لما كان اليوم مما لا يعقل أجري مجرى المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث مما يعقل لنقصان عقلهن فكان أخر أخرى فيجمع على أخر كذا نقله الشنواني عن الإقليد انتهى **(قوله كأحمر وأفضل)** أي: سواء كان مؤنثه فَعلى بفتح الفاءِ أو بضمها فالمانع له من الصرف العلتان الفرعيتان فرعية المعنى وفرعية اللفظ أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه بخلاف الجامد، وأما فرعية اللفظ فوزن الفعل لأن أفعل أولى بالفعل لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلاً في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى كما مرّ **(قوله وسكران وغضبان)** وكذلك لحيان لكبير اللحية، فالقسم الأول وهو سكران وغضبان متفق على منعه لأنه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى، وإنما كان مانعاً فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وهي

أحدهما: الأصالة؛ فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية؛ لم يُعْتَدَّ بها، وذلك كما إذا أخرجت (صفواناً، وأرنباً) عن معناهما الأصلي - وهو الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى: قاس وذليل؛ فقلت: هذا قلبٌ صفوانٌ، وهذا رجلٌ أرنبٌ، فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما.

الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مررت بـ (رجل عُرْيَانٍ)، وبـ (رجل أرْمَلٍ) بالصرف، لقولهم في المؤنثة: (عُرْيَانة)، و (أرملة)، بخلاف (سكران) و (أحمر)؛ فإن مؤنثهما (سَكْرى) و (حمراء) - بغير التاء.

الوصفية وفرعية اللفظ وهي الزيادتان المضارعتان لألفي التأنيث في نحو حمراء فإنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي التأنيث في حمراءَ في بناءٍ يخص المؤنث وأنهما لا يلحقهما التأنيث فلا يقال: سكرانة كما لا يقال حمراءَة والمزيد فرع المجرد، وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولونه: سكرانة وصرفوا سكران فضعيف لا يعتد به. والثاني: وهو ما لا مؤنث له كلحيان فالصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة لأنه أوسع، وحكي عن بعض العرب صرفه حملاً على ندمان لأنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء وندمان وشبهه كسقيان للطويل واليان لكبير الإلية فمصروف إجماعاً لأن مؤنثه على فعلانة كما سينبه عليه المصنف في الأمر الثاني (**قوله فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما**) وكذلك يلغى عروض الاسمية على الوصفية كأدهم للقيد وأرقم للحية الرقشاء فتبقى حين التسمية على منع الصرف نظراً لأصلها وهو الوصف كما قال ابن مالك:

والغينّ عارض الوصفية ... كأربع وعارض الاسمية

فالأدهم القيد لكونه وضع ... في الأصل وصفاً انصرافه منع

(**أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث**) لأنها حينئذ يضعف شبهها بلفظ المضارع لأن تاءَ التأنيث لا تلحقه، ومنعه الأخفش قاله الأشموني والأزهري. تتمة: جمع ابن مالك ما جاءَ على فعلان ومؤنثه فعلانة بقوله: أجز فعلاً لفعلانا. إذا استثنيت حبلانا. ودخنانا

العِلَّة السابعة: الجمع، وشرطه: أن يكون على صيغةٍ لا تكون عليها الآحاد، وهو نوعان: مفاعل؛ كمساجد ودراهم، ومفاعيل؛ كمصابيح وطواويس.

العِلَّة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألف والنون الزائدتان؛ نحو: سكران، وعثمان.

وسخنانا. وسيفانا وصحيانا. وصوجانا وعلانا. وقشوانا ومصانا. وموتانا وندمانا. واتبعهِنَّ نصرانا. واستدرك عليه المرادي لفظين فقال: وزد فيهن خمصانا. على لغة واليانا. فالجبلان العظيم البطن والدخنان اليوم المظلم، والسخنان اليوم الحار، والسيفان الرجل الطويل الضامر البطن، والصحيان هو اليوم الصاحي، والصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس، والعلان الكثير النسيان، والقشوان الرجل الرقيق الساقين، والمصان اللئيم، والموتان البليد الميت القلب، وندمان النديم وهو من المنادمة وأما من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى لا ندمانة والنصران واحد النصارى، والخمصان الضامر البطن، والإليان الكبير الإلية من ذكر الغنم فهذه كلها مصروفة فلتحفظ (قوله وهو نوعان مفاعل إلخ) أي: في كون أوله حرفاً مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعد الألف كمساجد ودراهم وداب ومدارى أو ثلثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح وطواويس فإن الجمع متى ما كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية يطلب من المطولات (قوله الزائدتان) قال الأشموني: علامة زيادة الألف والنون سقوطها في بعض التصاريف كسقوطها في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر فإن كان فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران إن قدَّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدان، وإن قدَّرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان إن جعل من الحسّ فوزنه فعلان وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه ومن شعره:

العلة التاسعة: التأنيث، وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف؛ كـ (حُبْلى وصَحْراء)، و تأنيث بالتاء؛ كـ (طلحة وحمزة)، و تأنيث بالمعنى؛ كـ (زينب وسعاد). وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي. وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي. وتأثير الثالث كتأثير الثاني، لكنه: تارة يؤثر وجوب منع الصرف، وتارة يؤثر جوازه؛ فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور؛ وهي: إما الزيادة على ثلاثة أحرف؛ كـ (سعاد وزينب)، وإما تحرك الوسط؛

ما هاج حسان رسوم المدام ومضعن الحي ومبنى الخيام

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن ينصرف انتهى. تنبيه: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو: أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمّى به أصله حناء أبدلت همزته نوناً **(قوله كحبلى وصحراء)** أي: سواء كانت الألف مقصورة أم ممدودة اسماً أم صفة، وإنما منع من الصرف لأن وجود ألف التأنيث في الجملة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبّر عنه الزمخشري في مفصله بتكبر السبب الواحد قاله في التصريح **(قوله كطلحة وحمزة إلخ)** وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو: قائمة لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها، وأما زينب وسعاد فينزل الحرف الرابع منزلة تاءِ التأنيث، وأما سقر فأقاموا فيه حركة الوسط مقام الحرف الرابع، وأما ماه وشبهه فإنه لما انضمت العجمة إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لأنها لم تؤثر منع الصرف وإنما آثرت تحتمه كما سيشير إلى ذلك قريباً **(قوله وأما تحرك الوسط)** وزعم ابن الأنباري أنه ذو وجهين **(قوله وأما العجمة)** قيل: هو ذو وجهين أيضاً **(قوله كماه وجور)** بضم الجيم علم على بلدين. تتمة: ويتحتم المنع على الأصح أيضاً في زيد منقولاً من المذكر إلى المؤنث وإذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط مذكورة في التصريح **(قوله يجوز فيها الصرف وعدمه)**

ك (سقر ولظى)، وإما العجمة؛ ك (حماه وجور وحمص وبَلْخ). والثاني فيما عدا ذلك؛ كهِنْد ودَعْد وجُمَل؛ فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْـ ـدٌ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ

فهذه جميع العلل، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر. ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام: الأول: ما يؤثر وحده، ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى، وهو شيئان: الجمع، وألِفَا التأنيث. والثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية؛ وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الألف، والتركيب، و العجمة؛ نحو: (فاطمة، وزينب، ومعديكرب، وإبراهيم). ومن ثَمَّ انصرف (صَنْجَة) وإن كان مؤنثاً أعجمياً، و (صولجان)؛ وإن كان أعجمياً ذا زيادة، و (مسلمة)؛ وإن كان مؤنثاً وصفاً لانتفاء العلمية فيهن.

فمن صرف نظر إلى خفة اللفظ وأنها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه وهو أولى كما قال في الأوضح نظر إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث، وأوجبه الزجاج وعلله بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه إجماع علتين يمنعان الصرف انتهى **(قوله في قول الشاعر)** لم أر اسمه والشاهد ظاهر والتلفع الاشتمال والفضل البقية والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة وهو قدح ضخم من جلود الإبل أو من خشب يحلب فيها وتجمع على علاب أيضاً، والمراد على ما قيل مدح هند بالغنا وعدم الاحتياج **(قوله صنجه)** قال في الصحاح: الصنج الذي تعرفه العرب هو الذي يتخذ من صفر يضرب أحدهما بالآخر، وأما الصنج ذو الأوتار فتختص به العجم وهو معرب انتهى **(قوله صولجان)** بفتح الصاد واللام المحجن وهو العصى المعوجة الرأس **(قوله لانتفاء العلمية فيهن)** وشبه هذه الأسماء الثلاثة أذربيجان فإنه أيضاً يصرف إذا نكر وإن وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة والتأنيث إذا أريد به البقعة وبلغن به فيقال: ما اسم فيه علل خمس وبزوال إحداهن يصرف وما ألطف قولي في ذلك:

والثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين: العَلَمِيَّة، أو الوصف؛ وهو ثلاثة أيضاً: العدل، و الوزن، و الزيادة؛ مثال تأثيرها مع العلمية: (عمر، وأحمد، وسلمان)، ومثال تأثيرها مع الصفة: (ثلاث، وأحمر، وسكران).

يا بحر علم بالدراري يقذف ... وبدر فضل مشرق لا يخسف

اظهر لنا اسماً فيه خمس علل ... وإن تزل واحدة ينصرف

خاتمة: قد يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب؛ الأول: أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر كقولك: رب فاطمة وعمران وعمرو يزيد وإبراهيم ومعدي كرب وأرطى لقيتهم بالجر والتنوين لذهاب أحد موجبي منع صرفها، وأما ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران فمختلف فيه فذهب سيبويه إلى إبقائه على منعه للوزن أو الزيادة وعود الوصف الأصلي بناءً على أن الزائل العائد كالذي لم يزل، والأخفش في أحد قوليه على صرفه بناءً على أن الصفة إذا زالت لا تعود. الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين كحميد وعمير في أحمد وعمر لزوال الوزن والعدل وعكسه نحو: تِحْلَى علماً وهو بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر فإنه ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً لاستكمال العلمية والوزن حينئذ لأن تصغيره تحيلي على زنة تدحرج وتبيطر. الثالث: إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي ﴿سلاسلاً﴾ لمناسبة ﴿أغلالاً﴾ وقراءة الأعمش ﴿ولا يغوثاً ويعوقاً﴾ لمناسبة ﴿ودّاً وسواعاً﴾. ونسراً الرابع الضرورة كقوله:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات أنك مرجلي

وقوله:

تبصر خليلي هل ترى من ظعاين ... سوالك نقبا بين خرمي شعَبْعب

وهو كثير، نعم اختلف في نوعين فيما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة وقال: لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص أي: لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن وردّ بقوله:

بابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَ زَيْداً)، وَإِعْرَابُهُ: (مَا) مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَ(أَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ (مَا) وَ(زَيْداً) مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (مَا). وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ؛ أَيْ: صَارَ ذَا كَذَا، كَ(أَغَدَّ الْبَعِيرُ) أَيْ: صَارَ ذَا غُدَّةٍ،فَغُيِّرَ اللَّفْظُ وَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ (كَفَى)، وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ على (أَفْعَلَ).

إني مقسم ما ملكت فجاعل أجراً لآخرتي ودنياً تنفع

فنون دنياً وهو عطف على أجراً، وفي أفعل من فمنع البصريون صرفه للضرورة وقالوا: لأن حذف تنوينه لأجل من فلا تجمع بينهما، وأجازه البصريون لأن المانع إنما هو الوزن والوصف كأحمر لأمن بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن، وعن بعضهم اطراد صرف الممنوع في لغة حكاها الأخفش وقال: كأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام، هذا وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف وأباه سائر البصريين، قال المصنف: والصحيح الجواز لكثرة ما ورد منه وعلى ذلك ابن مالك ومن ذلك قوله:

أأمل أن أعيش وإن يومي بأول أو بأهون أو جبار

أو التالي دبار فإن أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار

فمنع دبار ومؤنس للضرورة مع أنهما مصروفان وقوله

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحى قلبه عن آل ليلى وعن هند

فمنع دوسر وهو مصروف للضرورة وقوله: وممن ولدواعامر ذو الطول. وذو العرض. فمنع عامر وهو مصروف إلى غير ذلك من النظم والله تعالى أعلم.

ش- التعجب: تفَعُّلٌ من العجب، وله ألفاظ كثيرة غير مبوَّبٍ لها في النحو؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٨]، وقوله ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ حَيّاً وَلَا مَيْتاً»، وقولهم: لله درُّه فارِساً! وقول الشاعر:

باب التعجب

بالتنوين خبر مبتدأ محذوف وما بعده مبتدأ وخبر **(قوله التعجب)** قال في التصريح هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج منها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره، قال ابن عصفور: خرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيداً تعجباً من الضرب الواقع على زيد وبخفاءِ سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم: إذا ظهر السبب بطل العجب، وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه انتهى واعلم أنه لا يطلق على الله تعالى أنه متعجب إذ لا يخفى عليه شيء، وما وقع ظاهره ذلك في القرآن فمصروف إلى المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٥] أي: أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها. فائدة: توقف بعضهم في صحة قولنا مثلاً: ما أعظم الله وما أجله لأنه يقتضي بظاهره أن المعنى شيء عظيم أعظم الله أي: جعله عظيماً، وهذا إن لم يكن كفراً فهو قريب منه، وقدّر بعضهم مضافاً قبل الله فيكون التقدير: شيء عظيم قدره الله وهذا الشيء هو الله وفيه إطلاق ما على الله تعالى انتهى. وقال السيوطي: والمختار وفاقاً للسبكي وجماعة كابن السراج والأنباري والضميري جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيها العقول، والقصد الثناء على الله تعالى بذلك انتهى فليتدبر **(قوله كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٨] إلخ)** أي: أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال، وكذلك استعمال سبحان الله ولله درّه فارساً وما أنت من سيد في التعجب فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون درّه منسوباً لله وعن الاستفهام عن سيادته إن كانت ما استفهامية أو عن نفي سيادته إن كانت نافية أي: لست سيداً بل أعظم منه **(قوله سبحان الله إلخ)** قال الصبان: قال البعض: انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده

يَـا سَـيِّـداً مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّـدِ مُـوَطَّـأَ الأَكْـنَـافِ رَحْـبَ الـذِّرَاعِ

والمبوَّب له في النحو صيغتان: (ما أفعل زيداً)، و(أَفْعِلْ بِهِ).

فأما الصيغة الأولى: فـ(ما) اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

أحدهما: أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

أو حال المخاطب انتهى والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسته المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شرح البخاري التصريح به انتهى. **(قوله وقول الشاعر يا سيداً إلخ)** لم أر اسمه وسيداً منادى مضاف كيا غلاماً على ما قيل فقلبت ياؤه ألفاً كما عرفت في باب المنادى وما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبره أو بالعكس، ومن لبيان الجنس وسيد تمييز مفسر لنسبة العظم إلى المخاطب، وموطئ خبر مبتدأ محذوف أي: أنت، وقيل: بدل من المنادى مضاف إلى الأكناف من إضافة الوصف إلى معموله وهو جمع كنف بفتحتين الجانب، ورحب الذراع أي: طويله كناية عن الكرم خبر بعد خبر مضاف إلى الذراع من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها، وقيل في إعراب البيت غير هذا فليراجع **(قوله والمبوّب له في النحو صيغتان)** وزاد بعضهم ثالثة وهو فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بدون ما فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول: أحسنت رجلاً وأكرمت رجلاً بمعنى ما أحسنك وما أكرمك، وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكاً بقول سيبويه: إن أفعل وما أفعله وأفعل به في معنى واحد قاله في التصريح **(قوله فما اسم مبتدأ)** أما اسميتها فلأن في أحسن ضمير يعود عليها اتفاقاً والضمير لا يعود إلّا على الأسماء، وأما كونها مبتدأ فلأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد إليها وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح في الإجماع قاله في التصريح، واعلم أنها واجبة التقديم حينئذ لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة قاله الدماميني **(قوله نكرة تامة)** أي: غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه كما تقدم فيناسبه

عَـجَـبٌ لِـتِـلْـكَ قَـضِـيَّـةً وَإِقَـامَـتِـي   فِـيْـكُـمْ عَـلَـى تِـلْـكَ الـقَـضِـيَّـةِ أَعْـجَـبُ

وإمَّا لأنَّها في قوة الموصوفة؛ إذ المعنى شيء عظيم حسَّن زيداً، كما قالوا في: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ): إنَّ معناه شرٌّ عظيم أهرَّ ذا ناب.

والثاني: أنها تحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن تكون نكرة تامة، كما قال سيبويه. والثاني: أن تكون نكرة موصوفةً بالجملة التي بعدها. والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف،

التنكير (قوله في قول الشاعر عجبت إلخ) اختلف في نسبته فقيل: لرجل من مزحجْ وقيل: لهمام بن مرة، وقيل: لرجل من بني عبد مناف قبل الإسلام بخمسمئة عام، وقيل: لضمرة وكان له أخ يؤثرونه أهله عليه وهو من قصيدة منها قوله:

وإذا تــكــون كــريــهــة أدعــى لــهــا   وإذا يــحــاس الــحــيــس يــدعــى جــنــدب

والكريهة الشديدة والحيس بالفتح على ما في القاموس تمر يخلط بسمن وأقط فيعجن شديداً ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق انتهى. قال في حواشي التصريح قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف: عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل أنه مجرور بدل من قوله تلك إن لم يشترط في إبدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها، ويحتمل أنه منصوب حالاً فليحرر انتهى. وأقول: في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في لتلك وقضية تمييز أو حال، وقيل: التقدير أمري عجب لتلك، وقيل: يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية، وزعم الأعلم أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال انتهى وإقامتي مبتدأ مضاف إلى الضمير على تلك حال منه والقضية عطف بيان وأعجب خبر إقامتي، وقيل: إقامتي مبتدأ وفيكم خبره وعلى تلك القضية خبر مقدم لا عجب فتدبر (قوله أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب أو هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد وهره البرد صوته كأهره قاله في القاموس (قوله كما قال سيبويه) أي: كما مر (قوله نكرة موصوفة) ويقال لها ناقصة (قوله بالجملة التي بعدها) أي: فمحلها رفع (قوله أن تكون معرفة موصولة إلخ) أي: بمعنى الذي فلا محل للجملة التي بعدها ويقال لها ناقصة لاحتياجها في

والمعنى: شيء حسَّن زيداً عظيم، أو: الذي حسَّن زيداً شيء عظيم، وهذا قول الأخفش. وأمّا (أفْعَلَ) فزعم الكوفيون أنه اسم؛ بدليل أنه يصغّر، قالوا: (ما أُحَيْسَنه) و (ما أُمَيْلَحَهُ)، وزعم البصريون أنه فعل ماض، وهو الصحيح؛ لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسماً؛ لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية؛

إفهام المراد إلى الصلة **(قوله فالخبر)** أي: خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية **(قوله محذوف)** أي: وجوباً **(قوله شيء عظيم)** أي: على تقدير أن ما نكرة موصوفة **(قوله أو الذي إلخ)** أي: على تقدير أن ما معرفة موصولة وشيء هو الخبر في الموضعين فلا تغفل **(قوله وهذا قول الأخفش)** قال في التصريح: وردّ بأنه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين؛ أحدهما: تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام. والثاني: التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده، وروي عنه أيضاً قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو: ما أصحاب اليمين والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصاً فتعين كون الباقي وهو ما مقتضياً للإبهام **(قوله وأما أفعل)** أي: بفتح العين **(قوله بدليل أنه يصغر)** من ذلك قوله:

ياما أميلح غزلانا شدن لنا ... من هاؤليائكن الضال والسمر

وحمله البصريون على الشذوذ، واعلم أن الفتحة عندهم حينئذ فتحة إعراب كالفتحة في زيد عندك، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به **(قوله وزعم البصريون)** يطلق الزعم على القول الباطل والحق، والثاني هو المراد هنا بدليل وهو الصحيح بخلاف الزعم الأول فلا تغفل **(قوله ولأنه يلزمه مع ياءِ المتكلم نون الوقاية)** قال اللقاني: قد تقدم

يقال: (ما أفقرني إلى عفو الله)، ولا يقال: (ما أفقري). وأما التصغير فشاذ، ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده، وأنه لا مصدر له، وأشبه (أفعل) التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُبنيان إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وفي (أحسن) ضمير مستتر بالاتفاق؛ مرفوع على الفاعلية، راجع إلى (ما) وهو الذي دلّنا على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء. و (زيداً) مفعول به على القول بأنَّ (أفعل) فعل ماضٍ، ومشبه بالمفعول به على القول بأنَّه اسم.

في أول الكتاب، وأما تجويز الكوفي ما أحسن أي: بدون نون فمعنى على أن أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول إلينا لا اللزوم الذي هو الإيجاب إذ لا يحسن الاستدلال بذلك إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله. تنبيه: لا يرد على ذلك عليكني ورويدني لأنه يقال عليكي ورويدي فلا يلزماني نون الوقاية بخلاف ما أفقري قاله الدماميني فتدبر **(قوله وأنه لا مصدر له)** وأما حسناً فمصدر حسن لا أحسن فلا تغفل **(قوله وزيداً مفعول به إلخ)** قال المصنف: لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدي ما أحسن زيداً وما أصهره، واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الإجماع على أنه قبلها مقدر قصوره ولا لتعدي نحو: ما أضرب زيداً لاثنين بأي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل، وخالفهم ابن مالك وقال: بل بتضمينه ما لا يتعدى من أفعال الغرايز كقولك: ضعف وكمل ونقص وردّ عليه بوجهين ذكرهما في حاشية التصريح. تنبيهان: الأول: لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة محضة. الثاني: ندر حذف همزة أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشره ولما حذفوا همزة خير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من يحركها ويحذف ألف ما ويقول مخيره **(قوله على القول بأنه اسم)** وهو قول الكوفيين كما

وأما الصيغة الثانية: فـ (أفعل) فعل باتفاق، لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجُّب، وهو خال من الضمير، وأصل قولك: (أحْسِن بزيد): أَحَسَنَ زَيْدٌ؛ أي: صار ذا حسن، كما قالوا: أَوْرَقَ الشَّجرُ، وأَزْهَرَ البُستَانُ، وأثرَى فُلانٌ، أَتْرَبَ زيد، و أغدَّ البعيرُ، بمعنى صار ذا ورق، وذا زهر، وذا ثروة، وذا متربة، ـ أي: فقر وذا فاقة ـ وذا غدَّةٍ؛ فَضُمِّنَ معنى التعجب، وحوِّلت صيغته إلى صيغة (أفعِل) ـ بكسر العين ـ فصار أحسن زيدٌ؛ فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ؛ فصار (أحسِنْ بزيدٍ)، على صيغة (امرر بزيدٍ): فهذه الباء تشبه الباء في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرّعد: ٤٣] في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة؛ وتلك جائزة الحذف، قال سحيم:

علمت سابقاً وإنما كان مشبهاً بالمفعول لوقوعه بعدما يشبه الفعل في الصورة **(قوله فافعل)** أي: بكسر العين **(قوله باتفاق)** لأنه على صيغة لا تكون إلّا للفعل فإما أصبع فنادر وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أفعل اسم، قال المرادي: ولا وجه له قاله في التصريح فتدبر **(قوله ولفظه لفظ الأمر إلخ)** على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظراً لصورته أو على فتحته مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظراً للمعنى قاله الصبان **(قوله ومعناه التعجب)** أحسن من قوله في التوضيح ومعناه الخبر لأن معنى الصيغة ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الإنشاءِ فكيف يحكم على ذلك بأنه خبر فتدبر **(قوله أي: صار ذا كذا)** أي: فهمزته للصيرورة **(قوله وذا ثروة)** قال في القاموس: الثروة كثرة العدد من الناس والمال **(قوله وذا غدة)** هي كل عقدة في الجسد طاف بها شحم وكل قطعة صلبة بين العصب قاله في القاموس **(قوله وحولت صيغته)** قال الصبان أي: عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغير المعنى من الإثبات إلى الإنشاء هذا ما ظهر لي انتهى **(قوله لإصلاح اللفظ)** أي: ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء **(قوله وتلك إلخ)** أي: الباء في فاعل الفعل الماضي كما في الآية زائدة فيجوز تركها لعدم الاستقباح بخلاف باء بزيد فلا يجوز تركها لأن زيادتها ألزمت صوناً للفظ عن الاستقباح فافهم **(قوله سحيم)** بمهملتين تصغير أسحم أي: أسود وهو عبد بني

الحسحاس بمهملات (قوله عميرة ودع إلخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وأن شرطية وتجهز فعل الشرط وغادياً حال من التاء وهو من الغدو وهو الذهاب وجواب أن محذوف أولاً جواب لها، وقيل: إن ناصبة مصدرية والمصدر المنسبك مفعول الأمر وكفى فعل ماضي والشيب فاعله والشاهد في ترك دخول الباء على فاعل كفى والإسلام معطوف عليه، وقيل: يجوز نصبه على أنه مفعول معه وناهياً حال من فاعل كفى. تنبيهات: الأول: ما تقدم أن أفعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب إنما هو مذهب جمهور البصريين، وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: إن لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل فقال ابن كيسان الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن، وقال غيره: للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث أحسني وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا وإنما التزم إفراده وتذكيره لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير قاله في التوضيح مزاداً من التصريح. الثاني: شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصاً لتحصل الفائدة فلا يجوز ما أحسن رجلاً ولا أحسن برجل كما أرشد إليه تمثيله فلا تغفل الثالث: يجوز حذف المتعجب منه إذا كان ضميراً كما في مثل ما أحسنه إن دل عليه دليل كقول عليّ بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه على ما قيل:

جـزى الله عـنـي والـجـزاء بـفـضـلـه ربـيـعـة خـيـراً مـا أعـف وأكـرمـا

أي ما أعفهم وأكرمهم وفي مثل أفعل به إن كان معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم وإنما حذف هنا مع كونه فاعلاً لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها، وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء وردّ بوجهين؛ أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا. الرابع: كل من هذين الفعلين ممنوع التصرف ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به فالأول في الماضي كتبارك وعسى. والثاني في الأمر كتعلم بمعنى أعلم وقيل: إن علة جمودها تضمنها

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يبنيان من غير فعل، ولهذا خُطِّئَ من بناه من الجِلْف، والحمار؛ فقال: (ما أجلفه)، و (ما أحمره)، وشذ قولهم: (ما ألصّه)، و (هو ألصّ من شِظَاظٍ).

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً؛ فلا يبنيان من نحو: (دَحْرَج)، و (انْطَلَق)، و (استَخْرج). وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه، بشرط حذف زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من (أَفْعَلَ)؛ نحو: (أَكْرَمَ، وأَحْسَنَ، وأَعْطَى).

معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع **(قوله خمسة شروط)** وزاد في الأوضح ثلاثة أخر وغيره تاسعاً فالسادس أن يكون الفعل منصرفاً فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به. السابع: أن يكون تاماً فلا يبنيان من كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها فإن التعجب داخل على أبرد واد في الثامن أن يكون مثبتاً فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو ما عاج الدواء أي: ما انتفع به أم غير ملازم كما قام زيد. التاسع: أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قايلته **(قوله من الجلف)** بالجيم وهو في الأصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفاً وجلافة انتهى فأثبت له فعلاً فيبنى من فعله فتدبر **(قوله وما أحمره)** أي: أبلده **(قوله وشذ إلخ)** ومثله في الشذوذ أيضاً ما أذرع المرأة أي: ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع وكذلك ما أقمنه بكذا وما أجدره بكذا بنوه من قولهم هو قمن وجدير والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما قاله في الأوضح فتدبر **(قوله ألص من شظاظ)** أي: فبنوه من لص ولا فعل له وتعقب بأن له فعلاً فقد حكى ابن القطاع لصصت الشيء لصاً جعلته في ستر ومنه ألص انتهى. وشظاظ بكسر الشين وفتحها وبظائين معجمتين رجل من بني ضبة كان لصاً مشهوراً وله حكاية عجيبة في السرقة فإن أردتها فارجع إلى شرح الأمثال للميداني **(قوله فلا يبنيان من نحو دحرج إلخ)** قال في التصريح: لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه، أما ما أصوله

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت؛ فلا يبنيان من نحو: (مات)، و (فنِيَ)؛ لأن حقيقتهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول؛ فلا يبنيان من نحو: (ضُرب)، و (قُتل).

الخامس: أن لا يكون اسم فاعله على وزن (أفعَلَ)؛ فلا يبنيان من نحو: (عَمِيَ) و (عَرِجَ) وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو: (سوِد) و (حمِر) ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو (لمِي)، و (دعِج) وغيرهما من أفعال الحُلِى، ....

أربعة فلأنه يؤدّي إلى حذف بعض الأصول ولا خفاء في إخلاله بالدلالة وأما المزيد فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى أنك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت: ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب انتهى. **(قوله مما زاد على نظائره)** كالصفات الإضافية التي يختلف بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين كالعلم و الجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول: ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الأربعاء وما أحسنه وما أقبحه **(قوله من نحو ضرب)** بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال: ما أضرب زيداً وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل، وشذ ما أحضره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول، واستثنى بعضهم ما كان ملازماً لصيغة فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى عليه ابن مالك وولده **(قوله فلا يبنيان من نحو عمى إلخ)** اختلف في عدم جواز ذلك فجعل علته في التسهيل منعهم بناء أفعل التفضيل منه؛ لأنه لو بني مما ذكر لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه، وقيل: لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها، وقيل غير ذلك وكأني بك تختار هذا الوجه الأخير فهو أحرى وإن تعقبه ابن الحاجب كما لا يخفى على بصير **(قوله أفعال الحلى)** بضم الحاءِ وكسرها مع القصر جمع حلية بكسر الحاء المهملة بمعنى الصفة كما في المصباح، وفي القاموس الحليلة بالكسر الحلقة والصورة والصفة والإضافة

التي الوصف منها على وزن (أفعَلَ)؛ لأنهم قالوا من ذلك: (هو أعمى، وأعرج، وأسود، وأحمر، وألمى، وأدعج).

[الوقف]

الْوَقْفُ فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: (رَحْمَةٍ) بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ (مُسْلِمَاتٍ) بِالتَّاءِ.

ش- إذا وقفت، ....

على ما قيل على معنى اللام أي: الأفعال الدالة على الصفات القائمة بالأشخاص كالدعج إلخ فتدبر **(قوله قالوا من ذلك)** أي: شذوذاً **(قوله وألمى)** مثلثة اللام سمرة في الشفة أو شربة سوداء فيها والألمى البارد الريق فإنه في القاموس **(قوله وأدعج)** قال في القاموس: الدعج محركة والدعجة بالضم شدة سواد العين مع سعتها والأدعج الأسود. خاتمة: إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض الشروط السابقة فتوصل إليه بأشد أو اشدد أو أكثر أو أحقر أو ما أضعف أو ما أقوى وشبهها واجعل مصدر العادم منصوباً بعد أشد ونحوه فيهما ومجروراً بالباء بعد الشدد ونحوه تقول: زيد أشد بياضاً وما أشد بياضه واشدد ببياضه وكذا المنفي والمبني للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مأولاً بأن والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحاً نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب واشدد بأن لا يقوم وبما ضرب وأما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة.

باب

بالتنوين خبر مبتدأ محذوف **(قوله الوقف)** مبتدأ خبره بالهاءِ وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياءِ المثناة من تحت لا الاختياري بالموحدة كما إذا قيل لك: قف على كل كلمة من ﴿ألَّايا اسجدوا﴾ على هذه القراءَة فتقف على (ألا) لأنها كلمة استفتاح ثم على (يا) لأنها حرف نداءٍ ثم على (اسجدوا) لأنه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لأنها كلمات لا يوقف عليها في الاختيار وليس المراد هنا الإنكاري أيضاً وهو الوقف بزيادة مدة الإنكار تابعة لحركة ما قبلها إن يكن منوناً وإن كان منوناً كسر التنوين وتعينت الياء نحو: أزيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين جواباً لمن قال جاءَني زيد ولا التذكري أيضاً وهو عبارة عن الوقف بمدة نلحق آخر الكلمة التي تنسي

على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كانت ساكنة؛ لم تتغير؛ نحو: (قامت) و (قعدت)، وإن كانت متحركة: فإما أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء، أولا، فإن لم تكن كذلك؛ فالأصح الوقف بإبدالها هاء؛ تقول: (هذه رحمهْ) و (هذه شجرهْ)، وبعضهم يقف بالتاءِ، وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، و ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣﴾ [الدخان: ٤٣] بالتاء، وسمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرتْ. فقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آيتْ، قال الشاعر:

واللهُ أنْجاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

ما بعده مجانسة لحركة الحرف الأخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامي ولا الترنمي أيضاً وهو الوقف بالتنوين كقوله:

أقل اللوم عاذل والعتابا

ويقابل الوقف الابتداءُ وهو عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرغ عن قصد الاستراحة فيه ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر، وهو أحد عشر نوعاً نظمت ذلك بقولي:

روم وإشمام وإبدال الألف نقل وإسكان وتضعيف حذف

إبدال همز وكذا التاءُ اعترف إلحاق ها السكت زيادة الألف

(على ما فيه تاء التأنيث) أي: سواء كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت، أو فعل كما مثل وإنما التزمت فيهما خوف اللبس بالضمير في قوله ربه وضربه وحمل ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وبنت واعلم أنه لو سميت رجلاً بضربت وقفت عليه بالهاء لأنه تحول من الفعلية إلى الاسمية نصّ عليه ابن جني في الخاطريات نقلاً عن سيبويه **(قوله فإن لم تكن كذلك)** أي: جمعاً بالأف والتاء **(قوله فالأفصح إلخ)** وذلك فرقاً بينها وبين التاء الأصلية كوقت وبيت **(قوله وقد وقف بعض السبعة إلخ)** أي: نافع وابن عامر وحمزة وعاصم على هذه اللغة كتب في المصحف أن شجرة الزقوم وامرأة نوح وامرأة لوط وأشباه ذلك **(قوله قال الشاعر والله إلخ)** هو أبو النجم على ما قال الأزهري وغيره وبعده:

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأفصح الوقف بالتاء، وبعضهم يقف بالهاء، وسمع من كلامهم: (كيف الإخوة والأخواهْ؟) وقالوا: (دفن البناه من المكرماه). وقد نبهتُ على الوقف على نحو: (رحمة) بالتاء، وعلى (مسلمات) بالهاء بقولي بعد: (وقَدْ يُعْكَسُ فيهِنَّ).

كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

فالله مبتدأ وجملة أنجاك خبر وبكفي صلته وحذفت نونه للإضافة ومن بعد صلة أنجاك أيضاً مضاف إلى ما وبعد ما وبعد مت عطف عليه والمراد به بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي قاله الجار بردي، وقال ابن جني: أبدل الألف هاء ثم أبدل الهاءُ تشبيهاً لها بتا التأنيث فوقف عليها بالتاء والغلصمت بالغين المعجمة فاللام فالصاد المهملة رأس الحلقوم وهو الناتئ في الحلقوم **(قوله وإن كان جمعاً إلخ)** أي: سواء كان جمعاً حقيقة كمسلمات، أو اسم جمع كأولات، أو سمي به الجمع تحقيقاً كعرفات، وأذرعات، أو تقديراً كهيهات فإنها في التقدير جمع هيهيه على ما قاله في الأوضح **(قوله فالأفصح الوقف بالتاءِ)** قال في التصريح: لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياءَ مع الألف لأنهم لو زادوهما لانقلبت همزة فزادوا التاءَ معه لأنها تصير بدلاً من الواو كما في تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمتات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد أبقيت في الوقف ولم تبدل هاء، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته لأنه لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره **(قوله وسمع إلخ)** حكاه قطرب عن طي تشبيهاً بتاءِ التأنيث الخالصة قاله الأزهري **(قوله وقالوا دفن البناه إلخ)** قال في حواشي التصريح: يوهم أنه ليس بحديث وفي تمييز الطيب من الخبيث: (دفن البناه من المكرمات) رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما عزي بابنته رقية قال: «الحمد لله» وذكره وهو غريب إلّا أن يقال راعى المصنف خصوص الوقف بالهاءِ

وَعَلَى نَحْوِ: ﴿قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] رَفْعاً وَجَرّاً بِالْحَذْفِ، وَنَحْوِ (الْقَاضِي) فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ.

ش- إذا وقفت على المنقوص - وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها - فإما أن يكون منوناً؛ أو لا. فإن كان منوناً؛ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالحذف، تقول: (هذا قاضْ)، و (مررت بقاضْ)، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]. وإن كان غير منون؛ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً

انتهى فليحفظ **(قوله إذا وقف على المنقوص إلخ)** لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياءُ المتكلم فإثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلاً أو سكنت فيقال جاءَ غلامي ورأيت غلامي وضربني ويجوز جاءَ غلام ورأيت غلام وضربن وفي المفصل والمفتاح ما يدل على أن من يحرك ياءَ المتكلم وصلاً لا يحذفها وقفاً لأن المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة إلى حذفها، والحق جواز حذفها فقد جاءَ في التنزيل ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] مفتوحاً وصلاً محذوفاً وقفاً في قراءَة أبي عمرو وقالون وحفص قاله في حواشي التصريح **(قوله فإن كان منوناً فالأفصح إلخ)** هذا في غير المنادى أما هو فمذهب الخليلي إثبات الياء ورجّحه جمع ومذهب يونس حذفها ورجحه سيبويه قاله زكريا **(قوله بالحذف)** أي: عدم الرد إذ هي محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين كما نبه عليه الصبان وإنما لم ترد لأنها غير ثابتة في الوصل فعدم ردها مع الوقف أولى لأنه محل استراحة كما لا يخفى وهو مذهب سيبويه والمتأخرين **(قوله ويجوز إلخ)** ورجحه يونس نظراً إلى زوال موجب حذفها في الوقف وهو التنوين وأجيب بأن ذلك عارض فلا يعتد به واختار بعضهم أن الوقف على نحو شج بالياءِ أحسن لئلا تنقص عدته عن أقل الأصول وعلى نحو قاض بالوجهين من غير ترجيح وعلى نحو مستقض بالحذف على الأحسن لطوله قاله الحمصي. **(قوله فالأفصح إلخ)** لأن الياءَ إنما

بالإثبات؛ كقولهم: (هذا القاضي)، و (مررت بالقاضي)، ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] و ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح.

وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

ش- الضمير راجع إلى قلب تاء (رحمة) هاء، وإثبات تاء (مسلمات) وحذف ياء (قاض) وإثبات ياء (القاضي)؛ أي: وقد يوقف على (رحمة) بالتاء، وعلى (مسلمات) بالهاء، وعلى (قاض) بالياء، وعلى (القاضي) بالحذف.

وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا اليَاءُ.

ش- إذا كان المنقوص منصوباً؛ وجب في الوقف إثبات يائه. فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألفٌ، كقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]. وإن كان غير منون وُقف على الياء؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

جاز حذفها لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب أن تعود **(قوله ويجوز الوقف عليه بالحذف)** لأنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياءِ والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها قال الأزهري: وحجة الأول أقوى كما لا يخفى **(قوله إذا كان المنقوص منصوباً إلخ)** يستثنى منه ما لو كان مضافاً نحو: يا قاضي مكة إذا وقف عليه فيجوز حذف يائه كما نبه عليه العز بن جماعة لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **(قوله منادياً)** أي: فيجب إثبات الياءِ فيها لأنها تحصنت بألف التنوين **(قوله التراقي)** أي: فيجب أيضاً الإثبات لأنها تحصنت بأل. تتمة: إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من أرى وأصله مُرْأ بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه على وزن مفعل فأعلّ إعلال قاض فحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء فإنه إذا وقف عليه لزم ردّ الياء وإلّا لزم بقاء الاسم على أصل واحد ساكن وذلك

وَيُوقَفُ عَلَى (إذاً) وَنَحْوِ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وَ(رَأَيْتُ زَيْداً) بِالأَلِفِ.

ش- يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل:

إحداها: (إذاً) هذا هو الصحيح، وجزم ابن عصفور في (شرح الجمل) بأنه يوقف عليها بالنون، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليس كما ذكر. ولا يختلف القراءُ في الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠] أنه بالألف.

الثانية: نون التأكيد الخفيفةُ الواقعةُ بعد الفتحة؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] وقف الجميع عليهما بالألف، قال الشاعر:

ولَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فَاعْبُدَا

أصله (اعبدَنْ).

الثالثة: تنوينُ الاسم المنصوب؛ نحو: (رأيتُ زيداً)، هذا وقف عليه العرب

إجحاف بالكلمة، ومثله في ذلك محذوف الفاء كيفي ويعي علماً فتقول هذا أمري ويفي ويعي ومررت بأمر ويفي ويعي **(قوله وجزم ابن عصفور إلخ)** أي: في غير القرآن العظيم أما فيه فيوافق عليها وتكتب بالألف إجماعاً كما في الإتقان وغيره فلا تغفل **(قوله وينبغي على ذلك إلخ)** وجه البناء أن الكتابة تابعة للفظ **(قوله ولا يختلف القراء إلخ)** ولأنها كتبت في المصحف كذلك لكن لك أن تقول: إن خط المصحف لا يقاس عليه وكلام المخالف يطلب اتباع القياس فتدبر **(قوله وقف الجميع عليها بالألف)** لئلا يكون للفعل مزية على الاسم **(قوله ولا تعبد الشيطان إلخ)** هو عجز بيت لميمون الأعشى صدره:

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه

والنصب بفتح النون وضمها مع سكون الصاد المهملة ولا تنسكنه أي: لا تذبح له نسيكه والمراد لا تعبد الصنم وتذبح له قرباناً وقوله ذا النصب عطف بيان على البيت الذي قبله والله منصوب على التعظيم أو قدم لأجل التخصيص وأصل أعبداً اعبدن فأبدلت ألفاً وفيه الشاهد **(قوله الثالثة تنوين الاسم إلخ)** اعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات؛

بالألف، إلا ربيعة؛ فإنهم وقفوا على نحو: (رأيتُ زيداً) بالحذف، قال شاعرهم:

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا ... لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمَاً دَنِفْ

كَمَا يُكْتَبَنَ.

ش- لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة؛ ذكرت كيفية رسمها في الخط استطراداً؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تصوَّر ألفاً على حسب الوقف. وعن الكوفيين أن نون التأكيد تصور نوناً، وعن الفراء أن (إذا) إن كانت ناصبة كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون؛ فرقاً بينها وبين (إذا) الشرطية والفجائية. وقد تلخص في كتابة (إذاً) ثلاثة مذاهب: بـ الألف مطلقاً، و النون مطلقاً، والتفصيل.

الأولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة وبحذفه إن كان بعد ضمة أوكسرة بلا بدل تقول: رأيت زيداً وهذا زيد ومررت بزيد. والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ونسبها المصنف إلى ربيعة لكن قال الصبان، نقلاً عن ابن عقيل: إن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثيراً الوقف على المنصوب المنون بالألف فكان الذي اختصوا به جواز الإبدال انتهى. والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة وواواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها ابن مالك إلى الأزد فليحفظ **(قوله قال شاعرهم ألا حبذا إلخ)** هو رجل من ربيعة لم يعرف اسمه، وإلا للتنبيه وحب فعل وذا فاعله وغنم بضم الغين المعجمة اسم امرأة وهو المخصوص بالمدح وحسن حديثها عطف عليه واللام موطئة للقسم وبها يتعلق بهائماً وهو مفعول ثان لترك والهائم من هام على وجهه من العشق والشاهد في دنف أي: مريض مرضاً ملازماً فإنه بسكون الفاء والقياس دنفاً لأنه حال لكن قيل: إنَّ هذا البيت لا يصلح شاهداً لأن حذف الألف مضطر إليه إذ لولاه لاختلفت القافية وانكسر الوزن فليتدبر **(قوله استطراداً)** هو ذكر الشيء في غير محله لأدنى مناسبة **(قوله فرقاً بينها إلخ)** كذا في المغني، وفي الأشموني: إنها إذا عملت كتبت بالنون لتقويتها وإن ألغيت كتبت بالألف وما قاله المصنف أولى فتدبر **(قوله والنون مطلقاً)** قال أبو العباس محمد بن يزيد: أشتهي أن أكوي

وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَ(قَالُوا) دُونَ الأَصْلِيَّةِ كَ(زَيْدٌ يَدْعُو)، وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَ(اسْتَدْعَى) وَ(الْمُصْطَفَى)، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ كَ(رَمَى) وَ(الْفَتَى)، وَأَلِفاً فِي غَيْرِهِ كَ(قَفَا) وَ(الْعَصَا)، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَ(رَمَيْتُ) وَ(عَفَوْتُ)، وَالِاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَ(عَصَوَيْنِ) وَ(فَتَيَيْنِ).

ش- لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة؛ استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها: إحداهما: أنهم فرقوا بين الواو في قولك: (زيد يدعو) وبينها في قولك: (القوم لم يدعوا)؛ فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة، وجردوا الأصلية من الألف؛ قصداً للتفرقة بينهما.

الثانية: أن من الألفات المتطرفة ما يُصور ألفاً، ومنها ما يصور ياءً.

من يكتب إذن بالألف لأنها مثل إن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف **(قوله قصداً للتفرقة بينهما)** وإنما خصت الألف بواو الجمع لحصول اللبس فيه بواو العطف عند عدم اتصال الواو فيه كما في جادوا وسادوا وحمل ما ليس فيه لبس ككلوا واشربوا على ما فيه لبس طرداً للباب على سنن واحد قاله الجاربردي ملخصاً، وأما الواو الأصلية كزيد يغزو ويدعو فلا تلحق ألفاً لعدم اللبس وإن قدر انفصال لأن المفرد ليس يغزو يدع. تتمة: اختلف في الواو المتصلة بالاسم في نحو قولك: ضاربو زيد فمنهم من يلحقها ألفاً كما في الفعل وأكثرهم يحذفها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم ولم يبال فيه بالالتباس إن وقع في بعض الصور ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم وإن لزم التباس لندوره وزواله بالقرائن قاله الفاكهي باختصار **(قوله ومنها ما يصور يا)** أي: عند الجمهور وإلا فقد قال الحمصي حكى ابن عصفور عن الفارسي أنه زعم أن جميع ما يأتي يكتب بالألف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب على صورتها لا على أصلها وردّ بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع، وقال ابن

وضابط ذلك: أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت منقلبة عن ياء؛ صورت ياءً، مثال ذلك في النوع الأول: (استدعى، والمصطفى)، وفي النوع الثاني: (رمى، وهدى، والفتى، والهدى)، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو؛ صورت ألفاً، وذلك نحو: (دعا، وعفا، والعصا، والقفا). ولما ذكرت ذلك؛ احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياءِ. فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاءِ المتكلم، أو المخاطب، فمهما ظهر فهو أصله؛ ألا ترى أنك تقول في: (رمى، وهدى): رميت، وهديت، وفي: (دعا، وعفا): دعوت، وعفوت. وإذا أشكل أمر الاسم؛ نظرت إلى تثنيته؛ فمهما ظهر فيها فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في: (الفتى، والهدى): الفتيان، والهديان، وفي: (العصا، والقفا): العصوان، والقفوان، وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

الضايع هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي، وإنما مراده أنه القياس وله أن يقول: إن كانت العلة الرجوع فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الأولى أن يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين الألفين بالإمالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين انتهى **(قوله إذا تجاوزت ثلاثة أحرف)** أي: بأن كانت رابعة فصاعداً ولم يكن ما قبلها ياء فإن كان كيعيا بالأمر واستحيا الرجل فبالألف لئلا يوالي بين ياءين إلا يحيى وريى علمين فبالياءِ فرقاً بينهما حال كونهما علمين وبينهما حال كونهما فعلاً وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخف من الياء، وقاس المبرد على يحيى كل علم يحكيه كأعيى ولو سمي به انتهى من شرح الدرة للوالد مع الزيادة.
تنبيه: إذا اتصل بالألف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفاً كرماه واستدعاه ومصطفاه **(قوله بتاءِ المتكلم أو المخاطب)** أو بالمضارع كيرمي ويعفو **(قوله نظرت إلى تثنيته)** وشذ قولهم للمتوعد جاءَ ينفض مذرويه فثنى مذرى وهو طرف الإلية بالواو لأنه حيث لم يلفظ بمفرده ميز عن نوعه قاله في تلخيص الدرة فتدبر **(قوله الشاطبي)** هو الإمام المقري أبو محمد قاسم ولد بالشاطبية وهي قرية بجزيرة الأندلس من بلاد المغرب سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة وتوفي

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا

وقال الحريريُّ رحمه الله:

إِذَا الفِعْلُ يَوْمَاً غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلَا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِاليَاءِ يَوْمَاً كَتَبْتَهُ بِيَاءٍ وإلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالأَلِفْ

[همزة الوصل]

فَصْلٌ: هَمْزَةُ (اسْمٍ) بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، وَ(اسْتٍ، وَابْنٍ، وَابْنِمٍ، وَابْنَةٍ، وَامْرِئٍ، وَامْرَأَةٍ)، وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَاثْنَيْنِ، وَاثْنَتَيْنِ، وَالْغُلَامِ، وَأَيْمُنِ اللهِ. فِي الْقَسَمِ. بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرٍ فِي أَيْمُنٍ. هَمْزَةُ وَصْلٍ. أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ

بمصر سنة تسعين وخمسمئة وقبره معروف يزار (قوله وتثنية الأسماء إلخ) قيل في التعريف دور لأن معرفة أصلها تتوقف على تثنيتها وتثنيتها تتوقف على معرفة أصلها ويجاب بأن التثنية وردّ الفعل للمتكلم طريق سماعي أي: ما سمعته يثنى فاردده إلى أصله وما سمعته في كلامهم مردود إلى التكلم رجعت إليه فتدبر (قوله الحريري) هو أبو القاسم ابن علي صاحب المقامات المشهورة. تنبيهان: الأول: اختار الزجاجي أنه إذا أشكل شيء من ذلك يكتب بالألف. الثاني: قال الوالد في شرحه للدرة تكتب كلا بالألف إلّا إذا أضيف إلى مضمر في حالتي النصب والجر كرأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكلتا بالياء إلّا أن تضاف إلى ضمير في حالة الرفع كجاءَت الهندان كلتاهما وإنما فرقوا بينهما لأن كلتا رباعية وساوى بينهما ابن قتيبة فأجرى كتابة كلتا مجرى كتابة كلا وفي التسهيل أنهم رسموها بالألف والقياس أن تكتب بالياء وأما كلا فواوي ورسمه بالألف على القياس انتهى. وفي تعليقاتنا على الألفية ما يتعلق بذلك فليراجع انتهى.

فصل

في الكلام على مواضع همزة الوصل سميت بذلك مع أنها تسقط في الوصل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين ولذلك كان الخليل يسميها سلم اللسان،

الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَـ(اَسْتَخْرَجَ)، وَأَمْرِهِ، وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ، كَـ(اُقْتُلْ)، وَ(اُغْزُ)، وَ(اُغْزِي)، بِضَمِّهِنَّ، وَ(اِضْرِبْ) وَ(اِمْشُوا) وَ(اِذْهَبْ) بِكَسْرِهِنَّ كَالْبَوَاقِي.

ش- هذا الفصل في ذكر همزة الوصل - وهي: التي تثبت في الابتداء، وتحذف في الوصل - والكلام فيها في فصلين:

الأول: في ضبط مواضعها؛ فنقول: قد استقر أن الكلمة؛ إما اسم، أو فعل، أو حرف. فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين: أحدهما أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسمٌ، واستٌ، وابن، وابنم، وابنة، وامرء،

وقال الكوفيون: لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والإضافة تكون بأدنى ملابسة (قوله همز اسم) مبتدأ خبره همزة وصل فلا تغفل (قوله وهي عشرة) قال السيوطي نقلاً عن المصنف وينبغي أن يعدوا أل الموصولة وأيم لغة في أيمن فإن قالوا هي أيمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم قلت وعلى هذا ينبغي أن يعدوا أيضاً أم لغة فيه انتهى وأقول حيث نظر إلى اللغات في الكلمة فينبغي أن يعدوا أم لغة في أل عند طي وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع وإلا فهي وصل فليحفظ (قوله اسم) أصله عند البصريون سمو، وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الأول وفاؤه على الثاني وعوض عنها الهمزة كما تقدم في الذبالة الوهاجه (قوله است) هو الدبر وأصله سته بفتحتين وفيه لغتان أخريان سه وست بحذف عينه ولامه (قوله ابن) أصله بنو بفتح أوله وثانيه لتكسيره على أبناء بوزن أفعال حذفت لامه تخفيفاً وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف ثم أتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن (قوله ابنم) هو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة سمع قوله:

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها ... أبى الله إلا أن يكون لها ابنما

فيقصر عليه ولم يقس ونونه تابعة لميمه في الإعراب كامرئ (قوله وابنة) أصلها بنوة كشجرة لأنها مؤنثة ابن فالهاءُ للتأنيث فلا حاجة إلى الإعادة على ما قال الأزهري (قوله وامرؤ)

وٱمرأة، وٱثنان، وٱثنتان، و (ٱيمن الله) في القسم. وتثنية السبعة الأولى بمنزلتهنَّ؛ وهي (ٱسمان)، و(ٱستان)، وٱبنان، وٱبنمان، وٱبنتان، وٱمرآن، وٱمرأتان؛ قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. بخلاف الجمع، فإن همزاته همزات قطع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

النوع الثاني: أسماءٌ هي مصادرُ، وهي مصادرُ الأفعال الخماسيَّة؛ كـ (الانطلاق، والاقتدار)، والسداسية؛ كـ (الاستخراج).

أصله مرء فخففت بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض منها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة قال الأشموني **(قوله وامرأة)** هي امرؤ بزيادة الهاءِ **(قوله اثنان واثنتان)** أصلهما ثنيان وثنتيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت اللام وأسكن التاء وجيء بهمزة الوصل **(قوله وأيمن)** هو اسم مشتق من اليمن والبركة وهمزته وصل عند البصريين وهو عند الكوفيين جمع يمين وهمزته قطع وسقطت في الوصل لكثرة الاستعمال وفيها اثنان وعشرون لغة على ما صرح به في فتح الباري وفي القاموس ما يفيد ذلك وهو ما نصه وايمن الله، وإيم الله وبكسر أولهما وأيمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وإيم الله بكسر الهمزة والميم وهيم الله بفتح الهاءِ وضم الميم وأم الله مثلثة الميم وإم الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة وليم الله وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير أيمن الله قسمي انتهى **(قوله بخلاف الجمع)** ظاهره أن السبعة تجمع وفي الصحاح المرء الرجل يقال هذا مرءُ وهما مرءان ولا يجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب ما يؤيده لكن قال في القاموس: المرءُ مثلثة الميم الإنسان أو الرجل ولا يجمع من لفظه أو سمع مرؤن انتهى فتدبر **(قوله وهي مصادر الأفعال الخماسية إلخ)** قال الفاكهي: وتنحصر في أحد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلالّ كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب

فأما الفعل؛ فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع؛ نحو: (أعوذ بالله، وأستغفر الله، وأحمد الله). وإن كان ماضياً؛ فإن كان ثلاثياً أو رباعياً؛ فهمزاته همزات قطع؛ فالثلاثي نحو: (أخذ، وأكل)، والرباعي نحو: (أكرم، أخرج، وأعطى). وإن كان خماسياً أو سداسياً؛ فهمزته همزة وصل، نحو: (ٱنطلق، وٱستخرج). وأما الأمر؛ فإن كان من الرباعي فهمزته همزة قطع؛ كقولك: (يا زيد أكرم عمراً)، و (يا فلان أجب فلاناً). وأما الحرف؛ فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام؛ نحو قولك: (الغلام، والفرس)، وعن الخليل: أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة همزة الوصل؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ كما حذفت الهمزة من (خير) و (شر) في الحالتين للتخفيف. وبقية الحروف همزاتها همزات قطع؛ نحو: (أم، وأو، وأن).

الفصل الثاني في حركة همزة الوصل.

ٱعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة؛ وهو (ٱسم). وقد أشرت إلى ذلك بقولي: (همزة (ٱسم) بكسر أو ضم). ومنها ما يحرك بالفتح خاصة، وهي همزة لام التعريف. ومنتها ما يحرك بالفتح في الأفصح؛ وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو (ٱيمن) المستعمل في القسم؛ في قوله: (ٱيمن الله لأفعلن)، وهو اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة؛ لا جمع يمين؛ خلافاً للفرَّاءِ.

والأفعوال كالأجلواذ والافتعلال كالاقعنساس والافنعلا كالاسلنقا من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي انتهى **(قوله وأما الأمر فإن كان من الرباعي إلخ)** أي: وإن كان من الخماسي فما فوقه فهمزته وصل، والحاصل أن الفعل المتجاوز لأربعة أحرف سواءً كان ماضياً أو أمراً همزته وصل وكذلك مصدره فلا تغفل **(قوله ما يحرك بالكسر في الأكثر إلخ)** وذلك لأن الكسر أخف من الضم لأنه إعمال عضلة واحدة والضم إعمال عضلتين قاله في التصريح **(قوله بالفتحة خاصة)** وذلك لكثرة الاستعمال **(قوله ومنها ما يحرك بالفتح في الأفصح إلخ)** وذلك لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياءٍ ثم إلى ضم

وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي: (بفتحهما أو بكسر همزة ايمن). ومنها ما يحرك بالضم فقط؛ وهو أمر الثلاثيّ إذا انضم ثالثه ضمّاً متأصّلاً؛ نحو: (اُقتل، اُكتب، اُدخل). ودخل تحت قولنا (متأصلاً)؛ نحو قولك للمرأة: (اُغزِي يا هند)؛ لأن أصله (اُغزُوِي) ـ بضم الزاي وكسر الواو ـ فأسكنت الواو للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وكسرت الزاي لتناسب الياء. وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل بـ (اُغزي)، ومثلت قبلها بـ (اغز) لأنبه على الأصل (اغزوي) ـ بالضم ـ بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة. وخرج عنه نحو قولك: (اِمشُوا) فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأن أصله (اِمْشِيُوا)، بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو، ولتسلم من القلب ياءً، ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التمثيل بـ (اضرب)؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مثلت بـ (اذهب) دفعاً لوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل (اكتب)، وكسروا في مثل (اضرب)؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل (اذهب)؛ ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث. وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حالة الوقف. ومنها ما يكسر لا غير ـ وهو الباقي ـ وذلك أصل الباب.

الميم ثم ضم النون. (**قوله ما يحرك بالضم إلخ**) وذلك كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية فيقال: اغزي بالكسر حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به انتهى من التصريح (**قوله لأن أصله امشيوا فأسكنت الياء إلخ**) قال في التصريح: وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياءِ فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاءِ الساكنين فالضمة على إعلال المصنف مجتلبة وعلى الإعلال الثاني منقولة فافهم (**قوله وهو الباقي**) أي: من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره وبقية الأسماءِ العشرة. خاتمة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة لا

[خاتمة الكتاب]

وهذا آخر ما أردنا إملاءَه على هذه (المقدمة)، وقد جاءَ بحمد الله مهذب المباني؛ مشيد المعاني، محكم الأحكام؛ مستوفي الأنواع والأقسام، تقر به عين الودود، وتكمد به نفس الجاهل الحسود:

إنْ يَحْسُدُونِي فَإنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي ومَا بِهِمْ وَمَاتَ أكْثَرُهُم غَيْظاً بِمَا يَجِدُ

أنَا الذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لا أرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا ولا أرِدُ

تحذف الهمزة بل تبدل ألفاً على الأفصح كما تحذف إذا كانت مكسورة نحو: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] ونحو: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [المنافقون: ٦] إذ الأصل اءتخذناهم وءاستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل وإنما حذفت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام **(قوله إملاءَه)** بالمد مع الهمزة مصدر أملاه بمعنى ألقاه **(قوله وقد جاءَ)** أي: حضر **(قوله مهذب)** أي: منقح **(قوله المباني)** جمع مبني وهو في الأصل مكان البناءِ ثم استعير للألفاظ بجامع أن كلاً ينبني عليه غيره إذ من المعلوم أن الألفاظ تبنى عليها المعاني أي: يستدل بها عليها بناءً على أنها قوالب لها قاله بعض الفضلاءِ **(قوله مشيّد)** أي: مقوًّى المعاني جمع معنى وهو ما يعني ويقصد من الألفاظ **(قوله محكم الأحكام)** أي: متقنة أحكامه **(قوله مستوفي)** الاستيفاءُ الأخذ **(قوله تقر)** يقال: أقرت العين أي: بردت من السرور لأن دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة كامدة **(قوله تكمد)** أي: تتغير **(قوله إنما الذي يجدوني إلخ)** هذه الأبيات لبشار بن برد أحد زنادقة الدنيا المشهورين وبعد البيت الأول قوله:

لا ينقص الله حسادي فإنهم أسر عندي من اللائي لهم ودُّ

كما ذكر ذلك الوالد في كشف الطره، وقيل لغيره يقال: وجد المطلوب أدركه ويستعمل بمعنى علم والمراد على ما قيل لازمة وهو الاعتناءُ والارتقاءُ الصعود وفي بعض النسخ لا أبتغي أي: لا أريد ولعله هو الأولى والصدر بالسكون الرجوع والاسم

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً، وعلى النفع به موقوفاً، وأن يكفينا شر الحساد، وأن لا يفضحنا يوم التناد، بمنه وكرمه إنه الكريم التوّاب، الرؤوف الرحيم الوهّاب.

تم - بحمد الله وعونه وحسن توفيقه - والحمد لله رب العالمين؛ وحسبنا الله ونعم الوكيل؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين؛ والحمد لله رب العالمين.

بالتحريك والمعنى لا أصعد حال كوني راجعاً وقوله منها أي: الصدور والورد ضد الصدور والإيراد والإصدار يجعلان كناية عن تدبير الأمور كما قال الشاعر:

ما أمس الزمان حاجاً إلى من يتولى الإيراد والإصدارا

ويحتمل أن يكون الصدور جمع صدر فلا تغفل، وبقي في البيت ما تجيل فيه قداح ذهنك. وتكسوه ثوب التوضيح من لطيف عهنك. وتستره بديباج من رقيق لفظك. وتدخله في قالب سبكك. والله تعالى الموفق لصوب الصواب. ومنه المبدأ وإليه المآب.

يقول الفقير المتعطش إلى زلال سحائب الغفران. أبو البركات خير الدين السيد نعمان: هذا آخر ما أردت تحريره. وتنميقه وتسطيره من الطارف والتالد. في إكمال حاشية الوالد. مع صرف الجهد في التنقيح. وبذل الوسع في جمع الفوائد والتصحيح. والمرجو ممن رأى فيه سهواً أوغلط. أن يتذكر من ذا الذي ما ساءَ قط. وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. موجباً للفوز بدار النعيم. وأن يعيذه من كيد الحساد. واعتراض لئام سالكين سبل العناد.

جاءَ بحمد الله هذا الكتاب مهذب اللفظ عميق العباب

ألفاظه كالدر منظومة في جيد خود أسكرت بالرضاب

فاق حواشي كل حبر مضى إذ هي قشر وهو لب اللباب

من أمّه في مشكل معضل — أتاه فوراً منه أعلى جواب
أوضح نهجاً لمزيدي العلى — أزال ستراً وأماط الحجاب
يراه يوماً من عراه الصدى — أعذب من قطر مراه السحاب
وقد حوى تالد فضل كذا — طارف أفضال بدى مستطاب
بذلت جهدي وسهرت الدجى — فيه لأن أشرب كأس الثواب
فلا تلم إذا ظننت الخطّا — فيما أتى في عنفوان الشباب
أعيذه من جاهل حاسد — يظهر عيباً ثم يخفي الصواب

ووافق ذلك ضحوة يوم الجمعة المبارك غرة شهر رجب من شهور السنة الخامسة والسبعين بعد المئتين والألف من هجرة النبي الذي لا يبلغ له وصف ﷺ وعلى آله وصحبه وعظم والحمد لله حمداً غضا والصلاة والسلام على نبيّه النبيه حتى يرضى.

بعون الله تعالى رب كل مهمة قد تيسر أيضاً طبع هذه التتمة المسماة بالطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد للعالم النحرير والمدقق الخطير أبو البركات السيد نعمان خير الدين لا زال صيب الرحمة منهلاً عليه إلى يوم الدين، ملحوظة هي وأصل الحاشية بنظر حضرة الشهم الجليل والهمام العالم النبيل من اقتفى أثر أسلافه فضلاً وكمالاً نائب الشرع الشريف في لواء القدس الشريف حالاً ذي المجد والفضيلة السيد مصطفى زين الدين نجل العالم المرحوم السيد عبد الله بهاء الدين ابن العلامة المؤلف أبو الثناء مولانا الشيخ محمود أفندي شهاب الدين الحسيني الألوسي عمهم الله تعالى جميعاً بسابغ عفوه القدوسي وكان هذا الطبع بمطبعة ذي الطبع الرقيق الوردي النشيط الذكي حبيب حنانيا أفندي بالقدس الشريف، وقد وافق ذلك عصر يوم الجمعة المبارك غرة شهر ربيع الثاني من شهور السنة الحادية والعشرين بعد الثلاثمائة والألف من هجرة من خلقه الله تعالى على أكمل خلق وأتم وصف ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

فهرست التتمة المسماة بالطارف والتالد